

توماس جيه كريستنسن

التحدي الصيني

تشكيل اختيارات قوة ناهضة

المركز القومي للترجمة

ترجمة

خالد الفيشاو

أحمد زكي أحم

3081

التحدي الصيني
تشكيل اختيارات قوة ناهضة

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: كرمة سامى

- العدد: 3081
- التحدى الصينى: تشكيل اختيارات قوة ناهضة
- توماس جيه كريستنسن
- خالد الفيشاوى، وأحمد زكى أحمد
- الطبعة الأولى 2021
- التصحيح اللغوى: عثمان الدلنجاوى
- المشرف على الإنتاج: حسن كامل

هذه ترجمة كتاب:

The China Challenge:
Shaping the Choices of a Rising Power
By: Thomas J. Christensen

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

التحدي الصيني

تشكيل اختيارات قوة ناهضة

تأليف : توماس جيه كريستنسن
ترجمة: خالد الفيشاوي
أحمد زكي أحمد



2021

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

كريستنسن، توماس جيه
التحدى الصينى: تشكيل اختيارات قوة ناهضة/ تـأليف: تومـاس جيـه كريستنسن؛ ترجمة خالد الفيشاوي وأحمد زكي أحمد
ط١ القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠٢١
٤٦٠ ص ، ٢٤ سم
١ - الصين - علاقات خارجية - الولايات المتحدة
٢- الولايات المتحدة - علاقات خارجية - الصين
٣- الصين - تنمية اقتصادية
(أ) الفيشاوي، خالد (مُترجم).
(ب) أحمد، أحمد زكى (مترجم مشارك).
(جـ) العنوان ٣٢٧,٥١٠٧٣

رقم الإيداع ٢٥٢٤١ / ٢٠١٦
الترقيم الدولى: I.S.B.N 978 - 977- 92 - 0895 - 4
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

إهـــداء

إلى" كليفورد إيه هارت"، (Clifford A. Hart) و"چون چيه نوريس" (John J. Hart) و"دوجلاس چي. سبلمان" (Douglas G. Spelman) نوابي المخلصين وزملائي المحترمين والمرشدين القديرين

إهداء وتنويه [المترجم]

يرجع الفضل في تقديم هذا الكتاب للمكتبة العربية إلى"خالد الفيشاوي" وحده، فهو الذي بحث واختار هذا العمل من بين عديد من الأدبيات المتنوعة التي طالعها، وكانت تتناول مسيرة وجوانب نهوض الصين الحديث على المسرح الدولي، لكُتّاب ذوي توجهات فكرية ومنطلقات دراسية مختلفة.

جمعتني "بخالد الفيشاوي"صداقة شخصية وأيضا زمالة في الاهتمام بالشأن العام لسنوات طويلة ممتدة، تعرضنا خلالها لقضايا وأحداث عديدة ومتنوعة، وقد صادفنا خلال هذه السنين أعمالا ليست لمؤلف واحد أو مترجم واحد أثارت انتباهنا، مما جعلنا نحاول معًا الاشتراك في تقديم عمل مشترك.

وقد كانت لنا منذ عدة سنوات محاولة جادة واحدة مع المركز القومي للترجمة لتقديم عمل مشترك، قطعنا فيها شوطا، ولكنها لم تكتمل لأسباب خارجة عن إرادة كلينا. أما هذا العمل المشترك فقد جاء على غير توقعاتنا بالمرة. فبعد أن قطع "خالد الفيشاوي" شوطا في ترجمة هذا العمل، غادر حياتنا فجأة تاركا مخطوطة أولية للخمسة فصول الأولى من هذا الكتاب وحسرة الفراق عند محبيه.

أشكر "المركز القومي للترجمة" على تحقيقه أمنية كان كلانا يتمناها، وإن جاءت بثمن فادح. لقد كانت ترجمتي للجزء المتبقي ومراجعتي العامة للكتاب ككل، إبحارا جميلا في ذكريات صداقة غنية بالتفاصيل بناها كلانا على أحلام عظيمة لخير كل البشر.

أحمد زكي أحمد

٢٧ يوليو ٢٠١٦

المحتويات

شكر وعرفان

أتوجه بالشكر لعديد من الناس على مساعدتهم لـــى فـــى هــذا المــشروع. ساعدنى عديدون بالبحث، منهم "آيدير آيت ساهاليا" (Idir Aitsahalia) و"يــان بينيــت" (Yan Bennett) و"چيا ذيفـــانج" (Jia Zifang) و"باتريـــشيا كـــيم" (Patricia Kim) و"شون كيم" (Shaun Kim) و"آدم ليف" (Adam Liff) و"يـــوجين يـــي" (Eugene Yi). ومن يستحق ذكرًا خاصًا هنا هو الدكتور "داون مورفي" (Dawn Murphy) الـــذى قدم لى عون باحث خبير، وتعليقات بنَّاءة على ما دافعت عنه من أفكـــار وحجـــج، وما أعطاه لى من نصائح فى تحرير النص طوال مراحل الكتابـــة. وأشـــكر كـــلا من "فيكتور تشا" (Victor Cha) و"ألكـــسيس دودن" (Alexis Dudden) و"آلاســـتير إيان چونستون" (Alastair Iain Johnston) و"چوانا أوتاكاجي" (Johnah Ohtakagi) على تعليقاتهم المفيدة للغاية على المخطوطة التمهيدية. وأنا ممـــتنٌ بـــشكل خـــاص للآنسة "أوتاجاكي" ليس فقط على تعليقاتها الخبيرة، ولكن أيـــضا علـــى فحـــصها المخطوط، كى لا يتعارض مع الأغراض الأمنية لـــوزارة الخارجيـــة الأمريكيـــة. "دينيس ماوزرال" (Denise Mauzerall)، عالِمة المناخ، تكرمت بمراجعة المخطوط والتعليق على تغطية التغير المناخى فيه. كما استفدت من تحرير "چينيفـــر كاميـــل سميث" (Jennifer Camille Smith) لنسخة المخطوط، ونـــصيحتها العامـــة حـــول النشر. فريق النشر الرائع لدى "دابليو دابليو نورتون" (W. W. Norton) خـــصوصا المحررين "توم ماير" (Tom Mayer) و"رايان هـــارينجتون" (Rayan Harrington)، الذى وضع هذا المشروع تحت رعايته منذ أن كان مجرد مقترح حتى نشره.

تمتعت بميزة وشرف العمل نائباً لمساعد وزير الخارجية الأمريكية لـشئون شرق آسيا والباسيفيكى فى الفترة مـن ٢٠٠٦ حتـى ٢٠٠٨، إضـافة لمسئولية المشاركة فى رسم السياسة الأمريكية نحو الصين وتايوان وهونج كونج ومنغوليـا. ومنذ عام ٢٠٠٨، عملت مستشارًا وخبير سياسة خارجية غير متفرغ فـى طـاقم وزير الخارجية الأمريكى لتخطيط السياسات. تعلمت الكثير فـى هـذا المنـصب، وآمل أن ينعكس ذلك فى هذا الكتاب. بالطبع الرؤى والآراء التـى عبـرت عنهـا هنا تخصنى وحدى، ولا تمثل وجهات نظر حكومة الولايات المتحـدة الأمريكيـة ولا وزارة خارجيتها.

أنا ممتن لزوجتى "باربارا إدواردز" (Barbara Eduards) وطفلى "تيريـزا" (Theresa) وويليام (William) لدعمهم الدائم. الكتاب مُهدَى إلـى "فـورد هـارت" (Ford Hart) و"چون نوريس" (John Norris) و"دوف سبلمان" (Dough Spelman) الذين كان ثلاثتهم مديرى مكتب الصين ومنغوليا ومكتب تنـسيق تـايوان بـوزارة الخارجية الأمريكية خلال مدة خدمتى نائبًا لمساعد الوزير. كانوا زملاء ومرشـدين لى بالقدر الذى كانوا نوابا لى. أنا ممتن لقبولهم هذا الوافد الجديد علـى الحكومـة الأمريكية رئيسا لهم، ولتقديمهم كل ما يستطيعون ليجعلوا فريقنا ناجحا بقـدر مـا يستطيع. فهم يمثلون بكبرياء وتفانٍ ومهارة مدهشة واحدًا من أعظم أرصدة أمريكـا التى لا تلقى التقدير الكافي؛ خدمة خارجية الولايات المتحدة.

تمهيد

فى ديسمبر ٢٠٠٦، تمتعت بميزة الانضمام لوفد الحكومة الأمريكية إلى "بايچين" (Beijing) فى إطار الحدث التاريخى فى العلاقات الأمريكية الصينية: افتتاح الحوار الإستراتيچى الاقتصادى (Strategic Economic Dialouge)، وهو سلسلة اجتماعات شبه سنوية ابتكرها الرئيس الأمريكى "جورج دابليو بوش" والرئيس الصينى "هو چينتاو". رأس الفريق الأمريكى وزير الخزانة آنذاك "هنرى بولسون" (Henry Bolson) وما يقرب من دستة مسئولين آخرين فى مراتب وزارية. فى غرفة فسيحة وفاخرة التأثيث فى قاعة الشعب الكبرى، استقبل الوفد الأمريكى أربعة عشر نظيرا صينيا فى مراتب وزارية تقودهم السيدة "وو يي" (Wu Yi) نائبة رئيس الوزراء المدهشة والمفعمة بمستوى عالٍ من الحيوية، والمتصلبة بلهفة أحيانا. بالنسبة لباحث أكاديمى فى العلاقات الصينية الأمريكية، بدا ذلك أشبه بشيء ما ينتمى لمؤتمر فرساى (Versaille Conference) الذى انعقد فى عام ١٩١٩.

بوصفى نائبًا لمساعد وزير الخارجية، ومسئولا عن السياسات نحو الصين وتايوان ومنغوليا، شاركت بنشاط فى الإعداد المكثف الطويل لهذه اللقاءات، ولكن نظرا للمرتبة العالية والعدد الكبير للحضور من الشخصيات الرئيسة فى الوفد الأمريكى، كنت بالطبع أحتل مقاعد الصفوف الخلفية فى اللقاءات ذاتها. وقد أعطانى ذلك شيئًا ما نادر الحدوث فى تجربتى كموظف حكومى كبير – وقتًا للتفكير فى معنى الأحداث بينما هى تحدث. من منظور التاريخ الدولى والعمل السياسى الداخلى فى الولايات المتحدة، أصابتنى رسالة الولايات المتحدة [الموجهة للصين] بأقصى قدر غير معتاد من الدهشة. رسالة الولايات المتحدة فى أقصى مستوياتها أساسية كانت تقول: "نحن نتمنى الخير للصين، ونريد المساعدة

فى اتساع إدارتكم المذهلة لمعدل نمو ثنائى الأرقام. نمو الصين أمر طيب لكل فرد. انشغالنا الأكبر هو أنكم لا تفعلون كل ما هو ضرورى لصيانة استمرار هذا النمو".

بحكم ما تلقيته من تعليم، أنا باحث أكاديمى ولست صانع سياسات أو سياسيًا. وكم كان مسليا لى قدر بُعد هذه الرسالة عن توقعات بعض المُنظِّرين للعلاقات الدولية الواقعية أو بُعدها عن وصفات المحافظين الجدد، الذين يرون العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية غالبا بمعايير "لعبة الحصيلة صفر" (Zero-sum game). من وجهة نظرهم، قوة رائدة وديموقراطية مثل الولايات المتحدة يجب أن تنظر إلى نهوض أى منافس خصوصا لو كان منافسا سلطويا، بخشية وشك ويجب أن تتخذ إجراءات عملية لعرقلة وتعطيل نموه المتزايد، فحكومة الولايات المتحدة تأمل بوضوح فى استمرار نمو الاقتصاد الصينى حتى بمعدلات أسرع من نمو اقتصادها هى. وما يتجاوز مجرد الأمل، بدا أن الولايات المتحدة مشغولة جدا بمساعدة ذلك النهوض، حتى إنها أرسلت معظم أفراد مجلس وزرائها إلى الصين لتقديم الاستشارات. بالطبع، كان الهدف الأولى للمسئولين الأمريكيين عن الاقتصاد هو توفير بيئة أفضل داخل الصين لصالح رجال الأعمال الأمريكيين وعمالهم، ولكن ذلك لا يكاد يُبدّل النقطة الأساسية. أفضل طريق للسعى نحو تلك الأهداف طبقا لرؤيتهم، هى أن تساعد أكثر من أن تعرقل التنمية الاقتصادية للصين، وهى العامل الأكثر أهمية الذى يمثل دعامة النهوض المذهل فى القوة الوطنية للصين منذ عام ١٩٧٨.

فى وزارة الخارجية الأمريكية عملت على نطاق واسع فى قضايا أمنية وسياسية أكثر منها قضايا اقتصادية. ولكنى رأيت منافع عظيمة لسياسة الأمن القومى الأمريكى فى الحوار الذى افتتحه وزير الخزانة "بولسون " ونائبة رئيس الوزراء "وو" باسم رئيسى كلا البلدين. وعلى الرغم من أن الحوار حتى لم ينتج الكثير مما أمله عديدون على الجبهة الاقتصادية، فإن روح الحوار البنَّاءة – فعليا

وجوده فى حد ذاته – كان مفيدا بقوة. إحدى أكثر أفكار الجدل شيوعا ذات الصبغة القومية لما بعد الاستعمار داخل الدوائر الإستراتيچية ووسائل الإعلام الصينية هى أن سياسة الولايات المتحدة نحو الصين مرسومة بشكل أصيل للاحتفاظ بالصين فى وضع متخلف. بحكم خبرتى، تكاد تكون كل جوانب السياسة الأمريكية نحو الصين – من دعم لحقوق الإنسان، والحريات الدينية، وديموقراطية مبيعات السلاح إلى تايوان، والتحكم فى صادرات الولايات المتحدة، والقيود على الاستثمار الأجنبى فى الولايات المتحدة، وتدعيم التحالفات الأمريكية الإقليمية بعد هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية – كلها تم تصويرها بشكل روتينى فى الصين كأحد أمرين سلبيين: إما احتواء أمريكى خارجى أو سياسة تطويق، وإما محاولة "لشق" أو تغريب (تُقرَأ: إضعاف) الأمة الصينية. هذه الاستعارات الدعائية مرسومة فى جزء واسع منها لتبرير استمرار حكم الحزب الشيوعى الصينى غير الليبرالى بعد تخلص "دنج چياو بينج" (Deng Xiaoping) من الشيوعية التقليدية فى أواخر السبعينيات. تستهدف مثل هذه الاتهامات أيضا فتح قناة لتصريف خيبات أمل الجمهور الصينى الملموسة نحو الخارج، بدلا من صب إحباطهم على الدولة. لسوء الحظ فكرة أن سياسة الولايات المتحدة مرسومة لإحباط النجاح الصينى قد وجدت مستمعين شغوفين فى الصين. ينسب الصينيون من كل الألوان الأيديولوچية بداية تاريخ الأمة الصينية الحديث إلى "حرب الأفيون" مع بريطانيا العظمى، التى لاقت فيها الصين الهزيمة، وتم إجبارها على توقيع شروط سلام أسست الفصل الأول من "قرن الهوان" (Century of Humiliation). تشعر الصين بحساسية بالغة أمام فكرة أنها ربما تخضع مرة أخرى لبلطجة [الخارج] كما كان عليه الحال فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

ربما واجه الوفد الأمريكى فى الحوار الإستراتيچى الاقتصادى نصيبًا كبيرًا من التهم [مثل] – النزعة لإلقاء المواعظ والإرشادات، والاستعلاء والجهل بظروف الصين المحلية – وذلك بسبب حديثهم إلى مجموعة من النخب الصينية عن كيف يدار اقتصادهم بأحسن صورة. ولكن من غير الممكن منطقيا توجيه اتهامات

بمحاولة الإضرار بالصين. مثل هذه الاتهامات التي توجه للولايات المتحدة على الأقل منذ السبعينيات هي اتهامات حمقاء. سياسة الولايات المتحدة نحو الصين في العقود القليلة الماضية، مع استثناءات نادرة، مثل فرض قيود على مبيعات السلاح والتكنولوچيا المتعلقة بالنواحي العسكرية، كانت تقريبا عكس سياستنا لاحتواء السوفييت خلال سنوات الحرب الباردة كلها، وكذلك نحو الصين ذاتها في الخمسينيات والستينيات. في هذه الفترة، مارست الولايات المتحدة محاولة نشطة لعزل الاقتصادات المُستهدَفة والإضرار بها من خلال قيود صارمة على التجارة والاستثمار ونقل التكنولوچيا. ومنذ بداية حقبة الإصلاح الصيني في ١٩٧٨، لم يبذل لاعب كوكبي جهدا لمساعدة نهوض الصين أكثر من الولايات المتحدة. قمت بإثارة هذه النقطة مرات عديدة مع محاوريي الصينيين الذين كانوا ينتقدون إستراتيچية الاحتواء الأمريكي المزعومة هذه، وبينما كنت أشعر أحيانا بغضبهم وخيبة أملهم في الرد، إلا أنني لم أسمع أبدا تفنيدا سليمًا فكريا لهذه النقطة.

الجانب الثاني وربما الأكثر إثارة للدهشة في عروض الأفكار والنصائح التي قدمها الوفد الأمريكي في الحوار الإستراتيچي الاقتصادي كانت البراجماتية والمرونة التي أتى بها المسئولون في إدارة بوش إلى مائدة الحوار. الكثير من رسالة الولايات المتحدة إلى "بايچين" جرى بالكاد ربما كاملا عكس ما توقع معظم المراقبين الداخليين أن يقوله فريق واسع من السياسيين الذين تعيِّنهم إدارة "من الحزب الجمهوري". بالطبع، كانت بعض الوصفات منسجمة مع الميول الإيديولوچية لبعض هؤلاء المسئولين. كان لدى العديد خبرة واسعة في القطاع المالي باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. قبل الانكسار المالي في ٢٠٠٨ بأكثر من ثمانية عشر شهرًا، قد كان من الطبيعي فقط بالنسبة لخبراء المال هؤلاء الواثقين من أنفسهم دعوتهم إلى فتح القطاع المالي الصيني أمام منافسة أجنبية أكبر بل وحتى ملكية الأجانب للأغلبية [في الشركات] وذلك بهدف نشر "الابتكارات المتطورة الحديثة" و"أحسن الممارسات" في "وول ستريت" داخل الاقتصاد الصيني. وأيضا تماشيا مع مبادئ السوق الحر، طُلِب من الصين السماح بمرونة أكبر

فى سعر تغيير العملة، بغرض نهائى وهو تعويم العملة الصينية فى أسواق النقد الدولية. ولكن فى أغلبية القضايا كان مسئولو إدارة بوش ينصحون بحكمة يستحقون عليها الثناء القيام بعمل شيء ما مختلف تماما. بدلا من الدعوة لدور أصغر تلعبه الحكومة فى الاقتصاد، طرح ممثلو الولايات المتحدة أن الصين تحتاج إلى زيادة قدرات الدولة المركزية بواسطة تحسين مؤسسات الدولة المسئولة عن الأحكام التنفيذية والرقابة والإشراف. تصور أنت فكرة أن مجموعة من المسئولين الجمهوريين يدعون لتعزيز وجود حكومة أكبر، وينادون بها فى بلد يحكمه فعلا شيوعيون!

مثلا، واحد من الإنجازات الملموسة للحوار أثناء إدارة بوش كان موافقة الحكومة الصينية على السماح لمسئولى الإشراف على تنفيذ الأحكام التنظيمية فى هيئة الطعام والدواء الأمريكية بفتح مقرات فى الصين للمساعدة فى تعزيز نمو الأجهزة البيروقراطية الصينية غير الفعالة المسئولة عن التفتيش والأمن. فى العقد الأول من الألفية، السوق الصينى، الذى تنقصه الضوابط الكافية وغير المحكوم بسلطات إشرافية مناسبة، أنتج ألبان أطفال ملوثة للمستهلكين الصينيين ومعجون أسنان مسمومًا لأمريكا اللاتينية وزلابية ملوثة لليابان وألعاب أطفال وطعامًا للحيوانات المنزلية يحمل خطورة لأمريكا الشمالية. لا يمتلك أى بلد البنية التحتية المؤسسية التى تنهض بفحص العدد الواسع من الحاويات المتدفقة إلى موانيها من الصين بالدقة الواجبة، لذا حتى أكبر المدافعين عن فكرة الحكومة الصغيرة سوف يكون عليهم الاعتراف بأن الطريقة الأكفأ بكثير للتعامل مع هذه المشكلة سوف تكون هى زيادة قدرات الحكومة فى الصين على فحص المصانع والتنفيذ الجبرى لمعايير الأمان القياسية قبل مغادرة البضاعة لأرضية عنبر الإنتاج.

وبالمثل، الموضوع الدائم للحوار كان هو الحاجة إلى تنفيذ جبرى أفضل لقوانين حقوق الملكية الفكرية وأحكامها التنظيمية ليس فقط حمايةً لأصحاب براءات الاختراع الأمريكيين، ولكن أيضا المخترعين الصينيين الحاليين

وفى المستقبل. وحتى فى القطاع المالى، نصح المسئولون الأمريكيون نظراءهم الصينيين بتحسين الأحكام التنظيمية والإشراف الحكومى على حسابات الشركات الكبرى لإنشاء بيئة أكثر أمنا وشفافية واستقرارا لتنمية أسواق الأسهم الصينية، التى هى حتى الآن فى ظل الشروط المتخلفة الحالية ما زالت لا تسهم سوى بنسبة تافهة نسبيًا من الرأسمال الكلى الذى يزود النمو الاقتصادى بالوقود. الترتيبات المالية القائمة ليست مواتية لشركات الابتكار التى قد تنتج التكنولوچيات الأحدث تطورا حين يتطور الاقتصاد الصينى متجاوزا الإنتاج السلعى.

أجد فى نصيحة هؤلاء المسئولين الوزاريين الجمهوريين بإنشاء رفاه اجتماعى فى الصين أمراً أكثر مدعاة للاستغراب. دعا قادة الولايات المتحدة أولئك المسئولين الصينيين إلى إنشاء شبكة أمن اجتماعى أفضل كثيرا للمتعطلين عن العمل والمرضى وكبار السن داخل الصين. لقد أدركوا أن المواطنين الصينيين الذين يساورهم القلق الشديد من أحوال التقاعد أو الطوارئ الصحية يقومون بادخار الكثير جدا، وبذا يتغافلون عن المستويات الصحية من الاستهلاك. ما قد ينفقه فلاح فى "چيانسو" (Jiangsu) على جهاز إلكترونى مستورد أو أداة منزلية متطورة ربما بدلا من ذلك يحتفظ بهذه الأموال بعيدا من أجل الفواتير الطبية فى المستقبل. من الواضح أن نظامًا أفضل للرفاه الاجتماعى ومرونة أكبر وإعادة تقييم للعملة هما أفضل السبل لمعاجة الانتفاخ البالغ فى فوائض الحساب الجارى الصينى مع الولايات المتحدة وسائر العالم.

بوصفى عالمًا سياسيًا أكاديميًا ، كان من الواضح لى أن هذا الفريق من المحافظين ومناصرى السوق الحر يفهمون ويقبلون ضمنا بالمنطق الذى يدافع عنه عالِم الاجتماع ذو الميل اليسارى "كارل بولانياي" (Karl Polanyi) منذ زمن طويل. مثال اقتصاديات "دعه يعمل"، هو ككل المثاليات، فى أحسن صورها ليست أكثر من نصف خرافة؛ تقبع الأسواق الحرة دائما فى سياق مؤسسى وسياسى دونه لا تستطيع هذه الأسواق الحياة فى المقام الأول، دع جانبا أن تؤدى وظيفتها

بصورة حسنة. فشل ضوابط الولايات المتحدة التنظيمية لمنع مبالغات وتجاوزات المُقرِضين والمستثمرين الأمريكيين سوف يشرح ذلك بكل تأكيد فى منتصف عام ٢٠٠٨. فى الصين، الأغلبية الواسعة من الاستثمار الداخلى تمضى من البنوك التى تملكها الدولة إلى المشاريع الكبيرة نسبيا التى تملكها الدولة، وهو اتجاه أخذ يتسارع فقط مع حزمة الحوافز التى أسرعت بايچين بتنفيذها بعدما ضربت الأزمة المالية الولايات المتحدة وأوروبا. إذا ما كانت شركات الأسهم وصناديق التحوط وشركات التأمين الخاصة كبيرة جدا حتى إنها لا تفشل فى الولايات المتحدة، فإنها صغيرة جدا حتى تنجح فى الصين، بسوق أسهمها الضعيف نسبيًا.

وبسبب ميراث "ماو" والشيوعية فى أنحاء العالم، عندما يتصور العديد من الناس جمهورية الصين الشعبية فإنهم يرون "حيوان الماموث" شيوعيًا ضخمًا يُملى إرادته على النشاط الاقتصادى فى كل مستوى عبر البلاد. ولكن رغم تاريخ التخطيط المركزى من ١٩٤٩ حتى ١٩٧٨، فإن نظام حكم الحزب الشيوعى الصينى خلال فترة الإصلاح كان ضعيفا جدا فى كل شيء من الأمن الاجتماعى وتقديم الرعاية الصحية إلى التنفيذ الجبرى للأحكام المُنظِّمة للبيئة والأمان وحماية حقوق الملكية الفكرية. كان الحزب لا يتناسب مؤسسيا مع الانتقال إلى اقتصاد السوق فى المرحلة التالية من التنمية. وراء المدخرات العالية والاستهلاك المنخفض الناتج عن فقر شبكة الأمان، أصبحت تكلفة كلٍ من انحطاط البيئة المادية وريبة أسواق ما وراء البحار فى شعار "صُنِع فى الصين"، تضر بالاقتصاد ككل. من الصعب دون حقوق ملكية فكرية أن تكافئ قوى السوق وحدها الابتكار وبذلك تعمل على تحفيزه، لأن مصالح المبتكرين تُضرَب بواسطة القرصنة والتقليد. الأخبار الطيبة هى أن العديد من مسئولى الصين أنفسهم اعترفوا فعليا بتلك المشاكل خلال لقاءات الحوار الإستراتيچى الاقتصادى. فالصراع بينهم مستمر منذ التسعينيات، لذا أنفق الصينيون مزيدًا من الوقت يتجادلون حول ما قد تم صنعه

فعلا، و لماذا هم يفضلون التغير المتدرج، أكثر مما أنفقوه عند جدالهم حول الفرضية الأساسية.

وفى الوقت الذى ربما يجد المراقبون الداخليون فى رسالة إدارة بوش مثارا للسخرية، ضربت نصيحة المسئولين [الأمريكيين] مثلا على البراجماتية التى أشركت بها حكومة الصين نظراءنا الصينيين بشكل ناجح فى العقود الأخيرة. يرجع تاريخ هذه الفترة من البراجماتية إلى الرحلة التاريخية السرية لمستشار الأمن القومى "هنرى كيسنجر" إلى الصين فى يوليو ١٩٧١. يوجد سبب لهذه المقاربة، وهى تشكل جوهر هذا الكتاب. علاقات الصين بالولايات المتحدة هى أبعد من أن تكون "لعبة المحصلة صفر". بوضع الريب الواضحة المتبادلة والجوانب التنافسية جانبا، ليست الصين حاليا عدوًا للولايات المتحدة. فهى ليست فى حاجة لاحتوائها مثل الاتحاد السوفييتى. ولا يجب أن تصبح الصين نوعًا من الخصم الإقليمى أو الكوكبى الذى كنا نواجهه فى الماضى، رغم أن تلك المحصلة لسوء الحظ ما زالت تمثل إمكانية بارزة.

ترتفع أهمية الصين فعلا إقليميا وكوكبيا. ولكن التقييم الخالص للنفوذ الكلى للصين اقتصاديا وسياسيا وعسكريا سوف يكشف أنها لا تقترب فى أى نقطة من أن تكون منافسًا ندًا للولايات المتحدة. وعلى الرغم من التنبوءات المشئومة عن انحدار الولايات المتحدة والهيمنة الصينية الوشيكة، فإن النظرة التقليدية فى السياسة الواقعية – أن الولايات المتحدة يجب عليها العمل لاحتواء أى منافس ناهض – تقيد فهمنا للتحديات والفرص التى توفرها صين ناهضة للولايات المتحدة. الصين رغم صعوبة اعتبارها قوة عظمى على الطراز السوفييتى، هى فعليا قوية بدرجة كافية بالمعيار الاقتصادى والعسكرى وفى الشئون السياسية الدولية لمؤسسات مثل مجلس الأمن بالأمم المتحدة، حتى إنها تستطيع تعطيل مصفوفة واسعة من خطط الولايات المتحدة. يعطى ذلك بشكل محتمل للصين نفوذًا إرغاميًا حتى رغم تفوق الولايات المتحدة عسكريا على جيش تحرير الشعب

الصينى، فإن القاعدة التكنولوچية الأمريكية أكثر تقدما بصورة لا تُقارن عن نظيرتها الصينية (ومن هنا المجهود المُنسَّق للهيئات الصينية بهدف سرقة قدر ما يستطيعون من هذه التكنولوچيا)، ويظل الدخل الأمريكى بالنسبة للفرد أكبر عددًا من المرات منه فى الصين. وبينما على الأرجح سوف تفتقد الصين القدرة على الهيمنة على شرق آسيا، دع جانبا العالم، لعدد من عقود السنين الآتية، إلا أن الدولة الصينية ما زالت تمتلك قدرة إرغامية متنامية تفرض تحديات خطيرة محتملة بالنسبة لواشنطن وحلفائها.

لكن حتى وبينما نحن نعترف ونقبل بقوة صينية متنامية، يجب على النخب الصينية ألا تمتلك سوى دوافع قليلة لاستخدام النفوذ الدولى المتنامى لباييچين فى الإضرار بالمصالح القومية للولايات المتحدة، ما دامت واشنطن وحلفاؤها العديدون وشركاؤها الأمنيون يتجنبون المواقف الدبلوماسية المعاكسة. يجمع عملاقى الباسيفيكى فعليا روابط عالية بنظام كوكبى وإقليمى ينتفع فيه أحدهما من نمو الآخر واستقراره. واحد من أسوأ السيناريوهات المُحتمَلة بالنسبة لمستقبل الصين من منظور الولايات المتحدة لن يكون هو النهوض المستمر للصين، ولكنه ركودها أو حتى انهيارها الداخلى. سوف يحمل التطور الأخير تبعات اقتصادية وأمنية خطيرة، لم تجهز الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد للتعامل معها بشكل يُنذِر بالخطر. ومن الممكن قول الشيء نفسه بالنسبة للصين. وبينما ليس من الصعوبة الكبيرة وضع سيناريوهات يؤدى فيها التوتر عبر مضيق تايون أو عبر المنازعات البحرية الصينية اليابانية إلى اشتعال المواجهة الصينية الأمريكية، من السهل كثيرا تصور سيناريوهات يُدار فيها الاختلاف الحقيقى نفسه بين قوتى الباسيفيكى الآسيوى، ويستمر السلام ليسود على الصراع. بعد كل شيء، تحتاج الصين إلى علاقات طيبة مع الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين مثل اليابان وكوريا الجنوبية لصيانة استمرار النمو الاقتصادى. أكثر من ذلك، يحتاج القادة الصينيون

إلى مثل هذا النمو لصيانة استمرار الاستقرار الاجتماعى داخليا والتحدى الأمنى الحقيقى الذى يحتفظ بهم متيقظين ليلا.

وعلى الرغم من أنها تقصر كثيرا عن أن تكون قوة عظمى كوكبية، فما زالت الصين تمتلك نفوذا دوليا. الصين، بوصفها ثانى أوسع اقتصاد فى العالم، فى بعض المقاييس، والدولة التجارية رقم واحد فى العالم، والمستهدَف الرائد للاستثمار الأجنبى المباشر، تصبح الصين مكوِّنًا حاسمًا فى الاقتصاد العالمى. وكشركات التأمين مثل "إيه آى جي" (AIG) أو بنوك الاستثمار مثل "جولدمان ساكس" (Goldman Sachs) فى اقتصاد الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، الصين [مؤسسة اقتصادية] كبيرة جدا حتى تفشل. إذا ما كان للبلد أن ينهار ويتمزق، سوف يأخذ الاقتصاد الدولى معه ويسقط. ولكن، كما الفكرة التى أدافع عنها هنا فى هذا الكتاب، الصين كبيرة جدا حتى تفشل بمعنى آخر أيضا. فى عالم عميق التعولم تتطلب فيه التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية حلولا تعاونية متعددة الأطراف، تستطيع الصين أن تجعل تصدى المجتمع الدولى أكثر صعوبة كثيرا لمعالجة المشاكل الكوكبية مثل الإرهاب الدولى وانتشار أسلحة الدمار الشامل وعدم الاستقرار المالى الكوكبى وتغير المناخ الكوكبى.

لو اعترضت الصين عمدا وكيدا لجهود القوى العظمى الأخرى، سوف تفشل مثل هذه المساعى بالتأكيد. ولكن إذا ما امتطت مجانا ببساطة مسيرة الآخرين ولم تبد اعتراضا قصديا ولا دعما بناءً، فهى بهذا الشكل [أيضا] تظل عقبة كئودًا أمام هذه الجهود. مثلا، بتأمين علاقات صداقة طبيعية واقتصادية سخية مع دول مارقة مثل إيران وكوريا الشمالية بينما يعاقبهما الآخرون؛ أو بحماية عملتها أدنى من قيمتها للاحتفاظ بالوظائف فى قطاع التصدير؛ أو باستمرار تجاهلها لانبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، تستطيع الصين عرقلة الجهود متعددة الأطراف لإيقاف الانتشار النووى ولإدارة الاستقرار المالى الكوكبى وتقليص التغير المناخى. ولسوف يكون ذلك صحيحا حتى ولو انحازت الأهداف القومية الصينية فى هذه القضايا إلى صف أهداف الدول المتطورة مثل الولايات المتحدة والأمم الأوروبية

واليابان. ببساطة أصبحت الصين كبيرة جدا فى المجتمع الدولى لدرجة أنهـا لـن تفشل فى جر ثقلها وتحمل نصيبها من هذا الجهد الدولى. وأن تجعل الصين تجـر ذلك الثقل سوف يبرهن للدبلوماسية الأمريكية ورواد وضع السياسات على الأرجح وبشكل ملموس أنه أمر أكثر صعوبة من منـع نزعـة الاعتـراض أو العدوانيـة العسكرية عند الصين.

لم يحدث من قبل أن صار العالم متكاملا بشكل متين ومعتمدا بعـضه علـى بعض بهذه الصورة. إنه الآن عرضة للإصابة أكثر مما سبق بالتهديـدات متعديـة الجنسيات وانتشار الأمراض المعدية، التى تتبع أحيانا من لاعبين ضـعفاء نـسبيا. ولكن لم يحدث من قبل أن دولة فقيرة نسبيا علـى أسـاس نـصيب الفـرد فيهـا [من الدخل] مثل الصين تتخذ وضعا مهمًا وقويا فى النظام العالمى. يعنـى الجمـع بين هذين العاملين أن نسخة ما بعد ماو من جمهورية الصين الشعبية – كبلـد نـامٍ ينصب اهتمامه نحو الداخل، وظل منذ ١٩٧٨ عموما محافظا على مظهر متواضع فى السياسة الدولية – هى بالضرورة سوف يُطلَب منها مزيد من المـساهمة فـى الاستقرار الدولى أكثر من أى بلد نامٍ فى التاريخ. شعور الصين المـزروع جيـدا داخل فكرة الضحية فى مرحلة ما بعد الاستعمار يجعل طلب التعاون الصينى أكثر إثارة للجدل الداخلى حتى، خصوصا طلب تعاونها فى قضايا تجرى ضـد تقاليـد دبلوماسيتها الحديثة. نظرا لما يشبه هوس الحـزب الـشيوعى الـصينى بـصيانة الاستقرار الداخلى وتجنب وقوع الاحتجاجات الوطنية السابقة التى سـاعدت علـى زعزعة استقرار نظامى الحكم السابقين فى الصين (أسرة "كيـنج" [Qing] الملكيـة وحكومة التيار القومي) ربما يصبح فعليا موقف نخب الحزب الـشيوعى الـصينى مترددا للغاية فى الظهور أمام زملائهم والجمهور الصينى كما لو كـانوا يقـدمون تضحيات من أجل إرضاء مُطالَبات القوى الأخرى [الأجنبية]. وهذا صحيح حتـى لو استطاع المرء تقديم حجة مخلصة ومقنعة على أن ما يُطلَب من الصين يـصب فى المصلحة القومية طويلة الأمد للصين.

لكل هذه الأسباب سوف تجد الولايات المتحدة وحلفاؤها تحديا كبيرا أمامهم. هم يحتاجون إلى صيانة استمرار قوة وعزم كافيين فى شرق آسيا لـــردع بـــايچين عن اختيار مسار الإرغام أو العدوان مع قوتها المادية المتوســعة بــشكل مـــدهش. ولسوف يحتاجون فى الوقت نفسه إلى طمأنة الصين بأن غرض القوات والتحالفات الأمريكية فى المنطقة ليس هو الاحتفاظ بالصين فى وضع متخلف. مبادرات مثـــل الحوار الإستراتيچى الاقتصادى وما يستجد منها تستطيع العون فى خدمة مثل هـــذا الغرض بالضبط. وما يظل أكثر صعوبة هو أن الولايات المتحدة والـــدول الرائـــدة الأخرى سوف تحتاج إلى إقناع الصين بأن من مصلحة كل فـــرد، ومـــن ضـــمنها مصلحة الصين ذاتها قبول بايچين للتحدى الذى طرحه نائب وزير الخارجية آنذاك "روبرت زوليك" (Robert Zoellick) فى خطاب مهم فى ســـبتمبر ٢٠٠٥: تحتـــاج الصين إلى أن تصبح "صـــاحب مـــصلحة مـــسئولاً (Responsible Stakeholder) فى النظام الدولى، لتسهم بشكل أكثر نشاطا مما كان فى الماضى من أجل المساعدة فى ترسية استقرار النظام الدولى الذى تنتفع منه كثيرا جدا. ومع إدراك أن النزعـــة القومية الصينية فى مرحلة ما بعد الاستعمار على الأرجح لـــن تلطـــف تـــشددها، سوف تصبح المهمة الدبلوماسية هى صيانة استمرار وجود أمنى أمريكـــى قـــوى فى شرق آسيا وإقناع الصين بأن البلطجة على جيرانها سوف يكون لهـــا مـــردود عكسى ضار، بينما التعاون الاستباقى مع أولئك الجيران والقوى العظمى العالميـــة الأخرى سوف يتسارع بعودة الصين إلى مكانة القوى العظمى.

وبينما يركز مسئول وزارة الخارجية البارز على الصين، كنـــت أتعـــرض مرارا لاستجوابات أمام لجان الكونجرس والمفوضيات التى يعينها الكونجرس حول نهوض الصين واستجابة الولايات المتحدة. انسجمت رســـالتى وعكـــست التوافـــق العريض فى العملية الدائرة ما بين هيئات الوزارات ذات العلاقة: هدف الولايـــات المتحدة وحلفائها وكل الدول التى تشاركها التفكير يجب ألا يكون احتواء الـــصين، ولكن يجب أن يكون الهدف هو تشكيل اختيارات بايچين حتى نخلق قناة للطموحات الصينية قومية النزعة لتصب فى التعاون بدلا من الإرغام. لو استطعنا تصوير أنه

من الممكن تحقيق عظمة الصين القومية هذه بأحسن ما يكون فـــى القـــرن الجديـــد من خلال التشارك فى المشاريع الكوكبية، سوف نكون قـــد حققنـــا هـــذا الهـــدف الإستراتيجى. مثل هذه المحاولة سوف تتطلب منا أن نفهم بـــشكل أفـــضل معنـــى نهوض الصين وتحديات الداخل الصينى التى يواجهها القادة الصينيون. كلى أمـــل فى أن هذا الكتاب سوف يسهم فى تلك المحاولة.

المقدمة

يقال إن نابليون بونابرت، منذ قرنين، أعطى هذا التحذير: "دع الصين تنام، لأنها حين تستيقظ سوف ترج العالم رجا". من آلاف السنين كانت الصين بشكل مثير للجدل أعظم حضارة على الكوكب، ولقرون عديدة سابقة كانت هي أقوى إمبراطوريات الكوكب. ازداد ضعفها العام فى زمن نابليون عمقا بسبب الانحلال الداخلى، والغزو الأجنبى، والتمردات الداخلية الكارثية من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين. فى أعقاب هزيمة اليابان الإمبراطورية فى حرب الباسيفيكى واكتمال الحرب الثورية الدموية على الأرض الصينية الأم، سوف يطلق "ماو چى دونج" (Mao Zedong) مؤسس جمهورية الصين الشعبية، صيحته المشهورة فى الأول من أكتوبر ١٩٤٩، أن الصين "قد نهضت على قدميها". ولكن هذه العبارة كانت تقريرا لطموح أكثر منها تقريرا لواقع. كانت الصين لا تزال فقيرة ومتخلفة وضعيفة ونزوع "ماو" الأيديولوچى سوف يحتفظ بها على هذه الشاكلة عقودا من السنين التالية. لقد كان فعلا التحول الاقتصادى السلمى الذى دشنه زعيم الحزب الشيوعى الصينى "دنج چياو بينج" فى ١٩٧٨ وانهيار الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى لاحقا لهذا التحول بثلاث عشر سنة، هما اللذان جعلا الصين تظهر "منتصبة القامة" مرة أخرى بين القوى العظمى.

ربما كانت عودة الصين إلى مكانة القوة العظمى هى التحدى الأهم لدبلوماسية الولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين. بالإفراط فى التركيز على قوة الصين المادية منسوبة إلى قوة الولايات المتحدة يقع عديد من المحللين فى واحد من فخين متعاكسين. أنا أسمى هذين المعسكرين معسكر المتشائمين ومعسكر المتفائلين. يفرط المتشائمون فى قوة الصين الوطنية وفى خطر هيمنة الصين الواقعى أو المحتمل على آسيا وما يتجاوزها. يرون فى البروز الصينى قوة عظيمة تؤدى إلى عدم الاستقرار تتشابه أو تكاد مع نهوض الولايات المتحدة

واليابان وألمانيا فى القرن التاسع عشر والعشرين، وقوة تستطيع بسهولة أن تنزلق بالأمور إلى جولة جديدة من الصدام العسكرى واسع المجال. المتفائلون من جانبهم يشيرون إلى أن القوة الصينية لن تلحق بقوة الولايات المتحدة فى أى لحظة بسرعة. هم يعتقدون أن الولايات المتحدة سوف تحافظ على استمرار تفوقها الاقتصادى والعسكرى على الصين، ولن تفرط فى القلق من أى تقدم تحرزه العسكرية الصينية التى ما زالت متخلفة بشكل واسع. وهم يشيرون إلى أن دخل الصين منسوبا لكل فرد هو فقط خُمس هذا الدخل عند الولايات المتحدة. [الصين] رغم أنها قوة تجارية حقيقية متفوقة، عديد من المصدرين لديها يقعون تحت سيطرة المستثمرين الأجانب على الأقل جزئيا. وبينما هناك حديث عن أن "اليوان الصيني" (بالصينية "رِن مِن بي") (Chinese RMB) قد يصبح عملة الاحتياطى العالمى فى المستقبل، يظل الدولار الأمريكى هو عملة الاحتياطى الكوكبى والحاضنة الآمنة لاختيار اللاعبين الكوكبيين، بما فيهم الحكومة الصينية ذاتها – حتى بعد الأزمة المالية فى ٢٠٠٨.

لا موقف المتشائمين ولا المتفائلين صحيح بالكامل. بينما المتفائل على صواب فى أن الصين ليست قريبة فى أى نقطة من أن تكون منافسًا ندًا من المهم إدراك أن التحديات الأمنية لا تأتى من المنافسين الأنداد وحدهم. أحد المعلقين الحكماء فى مؤتمر للحكومة الأمريكية حضرته فى منتصف التسعينيات أشار إلى أننا نستطيع الحديث طوال اليوم عن التفوق العسكرى الأمريكى على الصين، ولكن حتى خلال سنوات إدارة كلينتون كانت الصين فعليا قوية بالدرجة التى تكفى لتجعل رغبة واشنطن فى تحديها عسكريا غير موجودة إلا بالكاد. ما كان صحيحا وقتها هو اليوم أكثر صحة مرتين، نظرا لتعزيز العسكرية الصينية سريع الخطوات، الحاصل منذ أواخر التسعينيات، وتشتت القوات الأمريكية حول العالم فى أعقاب الهجمات الإرهابية للحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

ويظل أن المتشائمين لا يعطون مصداقية كافية لاستدامة زعامة الولايات المتحدة فى آسيا. على سبيل المثال، هم دائما يقللون من قيمة شبكة حلفاء أمريكا

وشركائها الأمنيين التى لا نظير لها. أكثر من ذلك، هم غالبا يفشلون فى تثمين قدر ما بدلته الاقتصاديات المتعولمة وتغيرات التكنولوچية العسكرية ومثبطات التوسع الإرهابى فى الشئون السياسية الدولية منذ العقود الأولى للقرن العشرين عندما تم استبعاد رؤية "المحصلة صفر" من حقل السياسة الدولية.

ثم مرة أخرى، على المرء ألا يقبل بتحليل المتشائمين للسياسات حتى يدرك إنجازات الصين الأخيرة. نفوذ الصين الاقتصادى حقيقى وينمو سريعا، خصوصا منذ الأزمة المالية فى ٢٠٠٨. أصبحت الصين الماكينة الرئيسة لنمو اقتصاد العالم منذ ذلك الوقت، وفى بعض المقاييس أصبحت الدولة التجارية رقم واحد فى العالم[١]. إضافة إلى ذلك، قدمت الصين أنبوب الحياة الاقتصادى لكل المصدرين من كل الأنماط: أمم متطورة تبيع التجهيزات عالية التطور، وأمم نامية تبيع السلع. لا يحتاج المرء سوى إلى أن يرى التفاعلات السلبية فى أسواق الأسهم فى الولايات المتحدة وأوروبا عندما يتهاوى الاقتصاد الصينى حتى يدرك أن الصين لا تحتاج إلى أن تكون مهيمنة اقتصاديا حتى تكتسب أهمية؛ سوف يفرض الانهيار الاقتصادى بشكل قابل للجدل مخاطر على الولايات المتحدة أعظم كثيرا من هيمنة الصين الاقتصادية. بينما قد يقول المتفائل ببساطة إن أهمية الصين الضمنية تعنى أننا كلنا فى القارب نفسه، إلا أن المتشائم ربما يعتبر هذا علامة كبرى على سلطة الصين على الولايات المتحدة.

كما تعلمت ممن تحاورت معهم خلال رحلات متعددة إلى الصين أثناء إجازة تفرغ دراسى أكاديمية فى ٢٠١٠-٢٠١١، يتشابه الجدل فى الولايات المتحدة حول "مكانة" الصين بشكل حى مع المناقشة الداخلية حول مكان الصين فى العالم أو بالصينية "دينج واي" الصين. هل الصين بلد نام يجب أن ينصب اهتمامه الأولى على حل مشاكله الداخلية أم هى قوة عظمى صاعدة يجب أن تتخذ وضعًا أكثر حزمًا على المسرح الدولى؟ الجدل الداخلى إذا ما كان أى شيء آخر هو أوسع نطاقا من الجدل خارج الصين، حيث بدا بالنسبة للعديد من الصينيين أن

الأزمة المالية بشكل خاص قد ارتفعت بتصنيف قوة الصين سريعا. نجت بــايچين من العاصفة بأفضل ربما من أى اقتصاد كبير آخر، وأنشأت سريعا حزمة حــوافز واسعة المدى وأخذت تنمو بمعدل ٩٪ تقريبا عام ٢٠٠٩. وفــى الأوقــات نفــسها، بدت الولايات المتحدة أنها تنحدر بشكل أكثر سرعة مما كان متوقعــا. تجــاوزات "وول ستريت" والطيش المالى الأمريكى وحربين ممتدتين كل ذلك استدعى وضــع الريادة الأمريكية محل تساؤل. الحرب جسدت على الأخص رمزا لأنــصار فكــرة الانحدار دالا على نمط الإفراط فى التوسع الإمبراطورى الأمريكى الذى تنبأت بــه كتابات بحثية لمؤلفين من أمثال الاقتصادى السياسى "روبــرت جيلبــين" (Robert Gilpin) والمؤرخ "روبرت كينيدي" (Robert Kennedy). لقد تركا تأثيرهما علــى كل من القوة المادية والتفوق المُتصوَّر للمؤسسات الاقتصادية والسياسية الأمريكية، وهما ما يسميه المفكر الكوكبى بجامعة هارفارد "چوزيــف نــايي" (Joseph Nye) "قوة أمريكا الناعمة".

لم يكن الجدل داخل الصين أوسع نطاقا مما كان عليه فــى الخــارج فقــط، ولكنه كان ذا طبيعة تترتب عليها نتائج فى شكل خطوات أخــرى. ســوف تــؤثر النتائج على كل شيء من قدرة الصين على طمأنــة جيرانهــا مــع نمــو نفوذهــا الاقتصادى ونمو القوة النيرانية لجيشها إلى ترحيب الحــزب الــشيوعى الــصينى وتحفزه للشروع فى اختبار إصلاح سياسى فــى الــداخل واختبــاره للدبلوماســية التعاونية فى الخارج.

فى مقالة عالية المستوى منشورة فى ديــسمبر ٢٠١٠، الموظــف القيــادى فى نظام الشئون الخارجية الصينى، مستشار الدولة "داى بين جيــو" (Dai Bing-guo)[٢] قدم تحليلا مدهشا. أعلن "بين جيو" أنــه لا يجــب علــى المــواطنين الــصينيين ولا الأجانب المبالغة فى نهوض الصين، ولا تجاهل التحديات الداخلية الهائلة التــى ما زالت الأمة الصينية تواجهها. من الصعب تصور سياسى أمريكى فى منــصب بمثل هذه السطات يلقى خطابا يقرر فى الواقع أن الريادة الحالية لــم تكتمــل بعــد بالقدر الذى يعتقده العديد من الأجانب والعديد من مواطنيه أنفسهم.

أوضحت رسالة "داي"، "مكانة" دولية (بالصينية "دينج واي") للصين أكثر تواضعا وانطواءً مما يرغبه أولئك الذين يعتقدون أن الصين قد استعادت موقعها كقوة عظمى رائدة. يكاد يكون من المؤكد أن مقالته قد استهدفت نوعين من الجمهور ليستمعوا إليها. الأكثر فورية، وجود جمهور الأجانب الذين أصابهم القلق إن لم يكن الانزعاج من وضع السياسة الخارجية الصينية فى السنتين اللتين أعقبتا الأزمة المالية، عندما استجابت الصين بخشونة للأحداث غير المتوقعة فى محيطها. كنتيجة، انحدرت بشكل حاد الثقة فى الدبلوماسية التى كانت قد بنتها الصين منذ أواخر التسعينيات. منذ ١٩٩٧، كانت الصين تستخدم المقاربات متعددة الأطراف والتكامل الاقتصادى لتطمين جيرانها والولايات المتحدة إلى أن نهضتها لن تهدد مصالحهم. كانت هذه الإستراتيجية صالحة للعمل بشكل حسن للغاية حتى ٢٠٠٩-٢٠١٠، عندما عملت الصين على نفور الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والآسيان (ASEAN) (جمعية أمم جنوب شرق آسيا) والهند من خلال ردود فعل لاذعة على الأحداث الإقليمية وعلى تكرار إدارة أوباما لسياسات أمريكية طويلة الأمد. لم تترك ردود الفعل الصينية هذه، الموصوفة بشكل مطوّل فى الفصل الثامن، سوى القليل جدا من بلدان المنطقة يحمل نظرة إيجابية نحو صين ناهضة. أراد "داي" أن يُظهِر أن الصين باتت لا تنوى رج القارب، وأن إستراتيجية الصين العظمى لم تتغير خلال السنتين الماضيتين.

المستهدف الثانى "لداي" وربما حتى الأكثر أهمية هو النزعة القومية المُفرِطة للصين، التى أصبحت فى وضع أكثر حرجا من الوضع السلبى نسبيا لسياسة بايچين الخارجية التى يرجع تاريخها إلى حقبة "دنج چياو بينج". لقد أرادوا (غلاة القوميين الصينيين) الاشتباك مع الولايات المتحدة وجيران الصين. كما تكاد تكون هى حالة الحياة السياسية الصينية دائما، يصبح جمهور المستمعين الداخلى أكثر أهمية من الجمهور الأجنبى، وكان "داي" يحاول تخفيض توقعات الجمهور العام.

لو كان التاريخ الصينى فى القرنين التاسع عشر والعشرين مرشدا بأى شكل، يستطيع فشل بايجين فى تلبية التوقعات الشعبية لطموح القوميين الصينيين أن يؤدى ببساطة ليس إلى خيبة أمل الجمهور والنخبة وفقط، ولكنه يؤدى أيضا لعدم استقرار داخلى، الهم الأمنى الذى يقض مضاجع الزعماء الصينيين منذ قرون. عانت أسرة "كنج" الملكية، وفى الأخير سقطت من اتحاد المذلة الدولية على أيدى البريطانيين واليابانيين من بين قوى عظمى أخرى مع الهبات الداخلية الضخمة مثل تمردات "نيان" (Nien) و"تاى بينج" (Taiping) فى القرن التاسع عشر، التى خلَّفت عشرات الملايين من الموتى وحكومة مركزية هزيلة. حكومة الكومينتاج (KMT) برئاسة "شيانج كاى-شيك" (Chiang Kai-shek) خسرت الحرب الأهلية الصينية لسبب يرجع فى جزء كبير إلى الغزو اليابانى الذى مزق شرعية نظام الحكم، ووفر فرصة للشيوعيين المبتدئين من أجل الاستفادة من الاستياء القومى الغاضب. لذا فى التمهيد لزيارة الدولة التى قام بها الرئيس "هو جينتاو" فى يناير ٢٠١١ إلى واشنطن، سعى "داى بين جيو" إلى وضع معيار قياسى رسمى يجب أن يحاكم به المواطنون الصينيون قيادتهم هم. دافع "داي" عن الفكرة القائلة إن الصين لا تحاول أن تحل محل الولايات المتحدة كقوة عظمى فى شرق آسيا، ولكن بالأحرى تحاول الدفاع عن سيادتها عند تحديها، وأن تضمن بيئة دولية مستقرة ضرورية لمعالجة مشاكل الصين الداخلية.

لابد أن مقالة "داي" كانت مُلطِّفة لمشاعر المتشائمين خارج الصين لافتراضها أن مقدار قوة الصين ليست كما يتوقعون. ومع ذلك سوف يقرأ بعض المراقبين المتشائمين هذه المقالة بوصفها "هجمة سلام". فهم يعتقدون أن الصين مؤقتا قد امتدت أياديها بعيدا فى ٢٠١٠، ولكنها كشفت خلال هذه العملية عن نواياها الحقيقية. ولابد أيضا أن مقالة "داي" قد طمأنت المتفائلين: من الأفضل طبعا للولايات المتحدة وحلفائها فى مواجهة الصين أن يحافظوا على استمرار الوضع الراهن والتخلى عن تصحيح الأخطاء التاريخية المتصورة. ومن الأفضل أيضا القول إن على الصين ألا تتحدى الزعامة الإقليمية للولايات المتحدة أو تتحدى

الجيران الآسيويين، حيث إن الصدام فى المنطقة سوف يضر بالصين بالقدر نفسه الذى يضر به أى فرد آخر. ولكن خطاب "داي" لم يبشر بالخير أيًا من أولئك الذين يريدون من الصين أن تبدى مزيدًا من التعاون المسبق على المسرح الدولى. كان "داي" يخبر قومه ألا يتوقعوا الكثير جدا من الحكومة الصينية، ولكنه كان يبعث أيضا بالرسالة نفسها إلى العالم كله. وهذا يمثل موقعا آمنا نسبيا إذا ما اُتخِذ على المستوى المحلى، حيث لا تكاد توجد حاليا هيئة داخلية واحدة لبذل الجهود الجماعية مع القوى العظمى العالمية. فكِّر كيف توجد المعونة الأجنبية غير المحبوبة بين أيادى الولايات المتحدة القوية الناجحة. الآن تصورَّ الضغط من أجل مزيد من مثل هذه المساعدة فى البلدان الأفقر كثيرا، خصوصا من البلد الذى تلقى فى الماضى ركلات فى جميع أنحائها من القوى الأغنى التى تطالبها الآن بمشاركات أعظم. لو حدث شيء، فالقوميون الذين يُحبِطهم هوان الصين فى الشئون الأجنبية، ويبدو شغفهم لاتخاذ الصين موقفا أكثر صدامية سوف يستفحل سخطهم إذا ما قامت، بدلا من ذلك القيادة الصينية بزيادة مساهمات الصين فى التعاون متعدد الأطراف مع الأعداء الأجانب والخصوم الحاليين. لسوء حظ الولايات المتحدة، لم يجد معتدلو الداخل ملجأ فى دعوة نائب وزير الخارجية "روبرت زوليك" عام ٢٠٠٥ للصين أن تصبح صاحب مصلحة مسئولاً. بدلا من ذلك استشهد [هؤلاء المعتدلون] بصيغ أكثر سلبية، مثل تعبير "دنج چياو بينج" المشهور (بالصينية "تيفا") أن على الصين "أن تعيش زمانها وتخفى قدراتها" (بالصينية "تاو جوانج يانج هوي") أو فكرة "چيانج چيمين" (Jiang Zemin) أن العقدين السابقين على ٢٠٢٠ يوفران للصين "فرصة إستراتيچية" (بالصينية "چانلوى چى يو كي") لتصب بؤرة اهتمامها على التنمية الداخلية.

أخبرنى أحد أبعد من حاورتهم من الصينيين نظرًا أن ملحقا لصيغة "دنج" الأصلية يقدم بصيصا صغيرا من الأمل. يقرر الملحق أن على الصين أيضا أن تحاول "إنجاز شيء ما" أو "أن تفعل بعض الأشياء" (بالصينية "يو سيو چيو واي") وهو الملحق الذى احتضنه، حسب زعمهم، الرئيس "هيو چينتاو" بإضافة ظرف حال له:

"بنشاط" أو "بحزم" (بالصينية "جيچي"). ومع ذلك الأكثر اعتدالا ممن حاورتهم فى الصين عام ٢٠١٠، كان العديد منهم ينتقدون تحول الصين الخشن فى السياسة الخارجية، وحذرونى من أنه فى ظل الظروف الحالية، إذا ما نجح الأجانب فى إقناع الصين بأن تكون أكثر حزما فعلى الأرجح لن تكون كذلك على شاكلة "صاحب المصلحة المسئول"، ولكن بالأحرى شيئا ما أكثر صدامية بكثير. الأشياء التى قد تجرب الصين إتمامها، مثلا، قد تكون إرغام جيران جمهورية الصين الشعبية – تايوان وفيتنام واليابان والفلبين – على القبول بتفسيراتها فى مسألة السيادة. المعتدلون الصينيون وهم يواجهون آفاق مثل هذه العدوانية يدعمون عموما مقاربة أكثر سلبية للسياسة الخارجية الصينية تحت شعار "دنج" ومبدأ "چيانج" الرئيس. هم لا يرون السلبية كاتجاه نهائى بالنسبة للصين كقوة عظمى، ولكن كموقف حالى أكثر جاذبية من الموقف الذى يطالب به مواطنوهم من غلاة القوميين.

سوف يقرأ المتشائمون الأمريكان دائما عبارات "دنج" و"چيانج" بمعنى أكثر سلبية. فالقلق يساورهم من أن الصين قد تعيش حياتها الآن، ولكن فور ما تقوى، سوف لن تحتاج بعد إلى إخفاء قدراتها ولسوف تستخدمها لقلب الوضع الراهن. وبالمثل، ربما يدافع المرء عن الفكرة التى تقول إنه عندما تنتهى عشرون سنة من الفرصة الإستراتيچية سوف تكون الصين قد أكملت بنجاح تشييد قواعدها الداخلية وتمضى إلى الهجوم الإستراتيچى. يفسر أولئك الأقل تشاؤما العبارة الصينية "تاو جوانج يانج هوي" وعبارة "چهانهوى چى يو كي" لتعنى أن الزعماء الصينيين ينكفئون ويميلون للتوجه إلى مشاكلهم الداخلية العديدة. وتفسير المتفائلين، بينما هو أقل إزعاجا بكثير من تلفيقات المتشائمين، إلا أنه يجب ألا يكون مفرطا فى التهدئة لأولئك الذين على شاكلة مؤلف هذا الكتاب، ويعتقدون أننا لم نعد نستطيع تحمل كلفة انطواء "بايچين" على السواء.

وبينما انزعج نابليون من استيقاظ الصين فى أوائل القرن التاسع عشر، نحتاج إلى القلق من غفوة الصين فى أوائل القرن الحادى والعشرين. على الأرجح، صين سلبية سوف تركز على الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية أكثر من القلق

حول الأسلحة النووية الكورية الشمالية. صين قلقة حول إمدادات الطاقة لصناعاتها النهمة وأرباح شركاتها للطاقة المملوكة للدولة هى على الأرجح أقل قلقا من تطوير إيران لقدراتها النووية ودعمها للإرهاب الدولى. صين تبدى أعظم القلق حول قدرتها على خلق الوظائف قصيرة الأمد وقطاع تصديرها البراق على طول الساحل لن تريد على الأرجح الاستمرار فى كبح قيمة عملتها، وتتغافل عن السرقة الصينية للملكية الفكرية والعلامات التجارية الأجنبية، وتتجنب الانخراط فى مكافحة مكلفة احتمالا للاحتباس الحرارى الكوكبى.

للرئيس الصينى الجديد "چى چين بينج" (Xi Jinping) "شعاران" (بالصينية "تيفا") يخصانه. الأول هو "حلم الصين" (بالصينية "چهونج يو مينج"). الثانى هو دعوته للولايات المتحدة والصين إلى اتباع "نمط جديد من علاقة القوة العظمى" (بالصينية "چين چينج داجيو جوانچي") يقوم على أساس من الثقة والتعاون، بدلا من الشك والصدام. نحن ما زلنا لا نعرف طبيعة حلم صين "چي" القومى. هل يتصور الحلم تصفية الصين لحسابات تاريخية على المسرح الدولى من خلال استعادة مناطق "مفقودة" ووضع الجناة السابقين مثل اليابان فى مكانهم؟ أم هل هو صورة عاكسة للحلم الأمريكى مع مزيد من الرفاهية والأمن الشخصى للمواطن الصينى المتوسط؟ لو كان هذا الحلم هو الصورة الأولى، فمن ثم نستطيع أن نتوقع تنافس قوى عظمى تقليديًا بين صين ناهضة والولايات المتحدة. ولو برهن حلم صين "چي" على أنه الصورة الثانية، تتعلق طبيعته بالداخل بشكل واسع، يجد فعليا احتمالاً ضمنيًا؛ لأن تتمتع الصين بنمط جديد من علاقة القوة العظمى مع الولايات المتحدة، ولكنها سوف تحتاج إلى الانضمام إلى الولايات المتحدة والقوى العظمى الأخرى كصاحب مصلحة مسئول فى النظام الدولى ليرى التحقق الحقيقى لهذا المثال.

بوضع هذه الجدالات الأمريكية الصينية فى عين الاعتبار، سوف يستكشف الجزء الأول من الكتاب قوة الصين من عدد من الزوايا المختلفة. يصف الفصل الأول عرض وعمق النهوض الدرامى للصين منذ ١٩٧٨ فى كل أبعاد قوة وطنية – أبعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية. يناقش الفصل الثانى لماذا تختلف السياسة

الدولية فى القرن الحادى والعشرين بشكل ملموس عنها فى القرنين التاسع عشر والعشرين، ولماذا يخفض ذلك من احتمال أن الصين سوف تكون كلا من مستعدة وقادرة على دفع الولايات المتحدة خارج المنطقة الآسيوية. الفصل الثالث يتصدى للتشاؤم المتطرف من زاوية مختلفة، ليناقش المصادر المستمرة العديدة لتفوق الولايات المتحدة طويل المدى على الصين، شاملا العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ومع ذلك يجب ألا نبالغ فى انتقادنا للتشاؤم المتطرف بعيدا جدا فى الاتجاه المضاد. يستكشف الفصل الرابع التحديات الحقيقية المفروضة على الولايات المتحدة وحلفائها من قدرات الصين الناشئة حديثا، ويناقش الفصل الخامس كيف أن التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية التى تواجهها الولايات المتحدة والآخرون تتطلب تعاونا غير مسبوق بين القوى العظمى. فى هذا المجال، لا يخلق نهوض الصين هذا القدر الكبير من التهديد بالهيمنة الذى يفرضه النزوع إلى اعتراض الطريق ووضع العقبات وكذلك الركوب المجانى على جهود الآخرين.

سوف يناقش الجزء الثانى كيف عالجت الولايات المتحدة جيدا تحديات دبلوماسية الإرغام (Coercive Diplomacy) والحوكمة الكوكبية (Global Governance) التى طرحتها صين ناهضة فى العقود التى تلت نهاية الحرب الباردة. عبر الفصل السادس إلى الثامن يتتبع بخطوط عريضة النجاحات الدبلوماسية وعثرات إدارات كلينتون وجورج دابليو بوش وأوباما. سوف يخلص الكتاب إلى بعض الأفكار حول المستقبل مبنية على أساس الدروس المستفادة منذ نهاية الحرب الباردة. مع "چى چينبينج" كرئيس لجمهورية الصين الشعبية لسنوات عديدة مقبلة، على الأرجح سوف تستمر أهمية الصين فى النهوض إقليميا وكوكبيا. بتجنب التنبؤات التى تتحقق ذاتيا حول الصدام أو التفاؤل السعيد بعامل الريادة الأمريكية المستمرة والداعمة للاستقرار، تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها التعامل مع التحديات الحقيقية التى يفرضها نهوض الصين بأفضل ما يمكن – كل من إدارة العلاقات الأمنية الإقليمية فى شرق آسيا، وتشجيع الصين على المساهمة فى الحوكمة الكوكبية فى صف القوى العظمى الأخرى.

الجـــزء الأول

فـهـم نهـوض الصـيـن

الفصل الأول
نهوض الصين: لماذا هو حقيقي؟

نهوض الصين فى الثروة والنفوذ الدبلوماسى والقوة العسكرية منذ ١٩٧٨ هو نهوض حقيقى، وهو نهوض مدهش. من بين كل الندوب التى خلفها تاريخ "دنج چياو بينج" السياسى الشخصى – من دعمه "للقفزة الكبرى للأمام" الكارثية فى أواخر الخمسينيات إلى مذبحة ميدان السلام السماوى "تيان آن مِن" (Tiananmen) فى ١٩٨٩– سوف يتذكره معظم المؤرخين لتدشينه برنامج الإصلاح والانفتاح فى ١٩٧٨. انتشل هذا البرنامج مئات الملايين من الصينيين من الفقر الطاحن، وسمح للصين بأن تصبح لاعبا دوليا قويا للمرة الأولى منذ النصف الأول لحكم أسرة "كنج" الملكية الذى امتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر.

إصلاحات السوق التى أجراها "دنج" أطلقت العنان لتحرير الطاقة الاقتصادية للشعب الصينى، الذى عانى لأكثر من عقدين من الزمان من الرؤية المادية لشيوعية ما بعد الحداثة. فى ظل "ماو"، كانت قوانين السوق فى العرض والطلب مرفوضة، وكذلك المفاهيم الاقتصادية الأساسية مثل تناقص غلة الاستثمار باعتبار أنها كلها أساطير برجوازية وإمبريالية. كان تقييم الخبرة والمهارات الإدارية أقل كثيرا جدا من الولاء الأعمى "لماو" وعبادة النموذج الاقتصادى الشاذ الذى ابتكره فى أواخر الخمسينيات. أخضع "ماو" الزراعة والصناعات المحلية للملكية المجتمعية، وأمر بتحقيق أهداف إنتاجية غير واقعية، وحشد الصينيين حول يوتوبيا الاقتصاد الشيوعى والنشاط السياسى الراديكالى. استهدف "ماو" أن تلحق الصين بالاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى وقت قصير، وأن يجعل من جمهورية الصين الشعبية زعيما للحركة الشيوعية الدولية. ولكن "قفزة ماو الكبرى" فى منتصف الخمسينيات وثورته الثقافية البروليتارية فى الستينيات أدت

بدلا من ذلك إلى كارثة اقتصادية محلية وعزلة دولية والموت المبكر لنحو أربعين مليون مواطن صيني. وفي أواخر سبعينيات القرن الماضي أعاد "دنج چياو بينج" آليات السوق وحوافزه والترقي في السلم الوظيفي بناء على المهارة والخبرة العملية بدلا من النقاء الإيديولوچي. كانت السيطرة العملية على الأرض، في حالة عدم وجود ملكية للأرض، تُنتزَع من الكوميونات وتُعطى للفلاحين. كما أدخل برنامج الإصلاح مبدأ تحكم السوق في تحديد الأسعار ومبدأ الحوافز في الاقتصاد الصيني، وفتح البلاد أمام التجارة والاستثمار الخارجي، وتم اختيار الموظفين الرسميين والمهندسين والعلماء على أساس خبراتهم، وليس على أساس انحيازهم لإيديولوچية نظام الحكم الشيوعي. أسفر النمو عن انتشال نحو ٣٠٠ مليون صيني - ما يقرب من تعداد سكان الولايات المتحدة اليوم - من عتبات الفقر وفقا لتعريف المنظمات الدولية للفقر: وهو من يقل دخله عن دولار واحد يوميا.

هذه النتائج غير مسبوقة في تاريخ العالم. نما الاقتصاد الصيني على مدار الأعوام الستة والثلاثين الماضية بمعدل سنوي بلغ نحو ١٠٪ من النمو الحقيقي (بمعنى أن هذه النسبة ناتجة بعد تسوية أثر التضخم). بناء على ذلك تضاعف الناتج المحلي الاجمالي للصين مرة كل سبع سنوات منذ عام ١٩٧٩. ومع الوضع في الاعتبار أن تعداد سكان الصين يبلغ ١,٣ مليار نسمة، فقد انتقل الاقتصاد الصيني من اقتصاد فقير، وإن كان متسعا، إلى اقتصاد أقل فقرا عما سبق بشكل كبير، واقتصاد عملاق بشكل حقيقي. ويظل متوسط دخل الفرد في الصين متوسطا جدا إذا ما قورن بالبلدان الأكثر ثراءً في العالم، رغم التغير المذهل. فقد ارتفع متوسط دخل الفرد رسميا من ٢٢٠ دولارًا سنويًا عام ١٩٧٨ إلى ٤٩٤٠ دولارًا عام ٢٠١١[١] ، وطبقا لبعض المعايير التي تستخدم معيار "تعادل القوة الشرائية" (purchase power parity) كان متوسط دخل الفرد في الصين يعادل قوة ٩٣٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠١٢ (رقم مثير رغم أنه من الجدير بالذكر أن متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة كان يبلغ آنذاك ٥٠٧٠٠ دولار)[٢]. وبينما لا تزال الصين دولة نامية، إلا أنها قد تجاوزت اليابان عام ٢٠١٢ لتصبح ثاني أكبر

اقتصاد فى العالم، وهو إنجاز فذ لم يكن من الممكن تصوره فى السنوات الأولى من عصر الإصلاح. فى ذلك الوقت، عانى الأمريكيون الإنهاك بسبب الركود الاقتصادى فى أوائل الثمانينيات، وكانت اليابان تُرى كما لو كانت هى القوة العظمى المُرجَحة للتفوق على الولايات المتحدة فى الحلقة التالية من دورة "صعود وهبوط القوى العظمى" باستخدام العبارة المشهورة لأستاذ جامعة "ييل"، "بول كينيدي" (Paul Kennedy).

أفضت الإصلاحات الاقتصادية لما هو أكثر من مجرد نتائج اقتصادية. لا يمكن مقارنة الحياة الشخصية للصينيين المليئة الآن بمزيد من النشاط والحرية بما كانت عليه قبل فترة الإصلاح. كانت رحلتى الأولى للصين فى صيف ١٩٨٧، العام الثامن لعصر الإصلاح. كانت قبضة التخدير الاشتراكى لا تزال مهيمنة بقوة على المجتمع الصينى. كانت حركة منتصف النهار فى مدن مثل "بايچين" و"شنغهاي" ذواتى المعدل الهادئ بشكل طبيعى أصلا، تتوقف تماما بينما يستريح السكان والأغلب أنهم ينامون فى مكان وجودهم لمدة ساعتين. تلك كانت فترة القيلولة (بالصينية "چيو چي") المخصصة لمواطنى الحضر الصينيين الذين يعملون فى وحدات العمل المملوكة للدولة، التى لا تعمل بالكفاءة المطلوبة. وعلى النقيض، حيوية الشوارع المعاصرة فى "بايچين" و"شنغهاي" ملموسة وأحيانا تفوق الحد. تتناوب الأوناش على مواقع البناء فى كل الاتجاهات، وكثيرا ما قد يجد المرء نفسه فى منتصف اليوم عالقا فى زحام مرورى سفيه، بدلا من أن يلتف حول أحد عمال خدمة التوصيل السريع الذى يفترش سطح دراجته نائمًا ساعة القيلولة. حلت وسائل نقل القرن الحادى والعشرين الحديثة المتمثلة فى سيارات قوية نسبيا يقودها سائقون متخصصون محل الدراجات البطيئة التى كانت المشهد الطبيعى للحضر فى ثمانينيات القرن العشرين. فى الحقيقة، أصبحت الصين أكبر سوق للسيارات الجديدة فى العالم، وأصبحت طوق النجاة لشركات السيارات الكبرى مثل شركة "چنرال موتورز" (GM) التى تعانى هبوط المبيعات فى السوق الداخلى.

جهود الحكومة المثيرة للإعجاب فى إنشاء بنية أساسية قادرة على استيعاب وتحمل هذا العبء الجديد حافظت على أسعار أسهم شركات المعدات العالمية المشهورة مثل شركة "كاتربيلر" (Caterpillar) مستقرة رغم تناقص الطلب على خدماتها فى البلدان الأكثر ثراءً. ما زال نمو الطبقة الوسطى الصينية الجديدة يتجاوز نمو الطرق الجديدة فى الصين؛ وتتفاقم ملحمة ازدحام حركة المرور فى المدن الصينية بشكل منتظم. والآن، تقف بايچين فى مصاف "مكسيكو سيتي" كأسوأ مدن العالم فى حركة المرور. عادة ما يتوق المسافر المُجرِّب فى لحظات عدم الانتباه للمسارات الأبطأ والأكثر أمنا المخصصة لسير الدراجات فى "بايچين"، حيث يبصق عمال النقل السريع للفحم، وهانئ البال من المواطنين، الرمال وأتربة المصانع التى تحملها تيارات الهواء من مراكز الإنتاج وصحراء "جوبي".

قد كان للتحول إلى اقتصاد السوق (Marketization) تأثير كبير على الحريات الشخصية فى الصين أيضا، وهكذا أسس هذا التحول لما يصفه بجدارة العالِم السياسى "هارى هاردينج" (Harry Harding) الثورة الثانية لجمهورية الصين الشعبية[٣]. فى صين "ماو"، امتلك سكرتيرو الحزب، المسئولون عن المشاريع التى تملكها الدولة، درجة من السلطة فوق العمال لا يستطيع الأمريكان ببساطة تصورها. رؤساء الحزب المحليون يمتلكون سيطرة شبه كاملة على أرواح أتباعهم من المهد إلى حرق جثامينهم. فهم يمتلكون سلطة ليس على المهايا والترقى الوظيفى فقط ولكن أيضا على التعليم والرعاية الصحية والإسكان والتقاعد بل وحتى الإذن بالزواج. التحول إلى اقتصاد السوق غيَّر هذا الوضع بدرجة واسعة عن طريق خلق كلٍ من قطاع خاص متألق خارج نظام المشاريع المملوكة للدولة، يستطيع العمال الهرب إليه من تدخل رؤساء الحزب، و كذلك خَلْق معيارٍ جديدٍ للنجاح - التنافس السوقى - بالنسبة للمشاريع التى تمتلكها الدولة ذاتها. هذا الجمع كان يعنى أن رؤساء الحزب فى تلك المشروعات يحتاجون إلى التركيز على شيء ما آخر غير إدارة التفاصيل الصغيرة للحياة الشخصية لعمالهم، ولا يستطيعون تحمل تكلفة تنفير طاقم العمل الأكثر قدرة، خشية مغادرتهم السفينة

إلى القطاع الخاص. المساحة الفردية الشخصية التى خلقتها هذه العملية، بل حتى مساحة التعبير الخاص عن الاستياء من الدولة ذاتها، نقلت الصين سريعا إلى ما صنفته السفيرة "جين كيركباتريك" (Jeane Kirkpatrick) فى الحرب الباردة من دولة شمولية إلى ما وصفته هى بدولة سلطوية نمطية. تعانى الأمم التى تحيا فى ظل النوع الثانى فقدان الديموقراطية والصحافة الحرة وحرية الاجتماع، وغالبا تفتقد حكم القانون، ولكن حياة الفرد على أساس يومى تظل أكثر حرية من أولئك الذين يحيون تحت وطأة الأنظمة الشمولية. وعلى الخطوط نفسها، الأمل فى تغيير سياسى واقتصادى إيجابى فى مستقبل الصين هو أيضا أكثر كثيرا الآن مما كان فى حقبة "ماو" الشمولية، وربما يكون الأمل فى مستقبل أفضل هو واحدًا من أكثر حقوق الإنسان كافة التى لا تلقى التقدير الكافى.

الصين فى الاقتصاد العالمي

من الصعب استخدام عبارة "درامى بشكل مساوٍ" لمقارنة تقريبا أى شيء مع التحول الداخلى فى الصين منذ ١٩٧٨، ولكن يكاد يكون من الإنصاف أن تطبق العبارة على العلاقات الصينية الاقتصادية والدبلوماسية الخارجية.

تغذت دوامات التحول الاقتصادى فى الصين على اندماج سريع الخطوات بالاقتصاد الكوكبى فى التجارة والأسواق المالية. لم يطبق "دنج" فقط آليات السوق على الاقتصاد الصينى فى الداخل، ولكن فتحه أمام التجارة والاستثمار والتنافس الأجنبى بطريقة لم يكن من الممكن تصورها فى صين "ماو". تسارعت تلك العملية بالمزيد فى التسعينيات فى ظل رئاسة "چيانج زيمين" ورئيس وزرائه الذى يتميز بتوجهاته نحو السوق وحضرنته العالية، "چوو رونج چي". بعد سنوات عديدة من الدبلوماسية الماوية الثورية وفرض العزلة الذاتية كان الحجم الكلى للتجارة الصينية أقل من ٢١ بليون دولار أمريكى فى ١٩٧٨، مجرد نسبة ضئيلة ليست فقط من التجارة العالمية، ولكن من الناتج الإجمالى الداخلى للصين ذاتها. فى العقد الماضى أصبحت الصين أكبر أمة تجارية فى العالم (لو استبعدنا الخدمات)[٤]، وتكاد

تكون أكبر شريك تجارى مع كل جيرانها وثانى أكبر شريك تجارى مع الولايات المتحدة (بعد كندا وقبل المكسيك)[٥]. طبقا لإحصائيات البنك الدولى فى السنة الأخيرة السابقة للأزمة المالية الكوكبية، مثلت التجارة نسبة ٦٧,٦٪ المدهشة من الناتج الإجمالى الداخلى للصين (مقارنة بنسبة ٢٩٪ عند الولايات المتحدة). فى ٢٠١١، هبطت تجارة الصين كنسبة من الناتج الإجمالى الداخلى إلى ٥٨,٣٪ (مقارنة بنسبة ٣١,٨٪ للولايات المتحدة)[٦]. فى الماليات نهضت الصين تقريباً من وضع بلد لا يأتى إليه أى استثمار أجنبى فى عام ١٩٧٨ إلى بلد يتجاوز الولايات المتحدة ليصبح المقصد العالمى الأكبر للاستثمار الأجنبى المباشر فى ٢٠١٢[٧]. ظلت الصين لسنوات عديدة تتفوق بثبات على كل البلدان النامية الأخرى كمستهدف للاستثمار الأجنبى. فى السنوات العشر الأخيرة، بدأت الصين أيضا فى الاستثمار الخارجى وقد أصبحت بشكل مشهور أم لا، أكبر مشترٍ أجنبى لدين الولايات المتحدة السيادى.

فى التسعينيات بدأ السياسيون والدبلوماسيون الأمريكيون والبلدان الأخرى الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) يتحدثون عن إدماج الصين فى الاقتصاد الدولى. وبينما كانت نصوص هذه السياسات بنّاءة وجديرة بالثناء إلا أنها كانت فعليا تتذيل، ولا تقود الاتجاهات القائمة فى العلاقات الاقتصادية الأجنبية للصين. سياسات "دنج" والمصلحين الذين اتبعوه، بالتوازى مع قوى السوق التى أطلقتها تلك السياسات، فعلت المزيد لربط الصين بالاقتصاد الكوكبى أكثر مما فعلته الإستراتيجيات القصدية لهذه العواصم الأجنبية.

قلَّص "دنج" أيضا من التبشير الماوى الثورى فى الخارج. إنهاء الغطرسة حول شرور الرأسمالية والإقطاعية والتحريفية فى الدول الشيوعية بدد الخشية من الصين بين جيرانها غير الشيوعيين، وزود "بايچين" بفرصة بناء علاقات تعاون مع عدد هائل من اللاعبين، والأكثر بروزا هم آخر أعداء الأمس، اليابان والولايات المتحدة. ربما الأكثر درامية فى ١٩٩٢ هو اعتراف "بايچين" الرسمى بكوريا الجنوبية (ROK) الرأسمالية التى أخذت تتحول لتطبيق الديموقراطية، هذا العدو السابق. وقد فعلت الصين ذلك رغم الهلع الذى عبَّر عنه الحليف

الستالينى السابق "كوريا الشمالية". زرع تطبيع العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا بذور علاقة اقتصادية ضخمة تصبح فيها الصين اليوم هى أكبر شريك تجارى لكوريا الجنوبية والمقصد المفضل للاستثمار الكورى الأجنبى المباشر. تقوم شركة "هيونداي" الكورية بتجميع أسطول سيارات الأجرة الجديد فى بايچين من قطع الغيار الكورية. ولأننى قد استخدمت طرازاتها الصغيرة الهشة السابقة، أستطيع القول إن سيارات الركوب المتينة تلك هى تحسين عظيم ليس فقط لراحة الراكب ولكن لأمانه.

وفى إشارة مماثلة، وعلى الرغم من تاريخ مرير من الحروب، وكذلك مواقف متعارضة فى سنوات الحرب الباردة، فقد امتلكت الصين واليابان علاقات تجارية ممتدة حتى خلال سنوات الثورة الثقافية. ولكن هذه العلاقات التجارية ازدادت عمقا وأهمية فى حقبة الإصلاح. وبشكل خاص منذ منتصف التسعينيات، ازدادت الاستثمارات اليابانية المباشرة فى الصين بشكل متسارع. ويعنى ذلك أنه حينما دعت المعارضة القومية الصينية لمقاطعة المنتجات اليابانية، على نحو ما حدث فى شنغهاى فى مارس ٢٠٠٥، وفى عموم الصين فى خريف عام ٢٠١٢، غضب القادة الصينيون أنفسهم بشدة، وذلك لأن الكثير جدا من المنتجات اليابانية التى تسوق فى الصين - من سيارات إلى إلكترونيات - كانت من صُنع عمال صينيين.

وعلى الرغم من أن اندماج الصين الاقتصادى مع بلدان جنوب شرق آسيا كان أقل درامية إلى حد ما، فإنه كان مؤثرا. ففى عام ٢٠١٠، عُقِدت اتفاقية التجارة الحرة بين الصين واتحاد بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN)، التى جرى التفاوض بشأنها قبل ذلك بعدة سنوات، ليس فقط لأن الصين هى الشريك الاقتصادى الأكبر لهذه البلدان، ولكن أيضا لأنها نقطة التجميع الأخير لسلسلة الإنتاج العابر للقوميات التى تقوم بالتصدير لأنحاء العالم. تنقل بلدان جنوب شرق آسيا فوائضها التجارية بشكل روتينى إلى الصين، لأنهم يصدرون المواد الخام والأجزاء المُصنَّعة إلى مركز التجميع الصينى العملاق. يقدم ذلك حوافز قوية

لعواصم بلدان الآسيان ولبايچين من أجل الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية إيجابية رغم النزاعات على السيادة البحرية فى بحر الصين الجنوبى، ورغم تاريخ حروب الصين خلال الحرب الباردة، وتدخلها فى أماكن عديدة مثل فيتنام وكمبوديا.

وبالانتقال لغرب الصين، نجد أن الصين قد تجاوزت روسيا باعتبارها الشريك الاقتصادى الرئيس للجمهوريات السوفييتية السابقة فى آسيا الوسطى، وهو السبب الذى يمكن فهمه لاعتزاز وفخر الدبلوماسية الصينية، والسبب الذى يمكن توقعه لغيرة وترقب موسكو. أصبحت الصين هكذا، من خلال تمويل صفقات الطاقة طويلة الأجل وبناء خطوط أنابيب استيراد النفط الخام والغاز الطبيعى إلى الصين. الصين، مقابل تزويد هذه البلدان بالسلع الاستهلاكية الرخيصة والعالية الجودة نسبيا، أصبحت شريكا اقتصاديا لا يمكن لهذه البلدان الاستغناء عنه. كما ازدهرت فى السنوات القليلة الماضية العلاقات الاقتصادية الصينية الهندية. نمت التجارة الصينية الهندية من ٢ بليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٧٣,٩ بليون عام ٢٠١١[٨]. أصبحت الصين أكبر شريك تجارى للهند فى عام ٢٠٠٨. يتغلب هذا النمو السريع والمفاجئ فى التجارة على العديد من العوائق السياسية الكبرى. حيث تتواصل الخلافات بين الصين والهند بشأن الحدود (بينما هدأت كل النزاعات الصينية الأخرى حول السيادة على الأرض). يدافع الهنود عن التوسع فى البرنامج النووى والأسطول البحرى الهندى، معبرين عن قلقهم من نهوض القوة الصينية، وخيبة أملهم فى إقامة علاقات خاصة بين "بايچين" وباكستان، المنافس التاريخى للهند. فى الوقت الذى تشعر فيه الصين بالاستياء من لجوء حكومة "الدالاى لاما" فى المنفى إلى الهند وإقامتها هناك، وكذلك من التعاطف العام الذى تبديه "نيو دلهي" مع قضية أهل التبت القومية.

تعمل الصين بشكل سريع ومفاجئ أيضا على تعميق علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. فى عام ٢٠٠٩، تجاوزت الصين الولايات المتحدة لتصبح الشريك التجارى الأول مع أفريقيا[٩]. ورغم صعوبة الحصول على تقارير موثقة عن مجمل الاستثمارات الصينية فى أفريقيا، ويعود

ذلك جزئيا إلى أن المساعدات والاستثمارات الصينية غير واضحة وغير شفافة كما هو معروف عنها. علاوة على ذلك، اختلاط الاستثمار مع قروض إنشاء البنية الأساسية وتمويلات بنك التصدير والاستيراد يجعل الحسابات تبدو غير واضحة. ولكن هناك بعض الأرقام المتاحة التى تعطى مؤشرات على سرعة تطور التغيرات[١٠]. ففى عام ١٩٨٠ كانت تجارة الصين مع أفريقيا جنوب الصحراء فقط أقل من بليون دولار أمريكى، ولكنها بلغت ١٢٣ بليونا عام ٢٠١٢[١١]. اشتركت المشروعات الصينية المملوكة للدولة والهيئات الحكومية فى استثمارات مشتركة ومنح قروض والاستثمارات فى مشروعات البنية الأساسية بهدف زيادة تدفق النفط والثروات الطبيعية الأخرى من أفريقيا إلى الصين. على سبيل المثال، قدمت الصين تمويلا للبنية الأساسية فى غانا لتيسير عمليات تشغيل حقل جديد للنفط فى بلدان غرب أفريقيا. كما قدمت الصين قرضا مماثلا يبلغ ستة بلايين دولار أمريكى لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم صادراتها من المعادن للصين[١٢]. ورغم تركيز الصفقات الكبرى لواردات الصين على النفط والثروات الطبيعية الأخرى، فإن تجارتها مع القارة الأفريقية متوازنة نسبيا حيث تبيع لهم السلع المُصنَّعة بما يعادل تقريبا قيمة ما تستورده سنويا من القارة. كما وضعت الصين استثمارات واسعة النطاق فى مجال الاتصالات، (فعلى سبيل المثال أسست شركة "هواوي" (Huawei) الصينية لنفسها موقع قدم كبيرًا هناك) وفى القطاع المالى (لاحظ استحواذ بنك الدولة الصينى "آى سى بى سي" (ICBC) على ٢٠٪ من بنك ستاندارد فى جنوب أفريقيا). والآن تعمل العديد من المشروعات الصينية صغيرة وكبيرة الحجم فى أفريقيا، وتبنى - فى أحسن الأحوال أو أسوأها - جسورا مشتركة بين الصين والسكان المحليين.

جرت تجارة الصين مع أمريكا اللاتينية بسرعة الصاروخ فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. فى عام ٢٠٠٠ كان حجم التجارة بينهما لا يتجاوز ١٠ بلايين دولار أمريكى. بحلول عام ٢٠١٢ ازداد حجم التجارة ليصبح ٢٥٨ بليون دولار بزيادة قدرها ٢٤٨٠٪[١٣]. ومثلما هو الحال مع أفريقيا

والشرق الأوسط، أغلب واردات الصين من أمريكا اللاتينية عبارة عن ثروات طبيعية، يأتى ٩٠٪ منها إلى الصين من أربعة بلدان غنية بالثروات الطبيعية هي: البرازيل وتشيلى وبيرو والأرجنتين. تُعَد الصين هى المستورد الأكبر من البلدان الثلاثة الأولى. كذلك تجد المنتجات الاستهلاكية والصناعية الصينية طلبا جيدا فى المنطقة. على وجه الخصوص، السيارة الصينية "تشيري" (Cherry)، السيارة الأولى عالميا فى التسويق، هى أيضا السيارة ذات الشعبية الواسعة فى أمريكا اللاتينية (كما هو الحال فى الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء). كما بدأت الصين مشروعا مشتركا لتجميع السيارات فى البرازيل، بافتتاح منشأة مخصصة لذلك فى "چاكاري" بساو باولو فى سبتمبر ٢٠١٤. لا يزال الاستثمار الصينى فى أمريكا اللاتينية فى مراحله الوليدة، ولم يشكل بعد نسبة مئوية كبيرة من الاستثمار الصينى فى الخارج، ولا من الاستثمارات الأجنبية فى أمريكا اللاتينية. ورغم غياب الإحصاءات الصينية عن هذا الاستثمار، فإن أفضل التقارير العلنية المتاحة تكشف أن نحو ١٣٪ فقط من مجمل الاستثمارات الصينية فى عام ٢٠١٠ كانت مخصصة لأمريكا اللاتينية، توجهت أغلبيتها الواسعة إلى تحمل أعباء الحماية الضريبية فى جزر "كايمان" و"فيرچين"(١٤). وعلى الرغم من أن الأمر كان يبدو صعبا فإن موطئ قدم الصين الاقتصادى فى الشرق الأوسط نما سريعا فى الخمسة عشر عاما الماضية، وقد كانت تلك هى الفترة التى تحولت فيها الصين من بلد مُصدِّر صافٍ للطاقة إلى مستورد كبير من مستوردى الطاقة فى العالم. تغلبت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠١١ كأكبر شريك تجارى للشرق الأوسط. وكما أبرز العالِم السياسى "داون مورفي" فى شهادته المقنعة أمام "كابيتول هيل" [الكونجرس الأمريكي] فى يونيو ٢٠١٣، نمو واردات الصين من الشرق الأوسط من ٣,٨ ملايين دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٦٠ بليون دولار عام ٢٠١٢ (تتشكل هذه الواردات أساسا من البترول والغاز)، حيث يمد الشرق الأوسط الصين بما تبلغ نسبته ٥٥٪ من وارداتها من النفط الخام. تأتى المملكة العربية السعودية على رأس بلدان المنطقة التى تمد الصين بالنفط الخام (٢٢٪)

تليها إيران (١٢٪) وعمان (٨٪) والعراق (٦٪) والكويت (٤٪) والإمارات العربية المتحدة (٣٪). ولكن، كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية حيث التجارة بالكاد فى اتجاه واحد، زادت صادرات المنتجات الصينية للشرق الأوسط بشكل مفاجئ طوال السنوات العشرين الماضية، وتضخمت من ٦,٥ بلايين دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٢١ بليون دولار من المنتجات الصناعية الخفيفة (شاملة الأدوات والسلع الإلكترونية الاستهلاكية، والمنسوجات والملابس والسيارات الاقتصادية. إضافة إلى استيراد المنتجات، يشكل الشرق الأوسط سوقا ضخما لاستيراد الخدمات من الصين فى مجالات التشييد والبناء والاتصالات والصناعة المالية). تشكل عقود خدمات شركات البناء حصة كبيرة من هذه الخدمات، حيث بلغت خدمات البناء فى عام ٢٠١١ فى الشرق الأوسط ما قيمته ٢١ بليون دولار أمريكى[١٥].

الصين فى الدبلوماسية متعددة الأطراف

فى ذروة الثورة الثقافية عام ١٩٦٨، لم يكن للصين إلا سفير واحد فقط فى الخارج، وفى السنوات الأخيرة من عصر ماو (١٩٧١-١٩٧٦) ثم فى عصر "دنج"، تحول الصينيون من الراديكالية والعزلة الذاتية إلى اتباع سياسة خارجية واقعية أكثر ألفة تقوم على السيادة الوطنية والمصلحة والقوة والثروة القومية. إلا أنه وكما هى الحال غالبا مع المتحولين الجدد، استعملت الصين فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات "السياسة الواقعية" بحماسة ونقاء طالما هجرها ممارسوها السابقون فى أوروبا والأمريكتين. فى أوائل التسعينيات، أصبحت الصين كما كتبت فى مقال بمجلة "الفورين أفيرز" عام ١٩٩٦، "الكنيسة العليا للسياسة الواقعية"، وهكذا تعاملت الصين مع المنظمات متعددة الأطراف بلا مبالاة أو بريبة على السواء، حتى مع العديد من تلك المنظمات التى التحقت بها فى العقود الماضية[١٦]. كان بعض محللى الأمن الصينيين يرون تجمعات، مثل منظمة بلدان جنوب شرق آسيا (الآسيان) والمنتدى الإقليمى للآسيان حول المسائل الأمنية، بعصبية بوصفها فرصًا ينتهزها أهل "ليليبوت" الجنوب شرق آسيويين لتكبيل العملاق الصينى

"جاليفر" فى الأرض بينما تمدهم الولايات المتحدة وحلفاؤهـا بالـسهام والحبـال. شوهدت التدخلات الإنسانية فى أماكن مثل الصومال والبوسنة بقلق بل حتى بخوف حيث انتاب "الواقعيين" الصينيين الانزعاج من أنها جهود مستترة لزيـادة سـلطان الولايات المتحدة والناتو.

بسبب كل السلبيات المحتملة لنظرة "سياسة واقعية" جامدة إلى العالم، مثـل هذه المقاربة للعلاقات الدولية كانت من وجهة نظر الولايـات المتحـدة وشـركائها الشرق آسيويين ما زالت مقاربة تفضل تبشير ماو الثورى للخمسينيات والستينيات. كان "ماو" قد دعم بنشاط الثورات المسلحة فى العديد من الدول المجاورة بل وحتى فى أواخر الستينيات، انتقد "ماو" الاتحاد السوفييتى لكونه قد أصبح معتـدلا زيـادة عن اللزوم وعلى سعيه لمباحثات سلام لتسوية النزاعات الإقليمية. وكمـا دافعـت عن فكرتى فى مكان آخر، دون ذلك التبشير الماوى لربما ما كان للحرب الكوريـة أن تحدث، ولكانت حرب فيتنام على الأرجح أقل تكلفة كثيرا(١٧). ولكن نظرا لريبة الصين الضمنية من القوى الأخرى ووساوسها المتعلقة بحمايـة الـسيادة، نظـرة "السياسة الواقعية" الصينية للعالم حملت مشاكلها الخاصة إلـى الولايـات المتحـدة وجيران الصين. فى منتصف التسعينيات، على سبيل المثال، تبنت الصين سياسات إرغام نحو فيتنام والفلبين تتعلق بمنازعات الجزر طويلة الأمد. وبينما لـم تـستطع البحرية وحرس السواحل الفلبينية الهرب بسبب الطقس السيئ احتلـت العـسكرية الصينية منطقة الشعب المرجانية، وبنـت اسـتحكاماتها جيـدا لتُـسمى المنطقـة عن جدارة باسم "ميس شيف كورال" (بالإنجليزية تعنى شُعَب الأذى).

ادعت بايچين أن المنشآت قد بُنيت كملاجئ بريئة للصيادين الصينيين الـذين يعملون بشكل شرعى فى المياه حول الشُعب. بالطبع أطلق سلوك الـصين شـرارة اتهامات غاضبة فى مانيلا ضد حكومة الصين. دافع الفلبينيون عن الفكـرة القائلـة إن أى مبنى على الشُعَب هو غزو. كما شككوا أيضا فى حقيقة بناء الاسـتحكامات

أوليًا من أجل أمن الصيادين، وزعموا بدلا من ذلك أنها جزء من توسع الأنشطة العسكرية الصينية فى بحر الصين الجنوبى.

ولكن مبكرًا نحو ١٩٩٦ كانت هناك إشارات إلى تغير جديد أكثر إيجابية فى دبلوماسية الصين، حين أطلقت الصين إشارة بأنها قد تحتضن للمرة الأولى تعددية الأطراف، خصوصا من خلال الآسيان، أول منظمة متعددة الأطراف فى جنوب شرق آسيا. الآسيان المنظمة التى تم رسمها فى الستينيات لبناء تعاون اقتصادى، وتقليل فقدان الثقة السياسية والعسكرية بين البلدان غير الشيوعية فى المنطقة، توسعت بعد الحرب الباردة لتضم كل الأمم العشر فى جنوب شرق آسيا لتشمل عدو المنظمة السابق، جمهورية فيتنام الديموقراطية. بحلول عام ٢٠٠٠ أصبحت الصين أكثر نشاطا بشكل جم فى المؤسسات التى كانت فيها سابقا عضوًا سلبيًا نسبيا، مثل المنتدى الإقليمى للآسيان، وهى الجماعة المشكلة من لاعبين كوكبيين وإقليميين تحت قيادة الآسيان، تناقش المشاكل الأمنية، وترتقى ببناء الثقة فى المنطقة. إلا أن ما حدث فى ١٩٩٦ و١٩٩٧، كان أكثر إبهارا، حين ساعدت الصين فعليًا على بناء منظمتين إقليميتين مهمتين من الصفر. أسست الصين، ومنحت مقرًا مركزيًا لمنظمة "شنغهاى خمسة" (Shanghai Five) الجماعة متعددة الأطراف التى تتشكل أوليًا من روسيا والصين وثلاث جمهوريات من آسيا الوسطى كانت ضمن الاتحاد السوفييتى السابق، وهى المنظمة التى سوف تتوسع وتتحول فى الأخير إلى "منظمة تعاون شنغهاي" (SCO). غرض هذه المنظمة هو محاربة الإرهاب و"الانفصالية" (مصطلح للازدراء والحط من حركات الاستقلال الإقليمى أو العرقي)، ولتقليل الريبة وبناء الثقة بين الأعضاء ولتعزيز التعاون الاقتصادى. ساعدت الصين أيضا على تأسيس منظمة "الآسيان زائد ثلاثة"، وهى جماعة دول الآسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية. وبشكل له مغزاه، لم تتضمن أى من المنظمتين الولايات المتحدة بينما ضمت الأخيرة أربعة بلدان حلفاء بمعاهدات دولية مع الولايات المتحدة – اليابان وكوريا وتايلاند والفلبين. تشكو الصين منذ وقت طويل النفوذ الجامح لحلفاء الولايات المتحدة المرتبطين معها

باتفاقيات ثنائية فى المنطقة، ولكنها الآن ترتبط مع العديد منهم بعلاقات دولية دون وجود رسمى أمريكى.

فى العقد الماضى اتسعت المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف لتشارك فيها الصين – مثل منظمة الصين – الآسيان للتجارة الحرة "الكافتا" (CAFTA)،[١٨] التى تم التوقيع على اتفاقياتها عام ٢٠٠٢، وأصبحت سارية المفعول فى ٢٠١٠؛ وإعلان الصين– آسيان بشأن الإدارة المشتركة لبحر الصين الجنوبى، وبناء الثقة والحد من التوترات الخاصة بالنزاعات الملاحية الإقليمية للصين مع فيتنام وبروناى وماليزيا والفلبين؛ والمحادثات سداسية الأطراف الخاصة بنزع السلاح النووى لكوريا الشمالية التى ساعدت الصين فى تكوينها واستضافتها منذ ٢٠٠٣؛ هذا بالإضافة إلى قمة شرق آسيا، وهى منظمة كبرى نشأت فى ٢٠٠٥ وضمت فى البداية دول مجموعة "الآسيان + ٣" إلى جانب الهند وأستراليا ونيوزيلاندا.

وكما هو الحال فى منظمة "تعاون شنغهاي" و"الآسيان + ٣"، لم تكن الولايات المتحدة عضوا منذ البداية فى منظمة "قمة شرق آسيا"، منذ رفض الرئيس الأمريكى "چورچ دابليو بوش" اتخاذ الخطوة الضرورية لتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون لمنظمة الآسيان ١٩٧٦. وهى المعاهدة التى تتعلق بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الموقعة عليها. ولكن الولايات المتحدة فى ظل "چورچ دابليو بوش" كانت تسعى لزيادة الضغط على المجلس العسكرى الحاكم فى بورما لتحسين سجله فى مجال حقوق الإنسان، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والشروع فى عمل إصلاح سياسى. أعلن الرئيس "أوباما" من جانبه عن "محور للدوران حوله" (pivot) تتذرع به الولايات المتحدة للعودة إلى آسيا، وأخذت إدارته المبادرة لتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون (TAC) والانضمام إلى "قمة شرق آسيا"، وحضر الرئيس "أوباما" هذه القمة للمرة الأولى فى نوفمبر ٢٠١١.

للمفارقة أن الصين كانت فى البداية قد اعتنقت فكرة المنظمات متعددة الأطراف فى النصف الثانى من تسعينيات القرن الماضى إلى حد ما كرد فعل

تكتيكى على تعزيز الولايات المتحدة لعلاقاتها العسكرية الثنائية. علاوة على ذلك، بدأت "بايچين" ترى فى هذه المنظمات سبيلا لطمأنة جيرانها بأن نهوض الصين "نهوضا سلميا" سيكون مفيدا لهم جميعا. أعرب كثير من المراقبين المؤثرين فى الولايات المتحدة وفى منطقة شرق آسيا عن قلقهم من تنامى النفوذ الدبلوماسى الصينى على حساب الأمريكيين. كما أعرب بعض الديموقراطيين البارزين، أثناء إدارة "بوش"، والذين التحقوا فيما بعد بالفريق السياسى للرئيس "أوباما" عن استيائهم من تكاثر المنظمات [متعددة الأطراف] التى تضم الصين، ولا تضم الولايات المتحدة، دونما انتباه كافٍ من هؤلاء الذين أنشأوا هذه المنظمات، مثل المنتدى الإقليمى للآسيان"، فإن هذا التكاثر يعنى أن الصين "تأكل من زادنا الدبلوماسي" فى آسيا، بينما تنشغل الولايات المتحدة بالحروب فى العراق وأفغانستان.(١٩) اغتنمت الصين فرصة المنظمات متعددة الأطراف لتمضى أبعد من المنتدى الإقليمى للآسيان. ففى عام ٢٠٠٠، كانت الصين هى القوة المحركة لإنشاء "منتدى التعاون الصينى - الأفريقي" (FOCAC). وفى ٢٠٠٦، استضافت الصين فى بايچين مؤتمرا ضخما عن التعاون الصينى-الأفريقى بدعوة رؤساء دول القارة الأفريقية، وتلقت ردودًا إيجابية على الدعوات من كل الرؤساء تقريبا. كان الرئيس الليبى "القذافي" من بين المدعوين، وهو الموهوب فى تغيير وانحراف اتجاه حتى أكثر المنظمات تعاطفا. تعهد الرئيس "چينتاو" أثناء الاجتماعات بتقديم قروض مميزة تقدر بنحو خمسة بلايين دولار أمريكى(٢٠). قام الرئيس "هو چينتاو" بزيارات للقارة فى وقت لاحق (حيث قام بست رحلات للقارة الأفريقية بعد توليه الرئاسة عام ٢٠٠٣)، كما عززت الصين دبلوماسيتها متعددة الأطراف مع أفريقيا، وقامت بأنشطة مكثفة لحفظ السلام فى القارة، وقدمت برامج مساعدات كبيرة لتحسين صورتها، مثل تقديم مساعدات مالية للمقر الجديد ومركز المؤتمرات الخاصين بالاتحاد الأفريقى فى أديس أبابا بإثيوبيا. فى ٢٠٠٣، أقامت الصين منتدى للتعاون الاقتصادى والتجارة بينها وبين البلدان المتحدثة بالبرتغالية، شمل البرتغال وعددًا من المستعمرات البرتغالية السابقة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية

وشرق آسيا(٢١). كما تأسس منتدى التعاون الصينى العربى فى ٢٠٠٤(٢٢). وفى العام التالى أسست الصين والعديد من بلدان الكاريبى منتدى التعاون الاقتصادى والتجارى الصينى الكاريبى(٢٣).

حينذاك، أصبح للصين دورٌ فى أكبر المنظمات متعددة الأطراف فى العالم: الأمم المتحدة. فالدور البارز الراهن الذى تلعبه الصين الآن فى الأمم المتحدة تخطى بكثير دورها المعتاد بوصفها دولة صاحبة عضوية دائمة فى مجلس الأمن. علاوة على ذلك، تحتل الصين هذا المقعد منذ عام ١٩٧١، حينما حلت محل تايوان التى كانت تشغل هذا المقعد المخصص للصين وفقا للميثاق الأصلى للأمم المتحدة. أصبحت الصين أكثر نشاطا فى نيويورك. على سبيل المثال، أصبحت الصين فى بدايات هذا القرن أكبر مشارك فى قوات حفظ السلام من كل الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة (الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا، والصين بالطبع). شاركت الصين بمهارة فى القرارات المتنوعة الصادرة عن الأمم المتحدة والبيانات الرئاسية حول إيران وكوريا الشمالية وليبيا والعديد من المشكلات الأخرى.

يقدر الأمريكيون مساهمات الصين فى جهود الأمم المتحدة حق قدرها، لكن جهود "بايچين" الدعوبة للتوصل إلى قرارات غير ذات فعالية تستهدف شركاءها الاقتصاديين والسياسيين فى بيونج يانج وطهران كانت مخيبة لآمال واشنطن والكثير من العواصم الأخرى(٢٤). ويبقى الأسوأ، هو تحدى الصين فى بعض الأحيان بكثير من الحزم وبشكل مباشر رغبات الولايات المتحدة والدول التى تشاركها الرغبات نفسها باستخدام حق الفيتو أو التهديد باستخدامه ضد القرارات غير المرغوبة من جانبها والتى تستهدف شركاءها المكروهين دبلوماسيا. وفى الوقت الذى أحجمت "بايچين" سابقا عن استخدام حق الفيتو لمعاقبة البلدان التى تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع تايوان بدلا من الصين، هددت الصين باستخدام الفيتو أو استخدمته بالفعل فى السنوات العديدة الماضية ضد مشاريع قرارات تستهدف السودان وبورما وزيمبابوى وسوريا.

لا يزال استخدام الفيتو أو التهديد باستخدامه نادر الحدوث نسبيا، ولكنه فى الوقت نفسه يلعب دورا مهمًا إلى حد ما. وبينما تثرى الصين العمل الجماعى والنشاط الدبلوماسى متعدد الأطراف، فإنها لا تذهب بعيدا فى تقبل وتبنى الجهود المُستجَدة للدبلوماسية متعددة الأطراف بإخلاص من أجل حوكمة كوكبية، ومن خلال دعم وتعزيز المفاهيم الدولية الجديدة مثل مفهوم "المسئولية عن تقديم الحماية" (responsbility to protect)، الذى يلزم الدول بمنع الجرائم ضد الإنسانية فى داخل حدودها القومية. ترى النخب الصينية فى "بايچين" هذه المبادئ باعتبارها حصان طروادة الذى تبعثه القوى الكبرى للتدخل فى الشئون الداخلية للبلدان الضعيفة، حيث إنهم يرون هذا المبدأ وسيلة تستخدمها الدول الديموقراطية لزعزعة استقرار الحكومات السلطوية. ورغم أن كثيرًا من البلدان النامية بأشكالها المتنوعة فى مرحلة ما بعد الاستعمار تشارك جمهورية الصين الشعبية شكوكها وقلقها من مفهوم "المسئولية عن الحماية"، فإن جمهورية الصين الشعبية هى الوحيدة القادرة بمؤسساتها وقوتها المادية على منع تفعيل هذا المفهوم بواسطة القوى الكبرى الأخرى.

كان الدور المهم للصين فى الأمم المتحدة محورا لاهتمامى خلال عامين كنت فيهما موظفا رسميا بوزارة الخارجية الأمريكية. ففى يوليو ٢٠٠٦، تقلدت منصب نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى المسئول عن حقيبة السياسات الأمريكية نحو الصين وهونج كونج وتايوان ومنغوليا. وباعتبارى متخصصًا فى شئون الصين، كنت أتعجب من انشغالى بمشكلة فى لبنان. ومع شن إسرائيل هجوما جويا على الجنوب اللبنانى، حيث مات جنديان صينيان من قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة من جراء الغارات الإسرائيلية. طبعا عبرت الحكومة الصينية عن قلقها وانزعاجها من هذا الحادث. ولكن أصبح من الواضح لى ولزملائى أننا فى حاجة لما هو أكثر من التعبير عن تعازينا ومواساتنا للحكومة الصينية على هذا الموت المأساوى، وهو بالطبع ما كنا قد فعلناه. كنا فى حاجة للاحتفاظ بتعاون الصين فى الأمم المتحدة

من أجل منع المنظمة من تبنى خطاب واتخاذ إجراءات غير مقبولة لإسرائيل، الـشريك الرئيسى للولايات المتحدة فى المنطقة.

فى أعقاب غزو العراق، كان لإدارة بـوش شـهرة واسـعة فيمـا يتعلـق بالتصرف المنفرد، وكان اختيار الإدارة "لچون بولتون" (John Bolton) سفيرا لهـا فى الأمم المتحدة اختيارا فظا، وهو الذى كان قد أعـرب عـن تـشككه بالأسـاس فى جدوى الأمم المتحدة، الأمر الذى لم يقدم شيئا سوى تعزيـز سـمعة الولايـات المتحدة فى تفضيلها للتصرف المنفرد. لكنى علمت سريعا أن إدارة "چورچ دابليـو بوش" تفوقت على كل الإدارات الأمريكية السابقة عليها فى التقدم إلى مجلس الأمن عند معالجتها قضايا الأمن والمشكلات الإنسانية. كـذلك أيـضا، حينمـا حـدثت اضطرابات لبنان، كنت فى حاجة لمطالعة موجزة عن الوضع كى أقدم نـصائحى لكبار الرسميين الأمريكيين المسئولين عن السياسة الأمريكية فى الـشرق الأوسـط عما قد تفعله الصين فى مجلس الأمن. تكرر هـذا الأمـر طـوال سـنتين خـلال الأزمات السياسية الناشئة فى دارفور السودان وفى زيمبـابوى وبورمـا وإيـران وكوريا الشمالية، وهذا مجرد قليل من كثير. فى كل هذه الأزمـات اعتمـدت إدارة بوش على الأمم المتحدة لتنسيق رد مشترك من المجتمع الدولى إزاء مشكلات عدم الاستقرار فى هذه المناطق. لعبت الصين - وليس إدارة بوش - دور المتـصرف بشكل منفرد فى مواقف عديدة، لتؤكد أن مجلس الأمن بالأمم المتحـدة لـيس هـو المكان الملائم لمعالجة الظروف الإنسانية أو الحكم عليها كما فـى النـزاع الـدائر فى زيمبابوى، أو معالجة الفقر أو السلطوية وعدم كفاءة النظام الحاكم فى بورمـا. فى إطار هذه القاعدة الأساسية تستخدم الصين أحيانا حق الاعتراض "الفيتو" ضـد مشروعات القرارات بزعم الانفراد الأمريكى فى اتخاذ القرار.

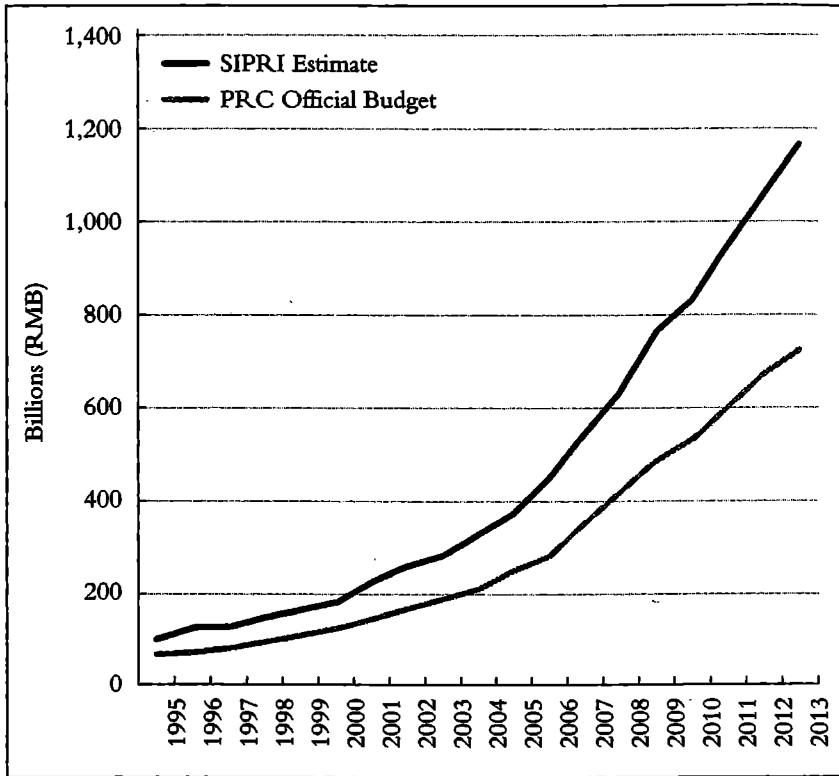
كما يتجاوز نشاط الصين متعدد الأطراف فى الشئون الكوكبية دورها كعضو متزايد النشاط فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة. فى ٢٠٠١، انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية لتؤكد أنها العضو الأكثر أهمية من بين بلدان العالم النامى. كانت الصين موضع ترحيب الولايات المتحدة والبلدان الاقتصادية الكبرى الأخرى أثناء الفترة الرئاسية الثانية لإدارة بوش، واستمر هذا الترحيب خلال إدارة أوباما، باعتبارها عضوًا أساسيًا فى المباحثات متعددة الأطراف حول الشئون المالية الدولية (مجموعة العشرين الكبار) وحول بيئة الكوكب (مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي). من خلال هذه العملية، فرضت الصين نفسها للعب دور كان "ماو" ذاته يحاول تأسيسه، وإن كان قد حاول ذلك تحت راية ثورية: أن تكون الصين فارس وزعيم بلدان العالم النامى. الآن، الصين، بوصفها لاعبًا رئيسا فى السوق العالمى، تلعب وسط الاقتصاديات الناشئة الأخرى، دورا رئيسا لضمان أخذ مصالحهم داخل المنتديات العالمية بعين الاعتبار بواسطة البلدان الغنية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OCED). أطلقت شركة الاستثمارات الأمريكية "جولدمان ساكس" (Goldman Sachs) اسما على واحد من هذه التجمعات هو "البريكس" (BRICS)، المُكوَّن من الأحرف الأولى للبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. يقال إن "جولدمان ساكس" قدمت للصين معروفا كبيرا بهذا الاسم. أحد القواسم المشتركة العميقة وقليلة العدد فى السياسة الخارجية الصينية والمستمر منذ المراحل الأكثر راديكالية فى حكم ماو إلى المراحل الأكثر براجماتية فى حقبة ما بعد إصلاح ١٩٧٨، هى إبراز الصين لنفسها كقائد طبيعى للعالم النامى. وسواء أكان التحليل يضاهى الحياة أم أن الحياة هى التى تضاهى التحليل، بدت الصين مستمتعة بمشهدها كزعيم فى التجمعات الجديدة.

التحديث العسكرى فى الصين

شدد "دنج" فى الثمانينيات على النمو الاقتصادى، ولم يشدد على التحديث العسكرى. "دنج" فعل ذلك لأسباب داخلية مباشرة وصريحة، وأيضا حتى تؤكد الصين إلى أبعد حد لشركائها الدبلوماسيين والاقتصاديين أن النهوض الصينى المتواصل لا يفرض تحديًا أمنيًا خطيرًا. "دنج"، الجنرال السابق والمسيطر بقوة على جيش تحرير الشعب الصينى، وضع بنجاح التحديث العسكرى فى المرتبة الرابعة للتحديثات التى استهدفتها الإستراتيجية الكبرى بعيدة الأمد للصين (بعد تحديث الزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا). فى أعقاب الأداء المخزى للصين فى الحرب التى شنتها ضد فيتنام عام ١٩٧٩، بدعوى تعليم هانوى درسا، قلَّل "دنج" من أعداد القوات المسلحة المتضخمة وغير الماهرة والمكونة من ستة ملايين جندى وملايين المسئولين والموظفين فى الثمانينيات، كما خفض الميزانية العسكرية سواء بالمعنى الحقيقى كرقم مطلق أو كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى للصين. كانت ميزانية الصين العسكرية فى بداية برنامج الإصلاح تتراوح بين ٨,٥ و١٠٪ من الناتج القومى الإجمالى، وكانت تمثل عبئا ضخما فى وقت كانت الصين تمتلك اقتصادا قوميا متواضع الحجم. انخفضت هذه النسبة إبان حكم "دنج" إلى أقل من ٢٪ بحلول أوائل التسعينيات.

ولكن من خلال عملية إصلاح "دنج"، أنشأت الصين بنية أساسية اقتصادية تسمح لها ببذل جهود تحديث عسكرى مؤثر. بدأ هذا التطور فى السنوات التى سبقت موت "دنج" مباشرة عام ١٩٧٧ وسار بوتيرة متسارعة ومؤثرة منذ ١٩٩٩. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الصينى كان ينمو بمعدل سريع يبلغ ١٠٪ سنويا منذ منتصف التسعينيات فإن الميزانية العسكرية الصينية لا تزال تنمو بمعدل أسرع.

الإنفاق العسكرى لجمهورية الصين الشعبية ١٩٩٥-٢٠١٣

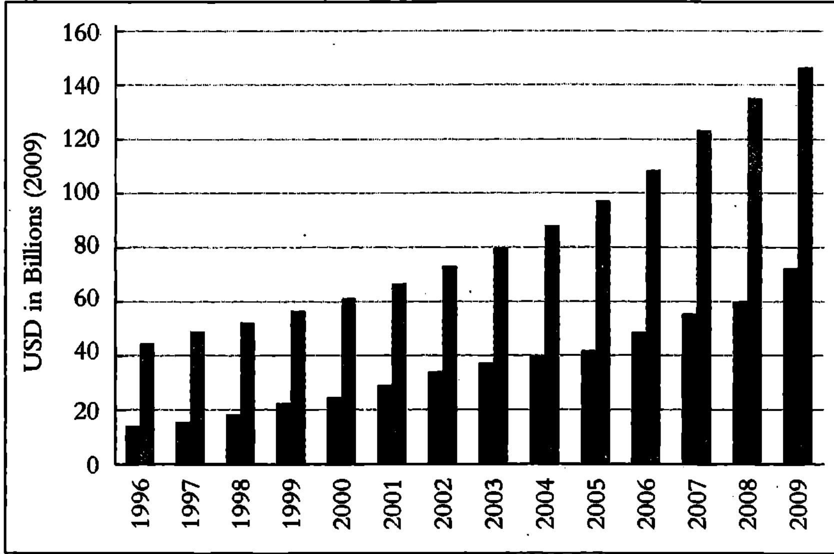


رسم بيانى للمقارنة بين الميزانية الرسمية للدفاع المعلنة فى السنوات من ١٩٩٥ حتى ٢٠١٣ مع إحصاءات الإنفاق الدفاعى الصينى الفعلية طبقا لإحصاءات معهد استوكهولم الدولى لأبحاث السلام (SIPRI). المصدر:

SIPRI military expenditure, 2004, http://milexdata.sipri.org

.and: http://www.globalsecurity.org/military/world/chin/budget-table.htm

مقارنة بين الميزانيات الرسمية للدفاع فى جمهورية الصين الشعبية مع إحصاءات الحكومة الأمريكية فى سنوات ١٩٩٦-٢٠٠٩



تشير الأعمدة السوداء إلى الميزانية الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، بينما تشير الأعمدة الرمادية إلى تقديرات الحكومة الأمريكية للإنفاق العسكرى الحقيقى للصين. المصدر:

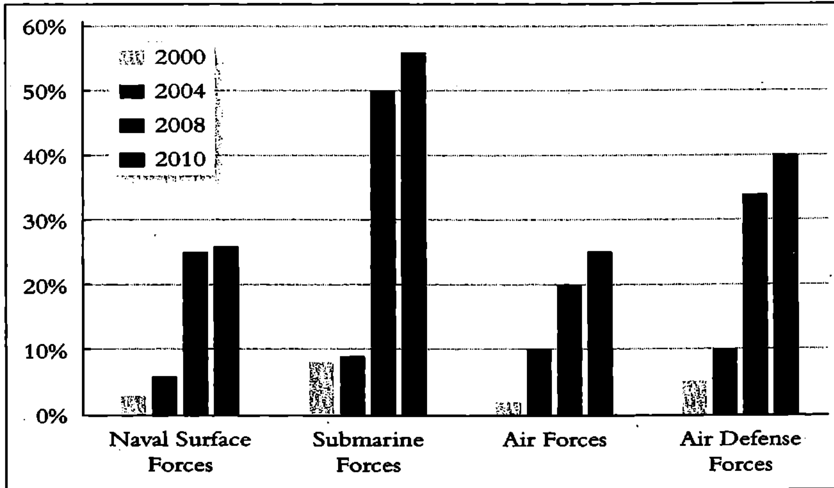
Military and security developments involving the People's Republic of China 2010, Annual Report to Congress, Office of the Secretary of Defense, p. 24

جيش تحرير الشعب من خلال عملية للهندسة العكسية تُمارسها الشركات المدنية الصينية بشكل منتظم ومنهجى مع تكنولوچيات الشركات الأجنبية، قام هذا الجيش أولا باستيراد ثم تعلم بناء مجموعة مبهرة من نظم التسليح تشمل الغواصات والقوة الجوية المتقدمة من الجيل الرابع ونظم صواريخ كروز، ونظم دفاعات جوية متقدمة ونظم الأقمار الاصطناعية والرادار. وكما سوف نناقشه فى الفصل الثالث من هذا الكتاب، فإن الكثير من أنظمة التسليح تلك، تمثل العمود الفقرى للعقيدة العسكرية التى ترسمها الصين من أجل الاستخدام ضد الولايات المتحدة وحلفائها وشركاء أمنها. (انظر الملحق ١-١ و ١-٨)

فى هذا الجانب طورت الصين قوات مسلحة أحدث، ولكنها ركزت انتباهها بشكل خاص على تكنولوچيات وعقائد عسكرية معينة. كان تطوير ترسانة من

الصواريخ الباليستية الأكبر والأكثر تعقيدا هو أحد المجالات التى جذبت بشكل خاص الاهتمام الصينى. حيث تم صف العديد من الصواريخ قصيرة المدى ذات الرءوس التقليدية فى منطقة "نان چين" (Nanjing) العسكرية المواجهة لتايوان. أثارت هذه الصواريخ الدهشة لدقة تصويبها وقدرتها على حمل رءوس قذائف متطورة الحمولات بالذخائر الأصغر التى قد تضر بمدارج الطائرات والموانئ، وتعيق عمل الأشخاص فى إصلاح وترميم الأضرار التى تلحق بهذه المواقع. كما تملك الصين صواريخ بعيدة المدى ذات رءوس تقليدية، يمكنها الوصول إلى تايوان وأيضا إلى أراضى حلفاء الولايات المتحدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين. ولما كانت الولايات المتحدة تمتلك قواعد كبيرة ومهمة فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية فإن أنظمة التسليح الصينية هذه تشكل أيضا تهديدا مباشرا للقوات الأمريكية.

اتجاهات تحديث القوات المسلحة الصينية ٢٠٠٠ - ٢٠١٠



تمثل الأعمدة النسبة المئوية للقوات التى تم تحديثها على نحو ما حددتها وزارة الدفاع الأمريكية. فيما يتعلق بالمقاتلات الأرضية. ويتضح تحديث فى برامج القنابل ذات الحمولات المختلفة بقدرات مهمة فى منطقتين حربيتين على الأقل. ويتضح تحديث الغواصات فى أن هذه البرامج قادرة على إطلاق صاروخ كروز المضاد للسفن. فيما يتعلق بالقوات الجوية يتضح التحديث فى برامج الجيل الرابع (su-27, su-30, f-10) وبرامج (fb-7) ذات القدرات المماثلة للجيل الرابع. وتحديث صواريخ أرض-جو (SAMs) بمثابة تطوير للنظم الروسية بعيدة المدى (SA-10, SA-20) إضافة للمعدات الصينية الأصل (HQ-9).

كان تطوير الصين جوهريا لنظام تسليح جديد أحد مصادر القلق الجديدة للبحرية الأمريكية، وهو الصاروخ الباليستى متوسط المدى ذو الرأس الحربى الذى يقال إنه يملك نظام إرشاد يُستعمَل فى المرحلة النهائية من رحلته بعد دخوله للمرة الثانية داخل الغلاف الجوى. من الممكن لهذا النظام المتقدم أن يمنح الصين بشكل محتمل القدرة على مهاجمة السفن الرئيسة الأمريكية واسعة الحجم كحاملات الطائرات المستقرة على مسافات بعيدة داخل البحر، بينما هو ينطلق من الأرض الصينية. تستطيع هذه القدرة تقويض واحدة من المميزات الرئيسية الأمريكية فى الصراع بالقرب من المحيط البحرى للصين – هذه الميزة هى قدرة قوات البحرية الأمريكية الجوية على القيام بعمليات بالقرب من تايوان أو أى نقاط ملتهبة أخرى محتملة فى المنطقة.

فى يناير ٢٠٠٧، أظهرت الصين بشكل درامى قدرة مضادة للأقمار الاصطناعية (ASAT، فى رطانة وزارة الحربية الأمريكية) بتدمير واحد من أقمارها الاصطناعية يسبح فى مدار قريب من كوكب الأرض بصاروخ مقذوف من الأرض. مثَّل الاختبار نجاحا بمستويات قوانين الحركة، ولكن برهن على أنه كارثة بالنسبة للدبلوماسية الصينية، حيث إن التجربة تمت دون إشعار مُسبَق وتم إجراؤها بطريقة زادت بشكل كبير من مقادير الحطام الفضائى الذى يدور حول كوكب الأرض. وعلى الفور تم استدعاء العديد من دبلوماسيى البلدان، وكنت من بينهم ، للتعبير عن قلقهم لنظرائهم الصينيين. كانت الصين هى أول بلد يختبر مثل هذا النظام بعد انتهاء الحرب الباردة. الصواريخ الصينية المضادة للأقمار الاصطناعية لو كان لها أن تُطلَق خلال أزمة أو نزاع، تستطيع أن تدمر احتمالا ليس فقط نظم الأقمار الاصطناعية العسكرية ولكن النظم المدنية أيضا التى باتت الاتصالات الكوكبية تعتمد عليها كثيرا. من وجهة نظر أمريكية بحتة، تبدو الصين عاكفة على تطوير نظم ربما تُستخدَم لتقويض الميزة الواضحة للولايات المتحدة فى امتلاك نظم تعتمد على الفضاء، تسمح لها بالترصد والاستطلاع،

وتُستخدَم لاستهداف القوات الأمريكية عبر الأفق خلال الحرب. كانت ردود الأفعال الدولية على الاختبار الصينى فورية وقوية. لم يبالغ زملائى فى الحكومة الأمريكية وأنا عندما قلنا للصينيين فى شكوى دبلوماسية رسمية (demarches) إن كل الأمم من أنحاء العالم التى ترتاد الفضاء قد انزعجت من هذا الاختبار. وفى يناير ٢٠١١، أشعلت جمهورية الصين الشعبية عاصفة نارية دبلوماسية أصغر باختبار طيران أعلنت عنه لطائراتها الجديدة الشبح القاذفة المقاتلة (J-20). توقيت الاختبار كان سيئا؛ فقد تزامن مع رحلة وزير الدفاع الأمريكى "روبرت جيتس" (Robert Gates) إلى الصين، وهى الزيارة التى تم تخطيطها لتهدئة التوتر الذى تلا إبلاغ إدارة أوباما للكونجرس نيتها بيع دفعة كبيرة من الأسلحة إلى تايوان. يقال إن "جيتس" الذى انزعج من اختيار الصين هذا التوقيت لاختبارها، أثار القضية مع الرئيس "هو [جينتاو]". تحدث الذين حضروا اللقاء جلوسا فى الصفوف الخلفية عن أن الرئيس "هو" أبدى دهشته عند سماع الحادثة، وراجع مع مستشاره العسكرى ما يتعلق بمعلومات "جيتس". التقارير العلنية عن اللقاء أدت إلى بعض التخمينات خارج الصين، وهى بالتأكيد مُبالَغ فيها إن لم تكن غير دقيقة بالكامل عن أن العسكرية الصينية تمتلك بدرجة ما حرية خارج سيطرة المدنيين فى الصين[٢٥].

بعيدا عن عالم الأسلحة التقليدية الذى ناقشناه للتو، تقوم الصين أيضا بتحديث قواتها النووية لتجعلها أكثر تنوعا، وتجعل استخدامها أسهل وإمكانية تدميرها بضربة استباقية من جانب الولايات المتحدة أو من جانب الأعداء المحتملين الآخرين أصعب. طبقا لتقارير مُعلَنة، تتكون القوة النووية الإستراتيجية للصين الموجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية من أعداد صغيرة نسبيا من الصورايخ ذات الوقود السائل (نحو ٢٠ صاروخًا) تتمركز فى مواقع ثابتة. سوف يحتاجون إلى تزويدها بالوقود وتركيب رءوسها الحربية فى وقت الأزمة، وهى العملية التى قد تستغرق عدة ساعات، إن لم يكن وقتا أطول، وهذا ما قد يجعل النظام مكشوفا أمام ضربة استباقية أمريكية. تم نشر ذلك النظام (ICBMs) لأول مرة فى الثمانينيات. تقليديًا يتصور الإستراتيجيون وخبراء الدفاع الصينيون

آفاق ضربة نووية أولى، تتمثل فى هجوم استباقى على المنشآت النووية الصينية بالأسلحة النووية الأمريكية. بدأ الخبراء الصينيون فى العقد أو العقدين الماضيين، ينتابهم القلق من أن الدفاعات الصاروخية والأسلحة الهجومية التقليدية الأمريكية تستطيع نظريا إصابة الترسانة النووية الصينية بالشلل دون استخدام الولايات المتحدة ذاتها أسلحتها النووية. لكل هذه الأسباب تعمل الصين بدأب منذ أواخر الثمانينيات على خلق عدد أوسع من النظم المتحركة ذات الوقود الجاف التى سوف يكون من الأصعب على الأعداء استهدافها، ومن الأسهل إطلاقها دون عملية التزويد بالوقود، وتركيب الرءوس الحربية التى تستغرق وقتا طويلا. تمتلك الصين أيضا برنامجا لتطوير صواريخ باليستية ذات رءوس نووية تُطلَق من الغواصات فى محاولة لخلق روادع أكثر تنويعا واستتارا. حتى مع هذا التحديث، سوف يكون متاحا لدى الصين أسلحة نووية أقل كثيرا جدا مما هو متاح للولايات المتحدة، ولسوف تفتقد القدرة على شن ضربة تعجيز أولى ضد الروادع النووية الأمريكية. لذا يبدو معقولا القول إن الصين تسعى لامتلاك قدرات ضربة ثانية موثوقًا منها، وهى قوة ردع مرسومة لإلغاء الاختيار الأمريكى بالضربة الأولى، وبذلك تتوافر للصين ضمانة أنها سوف تكون قادرة على إحداث دمار غير مقبول ضد الولايات المتحدة حتى فى ظل أقسى ظروف هجوم عسكرى أمريكى.

ولو نحينا التجهيزات المادية جانبا، هناك تحول أكثر جوهرية فى الموقف الدفاعى الصينى. فى التسعينيات، وفى جزء كبير منه، وبسبب التوترات المتزايدة فى العلاقات بين أرض الصين الأم وتايوان، بدأت العسكرية الصينية تغيير عقيدتها. كانت النسخة الأقدم تشدد على عمليات الدفاع عن حدود جمهورية الصين الشعبية واستقرار الداخل. ركزت النخب الأمنية الصينية بشكل يكاد يكون حصريا على صيانة استمرار وتطوير الجيش البرى. ومع ذلك منذ التسعينيات، بدأت القيادة الصينية إعطاء مزيد من الانتباه والموارد لبحرية جيش تحرير الشعب الصينى وقواته الجوية. أوليا، استثمارات البحرية والقوات الجوية الجديدة – سفن على سطح البحر وغواصات الأعماق وصواريخ كروز المتقدمة وطيران الجيل الرابع –

بدا تخطيطها كأدوات إرغام ضد تايوان فى حالة ما إذا تحركت تايوان نحو الاستقلال القانونى الرسمى، وضد الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما اختارت الأخيرة الدفاع عن تايوان فى أى صدام عبر مضيق تايوان.

ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية فى ١٩٤٩، تزعم "بايچين" أن تايوان هى مقاطعة تخضع للسيادة الصينية، ولكنها ليست تحت سيطرة جمهورية الصين الشعبية. من ١٩٤٥ حتى ٢٠٠٠، كانت الجزيرة تحت حكم عدو الحزب الشيوعى الصينى فى الحرب الأهلية، الحزب الصينى القومى، أو الكومينتانج (KMT) حامل علم جمهورية الصين (ROC). بوصفه الحزب الحاكم لجمهورية الصين، يدعى الكومينتانج أنه الحاكم الشرعى ليس لتايوان فقط ولكن للأرض الأم أيضا. فى منتصف التسعينيات بدا الكومينتاج تحت قيادة أول رئيس مولود فى الجزيرة التايوانية، كما لو كان يهجر موقفه التقليدى بوجود صين واحدة وتايوان هى جزء منها. بدلا ظهر تحرك "تايبيه" (Taipei) فى اتجاه انفصال سياسى رسمى ودائم بين تايوان والأرض الأم. منحت إدارة كلينتون تصريح دخول [فيزا] للرئيس "لى تنج-هوي" (Lee Teng-hui) لزيارة جامعته التى تخرج فيها، "جامعة كورنيل"، فى يونيو ١٩٩٦. المسئولون الأمريكيون بصنيعهم ذلك، تجاهلوا مناشدات بايچين، وانقلبوا على تطميناتهم السابقة بأن واشنطن لن تمنح تصاريح دخول مثل هذه. نشبت أزمة التدريبات العسكرية الصينية بالصواريخ والقطع البحرية بالقرب من تايوان فى يونيو ١٩٩٥ ومارس ١٩٩٦ تلاها استعراض إدارة كلينتون لمجموعتى معارك من حاملات الطائرات الأمريكية فى المياه القريبة من تايوان. يقال إن الحكومة الصينية أدركت فقط وقتها قدر الاختيارات العسكرية القليلة التى تملكها لإرغام تايوان، دع جانبا الولايات المتحدة، ولذلك سارعت الصين بعدها بنشر الصواريخ الباليستية ضد تايوان واستعراض ما تملكه من قدرات جوية وبحرية مخصصة لمثل هذه الحالات الطارئة.

تصاعدت حدة هذه العملية فجأة فى عام ١٩٩٩، بعد أن أدلى الرئيس "لى تنج-هوي" بحديث لمراسل صحفى ألمانى قال فيه إنه يرى الوضع السياسى فى مضايق تايوان يمثل "حالة خاصة للعلاقات بين دولة ودولة". أثار هذا الرأى قلق المحللين، وأوحى لهم أن "لي" يدافع عن وضع دولة مستقلة ذات سيادة فى تايوان. تزايد قلق الصين عام ٢٠٠٠ حينما أُنتخب "تشن شوى-بيان" (Chin Shui-bian) من الحزب الديموقراطى التقدمى المؤيد للاستقلال بشكل تقليدى ليصبح رئيسا لفترة رئاسية أولى من فترتين. سوف تزداد ميزانية الدفاع فى جمهورية الصين الشعبية حتى بشكل أسرع فى السنوات التالية لحديث "لي" مع المراسل الألمانى، بمعدل ١٥٪ سنويا فى زمن قليل التضخم فى الصين. فى هذا الوقت، تجاوزت زيادات الإنفاق الدفاعى للصين نموها الاقتصادى أحيانا بهوامش ذات وزن.

فى أعقاب انتخابات ٢٠٠٨ التى جاءت برئيس تايوانى أكثر اعتدالا ورغبة فى التسوية مع الصين، الرئيس "ما ينج-چوو" (Ma Ying-jeu) من الكومينتانج، استمرت ميزانية الدفاع الصينية فى الزيادة بمعدلات مثيرة. وعلى الرغم من تجنب التحرشات الاستفزازية، واصلت "بايچين" بناء قدرات قوية تمكنها من تهديد تايوان. زعمت الصين أن هذا التعزيز لقدراتها ناجم عن خشيتها عودة تايوان لتبنى سياسات مؤيدة للاستقلال، لكن هذه المزاعم لا تعكس القصة كاملة. فالحقيقة هى أن النخب الصينية تكاد بالتأكيد تنظر للتوازن العسكرى الإيجابى بوصفه مصدرًا للنفوذ السياسى ضد تايوان. فالهدف النهائى لبايچين هو توحيد جانبى المضيق على حد قولها.

ومع ذلك، ليس كل ما هو فى عالم بروز قوة جمهورية الصين الشعبية يتمحور حول تايوان. ففى عام ٢٠٠٤ أعلن "هو چينتاو" أن جيش التحرير الشعبى يأخذ على عاتقه "مهام تاريخية جديدة". وعلى الرغم من أن استخدامه للعبارة يبقى غامضا نسبيا، فإن المهام الجديدة تبدو هى الحاجة إلى خلق قدرات استعراض القوة الجديدة فى عمليات قتالية وغير قتالية، مثل المساعدات الإنسانية وإغاثة الكوارث.

ومع تجاوز تايوان، بعد كل شيء لدى الصين منازعات سيادة بحرية مع العديد من جيرانها، شاملا حلفاء للولايات المتحدة مثل اليابان والفلبين. مزاعم الصين العديدة فى بحر الصين الجنوبى سوف تتطلب من القوة البحرية والجوية الصينية بأكثر كثيرا مما تمتلكه هى حاليا، إذا ما كان لها أن تحصل على هذه المزاعم قسرا (انظر الفصل الرابع لخريطة عن نزاعات الصين الإقليمية). نخب الأمن الصينى قد عبرت أيضا عن قلقها حول حماية خط الحياة الاقتصادية الصينية فى البحر -- خطوط الاتصالات البحرية – مثل مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبى اللذين تتدفق من خلالهما موارد وتجارة الصين الحيوية.

هناك أدوار تقليدية أخرى أقل أهمية للعسكرية الصينية. وبينما تتزايد الاستثمارات الصينية فى الخارج، فى ظل إستراتيچية "بايچين" "التوجه للخارج"، يجد ملايين من الصينيين أنفسهم يعيشون فى مواقع بعيدة عن الوطن. المشاريع التى تملكها الدولة تستثمر غالبا فى مواقع غير مستقرة سياسيا. وقد يجد المواطنون الصينيون أنفسهم، واقعا أو احتمالا، ضحية للاختطاف أو فى مرمى نيران النزاعات الأهلية المسلحة، كما حدث مع أكثر من ثلاثين ألف صينى فى ليبيا عام ٢٠١١. افتقر جيش التحرير الشعبى سابقا للقدرة على مساعدة هؤلاء المواطنين بالسفن والطائرات. فى النهاية يرغب جيش التحرير الشعبى فى زيادة مشاركته فى عمليات إنسانية وعلميات إغاثة. وعلى الرغم من أن استعراض "هو [چينتاو]" لمفهوم المهام التاريخية الجديدة كان يسبق تسونامى المحيط الهندى فى ٢٠٠٤ بيومين، وهى الكارثة التى وقعت فى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤، ساعدت آثار هذه الكارثة فى إقناع النخب الصينية بحاجة المنطقة إلى قوة وقدرات لوچيستية أفضل. ويقال إن "بايچين" ارتبكت، وكانت مأخوذة من الطرق والأساليب التى كان جيش الولايات المتحدة وغيره من الجيوش يتبعونها للاستجابة بشكل أسرع وأكثر فعالية، من أجل إرسال معدات عسكرية لأندونيسيا، بينما افتقرت الصين لوسائل الإنقاذ خلال الكوارث التى تعانيها المنطقة التى تمثل فناءها الخلفى.

أرضت بعض استجابات الصين للمهام التاريخية الجديدة بعض جيرانها أكثر مما أرضت البعض الآخر. تطوير الصين لمستشفى عائم، مثلا، لابد أنه قد طمأن الأجانب عموما على الجوانب الإيجابية لنهوض الصين. عمليات حفظ السلام الصينية فى أنحاء العالم، كما ذكرنا سابقا، هى أيضا كانت محل ترحيب عام كمظهر من مظاهر زيادة وسائل الصين. وبالمثل، بكل الحسابات، لعبت أرصدة القوات البحرية الصينية دورا نشطا وبناءً جدًا فى عمليات مكافحة القراصنة التى كانت الأمم المتحدة راعية لها فى خليج عدن، حتى رغم حساسية وضع قوات بحرية على هذه المسافة البعيدة من أرض الصين، وقد طرح التنسيق مع قوة متعددة الجنسيات تحديات حقيقية للصين[٢٦]. سياسيًا، شدد الجهد الصينى على أن الصين كدولة تجارية كبرى، تتشارك مع القوى الكوكبية الأخرى فى مصلحة مشتركة هى حفظ مشاعيات الكوكب فى سلام واستقرار. ولكن الجوانب الأخرى من السلوك العسكرى الصينى الأخير قد سببت متاعب لعواصم الجيران. شراء "بايجين" وتجديدها لحاملة الطائرات الأوكرانية، التى أبحرت لأول مرة لإجراء تجارب بحرية فى ٢٠١٢، والخطة الظاهرة لبناء مزيد من حاملات الطائرات فى الداخل كل ذلك لأسباب واضحة، نالت [هذه الخطة] نظرة مختلفة فى المنطقة عما ذكرناه سابقا مع المستشفى العائم. ومن الممكن قول الشيء نفسه بالنسبة لتطوير نظم الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، وتطوير الطائرات المقاتلة والقاذفة المتقدمة التى يستعمل بعضها تكنولوچيا الشبح، والتوسع فى تحديث قوة الغواصات الصينية التى هى فعلا مثار انبهار.

نهوض الصين هو حقيقة واقعة. وهناك سبب يجعله جاذبا لانتباه معظم المراقبين والقادة والزعماء فى العالم. ولكن كما هو الحال فى كثير من التطورات المفاجئة والظواهر الجديدة، غالبا ما تكون هناك مبالغات بشأن النهوض الاقتصادى والسياسى والعسكرى الصينى، وهى مبالغات تعكس سوء الفهم، ولسوف يعالج الفصلان الآتيان هذه الأخطاء الشائعة.

الفصل الثاني
هذه المرة يجب أن تكون مختلفة
نهوض الصين فى عالم متعولم

عندما تنهض القوى العظمى غالبا ما توجد متاعب حقيقية. والأمثلة على ذلك عديدة ومرعبة. يقدم تاريخ ألمانيا الحديث وحده سلسلة من النماذج. النهوض المتقطع والعنيف لبروسيا بيسمارك والدول الألمانية المتتابعة التى خلفتها، كل هؤلاء ساعدوا فى نشوب حروب قوى عظمى عديدة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، شاملة اثنين من أكثر الصدامات المسلحة وحشية فى تاريخ العالم. فى آسيا، أدت أيضا نهضة اليابان بعد عودة حكم الميجى (Meiji Restoration) إلى حروب متعددة فى ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٤٥ لتشمل اليابان والصين وروسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة.

هناك استثناءات جزئية لما يبدو مثل القانون العام للعلاقات الدولية. لم يؤد نهوض الولايات المتحدة وأفول بريطانيا العظمى بحسبانها قائدًا كوكبيًا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى صدام بين الديموقراطيتين. فى الواقع، سوف تتحالفان معا فى حربين عالميتين لاحقتين ضد ألمانيا الناهضة وفى الحرب الباردة التى تلت، ومنذ ذلك الحين فصاعدا. ولكن حتى فى ذلك المثال، الانتقال الهيكلى لم يكن سلميا بشكل حقيقى. وكما دافعت عن حجتى مع "ريتشارد بتس" (Richard Betts) أستاذ جامعة "كولومبيا" فى عام ٢٠٠٠، لو تناولت الصين منازعاتها مع جيرانها بشكل سيئ مثلما فعلت الولايات المتحدة فى أواخر القرن التاسع عشر، سوف يمتطى شرق آسيا ظهر حصان هائج[1]. ساعدت كل من العنصرية تحت قشرة صدأ أكاديمى رقيقة من الداروينية الاجتماعية (Social Darwinism) والصحافة الصفراء

لضغوط قومية متطرفة، على إشعال الحرب الأمريكية الأسبانية حول كوبا، التى زجت بدورها العسكرية الأمريكية فى حرب مكافحة تمرد ذات كلفة عالية فى الفلبين. السبب الظاهر لهذا النزاع كان حادثة بحرية غامضة فى ميناء "هافانا" مع خسائر أمريكية أصبحت هى صيحة التجمع من أجل الحرب ("تذكروا "المين" (Maine) إلى الجحيم بالإسبان").

ولا يحتاج الأمر إلى خيال عظيم حتى تتصور الطريقة المحتملة لمساهمة عوامل مماثلة فى تكوين العدوانية الصينية خلال سعيها لتحقيق مزاعمها البحرية التوسعية ضد خصوم مثل اليابان وفيتنام والفلبين. غالبا ما تُعامَل تلك الأمم بالازدراء والغطرسة أو كليهما فى الدوائر القومية الصينية. من الممكن احتمالا لآفاق التدخل الأمريكى فى مثل هذه المنازعات وفى العلاقات عبر مضيق تايوان أن تؤدى بالصين إلى محاكاة مفهوم أمريكى آخر من القرن التاسع عشر، "مبدأ مونرو" (Monroe Doctrine)، الذى كان يسعى لمنع مزيد من العدوان الإمبراطورى الأوروبى فى نصف الكرة الأرضية الغربى. فى الواقع، بعض الباحثين الأمريكان مثل "آرون فرايدبيرج" (Aaron Freidberg) من جامعة "برينستاون" ينسب فعلا للصين هدف "إخراج" أو طرد الولايات المتحدة من قواعدها الإقليمية فى البلدان المجاورة. يؤمن "فرايدبيرج" وآخرون بوجود خطط للصين تستهدف الولايات المتحدة وحلفاءها الإقليميين وشركاءها فى الأمن مع مزيج من الإرغام الاقتصادى والسياسى والإقناع الدبلوماسى لتحقيق هذا الهدف. فى هذا السيناريو، إما أن تغادر الولايات المتحدة المسرح بمشيئتها الخاصة أو خشية الصدام مع صين ناهضة أو على الأكثر ترجيحا حرمانها المحتمل من شركائها الإقليميين بسبب عدم رغبة لاعب آسيوى واحد فى الدخول فى مخاطرة تنفير أو استفزاز بايچين من خلال استمرار الاحتفاظ بروابط أمنية تقليدية مع الولايات المتحدة[٢].

يطرح "فرايدبيرج" منطقه بالذكاء والعناية النمطية. وبينما لا أجد سوى أدلة شحيحة فى الكتابات الصينية الإستراتيجية لدعم هذا الزعم حول نوايا بايچين فى الوقت الحاضر، فالأمر بشكل محدد يمثل إمكانية حقيقية تحمل خطورة فى المستقبل. تجنب مثل هذا الانقلاب فى مبدأ الصين وضمان فشله إذا ما تم

تبنيه، بذلك الترتيب، يجب أن يصبح هو هدف سياسات الولايات المتحدة ذات الأولوية فى المنطقة. لو أن مثل هذا المبدأ تبنته الصين فى نهاية المطاف وبرهن على نجاحه، سوف يكون أفول القوة الأمريكية قاسيا بالفعل. ولكن حتى مع فشل محاولة الصين طرد الولايات المتحدة من المنطقة، سوف يكون ذلك محفوفا بالأزمات والصدامات العسكرية. لهذا السبب، تبنى أستاذ جامعة شيكاغو "چون ميرشايمر" (John Mearsheimer) موقفا حتى أكثر تشاؤما من "فرايدبيرج"، مُعلِنا أن نهوض الصين لا يمكن أن يكون سلميا لحتمية اتباع الصين ما يسميه "فرايدبرج" منهجية "الطرد" سواء أكانت محاولتها القيام بذلك ناجحة أم فاشلة"(٣).

وعلى الرغم من السوابق التاريخية الكئيبة والتكهنات فإن هناك أسبابًا تجعل مزاجك أكثر دموية فى حساب إمكانية إدارة نهوض الصين بطريقة تحافظ على كل من القوة الأمريكية فى شرق آسيا وعلى السلام والاستقرار الإقليمى. توجد حجتان مرتبطتان حول تأثير نهوض وسقوط القوى العظمى على الاستقرار، تتنبأ هاتان الفكرتان بأن نهوض الصين سوف يضر بالاستقرار الإقليمى والكوكبى. آمل أن أظهِر أن كلتيهما خطأ. الفكرة الأولى هى حجة بنيوية خالصة، تقوم على أساس من التاريخ الإستراتيچى لكوارث الماضى المرتبطة بنهوض مُتَحدين جدد فى النظام الدولى. يزعزع نهوض المنافسين الجدد من استقرار النظام الدولى بواسطة خلق فرص للتوسع الإقليمى، ويؤدى إلى تصاعد شديد للتوتر بين القوى العظمى. الجشع والخوف اللذان تخلقهما هذه التحولات الجادة فى توزيع قدرات القوى العظمى ينتج عنهما أزمات بين القوى العظمى تؤدى إلى نشوب حروب واسعة المجال ومعاناة جماعية.

الفكرة الثانية هى نتيجة من الأولى، ولا تتصل إلا قليلا بالقوة المادية، وتتصل أكثر بالأعراف والمؤسسات والقواعد الدولية للطريق. الباحثون فى مؤسسات مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى يزعمون غالبا أن القواعد والمؤسسات الدولية القائمة فى أى زمن قد وضعتها بشكل أسبق القوة الرائدة فى أوج هيمنتها على النظام. تفترض النسخة الأكثر سخرية من هذه النظرية أن

مثل هذا القائد المهيمن يقوم فقط بإنشاء المؤسسات التى تنفعه بشكل غير متناسب، ولا تفيد النظام ككل. عندما تنحسر سلطة القائد مقابل منافس صاعد فمن الطبيعى عندئذ فقط أن يرغب المنافس الصاعد الآتى فى مراجعة أو حتى قلب القواعد القائمة، ويخلق مؤسسات جديدة تنفع [هى أيضا] بشكل غير متناسب الدولة الناهضة. وهكذا مع ختام الحرب العالمية الثانية، سعت الولايات المتحدة لوضع نهاية للتفضيلات الاستعمارية الأوروبية فى التجارة والماليات، وإلى خلق أنظمة تحكم التجارة الحرة والنظام المالى الكوكبى. طبقا للتفسير الأكثر انتقادا بشكل ساخر، لم تتصرف واشنطن على نحو غير أنانى من أجل خلق عالم أكثر ازدهارا واستقرارا، ولكن بالأحرى لأن الولايات المتحدة كانت أكثر تنافسية من القوى العظمى الأوروبية المتبقية بعد الحرب العالمية الثانية. فى أيامنا الحالية، لو أرادت الصين ضرب المؤسسات الدولية القائمة من أجل تعزيز مؤسسات جديدة تفيدها أكثر والولايات المتحدة أقل، من الممكن لعملية التغيير هذه أن تدمر التعاون الكوكبى على المدى القريب فى الاقتصاديات والمسائل الأمنية والأزمات الإنسانية والمشاكل البيئية، وهكذا تبرهن الصين بشكل جوهرى على زعزعتها للاستقرار.

لحسن الحظ هناك عديد من الأسباب للشك فى هاتين الفكرتين فى حالة النهوض المستمر للصين. أنواع الغواية التى أدت إلى حروب القوى العظمى خلال مراحل انتقال السلطة سابقا هى أقل بروزا فى آسيا اليوم مما كانت عليه فى النصف الغربى من الكرة الأرضية وفى آسيا فى الماضى. التغييرات الملموسة فى الاقتصاد والسياسة الكوكبية جعلت النظام الدولى الراهن أكثر قوة وضخامة من الأنظمة التى سبقته. جعلت التيارات الاقتصادية الأعرض من مجرد الغزو الإقليمى لأرض المستعمرات أقل غواية، والتغييرات التى حدثت فى كل من الاقتصاديات والتسليح قد قلل من الحاجة إلى اجتياح وغزو المنافسين الأنداد أو حلفائهم الأصغر على السواء. وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات التى أنشأتها الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن نافعة فقط لهم، ولكنها أفادت كل الدول المستعدة لانفتاح اقتصادياتها أمام نظام كوكبى يقوم على قواعد وأسس. لم يستفد بلد من النظام الكوكبى أكثر من الصين، خصوصا منذ انضمامها

لمنظمة التجارة العالمية فى ٢٠٠١. وحيث إن الاستقرار الداخلى يكتسب أهمية فائقة عند الحزب الشيوعى الصينى وصيانة ذلك الاستقرار تعتمد فى جزء كبير منها على النمو الاقتصادى أستطيع أن أرى قليلا من الأسباب التى تجعل الصين تسعى عمدا للنزاع مع شركائها فى التجارة والاستثمار أو تجعلها تقوم بتخريب إطار العمل المؤسسى الذى مكّنها من التطوير التاريخى لاقتصادها.

العولمة وقوى السلام فى شرق آسيا وما وراءها

أول الفروق الصارخة بين شرق آسيا المعاصر والعالم السياسى للقوى العظمى فى القرنين التاسع عشر والعشرين هى أنه لأسباب معيارية واقتصادية وإستراتيچية، أصبح الاستعمار جثة هامدة وهكذا أيضا إغراءات التوسع الإقليمى التنافسية التى ولت معه. التدافع من أجل أفريقيا الذى أدى إلى تصاعد دوامة التوترات بين القوى الأوروبية العظمى فى المرحلة التمهيدية التى أفضت إلى الحرب العالمية الأولى لا يمكن تصوره اليوم. ولأسباب درامية يقارن العلماء غالبا بين سياسات استثمار ومعونة وتجارة الصين فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية بنفس سياسات القوى العظمى الأخرى فى محاولة لتصوير تدافع شبيه بالتدافع السابق. ولكن من الصعب أن تكون المعونة والاستثمار هما أنفسهما نسخاً مكررة، كتمرينات تاريخية فى تنافس لعبة "الحصيلة صفر". وليس فقط أن الحوافز الاقتصادية ونماذج البزنس عند القوى العظمى مختلفة جدا اليوم عما كانت عليه عند القوى الأوروبية فى أواخر القرن التاسع عشر، ولكن الصين لا تستطيع استعراض قوة عسكرية قتالية ذات وزن فى أى مكان بالقرب من أفريقيا حتى ولو قررت الصين لأسباب افتراضية ما أن تحارب من أجل السيطرة المادية على أماكن تمتلك فيها استثمارات ملموسة مثل السودان أو نيچيريا أو ليبيا. ولو نظرنا على آسيا المعاصرة نفسها، حيث "تستطيع" الصين بشكل متزايد استعراض قوتها العسكرية فالشروط التى قادت اليابان الإمبراطورية إلى التنافس من أجل السيطرة الاستعمارية على شرق آسيا لم تعد قائمة لحد كبير.

أحد الأسباب الرئيسة هى الاقتصاديات. لم يكن الاستعمار أبدا خطة اقتصادية ذكية على نحو خاص بالنسبة للقوى الإمبراطورية العظمى، حيث إنها كانت تنفق على إدارة الإمبراطورية والدفاع عنها أكثر مما تربحه من الهيمنة الاقتصادية على رعاياها (مقابل التجارة معهم ببساطة). ولكن ثورة المعلومات التى تلت الثورة الصناعية متحدة مع تنوع الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، قد جعل ملكية أرض ومواد خام إضافية أمرًا أقل أهمية بكثير بالنسبة للثروة الكلية والأمن القومى للاقتصاديات المتقدمة. قد كان للصين نزاعات مسبقة حول مصادر الطاقة مع جيرانها المباشرين. ولكن حتى مع استثناءات مهمة من الصعب تصور أن الصين واليابان والولايات المتحدة وروسيا سوف يجدون أنفسهم فى أتون حرب على مناطق من العالم "لا تتبع سيادة أحد سابقا" بغرض اغتنام سيطرة احتكارية على مواردها.

لا توفر التطورات الاقتصادية طوال المائة والخمسين عاما السابقة حوافز لوقوع صدام بين القوى العظمى، حتى فى أوقات التحولات البنيوية الحادة. معدل قيمة الابتكار والمهارة منسوبا إلى المُدخَلات الخام مثل الموارد الطبيعية والعمل غير الماهر الرخيص لم يكن أبدا أعلى، والمرجح لهذا المعدل فقط أن ينمو. يدافع مفكرون مثل "كارل كايسن" (Karl Caysen) عن الفكرة التى تقول إن التصنيع المتقدم جعل وقوع الحرب بين الأمم المتقدمة أقل ترجيحا للغاية، لأن الحرب لا تستطيع أن تكون مُربِحة للمنتصر(٤). الحروب التى وقعت فى النصف الأول من القرن العشرين كانت عملا رجعيا ينتمى لحقبة ما قبل التصنيع الذى يستطيع العدوان فيه أن يكون مجديا ذا عائد، لأن المنتصر كان يستطيع التمتع بغنائمه المسلوبة بشكل أكثر سهولة؛ حرفيا، الأرض والموارد ومصدر جديد للعمل البدنى الرخيص. أحد الباحثين، "بيتر ليبرمان" (Peter Liberman) يعارض هذه الفكرة بشكل مقنع من خلال تحليل الغزوات الألمانية فى الأجزاء التى تحولت إلى التصنيع فى أوروبا، مثل "تشيكوسلوفاكيا" فى المراحل المبكرة من الحرب العالمية الثانية. فى تلك الوقائع، وفر العدوان لألمانيا ثروة عظيمة وسبل قدرة عسكرية إضافية. وبينما فكرة ليبرمان مقنعة فى أن بعض الحروب بين القوى الصناعية برهنت على ربحيتها وقيمتها

الإستراتيچية للمعتدى، فمن المشكوك فيه بشكل عال أن المنطق نفسه ينطبق على الإنتاج متعدى الجنسيات القائم على أساس المعرفة. فى عمل ليبرمان، معتدٍ مثل ألمانيا الهتلرية احتاجت فقط إلى الانتفاع من إذعان قوة العمل فى البلد المقهور(٥). فى عالم من الإنتاج المتعدى الجنسيات بشبكات لوچيستية خلقتها الحاجة للتسليم الفورى سوف تحتاج الدولة المعتدية أيضا إلى إقناع مجموعة متنوعة من المبتكرين الأجانب، وموردى المكونات الأساسية وشركات النقل والتوريد بالاستمرار فى أداء أعمالهم بنفس الوتيرة مع المعتدى بعد الاجتياح.

يسر المتشائمين إعلان أن الاعتماد الاقتصادى المتبادل لا يستطيع إزالة الهموم الأمنية، وبذلك هو لا يحافظ على السلام. رغم كل شيء ببعض المقاييس مثل التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الداخلى، كان هناك تقريبا قدر كبير من الاعتماد التجارى المتبادل بين القوى العظمى فى أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى كما يوجد اليوم. وعلى الأخص، كانت بريطانيا العظمى قد طورت وألمانيا علاقات تجارية هائلة جدا حتى بينما هم يمارسون سباق تسلح كبيرًا فى العقد الأول من القرن العشرين. بعض المحللين الواقعيين يقتبسون بسرور نبوءة "نورمان أنچيل" (Norman Angell) التى صاغها قبل الحرب العالمية الأولى توا بأن الأنماط الاقتصادية الجديدة فى ذلك الوقت كانت تعنى أن القوة العظمى كفكرة لم يكن ليطرحها أحد للبحث.

لكن مثل هذه المعايير الخام للتجارة لا تحيط بالقوى الأحدث للعولمة. فالعالم لم يصبح الآن مجرد وحدة واحدة تعتمد على بعضها البعض أكثر مما سبق أبدا، بل بات العالم يعتمد على بعضه البعض بطريقة لم تكن مشهودة من قبل. والصدام بين القوى العظمى سوف يؤدى لمزيد من الضرر أكثر مما كان فى الماضى. اليوم، الإنتاج متعدى الجنسيات وتدفقات رأس المال فى الاستثمار الأجنبى المباشر (FDI) الذى يمده بطاقة الحركة يختلف كثيرا عما كان الأمر عليه قبل الحرب العالمية الأولى. فى الثمانينيات، كتبت "هيلين ملنر" (Helen Milner) من جامعة برينستاون دراسة رائدة تصف كيف أدى تطور الإنتاج المتعدى الجنسيات بواسطة

الشركات الكبرى متعددة الجنسية إلى تغيير داخل الاقتصاديات الرائدة فى العـالم. يتم تجميع المنتجات النهائية من أجزاء صُنِعت فى بلدان متعددة. الآن المشروعات تشترى وتتاجر بمنتجاتها مع أنفسها عبر حدود الدول. لذلك، فالمنتجون الكبار وأصحاب النفوذ القوى سياسيا هم الآن كلٌ من مستورد ومُصدِر، ولا يستطيعون الضغط بأمان من أجل فرض الحماية فى وجه التنافس الأجنبى كما كانوا يفعلون فى الماضى. على سبيل المثال، مشروع أمريكى كبير مثل شركة "آبل" (Apple) وشركة "جنرال إلكتريك" يُصنِّعان منتجاتهما بمُدخَلات مصنوعة فى بلدان متعددة. قد يؤدى رفع التعريفات الجمركية فى بلد يقوم بتجميع المنتجات النهائية إلى رفع سعر المُدخَلات المستوردة، وبذلك يرفع تكلفة منتجاته التى يقوم بتصديرها. وبسهولة قد تواجه منتجاته النهائية تلك تعريفات جمركية انتقامية فى الأسواق الأجنبية. تشير "ملنر" إلى أنه فى عام ١٩٢٩ كان ٢,٥٪ من التصنيع الأمريكى يجرى دوليا فى أمم متعددة، بينما فى أوائل ١٩٧٧، أصبحت النسبة هى ٢٠٪[٦].

يكاد يكون بعد عقدين من الزمن لاحقا، قام "ستيفن بروكس" (Stephen Brookes) من جامعة "دارتماوث" بالبناء على اكتشافات "ملنر" ودافع عن الفكرة القائلة إن الإنتاج متعدى الجنسيات والاستثمار الأجنبى المباشر فى التصنيع قد توسعا إلى درجة أنه حتى صُنّاع السلاح باتوا يعتمدون على سلسلة إمداد معقدة وتبادل موسَّع داخل الصناعة نفسها (تجارة عابرة للحدود القومية بواسطة [فروع] شركات تستقر فى بلدان متعددة). هو يدافع عن أنه ربما يكون من الصعب الآن بالنسبة لبلدان عديدة أن تلاحق شن حروب ممتدة لأنها لن تستطيع ضمان توريد [مكونات] الأسلحة من بلدان العدو أو من بلدان طرف ثالث غير متورطة فى الصراع.

يشير "بروكس" إلى أن ما يميز الاعتمادية المتبادلة اليوم عن الاعتمادية المتبادلة ما قبل الحرب العالمية الأولى هو أن الإنتاج متعدى الجنسيات (أو كما يسميه، "عولمة الإنتاج") يكاد يكون نادر الوجود فى تلك الفترة المبكرة. أنفقت اقتصاديات الإنتاج استثماراتها فى العالم النامى، وعلى الأخص بغرض استغلال الموارد الطبيعية، أكثر مما كانت تستثمر فى بلدان إنتاج متقدمة. فى ١٩١٤، ثلاثة

أرباع الاستثمار الكوكبى الأجنبى المباشر كان يُنفَق على أشياء مثل النفط والفحم، وتدفق ذلك الرأسمال إلى جهات خارج الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. الاستثمارات فى الموارد الطبيعية خلال التسعينيات مثلت فقط ١١٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر. علاوة على ذلك، مكث الاستثمار لحد واسع داخل العالم المتقدم حيث امتصت أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية جيدا ما يفوق نصف الاستثمار الكوكبى الأجنبى المباشر[٧]. قبل الحرب العالمية الأولى كان التبادل السلعى (arm's length trade) – فى المنتجات النهائية والموارد الطبيعية – هو قانون ذلك اليوم. يكاد يكون الإنتاج متعدى الجنسيات والتبادل داخل الصناعة غير قائم. يكتب بروكس أنه بحلول عام ١٩٩٢ تجاوزت قيمة أنشطة الإنتاج الدولى للشركات متعدية الجنسيات التجارة الكوكبية فى السلع النهائية بأكثر من اثنين لواحد[٨].

لم يتسارع هذا الاتجاه إلا منذ تسعينيات القرن العشرين، بشكل أساسى نتيجة اندماج شرق آسيا فى قاعدة إنتاج متعدد القوميات وفى القلب منه الصين. ويؤكد "إدوارد ستاينفلد" (Eduard Steinfeld) من جامعة "براون" أن الصين أوجدت شكلا غير مسبوق فى بدايات التسعينيات من نمو التصنيع الآسيوى. الصين، بانفتاحها أمام الاستثمار وربط نفسها بسلاسل الإنتاج عابر القوميات، أصبحت محور الإنتاج الإقليمى المرتبط بالمال، والمهارة والخبرة، والمكونات المجلوبة من بلدان كثيرة. لا يعتمد الاقتصاد الصينى بشكل كبير على الصادرات فقط، خاصة من أجل اقتصاد ضخم، لكن الصادرات الصينية تُنتَج داخل الصين بواسطة مشاريع الاستثمار الأجنبى بمعدل لم يشهده التاريخ من قبل[٩]. ففى حالات كثيرة، تتمتع الشركات الأجنبية بنصيب الأسد من القيمة، التى تكمن فى حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية. كذلك، يدافع "ستاينفيلد" بمهارة عن فكرته فى معارضة لحجة "توماس فريدمان" المشهورة، مؤكدا أن العالم الحقيقى ليس مسطحا، لكنه مندمج بشكل تراتبى مع الاقتصاديات المتقدمة تكنولوجيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التى تحتل قمة السلم وليست الصين[١٠].

كان أكثر من نصف صادرات الصين فى عام ٢٠٠٨ من إنتاج شركات أجنبية تستثمر فى الصين. قدمت الصين لهذه الشركات مزيجا من القوى العاملة الرخيصة ولكن المتعلمة نسبيا، والبنية الأساسية الجيدة، والاستقرار السياسى. وبينما زادت صادرات الصين من المنتجات التكنولوجية المعقدة، استفادت الشركات الأجنبية من تزايد المنتجات المعقدة فى الصادرات الصينية أكثر من استفادتها من تصدير المنتجات الأقل تعقيدًا. تصنف ٩٠٪ من الصادرات الصينية على الأقل باعتبارها منتجات ذات تكنولوجيا عالية (Hi Tech) أنتجتها شركات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين. علاوة على ذلك قد كان كل أغراض وأهداف هذه الشركات أن تكون السلع "مجمعة فى الصين" وليست مصنوعة هناك، وأن تكون معظم المكونات عالية القيمة مستوردة من جيران الصين الآسيويين بواسطة الشركات الأجنبية صاحبة الاستثمارات المباشرة، وهكذا تصبح مجمعة فى الصين. وقد يكون الأدق القول إنها "مصنوعة فى آسيا"، والأكثر دقة القول إنها "صُنِعت على سطح الكرة الأرضية"[١١]. فى هذا الإطار، يقدم "ستاينفيلد" مثالا على جهاز "الآى بود" (iPod) المُجمَّع عام ٢٠٠٥ فى مصنع مملوك لتايوان قائم على أرض الصين الأم، ويستخدم معارف وخبرات أمريكية وكورية على قرص صلب (Hard Drive) صناعة يابانية يمتلك منتجوه أيضا مصنعا قائما فى الصين يستخدم مكونات مستوردة أيضا، تجلبها الصين من بلدان طرف ثالث أخرى[١٢].

يبلغ الاعتماد المتبادل والإنتاج العابر للجنسيات فى آسيا درجة بالغة الدراماتيكية، ويبدو أنها تزداد عمقا. فى أعقاب الحرب الباردة مباشرة، دعا "آرون فرايدبرج" (Aaron Freidberg) فى مقال مهمم له، بلدان شرق آسيا للنضج فى المنافسة[١٣]. واستشهد بوجود عوامل عديدة تجعل آسيا أقل استقرارا من أوروبا، لكن الأمر الأساسى فى التجارة الداخلية لبلدان آسيا هو التجارة بين الصين وبين بلدان أخرى فى المنطقة مثل كوريا وفيتنام. كتب "فرايدبيرج " عام ١٩٩٣ مشيرا إلى أنه رغم تمتع معظم البلدان عالية النمو فى شرق آسيا بصادرات ضخمة، فإن

معظم تجارتها تذهب باتجاه البلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، واليابان. ولكن بعد عقد واحد فقط، حجم التجارة الداخلية بين بلدان شرق آسيا تجاوز حجم تجارتها مع البلدان الواقعة خارج الإقليم؛ ويعود ذلك بقدر كبير إلى قرارات الرئيس "چيانج چيمين" ورئيس الوزراء "چوو رونج چي" المتعلقة بانفتاح الصين. أكد العالم الياباني "تاكاشى إينوجوتشي" (Takashi Inoguchi) فى "منتدى بايچين" عام ٢٠٠٥، أن شمال شرق آسيا حول نفسه بسرعة إلى منطقة تمنح حوافز بناء المجتمعات المحلية، كالتى قامت عليها أوروبا الغربية[١٤].

منذ تسعينيات القرن العشرين، حلت جمهورية الصين الشعبية محل الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر شريك تجارى لمعظم الاقتصادات الآسيوية. تضم هذه القائمة بشكل بارز حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، مثل كوريا الجنوبية، واليابان وتايوان الشريك الأمنى للولايات المتحدة. تُعد اليابان الشريك التجارى الأكبر للصين منذ وقت أطول (إذا لم نحسب الاتحاد الأوروبى باعتباره اقتصادا واحدا)، لكن الآن فقط أصبحت العلاقة ندية. ففى عام ٢٠٠٤، حلت الصين محل اليابان باعتبارها المُستهدَف رقم واحد لصادرات الدول المجاورة أيضا. وفى الوقت نفسه، بدأت تجارة بلدان الآسيان العشر مع الصين تنافس تجارتها مع الولايات المتحدة، وتفوقت عليها فيما بعد. تحقق دول الآسيان فوائض منتظمة بسبب أنها مثل تايوان، تمد الصين بكثير من مدخلات الإنتاج التى يتم تجميعها فى الصين وتصديرها بعد ذلك. فى الواقع، أكثر من نصف الواردات الصينية يتم استخدامها فى الصناعات التصديرية الصينية. طبقا لأحد الحسابات، تمثل القيمة المضافة الأجنبية ٥٠٪ من القيمة الكلية للصادرات الصينية المُصنَّعة. أما بالنسبة للمنتجات عالية التكنولوجيا، تمثل القيمة المضافة الأجنبية٨٠٪[١٥]. ولا يرجع ذلك الأمر فقط إلى أن أكثر من نصف الصادرات الصينية تنتجها شركات استثمار أجنبى، بل إن هذه الشركات المملوكة للأجانب يتملكها الآسيويون بشكل متزايد[١٦]. وفى منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، وعام بعد عام تجاوزت الاستثمارات اليابانية المباشرة

فى الصين الاستثمارات الأمريكية، ومنذ النصف الثانى من العقد الأول فى الألفية الجديدة نافست استثمارات كوريا الجنوبية فى الصين الاستثمارات الأمريكية فيها(١٧).

بينما قد تكون الحوافز الاقتصادية المتوافرة الآن تدعم التطور المتفائل بإفراط عند البروفيسور "إينوجوتشي" لنشأة مجتمع اقتصادى آسيوى على غرار ذلك الأوروبى، إلا أنه من سوء الطالع يبقى الكثير من العوائق والصعوبات السياسية، والتاريخية، والثقافية يصعب تجاوزها. ولسوف تُناقَش هذه المشكلات فى الفصل الرابع. فى مقال مثير منشور عام ٢٠١٢ بعنوان " حكاية آسياتان" (A Tale of Two Asias) لاثنين من العلماء والمسئولين الحكوميين الأمريكيين السابقين، " إيفان فاينجنباوم" (Ivan Feingenbaum) و"روبرت مانتج" (Robert Manning)، يُطرَح سؤال مهم فى زمن تصاعد التوترات الأمنية. لقد حدد الكاتبان فى المقال التجارة البينية لبلدان شرق آسيا بأنها تمثل ٥٣% من إجمالى تجارة هذه البلدان. لكنهما تساءلا عما إذا كانت الحوافز الجلية للتعاون سوف تكون الورقة الرابحة للتطرف القومى، والذكريات التاريخية والصراعات الراهنة على السيادة لتخلق التوترات بين دول شرق آسيا(١٨).

بينما تُطرَح مثل هذه القضايا، لا يمكن الإجابة بنعم أو لا البسيطة على أسئلة " فاينجنباوم " و"فاننج". وعلى الرغم من أن الاتجاه المتجاوز للقوميات والاعتماد المتبادل لا يشكل ضمانة لعدم نشوب حرب، فإنه لا يزال يمثل قوة كبيرة من أجل السلم. وفيما يتعلق بالسبب، يجب علينا أن نضع فى اعتبارنا مضمون ما تقدمه سيناريوهات المتشائمين عن محاولات الصين التنمر والتربص بالولايات المتحدة الأمريكية وإقصائها من المنطقة. فالقضية الأمنية الأولى لقيادة الحزب الشيوعى الصينى هى البقاء فى السلطة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعى. ويُشكِّل خلق وظائف جديدة العامل الحاسم فى هذه المهمة أمام الحزب الشيوعى

الصينى. كذلك من الصعب تصور أن الصين تستطيع الإضرار برعونة أو حتى التهديد بالإضرار بعلاقاتها الاقتصادية التى توفر لها هذه النسبة الكبيرة من التجارة الصينية ومن الناتج القومى الإجمالى السنوى.

يستخدم الجدول الآتى تقديرات متحفظة نسبيا لتجارة الصين كنسبة من إجمالى الناتج القومى، يقدمها صندوق النقد الدولى (يقدر البنك الدولى أن ما يزيد على ٥٠٪ من الناتج القومى الإجمالى فى عام ٢٠١١ هو للتجارة، بينما تستنتج إحصاءات صندوق النقد الدولى رقما أقل من ٤٧%)[١٩]. وأيًا ما كان الرقم الذى سوف يختاره المرء، يبدو أنه من غير الحكمة لبايچين أن تضر بهذه الروابط الاقتصادية من خلال اتخاذ تدابير إرغامية. إذا ما افترض المرء انقلاب الصين على النظام الراهن للأمور، وعملت على تنفير حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان السائرة فى النهج الأمريكى نفسه فى كل من الاتحاد الأوروبى وشرق آسيا، فقد تؤدى حملة الإجبار والإكراه الصينية هذه ضد الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى العاملة فى شرق آسيا إلى نتائج كارثية لجهود الصين من أجل خلق وظائف. فى عام ٢٠١٢، شكلت تجارة الصين مع الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها الأمنيين ٣٩٪ من إجمالى التجارة الصينية، وبلغت هذه التجارة نسبة ١٩٪ من إجمالى الناتج القومى للصين. فإذا أضفنا لهم دول الاتحاد الأوروبى التى تفكر بالنهج الأمريكى نفسه، لاحتلت الولايات المتحدة وأصدقاؤها موقع الأغلبية (٥٤٪) فى التجارة الصينية، ونسبة ٢٦٪ من إجمالى الناتج القومى للصين، وهو رقم مذهل.

تجارة الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وشركائها فى الأمن داخل آسيا والاتحاد الأوروبى، ٢٠١٢

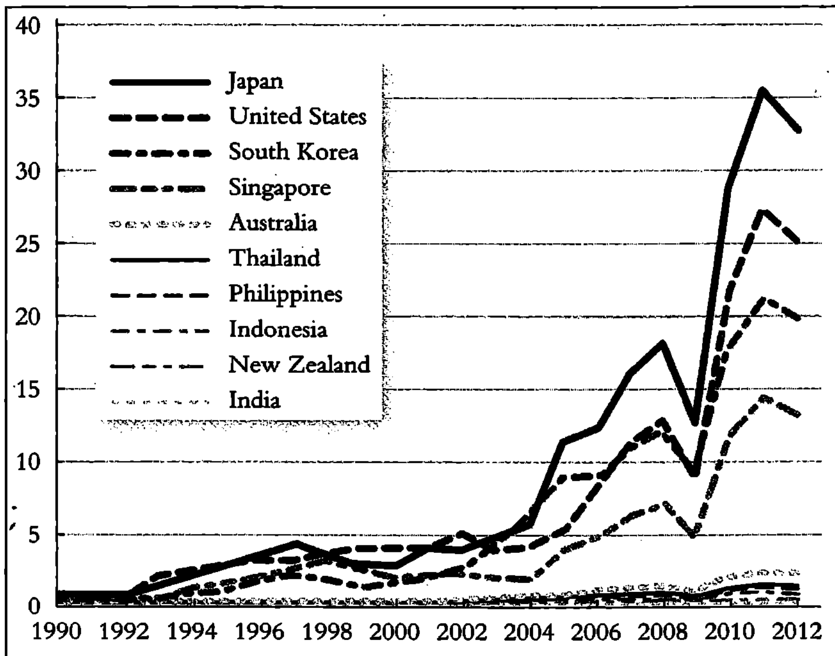
		صادرات الصين	واردات الصين	التجارة الكلية	% من الناتج القومى الإجمالي	% من إجمالى تجارة الصين
الولايات المتحدة		٣٥٣	١٢٩	٤٨٢	٦	١٢
حلفاء الولايات المتحدة الرسميون فى شرق آسيا	اليابان	١٥٢	١٧٨	٣٣٠	٤	٩
	جمهورية كوريا	٨٨	١٦٧	٢٥٥	٣	٧
	أستراليا	٣٨	٧٩	١١٧	١	٣
	الفلبين	١٧	٢٠	٣٧	٠	١
	تايلاند	٣١	٣٨	٦٩	١	٢
إجمالى الحلفاء		٣٢٦	٤٨٢	٨٠٨	١٠	٢١
الشركاء الأمنيون فى آسيا من غير الحلفاء	سنغافورة	٤٠	٢٨	٦٨	١	٢
	نيوزيلندا	٤	٦	١٠	٠	٠
	إندونيسيا	٣٤	٣٢	٦٦	١	٢
	الهند	٤٨	١٩	٦٧	١	٢
	منغوليا	٣	٤	٧	٠	٠
إجمالى الشركاء الأمنيين		١٢٩	٨٩	٢١٨	٣	٦
الاتحاد الأوروبى-٢٧		٣٧٩	٢١٣	٥٨٦	٧	١٥
العالم		٢٠٥٢	١٨١٧	٣٨٦٩	٤٧	

الأعداد بالبليون دولار أمريكي. المصدر:

trade information from International Monetary Fund (IMF) Direction of trade statistics database, 2013, www.imfstatistics.org. Accessed via Global Insight Database. GDP information from world bank, http://www.worldbank.org/en/country.china

تخلص دراسة عن الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين إلى نتائج مماثلة. فنحو ثلث الاستثمار الأجنبى المباشر داخل الصين يأتى من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الرسميين وشركائها فى الأمن داخل آسيا[٢٠]. على الرغم من ضخامة هذا الرقم، فإنه يقلل بالفعل من الدور الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية وشركائها. حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن ٤٠٪ من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر يتدفق على الصين من "هونج كونج"، وهى المنطقة الإدارية الخاصة فى جمهورية الصين الشعبية نفسها. علاوة على ذلك، تأتى نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبى المباشر من داخل الصين نفسها. إنه استثمار يقطع "رحلتى ذهاب وعودة" بهدف الحصول على الإعفاءات الضريبية المفيدة نفسها والحوافز الأخرى التى تحصل عليها شركات الاستثمار الأجنبى فى داخل أرض الصين الأم. أو ببساطة لغسيل الأرباح غير المشروعة[٢٢].

صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين الآتى من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ومن شركائها فى الأمن ١٩٩٠ – ٢٠١٢



الأرقام بالبليون دولار أمريكى. المعلومات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢ مستمدة من وحدة الأيكونوميست للمعلومات (EIU) فى خدمة الاستثمار العالمى. المعلومات الخاصة بمنغوليا ليست متاحة فى هذا الصدد. المنظمات والخبراء الذين يحللون الاقتصاد الصينى يستخدمون مختلف المناهج لقياس تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين، وما يتصل بالاستنتاجات واسعة المجال للأرقام الخاصة بكل عام. تميل تقديرات وحدة الإيكونوميست للمعلومات للارتفاع من أجل بلوغ الحد الأقصى لهذا المجال. معدل التغير والترتيب النسبى للبلدان والأوراق التجارية الإجمالية للصين تأتى من الاستثمار الأجنبى المباشر فى بيانات وحدة الإيكونوميست للمعلومات، فضلا على أنها متجانسة مع المعلومات المستخدمة لمناهج أخرى، وتتوافق أيضا مع ما جاء فى الرسم البيانى الوارد سلفًا والبالغ الأهمية للتحليل.

EIU world investment service (online), Economist Intelligence Unit, http://eiu.bvdep.com. accessed September 16,2014.

لماذا تحاول الصين استخدام القوة الاقتصادية ضد أولئك المنتفعين، من أجل إنهاء تلك التحالفات بشكل خاص؟ لماذا لا تسعى الصين لتجنب سياسات الأمن التى أطلقت هذه الصراعات العسكرية مع هؤلاء الفاعلين؟ ولأسباب سوف نعرضها فى الفصول اللاحقة، ولاعتبارات قومية فإن الركيزة الأخرى لشرعية الحزب الشيوعى الصينى، قد تفوق الحسابات الاقتصادية العقلانية فى ظل بعض الظروف، مثل تصعيد التوترات والنزاعات حول السيادة البحرية، ولكن فى حالة تساوى كل الظروف، تؤكد الحقائق الاقتصادية المعاصرة أن القوة الأكبر تعمل لصالح السلم.

صافى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الصين من الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها الآسيويين فى الأمن ٢٠١٢

		الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين	% الصين من إجمالى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر
الولايات المتحدة		٢٥,١٣	٨
حلفاء الولايات المتحدة الرسميون فى شرق آسيا	اليابان	٣٢,٨٥	١١
	جمهورية كوريا	١٩,٨٠	٧
	أستراليا	٢,٢١	١
	الفلبين	١,٣١	٠
	تايلاند	١,٣٧	٠
إجمالى الحلفاء		٥٧,٤٨	١٩
الشركاء الأمنيون فى آسيا من غير الحلفاء	سنغافورة	١٣,٢٦	٤
	نيوزيلندا	٠,٢٨	٠
	إندونيسيا	٠,٤٨	٠
إجمالي للشركاء الأمنيين		١٤,٣٨	٥
العالم		٢٩٦	

الأرقام بالبليون دولار. بيانات الهند ومنغوليا ليست متاحة من هذا المصدر بالنسبة لعام ٢٠١٢. قدمت الهند ومنغوليا مجرد كميات صغيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين. انظر التعليق السابق الخاص بمناقشة بيانات وحدة المعلومات الاقتصادية.

EIU world investment service (online), Economist intelligence Unit, http://eiu.bvdep.com. accessed September 16,2014.

نظام تحالفات الولايات المتحدة وافتقاد تعددية حقيقية للأقطاب

الآن لا تختلف الحوافز والعلاقات الاقتصادية الصريحة فحسب عما كانت عليه فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكن الهموم الإستراتيجية تختلف أيضا. ففى ذلك العالم القديم، كان الغزو الإقليمى وحتى إخضاع القوى الكبرى لبعضها البعض أمرا جذابا ومرغوبا فيه ومقبولا. لعبت

التعددية القطبية وسياسات الأحلاف دورا خطيرا في زعزعة استقرار الأمن الأوروبي والآسيوي قبل عام ١٩٤٥. في أوروبا قبل الحربين العالميتين، أدى وجود دول قوية متعددة إلى خلق قوى متعارضة كما أوجد قوى مضادة تماما للاستقرار بشكل متساو. وتبنت كل العواصم الأوروبية تقريبًا، قبل الحرب العالمية الأولى، عقيدة مُضلِّلة بأن الهجوم يقدم ميزة عسكرية في ساحة القتال. أدى سوء الإدراك وافتقاد البصيرة هذا إلى التنبؤ بأن الانتصارات في الحرب يجب أن تكون تراكمية. الحلفاء في هذه المعسكرات المتعارضة ربطوا أنفسهم مع بعضهم البعض بروابط متينة ومحكمة لكي تكون قوة الدفع في ضربتهم الأولى في أقصى قوة لها، عند اشتعال الحرب. نتيجة لذلك، حدث الاندفاع نحو الحرب العالمية الأولى عقب ما يمكن اعتباره في ظروف أخرى، قلاقل صغيرة نسبيا - التوترات في البلقان أضرت بالمصالح الروسية، وكانت روسيا حليفا قويا لفرنسا، ضد الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، المتحالفة بقوة مع ألمانيا. كذلك قبل الحرب العالمية الثانية، أوجدت التعددية القطبية ديناميكية عكس الاتجاه الذي سارت فيه أحداث الحرب العالمية الأولى. تعثرت الحرب العالمية الأولى لتصبح حربا دفاعية أنهكت فيها القوى الكبرى بعضها البعض داخل الخنادق. الاعتقاد الخاطئ السائد بين القوى الأوروبية حول الشجاعة والاستبسال في الدفاع، سمح لهتلر بأن يحصد ضحاياه بالتدريج ويراكم قوته قبل أن يتمكن حلفاء المستقبل من تنسيق جهودهم. ومع الوقت، احتشد الحلفاء لمجابهة ألمانيا النازية، واستوجبت مهمة هزيمة برلين إشعال حريق ضخم[٢٣].

في آسيا ما قبل الحرب العالمية الثانية، أشعلت رغبة الاستحواذ الإقليمي عدوانية الإمبراطورية اليابانية أولا ضد الصين الضعيفة نسبيا، ومن ثم ضد الولايات المتحدة السلبية نسبيا. في هذا الشأن يرى "مايكل بارنهارت" (Michael Barnhart)، أن القيادات الإستراتيجية اليابانية تعلمت دروس الحرب العالمية الأولى الأساسية فيما يتعلق بالطبيعة الحذرة، والخوف من الهزيمة في حرب القوى الكبرى والحاجة إلى اكتفاء ذاتي واقتصاد يقوم على قاعدة ثروات وأسواق تحت السيطرة التامة للبلد المعني. كانت اليابان قلقة من الولايات المتحدة وبريطانيا؛

القوتين الكبريين الموجودتين فى شرق آسيا، ولكن قلقها الأكبر كان مــن إمكانيــة الصراع على المدى البعيد مع الاتحاد السوفيتى الغنى بالثروات الطبيعيــة. بقيــت اليابان جزيرة فقيرة الثروات الطبيعية بعمق إستراتيجى محــدود. وكــان اســتيلاء اليابان على "مانشوكو" فى شمال شرق الصين وغزو الصين فيمــا بعــد يــستهدف فى جانب منه معالجة هذا الوضع. وبدلا من ذلك أثبتت الحملة اليابانية على الصين أنها ذات تكلفة عالية وعنيفة، وجعلت اليابان أكثر احتياجــا للثــروات الطبيعيــة. وحينما بدأت الولايات المتحدة فى الضغط على اليابان من خلال فــرض عقوبــات وحظر لذريعة احتلالها الصين، قرر العسكريون اليابانيون التحــالف مــع ألمانيــا النازية، وهاجموا قواعد الولايات المتحدة وبريطانيا فى المحيط الهادى[٢٤].

اليوم لم تعد شرق آسيا منقسمة بين نظم أحلاف متعارضة. فالحقيقة، أن كل الدول المهمة تقريبًا فى منطقة جوار الصين وروسيا إمــا أنهــا حليفــة للولايــات المتحدة الأمريكية أو شركاء لها فى الأمن. رغم ترحيب موسكو بالزعيم الــصينى الجديد "چى چينبين" (Xi Jinping) مباشرة عقب توليه مهام منصبه، فــإن روســيا والصين لم تعقدا تحالفا وعلاقاتهما خليط مركب من التعاون والارتيــاب. عــلاوة على ذلك، لم تعد روسيا نفسها فاعلاً عسكريًا آسيويًا مهمًا فى شرق ووسط آســيا، أو على الأقل لا تشكل هذه المنطقة للروس مجالا للاهتمام التقليــدى. مــن ناحيــة أخرى تحظى الولايات المتحدة الأمريكية فى غــرب المحــيط الهــادى بتحالفــات مع كثير من الدول الإقليمية الفعالة، مثل اليابان، وأســتراليا، وكوريــا الجنوبيــة، وتايلاند، والفلبين، كما تحظى أيضا بشراكات أمنية مع دول أخرى، مثل سنغافورة وتايوان. ولكن كل هؤلاء الحلفاء وكل تلك الأحلاف ليست فى وضع مشابه علــى الإطلاق للأحلاف التى ساعدت على نشوب الحرب العالمية الأولــى. فــلا تعتمــد الولايات المتحدة على الفلبين من أجل البقاء، على نحو ما كانت ألمانيا تعتمد علــى الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية أو كما كانت علاقة فرنسا مع روســيا قبيــل الحرب العالمية الأولى. لذلك، يبدو من الممكن لنزاع حول صخرة غيــر مأهولــة بين الصين والفلبين أو حتى نزاع الصين واليابان أن يشعل حربا عالمية ثالثة علــى نحو ما شاهدنا فى الحرب العالمية الأولى، حيث أدى إطلاق النار على أرشــيدوق فى سراييفو إلى إشعال الحرب[٢٥].

من جانبها، تفتقر الصين نفسها لأى حلفاء إستراتيجيين مهمين. ونتيجة لتصرفات كوريا الشمالية الطائشة، من الصعب أن تمثل كوريا الشمالية "قطبا" أو حليفا تعتمد عليه الصين فى غرب المحيط الهادى. فضلا على استمرار تحالف الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية، يمكن للمرء تصور سيناريوهات عدم الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية التى يمكن لها أن تعمل على تصعيد التوترات الصينية- الأمريكية بشكل كبير، أو حتى يمكن لها أن تؤدى إلى صراعات ومواجهات صينية- أمريكية. على سبيل المثال، إذا ما تعرضت كوريا الشمالية لانهيار داخلى، يصبح فى إمكان كل من الصين والولايات المتحدة إرسال قواتهما لتأمين المواد النووية وضمان الاستقرار. كما يمكن تصور دخول القوتين فى صدام، خاصة إذا فشلتا فى التخطيط والتنسيق فيما بينهما، وهو أمر محتمل جدًا.

لكن العمليات الفكرية والمقاصد والغايات من وراء هذه الصدامات ستكون بالتأكيد مختلفة تماما عن تفكير وغايات القادة الأوروبيين عام ١٩١٤ أو حتى قيادات واشنطن وبايچين عام ١٩٥٠ فى بدايات الحرب الكورية. نشبت الحرب الكورية نتيجة لتدخل الولايات المتحدة دفاعا عن كوريا الجنوبية، وقلقا على ضمان مستقبل حلفائها الكوريين واليابانيين إن لم تفعل ذلك. كانت هذه التحالفات مهمة لأن واشنطن كانت تنافس قوة عالمية ناشئة وهى الاتحاد السوفيتى، الذى تحالف بنفسه مع الصين وكوريا الشمالية. حينما نجحت قوات الأمم المتحدة بشكل متزايد فى تأمين كوريا الجنوبية، واستعدت لعبور خط عرض ٣٨ وهزيمة القوات المسلحة الكورية الشمالية فورا وللأبد، أعرب "ماو" ورفاقه عن قلقهم لسقوط حليفهم الكورى الشمالى ومن احتمالات غزو الولايات المتحدة واليابان للصين مستقبلا من منطقة كوريا الموحدة والمعادية للشيوعية. قررت الصين مواجهة تقدم القوات الأمريكية وقوات الأمم المتحدة على الأرض الكورية، وكانت نتائج كارثية للجميع ولنظام كوريا الشمالية. وعلى الرغم من ترحيب الصين على مضض بكوريا الموحدة تحت قيادة سيول آنذاك، فهل كان أحد يستطيع أن يتصور عبور الولايات المتحدة بقواتها الأرضية لمنطقة "يالو" للهجوم على شمال شرق الصين من كوريا الموحدة فى المستقبل ؟ بالطبع لا. حتى إذا كان الشعور السائد

فى واشنطن لا يمنع الأمريكيين من شن هذا الهجوم، فنحن متأكدون من أن القـــادة فى سيول لم يكن لهم أن يسمحوا للولايات المتحدة باستخدام أراضيهم لهذه المغامرة الحمقاء والخطيرة. ومن الأكثر صعوبة الاعتقاد بأن الصين ستـــشارك فـــى هـــذه المخاطرة الضخمة، وأن تدفع تكلفة وخسائر هائلة لتساعد بفعالية كوريـــا الـــشمالية فى حرب ضد الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الجنوبية.

دور الأسلحة النووية

إضافة إلى الافتقار لقوى أقطاب حقيقية متعددة، هناك اختلاف آخر بين آسيا فى القرن الحادى والعشرين وبين العالم قبل الحرب العالمية الثانية: وجود الأسلحة النووية. تنهض الصين كقوة نووية فى العالم، وهو الأمر الـــذى لـــم يكـــن قائمـــا مع نهوض الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، واليابان فى القرنين التاسع عـــشر والعشرين، بالطبع لا تملك الصين وحدها هذه الأسلحة، ولكن هناك أيـــضا عـــددًا من القوى الكبرى تملك ترسانات نووية (بما فى ذلك قلة من الجيـــران المباشـــرين للصين وأيضا الولايات المتحدة نفسها).

لا يحول وجود هذه الأسلحة [النووية] دون وقوع الحرب، لكنها تجعل عملية تصور إخضاع خصم أو اكتساب أرضه أمرًا بالغ الصعوبة؛ ولذلك تغيرت كـــاملا بالنسبة للقوى الكبرى أهم الحوافز التقليدية للحـــرب: الـــسعى لغـــزو، وإخـــضاع، واحتلال أراضى قوى كبرى أخرى أو أراضى حليف لهـــا. وحتـــى لـــو قـــررت الصين، أو الولايات المتحدة، أو روسيا، أو الهنـــد بطريقـــة أو بـــأخرى التخلـــى عن أسلحتها النووية فى القرن الحادى والعشرين، سوف يبدو أى ســـيناريو تـــسعى من خلاله أى من هذه البلدان لإخضاع أو غزو أى قوى أخرى من خلال هجمـــات خاطفة أو من خلال حروب استنزاف تقليدية طويلة، ليس سوى ســـيناريو خيـــالى وأحمق. فى ظل الأسلحة النووية تبدو مثل هذه السيناريوهات كلها سخيفة.

حينما تتبدد المخاوف من هيمنة واحتلال قوى كبرى أخرى، تتبـــدد أيـــضا بعض من الأسباب المصاحبة التى تجعلك عدوانيا. بالتأكيد تظـــل خـــشية الـــصين من الولايات المتحدة الأمريكية ومن القوى الكبرى الأخرى باقية، ولكن يظل باقيـــا

أيضا عدد محدود وقليل من الدوافع لشن غزوات واسعة النطاق على كوريا الجنوبية واليابان فى محاولة لاحتواء أو لاحتلال أرض حلفاء للولايات المتحدة على الطريقة التى اتبعتها ألمانيا ضد فرنسا وبلجيكا فى المراحل المبكرة من الحربين العالميتين الأولى والثانية. بالمثل، يصعب تخيل مخاوف يابانية معاصرة من منافسة قوة كبرى واعتمادية على ثروات معدنية فى الخارج تستطيع دفع اليابان لشن حروب استعمارية بهدف احتلال أراضى جيرانها الآسيويين على نحو ما فعلت فى ثلاثينيات القرن العشرين. السيناريوهات الأكثر احتمالا تشمل دوافع محدودة للصراعات فى آسيا حول مناطق متنازَع عليها، وعلى ممرات تجارية، وحقوق إقامة قواعد، وبالطبع من الممكن تصاعد هذه الصراعات. ولكن الأسلحة النووية الأمريكية والصينية تقدم حافزا كبيرا للتعقل والحذر من كلا الجانبين.

هل ستغير الصين قواعد [اللعبة] بمجرد ازدياد قوتها؟

هل تسعى الصين نتيجة لازدياد قوتها إلى تقويض المؤسسات العالمية القائمة لإحلال مؤسسات أخرى محلها فى نهاية المطاف؟ هذا مصدر للجدل فيما بين المنظرين الذين يرون فى هذه المؤسسات ناتجًا جانبيًا للقوة القومية، ويرونها أدوات يملكها القوى أو ما قد يوصف بأنه "من دعاة التكامل" (integrationalist). ينتمى البروفيسور "جى جون إيكنبري" (G. John Ikenberrry) من جامعة "برينستون" إلى هذه المجموعة الأحدث من المنظرين الأكثر تأثيرًا ونفوذًا وغزارةً فى الإنتاج. يتفق "ايكنبري" مع المتشائمين حول التراجع النسبى لقوة أمريكا، رغم أنه أقل قلقا بشأن خطورة هذا التراجع أو مغزاه السياسى. ويؤكد "إيكنبري" متفائلا عدم وجود سبب للاعتقاد بأن صعود الصين، وأيضا القوى الأخرى الناشئة، سوف يفقدهم القدرة على التكامل والاندماج مع ما يسميه "النظام الدولى الليبرالي"، وهو يتكون من سلسلة ترتيبات متعددة الأطراف ومعايير وضعتها بالأساس الولايات المتحدة الأمريكية والدول التى تسير على النهج نفسه بعد الحرب العالمية الثانية[٢٦].

يعتقد نقاد رؤية "إيكنبري" أنها أمل كاذب ووهمى: فتكامل واندماج الصين السلطوية الصاعدة فى هذا النظام الليبرالى تحت مظلة تعاون متعدد الأطراف سوف يبرهن على صعوبته إن لم يكن استحالته. ويؤكدون أن النظام يستطيع البقاء والاستمرار فقط إذا غيرت الصين من نفسها داخليا بشكل راديكالى، وتخلت عن السلطوية، وأصبحت أكثر شبها بأمريكا، أو إذا تمكنت الولايات المتحدة من البقاء والاحتفاظ بالقيادة الدولية بشكل واضح. يتفق العلماء والخبراء بميولهم السياسية المتنوعة ومستويات تشاؤمهم المختلفة على هذه النقطة. ويعتقدون أن نهوض الصين، كدولة سلطوية بشكل خاص، سوف يجعلها تريد إعادة صياغة قواعد النظام الدولى الراهن، ولن تتكيف وتتواءم مع هذه القواعد. ويتفق البروفيسور "كارلس كوبتشان" (Charles Kupchan) من جامعة "جورج تاون" مع "إيكنبري" على أن النظام الدولى القائم، هو نظام فى القلب منه "غربي"، ويؤكد أن هذا النظام الليبرالى تمت صياغته بشكل كبير بواسطة الولايات المتحدة وحلفائها الديمقراطيين بعد الحرب العالمية الثانية بأساليب خدمت مصالحهم الأنانية. فى أعقاب الحقبة الاستعمارية، القوميون السلطويون سواء فى "بايچين" أو فى أماكن أخرى، يفتقدون القوة على قلب هذا النظام. ولكن إذا استمر صعود الصين والقوى الأخرى غير الغربية مثل البرازيل والهند، سوف يتغير كل شيء[٢٧]. يتفق الأكاديمى البريطانى "مارتن چاكس" (Martin Jacques) مع هذا الرأى، ويؤكد قائلا: "لو افترضنا أن الصين تبشر بأن تكون قوة جبارة ومختلفة، فمن الصعب مقاومة الفكرة القائلة إنها عاجلا أو آجلا سوف تنادى بميلاد نظام عالمى جديد"[٢٨].

من وجهة نظر المحافظين الجدد، يتفق كل من المؤرخ "روبرت كاجان" (Robert Kagan) و"روبرت ليبر" (Robert Leiber) أستاذ جامعة چورچ تاون مع هذا الجانب من وجهة نظر "چاكس" الذى يتعلق بالاختلاف بين الثقافة السياسية لدى الصينيين ولدى الغرب، ولكنهما مع "آرون فرايدبرج" يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها يستطيعون درء مثل هذه النتيجة جزئيا إذا ما احتفظت الولايات المتحدة بوضع التفوق العسكرى فى آسيا[٢٩]. من جانبه، يبدو على "كوبتشان" أنه يرى أن إستراتيجية التفوق الأمريكى إذا ما استدامت قد تؤدى إلى تصعيد التوترات والصراعات التى يمكن تجنبها بشكل أو بآخر.

للمفارقة يستخدم المؤلفون على طرفي هذا الجدال مصطلحات تؤكد الاختلاف بين الصين وبين "الغرب". فهم يمدون المؤيدون لسلطوية الحزب الشيوعي الصيني بالمؤنة اللازمة لصياغة مفاهيم مثل "غرس الأنماط الغربية للحياة" و"تغريب" (to westernize/westernization) (بالصينية "چيهوا" و"چفانغوا") باعتبارها أدوات خبيثة للقوة السياسية، صُمِّمت لإضعاف وإخضاع الأمة الصينية. عادة ما يتم الحديث عن "التغريب" في السياق نفسه باعتباره خطاب دفاع الأجانب عن الفصل العرقي والإقليمي في الصين[٣٠]. "بان وي" (Pan Wei) البروفيسور بجامعة "بكين" (Peking) في ورقة بعنوان "النظام الغربي مقابل النظام الصيني" (Western System versus Chinese System)، رفض التكامل مع والاندماج في نظام العالم الغربي المزعوم، ويدافع عن النظام المحلي للصين، وعن السياسة "الخارجية التقليدية" بمفردات المعادلة الصفرية، قائلا: " بينما يسعى الغرب لتقويض النظام الصيني ووضع الصين في تراتبية (Hierarchy) النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، تكافح الصين من أجل المساواة والاستقلال في ظل التعايش السلمي"[٣١]. يبدو أن المصلحين الكوزموباليتانيين في الصين يعترفون بهذه المشكلة في دفاعهم عن استعارة واستلهام الأفكار السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية من الخارج لتشجيع ورعاية تحديث الصين. على سبيل المثال، "وانج چيسي" (Wang Jisi) من جامعة "بايچين" في ٢٠٠٣ دعا للدمج (بالصينية "رونغي") بين أفضل أفكار الشرق والغرب. ولفت الانتباه الى ضرورة التمييز بين هذا النوع من "العولمة" الصحية وبين المفاهيم غير المستساغة للتغريب، والتي تقبل بالتفوق الإمبريالي والتنمر والتربص بالصينيين[٣٢].

بالطبع، لم يكن في مقصود المتفائلين والمتشائمين مد المحافظين في حكومة الحزب الشيوعي الصيني بالمؤنة اللازمة وتقويض المصلحين الكوزموبوليتانيين، لكن هذا بالضبط هو نتاج رطانتهم. ليست طبيعة المؤسسات الدولية غربية ضمنا، رغم أن جذورها تمتد إلى توافق ما بعد الحرب العالمية الثانية. هل الرياضيات بالضرورة عربية أم آسيوية لأن العرب والآسيويين وضعوا أصولها؟ للكثير

من المفاهيم الكبرى أصول فى الثقافات الأوروبية - الفيزياء، والطب الحديث، وهلم جرا - لكن هذا لا يجعلها برمتها أوروبية بشكل خاص. على مستوى أكثر عملية، أكبر المستفيدين من ذلك النظام ليسوا هم القادة الذين وضعوا أسسه وابتكروه. فى هذا الإطار، يؤكد "روبرت كيوهان" (Robert Keohane) عالِم السياسة فى ثمانينيات القرن العشرين، أن النظام الدولى نشأ تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويصعب تصور كيف كان يمكن أن يكون إلا ذلك. ولكن منذ البداية، تم تصميم النظام - بجوانبه مثل "الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة" (GATT) وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، والأمم المتحدة - لصالح كل الأعضاء الخاضعين له. كان النظام الدولى يتعمد السماح لحلفاء أمريكا الأكثر فقرًا بالنمو أسرع من الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التعاون مع "مشروع مارشال" ومن خلال التسامح والتسهيلات الأمريكية لحماية الصناعات الناشئة فى أوروبا الغربية واليابان. نعم، استفادت الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هناك آخرين استفادوا أكثر مما استفادت الولايات المتحدة، ولم يكن فى ذلك مفاجأة أو حدث عارض. ففيما يتعلق باليابان، كانت هى أضخم المستفيدين من هذا النظام، ويمكن لأى غربى يقضى أى وقت فى هذا البلد أن يجد ما يتعارض مع ما هو شائع فى العالم الغربى. حققت اليابان نجاحا اقتصاديا وديمقراطيا، لكنها ليست غربية فى أى سمات أخرى. يمكن أن يقال الشيء نفسه على كوريا الجنوبية وتايوان. ويمكن القول أيضا إن آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وبلدان الشرق الأوسط أرادوا النجاح، وقد يكونون جميعا كافحوا من أجل أن يكونوا "غربيين". فى هذا الإطار، أجد فرضية "إيكنبري" حول التوسع المحتمل للنظام الدولى الليبرالى فرضية مُقنِعة، حتى ولو لم أر للمفارقة أمرا مجديا فى هذه الصفة "الغربي" التى يستخدمها لوصف نظامه.

ويأتى بنا هذا إلى الصين. منذ عام ١٩٧٨، يثور جدل حول عدم استفادة أحد من النظام الدولى الراهن أكثر من الصين. الصين من خلال الاندماج فى هذا النظام بسرعة وقوة واندفاع نادر الوجود فى العالم النامى، تمكنت من بناء اقتصاد

نابض بالنشاط والحياة انتشل مئات الملايين من الفقر، وقد يكون من المفارقات، حدوث هذا النهوض واكتسابه الشرعية فى ظل حكم للحزب الشيوعى الصينى فى عالم ما بعد الشيوعية. قد نتذمر من القيود التى تفرضها الصين على الاستثمار ومن انحيازها للمشروعات المملوكة للدولة. ولكن الصين، على نحو ما أشار "إدوارد ستاينفيلد" بحق، تفتح أبوابها أمام الاستثمار الدولى، والتجارة العالمية، والإنتاج العابر للقوميات لدرجة أنها تمضى بالأساس على قواعدنا نفسها، والآن هى محصنة بشدة وبعمق، فلماذا هى ترغب فى تغيير مؤسسات التجارة الدولية والمؤسسات المالية، خاصة وهى تعمل بامتياز من داخل هذا النظام؟ وما التغيرات المشار إليها (وهنا أنا لا أتحدث عن تغير أساسى لمجرد زيادة بسيطة فى حقوق تصويت الصين داخل المؤسسات القائمة)؟ وما الذى يجبر المؤسسات الدولية على موافقة الصين على إحلال مؤسسات جديدة محل المؤسسات القائمة؟ أنا لا أنكر وجود أدلة على أن النخب الصينية لديها مشروع لنظام دولى جديد لتمكين الصين من أن تصبح قوة ذات شأن. حتى لو كانت النخب الصينية لها مثل هذا الرأى المثالى، أشك فى أن من السهل الوصول إلى توافق عام داخل الصين على ملامح هذا النظام الذى يتمحور حول الصين. ساعدت الصين فى خلق المنظمات الإقليمية الجديدة مثل " آسيا + ٣ و" مبادرة "شيانج ماي" (Chiang Mai)، المؤسسة الإقليمية لمقايضة العملة. وعلى المستوى العالمى، اضطلعت الصين بدور قيادى فى "البريكس" (BRICS)، التجمع المذكور سابقا للأسواق الناشئة، وفى قضايا التغيرات المناخية والطاقة تصطف الصين مع تجمع مختلف أقل أهمية للاقتصاديات الناشئة، وهى مجموعة (BASIC) التى تضم (البرازيل، وجنوب إفريقيا، والهند، والصين).

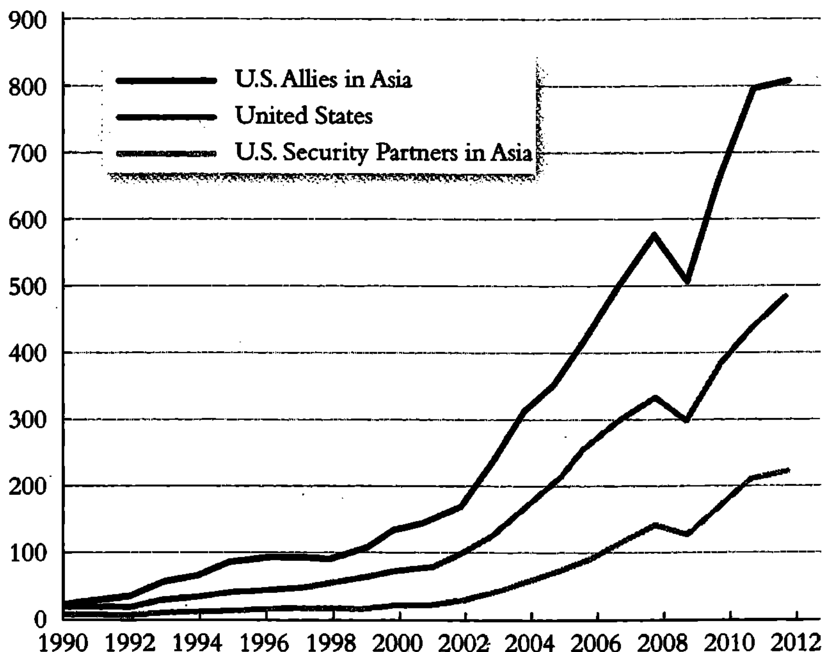
وعلى نحو ما ناقشت الأمر فى الفصل الأول، شكلت الصين العديد من منتديات حوار جديدة متعددة الأطراف مع دول من العالم النامى. على الرغم من ذلك فلا تسعى أى من هذه التجمعات لإحداث تغيير أساسى فى الأمم المتحدة، أو فى صندوق النقد الدولى، أو فى أى من المؤسسات الدولية القائدة الأخرى.

في عام ٢٠٠٤، شكلت مجموعة البريكس بنكا للتنمية تملكة دول المجموعة، ومع ذلك، لم يُنظر لهذا البنك باعتباره تحديا ذا شأن للمؤسسات القائمة ولا حتى إذا ما كان أعضاؤه قادرين على تشجيع التوافق الداخلى فيما بينهم والضرورى لإقامة بنك مؤثر وفعال. يمكن أن يقال الشيء نفسه على هدف الصين الراهن من أجل البنك الآسيوى لاستثمارات البنية الأساسية (The Asian infrastructure investment bank)، الذى لا يشبه البنك الآسيوى للتنمية الذى نشأ قبله، ولا يضم الولايات المتحدة الأمريكية[٣٣]. حتى لو أكدت هذه المنظمات الجديدة تأثيرها وفعاليتها، وحتى إذا لعبت الصين دورًا كبيرًا فيها، كما هو مؤكد، فهذه المنظمات سوف تكون إضافة – أكثر من كونها انتقاصا – للمؤسسات القائمة التى تؤدى فيها كلٌّ من الصين والولايات المتحدة دورًا.

قد يدافع المرء عن الفكرة القائلة إن الشركات الصينية والحكومة الصينية لا تعبث بالقواعد القائمة التى تحكم التجارة الدولية، سواء كانت تحصل أم لا على تمويلات مواتية ومفيدة من البنوك المملوكة للدولة الصينية لتمويل صفقات الطاقة، أو تقوم بسرقات الملكية الفكرية، أو السطو الإلكترونى، أو الإصرار على نقل التكنولوجيا كجزء من صفقات البزنس بين المشروعات الصينية المملوكة للدولة وشركات الاقتصادات المتقدمة، أو اتباع سياسة إغراق الأسواق بالمنتجات للاستحواذ على نصيب فيها. لاشك أن كل هذه المشكلات تحدث وأنها تمثل مشكلات وقضايا خطيرة للبزنس الأجنبى، وأيضا فى التحليل الأخير، تمثل مشكلات خطيرة بعيدة المدى على صحة الاقتصاد الصينى. وعلى الرغم من ذلك، فكل ذلك لا يمثل إعادة صياغة القواعد الدولية لصالح الصين على حساب الآخرين بأى طريقة من الطرق. إنها ببساطة ممارسات تمثل مجرد احتيال أو تحرر من الالتزام بالقواعد القائمة، وهى مسألة مختلفة تماما عن تغيير القواعد الدولية. فبينما ترغب الصين فى صوت أكبر فى صندوق النقد الدولى (الولايات المتحدة لا تعارض فى ذلك)، إلا أنك لا تجد من يرى فى ذلك رغبة من الصين فى تغيير شكل أو وظيفة المنظمة بشكل أساسى. كما لا يبدو أن الصين ترغب بالمثل فى تغيير قواعد منظمة التجارة العالمية.

قضية انتهاك القواعد البسيطة هى قضية تنتسب للمشكلات الكبرى الأخرى التى سوف نناقشها فى فصول لاحقة: استعداد الصين للمساعدة فى الحفاظ على استمرار النظام الدولى الذى تستفيد منه كثيرا. بالضرورة تصرفات الصين ليست أسوأ من تصرفات الدول النامية فى الماضى، لكن الصين كبيرة جدا وذات نفوذ عالمى أكبر من أى دولة نامية فى التاريخ حتى أن المستوى القياسى لكسر [الصين] للقواعد قد يعرقل النظام الدولى. استخدمت الولايات المتحدة والاقتصادات القائدة الأخرى هذا المنطق عند مفاوضة الصين حول قبولها بمنظمة التجارة العالمية فى أعوام ١٩٩٩-٢٠٠١. ولأن حجم الصين الإجمالى وخطورة إجراءاتها الحمائية وتصديرها منتجاتها بأسعار منخفضة بشكل مصطنع، كل ذلك كان له أن يقوض اتفاقيات التجارة الحرة داخل اقتصادات العالم القائدة، لهذا طالبت الولايات المتحدة والدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى الصين باتباع بروتوكول لتحرير التجارة أكثر صرامة من الذى تتبعه الدول النامية الأخرى، لتصبح حماية الصين لقطاعها الزراعى والصناعى من خلال صور الدعم المالى والتعريفات الجمركية أمرًا شديد الصعوبة، وييسر للآخرين الثأر منها على ما تقوم به من إغراق للأسواق بمنتجات تباع أقل من ثمنها، وتقديم حماية للشركات الأجنبية العاملة فى الصين أكبر من تلك الموجودة فى البلدان النامية الأخرى الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية[٣٤]. وكانت النتيجة هى النجاح المهول فى كل من نمو التجارة الصينية ونمو الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين. لم يعد البزنس ينتابه تقريبا هذا القدر من القلق نتيجة توقع حروب تجارية مع الدولة الصينية ومن ثم شرع فى الاستثمار. ويعطى الجدول فى الصفحات الآتية فكرة جيدة عن نمو التجارة منذ التحاق الصين بمنظمة التجارة العالمية فى ٢٠٠١، خاصة مع اللاعبين الإقليميين. كما يبين الرسم البيانى فى الصفحات السابقة الارتفاع الحاد فى الاستثمار الأجنبى المباشر فى أعقاب التحاق الصين بمنظمة التجارة العالمية[٣٥].

تجــارة الصين مع الولايــات المتحــدة وحلفائها وشركائها فى آســيا ١٩٩٠ – ٢٠١٢



الأرقام بالبليون دولار أمريكى. حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية هــم اليابــان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، والفلبين، وتايلاند، وشركاء الولايات المتحــدة فــى الأمن هم : سنغافورة، ونيوزيلاند، وأندونيسيا، والهند، ومنغوليا.

International Monetary Fund, Direction of trade database 2013,www.imfstatistics.org. accessed via Global insight database.

تجارة الصين مع الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها فى آسيا ١٩٩٠-٢٠١٢

	تجارة ج.ص.ش. مع حلفاء و.م فى آسيا	النسبة المئوية إلى جملة تجارة ج.ص.ش.	تجارة ج.ص.ش. مع و.م	النسبة المئوية إلى جملة تجارة ج.ص.ش	تجارة ج.ص.ش مع شركاء و.م فى آسيا	النسبة المئوية إلى جملة تجارة ج.ص.ش	جملة تجارة ج.ص.ش مع العالم
١٩٩٠	٢١	١٨	١٢	١٠	٥	٤	١٧
١٩٩١	٢٧	٢٠	١٤	١٠	٦	٤	١٣٦
١٩٩٢	٣٤	٢١	١٨	١٠	٦	٤	١٦٧
١٩٩٣	٥٢	٢٧	٢٨	١٤	٨	٤	١٩٥
١٩٩٤	٦٦	٢٨	٣٥	١٥	٩	٤	٢٣٧
١٩٩٥	٨٣	٣٠	٤١	١٥	١٢	٤	٢٨١
١٩٩٦	٩٠	٣١	٤٣	١٥	١٣	٥	٢٩٠
١٩٩٧	٥	٢٩	٤٩	١٥	١٦	٥	٣٢٥
١٩٩٨	٥٠	٢٨	٥٥	١٥	١٥	٥	٣٢٤
١٩٩٩	١٠٤	٢٩	٦١	١٧	١٦	٥	٣٦١
٢٠٠٠	١٣٦	٢٩	٧٥	١٧	٢٣	٥	٤٧٤
٢٠٠١	١٤٤	٢٨	٨١	١٦	٢٩	٥	٥١٠
٢٠٠٢	١٧٠	٢٧	٩٧	١٦	٣٩	٥	٦٢١
٢٠٠٣	٢٣٢	٢٧	١٢٧	١٦	٥٧	٥	٨٥١
٢٠٠٤	٣٠٩	٢٧	١٧٠	١٥	٧٢	٥	١١٥٥
٢٠٠٥	٣٦٣	٢٦	٢١٢	١٥	٩٠	٥	١٤٢٣
٢٠٠٦	٤٢٦	٢٤	٢٦٣	١٥	١١٧	٥	١٧٦١
٢٠٠٧	٥٠٥	٢٣	٣٠٣	١٤	١٤٣	٦	٢١٧٥
٢٠٠٨	٥٨١	٢٣	٣٣٥	١٣	١٤٣	٦	٢٥٦١
٢٠٠٩	٥٠٤	٢٣	٢٩٩	١٤	١٢٦	٦	٢٢٠٧
٢٠١٠	٦٧١	٢٣	٣٨٦	١٣	١٧٢	٦	٢٩٧٤
٢٠١١	٧٩٨	٢٢	٤٤٤	١٢	٢١٣	٦	٣٦٤٣
٢٠١٢	٨٠٦	٢١	٤٨١	١٢	٢١٨	٦	٣٨٦٩

يمكننا أن نمضى قدما مع هذا التحليل وندرك أن الصين فى نقطة واحدة على الأقل، تشكل قوة محافظة تعمل على حماية قواعد القرن العشرين للنظام الدولى. والولايات المتحدة الأمريكية، والبلدان الأوروبية، واليابان، هم الذين يعيدون صياغة القواعد التقليدية فى القرن الحادى والعشرين. قد أدى زوال الاتحاد السوفيتى إلى تنامٍ حاد فى عمليات التدخل العسكرى الإنسانية بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها، بداية من التدخل فى الصومال عام ١٩٩٢ وبعدها فى البوسنة وكوسوفو. أدى هذا الإخلال الواضح بمبدأ عدم التدخل إلى إثارة مخاوف النخب الصينية، خاصة بعد فرض عقوبات عليها فى أعقاب مذبحة "تيانانمن" (Tiananmen Square) عام ١٩٨٩. كما تخوف الكثير من المراقبين الصينيين من أن المبادئ والقواعد التى تسمح بالمزيد من التدخل قد تقدم الذرائع والحجج للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لنشر قواتهم، وخلق حالات عدم استقرار فى المناطق التى تتنامى فيها المصالح الاقتصادية الصينية. وفى المفاوضات التى مهدت لها جزئيا الهجمات الإرهابية فى ١١ سبتمبر ٢٠١١ التى انطلقت من معسكرات تنظيم القاعدة فى أفغانستان فى ظل حكومة طالبان، شرعت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ بالتدخل الدولى الإنسانى ضد النظم التى عجزت عن حماية سكانها أو السكان الأجانب فيها من العنف. ووقَّعت الصين مبدئيًا على هذه "المسئولية الدولية للحماية" (R2P) الجديدة، وإن تقدمت ببعض المحاذير والتحفظات، والشروط التى يُمكِن التنبؤ بها. يكمن جوهر المسئولية الدولية للحماية فى أن الدول تضطلع بما هو أكبر من مسئولية احترام سيادة وحقوق الدول الأخرى: هم أيضا يتحملون مسئولية منع العنف الجماعى ضد المواطنين داخل بلدانهم أو خارجها سواء كان هذا العنف ترتكبه الدولة أو ترتكبه أطراف أخرى غير رسمية. التبعات الواضحة للولايات المتحدة والدول السائرة فى ركابها هو أن أى انتهاك لهذا المبدأ سوف يؤدى إلى ضغط دولى، بل وحتى تدخل عسكرى إذا اقتضى الأمر، كما حدث بشكل ناجح فى ليبيا عام ٢٠١١ وأيضا المحاولات غير الناجحة فى سوريا من خلال مجلس أمن الأمم المتحدة فى السنوات الثلاث التالية.

فشلت خطة "كوفى عنان " للسلام والمصالحة السياسية فى سوريا جزئيا نتيجة الفيتو الصينى والروسى ضد مشروعات قرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة. لم تتخذ القيادة الصينية تلك المواقف بدافع تغيير النظام الدولي؛ لكنها أرادت أن تمنع تغيير هذا النظام، الذى يقوم على عدم انتهاك سيادة الدول. بالمثل، استخدمت الصين حق الفيتو على مشروعات قرارات شبيهة فى زيمبابوى وبورما حينما كنت أعمل بوزارة الخارجية. عبَّر الدبلوماسيون الصينيون عن الفكرة الأساسية بأن الشئون الإنسانية المثيرة للانزعاج داخل الحدود، مهما تكن درجة شدتها، لا تدخل فى نطاق اختصاص مجلس الأمن. وطبقا لمن تحاورت معهم من الصينيين، امتنعت الصين عن التصويت ضد قرار يسمح باستخدام القوة فى ليبيا عام ٢٠١١، فقط لأن استخدامها للفيتو كان سيبعث على إثارة استياء جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقى. ولكن حينما تغير الغرض من العمليات الأولية لعقوبات الأمم المتحدة التى استهدفت حماية سكان بنغازى المدنيين من المذبحة، وتحولت إلى عمليات تستهدف الإطاحة بنظام "القذافي"، تحفظت الصين بشدة على مبدأ المسئولية الدولية للحماية، ورفضت الصين تطبيق المبدأ على سوريا رغم كثرة نقادها من بعض دول الشرق الأوسط وخارجه.

التحدى الحقيقى الذى تواجهه الولايات المتحدة والدول التى على شاكلتها فى الغرب وفى آسيا ليس هو منع الصين من قلب النظام الدولى رأسا على عقب، ولكن يكمن التحدى الحقيقى فى إقناع الصين بأنها سوف تستفيد من دعم مفاهيم مثل مفهوم "المسئولية عن الحماية". ترتكز المبادرات جزئيا فى الاعتراف بأن عدم الاستقرار السياسى والمعاناة الداخلية يستطيعان التسبب فى حدوث تبعات عالمية. وكما أكدت سلفاً، قلة من الدول لديها ما تخسره من عدم الاستقرار العالمى أكثر من الصين. هذه المهام ليست سهلة، ولكن التدافع من أجل إنجازها لا علاقة له بما يحدث من زيادات فى قوة الصين، وهو أقل فى علاقته بانطواء الصين الذاتى. الصين بلد نامٍ ذو نظام داخلى مهدد بعدم الاستقرار ورؤى محافظة بشأن السيادة. ونحن نغذى هذه الاتجاهات بوصف المؤسسات أنها "غربية" فقط. هناك

أسباب كثيرة لدى الوطنيين الصينيين لرفضهم أى مطالب بأن يصبحوا "غـربيين"، ولكن ليس هناك أى سبب لرفض المستويات المرتفعة مـن الخـضوع والإذعـان لمعايير اقتصاديات السوق العالمية، وحماية الملكيـة الفكريـة، وحظـر الانتـشار النووى، وأيضا المستويات الأساسية للحقوق العالمية للإنسان ونشر الديمقراطيـة. وبعد كل ذلك، تتشارك فى هذه القيم ثلاث ديمقراطيات تقع شرق الصين مباشرة – وهى : كوريا الجنوبية، واليابان، وتايوان – وتتشارك "هونج كـونج" فـى الكثيـر منها، تلك المنطقة الإدارية لجمهورية الصين الشعبية نفسها.

بينما كان صعود قوى جديدة يؤدى تاريخيا إلى صراعات دموية وصراعات من أجل البقاء، إلا أن زماننا هذا يجب أن يكون مختلفا. لدى صعود الصين أسباب كثيرة لتجنب الصراع العسكرى والاقتصادى مع الولايات المتحدة وحلفائهـا أكثـر من أى قوة صاعدة فى وقت سابق. سأقدم فى الفصل المقبـل سـببا مهمًـا آخـر للاعتقاد بأن الصين سوف تكون بعيدة تماما عن أن تشكل تحديًا للولايات المتحـدة يقوِّض الاستقرار فى المستقبل المنظور: الأكثر احتمالا هـو أن تبقـى الولايـات المتحدة أقوى من الصين لعقود قادمة.

الفصل الثالث

لماذا لن تتجاوز قوة الصين قوة الوِلايات المتحدة فى الوقت الراهن؟

نهوض الصين هو نهوض حقيقى، كما ناقشنا فى الفصل الأول. ولأسباب سوف تُناقَش فى الفصل التالى، تطرح القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية الصينية تحديات أمام الأمن القومى الأمريكى والاستقرار فى آسيا. لكننا لا نحتاج إلى الهلع. ليس فقط لأنه تتصدى للصين العديد من روادع العدوان، ولكن أيضا ليس من المرجح لها أن تلاحق أو تتجاوز الولايات المتحدة بمعايير القوة القومية الملموسة فى الوقت الراهن.

هناك جوقة تتنامى تصوِّر الصين ماضية على مسار واضح إلى التفوق الدبلوماسى والعسكرى والاقتصادى. مثلا، "مارتن چاكس" يتنبأ بالهيمنة الوشيكة للصين فى كتابه بعنوان "عندما تحكم الصين العالم" (When China Rules the World")[١]. يدافع الاقتصادى "أرفيند سوبرامانيان" (Arvind Subramanian) بالمثل عن الفكرة التى تقول إن "هيمنة الصين هى أمر مؤكد"، متجاوزا "چاكس"، وزاعما أنه بمعاييره هو، قد لحقت الصين فعلا بالولايات المتحدة فى القوة الاقتصادية الكلية ولسوف تمتلك سيطرة كاملة بحلول ٢٠٣٠. كتب "سوبرامانيان": "هيمنة الصين لا تحوم فى الأفق، إنها موجودة هنا فعلا بشكل ما"[٢]. آخرون لمشاهدتهم نشاط الصين الاقتصادى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يُضخِّمون قبل الأوان نمو الصين بالعبارة الدبلوماسية "القوة الناعمة"[٣]. يقدم الباحث "ديفيد شامبوه" (David Shambough) فى كتابه "الصين تتحول كوكبيا" (China Goes Global) مقاربة أكثر توازنا، تعترف بنشاط الصين الاقتصادى

المتزايد فى أنحاء العالم، ولكنها تدرك أيضا قيود القوة السياسية المتزايدة التى تتبع من ذلك النشاط. "شامبوه" يمنح الصين بمهارة لقب "القوة الجزئية" (٤).

أيضا يتجاهل المعلقون المتشائمون أمثال "چاكس" و"سوبرامانيان" العديد من مصادر ضعف الصين وقوة الأمريكان. هذه الدراسات، إضافة إلى رؤيتها التجارة والاستثمار فى العالم النامى بوصفهما منافسة تنتمى "للسياسة الواقعية" بين القوى العظمى، وهى فرضية محل تساؤل كبير، فهى غالبا ما تبالغ فى قوة النفوذ السياسى الذى تتمتع به البلدان التى تشترى المواد الخام. أكثر من ذلك، هناك عوامل سلبية متعددة لسمعة الصين فى هذه المجالات. ممارسات الصين فى بزنس المواد الاستخراجية أدت إلى استهجان الشركات الصينية والسخط عليها، شاملة بعض وقائع بارزة للعنف فى أفريقيا. يؤدى التحول الديموقراطى فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا إلى رد فعل سياسى عكسى مناهض لدعم الصين نحو دول مثل زيمبابوى. أدى "الربيع العربي" فى الشرق الأوسط أيضا إلى تعقيد علاقات بايچين مع بعض أعضاء جامعة الدول العربية حيث تنضم بايچين إلى روسيا فى قطع الطريق على المجتمع الدولى من أجل الضغط على نظام حكم الأسد فى سوريا.

فى الأمور العسكرية فرض تحديث دفاع الصين مشاكل حقيقية للولايات المتحدة، ولكن مجال تلك القوة العسكرية الناشئة حديثا غالبا ما يتم تضخيمه عند الباحثين والمسئولين الرسميين. فى الغالب الأعم، يتناول هؤلاء المراقبون التقديرات العسكرية النهائية كما لو أنهم يجمعون حصيلة نتائج المباريات الرياضية، بحصول كل بلد على عدد معين من النقاط لكل رصيد معدود. ولكن حتى رغم نتائج الولايات المتحدة التى ما زالت جيدة فى مثل هذه المسابقة مَع الصين، فالأعداد ليست كل شيء. سوف يأخذ التحليل الأكثر تعقيدا وتطورا فى حسبانه جودة النظم، وجودة أفراده والخبرة القتالية لجيوش الطرفين. تكشف مثل هذه الدراسة أن من غير المرجح امتلاك الصين للوسائل العسكرية حتى تصبح منافسًا كوكبيًا ندًا للولايات المتحدة لمدة عقود آتية. الكتابات الإستراتيچية الصينية، حتى تلك الكتابات التى ليست لغرض الاستهلاك الأجنبى، يبدو أنها تدرك نقاط

قصور الصين. فهى تشير غالبًا إلى الحاجة إلى تطوير إستراتيجيات تتغلب على الضعف النسبى للعسكرية الصينية مقابل قوة الخصم المحتمل الكبيرة. وبينما يتناقشون حول إغلاق الفجوة فى القوة العسكرية الكلية لا يوجد تقريبا أى شعور بأن مثل هذا الهدف قد يتحقق قريبا فى أى وقت. ويبدو عندئذٍ أن الأمريكيين غالبا يعطون الصينيين درجات وطموحًا أعلى من استعداد الضباط العسكريين الصينيين أنفسهم على قبوله.

ولأسباب مماثلة من غير المرجح أيضا امتلاك الصين لسبل حرمان الولايات المتحدة من القدرة على الوصول إلى الباسيفيكى الغربى، وهو الهدف الذى يعتقد "البنتاجون" أن الصين تسعى وراءه فى ظل مفهوم أمريكى خاص بوضوح حول "مناهضة القدرة على الوصول/الحرمان من المساحات" (anti-access/area denial) المعروف اختصارا فى لغة وزارة الدفاع بـ "A2AD". وطبقا لمفهوم "فرايدبرج" عن الاقتلاع، لم أرَ أثناء بحثى مرادفًا لغويًا فى الصينية لهذه المصطلحات فى الكتابات الإستراتيجية عالية المستوى. أقرب مفردة صينية هى "مكافحة التدخل" (counterintervention) ولكن هذا المفهوم يتعلق أكثر برفع كلفة القوات الأجنبية المتدخلة أكثر من منعها ماديا من الدخول فى المقام الأول. وهذا لا يعنى أن الصين لن تتبنَى إستراتيجية الاقتلاع هذه، فقط يبدو حاليا أنها تفتقد المقدرة والنية لصنع ذلك.

المشكلة المحورية الأخرى لدى مدرسة المتشائمين، المعروفين أيضا باسم "أنصار فكرة الانحسار" (declinists)، هى أنهم يقللون من مرتبة القوة الأمريكية فى المنطقة، ويعود ذلك جزئيا إلى أنهم لا يثمنون بالكامل شبكة التحالف الآسيوى التى خلقتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. علاوة على ذلك، غالبا ما ينزعج المتشائمون بشكل مبالغ فيه من نجاحات الدبلوماسية الصينية فى شرق آسيا وآسيا الوسطى وحول العالم. وحيث إن هذه النجاحات آخذة فى النمو أضعافا مضاعفة منذ منتصف التسعينيات، فمن ثم لابد أن الحالة هى إغلاق الصين لفجوة القوة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. ولكن تُخطئ هذه المقاربة نحو الدبلوماسية

فى فهم وظيفة وأهمية التجمعات الدولية متعددة الأطراف، وتقلل من تقدير المصاعب التى يعانيها أى بلد مفرد عند استخدام تلك المنظمات كأداة لاستعراض القوة بشكل أنانى. يكشف المتشائمون عن عقلية غيورة للمحصلة صفر فى اللغة التى يستخدمونها عند الإشارة إلى المنظمات التى لا تشارك الولايات المتحدة فيها بنشاط. المتشائمون وأنصار فكرة الانحسار بدلا من الإشارة إلى من هم المنضمون لمثل هذه المنظمات، يشددون على أن الولايات المتحدة قد تم استبعادها. وبصنعهم هذا، هم يصورون المنظمات الإقليمية سليمة البنيان على نحو مختلف، والمرسومة لبناء الثقة وزيادة التعاون بين أعضائها بوصفها خناجر موجهة إلى قلب أمريكا.

سوف نرى أن هناك عديدًا من الأسباب التى نتناولها كلا فى دوره، للشك فى قدرة الصين على اجتياح العالم اقتصاديا أو عسكريا أو دبلوماسيا.

الاقتصاديات

بناءً على استطلاعات الرأى العام فى الولايات المتحدة وأوروبا، قد نحكم بانتهاء حقبة القيادة الاقتصادية الأمريكية، وأن الصين هى أقوى اقتصاد فى العالم. تاليا للأزمة المالية فى ٢٠٠٨، يبدو أن أغلبية من الأمريكيين تعتقد أن الصين هى الاقتصاد الرائد فى العالم وأغلبية من الأوروبيين يبدو أنهم يرون الصين قد تفوقت أو سوف تتفوق على الولايات المتحدة كقوة عظمى كوكبية(٥). ربما تأثر أولئك الذين أدلوا بإجابتهم فى استبيانات الرأى العام بتغطية وسائل الإعلام التي لا تهدأ والطحن السياسى للمعادلة الصفرية الذى يدور بين السياسيين حول الاعتماد على المصادر الخارجية (Outsourcing) فى أوروبا وأمريكا. ربما خضع بعض المُجيبين لتأثير أفكار أكاديمية مثل حجج "مارتن چاكس" و"آريفيند سوبرامانيان" و"كريستوفر لين" (٦). قد أعلن هؤلاء الكُتّاب نهاية مرحلة القيادة الأمريكية والصين هى، بدرجات متفاوتة من الغلو، المتحدى الحالى و/أو القائد المستقبلى على المسرح العالمى.

لو درسنا القضية بعناية نجد أن شائعات وفاة القيادة الاقتصادية الأمريكية محل مبالغة عظيمة. بالتشديد على التحديات الباقية أمام الصين ونواحى التميز الأمريكى الدائم فى القرن الحادى والعشرين، مجموعة متنوعة من المؤلفين – "جوزيف نايي" (Joseph Nye)، و"دين دريزنر" (Dan Drezner) و"ميخائيل بيكلي" (Michael Beckley) و"روبرت لايبر"، و"جوزيف جوفي" (Joseph Joffe) – أسهموا كلهم فى موضوع يتعلق بالعلاقات الأمريكية الصينية ارتاده أستاذان من جامعة هارفارد هما، "آلاستير إيان چونستون" (Alastair Iain Johnston) و"شينا تشيستنت جرايتنز" (Sheena Chestnut Greitens). فى ٢٠٠٩، سأل باحثو هارفارد بأى مقاييس تنهض الصين كمنافس ند محتمل للولايات المتحدة[٧]. حتى بعدها بثلاث سنوات بواسطة التقديرات الأكثر سخاءً للناتج الداخلى الإجمالى أو لمعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity/PPP) أى الصيغة التى يفضلها البنك الدولى، ما زال الاقتصاد الأمريكى أكبر بنسبة ٢٦٪ من الاقتصاد الصينى[٨].

وحتى لو كانت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على حق فى أن النمو المستمر فى الصين، والمتاعب المستمرة فى الولايات المتحدة سوف تسمح للناتج الداخلى الإجمالى (محسوبا بمعادل القوة الشرائية) بتجاوز الناتج نفسه فى الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٦، فهذا وحده لن يجعل الصين منافسًا اقتصاديًا ندًا مع الولايات المتحدة[٩]. سكان الصين بين أربعة وخمسة أضعاف سكان الولايات المتحدة، وفى ٢٠١٢، حتى بأكثر مقاييس معادل القوة الشرائية سخاءً كان الدخل بالنسبة للفرد فى الصين أقل من خُمس مثيله فى أمريكا (فى أحد التقديرات الدخل بالنسبة للفرد الأمريكى كان ٥٠٧٠٠ دولار والصينى ٩٣٠٠ دولار)[١٠]. حتى أزمة ٢٠٠٨ المالية على الأقل، كانت الفجوة فى الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة للفرد بين الولايات المتحدة والصين قد زادت بالمعايير المطلقة منذ نهاية الحرب الباردة. وهذا حقيقى لأنه كما فى الشئون العسكرية، الصين كانت تنمو من نقطة بداية على هذه الدرجة من الانخفاض. من أجل تحويل سبل الاقتصاد المحلية إلى نفوذ سياسى على المسرح الدولى، تحتاج الدول إلى حشد وتعبئة الثروة لأغراض

السياسات القومية، عادة من خلال الضرائب. معيار الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة للفرد هو مقياس طيب لمقدار السهولة أو الصعوبة التى سوف تستقطع بها الدولة أى مقدار من أموال المواطنين الأفراد من أجل التسليح والمعونات الأجنبية وهلمَّ جرا. وهو مقياس طيب أيضا للتكلفة النسبية التى يتحملها المواطنون للدخل الذى سوف يتم التضحية به عندما تُفرَض العقوبات الاقتصادية التى تضر بالتجارة والاقتصاد لأسباب صراع القوة السياسى. أى فرد يألف نظم الضرائب التصاعدية سوف يكون مستوعبا لهذا المفهوم الأساسى. ضريبة بمائة دولار على الشخص الصينى الذى يتكسب ٣ آلاف دولار فى السنة تحمل تكلفة هامشية أكبر من ضريبة مماثلة على شخص ما يكسب منن هذا المبلغ عدة مرات. ويبرهن الأمر نفسه على صحته بالنسبة لمئات الدولارات التى قد يخسرها المواطن الصينى إذا ما كان لعلاقات التجارة والاستثمار أن تتقطع مع اليابان أو كوريا بسبب الاختلافات السياسية.

كتدريب توضيحى لإظهار حدود القوة الاقتصادية الصينية، من المفيد فك تركيب أكثر المواضيع درامية حول الأفول الاقتصادى الأمريكى ونهوض التفوق الاقتصادى الصينى. فى ٢٠١١، دافع "آريفيند سوبرامريانيان" عن الفكرة القائلة بهيمنة الصين الوشيكة على اقتصاد العالم فى صفحات "الفورين آفيرز". ولكن بنظرة على مقاييسه للهيمنة الظاهرة تُظهِر الضعف الكامن فى أسس فرضيته. فهو يدافع أولا عن فكرة أن الصين "أقنعت البلدان الأفريقية التى تستثمر داخلها بشدة أن تغلق سفارات تايوان لديها". ولكن هل الهيمنة تُقاس فعلا بالقدرة على توجيه بلدان ضعيفة نسبيا للاعترف ببلد ضخم مكون من ١,٣ بلايين شخص، بدلا من دولة جزيرة من ٢٣ مليون شخص، خصوصا عندما تعترف الأغلبية الواسعة من أمم العالم فعلا بجمهورية الصين الشعبية بدلا من جمهورية الصين على أرض تايوان؟ لو كان الأمر هكذا، فمن ثم فقد هوت قيمة عملة الهيمنة بشدة. أغلقت المملكة المتحدة سفارتها فى تايوان فى ١٩٥٠؛ واليابان فى ١٩٧٢؛ والولايات المتحدة فى ١٩٧٩. هل فعلوا ذلك بسبب الهيمنة الصينية؟ وما قد يُرى الأبرز هو أن تايوان قد استطاعت المحافظة على العديد من الحلفاء الدبلوماسيين بقدر

استمرارها فى استخدام مزيجها الخاص من الحوافز الاقتصادية والنظام السياسى الأكثر جاذبية عن نظام أرض الصين الأم.

يحب المتشائمون من أمثال آرفيند سوبرامانيان الاستشهاد بأى تحركات فى المجال الاقتصادى تعمل على تخريب الدولار. على سبيل المثال، أشار "سوبرامانيان" إلى الظاهرة الحديثة التى أصبح من الممكن فيها تسوية المعاملات التجارية بين بلدان آسيوية وأمريكية لاتينية متعددة من خلال اليوان الصينى. وبينما يمثل ذلك بالتأكيد علامة على الأهمية الاقتصادية المتزايدة للصين، فإن الظاهرة لا تشكل تحديا لعدم القدرة على الاستغناء عن الدولار الأمريكى كعملة احتياطى العالم. بل حقيقة أن الإشارة إلى التسوية باليوان، الذى ما زال عملة لا يتم تعويمها فى الأسواق الدولية، فقط تؤكد الأهمية الحقيقية للدولار الأمريكى فى الأسواق الدولية. ربما تكون تلك الأهمية قد نمت فعليا مع الأزمة المالية، حيث أدى الدولار أداءً أفضل كثيرا من منافسه المحتمل الوحيد القابل للتحويل، اليورو. أنا لا أجد مفهوم الهيمنة الاقتصادية مفيدا جدا فى الإشارة إلى أى من الصين أو الولايات المتحدة على السواء، لأن الاقتصاديات هى أبعد ما تكون عن طبيعة منافسة المحصلة صفر. ولكن إذا ما كان على طرح مثل هذا المفهوم بمعايير مادية، ربما لن أجد مثالا أفضل من دور الولايات المتحدة فى النظام المالى الدولى "بعد" النكبة المالية فى ٢٠٠٨. ورغم اكتشاف حقيقة أن السياسات والعادات الرهيبة لاقتصاد العالم الرائد قد فرضت خسائر اقتصادية مريعة ليس فقط على الولايات المتحدة ولكن على سائر العالم، إلا أن الكيانات الاقتصادية الخاصة والعامة فى الكوكب كله، بما فيها الحكومة الصينية ما زالت تأتى إلى الولايات المتحدة من أجل شراء سندات وصكوك الخزانة من "وول ستريت". لماذا؟ لأن على المرء أن يضع نقوده فى مكان ما، وأقوى اقتصاد بأحسن المؤسسات وأكثرها استقرارا سوف يكون الحاضنة الآمنة المفضلة فى العاصفة، حتى ولو كانت عاصفة قد خلقتها أخطاء ذلك الاقتصاد نفسه. لو كان مثل هذا الأمر هو الهيمنة الاقتصادية، لابد أن يكون هو قدرة بلد ما على أن يظل قائدا واضحا لنظام اقتصادى حتى عندما يكون اقتصاده نفسه قد تلقى مثل هذه الضربة الكبيرة.

يقلل المتشائمون غالبا من تقديرهم للمشاكل الكبرى التى تحيا وتنمـو أيـضا داخل الاقتصاد الصينى. ويُحسَب لسوبرامانيان إدراكـه المبكـر فـى مقالتـه أن الاقتصاد الصينى يواجه عديدًا من المشاكل الهيكلية سوف يكـون حلهـا صـعبا. تتضمن هذه المشاكل سكانا يشيخون، واستخدامًا للطاقة غير كفء ومـدمر للبيئـة، تعززه جزئيا الدعومات المالية الحكوميه. ويستشهد الكاتب أيضا بالاعتماد المُبـالَغ فيه على الصادرات التى تخلقها جزئيا عملة منخفضة القيمة بشكل منهجي. لو كان لنا تحديث قائمة الكاتب، ربما نذكر "أزمة الائتمان" التى نـشأت عنـدما حاولـت القيادة الصينية الجديدة كبح جماح القروض المفرطة وغير الحكيمة على المـستوى المحلى بما يُشار إليه باسم "بنوك الظـل"[١١]. لـذلك يـستعرض "سـوبرامانيان" حسابات مستقبلية لمستويات أقل من النمو من الآن حتى عام ٢٠٣٠ (٧٪ سـنويا) وهى نسب أقل مما شهدته الصين من ١٩٧٨ حتى الآن (١١٪ سنويا). وهذا جميل تماما. ولكن تنشأ مشكلة منطقية عندما يبدأ الكاتـب فـى إدراج حقيقـة، بوصـفها مؤشرًا كبيرًا على الهيمنة الاقتصادية الصينية، وهى أن الصين تستمر فـى تقييـد قيمة عملتها رغم اعتراض الولايات المتحدة والآخرين. مقاربـة الـصين العنيـدة "الانتهازية" فى العملة [أفقِر جارك] (Beggar-thy-neighbor) تتسبب فعليا فى عـدم استقرار داخلى على المدى الطويل بخفض اصطناعى لأسعار مبيعات الـصادرات وزيادة سعر شراء الواردات، ذلك التيار الذى يعمل على ديمومة الاعتماد المفـرط على الصادرات من أجل النمو، ويخفض الاستهلاك الداخلى كنـسبة مـن النـاتج المحلى الإجمالى. لذا ما يصبح فعليا مصدرا للضعف الاقتصادى قد أصبح مصدرا مزعوما للهيمنة.

يتصل هذا التناقض بفائض احتياطات العملة الأجنبية عند الصين الذى يحمل ادعاءً كبيرا- قد أصبحت بايجين أكبر حائز أجنبى فى العـالم لـسندات الخزانـة الأمريكية. ومهما يكن النفوذ الذى تمنحه هذه العلاقة للصين، يكاد هذا النفوذ يكـون بالتأكيد نفوذا محدودا تماما، لأن الصين لن تمتلك أبدا حافزا اقتصاديا للتخلص مـن هذه السندات ببيعها بشكل متهور، ويقال إن حجم سندات الخزانة هو أيضا علامـة

على ضعف الصين الاقتصادى بنفس قدر ما هو علامة على قوتها الاقتصادية. اعتماد الصين المستمر وغير المتناسب على الصادرات كمصدر يخلق الوظائف وخشيتها التضخم الداخلى، واحتياجها اللاحق "لتعقيم" فائض حسابها الجارى مع العالم، كل ذلك يضطر الصين لشراء سندات فى الولايات المتحدة وأماكن أخرى. فى هذه الواقعة، "التعقيم" يعنى ببساطة شحن الاحتياطات الأجنبية المتراكمة من خلال التصدير أكثر من الاستيراد إلى الخارج. الطرق الأخرى التى تستطيع الدولة استخدامها لإدارة تلك المشكلة قد تكون السماح بالتضخم أو السماح بإعادة تقييم عملتها. قد يضر التضخم بالاقتصاد، ويتسبب فى عدم استقرار اجتماعى بين العديد من مواطنى الحضر، والعاملين بالحكومة ذوى الدخل الثابت. إعادة تقييم العملة قد تكلف الصين وظائف قطاع الإنتاج لأنه قد يضر بتنافسية الصادرات، ويزيد من تنافسية الواردات. ولكن الصين لا تحتاج إلى شراء سندات الخزانة الأمريكية بهذا الفائض من الرأسمال. تستطيع الصين شراء أرصدة مادية بالأموال، أو الاستثمار فى أسواق أسهم البلدان الأخرى، أو التحول من الدولار الأمريكى إلى سلة عملات أعرض. كل ذلك قد حدث بدرجات، ولكن لا توجد سوى علامة بسيطة على أن الصين قد أبطأت بشكل ملموس من مشترياتها لسندات الخزانة الأمريكية. النقطة الرئيسية حتى نعود إلى النقطة المبكرة التى أثرتها هى أنه رغم الأزمة المالية ولدرجة ما بسببها، أخذت جاذبية السندات الأمريكية فى الزيادة بوصفها ملاذا آمنا، لمضمونيتها "النسبية" وسيولتها العالية (مقارنة بالاستثمارات الأخرى). لنفهم هذا، على المرء ألا ينظر سوى لسعر الفائدة. مقارنة قل بأسبانيا، على الولايات المتحدة أن تدفع مقدارا قليلا جدا على تسليف الأموال لأنها تُرى كمدين قليل المخاطرة.

خطر احتمال بيع الصين للسندات بشكل متهور لإرغام الولايات المتحدة، هى فكرة جاذبة لعديد من المعلقين، ومن بينهم المعلقون الصينيون. فى ٢٠١٠، نادى المعلقون الوطنيون بمثل هذه الإستراتيجية تاليًا للإعلان عن دفعة جديدة من مبيعات السلاح الأمريكى لتايوان. ولكن الحكومة أظهرت من الحكمة ما جعلها لا تأخذ بهذه النصيحة. فعليا ربما تملك الصين فى المستقبل ٤ تريليونات دولار

من الدين الأمريكى. ولو سلمنا بذلك، فمن ثم سوف يكون علينا أيضا أن نتصور استمرار بقاء الصين مفرطة فى الاعتماد على الصادرات من أجل النمو المتواصل، ولم تكسر بعد إدمانها "للتعقيم" كوسيلة للاحتفاظ بمعدلات تغيير العملة متدنية، وكذلك معدلات التضخم لديها. لكن حتى لو برهن ذلك على أنه هو الحالة، لماذا سوف ترغب الصين فى بيع حصة أولية واسعة من هذه السندات بغرض الإضرار العمدى بالاقتصاد الأمريكى، أحد أوسع أسواق صادراتها؟ لسوف تخسر الصين على الأرجح مقدارًا هائلا من الأموال منذ الجولة الأولى، عندما تهوى قيمة سنداتها الباقية بشكل متهور. ولكن الأكثر أهمية، بتخريب الاقتصاد الأمريكى والتهديد بالحرب الاقتصادية أساسا، من المؤكد تقريبا أن الصين سوف تتسبب فى إلحاق الخراب الشديد بأسواق كبرى للصادرات وبمصدر كبير للاستثمار الأجنبى المباشر. خفض القوة الشرائية الكلية للولايات المتحدة وإزعاجها سياسيا سوف يخاطر أيضا بعقاب اقتصادى عكسى.

يقلق البعض احتمال قدرة الصين على استخدام هذا الضغط الاقتصادى ضد الولايات المتحدة كوسيلة غير عنيفة لتقويض التحالف الأمريكى فى آسيا. سوف يكون هذا هو المعادل لفكرة "فرايدبيرج" عن الاقتلاع من خلال استخدام كفاءة الدولة فى الإدارة الاقتصادية بدلا من الإرغام العسكرى. وهو ليس أمرا غير مسموع به من قبل بالنسبة للدول أن تستخدم السلطة التجارية أو المالية للتأثير على سياسات الأمن لدى الدول الأخرى. وكما دافع "جوناثان كريشنر" (Jonathan Kirshner) من جامعة "كورنيل" فى كتابه الممتاز "العملة والقهر" (Currency and Coercion) عن الفكرة القائلة إن واشنطن كانت قادرة على فرض وضعها كمالك لعملة احتياطى العالم فى ١٩٥٦ لمنع "لندن" من التصعيد ضد مصر تحت حكم ناصر. اشتعلت تلك الأزمة بسبب مطالبة القاهرة بالسيطرة على قناة السويس. آمنت واشنطن أن رد الفعل البريطانى والفرنسى والإسرائيلى على هذا التحرك المصرى يهدد بتنفير القوميين العرب، وارتمائهم بشكل دائم فى أحضان المعسكر السوفييتى. علاوة على ذلك، كان هناك بعض القلق من أن

الأزمة قد تتصاعد إلى حرب عالمية ثالثة إذا ما كان للسوفييت أن يتدخلوا مباشرة ضد حلفاء الولايات المتحدة دفاعا عن مصر. استهدف تهديد واشنطن تقويض قيمة الجنيه الإسترليني البريطاني فى الأسواق الدولية لعقاب حلفائها إذا ما رفضت لندن التراجع. أطاعت لندن، فى تلكؤ، مطالب واشنطن وسوت أزمة السويس طبقا للشروط المصرية إلى حد كبير(١٢).

يقدم "سوبرامانيان" هذا المثال بنفسه عند مناقشة الطريقة التى قد تستخدم بها الصين قوتها المالية لطرد العسكرية الأمريكية من شرق آسيا. ولكن التماثل غير صالح. أولا، كان النزاع بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى صراعًا بين أصدقاء وحلفاء، وليس خصومًا محتملين. واشنطن، المُمسِكة بعملة الاحتياطى الرائدة كانت تتصرف داخل تحالف على أمل تجنب إعطاء السوفييت نفوذا غير مُكتسَب فى الشرق الأوسط، ومن أجل منع أزمة محلية من التصاعد إلى أزمة كوكبية. فى السيناريو الذى يطرحه "سوبرامانيان" سوف تصبح الصين خصما يدفع الولايات المتحدة خارج تحالفاتها وليست حليفا ينصح بكبح النفس، مهما يكن استخدام النصيحة لضغوط قوية فإنها تظل نصيحة لصديق معتدٍ بشكل صريح. وهكذا، سوف يكون تحقيق الهدف السياسى الذى ينسبه سوبرامانيان لصين المستقبل العدوانية أكثر مشقة من الهدف الذى أنجزته واشنطن فى ١٩٥٦. علاوة على ذلك، الأسلحة الاقتصادية فى ترسانة الصين سوف تكون أقل قوة كثيرا من تلك التى استطاعت واشنطن توجيهها نحو لندن فى أوائل الحرب الباردة، حيث إن الولايات المتحدة اليوم وليست الصين تظل هى الحائز عملة الاحتياطى الرائدة.

المقياس الأخير للهيمنة الصينية الذى يستخدمه المتشائمون – قوة التجارة – يكشف عن رؤية عفا عليها الزمن للنفوذ السياسى الذى توفره التجارة. يدافع "سوبرامانيان" عن الفكرة القائلة إن الصين تستطيع استبعاد الشركات الأمريكية من أسواقها كإجراء عقابى من أجل إحداث تغيير فى السياسة الخارجية الأمريكية. وانسجاما مع زعم "سوبرمانيان" يقال إن الشركاء الصينيين جمدوا سبل الوصول إلى السوق للضغط على الشركات الأجنبية مثل شركة فورد للسيارات و"جنرال

موتورز" و"كاواساكي" و"سيمنز" و"باسف" من أجل نقل التكنولوچيا مباشرة أو أقل مباشرة ببناء معامل أبحاث وتطوير، تكون ملاصقة لمصانعهم ومكاتبهم في الصين، وبذلك يتدرب مهندسون صينيون يستطيعون بعدها مغادرة تلك الشركات والعمل بمشاريع صينية. يقال إن المسئول التنفيذى الأول في شركة "باسف"، "چورجن هامبرشت" (Jurgen Hambresht) استهجن هذا التصرف بوصفه "كشفًا قسريًا عن المعرفة الفنية" في لقاء مع رئيس الوزراء "ون چياباو" والمستشارة "أنچيلا ميركل". تتلكأ شركات أمريكية فردية في الإفصاح علنا عن شكاواها في هذا المجال خشية إفساد علاقاتها مع بايچين[١٤]. "چيفرى إيملت" (Jeffry Imelt) أحد الموظفين التنفيذيين الأوائل في شركة "چنرال الكتريك" ذوى الجسارة على نحو خاص، اشتكى علنا ولو بشكل تجريدي: "أنا قلق حقيقة على الصين. لست متأكدًا أنهم في نهاية الأمر سوف يريدون لأى منا النجاح"[١٥]. ولكن مثل هذه الممارسات الصينية تختلف جدا عن اهتمام "سوبرامانيان" بالصين في "منحها للبلدان، أو منعهم من" سبل الوصول إلى الأسواق بغرض تبديل سياساتهم الخارجية. فأول كل شيء، ما زالت الصين عموما تقوم بالتصدير أكثر من الاستيراد (ومن هنا فائض الحساب الجارى وكنز سندات الخزانة الناتج). علاوة على ذلك، تعتمد الصين على تلك الصادرات من أجل خلق وظائف وصيانة الاستقرار الاجتماعى. لو حاولت الصين إغلاق اقتصادها أمام كل الواردات الآتية من اقتصاد ما كبير، خصوصا سوقًا باتساع الولايات المتحدة سوف يمتلك رد الفعل الانتقامى الحتمى ضد منتجات الصين عواقب هائلة على صناعات التصدير الصينية نفسها. "بايچين"بانتهاكها الضخم لالتزاماتها مع منظمة التجارة العالمية، سوف تدمر أيضا جاذبيتها كموقع للاستثمار الأجنبى المباشر. هذا لن يؤدى سوى إلى استفحال مشكلة الصين المتنامية، وهى نظرة العالم إلى البلدان الآسيوية الأخرى كبدائل لاقتصاد الصين، متزايدة الجاذبية للاستثمار الأجنبى. بنهوض الصين المبهر في الثروة يطالب عمال الصين بأجور أعلى مما يجعلهم أقل تنافسية في صناعات بعينها عن العمال في أماكن أخرى مثل فيتنام وبنجلاديش.

وخصوصا حيث اعتماد القطاع التجارى للصين نفسها بشدة على مشروعات الاستثمار الأجنبى كما وضحنا ملامحه فى الفصل الثانى، لن تطلق الصين الرصاص بنفسها على قدميها بواسطة عقاب البلدان الكبرى مثل الولايات المتحدة، بل إنها تطلق الرصاص بنفسها على رأسها ذاته.

نقاط القوة الأمريكية الدائمة وتحديات الصين الدائمة

إذا ما نظر المرء فى مقاييس تقليدية للقوة الاقتصادية القومية تتجاوز الماليات، مثل الحصة العالمية من المُخرَج الإنتاجى، (Global share of manufacturing output) ما زالت الولايات المتحدة تبدو قوية جدا. وعلى الرغم من النهوض المبهر للصين كما يكتب "لايبر"، فى ١٩٧٨ فقد مثلت حصة الولايات المتحدة ٢٢٪ من الإنتاج الكوكبى، وما زالت تمثل بين ١٧ و٢٠٪ اليوم(١٦). وبينما حقيقة أن الصين قد لحقت بالولايات المتحدة فى تلك الفترة هى علامة امتياز هائلة، توضع على رأس برنامج الإصلاح الذى انطلق فى ١٩٧٨، إلا أن سكان الصين بين أربعة وخمسة أمثال سكان الولايات المتحدة، والجزء الكبير من قطاعها الإنتاجى مخصص لصادرات تُنتَج لصالح الأسواق الأجنبية بمعرفة فنية ومهارات إدارية أجنبية.

حتى أكثر التحاليل غزارة لآفاق الاقتصاد الصينى تعترف بأن الصين تعانى عقبات مؤسسية وقانونية ومعيارية حتى تصبح زعيما كوكبيا. الابتكار هو أحد مناطق الضعف. الفساد ونقص مؤسسات البحث الأكاديمى الخاصة والمستقلة ونقص حماية حقوق الملكية الفكرية كلها أمور تعرقل تطور الصين فى السوق الكوكبية التى تكافئ الابتكار. يقدم "روبرت لايبر" ثلاثة تصنيفات منفصلة لأعلى عشرين مؤسسة بحث أكاديمى فى العالم، قائمة من الولايات المتحدة وأخرى من الصين والثالثة من المملكة المتحدة. أغلبية أعلى عشرين جامعة فى القوائم الثلاث هى جامعات أمريكية؛ ولا تظهر جامعة صينية واحدة فى أى قائمة(١٧). استثمرت الصين كميات هائلة فى مؤسساتها التعليمية فى العقود القليلة الماضية، ولأول مرة

يستطيع أساتذة الجامعة العيش كأفراد الطبقة الوسطى بشكل متين فى كبرى مدن الصين. ولكن الثقافة الأكاديمية الصينية تشدد على معايير النجاح الرقمية، مثل كمية المنشور من دراسات بدلا من أصالة التفكير. فليست لديها لا أعراف مهنية حسنة التطور ولا إشراف يخضع لأحكام تنظيمية لمنع التدليس والغش أو أى أشكال أخرى من سرقة الملكية الفكرية. دون مثل هذه المؤسسات، من غير المرجح أن تنتج الصين جامعات قمة حالا. فى قطاع الشركات الكبرى، ما زالت الولايات المتحدة هى القائد الواضح فى الابتكار أيضا. لا يحتاج المرء سوى النظر إلى نسبة أمريكا العالية فى براءات الاختراع العالمية فى ميادين مثل التكنولوچيا الخضراء وتكنولوچيات النانو[١٨]. ولأسباب ذات علاقة تسير الصين بعيدا فى أذيال الولايات المتحدة والأوروبيين فى مجال العلامة التجارية المسجلة التى لا غنى عنها من أجل الحصول على قاعدة زبائن دائمة لمنتجاتها النهائية وصيانة بقاء ولائهم[١٩].

هناك العديد من المشاكل الأخرى المتعلقة باقتصاد الصين، تستطيع تعطيل نموها الاقتصادى سريع الخطى. تشمل هذه المشاكل التأثيرات الديموغرافية الخبيثة لسياسة طفل واحد فى الصين. وكما أشار "ميخائيل بكلي" فإن نسبة العمال إلى المتقاعدين سوف تهوى فى الصين أسرع من أى بلد فى التاريخ الإنساني: من ٨ إلى واحد اليوم إلى ٢ إلى واحد فى عام ٢٠٤٠. ولسياسات الهجرة الليبرالية نسبيا ومعدل المواليد العالى خصوصا بين المهاجرين الجدد، تصبح الولايات المتحدة الاقتصاد المتقدم الوحيد فى العالم الذى ينمو سكانه، ويمتلك قوة عمل نامية[٢٠].

وبالمثل، بينما هناك فهم منتشر بشكل معقول داخل الصين يتحدث عن وجوب حدوث تغيير بنيوى كبير من أجل خفض الاعتماد على التجارة، وتعزيز نمو يقوده الداخل، يفترض من حاورتهم فى ٢٠١٠-٢٠١١ عدم وجود توافق بين كبار القادة حول الطريقة التى يشرعون بها فى تحقيق هذا الهدف، وعدم وجود قائد يجمع بين قوة الشخصية والخيال للقيادة عبر التغييرات المطلوبة دون وجود إجماع عريض خلفه. وعلى خطوط متماثلة، تفتقد الصين مؤسسات مثل أسواق الأسهم

المتطورة لتوجيه رأس المال عبر قنواتها إلى القطاعات الأكثر ديناميكية من اقتصادها. ضخ رأس مال جديد فى مشاريع البنية التحتية الواسعة كجزء من حزمة حوافز ما بعد ٢٠٠٨ ربما لن ينتج عنه سوى استفحال المشاكل المتعلقة بالفساد والدين المحلى والانحطاط البيئى وجدالات الاستملاك البارزة[٢١]. دشنت الحكومة الجديدة تحت قيادة "چى چينبين" إصلاحات فى الاجتماع الثالث للحزب فى ٢٠١٣ خاطبت بدقة تلك المشاكل، ولكن هل استطاعت حكومة الصين الشعبية التعامل معها بطريقة كافية أم لا، فذلك ما سوف نراه.

نجاحات الصين الاقتصادية فى العالم النامي

على الرغم من الاستخدام الشائع لمفردات مثل "الهرولة الجديدة نحو أفريقيا" فى دوائر وسائل الإعلام، فإن فكرة تنافس الصين والولايات المتحدة على النفوذ هناك هى فكرة مريضة التصور للغاية. من خبرتى كمسئول حكومى أمريكى لا الولايات المتحدة ولا الحكومة الصينية ترى علاقات الآخرين مع بلدان أفريقيا جزءًا من صراع المحصلة صفر على النفوذ الكوكبى. وحتى لو كان للمرء أن يقبل منطق القرن التاسع عشر هذا، من الصعب أن تبدو الصين فى صورة مثل هذه القوة العظمى المهيمنة، سواء فى أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. بالطبع من الجدير الإشارة إلى أن الصين قد أصبحت أكبر شريك تجارى لأفريقيا منذ الأزمة المالية. ولكن تجارة الولايات المتحدة مع القارة لا تزال واسعة رغم الهبوط الحاد فى السنوات القليلة الماضية.

ومؤخرا حوالى ٢٠٠٨، تجاوزت تجارة الولايات المتحدة مع أفريقيا جنوب الصحراء تجارة الصين معها بمقدار ملموس (١٠٧ بلايين دولار إلى ٨٣ بليون دولار) [٢٢]. قليل هو من أشاد "بهيمنة" الولايات المتحدة على المنطقة فى ذلك الوقت، ولم يبرر مثل هذا الاستنتاج إلا القليل. ومنذ ذلك الحين نمت تجارة الصين مع أفريقيا جنوب الصحراء إلى النصف وانخفضت تجارة الولايات المتحدة إلى الثلث تقريبا (فى ٢٠١٢ كانت تجارة الصين ١٢٣ بليون دولار وتجارة الولايات

المتحدة ٧٣ بليون دولار) [٢٣]. أحد أسباب زيادة تجارة الصين هي أن الاقتصاد الصينى أخذ يعتمد بشكل متزايد على واردات البترول الأجنبية، التى كانت أمم أفريقيا جنوب الصحراء مُورِّدًا كبيرًا لها. فى ٢٠١٣ تجاوزت الصين الولايات المتحدة كأكبر مستورد صاف للبترول فى العالم[٢٤]. ويبقى أن صادرات الصين إلى أفريقيا جنوب الصحراء قد نمت حتى بشكل أسرع من واردات الطاقة المتنامية للصين التى توفرها هذه المنطقة، جزئيا بسبب أن واردات الطاقة الصينية من السودان قد انقطعت بسبب التوترات الجارية بين الخرطوم (السودان "الشمالية") وجمهورية جنوب السودان المستقلة حديثا. وعلى الرغم من هذا الانقطاع فما زالت الواردات تمثل ٢٠٪ تقريبا من الزيادة فى التجارة الصينية مع المنطقة منذ ٢٠٠٨[٢٥]، والغالبية العظمى من قيمة واردات الصين من المنطقة هى من الموارد الطبيعية.

وسبب آخر أكثر أهمية لوجوب عدم جزع الأمريكيين من اتجاهات التجارة الأفريقية هذه هو أن من الممكن تفسير التغير فى المحفظة التجارية الأمريكية إلى حد واسع بأسواق الطاقة. إنتاج الطاقة الأمريكى فى الداخل قد ازداد بحدة، وواردات البترول الأمريكية إلى الداخل قد هبطت بحدة بسبب "ثورة الغاز الصخري" (Shale Gas)؛ وهكذا ترتب على ذلك انخفاض حاد فى واردات الطاقة من أفريقيا. التجارة الشاملة مع أفريقيا لا تمثل مشكلة. واقعيا فى ٢٠١٢، زادت صادرات الولايات المتحدة إلى أفريقيا جنوب الصحراء فعليا بنسبة ٧٪، أسرع من نمو صادرات الولايات المتحدة إلى سائر العالم (٤,٥٪). ولكن واردات الولايات المتحدة انخفضت بنسبة ٣٣٪ فى السنة نفسها[٢٦]. كثير من هذا الانخفاض حدث فى قطاع البترول (هبطت واردات البترول بنسبة ٣٨٪) يتبعه قطاع المعادن والأحجار الكريمة (واردات هذه السلع انخفضت ٢٥٪)[٢٧]. من الصعوبة بمكان تصوير الانخفاض فى هذه الواردات ضعفا اقتصاديا أمريكيا. علاوة على ذلك، الشركات الأمريكية الكوكبية مثل "إيكسون موبيل" (Exxon Mobil) ما زالت تنتج قدرا كبيرا من البترول فى أفريقيا حتى عندما تتحول مقاصد هذا الإنتاج إلى خارج الولايات المتحدة. على أن الأكثر أهمية هو أنه حيث يرجع انخفاض واردات

البترول الأمريكية من أفريقيا إلى تطورات أسواق الطاقة لديها، يجب النظر إلى ذلك الانخفاض كعلامة على القوة الاقتصادية الأمريكية.

الرطانة حول استقلال الطاقة في الولايات المتحدة على كلا جانبي الشارع السياسي هي بشكل جوهري رطانة مُضلِّلة وتحفل بالمعلومات الخاطئة. البترول سلعة متعولمة، ولا يستطيع أحد قطع الولايات المتحدة عن التزود بها بسبب تنوع منتجي الطاقة وقوة البحرية الأمريكية. وحتى لو كانت الولايات المتحدة تنتج كل احتياجاتها من الطاقة داخليا، فمناطق مثل الشرق الأوسط سوف تظل مهمة إستراتيچيا لواشنطن، لأن مصادر الطاقة المتوفرة فعليا هناك سوف تستمر في إنتاج أرباح غزيرة لمالكيها في الأسواق العالمية. وخصوصا حيث إن معظم أولئك المالكين هم فعلا دول، سوف تظل الولايات المتحدة مهتمة بشكل كبير بهذا الموضوع سواء كانت هذه الأنظمة صديقة أو معادية لها ولحلفائها. بل وحتى الآن، واردات الولايات المتحدة من الشرق الأوسط واردات محدودة ولكن المنطقة ما زالت تحتل أهمية إستراتيچية عظمى.

لهذا السبب، دعوة كلا الحزبين من أجل استقلال الطاقة على أرضية أمنية هي شائعة سياسية داخلية كاذبة. ولكن الحجة المضادة سوف تكون، إذا أمكن لها أن تكون، أكثر سخافة. البلد لن يكون بالتأكيد أكثر نفوذا على المسرح الدولي باستيراد مزيد من الطاقة والموارد الطبيعية من أي بلد أو منطقة معينة. لا يستطيع أحد الدفاع عن فكرة تقول إننا سوف نُحسِّن من قوتنا السياسية في أماكن مثل الشرق الأوسط أو فنزويلا بشراء مزيد من البترول من تلك الأماكن. ولكن عندما تزيد واردات الطاقة الصينية وتنخفض الواردات الأمريكية يبدأ بعض المحللين في القلق حول "الهيمنة" الصينية. فجأة تصبح اعتمادية الطاقة الصينية مصدرا للقوة القومية واستقلالية الطاقة الأمريكية تصبح سببا للضعف القومي. هذا كلام فارغ.

بالطبع التجارة هي فقط أحد جوانب العلاقة الاقتصادية في أي حالة. من الصعب قياس العلاقة المالية الصينية مع أفريقيا نظرا لتحديات رسم خطوط قاطعة بين المعونة والقروض والاستثمارات. تعطي الصين أحيانا قروضا تقديرية واسعة

للبنية التحتية، على سبيل المثال، لبلدان تكون المشاريع التى تملكها الدولة الصينية قد استثمرت فيها. قد يتم تخطيط تلك المشاريع والقروض بشكل يساعد على وصول المنتجات إلى منفذ من منافذ البلد - بناء الطرق والسكك الحديدية ومنشآت الموانئ - ولكنها أيضا طريقة لتسهيل دوران عجلة استثمارات الطاقة والموارد التى ربما تقوم بها المشاريع الصينية. فى السنوات الأخيرة، الفجوة بين المعونة الصينية والأمريكية لأفريقيا توشك أن تُسَد، ولكن فى معظم التصنيفات القياسية، ما زال الموقف الأمريكى يُقارن بصورة جيدة مع الموقف الصينى. طبقا لباحثة رائدة فى العلاقات الصينية مع أفريقيا، "ديبوراه بروتيجام" (Deborah Brautigam)، تجاوزت معونة حكومة الولايات المتحدة لبلدان أفريقيا فى ٢٠٠٨ أقرب معادل صينى للمساعدة الأجنبية المباشرة بهامش واسع جدا يساوى تقريبا خمسة إلى واحد[٢٨]. تلك كانت نتائج سنوات عديدة من الزيادات تحت رئاسة "چورچ دابليو بوش، الذى وضع تشديدا قويا على العلاج والوقاية من "الإيدز" من خلال برنامج "خطة طوارئ الرئيس للإغاثة من الإيدز" (PEPFAR) وعلى المعونة المشروطة فى ظل أعراف مبادرة "تحدى الألفية" (Mellennium Challenge). واليوم ما زالت الولايات المتحدة هى أكبر مُقدِّم لمساعدات التنمية فيما وراء البحار (ODA) لأفريقيا. وعلى النقيض، فى ٢٠١٣ وُضِعت الصين فى نحو المرتبة السادسة من قائمة المانحين الكليين لمساعدات التنمية فيما وراء البحار فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، لتتقدم فقط على السويد وأدنى من فرنسا[٢٩]. تنمو المعونة الصينية لأفريقيا ولكن هذه الزيادة يجب أن تُرى فى هذا السياق. طبقا لتقديرات ٢٠١٣، ارتفعت المعونة الصينية لأفريقيا إلى ما يقرب ٣ بلايين دولار، وهى أكبر كثيرا مما سبق، ولكنها لا تزال أقل بنسبة ٤٠ف من إجمالى معونات الولايات المتحدة التى تقارب ٧,٧٥ بليون دولار[٣٠]. (انظر الملحق رقم ١-٣).

طبقا لبيانات الأمم المتحدة، يقف الاستثمار الأجنبى المباشر للصين فى أفريقيا جنوب الصحراء عند ٣,١ بليون دولار فى ٢٠١١، بينما استثمرت الولايات المتحدة ٥ بلايين دولار. بل إن الولايات المتحدة أفضل من الصين بقوة

عند حساب الاستثمارات المتراكمة، بإجمالى أرصدة ٥٨ بليون دولار و١٦ بليون دولار على الترتيب(٣١). ويقال أن كلا من الاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة والصين يتقزم أمام استثمار الاتحاد الأوروبى(٣٢). وبينما ندرك "الريادة" الأمريكية فى مثل هذه الأرقام، يظل القياس التنافسى ذاته غير مفيد جدا. لا أحد يسمى الاتحاد الأوروبى "مهيمنا" فى أفريقيا. لو عكسنا وضع الأرقام الأمريكية والصينية، سوف يبقى أن لذلك تبعات أكبر على الشعب والشركات المشتركة فى التجارة والاستثمار أكثر مما لها على القوة القومية للصينيين أو الأمريكيين. فى يونيو ٢٠٠٨، قرينى فى مكتب أفريقيا بوزارة الخارجية "جيم سوان" (Jim Swan) وأنا خضعنا لاستجواب لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. أستطيع تذكر رؤية نظرات فيها بعض الدهشة عندما قررت لهم أن الصين قد لعبت فى الواقع دورا إيجابيا فى أفريقيا: "على مستوى تجريدى، توفر الإصلاحات الداخلية الاقتصادية الخاصة بالصين وانفتاحها للعالم الخارجى مثلا طيبا لبعض الاقتصاديات الأكثر انعزالا فى القارة. وعلى مستوى أكثر مادية، نؤمن أن الاستثمار الصينى فى البنية التحتية وفى بناء الأعمال التجارية فى أفريقيا يقدم نتائج إيجابية للشعب الأفريقي" (٣٣). بدت الحيرة على قلة من السيناتورات وأطقم عملهم لأن كلينا لم يكن يريد أو لا يعتقد بوجود منافسة الحصيلة صفر مع الصين فى أفريقيا.

وكما أشار السيد "سوان" زميلى فى ذلك اليوم، لو وضعنا فى الاعتبار أدوات شائعة الاستخدام مثل التمويل التفضيلى من حكومة الصين إلى الشركات الصينية العاملة فى بلدان مثل أنجولا أو نيچيريا أو تلك الشركات داخل الصين وتصدر لأفريقيا، فالأرقام الموحدة للمعونة أو الاستثمار الصينى أو كليهما لن تكون أعلى كثيرا. ولكن حتى لو أعطينا الصين أرقاما أعلى كثيرا لن يكون من الواضح تماما اكتساب الصين نفوذًا سياسيًا عظيمًا بسبب هذه الحقيقة. يمتلك عديد من تلك البلدان منافذ متنوعة لمواردها الطبيعية، مثلا، والأسعار ما زالت لحد كبير تحددها قوى الأسواق الدولية وليست الصفقات الخاصة مع الصين أو أى أحد آخر.

وحتى عندما يتمتع بلد مستورِد بشيء ما قريب من وضع احتكارى كمشترٍ لموارد متوفرة كوكبيا من أى مُورِّد معين، فالمشترى بالضرورة لا يتمتع بموقع سياسى متميز فى العلاقة. شاهد علاقة الولايات المتحدة بفنزويلا. لوقت طويل كانت الولايات المتحدة أكبر مشترٍ لبترول فنزويلا لحد كبير، والبترول لحد بعيد هو الرصيد الاقتصادى الأقصى قيمة عند فنزويلا. أكثر من ذلك، كثير من النفط الفنزويلى الخام يتم تكريره فى الولايات المتحدة قبل عودته إلى فنزويلا مرة أخرى أو بيعه فى أماكن أخرى كوقود محروقات. ولكن واشنطن لا تهيمن على البلاد فقط، فهى لا تمسك إلا بالقليل من النفوذ على قيادتها الجامحة والمناهضة لأمريكا بشكل صريح تحت حكم "هيجو شافيز"، الذى أشار بشكل مشهور إلى جورج دابليو بوش بوصفه "الشيطان"، ومدح إيران، وحافظ على علاقات وثيقة مع كاسترو رجل كوبا. مع إدراك ذلك عندما كنت أعمل بوزارة الخارجية، كنت أبتسم بينى وبين نفسى عندما أرى تقارير إخبارية رهيبة تنظر فى التبعات السياسية لصفقات طاقة جديدة تقطعها الصين مع فنزويلا. ويبدو هذا هو النوع نفسه من تبادلات الائتمان من أجل الطاقة (credit-for-energy swaps) التى قد وقعتها الصين فى أفريقيا. كان التوقع هو قدرة فنزويلا على تنويع أسواق صادراتها وزيادة تدفقات البترول إلى الصين. وكانت التبعات هى أن ذلك سوف يعطى الصين نفوذا سياسيا كبيرا فى الفناء الخلفى لأمريكا. فعليا صادرات فنزويلا للصين فى نهاية المطاف قد زادت. فى ٢٠١٢ نشرت تقارير بأن صادرات فنزويلا من البترول إلى الصين قد زادت ٣٠٪، لتصبح ٦٠٠ ألف برميل يوميا. تقديرات الولايات المتحدة الرسمية تضع الرقم عند مستوى أقل كثيرا، وهو ٢٦٠ ألف برميل من الخام يوميا (لعام ٢٠١٣) [٣٤]. ولكن حتى الرقم الفنزويلى الأعلى هو أصغر من تدفق الخام إلى الولايات المتحدة، الذى كان حتى، وقد انخفض لما يساوى أقل من نصف ما كان فى أواخر التسعينيات، إلا أنه كان لا يزال أعلى من ٨٠٠ ألف برميل يوميا فى ٢٠١٢ و٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، لا تزال فنزويلا تعتمد على معامل التكرير الأمريكية. لا يوجد مثيل لذلك فى علاقتها مع الصين[٣٥]. النقطة الأكثر أهمية هى

أنه حيث امتلكت واشنطن القليل جدا من النفوذ على السياسات الفنزويلية الداخلية أو فى الخارج، وحتى عندما كانت دون منافس فى أسواق الطاقة الفنزويلية، من الصعب بدرجة ما تصور أن الولايات المتحدة قد خسرت، وأن الصين قد ربحت نفوذا كبيرا أثناء عملية زيادة الصادرات الفنزويلية إلى الصين. إذا ما كان خسوف مشتريات الولايات المتحدة لبترول فنزويلا سوف يشترى للصين مثل هذا القدر الكبير من النفوذ الذى استمتعنا به أثناء إدارة بوش، فلا نملك سوى أصدق الأمنيات لبايچين بحظ أفضل مع هذا الأمر.

دخلت الصين أيضا فى مشاكل سياسية فى أفريقيا. كان للنزعة القومية ما بعد الاستعمار والتحول الديموقراطى فى أفريقيا جنوب الصحراء أن تُعرِّض الصين للانتقاد فى بعض الأوقات بسبب استثماراتها فى استخراج الثروات الطبيعية وعلاقاتها الخاصة مع حكومات مشبوهة على وجه الخصوص. استثمارات الصين فى زامبيا كانت مثار خلاف لدرجة أنها أصبحت قضية كبيرة فى الحملة الرئاسية [فى زامبيا] لانتخابات عام ٢٠٠٦، حين نددت [حملة] المتحدى لشخص شاغل المنصب به لتسهيله استغلال الصين لموارد زامبيا الطبيعية. بعدها بست سنوات، فى أغسطس ٢٠١٢، قتل عمال مناجم زامبيا مدير منجم صينيًا خلال صدام حول الأجور[٣٦]. فى أبريل ٢٠٠٨، رفض عمال الموانئ فى جنوب أفريقيا تفريغ سفينة أسلحة صينية أُرسِلت إلى حكومة زيمبابوى الكريهة خلال العنف المدنى الذى نشب خلال المرحلة التمهيدية للانتخابات هناك. اتبعت بلدان أخرى طريقة نقابات جنوب أفريقيا العمالية ورفضت حق السفينة الصينية فى الرسو. فى نهاية المطاف توجهت السفينة عائدة إلى الصين بكامل شحنتها. حاول مسئولو وزارة الخارجية كما هى عادة حكومة الولايات المتحدة اكتساب مصداقية فى إثناء الحكومة الصينية عن تسليم الأسلحة [لحكومة زيمبابوي]. من الحقيقى أننا تقدمنا بطلب إلى بايچين لاستدعاء السفينة. أنا شاركت فى تلك العملية مثل مسئولين عديدين فى دول أخرى شاركتنا التفكير نفسه. ولكن بدا تأثير الأفارقة الغاضبين كجزء أكثر أهمية كثيرا فى الرواية ورسالة تحمل مزيدًا من المعنى لبايچين أكثر مما يستطيع حشده أبدا أى

شيء رسمى فى واشنطن أو أوروبا. ولأن الصين تنزعج من عدم الاستقرار على المدى الطويل لعلاقاتها فى العالم النامى، كان عليها وزن اتجاهات التحول الديموقراطى والمطالب الشعبية من أجل العدالة مقابل منافع العلاقات الدافئة بين دولة ودولة يحكمها طغاة يفتقدون الشعبية.

أيضا تعمقت العلاقة الاقتصادية الشاملة بين الصين وأمريكا اللاتينية بشكل له مغزاه منذ التسعينيات. ومرة أخرى، من خلال خبرتى، تميل الحكومة الأمريكية إلى عدم رؤية هذه العلاقات كمباراة المحصلة صفر. ولكن حتى ولو تبنينا نظرة المحصلة صفر كتمرين دراسى، سوف يظل الموقف الأمريكى آمنا جدا على ما يبدو. تتجاوز تجارة الولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية تجارة الصين بهامش واسع جدا. فى ٢٠١٢، مثلت التجارة الصينية مع أمريكا اللاتينية نسبة ٣٠٪ من تجارة الولايات المتحدة مع المنطقة (كانت تجارة الصين ٢٥٨ بليون دولار؛ وتجارة الولايات المتحدة ٨٥٦ بليون دولار) [٣٧]. أخذت أرقام الاستثمار الصينى فى النمو – مجموع الاستثمار الأجنبى المباشر فى ٢٠١٠ كان ١٠,٥ بليون دولار. ولكن هذه الأرقام ما زالت تتقزم أمام الاستثمارت الأمريكية التى تصل طبقا لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى ما يزيد على ٤٤,٥ بليون دولار فى تلك السنة[٣٨]. علاوة على ذلك، ما زال يبدو أن أكبر هدف "الاستثمار" الصين بدرجة بعيدة فى أمريكا اللاتينية هو جزر "كايمان" (Cayman) مع وجود جزر "فيرچين" البريطانية فى المرتبة الثانية. طبقا لتقرير مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للعلاقات الصينية الأمريكية فى ٢٠٠٩، ذهبت نسبة ٧٣٪ من الاستثمارات الصينية فى أمريكا اللاتينية إلى جزر "كايمان" و٢٢٪ إلى جزر "فيرچين" البريطانية. بالنسبة لعام ٢٠١٠، لو طرحنا ٣,٥ بليون دولار استثمارات فى كايمان و٦,١ بليون دولار لجزر "فيرچين" البريطانية، يصبح الاستثمار الصينى الأجنبى المباشر فى أمريكا اللاتينية يساوى فقط ٠,٩ بليون دولار لهذا العام فقط، أو فقط ١,٣٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر للصين على مستوى الكوكب[٤٠]. وهذا يفترض أن حصة كبيرة من الأموال الصينية أعيد استثمارها

مرة أخرى فى الصين كاستثمار أجنبى مباشر زائف بواسطة الكيانات الصينية التى تريد منافع ضريبية ومنافع أخرى تتمتع بها مشاريع الاستثمار الأجنبى. ربما تكون بعض الأموال التى تتدفق عبر جزر الكايمان هى ملاذًا لأرباح فساد فى الأرض الأم. بالطبع تذهب أيضا حصة واسعة من الاستثمارات الأمريكية فى المنطقة إلى أماكن مثل جزر الكايمان و"سورينام" (Suriname) على الأرجح لأغراض الملاذات الضريبية، ولكن حتى بوضع هذه الظاهرة فى الحسبان، ما زالت الاستثمارات الأمريكية فى المنطقة المخصصة لأغراض إنتاجية هى على الأرجح أعلى بعدة مرات من الأرقام الصينية. على سبيل المثال فى ٢٠١٢، صافى الاستثمارات الأمريكية فى الاقتصادين الكبيرين لأمريكا الجنوبية، البرازيل والأرچنتين، كان أكثر من ١٢ بليون دولار أمريكى[٤١].

على جبهة التجارة كما هى الحالة مع الولايات المتحدة فى فنزويلا، الواردات إلى الصين من المنطقة هى لحد واسع مواد خام ومنتجات زراعية، تلك البضائع التى يتحدد سعرها كوكبيا. (الأجزاء الإنتاجية من الاستثمار الصينى فى المنطقة هى أيضا تنحرف بشدة نحو استخراج مثل هذه المواد الخام). وكما تشرحها حالة الولايات المتحدة مع فنزويلا، شراء مثل هذه السلع لا يعطى المشترى قوة سياسية غير طبيعية على البائع الذى يمتلك العديد من المنافذ المحتملة لبيع منتجاته فى السوق الكوكبية. من الصعب رؤية كيف سوف تستطيع الصين استخدام موقعها الناشئ حديثا فى تلك الأسواق لتضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية فى المنطقة ضررًا جديًا، دعك من خلق نفوذ للإضرار بمصالح الأمن القومى الأمريكية فى نصف الكرة الأرضية الغربى.

الجيش

فى كل جانب من جوانب الماكينة العسكرية المادية، تظل الولايات المتحدة افتراضيا متفوقة على جيش التحرير الشعبى الصينى فى النوعية والكمية أو كلتيهما. عندما نفكر فى التطبيقات وبشكل قابل للجدل فى العناوين الفرعية

الأهم، كالخبرة وتدريب الأفراد العسكرى، تمتلك الولايات المتحدة ريادة أكثر تقدمًا حتى. لأسباب سوف تتضح فى الفصل التالى، أنا لا أضع شخصيا كثيرًا من الوزن للمقارنة المباشرة بين المؤشرات الرقمية الخالية من السياق لأحكم علـــى مميـــزات عسكرية.. ولكنه يظل تمرينا مفيدا أن تفند حجج أنصار الأفول الأمـــريكيين حـــول مفرداتهم الخاصة.

ميزانية الدفاع فى البلدين هى مكان طيـــب للبـــدء مثـــل أى مكـــان آخـــر (انظر الرسوم البيانية والجداول فى الفصل الأول). ورغم الزيادة المبهرة لميزانيـــة الدفاع الصينية منذ أواخر التسعينيات، هكذا استطاع الأمريكـــان أن يكـــون لـــديهم واحدة [ميزانية] منذ ٢٠٠١، تحقق أكثر من تعويض لأى مكاسب صينية بالمعـــايير المطلقة فى هذا المقياس الوحيد. وهذا حقيقى حتى لـــو تجاهلنـــا أرقـــام الميزانيـــة الصينية الرسمية، التى تميل لأن تكون أصغر كثيرا من التقديرات الأجنبية للإنفـــاق الصينى الفعلى على الجيش. لذا، على ســـبيل المثـــال، فـــى تقـــديرات الحكومـــة الأمريكية عام ١٩٩٦، كانت ميزانية جيش التحريـــر الـــشعبى ٤٢ بليـــون دولار تقريبا، بينما ميزانية الدفاع الأمريكية لتلك السنة كانت ٣٠٧ بلايين دولار. الفـــرق لصالح الولايات المتحدة بنحو ٢٦٥ بليون دولار. فـــى ٢٠٠٩، بعـــد عديـــد مـــن السنوات ذات النمو ثنائى الأرقام لميزانيـــة الـــدفاع الـــصينية، قـــدَّرت الحكومـــة الأمريكية ميزانية الدفاع الصينية لتكون أكبر من ١٥٠ بليون دولار كثيرا. ولكـــن حتى أقل تقدير للإنفاق الدفاعى الأمريكى فى تلك السنة، باستثناء تكاليف الحـــروب فى العراق وأفغانستان كان يصل إلى ٤٩٤ بليـــون دولار. الفـــرق كـــان لـــصالح الولايات المتحدة بما يساوى ٣٤٤ بليون دولار حتى بأكثر مما كان فى ١٩٩٦[٤٢].

أى مقاييس كمية للقوة الوطنية من النوع الذى يفضله علماء السياسة، سوف يخلص إلى أن تقدم جيش الولايات المتحدة هائل، ويكاد يكون غيـــر مـــسبوق فـــى التاريخ. أحد أشهر الأرقام التى يستخدمها غالبا نقاد ميزانيـــة البنتـــاجون هـــى أن الولايات المتحدة تنفق كثيرا على جيشها أكثر مما ينفق سائر العالم مجتمعين. ربما

يعارض عضو من مدرسة أنصار الأفول بأن تلك الميزانيات ليست مصدرا للقوة، ولكن مصدرا لضعف على المدى الطويل: الإفراط فى التمدد الإمبراطورى سوف يمتص القوة الاقتصادية الأمريكية، وسوف يكون واحدا من أسباب الأفول الأمريكى والنهوض الصينى فى نهاية المطاف. يصب "مارتن چاكس" بؤرة اهتمامه خصوصا على الإفراط فى التوسع الإمبراطورى الأمريكى كسبب لكل من انحسار اقتصادى ووهن عسكرى. "چاكس" يكتب " فى المستقبل سوف يجد الاقتصاد الأمريكى صعوبة متزايدة فى دعم مثل هذا الالتزام العسكري" (٤٣).

ولكن التاريخ لا يدعم مثل هذا الاستنتاج. فى نظر العديد من القراء سوف يكون خبرا متناقضا أن الولايات المتحدة قد حافظت على استمرار مستوياتها العالية من الإنفاق الدفاعى ما بعد الحرب الباردة دون أن تكلف اقتصادها بضريبة كبيرة. حتى عندما تنتهز الولايات المتحدة فرصة للاشتراك فى حربى أفغانستان والعراق، يصبح عبء الإنفاق الدفاعى الأمريكى (٥% من الناتج المحلى الإجمالي) أصغر مما كان عليه فى ١٩٨٦، عند ذروة تراكم الإنفاق الدفاعى لإدارتى "كارتر-ريجان" الذى أسهم فى إنهاء الحرب الباردة (٦-٧% من الناتج المحلى الإجمالي) (٤٤). وبالمعيار نفسه فإن العبء الحالى هو أصغر كثيرا من العبء الدفاعى الذى كان يتحمله دافع الضرائب الأمريكى خلال الخمسينيات، عندما كان متوسط الإنفاق الدفاعى، نتيجة لبواكير الحرب الباردة والحرب فى كوريا، يصل إلى ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى. وخصوصا أن الاقتصاد الأمريكى فى الثمانينيات، دع الخمسينيات جانبا، أصغر كثيرا مما هو عليه حاليا، لم تكن تقريبا القيمة الهامشية للعبء على دافع الضرائب الأمريكية تتساوى أثناء الحرب الباردة مع عبء السنين الحالية. والجدير بالملاحظة بشكل مساوٍ هو أن الاقتصاد الأمريكى كان ينمو بمقاطع صحية فى كل من الخمسينيات والثمانينيات، لتصبح فكرة تقويض المستويات العالية من الإنفاق الدفاعى بالضرورة للقوة الاقتصادية القومية، فكرة محل تساؤل.

بالطبع، تكلفة خسائر الحروب الأمريكية الأخيرة والعائلات المتضررة من جرائها هى تكلفة عظيمة فعليا. تلك التكاليف ربما تجعل الولايات المتحدة على حذر شديد مستقبلا عند التدخلات اللاحقة. أيضا العقبات السياسية والقانونية فى الولايات المتحدة تجعل من الأسهل تخفيض ميزانيات الدفاع أكثر من تخفيض عديد من الجوانب الأخرى للإنفاق الحكومى فى فترات التضخم الزائد للميزانيات الفيدرالية والتحديات المالية على شاكلة ما نراه حاليًا. الإنفاق الاختيارى الذى يشمل ميزانية الدفاع سوف يتعرض دائما للتخفيض فى ظل أى تدابير تقشف لأن عناوين مثل الرعاية الطبية (Medicare) والأمن الاجتماعى ومعاشات التقاعد الحكومى ليست اختيارية، وتميل إلى أن تكون محمية بحكم القانون. وهذا واحد من الأسباب الذى فرض وضع الميزانية الأخيرة تحت الحراسة مما أضر وزارة الدفاع بشدة. ولكن هذه المجموعة من المشاكل المعقدة، بينما هى على درجة من الأهمية بالنسبة لمستقبل الإنفاق الدفاعى للولايات المتحدة، إلا أن هذه المشاكل لا علاقة لها أو لا تملك إلا القليل من العلاقة مع الشكوى الشائعة التى يسمعها المرء فى دوائر الإعلام والمفكرين بأن الإنفاق الدفاعى المفرط قد أصاب الاقتصاد الأمريكى بالأذى. من المشهور أن الرئيس "آيزنهاور" (Eisenhower) قد حذَّر من المجمع الصناعى العسكرى وربما قد أصاب فكرة ما، ولكن الاقتصاد الأمريكى كان أسرع نموا فى الخمسينيات والستينيات، عندما كانت ميزانيات الدفاع كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى أعلى بشكل كبير منها فى العقود اللاحقة. قد لا يسر العديد من المواطنين بالسياسات التى تكمن خلف الميزانيات الكبيرة للدفاع أو كيف يتم إنفاق دولارات الدفاع نفسها، ولكن المرء لا يستطيع دعم استمرار الجدل بأن ميزانية الدفاع بطريقة ما تقوض الدعائم الاقتصادية الكلية لقوة الولايات المتحدة.

ما عدا ربما الصواريخ الباليستية المضادة للسفن تحت التطوير فى الصين، لا توجد فئة من التجهيزات العسكرية، بمعايير نوعية التسليح، لدى الصين يفوق أو يقترب من المميزات التى لدى الولايات المتحدة. يأتى الاستثناء الوحيد من الحقيقة البسيطة بأن الولايات المتحدة لم تجرب تطوير صواريخ باليستية برءوس تقليدية

تنطلق من الأرض. الصواريخ الباليستية ليست وسيلة كفئاً جدا لاستخدام ذخائر تقليدية. زد على ذلك، تمتلك الولايات المتحدة خيارات أخرى عديدة. مثل هذا السلاح مهم تماما بالنسبة للصين ويجب أن يؤخذ بجدية، ولكن أهميته تكمن في منفعته المحتملة كأداة إرغام وليس كسلاح هيمنة فى لعبة التغيير، قد يسمح للصين بالهيمنة على المنطقة دع جانبا الهيمنة العالمية.

وبسبب الحجم الصرف للجيش الصينى، أنا متأكد أن هناك فئات كاملة من التسليح تتفوق فيها الأعداد الصينية على أعدادنا، ولكن الأرقام الخالصة لا تعنى كثيرا فى قياس القوة العسكرية كتطور تقنى. وعندما ينخرط المرء فى النوعية [التسليح] تبدو الصين أضعف كثيرا من الولايات المتحدة. ويشهد تاريخ الصين الحديث نفسه على ذلك. جيش الصين المكون من مليونى شخص هو الآن أنحف كثيرا وأكثر كفاءة من جيشها المتداعى ذى الستة ملايين فرد فى عام ١٩٧٨. تعتبر قوة غواصات الصين هى أقوى اليوم منها فى ١٩٩٥، ولكن عدد الغواصات الهجومية ذات وقود الديزل انخفض من ٧٤ إلى ٦٦. كيف استطاع ذلك أن يحدث؟ الإجابة بسيطة: تعتبر نسبة أكبر من الست والستين غواصة تلك هى من نظم التسليح الحديث. فهذه الغواصات الحديثة أصعب فى اكتشافها، وتستطيع البقاء فى وضع الغوص لوقت أطول وتحمل دفعات تسليح متقدمة أكثر من سابقيها. لا تمتلك الغواصات الأقدم والأكثر عددا مثل هذه المميزات.

كل ذلك يظهر أن التحديث أمر مهم. ولكن بينما التحديث الصينى من قوة متخلفة فى ١٩٧٨ إلى وضعها الحالى هو إنجاز حقيقى لبايچين، يستطيع المتفائل الصينى أن يقول الكوب ممتلئ حتى ثلثه فقط، بينما المتشائم يستطيع القول إن ثلثى الكوب ما زال فارغا. قدَّرت وزارة الدفاع الأمريكية أنه فى ٢٠١٠، برغم أكثر من عشر سنين من زيادة الاستثمار [العسكري]، أقل من ٣٠% من قوات السطح البحرية فى جيش التحرير الشعبى الصينى والقوات الجوية و٤٠% من قوات الدفاع الجوى من الممكن اعتبارها "عصرية" [٤٥]. لكن حتى نظم الصين العسكرية الأكثر تقدما تواجه صعوبات حقيقية، وتميل لتنكّب الدرب، متخلفة ببون شاسع

وراء النظم المماثلة للجيش الأمريكى بمعايير الفعالية القتالية. من المهم بالنسبة للغواصات أن تصبح قادرة على المكوث غاطسة لوقت طويل تحت سطح البحر؛ وهذا ما يجعل الغواصات النووية أفضل من الغواصات التى تعمل بالديزل. تمتلك الصين الآن غواصات نووية وتبنى المزيد منها. وهى أيضا تقوم بتطوير مزيد من رادع نووى مستدام معتمد بالأساس على الغواصات (SSBNs). ولكن من التقارير العلنية، غواصات الصين النووية ما زالت عالية الصوت جدا[٤٦]. وحيث إن كامل الأمر مع الغواصات هو تجنب التقاطها بواسطة الأعداء، تقلل الضجة بشكل كبير من فعاليتها، وتزيد بشكل كبير من سهولة التقاطها وتدميرها. طبقا لتقرير مكتب الاستخبارات البحرية لعام ٢٠٠٩، الغواصات الصينية النووية الأحدث والأكثر تقدما من فئة "چين" (Jin-class) أكثر ضجيجا من الغواصات النووية المماثلة التى بناها الاتحاد السوفييتى منذ ثلاثة عقود مضت[٤٧]. أكثر من ذلك، تمتلك الولايات المتحدة خبرة متقدمة وتكنولوچيات لتتبع غواصات الأعداء، بينما تفتقد الصين مثل هذه الخبرة. بل وحتى التجهيزات الصينية الأكثر عصرية، شاملة الطائرات المقاتلة من الجيل الرابع ضمنا، تعتبر بشكل واسع أنها نظير متخلف عقدًا أو عقدين من السنوات لما هو موجود فى الترسانة العسكرية الأمريكية.

تقدّم بعض من أحدث التطورات العسكرية البارزة للصين أمثلة طيبة على التخلف العسكرى الشامل والمتواصل لجيش التحرير الشعبى. دمرت الصين فى يناير ٢٠٠٧ واحدًا من أقمارها الاصطناعية التى تخصها فى مدار قريب من الأرض فى تدريب غير مُعلَن عنه لواحد من نظمها للصواريخ الأرضية المضادة للأقمار الاصطناعية. هذه المهمة إلى جانب مشكلات وجود حزام للحطام المتخلف عن الانفجار، سببت انزعاج الولايات المتحدة والبلدان الأخرى لأن الجيش الصينى الآن بدا يلوِّح بتهديد جديد للأقمار الاصطناعية التى تعتمد عليها اقتصادات وجيوش العالم. ولكن هذا الحدث لا يكاد يمثل قفزة تكنولوچية ما. بعد كل شيء، فقد اختبرت الولايات المتحدة سلاحًا أرضيًا مضادًا للأقمار الاصطناعية فى ثمانينيات القرن العشرين. كجزء من جهود دفاعها الصاروخى

الشامل منذ ذلك الحين، طوّرت الولايات المتحدة مصفوفة من الأسلحة القادرة على اعتراض الصواريخ الباليستية داخل الغلاف الجوى للأرض، وفى الفضاء الخارجى (ما يسمى ب"الاعتراض الجوى الخارجي" [exo-atmospheric intercept]). أدرك العارفون المتخصصون بشئون الدفاع منذ وقت طويل أن أى تسليح دفاعى بالصواريخ الباليستية بتلك القدرات الأخيرة، مثل الصاروخ إس إم – ٣ المحمول على السفن والذى تم نشره على مدمرات البحرية الأمريكية فى الباسيفيكى الآسيوى، من الممكن استخدامه لضرب الأقمار الاصطناعية فى مدارات منخفضة حول الأرض إذا ما كانت تعمل على ارتفاعات منخفضة مماثلة لارتفاعات الصواريخ الباليستية تلك. فى ٢٠٠٨ سنحت للبحرية الأمريكية فرصة لتدمير قمر أمريكى اصطناعى يترنح بقوة فى مداره، ويهدد بالتحطم على سطح الأرض بواسطة صاروخ محمول على سفينة. فيما اصطلح على تسميتها "عملية غابة برونت" (Operation Brumt Forest) الهدف الذى كان الحصول عليه وإصابته أكثر صعوبة كثيرا من هدف الاختبار الصينى تم تدميره كاملا بنظام كان قائما فعلا بشكل واسع. وقد تم عمل ذلك بأسلوب عالى الاحترافية وبعناية منعت خلق تشكيل مجال ملموس لبقايا الحطام والذى كما يجب أن يقال خلق فشلا دبلوماسيا صغيرا.

والتالى هو أننا نستطيع النظر فى اختبار الطيران المشهور (أو سيئ السمعة) لطائرة الشبح المقاتلة الجديدة طراز چيه–٢٠، ذلك الاختبار الذى أجراه الجيش الصينى خلال زيارة وزير الدفاع "روبرت جيتس" فى يناير ٢٠١١. كان اختبار الطيران مثار ملاحظة جزئيا بسبب صعوبة تطوير تكنولوچيا الشبح، وبسبب التوقيت الذى جعل العديد من الأمريكيين يعتقدون أنه مقصود لإرسال إشارة إنذار الى الوفد الزائر. لكن لو احتفظنا ببطاقة تسجيل نتائج مقارنة بين التطورات العسكرية الأمريكية والصينية، فاختبار طيران بدائى لطائرة شبح لإظهار أنها تستطيع الطيران فقط لا يوضح سوى قدر تخلف برامج تحديث الجيش الصينى وتذيلها للولايات المتحدة ببون بعيد. تؤرخ التقارير العلنية لأول طيران

لطائرات الشبح الأمريكية فى سنة ١٩٨١، وتفترض العقيدة العسكرية الأمريكية استخدام مصفوفة من مقاتلات وقاذفات الشبح منصوبة فى الداخل والخارج، ربما تكون الأكثر تقدما فى هذه المصفوفة هى طائرة الرابتور إف-٢٢، مقاتلة تفوق جوى بقدرات هجوم أرضى تدور على قواعد القوات الجوية الأمريكية فى اليابان وفى أماكن أخرى. اختبار طيران طائرة هو الخطوة الأكثر أولية فى مسيرة طويلة لصنع معدة قتالية وجعلها جاهزة للعمليات، والأكثر أهمية هو اندماجها مع القوات الموجودة وتطوير العقيدة التى تجعلها أداة مفيدة لسائر الجيش. قال متحدث باسم البنتاجون فور الإعلان عن الاختبار من المبكر جدًا لحد بعيد القول بما إذا كانت الصين قد خلقت فعليا أم لا "قوة جوية من الجيل الخامس" (مشيرا إلى طائرات مقاتلة شبحية حقيقية) [٤٨]. حتى تقدير المتفائلين (من منظور صيني) يرى أن بناء مثل عملية التكامل هذه سوف يستغرق سنوات عديدة، وبعض الخبراء المقيمين فى الولايات المتحدة مثل "تاى-مينج شيونج" (Tai-ming Cheung) يشكون فى أن الصين سوف تستطيع تحقيق تلك النتائج بالسرعة الواجبة. مؤخرا رأى "شيونج" فى تقدير الحكومة الأمريكية أن الطائرة "جيه-٢٠" ربما تدخل الخدمة فى ٢٠١٨ هى تقديرات "متفائلة بشدة" [٤٩]. أكثر من ذلك، طبقا لمصادر عامة متعددة، ما زالت الصين تفتقد القدرة على الإنتاج المتسلسل للمحركات التوربينية النفاثة لطيران الجيل الرابع الأكثر تقدما، وهكذا تظل الصين معتمدة على روسيا فى توريد هذه المكونات الحساسة[٥٠].

فى الأخير لدينا الاستعراض البحرى الذى راج الإعلان عنه كثيرا لتجارب حاملة الطائرات الصينية فى ٢٠١٢. من ناحية، تلك هى فعليا قدرة جديدة للجيش الصينى، الذى يشدد بشكل تقليدى على الدفاع عن الأرض الأم والممرات البحرية بالقرب من السواحل الصينية، حيث يكمن الكثير من ثروات الصين. لا يمكن اعتبار حاملة طائرات مع ما تحمله من أهمية خصوصا لجيران الصين الأضعف، عاملا يحدث تغييرا فى اللعبة ويغلق الفجوة الكلية مع الولايات المتحدة. بعد كل شيء ابتاعت الصين غلتها التى هى حاملة طائرات من زمن الحرب الباردة،

من أوكرانيا، تلك القوة العسكرية غير الرائدة. قد امتلكت الولايات المتحدة وعدوتها السابقة والآن حليفها الإقليمى اليابان القدرة على تشغيل حاملات الطائرات منذ عشرينيات-القرن العشرين! تمتلك الولايات المتحدة حاليا إحدى عشرة حاملة طائرات تعمل بالطاقة النووية ومجموعات قتال ضخمة ومتطورة تصاحب هذه الحاملات وتحميها ومدربة بالكامل وفى التشغيل.

مجرد امتلاك حاملة طائرات فى الخدمة لا يعنى أنه لا يمكن انتهاك حرمة حاملة الطائرات هذه. لدى الولايات المتحدة عقود من سنين الخبرة من الحرب العالمية الثانية وعبر الحرب الباردة فى تتبع وتدمير حاملات طائرات الأعداء. فى إحدى معارك الحرب العالمية الثانية، معركة "ميدواي" (Midway)، أغرقت الولايات المتحدة أربع حاملات طائرات يابانية: "أكاجي" (Akagi) و"هيريو" (Hiryu) و"كاجا" (Kaga) و"سوريو" (Soryu). لحسن الحظ، خلال الحرب الباردة تجنبت القوى العظمى هذا النوع من الصدام العسكرى المباشر الذى يتضمن الهجوم على حاملات الطائرات. ولكن كلا الجانبين تدرب بشدة على مثل هذه المهام، ومن سبل عدة أصبحت حاملات الطائرات اليوم صيدا أسهل فى تتبعه وضربه مما كان الأمر عليه سابقا. ونظرا للنفقة الضخمة لحاملة الطائرات نفسها وبل حتى النفقات الأعظم لمجموعات القتال المصاحبة والمدافعة عن الحاملات. أضف إلى ذلك السهولة النسبية التى يمكن إغراقها بها بواسطة الولايات المتحدة، قد يقود تحليل المحصلة صفر، "للسياسة الواقعية"، المرء إلى الأمل بأن تبنى الصين العديد جدا من حاملات الطائرات وليس الأقل. ينزعج الآن فعلا العديد من المحللين الأمريكيين المتطورين فى الشئون الدفاعية حول سهولة تعرض السفن الأمريكية لخطر الهجوم المستقبلى بالصواريخ والتوربيدات الصينية أكثر من قلقهم من أى تهديد هجومى تفرضه حاملات الطائرات الصينية. أحد خبراء الدفاع الأمريكيين الذى ينتقد عموما بشكل كبير اتجاهات تحديث الصين الدفاعى قال لى مرة فى شكل نصف دعابة، "أحلامى السعيدة هى الأحلام التى تمتلئ بحاملات طائرات جديدة: حاملات طائرات صينية".

المساحة الأخرى التى تحصل على قدر كبير من الإلحاح هى الحرب الإلكترونية. هناك قليل من الشك فى أن الصين قد طورت كادرا كبيرا من الهاكرز ومحاربى الفضاء الإلكترونى الذين ترعاهم الحكومة. ومن الصعب التمييز بين الاثنين، حيث إن القدرات التى تسمح لأحد الناس باختراق أى شبكة والتجسس عليها غالبا تسير وثيقة جدا مع قدرات شل وتدمير هذه الشبكة. "چيمس مولفنون" (James Mulvenon) العالِم السياسى الذى تحول لمحلل إلكترونى فى أحد مراكز الأبحاث الأمريكية قدم الكثير من أحسن الأعمال المتوفرة علنا عن كيف تستطيع الهجمات الإلكترونية على القوات الأمريكية أن تُعقِّد عمليات الجيش الأمريكى فى غرب الباسيفيكى. فى ٢٠١٢ عرض "مولفينون" بعض اكتشافاته فى جامعة برينستاون، مشيرا إلى أنه بينما أوامر القتال والاتصالات الحساسة الأخرى سوف تتم من خلال أنظمة مضروب عليها سرية عالية من الصعب كثيرا اختراقها، ما زالت العمليات العسكرية الأمريكية تعتمد على نظم مفتوحة معرضة للانكشاف نسبيا وذلك لأغراض لوچيستية. فى الفصل الرابع سوف نناقش كيفَ، ربما تبرهن مثل هذه القدرات الصينية على أهميتها الشديدة فى صراع الإرغام مع الولايات المتحدة. ولكن لا يحتاج المرء إلى استنتاج أن الصين قد أحرزت سبقا بشكل ما فى قدرات الحرب الإلكترونية أو أن الولايات المتحدة لديها عجز كبير على نحو خاص بمعايير التعرض للإصابة الإلكترونية. من الصعب أن تعرف من المصادر المتاحة جماهيريا أى بلد باسيفيكى يتمتع بميزة متقدمة فى الحرب الإلكترونية. نادرا ما تناقش الحكومة الأمريكية قدرات الولايات المتحدة الهجومية رغم افتراض التقارير العلنية أن الهجمات الإلكترونية قد أُستخدِمت بكثافة فى العراق مثلا. كما انتشرت أيضا تنبؤات جماهيرية واسعة حول الهجمات الإلكترونية الأمريكية الإسرائيلية على البرنامج النووى الإيرانى فى برامج تُسمى "ستوكس نت" (Stuxnet) و"فلييم" (Flame). فى ٢٠١٢، الجنرال "كيث ألكسندر" (Keith Alexander)، الجنرال الأمريكى المسئول عن القيادة الإلكترونية، كسر طوق الصمت عندما طرحت تقارير متنوعة عن احتمال تعرض الولايات المتحدة

بشكل ما لهجمات إلكترونية أجنبية من طرف واحد. قال الجنرال، "أستطيع التأكيد لكم أنه في ظروف مناسبة، وبناء على أمر من سلطة القيادة القومية، نستطيع دعم تأكيد الوزارة بأن أى لاعب يهدد بهجوم إلكترونى يسبب الشلل ضد الولايات المتحدة سوف يجازف بمخاطر جسيمة" [٥١]. فى ٢٠١٣، قطع الجنرال شوطا أبعد مصرحا بأن حكومة الولايات المتحدة تعتقد أن قدرات الولايات المتحدة الهجومية فى مجال الحرب الإلكترونية هى "الأحسن فى العالم" [٥٢]. ومنذ هروب المتعاقد مع هيئة الأمن القومى "إدوارد سنودن" (Eduard Snowden) بدا العديد فى الولايات المتحدة والصين يعتقدون أن وكالة الفضاء الأمريكية تمتلك القدرة على اختراق قطع واسعة من الفضاء الإلكترونى للصين. وحيث إن الاختراق هو العنصر الحيوى فى الهجوم الإلكترونى، سوف يُملى ذلك قدرة أمريكية جدية على الحرب الإلكترونية ضد الصين. ويبقى أن التفوق الأمريكى فى هذا المجال حتى ولو كان قائما مثلما يفترض الجنرال ألكسندر، لا يوفر بالضرورة راحة أو أمنًا عظيمًا كما سوف نناقشه فى الفصل الرابع.

إضافة إلى امتلاك عدد من نظم التسليح المتقدمة أكثر من الصين، تمتلك الولايات المتحدة ميزة هائلة فى التدريب وخبرة الحرب القتالية. خذ عدة مئات من الطيران الصينى المقاتل مثلا. هذه الطائرات لا يتفوق عليها فقط آلاف الطائرات الأميريكية المتقدمة ولكن الطيارين الأمريكان الذين تلقوا ساعات تدريب للطيران بطياراتهم أكثر كثيرا من أقرانهم الصينيين. أكثر من ذلك، وحيث إن الجسم الأساسى من جيش تحرير الشعب الصينى ما زال لا يُعتبَر عصريا والوحدات الصينية التى تستعمل الأسلحة التى تُعتبَر حديثة تواجه تحديًا لا يشاركهم فيه أقرانهم الأمريكان: هم يحتاجون إلى محاولة التكامل مع وحدات ذات قدرات مختلفة متنوعة بشدة وهى المهمة التى ليس من السهل إتمامها. فى الأخير، وفى الأثناء التى ربما يجد الصينيون حلولا لهذه المشكلات، سوف تبقى حقيقة أن الصين لم يكن لديها نزاع دولى كبير منذ ١٩٧٩، اللهم إلا عندما أمر "دنج چياو بينج" بالغزو التعيس لأرض فيتنام. كان أداء الوحدات الصينية سيئا للغاية فى ذلك القتال، ولكن هذا غير مهم

بدرجة أهمية حقيقة أن من يملك أى خبرة قتالية على الإطلاق فى الجيش الصيني هم الضباط كبار السن فقط. الخبرة التى امتلكوها من ذلك القتال لم تكن ذات علاقة لحد واسع بالتحديات العسكرية الأكثر معاصرة التى قد تواجهها الصين اليوم. وهذا حقيقى على وجه الخصوص فى بحر وجو الباسيفيكى الغربى. وعلى النقيض، اختبر الجيش الأمريكى طريق الحرب بمكان ما فى العالم بشكل يكاد يكون سنويا منذ انطلاق عملية عاصفة الصحراء فى يناير ١٩٩١.

الحلفاء، بجانب التكنولوچيا والخبرة، يمثلون واحدًا من كبرى المميزات العسكرية التى تتمتع بها الولايات المتحدة مقارنة بالصين. يشير "ميخائيل أوهانلون" (Michael O'Hanlon) إلى أن نظام تحالف الولايات المتحدة يشتمل على بضعة وستين بلدا حليفا لو ضممنا إليها الولايات المتحدة نفسها لأصبحوا يمثلون ٨٠% من الإنفاق العسكرى الكوكبى(٥٣). وبالمثل فى كتابه "الحوت الليبرالي" (Liberal Leviathan) عرض "چون إيكنبري" بيانات تقارن تحالفات الولايات المتحدة مع علاقات الأمن الصينية فى الخارج لإظهار زمام المبادرة غير المتوازن الذى تتمتع به الولايات المتحدة فى هذا المجال. لدى الولايات المتحدة التزامات دفاعية رسمية مع اثنين وستين لاعبًا دوليًا فى أنحاء العالم(٥٤). لدى الصين تحالف رسمى واحد فقط مع كوريا الشمالية وشراكة أمنية قوية جدا مع بلد آسيوى آخر هو الباكستان. تمتلك الصين علاقة تعاون وتجارة سلاح مع روسيا، ولكن عدم الثقة المتبادل بين الاثنتين يجعل من الصعوبة الشديدة وضع عنوان "تحالف" أو شراكة أمنية لهذه العلاقات، بالطريقة نفسها التى يستطيع المرء بها وصف علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية وأستراليا (تحالفات) أو سنغافورة وتايوان (شراكات أمنية). تعطى هذه التحالفات والشراكات الأمنية أكثر من مجرد قوة تراكمية فى صراع ما؛ هما توفران حقوقًا دائمة فى عديد من الحالات وفى حالات أخرى، الحق فى استخدام الموانئ ومدارج الطائرات للتدريبات وكذلك فى الحالات الطارئة. إضافة إلى ذلك، توفر التحالفات تشاركًا فى الاستخبارات ومعرفة محلية فيما يتعلق بالجغرافية والطقس وما يماثلهما ليفيد تضاعف القوة الأمريكية بقدر

كبير. بينما لأسباب سوف نقدمها فى الفصل الرابع، هذا لا يعنى بالضرورة أن الولايات المتحدة يجب عليها خفض ميزانية دفاعها أو أن تُهدِئ من التحديات الأمنية التى يفرضها صعود الصين، فذلك يقوض بشكل جدى الحجج القائلة إن الصين تغلق سريعا الفجوة مع القوة العسكرية الأمريكية أو فى طريقها للهيمنة على النظام العالمى.

الدبلوماسية

أشار عديد من نقاد السياسة الخارجية الأمريكية إلى أن الصين قد ربحت فى ميدان الدبلوماسية على حساب أمريكا خلال فترة إدارة چورچ دابليو بوش. لم يقتصر الأمر على غياب الولايات المتحدة فى التجمعات الإقليمية على أعلى مستوى رغم عضويتها الكاملة فيها، مثل "منتدى الآسيان الإقليمي"، ولكنها لم تكن مشاركا، أو لنضعها بشكل أكثر شناعة، تم استبعاد الولايات المتحدة من المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل "منظمة تعاون شنغهاي" و"الآسيان زائد ثلاثة" و"منطقة التجارة الحرة للصين والآسيان". مقاربة الحصيلة صفر نحو هذه القضايا تبناها خبراء ذوو وزن مثل "راندال سكريفر" (Randall Schriver) و"آرون فرايدبرج"، وكلاهما خدم فى إدارة بوش، و"كيرت كامبل" المسئول السابق بإدارة كلينتون ولاحقا مساعد وزير الخارجية لشئون شرق آسيا والباسيفيكى فى إدارة أوباما. فى يونيو ٢٠٠٥، "كامبل"، بوصفه موظفًا تنفيذيًا بمركز أبحاث رائد خلال إدارة بوش، قام بتنظيم ندوة شاركتُ فيها ولو كمعارضة مخلصة، "بيد واحدة مقيدة: التعامل مع الصين أثناء فترة تسبق الاحتلال" (With One Hand Tied: Dealing with China During a Period of Preoccupation). لاحقا فى السنة نفسها كتب كامبل: "من النادر فى التاريخ أن تصنع قوة ناهضة مثل هذه المكاسب البارزة فى النظام الدولى، لحد كبير بسبب تصرفات، وعدم انتباه من القوة المهيمنة. فعليا، لم تكن واشنطن على دراية غالبا بمكاسب الصين خلال السنوات القليلة السابقة، وقد جاء العديد منها على حساب الولايات المتحدة" [٥٥].

انضم عموم المثقفين إلى هؤلاء الباحثين فى العويل على الطبيعة التى تنذر بالخطر لنجاحات الصين الدبلوماسية والاقتصادية فى المنطقة وما يتجاوزها. كان الهم المشترك هو أن الصين ربما تقوض علاقات الولايات المتحدة مع حلفاء مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند بل وربما أستراليا، حيث أصبحت الأخيرة تعتمد على صادرات المواد الخام إلى الصين(٥٦). فى مقال بصحيفة "نيو ريببليك" (New Republic) عبر "چوشوا كيرلانتسيك" (Joshua Kurlantzick) عن قلقه من انخراط الصين فى أنشطة دبلوماسية واقتصادية ثنائية ومتعددة الأطراف ليس فقط فى آسيا ولكن فى مناطق أكثر بعدا مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وصلت خشية "كيرلانتسيك" من تزايد قوة الصين الناعمة إلى استنتاج أنه "ربما تصبح الصين الأمة الأولى منذ سقوط الاتحاد السوفييتى التى قد تستطيع تحدى الولايات المتحدة بجدية من أجل السيطرة على النظام الدولي"(٥٦). بل حتى إن "تشارلز كراوثامر" (Charles Krauthammer) فى عمود بصحيفة "واشنطن بوست" بعنوان "لحظة الصين"، عبَّر عن قلقه من أن المحادثات سداسية الأطراف التى تقودها الصين حول نزع السلاح النووى الكورى الشمالى ربما تبرهن على نجاحها. لا يمر ذلك بالطبع مرور الكرام. ولكن من منظورى كعضو سابق فى الوفد الأمريكى [لتلك المحادثات]، تخليص كوريا الشمالية من برنامجها النووى كان سوف يجد أقصى ترحيب فى واشنطن. ورغم ذلك، "كراوثامر" فقد انزعج من أن مكانة وقوة الصين سوف تنمو بشكل كبير على حساب الولايات المتحدة إذا ما نجحت المباحثات(٥٧).

وتظل هناك نواحى قصور قائمة فى مثل هذه الانتقادات. على أقصى المستويات أساسية، يعود تاريخها إلى الفترة المبكرة من مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وزمن كتابات "آرون فرايدبرج" وآخرين فى ذلك الوقت، قد كان تشجيع الصين وجيرانها على مزيد من التعاون معا فى أنشطة متعددة الأطراف، هدفا واضحا عند الولايات المتحدة. كانت الفكرة هى تقليل عدم الثقة التاريخية والإشكاليات الأمنية التى ظهرت مع انهيار الاتحاد السوفييتى ونهوض الصين. وكما يحدث غالبا فى دوائر السياسة الأمريكية، عندما تُستبدل المشكلة بحل يصبح الحل

نفسه هو المشكلة الجديدة. عندما تمتلك الصين علاقات دبلوماسية سيئة مع جيرانها، نبدى انزعاجنا من تصاعد دوامات التوتر والخصومة التى قد تزعزع استقرار المنطقة. ولكن عندما تنجح الصين فى ترتيب بيتها دبلوماسيا وتحتضن منهجية تعدد الأطراف وتطمئن جيرانها، نبدى قلقنا من الفتور بين حلفائنا واحتمال قفزهم على قاطرة الصين الناهضة ضد المصالح الأمريكية. ولكننا لو تبنينا اتجاها من السياسة الواقعية الخائفة يرى فى المشاركة الدبلوماسية الصينية والمكانة المصاحبة لذلك ضررا مستقبليا بمصالحنا؛ فمن ثم نحن نجعل الخوف من النجاح الدبلوماسي سببا لعدم المحاولة مرة أخرى فى اكتساب التعاون الصينى فى المقام الأول!

من المهم متى أمكن بالنسبة لمسئولى الولايات المتحدة حضور اللقاءات الإقليمية على نفس المستوى البروتوكولى للمضيف الآسيوى. لذا عندما غابت الوزيرة "كوندوليزا رايس" مرتين عن اللقاءات السنوية الأربع لمنتدى الآسيان الإقليمى من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، كان انزعاج أمم جنوب شرق آسيا حول تبعات التزام الولايات المتحدة للمنطقة أمرا متوقعا. وبالمثل، يجب على الولايات المتحدة أن تنضم إلى المنظمات الإقليمية أينما كان ذلك ملائما، وقد رحبت باستعداد إدارة أوباما ليس فقط بالانضمام الى "قمة شرق أسيا" ولكن بجعل لقاءاتها ذات معنى. على سبيل المثال، فى نوفمبر ٢٠١١، حافظ الرئيس ومستشاروه على الاهتمام بوجود مسألة المنازعات البحرية فى بحر الصين الجنوبى على أجندة اللقاء رغم مقاومة الصين. ولكن لا حاجة للانضمام إلى كل منظمة. فقط من الطبيعى للدول الآسيوية أن يكون لديها بعض التجمعات التى لا تتضمن الولايات المتحدة، ولا يعنى حدوث ذلك بالضرورة علامة إنذار على مؤامرة مناهضة لأمريكا أو نعمة كبيرة لسلطة الصين[٥٨]. لا يتحدث أحد سواء فى الولايات المتحدة أو الصين عن مميزات ضخمة تتقدم بها الولايات المتحدة على الصين لأنها عضو فى منظمة الدول الأمريكية أو اتفاقية التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية، كلتاهما تضمان الولايات المتحدة ولكنهما "تستبعدان" الصين. أكثر من ذلك، تضم العديد من التجمعات الآسيوية من هذا النوع أصدقاء للولايات المتحدة و/أو حلفاء لها، لذا لن

تكون الولايات المتحدة عمياء عن أنشطتهم. مثلا، منظمة الآسيان زائد ثلاثة تضم أربعة من حلفاء بمعاهدات مع الولايات المتحدة وشريكًا أمنيًا فى سنغافورة.

فى العموم تحتوى تلك المنظمات على ما يكفى من تنوع داخلى ليجعل من الصعب بالنسبة لها أن تستمر فى دعم سياسة متماسكة مع الوقت تجرى ضد مصالح الولايات المتحدة حتى عندما ربما يحاول أحيانا بعض أو أغلب أعضائها استخدام هذه المنظمات لذلك الغرض. على سبيل المثال، فى منظمة شنغهاى للتعاون نشأت الاختلافات بين روسيا والصين وأعضاء آخرين عديدين حول استقلال أبخازيا وجنوب أوسيتيا (Abkhazia and South Ossetia)، الأجزاء السابقة من چورچيا. أحبطت معارضة الصين آمال موسكو فى الحصول على دعم المنظمة لغزو چورچيا فى ٢٠٠٨، الذى تم تنفيذه بمهارة بينما كان العالم مشغولا بألعاب بايچين الأولمبية. فى لقاء المنظمة عام ٢٠٠٥ المقام فى "آسطانا" (Astana) بكازاخستان، أصدرت المنظمة تصريحا مبهما حول معارضة إنشاء قواعد طويلة الأمد فى آسيا الوسطى بواسطة قوى خارجية. بدت تلك اللغة أنها تستهدف الولايات المتحدة، التى كانت تمتلك حقوقا فى استخدام قواعد عسكرية داخل أوزبكستان وقرغيزستان إبان العمليات الحربية فى أفغانستان. ولكن واشنطن أرسلت سريعا بمساعيها للدول الأعضاء مؤكدة أن مثل هذه الحوادث العرضية لن تتكرر. فى العموم، إلى الدرجة التى تحقق منظمة تعاون شنغهاى رسالتها فى تخفيض التطرف العنيف فى آسيا الوسطى وبناء التعاون والثقة بين أعضائها من الصعب عليها تحدى مصالح الولايات المتحدة. وليس واضحا ما قد تضيفه عضوية الولايات المتحدة فى المنظمة. هناك تكلفة حقيقية للعضوية فى أى من مثل هذه المنظمات لأنها تُقيم قممًا حقيقية. سوف يحتاج رئيس الولايات المتحدة إلى القيام برحلة أخرى طويلة للخارج سنويا لحضور مثل هذه القمة، بكل تكاليف الفرصة الضخمة لمؤسسة الأمن القومى وصناعة القرار الداخلى التى تأتى مع الرحلات الرئاسية إلى الخارج. أو سوف يضطر الرئيس إلى تفويض مندوب له لتمثيله، مما سوف يُعرِّض الولايات المتحدة لتكلفة دبلوماسية حقيقية. وكما ذكرنا

سلفاً، خلال إدارة چورچ دابليو بوش، فقدت الولايات المتحدة بعض المواقع الدبلوماسية فى جنوب شرق آسيا عندما أرسل الرئيس بنائب وزير الخارجية بدلا من الوزير لحضور المنتدى الإقليمى للآسيان، الحوار الأمنى الأرقى فى آسيا. ويصح المنطق العام نفسه بالنسبة لمشاركة الصين فى المنتديات متعددة الأطراف فى الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما ناقشناها فى الفصل الأول. يجب على الولايات المتحدة ببساطة أن تحافظ على صيانة وتعزيز حافظة أعمالها الدبلوماسية فى تلك المناطق دون النظر لكل منتدى يضم الصين أو لا يضمها بغيرة وحسد غير مثمرين.

كجزء من سياستها سيئة التسمية بشكل آخر "لإعادة التوازن" أو "العودة إلى آسيا" أو "محور الدوران" إلى آسيا، اكتشفت إدارة أوباما توازنا جيدا فى تناول تلك المشاكل. ارتقت الإدارة بمستوى تمثيل الولايات المتحدة فى المنتديات القائمة، ووقعت معاهدة الصداقة والتعاون مع الآسيان، وهكذا مهدت الطريق لمشاركة الولايات المتحدة فى قمة شرق آسيا. أكثر من ذلك ساعد هذا الأمر فى حشد وتعبئة اللاعبين الإقليميين بطريقة جعلت القمة تنجح فى معالجة قضايا جادة فى أمن الإقليم لأول مرة منذ وجودها. ولكن الإدارة بحكمة لم تحاول الانضمام إلى ولم تحاول تقويض سلطة المنظمات الأخرى التى لا تضم الولايات المتحدة.

الاتجاهات الأخيرة فى "قمة شرق آسيا" و"المنتدى الإقليمى للآسيان" تُظهر أن نشاط الصين المتنامى فى المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف لا يوفر مصادر قوة مدهشة بالنسبة للصين فى علاقتها بالولايات المتحدة. على العكس، عندما أصبحت الدبلوماسية الصينية لاذعة أكثر كثيرا نحو جيرانها فى ٢٠١٠ حول قضايا تتعلق بعدوانية كوريا الشمالية نحو كوريا الجنوبية ومنازعات السيادة فى بحر الصين الجنوبى وبحر شرق الصين، تتخذ غالبية أعضاء كلتا المنظمتين مواقف أقرب لموقف الولايات المتحدة بدلا من موقف الصين. فى ٢٠١٢، فشلت الآسيان فى الوصول إلى اتفاق لانتقاد الصين بسبب اعتداءاتها على فيتنام والفلبين

خلال المنازعات البحرية فى بحر الـصين الجنـوبى، ولكـن ظهـر أن الـصين قد ضغطت على كمبوديا البلد الذى يترأس المنظمة آنذاك لمنع حدوث مثـل هـذه النتيجة. مثل هذه الخبرات تجعل قادة جمهورية الـصين الـشعبية ينظـرون إلـى المنظمات فى أحسن الأحوال كعنصر محايد وفـى أسـوأها كقيـد جزئـى علـى طموحات الصين بدلا من كونها أداة طيعة لتلك الطموحات. لا يمكن رؤية علاقـة الصين بمنظمة الآسيان والمنظمات متعددة الأطراف الأخـرى فـى شـرق آسـيا كرصيد نقى تستطيع الصين استخدامه ضد الولايات المتحدة فى صراع المحـصلة صفر من أجل السلطة والقوة.

ومع ذلك فقد نما النفوذ الدبلوماسى الصينى فى المنطقة مثلما نمـت قـدرة وسائلها العسكرية والاقتصادية. هذه العوامل مجتمعة مـع الجغرافيـا وسياسـات التحالف ومنازعات السيادة تخلق تحديات حقيقية لسياسة الأمن القومى الأمريكـى. لن تستبدل الصين الولايات المتحدة، وتحل محلها فى أى وقت سريعا بوصفها القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية الأعظم، ولكن السياسات الدولية أكثر تعقيدا ممـا تسمح به النظريات التى تنسب نفسها لتوازن القوة "الواقعية". الـسلطات الأقـوى بشكل مادى لا تهيمن دائما على القوى الأضعف فى المنازعات الدولية والحـروب المحدودة، بل إنها حتى غالبا أقل قدرة على ردع القوى الأضعف عن تحدى القوى الأعظم وحلفائها فى المقام الأول.

الفصل الرابع

لماذا تبقى الصين تحديًا إستراتيجيًا؟

التمتع بقوة متفوقة هو أفضل البدائل، ولكنه ليس ضمانا للسلام. ولا تضمن القوة المتفوقة، لا الاقتصادية ولا السياسية، أن أهداف الأمة السياسية سوف تتحقق. تستطيع الصين التى تتذيل الولايات المتحدة بمعايير الاقتصاديات والقوة الناعمة والقدرات العسكرية والتحالفات أن تظل تهديدا وتحديا كبيرا لمصالح الأمن الأمريكى خصوصا فى شرق آسيا. غالبا ما تحدت قوة أضعف قوة أقوى منها. وكما دافع "چون آركيلا" (John Arquilla) عن الفكرة التى تقول إن من ابتدأ حروب القوى الأعظم قد برهن غالبا، بقدر أكبر كثيرا من العكس، على أنه كان هو الخاسر[١]. يتحدى عمل "أركيلا" الفكرة الواقعية التى تقول إن القوة المتفوقة يجب أن تمثل رادعا لعدوان الدول الأضعف. غالبا ما يُخطِئ قادة الدول الأضعف فى حساب توازن القوة ويبالغون فى تقدير آفاق نجاحهم – أو أنهم يفهمون فى توزيع القدرات الشامل ما عدا تحدى القوة الأقوى بطريقة ما. ربما يفعلون ذلك لأنهم يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيق أغراض سياسية محدودة: إجبار قوة أقوى على التنازل فى بعض مجموعات نوعية من القضايا. فى الغالب يأخذ الحساب فى اعتباره إرادة القوة السياسية للجانبين فى دفع تكلفة القضية المتنازع عليها والأهمية المتصورة للقضية. شعور القادة بتلك الحقائق أكثر أهمية من الحقائق المادية والسياسية فى تحديد ما إذا كانت أمة ما سوف تبادر بالدخول فى صدام محدود.

معظم المعترك السياسى للأمن الدولى يتضمن معارك سياسية حول أهداف مناطقية وسياسية. صراعات القوة الغاشمة مثل الحربين العالميتين تكتسب أهمية ولكنهما تمثلان الاستثناء وليس القاعدة. الصراع من أجل البقاء القومى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يخبرنا بنظريات توازن القوة الواقعية

التى تطورت فى منتصف القرن العشرين. ولكن حتى فى تلك الفترة المظلمة، هناك العديد من الأزمات والحروب المحدودة تنطوى على دبلوماسية إرغامية. وأثناء الحرب الباردة، غالبا ما وجدت الولايات المتحدة نفسها فى صراع مع لاعبين أضعف ولكن بدرجة عالية من الحزم، مثلما كان الحال فى كوريا وفيتنام. مؤخرا جدا، شاهدنا الجيش الأمريكى فائق القوة باكتساح يواجه مصاعب فى وجه متمردين فى مرحلة ما بعد غزو العراق وأفغانستان. بتلك الخلفية التاريخية، فكِّر فى التحدى الإستراتيچى الذى يطرحه الجيش الصينى العصرى اليوم. وعلى الرغم من أن الصين من الصعب اعتبارها ندا عسكريا منافسا للولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة لم تحارب جيشا منذ الحرب العالمية الثانية يقترب منها فى أى نقطة مثلما تقترب القوات المسلحة الصينية اليوم. وحتى فى الحرب العالمية الثانية، قوات المحور الرهيبة – ألمانيا واليابان وإيطاليا – لم تكن تمتلك سلاحا نوويا يستطيع ضرب أراضى الولايات المتحدة. تمتلك الصين المعاصرة هذا وتلك الحقيقة فى ظروف نوعية تستطيع وضع حدود لاستعداد الرئيس الأمريكى ممارسة كل جوانب التفوق العسكرى التقليدى الأمريكى.

يهتم الإستراتيچيون الأمريكان بالتحديث العسكرى للصين لأن بايچين ركزت تطويرها بشكل ألمعى على اكتساب قدرات جديدة تعرِّض القوات الأمريكية المنتشرة بعيدا عن أرض الوطن الأم، وقريبا من الصين، إلى مخاطر متنوعة. ربما تكتسب النخب الصينية بصنيعها ذلك ثقة فى أنهم قد زادوا من قوة الإرغام لديهم ضد واشنطن أو ضد حلفائها وشركائها فى الأمن. تستند الولايات المتحدة على قواعد فى تلك الأماكن وتعاون يقدمه لاعبون إقليميون لاستعراض القوة ليس فقط فى آسيا ولكن فى أنحاء العالم. بهذا المعنى، بينما يمثل نظام التحالف الأمريكى مصدرا عظيما لقوة الولايات المتحدة وليس له مُعادِل فى حافظة الأعمال الأمنية الصينية، إلا أنه يمثل أيضا مصدرا لضعف مكشوف أمام العقاب الصيني: تستطيع الصين أن تحاول إحباط هؤلاء الحلفاء وإثناءهم عن التعاون مع الولايات المتحدة أو تستطيع ضرب القوات الأمريكية مباشرة فى قواعدها القريبة نسبيا

من الصين لتوجع الولايات المتحدة الأكثر بعدا. وهكذا تستطيع إستراتيچيات الإرغام الصينية رفع تكاليف التدخل الأمريكى فى المنطقة حتى وإن لم تستطع الصين الهيمنة فى صدام واسع المجال. وهكذا بينما ربما ترى النخب الصينية المسئولة أن الجيش الصينى أضعف من جيش الولايات المتحدة، وتفترض كتاباتهم الإستراتيچية تقريبا بشكل شامل أنهم كذلك، إلا أنهم ربما ما زالوا يتمتعون بالجسارة نتيجة اكتسابهم قدرات إرغام نوعية جديدة لا تزال تحت التطوير. وهذا صحيح على نحو خاص إذا ما كانوا يعتقدون أن القضية محل النظر هى مهمة للصين أكثر منها للولايات المتحدة. ربما يعتقد القادة الصينيون أن لديهم عزما أقوى فيما يتعلق بمنازعات السيادة مثلا، حتى ولو لم يمتلك جيشهم مثل هذه القوة التى عليها الجيش الأمريكى. يشير مراقبون من أنحاء العالم إلى الانسحاب الأمريكى من فيتنام والصومال وأفغانستان عندما ارتفعت تكلفة الولايات المتحدة بواسطة اللاعبين الأضعف بشكل محسوس. بتعريض الأمريكيين والأرصدة العسكرية فى المنطقة للخطر، تستطيع بايچين رفع التكلفة المتوقعة للتدخل الأمريكى. سوف تكون الأهداف الإستراتيچية هى ردع التدخل الأمريكى، وتعطيل فعالية نشر القوات الأمريكية حتى يتم إخضاع اللاعبين المحليين أو دفع الولايات المتحدة للانسحاب إذا ما قررت الدخول فى صدام طويل المدى مع الصين.

فى حملة مثل هذه من الممكن توسعة الضغط العسكرى ليشمل ليس فقط الولايات المتحدة ولكن أيضا حلفاءها وشركاء أمنها الأساسيين مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وتايلاند وسنغافورة وأستراليا. تستثمر الصين مقادير مذهلة من الموارد، خصوصا منذ أواخر التسعينيات، فى بناء قدرات عسكرية بهدف استعراض القوة فى البحر ولضرب الأرصدة العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها. عدة مئات من الصواريخ الباليستية ذات الرءوس التقليدية دقيقة التصويب تهدد أرصدة تايوان الثابتة. يستطيع عدد أصغر من هذه الصواريخ الوصول إلى القواعد الأمريكية فى اليابان والباسيفيكى الغربى أيضا. طبقا للبنتاجون، إحدى نسخ الصاروخ الباليستى متوسط المدى من طراز "دى إف – ٢١" تستطيع

اصطياد وتدمير السفن الرئيسة كبيرة الحجم فى البحر باستخدام أجهزة توجيه نهائى، وهى صواريخ قادرة على حمل رأس حربى نحو الهدف بعد دخوله مرة أخرى إلى الغلاف الجوى للأرض من الفضاء الخارجى. إذا ما نُشِر الصاروخ "دى إف – ٢١" أو الصاروخ الباليستى المضاد للسفن (ASBM) وتكامل الطرازان مع العقيدة العسكرية الصينية القائمة، فإنهما قادران على تهديد حاملات الطائرات الأمريكية التى يستقر بها عدة آلاف من أفراد الخدمة العسكرية الأمريكيين، وتمثل مستودعًا لمقدار هائل من قوة النيران والذخيرة، ليجعلا من هذه الحاملات هدف إرغام ثمينًا وهدفًا عسكريًا مهمًا[٢].

فى تحدٍ لقوة البحر الأمريكية، طورت البحرية الصينية عددًا كبيرًا من الغواصات المسلحة بالطوربيد المتقدم وصواريخ كروز والألغام البحرية. سوف يتم إلحاق هذه الأسلحة بأسطول كبير من سفن السطح المدنية والبحرية الصينية تتضمن زوارق الصواريخ السريعة من طراز الهوباى (Houbei-class) التى يمكن استخدامها لإطلاق صواريخ كروز وزرع الألغام، والمساعدة فى تحديد مواقع القوات الأمريكية حتى تستهدفها وحدات عسكرية صينية أخرى. كما استثمرت الصين أيضا فى أسطول كبير من طائرات الجيل الرابع المقاتلة ووحدات دفاع جوى متقدمة فى محاولة للتصدى كميا ونوعيا للمميزات التى تتمتع بها الولايات المتحدة. تستطيع سفن السطح والطيران الصينى أيضا إطلاق صواريخ كروز على السفن فى البحر وضد أهداف ثابتة على الأرض. فى عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ استعرضت الصين قدرتها على ضرب الأقمار الاصطناعية فى مدارات قريبة من الأرض. هذه الأرصدة بالتوازى مع قدرات الحرب الإلكترونية وهجوم الفضاء الإلكترونى تستطيع الإفادة فى تقليل الميزة الأمريكية الواضحة فى ميدان ما تسميه وزارة الدفاع "القيادة والتحكم والاتصالات والكمبيوتر والاستخبارات والترصد والاستشعار عن بعد" (C4 ISR). بالاتحاد مع نظم التسليح الأخرى، المدرجة سلفًا، تستطيع هذه الأرصدة أن تكون تضاعيف للقوة التى تسمح للجيش الصينى بتهديد عدد أكبر من جند وبحارة وطيارى أمريكا وحلفائها. قدرات

الإرغام المحسوسة هذه ربما تعمل على امتلاء قلوب القادة الصينيين بالجسارة عند مواقف الصدام المحتملة(٣).

من المهم تذكر أن مثل هذه القدرات لا تمنح القادة الصينيين ثقة فى أنهم يستطيعون الانتصار فى صراع شامل مع جيوش أكثر تطورا من الناحية التكنولوجية مثل الجيش الأمريكى. بل العكس، تتصور الكتابات الاستراتيجية الصينية أن القوات الصينية على الأرجح هى أضعف وأقل تطورا من الناحية التكنولوچية من جيوش تلك القوى العظمى الأعداء الأكثر تطورا مجهولة الاسم. يتمسك الإستراتيچيون الصينيون بقليل من الأمل فى أنهم سوف يغلقون فجوة القوة العسكرية الشاملة مع الولايات المتحدة فى أى وقت حالا، ولكن ذلك لا يمثل سببا للسلبية بين هؤلاء الإستراتيچيين. بدلا، هم يكتبون عن "القوة الأدنى التى تهزم القوة الأكثر تفوقا فى ظروف التكنولوجيا الراقية" من خلال توليفة من المهارة وتوجيه ضربات لأهداف رئيسة فى توقيت سليم وعزم سياسى متفوق(٤). تصبح أهداف الهجوم المقترح على عدو متفوق ماديا هى التأثير بهذا القدر الكبير على نفسية العدو وعلى تماسك تحالفاته الإقليمية وتعرية العدو من قدراته المادية فى حرب طويلة الأمد.

فى غالب الأحيان كنت أتقابل فى دوائر واشنطن الأمنية مع لغة ميلودرامية تتحدث عن التهديد الموجه لسبل وصول الولايات المتحدة إلى الباسيفيكى الغربى. مثل هذا الحديث يصلح لتأمين ميزانيات البنتاجون [من الكونجرس] وعلى الأخص ميزانيات القوات البحرية والجوية الأمريكية. ولكن هذه المبالغة غير دقيقة فكريا ومُحبِطة سياسيا من عدة أوجه. فى السنوات الأخيرة قامت وزارة الدفاع بسك مصطلح جديد، هو "مكافحة سبل الوصول/الحرمان من المساحة" (anti access/area denial) أو اختصارا (A2AD)، لوصف قدرات الصين الناشئة حديثا والعقائد العسكرية المصاحبة لهذه القدرات. الفكرة تقول إن الصين تحاول حرمان الجيش الأمريكى من سبل الوصول إلى المياه والمجال الجوى القريبين من

الساحل الصينى. لكن بينما يتغير توصيف اللغة الكودية فى وزارة الدفاع (DoD)، إلا أن أبحاثى ومحادثاتى فى الصين عبر سنوات عديد تفترض أن الإستراتيچية الصينية الحالية ما زالت سارية على ما هى عليه منذ التسعينيات على الأقل. وكنت قد أوضحت هذه الإستراتيچية فى مقال لى عام ٢٠٠١ فى صحيفة "الأمن الدولي" (International Security) بعنوان "طرح المشاكل دون الإمساك بها"[٥]. سعت الصين طويلا للتأثير على نفسية الولايات المتحدة المتفوقة عسكريا، وكذلك على حلفائها الإقليميين من خلال التهديد بتحديات عسكرية تتضمن تكلفة عالية على القوات الأمريكية المنتشرة فى مواقع متقدمة. ما تغير فى الإستراتيچية الصينية خلال المرحلة الزمنية البينية حتى اليوم لم يكن كثيرا، ولكن الذى تغير كان هو قدرة الصين على تنفيذ تلك الإستراتيجية. بدءًا من قاعدة متواضعة، طوَّرت الصين لأول مرة القدرة على استعراض قوات بحرية وجوية داخل البحار بطريقة جديدة. تنمو ميزانية الدفاع الصينية بصورة حتى أسرع من اقتصادها سريع التوسع. ولكن الصين لا تستطيع بصورة مادية حرمان الجيوش من سبل الوصول إلى مياه الباسيفيكى الغربى إذا ما قررت الولايات المتحدة الوصول إلى هناك. المجال الوحيد الذى ربما قد حققت الصين فيه تفوقًا تكنولوچيًا هو مجال الصواريخ الباليستية المضادة للسفن. بدلت الولايات المتحدة إنتاج نظم مثل هذه الأسلحة ليس لعدم قدرتها على إنتاجها، ولكنها فعلت ذلك لتنشيط انتهاك بعض اتفاقات الحد من التسليح المعقودة خلال فترة الحرب الباردة ولأن لدى واشنطن وسائل أكثر فعالية من الصواريخ الباليستية لضرب الأهداف البعيدة المتحركة.

ربما للمفارقة عبارة A2AD وكلمات مُلغِزة أخرى تنسب للصين نفوذا إرغاميا أكبر مما اكتسبته بايچين فعلا خلال فترة تحديثها العسكرى المبهر. لو كانت حملة التحديث العسكرى الصينى تستهدف التأثير الكبير على نفسية الأمريكيين لهذا الحد الذى تصيب فيه بالشلل قدرة القوات الأمريكية على التحرك – وكل ما توفر من كتابات العقيدة العسكرية الصينية يخبرنا بأن ذلك هو الهدف – إذًا، قد أحرزت بايچين فعلا هدفا مباشرا. عندما تناقش الولايات المتحدة علنا فكرة

أن هناك مناطق فى العالم لا تستطيع جيوشها التوغل فيها، فذلك يتضمن احتمالية تقويض ليس فقط عزيمة الولايات المتحدة ولكن أيضا عزيمة حلفائها، حيث من الطبيعى أن يتعجب الطرف الثالث إذا ما استطاعت الصين فى نهاية المطاف منع الولايات المتحدة ماديا من التدخل لصالحهم فى أزمة إقليمية. وهذا ما يخدم تماما أغراض العقيدة العسكرية الصينية.

المشكلة الثانية هى أنه باستخدام هذه المفردات مثل A2AD، التى لم أسمع بشبيه لها فى الأدبيات العسكرية الصينية، تفترض الولايات المتحدة أن على القوات الأمريكية أن تحارب بقوة ومبكرا ببساطة من أجل اكتساب سبل الوصول إلى ما سوف يكون دون ذلك مسرح عمليات مغلقًا. وحيث إن سبل الوصول هى شرط مسبق لأى دور لدبلوماسية الإرغام (coercive diplomacy)، مثل هذه الرؤية المبالَغ فيها لقدرات الصين قد تمتلك تبعات تصعيدية مدمرة فى وقت الأزمات الحقيقية. بكلمات أخرى، بدلا من تبنى مقاربة محسوبة بدقة، قد يقرر القادة العسكريون الأمريكيون شن عمليات حرب إلكترونية واسعة المجال وتوجيه ضربات محكمة فقط لمجرد ضمان وصول القوات الأمريكية إلى داخل مسرح العمليات. ناقش بعض الإستراتيجيين الأمريكيين علنا مفهوما وليدا للعقيدة العسكرية الأمريكية، "معركة جوية بحرية". بعض نسخ هذا المفهوم تدعو إلى عمليات تعمية حركية واسعة المجال ضد "سلسلة القتل" الصينية – مواقع الصواريخ، وعقد اتصالات التحكم والقيادة، والغواصات وقواعد الغواصات... إلخ- يتم تنفيذها مبكرا فى الصدام لحماية القوات الأمريكية المنتشرة فى المقدمة(٦).

مثل هذا التصعيد المبكر للصدام، حتى ولو كان ضد قوة تقليدية ضعيفة، سوف يكون مرعبا، خصوصا لحلفاء أمريكا الواقعين داخل مدى نيران الصواريخ والأسلحة التقليدية الصينية. أكثر من ذلك، قد تبدو الولايات المتحدة هى المعتدى والصين ضحية، مما يقلل من التميز السياسى الأمريكى مع كلٍ من حلفاء الجانبين والأطراف المحايدة على السواء. ولكن هناك قضية أكثر أساسية: لم تشن الولايات المتحدة فى تاريخها مثل هذا الهجوم الكلاسيكى الضخم ضد أرض دولة مسلحة

نوويا. فمنذ ثمانينيات القرن العشرين امتلكت الصين قوة صغيرة متخلفة من الصواريخ ذات الوقود السائل قادرة على الوصول إلى أرض أمريكا القارية (طبقا لتقارير علنية تمتلك جمهورية الصين الشعبية نحو ٢٠ رأسا من هذه الصواريخ). وحيث إن عددهم صغير نسبيا، وإن مثل هذه الصواريخ تحتاج إلى مقدار محسوس من الزمن لملء خزانات وقود الصواريخ وتركيب الرأس الحربي عليها خلال الأزمة، يشك عديدون داخل الصين وخارجها فيما إذا كانت الصين تمتلك فعلا أم لا ما يُعرَف فى معجم اللغة النووية باسم خيار "ضربة ثانية مضمونة": القدرة على إنزال دمار غير مقبول ضد خصم حتى بعد امتصاص هجوم استباقى مُنسَّق على أعلى مستوى (الضربة الأولى). لسنا متأكدين كيف يرى القادة الصينيون أنفسهم قدرة الرادع النووى الصينى الفعلية فى الصراع على البقاء خصوصا فى عالم طوَّرت الولايات المتحدة فيه أسلحة هجومية تقليدية أفضل كثيرا، وقدرات استشعار عن بعد أعظم ودفاعات صاروخية كسياسة ضمان جزئى ضد الصواريخ التى قد تظل صالحة للعمل فى أعقاب ضربة استباقية أمريكية. ولكن الصين تقوم بتطوير مجموعة أوسع بشكل ملموس لصواريخ متحركة بوقود صلب يستطيع كل منها حمل رءوس متعددة. يهدد ذلك التطور بتحديات حربية أكبر لوحدات الاستهداف الأمريكية بل وحتى بمخاطر أكبر لرئيس الولايات المتحدة إذا ما أراد تدبير ضربة أولى ضد السلاح النووى الصينى(٧).

على الجانب المضاد لهذه المعادلة الإستراتيجية، قدرة الصين النووية على إنزال ضربة ثانية أضخم لابد أنها سوف تعزز ثقة القادة الصينيين خلال نشوب أزمة أعظم مما كانوا عليه من ثقة فى الأزمات السابقة. فى دبلوماسية الإرغام – أو فى الاشتباك العسكرى الأقل من حرب واسعة المدى من أجل البقاء – تصبح النفسية وصور إدراك الأمور أكثر أهمية من إدراك الواقع العسكرى. حتى لو كان الزعماء الأمريكيون يتخوفون فعلا من الرادع النووى والتقليدى الصينيين بدرجة تكفى لتبديلهم خيارات الضربة الأولى، وحتى لو أنهم يرون برنامج التحديث العسكرى الصينى بوصفه مجرد ارتقاء للرادع الصينى الموجود سابقا، لا نستطيع

التأكد مما إذا كان القادة الصينيون يؤمنون بإخلاص بأن ترسانة السلاح الأقدم تستطيع الصمود أمام ضربة أولى أم لا. أى ثقة إضافية يكتسبها القادة الصينيون بالتحديث النووى ربما تعطيهم عزيمة إضافية خلال حدوث أى أزمة.

يستطيع المرء طرح فكرة أن الحديث عن التصعيد النووى هو ببساطة خيال علمى من الحرب الباردة. بعد كل شيء يمتلك الجانبان ترسانات نووية. لذا حتى لو أن الصين قد أسست للمرة الأولى قدرات رد ثأرى نووية مضمونة ضد الولايات المتحدة فإنها لن تمتلك أى حوافز رشيدة لاستخدامها إن لم تكن الولايات المتحدة لتحاول القيام بضربة أولى ساحقة ضد الصين دون مقدمات، وهو سيناريو غير مرجح بشدة. قد أصبح هذا السيناريو غير قائم حتى ولو كانت نسبة حدوثه قليلة، هذا ما يقوله المنطق. فمن خلال التفوق الأمريكى فى السلاح التقليدى والاختيارات التى توفرها مثل هذه الميزة للقادة الأمريكيين، هى كلها عوامل أقصر من أن تصل بهم إلى العتبة النووية.

التصدى لتقييم التحديث النووى الصينى يستدعى للذاكرة جدالات زمن الحرب الباردة حول دور الأسلحة النووية فى ردع القوى العظمى عن العدوان. خلال الحرب الباردة، زعم صقور المنظرين فى الولايات المتحدة وجود شيء ما يسمى "تناقض الاستقرار–عدم الاستقرار الظاهري" (Paradox of Stability-Instability) وهو يعنى أنه منذ أن تمتعت كلٌ من الصين والولايات المتحدة بترسانة نووية آمنة يستطيع كلٌ منهما إفناء الآخر بها، أصبح السلاح النووى واقعيا يلغى كل منهما الآخر. بهذا المنطق، أصبح استقرار المستوى النووى، المعروف باسم "الدمار المتبادل الأكيد" (Mutually Assured Destruction – MAD) يعزز بشكل مزعوم تنافسًا هائلا على مستوى الأسلحة التقليدية. شاع هذا المنطق القائل إن القوى العظمى التقليدية سوف تعرف أن خصمها الأدنى فى تسليحه التقليدى لن يمتلك أبدا سببا رشيدا لتصعيد الأمور إلى الحد النووى لأن مثل هذا التصعيد سوف يؤدى إلى انتقام نووى مدمر بشكل غير مقبول. كان هذا هو تحليل

صقور الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة، حيث إن الاعتقاد الشائع وقتها هو أن الاتحاد السوفييتى وحلفاءه يتمتعون بتفوق فى الأسلحة التقليدية على حلف الناتو فى وسط أوروبا. اعتقد الصقور الأمريكيون أن التفوق التقليدى السوفييتى يهدد بخطر عدم قدرة الأسلحة النووية الإستراتيچية على التحييد بسبب "مفارقة الاستقرار- عدم الاستقرار الظاهرية". لذا هناك خشية من تجرؤ السوفييت بسبب ضعف الحلفاء إذا لم يتم تعزيز قوات الناتو التقليدية و/أو تعزيز تلك القوة بأسلحة نووية تكتيكية أو ميدانية يُمكِن استخدامها إلى الحد الذى يقصر عن حرب نووية مفتوحة، للتغلب على الميزة المتقدمة التى يوفرها السلاح التقليدى السوفييتى(٨).

اعتقد نقاد الحرب الباردة الأقل تشددا لوجهة النظر هذه، مثل "روبرت چيرفيز" (Robert Jervis) و"توماس شيلنج" (Thomas Schelling)، أن الرادع النووى يلقى ظلا على سلوك الدول ذات التسليح النووى أوسع كثيرا مما يقدِّره الصقور. فهم يؤمنون بأن المهاجمين الذين يسعون إلى تغيير الوضع الراهن عليهم حسبان خطر التصعيد من حرب تقليدية إلى حرب نووية. يستطيع المدافعون عن الوضع الراهن التعامل مع ما اشتهر عن "شلنج" تسميته "التهديد الذى يترك شيئًا ما للمصادفة": الأفق الذى يحمل خطورة أن حربا تقليدية محدودة قد تتصاعد عند الزمن "ت +١" لم يكن لأحد أن يتنبأ بدقة بهذا التصعيد عند الزمن "ت"، وأن التصعيد إلى المستوى النووى قد يحدث فى دوامة التوترات هذه. بكلمات أخرى، قد لا يتمكن اللاعب بسهولة من استغلال تفوقه التقليدى خشية انطلاق عملية تصعيد غير مقصودة قد تنتهى بصدام نووى. استعراض كلتا القوتين العظميين أسلحة نووية ميدانية وتكتيكية على مسرح العمليات الأوروبى يدعم هذا التحليل. وفر استعراض القوة هذا منحدرا زلقا بين القتال التقليدى والنووى، لم يكن الاتحاد السوفييتى يستطيع تجاهله عند تخطيطه لهجوم تقليدى(٩).

من المهم تذكر أن الولايات المتحدة والناتو بينما هم يمتلكون قوات تقليدية أدنى، كانوا يدافعون عن الوضع الراهن فى أوروبا الغربية. وكان أحد عوامل

الاستقرار فى الحرب الباردة التى لا تجد التقدير الكافي- مع استثناءات ملحوظة فى مناطق ساخنة مثل برلين الغربية - هو أن الخطوط الجغرافية بين المعسكرين الأيديولوجيين فى أوروبا كانت واضحة بشكل معقول، ومقبولة من الطرفين. قام "چيرفيس" و"شلنج" بالتنظير فى أن ذلك قد حقق علاقة مستقرة نسبيا بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة، وهو التحليل المنسجم مع النظريات السيكولوچية التى طورها "آموس تفيرسكي" (Amos Tversky) الحائز جائزة نوبل و"دانييل كانيمان" (Daniel Kahneman). يشرح لنا عمل كلٍ من "تفيرسكي" و"كانيمان" فى هذه النظرية الاحتمالية، أنه فى العموم يقبل البشر بمخاطر دفع تكلفة للدفاع عما يعتقدون أنه من حقهم، أعلى وأعظم من كلفة ما يعتقدون أن من الممكن اكتسابه كممتلكات جديدة[١٠]. بتطبيق هذه الاكتشافات على أوروبا فى زمن الحرب الباردة، أكد "چيرفيس" أنه حتى لو لم تستطع الولايات المتحدة ولا الناتو الهيمنة فى صراع مادى تقليدى مع السوفييت وحلف وارسو، إلا أنهم استطاعوا بنجاح ردع السوفييت عن غزو أوروبا الغربية برفع سقف توقعات السوفييت بتحمل كلفة غير مقبولة دفاعا من الأمريكيين وحلف الأطلنطى عن الوضع الراهن فى تلك الحرب الجغرافية الإستراتيچية (geostrategic) [تنافسا] على الدجاج[١١].

ربما للمفارقة فى عالم ما بعد الحرب الباردة كان الأمريكيون الأكثر تفاؤلا والأكثر حمائمية هم المؤيدين لفكرة تناقض الاستقرار-عدم الاستقرار الظاهرى تلك - حيث إن للولايات المتحدة تقليديا اليد العليا بينما الخصم المحتمل، الصين، هو الدولة الأضعف ولكن برادع نووى، فمن ثم ألغى الرادعان النوويان لدى الدولتين أحدهما الآخر، ولهذا بات على الولايات المتحدة أن تكون قادرة على احتواء العدوان الصينى من خلال الردع التقليدى. تعزيز هذه الفكرة هو سياسة الصين المعلنة "لا استخدام أول" أو (No First Use)، تلك العقيدة العسكرية التى وضعنا تعريفا ضيقا لها، ويعنى هذا بكامل الإخلاص أن الصين سوف تستخدم السلاح النووى فقط فى حالة رد فعل على هجوم نووى عليها. الالتزام الصارم بهذا المبدأ من جانب الصين سوف يمنع انحدارا زلقا من الحرب التقليدية إلى

الحرب النووية، ولسوف يضيف روادع واضحة لإثناء الصين عن التصعيد "إلى حد المستوى النووى فى حرب ناشبة فعلا". بحكم طبيعة الأشياء، فى زمن السلم وخلال الأزمات التى تقصر عن أن تكون حربا، الالتزام الصارم بمبدأ "لا استخدام أول" سوف يقلل أيضا من الضغط السياسى الذى توفره القوة النووية العصرية للصين. عند الحديث بصرامة، لو التزمت الصين بجدية بفكرة أنه "لا استخدام أول" فمن ثم فقط ضربة نووية أمريكية مقترحة ضد الصين – وهو الحدث غير المرجح وقوعه – سوف يجعل من قضية الأسلحة النووية الصينية أمرا ذا علاقة بدبلوماسية الإرغام الأمريكية الصينية.

ورغم أننى لا أكاد أعتبر الصين تسعد بالأسلحة النووية، فإن هناك سلسلة من العوامل تحيط بالغموض الخط الفاصل بين نزاعات الولايات المتحدة والصين النووية والتقليدية. تأخذ الكتابات المذهبية الصينية عموما وعد الصين "بلا استخدام أول" بكل جدية. لسوء الحظ تقف الأخبار الطيبة عند ذلك وحسب. إحدى المشاكل هى التعريف المبهم لـ"لا استخدام أول". أحد الكتب العسكرية شبه الرسمية يعلن أن "الانتقام النووي" الصينى سوف يكون "أفعالًا يتم تنفيذها فى ظروف نووية (أو ظروف التهديد النووي)" (١٢). لسوء الحظ، بالنسبة للصين أى اشتباك مع الجيش الأمريكى قد يُعتبَر "تهديدا نوويا"، لذا ما بين علامات التنصيص لا يدعو للطمأنينة بالكلية. أكثر من ذلك، على الصين أن تنزعج ليس فقط من احتمال قدرة الولايات المتحدة على إظهار رادعها النووى الكاسح فى أول ضربة نووية، ولكنها يجب أن تنزعج أيضا من أن مجموعة متزايدة القوة والسرعة والدقة من الأسلحة الهجومية التقليدية وأسلحة الحرب الإلكترونية وحرب الفضاء الإلكترونى ونظم الدفاعات الصاروخية قد تجعل الولايات المتحدة قادرة على مواجهة القوة النووية الصينية دون استخدام السلاح النووى. طبقا للكتابات الصينية الإستراتيجية، فالقدرات الأمريكية الجديدة هذه، تضيف حافزا لتحديث قوة الصين النووية. لا يوجد سوى قليل من التوقعات بين الخبراء الأمريكيين حول أن الصين سوف تسمح للضربات التقليدية بأن تدمر ترسانتها النووية ببساطة ما دامت تستخدم فى التنفيذ أسلحة تقليدية. وهذا ما يجعل مبدأ الصين "بعدم الاستخدام أولا" يبدو حتى أكثر مطاطية(١٣).

إلا أن كتابات صينية موثوقة حول الأسلحة والعقيدة النووية تكشف عن مشكلة أخرى. أحد الكتب الرئيسة المكتوبة للضباط فى فرقة المدفعية الثانية بجيش تحرير الشعب الصينى، يناقش الظروف التى فى ظلها ربما يتم "تقليل عتبة الرادع النووي: فهو ينص على:

تقليل عتبة الردع النووى يشير إلى زمن فيه القوة العسكرية الأقوى المسلحة بالصواريخ النووية تستند على تفوقها المطلق فى الأسلحة التقليدية عالية التكنولوچيا لتوجيه سلسلة من الهجمات الجوية عالية أو متوسطة المستوى، بينما نحن من جانبنا لا نملك وسائل جيدة لتفادى ذلك؛ يجب على قطعات الصواريخ النووية طبقا لأوامر القيادة العليا، ضبط سياسة الردع النووى لدينا دون تأخير، لنبادر ("چودون" بالصينية) بتنفيذ هجوم نووى قوى، وبذلك من خلال الإرغام نسد الطريق ("شيچو" بالصينية) على الهجمات الجوية التقليدية المتواصلة من العدو الأقوى ضد الأهداف الاستراتيچية المهمة فى جانبنا ("يى فانج چونج داچانليه موبياو" بالصينية)(١٤).

وحيث إن الجيش يقع تحت سيطرة القادة المدنيين فى الحزب، لا توجد تخمينات فى الكتابات عن متى سوف تشعر الصين بالاضطرار إلى تنفيذ مثل هذه التهديدات، إذا ما كان لهذا التنفيذ أن يحدث أبدا، ولكن المناقشة بأكملها المتعلقة بكيفية "تقليل عتبة الردع" تجعل مفهوم "لا استخدام أول" منضبطا داخل وضعية دليل استرشادى وليس قانوناً.

ذلك أن التداخل الكبير بين أسلحة الصين التقليدية المُطوَّرة حديثا وترسانتها النووية العصرية يزيد من تعقيد قضية التصعيد. فالصواريخ والغواصات ذات الوقود الصلب تعطى الصين للمرة الأولى القدرة لحد كبير وليس حصريا على تهديد القوات الأمريكية وقواعدها الإقليمية بضربات هجومية تقليدية. ولكن الصواريخ ذات الوقود الصلب والكيان نفسه، فرقة المدفعية الثانية فى جيش تحرير الشعب، تسيطر على الأسلحة ونظم القيادة والتحكم لكل من السلاحين النووى والتقليدى. الساق الثانية لزوج [التسليح] النووى الصينى سوف تكون الصواريخ

النووية التى تطلقها الغواصات، القادرة على الوصول إلى أرض الولايات المتحدة. تفترض التقارير العلنية أن هذه الأنظمة هى فى مرحلة متقدمة من التطوير.

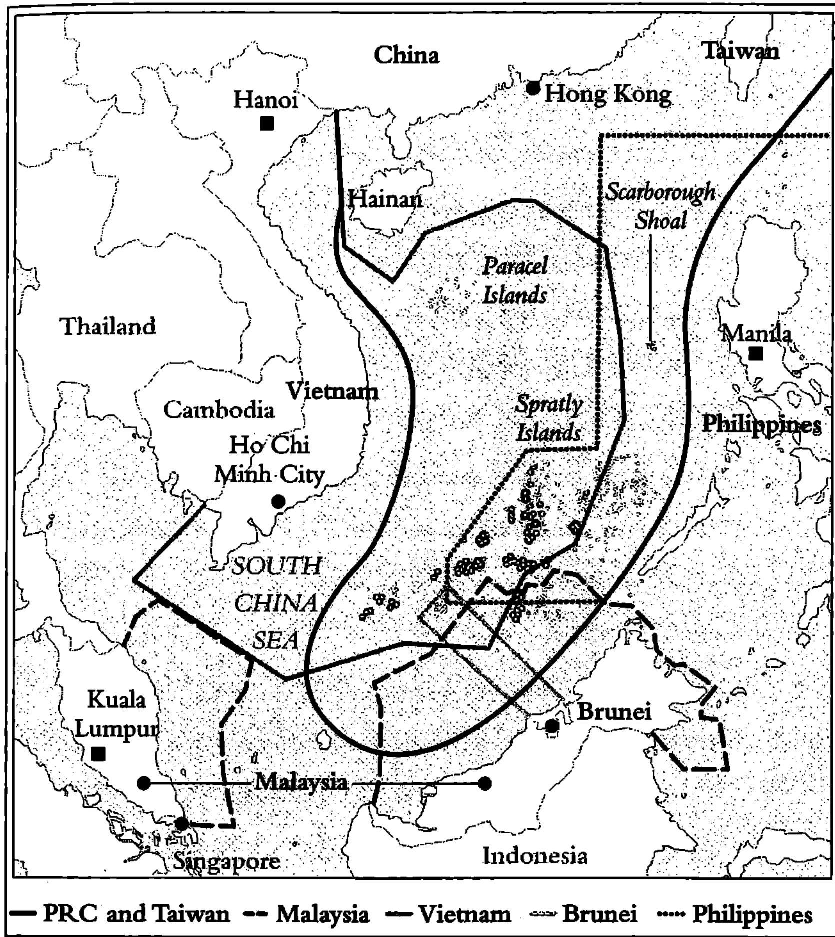
مع وضع هذه المعرفة فى الحسبان، أصبح أمرا يثير الانزعاج التفكير فى سيناريوهات الصدام التقليدى التى تنطوى على تهديدات الصين للقوات الأمريكية المنتشرة فى الباسيفيكى الغربى. سوف يكون لدى القادة العسكريين الأمريكيين حافز حتى يقللوا من الخسائر ومن أجل تحقيق الغلبة، أن يحاولوا الهجوم على الغواصات والصواريخ الصينية وعقد القيادة والتحكم المتعلقة بها وتعميتها وشل قدرتها على أرض الصين الأم. لكن نظرا للتداخل بين نظامى السلاح النووى والتقليدى، إذا ما كان للولايات المتحدة أن تشن مثل هذه الهجمات، ربما يبرهن ذلك على صعوبة أن يعرف القادة الصينيون أن تلك الهجمات نفسها ليس مرسوما لها أن تشل قدرة زوجى [السلاح] النووى الصينى أيضا. فى التاريخ الإستراتيچى الأمريكى لم يأمر رئيس [للولايات المتحدة] أبدا بهجوم تقليدى دائم ضد أرض قوة نووية، ولم يسبق أبدا أن كان هناك مثل هذا التداخل الكبير بين الترسانات النووية والتقليدية لقوة نووية كبرى كما نرى فى الصين. بالطبع إذا ما كان للرئيس أن يختار عدم استغلال ميزة تقدم الولايات المتحدة فى نظم التسليح التقليدية نتيجة القلق من التصعيد المحتمل إلى المستوى النووى، ومن ثم فقد استطاع التحديث النووى للصين بشكل ناجح تخفيض المنفعة العملية للتقدم العسكرى التقليدى الأمريكى. هذا سوف يكون تأثيرا مقصودا. كتاب العقيدة العسكرية الصينى سالف الذكر يقرر أن قوة الصواريخ الإستراتيچية الصينية هى "وسيلة نووية فعالة يتم بواسطتها تسوية ميدان اللعب مع الأعداء الأقوى"[١٥].

نظرا للأفكار التى طرحها "چيرفيس" و"شلنج" يستطيع المرء أن يجد العزاء فى فكرة أنها فقط صين عدوانية جدا سوف تريد إطلاق قوى الخطر بواسطة تحدى الوضع الراهن فى منطقة شرق آسيا. ولأسباب طُرِحت فى الفصل الثانى، بعض جوانب جديدة للسياسة والاقتصاديات الدولية الحديثة يجب أن تثنى بايچين عن مثل نزعة المغامرة الصفيقة هذه. لكن يجب على المرء تهذيب نزعة التفاؤل

الساذجة لأن فى شرق آسيا المعاصر يوجد الكثير من منازعات السيادة خصوصا فى المجال البحرى. فعليا لا يوجد شيء قريب من وضع راهن إقليمى مقبول بشكل متبادل من الأطراف المحتمل تصادمها. للصين ذاتها منازعات نشطة مع العديد من جيرانها، تشمل حلفاء وشركاء أمن للولايات المتحدة مثل اليابان والفلبين وتايوان، ودولًا غير حليفة مثل فيتنام وماليزيا وبروناى(١٦). إضافة إلى ذلك، للصين مناطق اقتصادية حصرية متداخلة (Exclusive Economic Zone – EEZ) فى البحر تخضع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) مع دول أكثر حتى مثل كوريا الجنوبية حليف آخر للولايات المتحدة، وإندونيسيا.

تحمل هذه المنازعات خطرا، لأن كل الدول المتحاربة تستطيع الاعتقاد أنها تدافع عن منطقة خاضعة لسيادتها، وتدافع عن وضع راهن. لا حاجة لأن تكون معتديًا صريحًا حتى تثير متاعب. فى نظرية "تفيرسكي" و"كانيمان" المستقبلية، لو اعتقد كلا الجانبين أنه يمتلك المناطق محل النزاع، فمن ثم "لعبة الفراخ" من الأرجح كثيرا أن تؤدى إلى الصدام رأسا برأس أكثر من أن يحاول أحد الأطراف تغيير الوضع الراهن.

تستطيع هذه الميول بين أفراد البشر أن تصبح حتى أكثر بروزا فى الحكومات التى يجب عليها أن تنزعج من النتائج السياسية الداخلية والإستراتيجية لاتخاذ مظهر من لا يدافع عن الوضع الراهن. وعلى أرضية إستراتيجية، لو رحبت أمة بالتراجع فى قضية تتعلق بمنطقة سيادة مزعومة سوف تخسر هذه الأمة ماء وجهها، وهكذا تنسف مواقفها فى الأمور الأخرى. لذا فى أى نزاع معين، بلد مثل الصين أو اليابان، بنزاعات متعددة حول جزر، عليها الانزعاج من تبعات المفاوضات المستقبلية ليس فقط مع الخصم الذى ينازعها ولكن مع المراقبين من الطرف الثالث (لليابان أيضا نزاع سيادة على الجزر مع كوريا الجنوبية وروسيا؛ ولدى جمهورية الصين الشعبية نزاعات أيضا مع تايوان وأربعة بلدان أخرى فى بحر الصين الجنوبي).

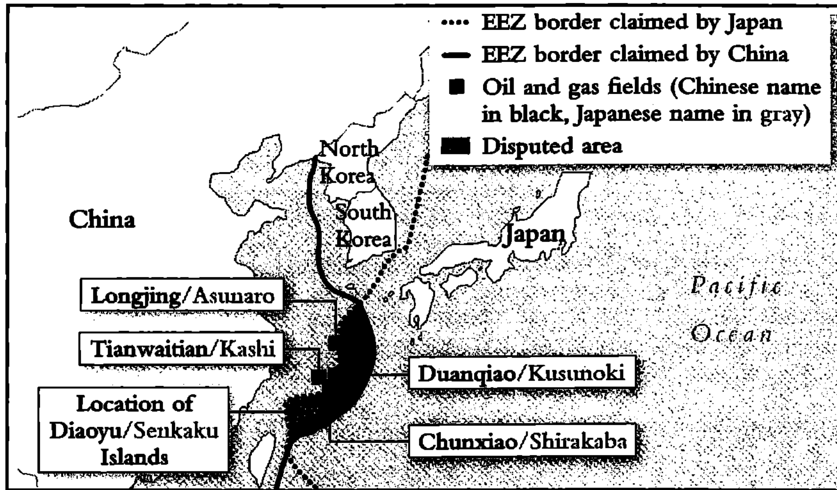


يبدو الوضع أسوأ فقط عندما يتعامل المرء مع مصالح الحكومات فى السياسات الداخلية، حين تشمئز الحكومات من أن تبدو ضعيفة فى قضايا تمس الكبرياء القومى. إذا ما فشلت دولة فى الدفاع عن مزاعم سيادتها، فمن ثم قد يعود بها شعبها نفسه إلى تولى هذه المهمة من جديد. وهذا صحيح فى أى مكان لكنه أمر ساخن جدا فى شرق آسيا خصوصا، حيث الإيديولوچية القومية لدول مثل

فيتنام والفلبين وماليزيا، والصين ذاتها تغوص فى عمق استياء مرحلة ما بعد الاستعمار وروايات التحرر من قوى السيطرة الأجنبية. عندما يمتلك كل اللاعبين المشتبكين مع بايچين مثل هذه الحوافز المعنوية والإستراتيچية لاتخاذ مواقف ثابتة، يصبح الخليط قابلًا للاشتعال الخطير – ربما اشتعال بدرجة تكفى لنزاعات حول الصيد واستخراج الطاقة من أو حول بعض صخور غير مأهولة فى بحرى الصين الشرقى والجنوبى، أن تتصاعد إلى حروب وإطلاق نيران.

فى الصين، حُكْم الحزب المستمر هو الهدف الأمنى الأعلى. لو هناك أى شك فى ذلك، من فضلك لاحظ أن جيش التحرير الشعبى مخلص ليس للصين كأمة ولكن إخلاصه مُكرَّس للحزب الشيوعى الصينى. وتلك كانت دائما الحالة منذ الأيام الأولى للثورة، ولو كانت رطانة "چى چنبين" وقيادة الحزب المختارة مؤخرا تمثل إشارة على أى شيء، فهى تشير إلى أن لا شيء سوف يتغير فى أى وقت سريعا. إحدى المشاكل الكبرى للحزب فى السنوات الأخيرة كانت زيادة فى "الأحداث الاجتماعية الجماعية" (الاحتجاجات وأحداث الشغب) وافتراضًا متزايدًا بعدم استقرار المجتمع الصينى. قبل إيقاف الحكومة المناقشة الشعبية لعدد من مثل هذه الحوادث فى منتصف العقد الماضى، كانت التقارير تتحدث عن ٨٧ ألف حادثة من تلك الحوادث الجماعية تقع سنويا[١٧]. الاستقراء من تلك الاتجاهات جعل بعض المحللين يستنتجون أن هناك أكثر من ١٠٠ ألف حالة من تلك الحالات السنوية تقع فى الصين اليوم؛ وفى دراسة أكاديمية صينية عام ٢٠١٠ بلغ الرقم ١٨٠ ألف حالة سنويا[١٨]. لا يوجد سوى قليل من الشك خلال رحلاتى المتعددة إلى الصين فى أن الجمهور والحكومة على السواء منزعجان من الاستقرار [الجمود] طويل الأمد فى الصين بطريقة لم تكن موجودة منذ السنوات التى تلت مباشرة احتجاجات "تيان آن مين" ومذبحة ١٩٨٩. يبدو المواطنون محبطين من الفساد الرسمى ومشاكل الاستملاك المتعلقة بالنمو سريع الخطى للمدن، وانحطاط البنية التحتية والبيئة والتوزيع غير المتوازن للثروة. إضافة إلى عدم راحة النخب الصينية يأتى عدم اليقين حول مصادر النمو الاقتصادى الصينى المستقبلى، حيث إن الأزمة المالية

خصوصا قد استدعت للتساؤل مسألة موثوقية الاعتماد على الأسواق الخارجية. لذلك، هناك إجماع نامٍ حول أن الصين تحتاج إلى إعادة هيكلة اقتصادها حتى تصبح أقل اعتمادا على التجارة والاستثمار ولزيادة دور الاستهلاك المحلى، ولكن لا يوجد إجماع على طريقة تحقيق هذا التحول أو بأى معدلات سرعة[١٩]. من الممكن لكل هذه التغيرات أن تخلق خلافات جديدة وتوقعات متقطعة، وهكذا تُشعِل تحديات جديدة للاستقرار الاجتماعى والسياسى.



منذ التخلص من إيديولوجية ماو الشيوعية فى فترة الإصلاح، اكتسب الحزب الشيوعى الصينى، الشيوعى اسمًا، مشروعيته من خلال النمو الاقتصادى سريع الخطى ومن خلال النزعة القومية الواضحة. فهو يصور نفسه القادر بشكل متزايد على حماية المصالح الصينية والشرف القومى. السبل التى يدير بها الحزب الشيوعى الصينى الانشقاق الداخلى فى الصين تجعل من القضايا القومية مثل تايوان أو أى منازعات سيادة أخرى قضايا دقيقة على نحو خاص. استطاعت الحكومة المركزية فى الصين بنجاح امتطاء موجات الغضب الشعبى من خلال الاحتفاظ بالاحتجاجات محلية الطابع وصغيرة الجحم والاحتفاظ بالمحتجين خارج

الحزب. كانت السلطات الأعلى قادرة فى أغلب الأحيان على تلوين صورتها كحل للمشاكل المحلية بحضورها إلى المشهد من أجل تهدئة الاحتجاجات، وإلقاء القبض على بعض المحتجين عند الضرورة، وإقالة واستبدال المسئولين المحليين وتقديم بعض الرشاوى لبعض المواطنين المتضررين. إلا أن تزايد معدل الاحتجاجات يمثل علامة إنذار للمسئولين الصينيين.

أحد الأسباب التى تجعل من الهوان القومى أمرا مزعجا جدا للحكومة المركزية هو أن الغاضبين من الدولة لأسباب أخرى يستطيعون انتهاز فرصة مثل هذا الهوان لانتقاد سياسات الحكومة، مستخدمين شعارات صحيحة سياسيا عززتها لعقود طوال حملات "التربية الوطنية" التى قامت بها الحكومة نفسها. خذ على سبيل المثال الاحتجاجات الحضرية التى نشأت عبر الصين كلها حول قضية وطنية: اشترت حكومة اليابان المركزية جزر "سينكاكو" المتنازع عليها من عائلة يابانية خاصة فى ٢٠١٢. أحد الرجال الصينيين الغاضبين رفع لافتة كتب عليها: "عارضوا اليابان، عارضوا أمريكا، عارضوا تضخم الأسعار!" (بالصينية "فان رى، فان ماى، فان چانج چيا")[٢٠]. بذلك الفعل، يربط الرجل بين هم داخلى جدى واحتجاج ضد هوان دولى. حتى عندما تبدو مواضيع الاحتجاجات دولية فى طبيعتها، فإنها تستطيع أن تتسبب فى توابع داخلية على الاقتصاد والاستقرار السياسى الصينى. لذا، المحتجون الذين يستهدفون "اليابان الضئيلة" (بالصينية "چياو ريبن") غالبا ما يدعون مواطنيهم لمقاطعة المنتجات اليابانية (بالصينية "ديچى ريهيو"). ولكن المقاطعة لو نُفِّذت فإنها سوف تضر باقتصاد الصين نفسه ضررا شديدا. عديد من المنتجات فى الصين التى تحمل العلامات التجارية اليابانية مصنوعة داخل البلد بواسطة عمال صينيين يعملون فى مصانع استثمار يابانى. عديد من المشاريع المحلية والدولية التى تعمل داخل الصين تعتمد على قطع غيار يابانية فى سلسلة إنتاجهم العابر للقوميات. يدرك المسئولون الصينيون تلك المفارقة جيدا. غالبا ما يحمل المحتجون المناهضون لليابان صور السكرتير العام "ماو"،

منتقدين بشكل غير مباشر الزعماء المعاصرين لافتقادهم قوة الشخصية على المسرح الدولى مقارنة بماو.

بالنسبة للحكومة المركزية، فقد نمت الدعوات الجماهيرية للتحرك بشكل أكثر خطورة حيث إن الأفراد والجماعات المستاءة فى أنحاء الأمة يستطيعون الآن بشكل متزايد التواصل من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية. وللمزيد، هناك الكثير من الروح القومية المخلصة داخل نظام حكم الحزب الشيوعى الصينى كما معظم الحكومات والجيوش. عندئذ ربما يجد المحتجون فى المستقبل الأذن المتعاطفة داخل آليات أمن الدولة. أكثر من ذلك، النخب العسكرية أو المدنية غير الراضين عن افتقاد زملائهم النخوة الوطنية فى القضايا الدولية يستطيعون تحريك الاحتجاجات الجماهيرية من خلال قنوات الإعلام المتسعة للضغط على الزعماء الأكثر اعتدالا من أجل تغيير سياسة عامة ما أو فى الحد الأقصى الدفع فى اتجاه إقصائهم عن مناصبهم. فى الواقع، يتم التعبير فعلا عن الإحباط العام من المقاومة غير القوية بشكل كافٍ ضد الولايات المتحدة واليابان وفيتنام مثلا فى الصحافة السيارة بالصين، أحيانا بقلم ضباط عسكريين فى الخدمة أو متقاعدين حديثا. (بشكل أعرض تلك الصحافة رغم أنها منفتحة أكثر مما كان فى العقود السابقة فما زالت فى النهاية تحت سيطرة الدولة). لهذه الأسباب الهوان القومى خصوصا إذا ما تعلق بقضايا مع اليابان أو باستقلال تايوان، هو قضيب القطار الثالث للعمل السياسى الشيوعى فى الصين.

بالطبع لا تمتلك الصين احتكارا إقليميا للنزعة القومية، أو لهموم سياسية داخلية تتعلق بالسياسة الخارجية. تجرى خيوط قوية من النزعة القومية لمرحلة ما بعد الاستعمار عبر الحياة السياسية فى الفلبين وفيتنام وماليزيا. ولا يقل يقين مواطنى تلك البلدان عن يقين المحتجين الصينيين فى أن بلادهم هى المالك الصحيح للجزر المتنازع عليها. كان رؤساء الوزراء اليابانيون يجلسون على قمة حكومات ائتلافية مهتزة للغاية طوال السنوات العشر الماضية، فى الوقت نفسه

الذى يعتقد الجمهور اليابانى أن جزر "سينكاكو" هى عن حق يابانية، وأن الصين قد اهتمت بهذه الجزر فقط بعد اكتشاف الموارد الطبيعية فى قاع البحر حولها فى أواخر الستينيات. وفى الوقت الذى يبدو أن قلة قليلة من اليمين اليابانى تتوق للحرب حول الجزر، لا يريد زعيم يابانى واحد أن يبدو عاجزا أو ضعيفا فى وجه الضغط الصينى. وإذا ما كانت كل الأطراف على استعداد لركوب مخاطر عالية من أجل تجنب الهوان والدفاع عن الشرف القومى، فمن ثم تصبح أزمات دبلوماسية الإرغام فعليا من الألعاب الخطيرة جدا.

تجد الولايات المتحدة نفسها فى موقف لا تُحسد عليه من تحالفات أو علاقات أمنية مع ثلاثة لاعبين تشتبك الصين معهم فى منازعات على الحدود (اليابان والفلبين وتايوان)، ولكنها لا تمتلك موقفًا واضحًا فى أى من المنازعات الثلاث نفسها. فى حالة تايوان، الموقف القانونى الأمريكى حول سيادتها كان موقفا "غير محدد" منذ قرار الولايات المتحدة بالدخول فى الحرب الكورية فى ٢٧ يونيو ١٩٥٠. المطلب المتماسك لحكومة الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين قد كان أن جانبى المضيق يجب عليهما تسوية خلافاتهما بشكل سلمى، وأن كل جانب من المضيق يجب عليه أن يتجنب القيام بتصرفات تغير الوضع الراهن للعلاقات عبر المضيق من طرف واحد دون موافقة بايچين. بشكل عام يعنى هذا أن الولايات المتحدة تعارض استخدام صين الأرض الأم للقوة أو التهديد باستخدام القوة لإرغام تايوان على الوحدة ضد إرادة شعب تايوان، وتعارض تصرفات تايوان التى تتحرك بالجزيرة فى اتجاه الاستقلال القانونى الدائم عن الأمة الصينية الأكبر دون موافقة بايچين. وفى حالة الجزر والصخور وسلاسل الصخور المغمورة بالماء غير المأهولين لحد بعيد فى بحر الصين الجنوبى (جزر "باراسيلز" و"اسبراتليز") التى تتنازع عليها الصين وتايوان والفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناى إلى جانب حالة الصخور غير المأهولة فى بحر الصين الشرقى التى تتنازع عليها الصين مع اليابان (اسمها "دياويو" بالصينية و"سينكاكو" باليابانية) لا تتخذ الولايات المتحدة موقفا من السيادة على الجزر، حتى تلك المطالب التى يتبناها حلفاؤها. هذا جزء من سياسة

قانون البحار الكوكبى التى لا تتخذ الولايات المتحدة فيها موقفا حول الجزر المتنازع عليها ولكنها ببساطة تصر على التسوية السلمية للنزاع وطبقا للقانون الدولى السائد حتى تستتب حرية الملاحة. الاستثناء الجزئى الوحيد هو جزر "سينكاكو". فى ١٩٧١، نقلت الولايات المتحدة السيطرة على الجزر إلى اليابان ما بعد الحرب كجزء من إرجاع جزيرة "أوكيناوا" (Okinawa). فعل الأمريكيون ذلك رغم احتجاجات صين الأرض الأم وتايوان. ومع ذلك، لم تعترف الولايات المتحدة أبدا بسيادة اليابان على جزر "سينكاكو"، لقد اعترفت فقط بسيطرتها الإدارية عليها. ولكن من الجدير بالملاحظة هو أن الولايات المتحدة تطالب بأن تقع الجزر تحت اختصاص البند الخامس من المعاهدة الأمنية الأمريكية اليابانية بطريقة لم تؤكدها الولايات المتحدة أبدا لأى مزاعم فلبينية فى بحر الصين الجنوبى.

بينما تتمتع واشنطن بتفوق عسكرى على الصين، تصبح الحالة بشكل متزايد هى أن الصين تتمتع بالتفوق العسكرى على معظم إن لم يكن كل أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة الإقليميين. ربما يكون ذلك عاملًا فوق كل العوامل الأخرى الذى يبرهن على أن نهوض الصين هو حقيقة واقعة. لذا متى بالضبط سوف تختار الولايات المتحدة التدخل دعما لأصدقائها وحلفائها؟ يصبح السؤال معقدا بوضعية واشنطن كطرف لا يطالب بحق فى قضايا السيادة. لهذا الجانب، تستعرض الصين بمهارة لحد ما وإن يكن بغباء فى أحيان أخرى قوات أمنية بحرية وسفنًا مدنية [فى المنطقة المتنازع عليها] بدلا من وحدات جيش التحرير الشعبى البحرية لتأكيد وحماية مطالب الصين. وهذا يضع ثقل التصعيد على الخصم الآخر، ويضع واشنطن فى موقف بالغ الإزعاج للإلحاح فى طلب ضبط النفس من حليفها بينما تحاول فى الوقت نفسه إثناء الصين عن مواصلة استفزازاتها واللعب بالنار. للولايات المتحدة أسباب تتعلق بسمعتها الخاصة ألا تبدو غير مبالية أو ضعيفة فى المنطقة، ولكن لديها أسباب تتعلق بالسمعة وأسباب إستراتيجية أخرى ألا تسمح لحلفائها الأضعف بالانجرار إلى أتون صراع خصوصا لو هو صراع حول مجموعة صخور غير مأهولة!

يستطيع المرء أن يرى كيف من الممكن للعالم الحقيقى لمعترك السياسة فى الأمن الدولى أن يتفرع بحدة عن مسار تنبؤات وهموم نظريات "توازن القوة" الواقعي. ويستطيع المرء أيضا أن يرى لماذا تظل صين بقدرات نووية وتقليدية أدنى مقارنة بالولايات المتحدة، قادرة على التهديد بمشاكل خطيرة ضد الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها الإقليميين. وعلى غير منوال صراع القوة الغاشمة من أجل تفوق إقليمى أو كوكبى، تصبح دبلوماسية الإرغام هى عملية مقايضة. وكما دافع "توماس شلنج" عن فكرة خلال الحرب الباردة، تقول إنه حتى تصلح دبلوماسية الإرغام، يجب أن يكون الهدف من محاولات المرء ليس فقط فهم مصداقية التهديد بالتدخل أو بالعقاب ولكن يجب أيضا أن يكون الهدف هو إرسال طمأنينة ذات مصداقية أنه إذا ما تغافل [الخصم] عن العدوان أو القيام بأى تحرشات أخرى سوف لن ينزل به عقاب بأى صورة. غير ذلك، لن يكون لديه (الطرف الذى يقوم بالاستفزاز) أى حافز للتجاوب مع المطالب التى تُشرَع فى وجهه. لذا فى سياق العلاقات الصينية الأمريكية، تحتاج الولايات المتحدة إلى التهديد بصورة لها مصداقيتها أنها سوف تدافع عن مصالحها الخاصة وعن مصالح حلفائها دون أن توحى لبايچين فى الوقت نفسه أن واشنطن تدبر الوسائل التى تضر مصالح الصين الأمنية بغض النظر عن سلوك بايچين. ليست تلك مهمة سهلة، خصوصا نظرا لطبيعة منازعات السيادة البحرية الغامضة. من المنظور الصينى، من الممكن استخدام أى وحدة من الوحدات العسكرية الأمريكية القادرة على التدخل فى المنطقة، بغرض الترويج لأهداف الرجعية على حساب الصين. وعلى الخطوط نفسها، يصبح التحدى أمام الصين هو تطوير قدرات إرغام مرسومة لحماية ما يُرى كمصالح مشروعة دون الظهور أثناء هذه العملية فى أعين اللاعبين الآخرين أنها أعمال تهديد وعدوان وزعزعة للاستقرار.

اتحاد مطالب سياسية متنازع عليها ومبهمة مع الجغرافية والتكنولوچيا العسكرية تجعل من إدارة شرق آسيا أثناء نهوض الصين مهمة معقدة، خصوصا حيث يوجد أكثر من لاعبين اثنين مشتبكين فى اللعبة. على سبيل المثال، فى سياق

تايوان، أى مزج بين القوة العسكرية للولايات المتحدة وتايوان واليابان التى يمكن استخدامها لردع الصين عن إجبار تايوان على الوحدة مع الأرض الأم ضد إرادتها، ربما يُستخدَم أيضا بغرض حماية تحركات تايوان نحو الاستقلال القانونى الدائم عن صين الأرض الأم. وبالمثل، أى مزج بين قدرات الإرغام الصينية المرسومة لردع إعلان تايوان من طرف واحد الاستقلال الرسمى عن الأرض الأم من الممكن أيضا استخدامها لفرض الوحدة مع الأرض الأم ضد إرادة تايوان. حقيقة أن كلا من تايوان والأرض الأم تستطيع تبنى مبادرات سياسية تُعتبَر استفزازية فى نظر الطرف الآخر تتسبب فى تعاظم كبير للصداع فى واشنطن. وينطبق الشيء نفسه على اليابان والفلبين الحليفين الرسميين للولايات المتحدة اللذين تشتبك الصين معهما فى منازعات بحرية.

تحتاج الولايات المتحدة إلى تحقيق توازن بين ردعها لعدوان الأرض الأم مع الحاجة إلى طمأنتها أن واشنطن لا تسعى للترويج لسياسات استفزازية بواسطة حلفائها، ولا تسعى إلى تغيير سياساتها الحيادية الخاصة. ربما تصبح تحديات ذلك أكثر صعوبة حيث يتسبب نهوض الصين فى استفحال التوترات مع الولايات المتحدة وجيرانها ومع اكتشاف مصادر الطاقة فى قاع البحار حول الجزر تعمل هذه التحديات أيضا على تسارع الجداول الزمنية للمطالبين الآخرين من أجل متابعة وتعزيز مطالبهم.

ولكن المشاكل ليست عصية على الحل. وكما سوف نرى من الفصل السادس إلى الثامن، منذ نهاية الحرب الباردة، تبحر الصين والولايات المتحدة بنجاح فى هذه البحار المتقلبة غالبا. لا يوجد سبب للاعتقاد أنهما لا يستطيعان صنع ذلك فى المستقبل، خصوصا إذا ما كنا كلنا نفهم ذلك التاريخ الحديث ونستمد الدروس الملائمة منه.

الفصل الخامس

الحوكمة الكوكبية: التحدى الأكبر

سوف يكون ردع العدوانية الصينية تجاه جيرانها والولايات المتحدة الأمريكية هو التحدى المتنامى، ولكن هناك أسبابًا كثيرة لنتعشم بالأمل. تمتلك الصين حوافز ودوافع ضخمة لتجنب الصراعات غير الضرورية، وبعد عقود من حرب باردة عالمية اكتسبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خبرة ممارسة دبلوماسية الضغط والإجبار. وعلى الرغم من ذلك فليس هناك حكومة تمتلك خبرة معالجة التحدى الذى يلقى أقل تقدير: إقناع بلد نامٍ كبير الحجم بشكل استثنائى يواجه تحديات محلية ضخمة، ويحمل على أكتافه رقاقة تاريخية للتعاون بنشاط مع المجتمع الدولى. وللأسباب الكثيرة التى تم عرضها توا، للصين مصلحة فى استقرار النظام الدولى الراهن، ولكن ليس من السهل ترجمة ذلك إلى أن الصين سوف تساعد فى دفع تكاليف صيانة استمرار هذا النظام.

هناك حقيقتان واضحتان تدعمان هذا التحدى. أولا، الصين دولة نامية مؤثرة إلى حد بعيد فى تاريخ العالم. ثانيا، العولمة جعلت العالم شديد الترابط، وأصبح سلوك وتصرف كل القوى الكبرى مترتبًا على ذلك بشدة. نتيجة لذلك، يُطلَب من الصين فى الوقت الراهن فعل الكثير، بأكثر مما فعلته أية دولة نامية فى السابق. علاوة على ذلك، تزداد كثافة وتنوع هذه المطالبات مع استمرار نهوض الصين ومع ازدياد عمق العولمة. ولسوف تزداد صعوبة حل الكثير من المشكلات الدولية، إذا ما سعت الصين بنشاط لإعاقة جهود تحسين وتطوير الحوكمة العالمية. ولكن حتى لو سعت الصين ببساطة إلى اتخاذ مكانة متواضعة أدنى أو الركوب مجانا على حساب جهود الآخرين، سوف نواجه صعوبات فى إدارة بعض كبرى مشكلات الكوكب المرتبطة بالأمن، والاقتصاد، والبيئة، والمشكلات الإنسانية.

هناك عدد من الأسباب التى تجعل من الصعوبة البالغة إقناع الصين بأن تفرض على نفسها لعب دور "صاحب المصلحة المسئول"، الذى وصفه "روبرت زوليك" وقت أن كان نائبا لوزير الخارجية فى خطابه العميق والمؤثر في سبتمبر ٢٠٠٥. أكد "زوليك" على نحو صحيح أن الصين مستفيدة الى حد كبير من الأمن والازدهار الناجمين عن الاستقرار، والقواعد الحاكمة للنظام الاقتصادى والسياسى الدولى[١]. لكن الصين تسهم بقدر محدود وغير متناسب فى الحفاظ على هذا النظام. واعترف "زوليك" بأن أحد التحديات الكبرى التى تواجه الدبلوماسيين فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، واليابان كانت هى إقناع الصين بالمساهمة بشكل أكبر فى المؤسسات العالمية. وحتى الآن يبقى سجل هذه الجهود مختلطًا فى أفضل الأحوال، وهناك أسباب حقيقية تتعلق بأن القوى الكبرى الأخرى سوف تلقى زمنا صعبا فى تشجيع الصين للعب دور أكبر.

نستهدف هنا التحليل، وليس الحكم الأخلاقى. عادة ما تؤدى القومية الصينية لمرحلة ما بعد الاستعمار بالمراقبين الصينيين إلى إطلاق مستوى عالٍ من الاتهامات ضد الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى الأخرى، يوحى بأن مناشدات هذه القوى للصين من أجل التعاون تُضمِر نوايا وأهدافًا مشينة وبغيضة. لكن المحللين والمسئولين الصينيين أيضا يخوضون مناقشات عميقة ومنطقية، ولديهم الحجج التى تدافع عن الأسباب التى تفرض على الصين التعامل بشكل مختلف عن الدول الصناعية المتقدمة. حيث نصيب الفرد فى الصين من الناتج المحلى الإجمالى يمثل قدرًا صغيرًا إلى حد كبير مقارنة بكل القوى الكبرى الأخرى وأيضا القوى المتوسطة، فضلا على أن التحديات الاجتماعية والسياسية التى تواجهها الصين أكبر بشكل لا يُقارَن بما تواجهه أى من القوى الكبرى الأخرى. كان نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٣ يعادل نصيب الفرد فى الإكوادور. بالطبع لا يتوقع أى شخص أن يسهم الاكوادوريون بشكل كبير فى الحوكمة الكوكبية – وهو أيضا ما لا يحدث حتى الآن بالنسبة للصين. بينما تمتلك الصين الحجم الأكبر من الاحتياطيات المالية الأجنبية فى العالم، وتدير

فوائد العملة مع العالم المتقدم منذ عقود، ولديها نظام ضمان اجتماعى ناشئ ومتخلف، ولا يزال أكثر من ١٠٠ مليون صينى يعيشون فى فقر مدقع. على سبيل المثال، حينما يُطلَب من الصين استخدام احتياطاتها من النقد الأجنبى فى الخارج على نطاق واسع لدعم الاقتصاديات الأوروبية، يتعجب كثير من الصينيين عن ماهية العدالة الاجتماعية فى هذا الإجراء. لماذا يجب على بلد نامٍ يعانى ضعف شبكات أمانه الاجتماعى أن يكفل بلدانًا أغنى منه تتمتع بديمقراطية اجتماعية، ويتمتع الفرد فيها بنصيب فى الناتج المحلى الإجمالى أكبر بعدة أضعاف عما هو حادث فى الصين، هل ببساطة لأن هذه الدول تحقق الآن نتائج سنوات من الإنفاق الحكومى المفرط فى الإسراف؟

الصين، كبرى بلدان العالم التى تطلق غازات الاحتباس الحرارى، كما أنها لا تزال فى حاجة لحرق الكربون من أجل الاستمرار فى التنمية. تطلق البلدان السائرة فى طريق التقدم والتنمية كميات ضخمة من ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى نتيجة لنشاطها التصنيعى، ولم تنتبه للآثار السلبية لهذا السلوك إلا منذ عقدينِ أو ثلاثة عقود فقط. كما أصبح لدى الاقتصاديات الأكثر تقدما فى العالم الكثير من الخدمات، وحققت هذا التقدم فى وقت مناسب نسبيا من تاريخها الاقتصادى. وأيضا يشير القادة والعلماء الصينيون بشكل صحيح إلى أن هذه البلدان المتقدمة نفسها تستفيد من استهلاك المنتجات رخيصة الثمن المصنوعة فى الحزام الساحلى للصين الذى تنبعث فيه غازات الاحتباس الحرارى بكميات ضخمة، وغالبا من إنتاج شركات مملوكة لبلدان تشكو بضجيج كبير انبعاثات بايچين.

تشكل الصين المستورد الأكبر للثروات الطبيعية، وتملك شركات للطاقة دخلت الأسواق العالمية متأخرة نسبيا للمنافسة. ويؤكد المسئولون الرسميون والمعلقون الصينيون أن الصين لا تستطيع أن تقبل بسهولة تخفيض تعاملاتها فى النفط والغاز مع أنظمة مكروهة من جانب واشنطن، وطوكيو، والعواصم الأوروبية لأن هذه الشراكات قد تؤدى إلى تقويض جهود تعظيم المصالح الإنسانية والازدهار العالمى. كما ترتبط الصين بأنشطة بزنس واسعة مع مرتكبى جرائم

القتل الجماعى فى السودان، ومع المؤيدين للإرهاب والخارجين على معاهدة منع الانتشار النووى فى إيران، وغيرهم من مزوديها بالنفط والغاز المثيرين للشكوك. كما يشير القادة الصينيون أيضا لتاريخ طويل من العلاقات الوثيقة بين الأنظمة المنتجة للنفط المغضوب عليها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا. بنظام حكمها السلطوى وتاريخها الحديث فى استخدام القوة العسكرية ضد المدنيين، وتجربتها مؤخرا مع العقوبات الاقتصادية والإدانة الدولية، تصبح الصين بشكل من الممكن توقعه أقل ارتياحا من عواصم الديموقراطيات الليبرالية المتقدمة لإدانة أنظمة الحكم السلطوى فى العالم النامى وفرض عقوبات عليها والتدخل في شئونها.

من يُمن الطالع، أن هناك إجابات حقيقية وقوية على هذه الدفوع الصينية، حيث يلقى بعض من هذه الإجابات موافقة من جانب قطاعات من النخبة الصينية. وتقوم هذه الإجابات فى مجملها على تفكير بعيد المدى وإقرار بأن الصين استفادت وما زالت تستفيد بشكل كبير من الاستقرار الاقتصادى وأمن وسلامة النظام الدولى الراهن. انتشار الأسلحة النووية وعثور الارهابيين على الحماية والأمن فى بلدان ذات حكومات ضعيفة، وعدم الاستقرار المالى فى أسواق التصدير الصينية، والتغيرات الكارثية المحتملة فى المناخ الدولى، كل هذه العوامل تؤثر على الصين بنفس تأثيرها على أى من الديمقراطيات المتقدمة على الأقل. لكن هذا النهج الشامل المستقبلى يصعب تسويقه فى أى دولة، ديمقراطية كانت أم تسلطية وشمولية. ويصعب بشكل خاص تسويقة فى بلد مثل الصين تواجه ضغط الكثير من التحديات الملحة قريبة المدى. فكل البلدان، حتى السلطوية منها، لديها سياسات داخلية. يخشى القادة الصينيون بشكل متزايد على الاستقرار المحلى وشرعية النظام فى ظل تفاقم التفاوت فى توزيع الدخل، حيث يفقد الكثير من الناس أراضيهم وتُنزَع منهم ملكية الأرض، كما أصبح الإسكان فى المدن فوق طاقة وإمكانيات الكثيرين، ويبقى انتشار الفساد على نطاق واسع بلا رادع. ينعم المواطنون مؤخرا بالكثير من الأشكال المستحدثة من الاتصالات الإلكترونية، مع الارتفاع الناتج فى أعداد

الاحتجاجات ضد المسئولين الحكوميين المحليين. علاوة على ذلك، جعل الحزب الشيوعى الصينى من الإيديولوجية القومية فى عصر ما بعد الاستعمار الدعامة الأقوى لشرعيته. فى هذا الإطار، يروج المنتقدون الحجج على تبديد الثروات وإهدار الفرص الاقتصادية والدبلوماسية من أجل تنسيق سياسات الصين مع أعدائها السابقين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكوريا الجنوبية، ومن كانوا ذات مرة المستعمرين الأوروبيين، أصبح بيع هذه الأفكار صعبا فى الصين، ومن الممكن استغلالها بواسطة النقاد ذوى النزعة القومية فى وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية بشكل متزايد الضخامة. لهذا السبب وأيضا لأسباب أخرى، الخبيرة "سوزان شيرك" (Suzanne Shirk) المسئولة السابقة بوزارة الخارجية الأمريكية، أطلقت على الصين "القوة العظمى الهشة"(٢).

تمتع دبلوماسيون من الولايات المتحدة ومن حلفائها بنجاح محدود فى إقناع الصين بتقديم تضحيات على المدى القريب. ربما بدت هذه المناشدات كشراك خداعية تستهدف تقويض القوة القومية الشاملة للصين. على سبيل المثال، يؤكد البروفيسور "بان وي" من جامعة "بكين" أن الاندماج الصينى الأكثر عمقا فيما يرى أنه نظام دولى تراتبى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية سوف يجعل من الصين تابعًا خاضعًا لأمريكا. ويرفض الأستاذ "وي"، " الضغط على الصين لتتولى مسئوليات دولية أكبر"، واتباع "معايير قياسية دولية" كما تحددها أنظمة الحكم القائمة فى سلسلة التراتب الهرمى الكوكبي". ويشكو أن الصين سوف تكون غالبا "ضحية.. هذا التراتب الهرمي"، مستشهدا على ذلك بوضعية اقتصاد الصين الذى لا يقوم على قوانين السوق فى منظمة التجارة العالمية، كأحد الأمثلة(٣). وفى إشارة أكثر ذكاء إلى حد ما، يحذر باحث صينى آخر من خطورة "سحب الصين رغم أنفها" سلبيا بواسطة الغرب والمجتمع الدولى "لتقبل القيام بمسئوليات عالمية زائدة عن الحد تفوق الإمكانيات القومية الفعلية للصين وتنهكها. إذا ما سقطت الصين فى هذا الشرك، سوف تصبح الطرف الأضعف فى المنافسة الدولية" ("جيوچى چينچينچونج تشينجوى شيبايچهي" بالصينية) (٤).

يرى كثير من المعلقين، مثلهم مثل "بان"، فى تحدى "زوليك" للصين حيلة لكى تدفع الصين فاتورة ما سوف يحقق للولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الكبرى مكاسب أكبر مما سوف يتحقق للصين. بدلا عن قبول حجج "زوليك" بأن حكم العالم مهمة مشتركة لكل القوى الكبرى، هم يعربون عن دهشتهم لواجب "مساعدة" الصين للولايات المتحدة الأمريكية فى مشكلاتها. وعلى الرغم من كل ذلك، تواصل واشنطن بيع الأسلحة لتايوان وتدعم التعزيزات العسكرية اليابانية. ونتيجة لقلق ومخاوف النخب الصينية على استقرار نظام الحكم وعلى صعودهم الشخصى داخل الحزب الشيوعى الصينى، لذلك يصبح قلقهم من الاحتياج السياسى الداخلى لتوفير وظائف جديدة على المدى القصير فى الصين، أكثر كثيرا من قلقهم وتخوفهم على التأثيرات المستقبلية بعيدة المدى للاحتباس الحرارى الكوكبى. وعلى الأرجح يثور قلقهم أيضا من ردود أفعال القوميين الصينيين بسبب خسارة شركاء دبلوماسيين تاريخيين مثل كوريا الشمالية بناء على مطالب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان. فى هذا الإطار يقول البروفيسور "بان" بحصافة، "الصين ليست حريصة على مساعدة الغرب فى التخلص من الأنظمة التى يكرهونها وإيجاد أعداء لنفسها"(٥). اهتمام القادة الصينيين بردود الأفعال الداخلية تلك ربما لا يعادله أية فوائد متصورة من شرح الصلات طويلة المدى بين عدم الاستقرار الإقليمى فى بيئات ذات حكم سيئ وبين الأضرار التى تلحق بالمصالح القومية للصين. هذه الصلات حقيقية وتبدو مفهومة لبعض القادة الصينيين على الأقل، لكنهم لن يتجرعوا الكأس. وكما قال أحد المتحاورين معى فى عام ٢٠١١، الدعوة للتعاون المكثف فى مشروعات كوكبية قد تثير عواطف محدودة مقارنة بما يثيره الهجوم على "هيمنة" الولايات المتحدة الأمريكية أو "عدم ندم" اليابان [على ما ارتكبته من جرائم في حق الشعب الصينى أثناء الاحتلال]. وهكذا حينما يطالب الأمريكيون وغيرهم الصين أن تكون أكثر حزما على المسرح الدولى، عليهم الانتباه جيدا لما يأملونه من وراء ذلك.

من ناحية أخرى، الواقع هو أن هذه البلدان لا تملك خيارات سوى تشجيع النشاط الصينى. لكن حجم الصين خالصا، وعلاقاتها العميقة بالاقتصاد الكوكبى كمنتج ومستورد تعنى أن العالم لا يمكنه تحمل تكلفة عدم مشاركة الصين. الصين هى أكبر تاجر للسلع المصنعة فى العالم، وأحد أكبر مستوردى الثروات الطبيعية فى العالم، وأكبر منتج لغازات الاحتباس الحرارى فى العالم، وشريك دبلوماسى واقتصادى وثيق للعديد من أسوأ دول العالم الموسومة بالفشل والمسلحة نوويا، وأكبر مالك لاحتياطيات النقد الأجنبى فى العالم. وحين تسعى القوى الكبرى الأخرى للحصول على تعاون من الصين فى قضايا الأمن، والمساعدات الإنسانية، والاقتصادية، والمشكلات البيئية العالمية، تستطيع الصين تقويض هذه الجهود دونما حتى قصد من جانبها لفعل ذلك. بهذا المعنى الصين أكبر من أن تفشل فى إضافة وزنها ومكانتها فى الحوكمة الكوكبية.

منع الانتشار النووي

أحد التحديات الأمنية الأكثر خطورة التى تواجه المجتمع الدولى هو تنامى عدد الدول التى تمتلك ترسانات أسلحة نووية متطورة أو فى طور التطوير. نشأت أكثر الاوضاع خطورة حينما بدت نظما مفرطة فى العدوانية وغير ليبرالية تنتج مادة انشطارية مشعة وتقوم بتطوير تكنولوچيا أسلحتها النووية ونظم إطلاق الصواريخ. وتشكل كل من كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) وإيران نموذجين بارزين لإثارة هذا القلق. وكان ينضم لهذه الفئة فى السابق كل من نظامى "صدام حسين" فى العراق و"معمر القذافي" فى ليبيا، لكنهما أُجبِرا بالقوة على ترك السلطة. وكان "القذافي" قد تخلى بوضوح عن طموحاته النووية قبل الإطاحة به بواسطة تحالف دولى مع أعدائه المحليين، وهو الغدر المُتصوَّر الذى يشير إليه فعليا المحللون الصينيون فى المناقشات الخاصة بإيران وكوريا الشمالية. أوقف صدام حسين مواصلة مساعيه النووية بعد اكتشاف محاولاته السابقة فى أعقاب حرب الخليج الأولى، لكنه أخفى هذه الحقيقة عن العالم وحتى عن الكثير

من جنرالاته أنفسهم. يتحدث "تقرير دويلفر" (Duelfer Report)، الموضوع بعد كارثة أسلحة الدمار الشامل لحرب العراق الثانية، أن "صدام حسين" احتفظ بطموحاته النووية التاريخية، منتظرا انهيار العقوبات الدولية ضد بلاده للعودة إلى البدء فى تنفيذ برنامجه للتسليح النووى(٦). لكن حرب الخليج الثانية أطاحت به من السلطة، ولا يوجد دليل على أن لدى النظام الذى خلفه مثل هذا الطموح.

فى جنوب آسيا، طورت الهند وباكستان مؤخرًا ترسانات أسلحة نووية ضد رغبات المجتمع الدولى . ويبدو أن ذلك لاقى اهتمامًا أقل بكثير من المجتمع الدولى، فلن تستغل الدولتان ترساناتهما النووية لتحقيق أهداف عدوانية ولن تنقل أيهما الأسلحة أو المواد النووية التى لديها لأية أطراف أخرى، سواء كانت هذه الأطراف دولاً أو غير دول. القلق الرئيسى حول باكستان الذى يمتد بجذوره العميقة فى تاريخ تسلح باكستان النووى الحديث، هو أن لاعبين وطنيين ثانويين [فى هذه الدولة] يمتلكون سبلا للوصول إلى برنامج التسليح، سوف يقومون بتصدير الأسلحة أو المواد أو التكنولوجيا المتعلقة بصنعها أو أن تفقد الدولة السيطرة على برنامجها النووى نتيجة لعدم الاستقرار الداخلى (أو، بشكل ما أقل ترجيحا، استيلاء قوة إسلامية راديكالية على الدولة بأكملها وتصبح أكثر شبها بإيران فى توجهاتها السياسية).

تفرض كلٌ من كوريا الشمالية وإيران تحديات متطابقة ولكن لحد ما مختلفة. تتميز كوريا الشمالية بتاريخ طويل من العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية وضد حليفتيها الشرق آسيويتين، كوريا الجنوبية واليابان. كما تمتلك أيضا سجلا لبيع صواريخ وتكنولوجيا نووية لإيران وسوريا. وأخيرًا، تشير التقديرات إلى أن ثلث إجمالى ناتج كوريا الشمالية المحلى يأتى عبر النشاط الإجرامى الذى ترعاه الدولة فى الخارج(٧). نظرا لقيمة الأسلحة النووية والمواد الانشطارية العالية سوف يكون إغراء توسع كوريا الشمالية فى نشر الأسلحة النووية عظيما، خاصة أن ترسانتها الوليدة من الأسلحة ومخزونها من المواد النووية ينموان بشكل كبير. كما تشير التقارير إلى أن إيران تعاونت مع كيانات باكستانية ومع كوريا الشمالية فى

تطوير مواد انشطارية ونظم تخصيب نووى. فى الأثناء، شكلت إيران داعما كبيرًا للإرهاب فى الشرق الأوسط وفى العالم، ويعرب المسئولون الإيرانيــون بوضـــوح عن عدائهم لوجود إسرائيل ولأنظمة الحكم الإسلامية السنية فـــى العـــالم العربـــى. بالطبع، تخشى تلك الدول أن تستهدفها الأسلحة النووية الإيرانية فى نهاية المطاف، لكن الأكثر تجريدا، بل وربما الأكثر واقعية، هو خشيتهم من أن يؤدى عدم تــوازن الأمن النووى إلى تشجيع العدوانية الإيرانية، سواء بـــشكل مباشـــر مـــن الدولـــة الإيرانية أو من وكلائها مثل "حزب الله".

تدفع هذه المخاوف دولا عديدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى معارضـــة نشطة وفعالة لتطوير إمكانيات التسلح النووى فى كلٍ من كوريا الشمالية وإيـــران. تعتبر الولايات المتحدة أن هذا التطور المتعلق بكل من كوريا الشمالية وإيران "غير مقبول". وعلى الرغم من ذلك، فإن التلفظ بكلمة غير مقبول أهون من التصرف على أساسها، وهى تقصر عن المغامرة الطائشة بالغة التطرف بهجوم عسكرى تقليـــدى يستهدف الإمكانيات النووية للبلدين، بحيث لا تملك الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة وشركاؤها الدبلوماسيون سوى الضغط على نظامى حكم البلدين من أجل التخلى عن برامجهما القائمة والتأكد من توقفهما عن أية مساعٍ لإنتاج أسلحة نووية فى المستقبل.

دون ضغط قوى متعدد الأطراف، يتحول هذا الهدف الدبلوماسى من عمـــل بالغ الصعوبة إلى عمل أقرب للمستحيل. إذا قدم أى اقتصاد كبير دعما وإغاثة إلـــى البلد الذى تستهدفه العقوبات الاقتصادية متعددة الأطراف، علـــى الأرجـــح ســـوف تفشل جهود سائر المجتمع الدولى فى الضغط على البلد المعنـــى. ومـــع اســـتمرار الصين فى الحفاظ على ما تراه علاقات تقليدية مع إيران وكوريا الشمالية، أصبحت الصين الشريك التجارى والمستثمر الأكبر فى كلا البلدين. بتـــاريخ تحـــالف مـــع الصين يعود إلى النصف الأول من سنوات الحرب الباردة، أصبحت الـــصين هـــى الشريان الذى يحمل الحياة لنظام حكم عائلة "كيم" فى "بيونج يانج"، الذى يمده بكـــل احتياجاته من الوقود، ومعظم حاجاته الغذائية، والغالبيـــة الواســـعة مـــن تجارتـــه

وتمويلاته الدولية[٨]. وفى حالة إيران، تحتفظ الصين بعلاقات أكثر طبيعية مع "طهران"، وبينما يقوم الأوروبيون واليابانيون بتخفيض أو تصفية مواقعهم فى قطاعى الطاقة والتجارة الإيرانية، تغتنم بايچين فرصا عديدة لتملأ معظم هذا الفراغ، وتُوقِّع اتفاقيات واسعة فى قطاع النفط والغاز بل وتصبح الشريك التجارى الأكبر لإيران[٩].

تعارض بايچين بصدق، وبكل الحسابات والمؤشرات والدلائل، تطوير أسلحة نووية فى كل من كوريا الشمالية وإيران. ومن الإنصاف القول إن الصين لا تملك القوة ولا السلطة لإدارة كل القرارات التفصيلية الصغيرة التى تتخذها "بيونج يانج " أو "طهران"، رغم العلاقات الإقتصادية الخاصة والقوية التى تتمتع بها الصين مع البلدين والتى قد تمنح "بايچين" نفوذا أكبر كثيرا مما يرغب الدبلوماسيون الصينيون فى الاعتراف به. لكن مشاكل الولايات المتحدة الأمريكية والدول التى تتفق معها فى الرأى فى جعل الصين توجه ضغطا فعالاً على هذين البلدين لا تتعلق بما تملكه الصين من نفوذ محدود لكنها تتعلق بتصورات وأولويات الصين الخاصة.

فيما يتعلق بكوريا الشمالية، تستطيع بايچين، ببساطة شديدة، أن تقرر خنق "بيونج يانج " حتى الموت. يؤدى الاعتراف المتبادل بهذه الحقيقة فى كل من بايچين و"بيونج يانج" إلى إعطاء الصين نفوذا بالغ الأهمية. لكن الحزب الشيوعى الصينى لديه سلسلة من الأسباب الإيديولوچية، والإستراتيجية والاقتصادية لعدم ممارسة ضغط بهذا الشكل حيث يأخذ الحزب حذره من مقاصد أولئك الذين يدعون لفرض عقوبات أكثر شمولا قد تؤدى للقضاء على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. علاوة على ذلك، لا ترغب الصين فى أن تكون كوريا الشمالية دولة نووية، فهى تقدر وتثمن عموما أهمية الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية، بما فى ذلك استقرار النظام فى كوريا الشمالية، وترى أن ذلك أكثر أهمية من نزع الأسلحة النووية.

أما بالنسبة لإيران، هناك تركيبة معقدة من إيديولوچيا مرحلة ما بعد التحرر من الاستعمار، والمصالح التجارية، والهموم المحيطة بأمن الطاقة والاحتياج المفهوم لإستراتيجية جغرافية لمكافحة الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط، كل ذلك يجعل الصين تتلكأ فى تنفير طهران أو اتخاذ موقف قد يؤدى إلى زعزعة نظام الحكم فى إيران. وكما سوف نرى فى الفصل الثامن من هذا الكتاب، أن سلوك الصين تجاه إيران من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ آخذ فى التحسن من وجهة نظر الولايات المتحدة وحلفائها، ولكن ليس من الواضح تماما لماذا قلَّصت الصين علاقاتها مع إيران فى تلك السنوات. لسوء الحظ، أن تحسين العلاقات على نحو ضعيف بين طهران وواشنطن الذى أتاحته الاتفاقية المؤقتة فى نوفمبر ٢٠١٣ حول النشاط النووى الإيرانى (ومدها عاماً آخر) منح الصين فرصة لتكثيف علاقاتها الاقتصادية بشدة مع إيران، خاصة فى قطاع الطاقة. ويقول القادة الإيرانيون بشكل أكثر صراحة إنهم يشعرون بضغوط أقل فى مفاوضاتهم مع الولايات المتحدة وأوروبا، لأنهم يستطيعون الاعتماد على بايچين، وبدرجة أقل، على موسكو، حتى إذا ما استمر الآخرون فى فرض العقوبات الاقتصادية بقسوة على بلدهم[١٠].

كوريا الشمالية:

هناك سببان هما الأكثر شيوعا لتبرير عدم رغبة الصين فى الضغط على "بيونج يانج". ليست هذه الحجج خاطئة كثيرا بقدر ما هى ناقصة. يكمن السبب الأول فى قضية الأمن، والقضايا الاقتصادية، والصحة العامة. يمكن أن يؤدى انهيار كوريا الشمالية لفتح الباب أمام تدفق غير مرغوب فيه لملايين اللاجئين الكوريين الشماليين إلى شمال شرق الصين، وهى مشكلة الصين فى غنى عنها[١١]. من المحتمل أن يكون المهاجرون الكوريون الشماليون قد ضربهم الفقر، وأقل تعليمًا، وفى حالات كثيرة، معرضين للأمراض الفتاكة، مثل الدرن المقاوِم للعقاقير، مما يضغط بأعباء على شبكات الأمن الاجتماعى حديث النشأة فى شمال

شرق الصين. ظروف الحياة الفقيرة واستغلال عشرات الآلاف من مهاجرى كوريا الشمالية الذين يقطنون فى "مانشوريا" فعلا، تشكل مصدرًا كبيرًا للانتقادات الدولية الموجهة للصين، وتفاقم هذه المشكلة قد لا يلقى ترحيبًا من "بايچين".

السبب الثانى لاعتقاد المحللين بأن بايچين ترغب فى تجنب انهيار كوريا الشمالية هو وجهة النظر المحافظة والمتمسكة بالواقعية السياسية لتحديات الأمن الدولى. وشأن القيادة الصينية شأن القيادات فى أماكن كثيرة فى العالم، هم لا يحبون ما لايمكن التنبؤ به. فقد يؤدى الوضع فى شبه الجزيرة الكورية بعد انهيار كوريا الشمالية إلى ما لا يمكن التنبؤ بنتائجه إلى حد بعيد، وحتى النتائج المتوقعة تمثل مشكلات راهنة. على أقل تقدير، يؤدى انهيار كوريا الشمالية إلى حرمان الصين من دولة عازلة صديقة نسبيا لها، تفصل بينها وبين النظام الإقليمى الحليف للولايات المتحدة فى كوريا الجنوبية. فسوف تتحرك كوريا الجنوبية، الحليفة للولايات المتحدة، لشغل الفراغ فور سقوط "بيونج يانج" وتوحد شبة الجزيرة الكورية تحت قيادة "سيول"[١٢].

و نتيجة لاحتمالات سعى التحالف الأمريكى – الكورى الجنوبى لتوحيد الكوريتين، سيكون موقف الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة أكثر قوة بانهيار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ومن الممكن أيضا أن تعود قوات الولايات المتحدة إلى كوريا الشمالية، وذلك للمرة الأولى منذ المراحل الأولى للحرب الكورية. كان منع تمركز القوات الأمريكية عبر نهر "يالو" الذى يمثل الحدود مع الصين أحد الأسباب الرئيسة لدخول الصين هذه الحرب فى المقام الأول. فلماذا سوف تسعى الصين الآن للمساعدة فى الوصول لنتائج حاربت باستماتة لتجنبها، وتفعل ذلك بإيعاز من عدو الحرب الكورية السابق، الولايات المتحدة الأمريكية؟

تساعد هاتان الفكرتان فى تفسير أسباب معارضة الصين للعقوبات الصارمة والقاسية المفروضة ضد كوريا الشمالية. ولكن، أعتقد، أنهما يكشفان جانبا واحدًا من القضية. فالحقيقة، أن المشكلات التى تمت مناقشتها سلفًا يمكن التعامل معها

واقعيا وتداركها نسبيا. أنا على يقين من أن الصين قلقة من مشكلة اللاجئين، لكن مجمل تعداد سكان كوريا الشمالية لا يتجاوز ٢٠ مليونًا، وهو ما لا يتجاوز تعداد واحدة من المناطق الحضرية الصينية الكبرى مثل "تشونج كينج" (Chongqing) أو "شانغهاي". علاوة على ذلك، يمكن للصين أن تتخذ إجراءات لمنع تدفق هؤلاء المهاجرين إليها بإقامة معسكرات إنسانية فى وادى نهر "يالو" على الجانب الكورى من الحدود أو تحديد انتقال اللاجئين إلى داخل الصين، وذلك بنشر قوات أمنية بأعداد أكبر لمنع عبور اللاجئين للنهر إلى داخل الصين. بينما الحقيقة أن الصين ترفض فى الوقت الراهن السماح بإقامة مكاتب تابعة للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNCHR)، ووكالة اللاجئين بالأمم المتحدة، فى شمال شرق الصين على طول الحدود مع كوريا الشمالية من أجل التعامل مع اللاجئين، وذلك كجزء من اعتقادها أن المنظمة سوف تقرر حق اللاجئين فى الحماية باعتبارهم لاجئين سياسيين، وسوف يؤدى ذلك إلى أضرار عديدة تلحق بالعلاقات بين "بايچين" و"بيونج يانج". وقد تتراجع وتنتهى هذه المشكلة إذا ما سقطت كوريا الشمالية وغاب النظام الذى يتسبب فى حدوثها. وقد تعمل الوكالات الدولية، بعد انهيار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فى منطقة شمال شرق الصين، وتساعد الصين و"سيول" على عودة اللاجئين الكوريين إلى كوريا الموحدة، كوريا الديمقراطية دون خوف من الملاحقة القانونية.

أعتقد أن ميراث الحرب الكورية أمر مهم، لكن لا ترجع أهميته ببساطة لرغبة الصين فى تجنب وجود قوات الولايات المتحدة بالقرب من حدودها. لاشك أن وجود قوات أمريكية على الحدود الصينية هو أمر لا ترحب به بايچين، ويفرض تهديدًا صعبا تدركه الصين منذ كانت دولة شيوعية وليدة عند بداية الحرب الباردة. ففى عام ١٩٥٠ حينما رفضت واشنطن التهديدات الصينية وعبرت القوات الأمريكية خط عرض ٣٨ من أجل توحيد شبه الجزيرة الكورية تحت سيطرة الأمم المتحدة، تخوفت الصين من استخدام القوات الأمريكية المتمركزة فى أقصى شمال كوريا فعلا فى غزو الصين من جانب الولايات المتحدة، وربما أيضا من جانب

اليابان. هذا الأمر لم يكن قائما فعليا فى الإستراتيجية الأمريكية آنذاك، رغم وعيد الجنرال "ماك آرثر" وتهديداته أحيانا، لكن الأمر كاد يكون مظهرًا من أعراض التصورات الخيالية أو جنون الارتياب. تعرضت الصين لغزو اليابان من خلال كوريا فى العقود الأخيرة، وفى ذلك الحين، كانت جمهورية الصين الشعبية فى فقر مدقع، وضعيفة عسكريا، وتعانى حربًا أهلية مستمرة، وفى عزلة عن الاقتصاد الاقليمى، ومتحالفة مع الاتحاد السوفييتى، ولذلك كانت مؤمنة إيديولوچيا بمعارضة الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان.

اليوم اختلفت هذه الأوضاع تماما، فالصين الآن قوة نووية تمتلك قوة عسكرية تقليدية يزداد تأثيرها. وهى ركيزة اقتصادية كبرى للاستثمار والتجارة الإقليمية، تشمل حتى كوريا الجنوبية، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. بعد موت "ماوتسى تونج " وانحياز الصين للمبدأ البراجماتى "عش ودع غيرك يعيش" فى ظل قيادة "دنج چياو بنج". هجرت الصين بزنس تصدير إيديولوچيتها للخارج. فى الواقع، حلت "السياسة الواقعية" محل "التبشير الثوري" لدرجة أن الصين، لأهداف وغايات عديدة، تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتى فى العقود الأخيرة من الحرب الباردة. قد يكون من المثير للسخرية، أن الاستثناء الوحيد لإمكانية هجران "بايچين" التبشير الإيديولوجى فى أعقاب عام ١٩٧٨: هو كوريا الشمالية. بالطبع، مضمون التبشير الآن مختلف تماما عنه فى زمن "الماوية". حيث تسعى بايچين بدأب لإقناع "بيونج يانج" بتنمية اقتصاد سوق محلى، وفتح اقتصادها المحكم الإغلاق على نفسه، واتباع درب برنامج "دنج چياو بنج" للإصلاح[١٣]. أيضا، فى هذه البيئة العسكرية، والاقتصادية، والإيديولوجية، هل يمكن للمرء أن يتصور بشكل واقعى تماما أن تصبح شبه الجزيرة الكورية الموحدة تحت قيادة "سيول" سبيلا لغزو جمهورية الصين الشعبية، حتى ولو كانت القواعد الأمريكية على بعد مسافة قصيرة من شمال شرق الصين؟ (هذا لا يشير فى المقام الأول إلى أن وضعا عسكريا مثل هذا سوف يكون غير ضرورى وغير مرغوب فيه، حتى ولو كان الكوريون الجنوبيون حلفاء واشنطن يرغبون لسبب

غريب إلى حد ما فى السماح بحدوث ذلك). بناء عليه، يجب على واشنطن وسيول أن تؤكدا للصين أن كوريا الموحدة لن تفرض تهديدًا أمنيا مباشرًا للحدود الصينية.

لكن كوريا الموحدة تحت قيادة "سيول" تشكل تحديًا سياسيًا أكبر لبايچين من استمرار بقاء كوريا الشمالية كدولة عازلة. ستكون شبه الجزيرة الكورية الموحدة ديمقراطية، وسيندمج المجتمعان فى الشمال والجنوب، ويتكاملان بعد سنوات عديدة من الصراع، ومن المحتمل أيضا أن تكون مزدهرة اقتصاديا، ومستقرة، وموضع احترام جيرانها والمجتمع الدولى. هذه النتائج القابلة للجدل سوف تفرض تحديا للشرعية الداخلية للحزب الشيوعى الصينى أكبر بكثير من تحديات القوات الأمريكية المتمركزة فى كوريا وأكثر من أى تحديات فُرِضت فى أى وقت على الأمن القومى الصينى.

أيضا تقدم روايات الحزب الشيوعى الصينى عن الحرب الكورية مشروعية داخلية لنظام الحكم كمدافع عن المصلحة القومية الصينية وحاميها. تشكل الحرب مصدرا كبيرًا لفخر واعتزاز كرامة جيش التحرير الشعبى على نحو خاص. وكما ذكرنا سابقا، أن الولاء الأساسى لجيش التحرير الشعبى هو للحزب، وليس للأمة. لكنه بالطبع هو جيش التحرير الشعبى الذى يريد تسويق نفسه بوصفه مدافعا عن الشعب الصينى، وليس جلادا لمعارضى الحزب الشيوعى من الصينيين، كما كان عليه الحال فى يونيو ١٩٨٩ فى ميدان "تيانانمن". لاشئ يخدم هذا الغرض أفضل من تاريخ شباب جنود جمهورية الصين الشعبية المدافعين ببطولة عن الصين بواسطة دفاعهم عن جارتهم وحليفتهم كوريا الشمالية ضد الولايات المتحدة الإمبراطورية المزعومة، المتقدمة والمتفوقة عسكريا.

بمعايير تواصل النظام الحاكم منذ "تأسيس الأمة" فى ١٩٤٩، يحتاج ميراث "ماو" إلى الاحتفاظ به فى صورة جديدة. رغبة الحزب الشيوعى الصينى فى الحفاظ على هذا العصر المبكر تتبدى يوميا برفع صورة "ماو" على ميدان "تيانانمن". يعتقد قادة الدعوة فى الحزب الشيوعى الصينى أن أحد الأسباب

الكثيرة وأهمها لانهيار الاتحاد السوفييتى هو نشر "نيكيتا خروشتشيف" (Nikita Khrushchev) عام ١٩٥٦ فضائح الخلافات الحزبية الداخلية علنا بإدانته الكاسحة للقائد الأعلى السابق "جوزيف ستالين". وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد احتفال بأحداث كبرى موروثة من عصر "الماوية" سوى أحداث كبرى قليلة تحتفل بها القيادة الحالية فى عصر الإصلاح لإنقاذ سمعة هذا الزعيم الغارق داخل ذاته. ومع كل ذلك، أدت خططه الاقتصادية الساذجة فى أواخر خمسينيات القرن العشرين وأفكاره السياسية العدمية حول الثورة المستمرة فى ستينيات ذلك القرن أدت إلى مقتل عدد من الصينيين أكثر ممن استهدفهم الإمبرياليون اليابانيون. ولكن، بالنسبة للحزب الشيوعى الصينى هناك حاجة إلى استحضار قصة عن روح ماو الوطنية وعبقريته الإستراتيچية على المسرح الدولى لموازنة الاعتراف الواسع والجدل المتحرر نسبيا حول الكوارث الاقتصادية والاجتماعية التى جلبها "ماو" على الصين. تكمن الرواية الرئيسة فى أن "ماو" ومع كل أخطائه، جعل الصين تقف على أقدامها من جديد، ودافع عن الأمة ضد القوى الكبرى. "ماو" وحَّد الصين، وتصدى للعالم الخارجى، متبعا سياسة الانطواء بفطنة إستراتيجية قديرة حتى يضع الأسس التى بنى عليها "دنج چياو بنج" وخلفاؤه صينا أكثر قوة ونجاحا فى الوقت الراهن. وهكذا يشكل "انتصار" الصين فى الحرب الكورية، إلى جانب البرامج النووية والصاروخية المؤثرة التى انطلقت فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ركيزة محورية لجهود مؤرخى الحزب الشيوعى الصينى لحماية سمعة "ماو"، كقائد كبير.

تعمدت العلاقات الراهنة المختلة بين الصين وكوريا الشمالية بالكثير من الدماء. من جهتى أحترم وأثمن شجاعة وتضحيات الجنود الصينيين فى كوريا، كما يقدرها ويحترمها كل محارب أمريكى قاتل فى الحرب الكورية من الذين التقيت بهم. ويجب على المرء ألا يقلل من شهامة وشجاعة أى جندى بسبب أخطاء القادة الذين أرسلوه للمعركة. لكننى أرى بحزن ما يقدر بمليون صينى سقطوا فى الحرب الكورية (منهم على الأقل ٢٠٠ ألف قتيل وعدد أكبر كثيرا من الجرحي)

كضحايا يضافون لضحايا أخطاء "ماو" الكثيرة. قُتِل هؤلاء الناس أو أصيبوا بالعجز لدفاعهم عن الصين ضد تهديد وهمى بغزو أمريكى قد يحدث مستقبلا لبلادهم، شارك كلٌ من "ماو" و"ستالين" فى الترويج لهذه الرواية الخيالية على السواء. فضلا على ذلك، كان هذا التهديد من صنع عقولهم فقط لقبول "ماو" و"ستالين" المسبق بالعدوان الكورى الشمالى الذى كان دونه لم تنشب حرب. كانت جائزة الصين من هذا الانتصار المزعوم فى الحرب إنقاذ نظام حكم فى كوريا الشمالية بدأ حربا لا ضرورة لها فى يونيو ١٩٥٠، وأصبح منذ ذلك الحين واحدًا من بين أكثر أنظمة الحكم سيئة السمعة والأشد قمعا فى العالم.

للأسباب السابقة يرى الحزب الشيوعى الصينى، وخاصة جيش التحرير الشعبى، القصة بشكل مختلف. يرون الضحايا الذين سقطوا من "متطوعى الشعب الصيني" شهداء لبوا نداء زعيم وطنى كبير بعيد النظر. وفَّر "ماو" وجنوده الحماية للأمة الصينية من تهديدات خارجية بعيدة المدى. جزء من هذه الرواية هو عدالة قضية كوريا الشمالية. واليوم، ترى الصين أنه عند انهيار هذا النظام [الكورى الشمالي] وفتح الكوريين الجنوبيين لملفات أرشيف [كوريا الشمالية] وإعادة كتابتهم للتاريخ، سوف يتضرر تراث "ماو" و"جيش التحرير الشعبي" ضررًا بالغا. قال لى خبير صينى معترفا بشكل نصف ساخر بتلك الحقيقة، إنه إذا ما كان لكوريا الشمالية أن تنهار انهيارا عامًا وشاملاً، فسوف تتمكن القوات الخاصة الأمريكية والكورية الجنوبية من التسابق داخل كوريا الشمالية لتأمين أسلحة الدمار الشامل، بينما فى الوقت نفسه، سوف تسابق القوات الخاصة لجيش التحرير الشعبى من أجل تأمين ملفات أرشيف كوريا الشمالية!

حتى الآن، يشكل التعامل مع تاريخ الحرب الكورية حساسية للحزب الشيوعى الصينى. فالواقع أن كوريا الشمالية غزت كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠، منتهكة بذلك الاتفاقية المُصدَّق عليها من الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية والقاضية بالتقسيم المؤقت لشبه الجزيرة الكورية عند خط عرض ٣٨، لحين

توحيدها فى نهاية الأمر بشكل سلمى. كان يمكن تجنب الحرب تمامًا. دبر الزعيم المؤسس لكوريا الشمالية "كيم إيل سونج" مناورة مع "ستالين" عصبى المزاج و"ماو" الصموت والمتحفظ نسبيا ليحصل على دعمهما لتنفيذ خطته سابقة التجهيز لغزو الجنوب. كانت نظرية "كيم" المضلِّلة للانتصار تقوم على أساس أن الجنوب سوف يتداعى سريعا، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتدخل على الأقل بشكل سريع وكافٍ لإحداث تغيير فى الموقف. وثبت أنه كان على خطأ بشكل كارثى. قوات الأمم المتحدة بقيادة "ماك آرثر"، مع قوات كوريا الجنوبية، تدخلت بشكل فعال لتدمر قوات كوريا الشمالية فى الجنوب، واتجهوا شمالا حينذاك لتوحيد شبه الجزيرة. وخاض "ماو" ورفاقه عمليات شاقة لتقرير ما إذا كانوا سوف يتدخلون أم لا لإنقاذ كوريا الشمالية. وفى منتصف شهر أكتوبر دخلت القوات الصينية كوريا الشمالية بأعداد ضخمة، لتنفذ إستراتيجية خداع بارعة ضد قوات "ماك آرثر" التى طالت خطوط انتشارها بشكل مبالغ فيه، مما دفع القوات الأمريكية لإجراء أطول انسحاب عسكرى لها خارج الحرب الأهلية الأمريكية. فى أعقاب هجوم مضاد فعال نفذته قوات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والأمم المتحدة فى أوائل عام ١٩٥١، تراجعت قوات الصين وكوريا الشمالية إلى شمال خط عرض ٣٨. وبعد عامين ونصف العام من القتال الشرس، فُرِضت الهدنة بصرامة على جانبى خط التقسيم السابق على الحرب فى شبه الجزيرة. ومن بين مئات آلاف الضحايا الصينيين، خسر "ماو" فى هذه الحرب ابنًا واحدًا فقط(١٤).

من خلال استعراض التاريخ الماضى، أصبح ممكنا فى الصين رسم صورة بأساليب مختلفة ومتعددة للفترة التى مهدت للحرب وكيف خاضتها الصين. ربما يعترف النظام الحاكم الأقل ثورية أو واحدٌ من الذين يثقون بأنفسهم أكثر من حزب "ماو" الشيوعى الصينى بأن قرار السكرتير العام فى مايو ١٩٥٠ بالموافقة على مبادرة "كيم إيل سونج" بغزو الجنوب كان قرارًا كارثيا. لكن قرار "ماو" بل وحتى اجتماعاته فى بايچين مع "كيم إيل سونج" التى منحت الفرصة لكوريا الشمالية، ظلت سرًا على الشعب الصينى لعقود من الزمن. بعد عدة سنوات من انتهاء

الحرب الباردة، أُعلِن فى الأخير عن هذه الاجتماعات فى الكتابات التاريخية الثانوية الصينية. وتأكد مسئولو حظر النشر على المطبوعات الصينية أنهم لن يستطيعوا إخفاء هذه الحقائق إلى الأبد. تبدو الروايات والتقارير الرسمية المبكرة للحزب الشيوعى الصينى كاريكاتورية ودعائية بشكل خاص فى ضوء المواد الأرشيفية للاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية التى ظهرت بعد انهيار الامبراطورية السوفييتية. توثق هذه المواد الأرشيفية لدور "ماو" قبل الحرب، واجتماعاته حاسمة الأهمية مع "كيم إيل سونج "، واتصالاته مع موسكو. هذه الأحداث التاريخية المنشورة اليوم فى جمهورية الصين الشعبية التى تعترف عموما بلقاءات "ماو" و"كيم"، تُصوِّر "ماو" عليما بخطة "كيم" رغم تشككه فى جدواها الإستراتيجية فى الواقع. وعلى الرغم من ذلك، فهى تُصوِّر "ماو" فى النهاية سوى شخص لا يملك خيارًا سوى إعطاء "كيم" الضوء الأخضر، لأن "ستالين"، حليفه الرئيس، وضعه فى موقف يتعذر الدفاع عنه عندما وافق على غزو "كيم" لكوريا الجنوبية بشرط موافقة "ماو" أيضا على ذلك(١٥). كان عسيرا على "ماو" الرفض، كما تمضى الحكاية، دون أن يبدو حليفا شيوعيا ضعيفا، وهو الذى كان، مثل تيتو فى يوغوسلافيا، حليفا "قوميا" أكثر منه حليفا أمميا حقيقيا. كان ذلك صحيحا على نحو خاص حيث احتاج "ماو" لمساعدة السوفييت لهزيمة عدوه فى الحرب الأهلية على أرض تايوان ومساعدتهم لإعادة بناء الاقتصاد الصينى بعد عقود من الحرب. لذلك لم يتم تصوير "ماو" باعتباره المهيمن على الأحداث، ولكن، وكما صوَّره أحد الباحثين الصينيين، هو شخص ما سلَّم بالأمر الواقع (بالصينية "چيشنج چيانشي") الذى فرضه "ستالين"(١٦).

وفق هذا التأويل، يتجنب "ماو" اللوم المباشر على المساعدة فى نشوب حرب غير ضرورية أدت إلى كم ضخم من الضحايا الصينيين، حرب دفعت الولايات المتحدة نحو الانخراط فى الحرب الباردة على الصعيد العالمى (تضاعفت ميزانية الدفاع الأمريكية ثلاث مرات فى العام الأول من الحرب الكورية)، وهو يتجنب أيضا اللوم على عدم التخلص تماما من حالة انفصال تايوان عن جمهورية الصين

الشعبية (قبل نشوب الحرب الكورية، بدت إدارة الرئيس الأمريكى هارى ترومان مستعدة لترك تايوان تسقط فى يد الشيوعيين إذا ما هاجموها). فى رأيى، بينما دفع "ستالين" "ماو" إلى مأزق صعب، إلا أن "ماو" لا يزال مسئولا عن إعطاء "كيم" الضوء الأخضر. كان "ماو" يملك سلطة الاعتراض النهائى على الحرب نفسها واختار أن يدعمها(١٧). لكن فى جمهورية الصين الشعبية، نشر مثل هذه النتائج ما زال يُعتبَر تخريبا وعملا هداما لأنها ستقوض القدم الأخيرة من مقعد "ماو" ثلاثى الأقدام. فحينذاك سوف يُنظَر إلى "ماو" باعتباره قائدا رهيبا للاقتصاد، والسياسة، والأمن القومى لجمهورية الصين الشعبية. فلو تم تقويض صورته هذه، كيف يمكن لشخص تبرير رفع صورته فى ميدان "تيانانمن"؟

كانت الحساسية الخاصة للحرب الكورية فى التاريخ الصينى محور اهتمامى خلال رحلتى الطويلة للصين طوال عام إجازة التفرغ للدراسة فى ٢٠١٠ – ٢٠١١. حلت الذكرى الستون لدخول الصين هذه الحرب فى خريف عام ٢٠١٠.

فى أى وقت كنت أمضيه على العجلة الثابتة فى صالة الألعاب الرياضية بالفندق شاهدت أفلاما وثائقية تلفزيونية وتغطية إخبارية لأحداث عامة تحيى ذكرى النضالات البطولية للجنود الصينيين فى كوريا. أكدت الأفلام الوثائقية على العلاقات الوثيقة بين الجنود فى ميدان القتال وبين المواطنين المدنيين داخل البلاد الذين يقدمون طواعية الأموال، والملابس، وكل ما يمكنهم تقديمه للقوات فى الجبهة دفاعا عن الأمن القومى للبلاد الفتية فى جبال كوريا. تجعلك قوة هذه البرامج واللغة التى تتحدث بها تشعر وكأنك ما زلت فى حرب باردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الصين.

أدهشتنى إحدى تلك الخطب فى ذلك العام لاحتوائها على مفارقة تاريخية بشكل خاص، نظرا لتاريخ العلاقات الأمريكية الصينية منذ زيارة "نيكسون" للصين فى عام ١٩٧٢. الرئيس الصينى الراهن، "چى چنبين"، كان آنذاك يشغل منصب نائب الرئيس، قائدا عالميا يُحسَب بصعوبة على الجناح اليسارى. تذكر "چينبين"

الصراع فى كلماته التى بدت مرفوعة من صحافة الصين فـى بـدايات الحـرب الباردة. قال:

"فرض الغزاة الإمبرياليون الحرب على الشعب الصينى. فبعد اندلاع الحرب الأهلية الكورية، أرسلت الإدارة الأمريكية فى عهد الـرئيس ترومان قواتها بوقاحة وتحدٍ للتدخل المسلح وشن حرب شاملة ضـد كوريا. عبرت [القوات الأمريكية] خط عرض ٣٨ متجاهلة التحذيرات التى أطلقتها الحكومة الصينية فى مناسبات عـدة، وانـدفعت باتجـاه الاقتراب من نهر "يالو"، ونهر " تيومن" فى المناطق الحدودية الصينية – الكورية..... فى هذه اللحظة الحرجة واسـتجابة لطلـب الحـزب والحكومة الكورية، هبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الـصينى والزعيم "ماو چى دونج"، وتدبروا الأمر بنظرة بعيدة، وقدَّروا اللحظة، وكونوا رأيا فى الموقف، واتخذوا قرارهم السياسى التاريخى بتصميم وعزيمة لمقاومة العدوان ومساعدة كوريا دفاعًا عن بيوتنـا وحمايـة للبلاد.... جنود وقادة جيش متطوعو الشعب الـصينى الأبطـال..... عبروا نهر "يالو" بمعنويات عالية، ودون تفكير فى أمانهم الشخصى. حاربوا جنبا إلى جنب مع الشعب الكورى وقواته المسلحة فى معارك دموية استمرت عامين وتسعة أشهر، وحققوا نصرًا كبيرًا فى حـرب مقاومة أمريكا ومساعدة كوريا وضرب [جـيش متطـوعى الـشعب الصينى] مثالا رائعا فى استخدام الأضعف [للإمكانيات المتاحة] لإلحاق الهزيمة بالأقوى (بالصينية "يى ريو شنج كيانج").

فى الأعوام الستين الماضية، لم ينس الشعب الصينى الصداقة القتالية العظيمة التى صنعتها دماء الشعبين والجيشين الـصينى والكـورى. لنحيى ذكرى الانتصار فـى حـرب مقاومـة العـدوان ومـساعدة كوريا.... لننقل روح مقاومة أمريكا ومـساعدة كوريـا، مـستلهمين منهما هذه القوة الروحية الدافعة لإعـلاء وتنميـة الاشـتراكية ذات الخصائص الصينية" (١٨).

لا يأمل المرء فى تلخيص أفضل للوضع من كلمات "چي" لتفسير أسباب الصعوبات الداخلية التى تواجة الحزب الشيوعى الصينى وجيش التحرير الشعبى والمتمثلة في الضجر والتململ المتزايد من جانب الشعب الصينى فى الوقت الراهن من تضييق الخناق على كوريا الشمالية بناء على طلب من الولايات المتحدة. توفر هذه الرؤية للحرب الكورية فوائد متعددة للحزب الشيوعى الصينى. فهى تربط بشكل وثيق بين الجيل الثورى للحزب الشيوعى الصينى، وبين جيل الإصلاح وتدعم صورة "ماو" كزعيم وطنى وإستراتيجي؛ كما تربط بين إستراتيجية "ماو" العسكرية بالعقيدة الراهنة غير المنطقية لقدرة الضعيف على هزيمة القوى من أجل مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، التى عرضناها بتفاصيل أكبر فى الفصل الرابع. والجدير بالذكر أيضا هو ما لم يقله "چي" فى خطابه. أن الحرب اندلعت وكأنها عاصفة رعدية مفاجئة وليست عملاً متعمدًا من جانب كوريا الشمالية المعتدية. وأيضا لم يذكر بالطبع موافقة "ماو" المسبقة على هذا العدوان الكورى الشمالى.

لو نحينا جانبا الانتصار الكبير المزعوم على "الإمبرياليين الأمريكيين" فى الحرب الكورية، خاض جيش التحرير الشعبى معركتين دوليتين واسعتى النطاق: حقق انتصارًا واضحا على الهند عام ١٩٦٢ فى حرب على الحدود، كما تعرض لهزيمة واضحة على أيدى الفيتناميين عام ١٩٧٩ بعد أن قامت الصين بغزوها "التربوي" لأراضى هذه البلاد. ولا يتم الحديث بصوت عالٍ فى الصين عن الحرب على الهند، ربما لأن الهند لا تحظى بمكانة مهمة فى الشئون الإستراتيجية الصينية حتى تجذب الانتباه. بينما تقلل من قيمة الحرب مع فيتنام أسباب واضحة كثيرة. فى هذا الإطار، تعد الحرب الكورية فذة وفريدة، ويتعذر تجاهلها، وأقلقت راحة العالم، فقد أسفرت عن حماية كوريا الشمالية، وحافظت على استمرار تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى يومنا هذا.

ليس فى ذلك ما يشير إلى أنه يستحيل على الدبلوماسيين الأمريكيين تـشجيع الصين للضغط على كوريا الشمالية، وحث "بيونج يانج" على التغافـل عـن القيـام باستفزازات عسكرية جديدة بالأسلحة التقليدية فى شبه الجزيرة الكورية أو الحد منها أو حتى التخلى عن أنشطتها النووية. وشأنى شأن الكثير من المسئولين الأمريكيين، قضيت ساعات طويلة لا يمكن حصرها أحاول بنفسى فعل ذلـك. وهنـاك سـبب للاستمرار فى المحاولة. هناك تباينات فى سلوك الصين، وقد تتخذ بـايچين أحيانـا موقفا متصلبا نحو كوريا الشمالية – على سبيل المثال، التوقيع على قرارات متعددة صادرة عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة والعمل على تنفيذها (وان كانت بـدرجات مختلفة من الشدة) وهى القرارات التى تستهدف "بيونج يانج" أو تشير إلى امتعـاض بايچين منها عبر إجراءات دبلوماسية واقتصادية ثنائية الأطراف. وسـوف أوجـز تاريخ هذه التغيرات فى الفصول من ٦ إلى ٨ فى هذا الكتاب. سوف أعرض هنـا فقط ما يكشف أن الصين تغضب كثيرًا من المواقـف المتعنتـة لحليفهـا (كوريـا الشمالية). تخشى بايچين من سلوك "بيونج يانج" المولع بالقتال ضد الجنوب والذى قد يفضى لإشعال حرب كورية ثانية أو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بـشن هجـوم استباقى ضد أسلحة الدمار الشامل (WMD) وبرامج الصواريخ [الكورية الشمالية]. حتى فى الأوضاع التى لم تصل إلى حد الحرب، لا ترغب بايچين فـى أن تتـأثر بشكل غير مباشر بأعمال بيونج يانج التصعيدية فى السنوات الأخيرة فـى المجـال التقليدى (هجمات بالمدفعية على جزر كورية جنوبية) وفى مجال أسـلحة الـدمار الشامل (تجارب التفجيرات النووية والصواريخ). هذه الأعمال لا تؤدى فقـط إلـى توريط بايچين باعتبارها حامى كوريا الشمالية، ولكنها أيضا تثير حلفـاء الولايـات المتحدة الإقليميين، على نحو ما حدث فى ٢٠١٠. ففى ذلك العام، هجـوم كوريـا الشمالية على كوريا الجنوبية دفع هؤلاء الحلفاء إلى النشاط العـسكرى وتعـاونهم فى المنطقة. وحينما قامت كلٌ من اليابان وكوريا الجنوبية بتحسين سـبل التنـسيق مع واشنطن فى المنطقة فى مجال الصواريخ الدفاعيـة، ومـضادات الغواصـات

الحربية، وتبادل المعلومات، كانت هذه التطورات تعويضا وتوازنا مع المكاسب التى حققتها الصين بشق الأنفس فى مجال التحديث العسكرى. كما يدرك الخبراء الصينيون أنه لا توجد ضمانات لاستمرار تجنب امتلاك كوريا الجنوبية واليابان برامج للأسلحة النووية إذا ما استمرت كوريا الشمالية فى نهجها الراهن. باختصار، تثمن الصين دائما فوائد الاستقرار فى كوريا الشمالية مقابل الخسائر والأعباء التى تلقيها "بيونج يانج" على كاهل الوضع الأمنى الإقليمى للصين.

إيــران

يسعى المجتمع الدولى لمراقبة وكبح النشاط النووى الإيرانى منذ ثلاثة عقود. ورغم الحجة التى تتذرع بها طهران أن برامجها لتخصيب اليورانيوم تسعى نحو أهداف سلمية وغايات علمية، فإن قلة من محللى الاستخبارات خارج البلدان الصديقة لإيران، مثل روسيا والصين، تعطى قيمة كبيرة لهذا الزعم. إيران متهمة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية؛ والقوى الأوروبية، واليابان بامتلاكها برنامجا نوويا وصاروخيا سريا يستهدف بناء ترسانة من الأسلحة النووية. ليس من الممكن أن تقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية صامتة أمام عدم إذعان إيران لبروتوكولات التفتيش الخاصة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، المُوقَّع عليها من جانبها. لا يمكن أن تقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية صامتة، خاصة بعد كارثة أسلحة الدمار الشامل فى العراق.

منذ عام ٢٠٠٦، أصدر مجلس الأمن بالأمم المتحدة ستة قرارات بعقوبات اقتصادية استهدفت إيران. أكثر هذه القرارات صرامة كان قرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩ الصادر فى ٩ يونيو ٢٠١٠، الذى حظر بيع أسلحة لإيران، وحدد قائمة سوداء على النطاق العالمى للشركات المالية والصناعية والشركات الخاصة والأفراد المتورطين فى برامج إيران النووية والصاروخية. المهم، أن الصين صوتت لصالح هذا القرار. بينما تشير "إريكا داونز" (Erica Downs) و"سوزان مالوني" (Suzanne Maloney)، إلى أن التجميد الحقيقى لأموال واقتصاد إيران لم

يأت من خلال نظام العقوبات المفروض من جانب الأمم المتحدة، ولكن من خلال سلسلة من السياسات، والقوانين، والترتيبات من طرف واحد التى اتخذتها دولٌ فى أمريكا الشمالية وأوروبا لمعاقبة إيران على تشددها. كانت هذه المواقف أكثر صرامة وشمولاً من قرارات الأمم المتحدة نفسها. التزمت الصين بكل المعايير العامة التى فرضتها عقوبات الأمم المتحدة لكنها لم تلتزم بالإجراءات والمعايير المفروضة من طرف واحد ضد طهران. فى الحقيقة، أثناء عملية استصدار قرارات الأمم المتحدة الست، بذلت الصين جهودا نشطة ومشينة لتخفيف العقوبات من أجل ضمان استثناء البنوك الإيرانية الكبرى وقطاع الطاقة من القائمة التى حددتها الأمم المتحدة. ألح الدبلوماسيون الصينيون على أن كثيرًا من العقوبات لن تضر إلا بالمواطنين الإيرانيين وبالمصالح الاقتصادية الشرعية للصين داخل الاقتصاد الإيرانى. فى هذا الاطار، تدافع "داونز" و"مالوني" عن فكرتهما:

> لا تزال الصين، مدفوعة بالمصالح الاقتصادية والتعاطف مع متاعب إيران، هى الدولة الكبرى الوحيدة التى تلعب بنشاط فى مجال النفط الإيرانى. وفى حين تراجعت شركات معظم الدول الأخرى عن نشاطها هناك نتيجة للضغوط الدولية والمناخ الإيرانى غير المواتى للأعمال، تلتزم الصين وشركاتها بالقرار رقم ١٩٢٩، الذى يحتوى على عدم فرض قيود واضحة على الاستثمار فى الطاقة أو التجارة. لذلك تبدو الصين كعتلة فى عجلة نظام العقوبات الدولية ضد إيران والجهود التى تبذل لإعاقة اكتساب إيران قدرات نووية[١٩].

المصالح الاقتصادية للصين فى إيران بارزة بوضوح. أصبحت الصين مستوردًا صافيًا للنفط الإيرانى فى بداية تسعينيات القرن العشرين، والمصدر الأكبر لوارداتها فى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسى. تعد إيران ثانى أكبر مورِّد للصين بالنفط من المنطقة، وهو ما يمثل ١٢% من إجمالى واردات الصين النفطية (فقط السعودية هى التى تحتل المرتبة الأولى)[٢٠]. وفى عام ٢٠١١، كانت الصين تستورد نصف مليون برميل يوميا من إيران. انخفض هذا الرقم بنحو

٢٪ فى ٢٠١٢، لأسباب سوف نوضحها لاحقا فى الفصل الثامن، ولكن ما زالت هذه الحقيقة جوهرية تماما[٢١].

كما تقدم إيران فرصًا جديدة لشركات الطاقة الصينية لكسب خبرة فى تنمية حقول النفط والغاز، وتحقيق أرباح فى منطقة حقق فيها المنافسون الدوليون خسارة قاسية. كتبت "داونز" و"مالوني" فى عام ٢٠١٢، "ربما تحاول هذه الشركات غير الحكومية [شركات النفط القومية] التى تمثل قوة سياسية فعالة، إقناع بايچين أن اكتساب حرية الوصول إلى احتياطيات إيران الهيدروكربونية يستحق المجازفة بفرض عقوبات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشركات الصينية. تتشكل الحوافز المقدمة للشركات الصينية من حوافز مالية (تشير التقارير إلى أن طهران تشترى البنزين بسعر أعلى بنسبة ٢٥٪ من سعر السوق) وحوافز سياسية (تعارض بايچين العقوبات المفروضة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها خارج إطار الشرعية، وتلحق الضرر بالشعب الإيراني)[٢٢]. فى النهاية، فرضت العقوبات قيودا على التداول النقدى لإيران، الأمر الذى سمح للصين بالإتجار فى السلع المصنعة والخدمات مقابل الطاقة بأساليب مربحة للصناعات الصينية، التى أصبحت أكبر شريك تجارى لإيران، ولاعبًا كبيرًا فى مشروعات البنية الأساسية والاتصالات فى إيران[٢٣].

تكمن الأسباب السياسية لتلكؤ الصين فى تنفيذ العقوبات فى قيمة مزيد من الاستكشافات البترولية الأخرى. "چون جارفر" (John Garver) فى دراسته للحصول على الماجستير فى العلاقات التاريخية للصين مع إيران، قدم الكثير من الأسباب السياسية والمادية التى تفسر تلكؤ الصين فى التعاون بشكل أكبر مع الولايات المتحدة وآخرين فى الضغط على إيران. هناك الكثير من القواسم المشتركة بين الصين وإيران، على المستوى التاريخى البعيد والأكثر عمقًا. قد يبدو ذلك متنافرا مع حقيقة أن إيران اليوم، رغم قشرة الصدأ الديمقراطية [التى تغطى النظام السياسى هناك]، محكومة بمجموعة صغيرة من آيات الله الإسلاميين

الثوريين، كما أن الصين محكومة علنا بدولة ملحدة ماركسية – لينينيــة. ولكــن إذا نحينا جانبا قشرة السطح الإيديولوچية، سنرى إيديولوچيــة مــشتركة، إيديولوچيــة قومية لعصر ما بعد الاستعمار. كانت الــصين وإيــران (فــارس) إمبراطــوريتين كبيرتين وصاحبتى ثقافات متقدمة ومزدهرة، قبل العصر الإمبريــالى الأوروبــى. يتحكمون تقريبا فى كل ما تقع عليــه أعيــنهم. كانتــا مركــزين للتعلــيم المتقــدم والتكنولوچى ما منحهما مكانة هائلة. تلوم كلتا الأمتين "الغرب" والأوروبيين أوليــا، لسلب هذه العظمة القومية منهمــا، والتــدخل فــى الــسياسات المحليــة، وخلــق "شبه مستعمرات" حسب تعبير "ماو" فى وصفه لما كان فى الــصين قبــل ١٩٤٩. يخضع البلدان منذ عام ١٩٨٩ لعقوبات أحادية الجانب من طرف الولايات المتحــدة الأمريكية، وأوروبا، واليابان، جانب من جوانب هذه العقوبــات مفــروض نتيجــة لأحداث سياسية محلية داخل البلدين. وكلتاهما تعارض مــن حيــث المبــدأ هــذه العقوبات، التى يريانها "تدخلًا فى الشئون الداخلية"(٢٤).

ونتيجة جزئية لرغبة "ماو" فى تصوير نفسه كزعيم للعالم النامى، رفــضت الصين اتفاقيات القوى الكبرى للحد من التسليح التى حددت عدد البلدان التى تملــك قوى نووية. وحتى بعد أن أصبحت جمهورية الصين الشعبية أول بلــد نــامٍ ينــتج أسلحة نووية فى ستينيات القرن العشرين، استمرت الصين فى الحذر من الاتفاقيات الدولية التى تحرم الآخرين من الحق فى تطوير وحيازة هذه الأسلحة. يفــسر هــذا جزئيا تاريخ التعاون النووى للصين فى الماضى مع بلدان مثل باكستان وإيران.

تأخرت الصين فى إدراك أن الزيادة فى عــدد القــوى النوويــة لا يخــدم مصالحها. وبينما أخذ اقتصادها المتنامى يحتاج لمزيد من الطاقــة، أرادت بــايچين زيادة إمكانيات الحصول بحرية على المزيد مــن التكنولوجيــا الأجنبيــة للطاقــة المستخدمة فى أغراض مدنية. لذا لم توقع بايچين على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية إلا فى عام ١٩٩٢، بعد ٢٤ سنة من إقرارها. وبينما ظلت الصين خاضــعة للعقوبات الدولية نفسها التى فرضت عليها فى أعقاب مذبحة "تيان آن مــين" التــى وقعت فى يونيو ١٩٨٩، لم تكن بايچين حريصة على تنفير الدول منها بناء علــى

طلب الولايات المتحدة الأمريكية. أخذت الصين سنوات طويلة لضبط أعراف نظام الحكم، وإن تأخذ بجدية مفهوم أنه حتى تمتلك المعاهدة أسنانا، من الضرورى فرض عقوبات ضد الموقعين على المعاهدة، ولا يملكون أسلحة نووية، ويقومون بانتهاك برتوكولات المعاهدة. كان عام ١٩٩٢ هو العام الأول بعد عصر الحرب الباردة وأيضا العام الأول بعد انتصار الحلف الذى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية فى حرب الخليج الأولى. وعلى نحو ما يشير "جارفير"، خشيت بايچين، لأسباب چيوستراتيچية، هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو على الشرق الأوسط والخليج الفارسى وأيضا على مناطق أخرى فى العالم. نما هذا التخوف بعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق فى عام ٢٠٠٣. فى هذا الإطار، يؤكد باحثان صينيان فكرة أن الصين كانت فى احتياج، لأسباب أمنية وإقتصادية، إلى أن تحافظ أكثر من ذى قبل على علاقات جديدة مع إيران، التى تعد قوة كبرى فى منطقة مهمة من العالم[٢٥]. وخشيت الصين أن سقوط النظام الراهن فى إيران سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من السيطرة على نظام الحكم الذى سيعقبه، وسينتج عن ذلك آثار سلبية خطيرة على أمن الصين وعلى التنمية الاقتصادية طويلة الأجل. ولذلك نصح الباحثان حكومتهما بضمان أن الوسائل الدبلوماسية السلمية هى السبيل الوحيد لبحث ومعالجة القضية النووية الإيرانية وليس عبر عمليات تستهدف تهديد استقرار نظام الحكم الراهن فى إيران (بالصينية: "چينج كوان")[٢٦].

فى النهاية، وكما سيوضح الفصل المقبل من هذا الكتاب، كان عام ١٩٩٢، العام نفسه الذى وقعت فيه الصين على معاهدة منع الانتشار النووى، هو العام الذى أعلن فيه الرئيس الأمريكى "جورج.إتش.دبليو. بوش" أيضا عن بيع ١٥٠ طائرة إف ١٦ إلى تايوان، الخطوة التى بدت فى داخل الصين وخارجها انتهاكا للبيان الرسمى المشترك الصادر عام ١٩٨٢ بين الولايات المتحدة والصين حول بيع الأسلحة لتايوان. سوف تحدث صفقات سلاح ذات مغزى خلال كل الإدارات اللاحقة أيضا. وعلى مستوى مبدئى يتساءل عديد من الصينيين: لماذا يجب على الصين تقييد أنشطتها مع إيران بناء على طلب الولايات المتحدة عندما تتجاهل

واشنطن التزاماتها الخاصة نحو الصين. وعلى مستوى عملى أكثر، التعاون الصينى العسكرى والتقنى مع إيران زوَّد بايچين بنفوذ على بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، لأن الدبلوماسيين الصينيين يستطيعون اقتراح مقايضة بتقليص أو إنهاء ذلك التعاون مقابل مزيد من سياسات التعاون الأمريكى والإسرائيلى نحو الصين. وعلى الرغم من أن الدبلوماسيين الصينيين أصبحوا أكثر اهتماما بتفاصيل مثل هذه الأمور خلال مناقشتهم الأخيرة مما كانوا عليه فى التسعينيات، فإنهم ما زالوا يربطون بوضوح تعاون الصين مع الولايات المتحدة حول الشئون الكوكبية مثل إيران مع سلوك واشنطن فى القضايا التى تمس المصالح الجوهرية التى تحددها الصين لنفسها مثل تايوان والتبت.

يأتى هذا بنا إلى المشكلة الفكرية المحورية التى تحتاج إلى أن نتغلب عليها حتى نكسب تعاونا صينيا متواصلا حول مثل هذه الأمور: لن تتعاون الصين "لمساعدة" الولايات المتحدة؛ سوف يحتاج القادة الصينيون إلى أن يفهموا أن منع التطور النووى الإيرانى وعدوانيته هو فى مصلحة الصين الخاصة. فى الفصل الثامن سوف نناقش النجاح الظاهر لإدارة أوباما فى جعل الصين على الأقل تحدد نشاطاتها فى الطاقة داخل إيران خلال الجزء الأول من ولايتها الثانية. ولكن لأهداف الكتاب الأعرض التى تتجاوز موضوع إيران، سوف يكون من المهم فهم ما إذا كانت الصين تتصرف بروح قرارارت مجلس الأمن فى الأمم المتحدة التى ساعدت الصين على تمريرها (الأقل احتمالا) أو إذا ما كان تخفيض المشتروات بشكل خالص هو نتيجة خشية المشاريع الصينية العقوبات الأمريكية أحادية الجانب إذا لم تقلص أنشطتها فى إيران (الأكثر احتمالا). للأسباب أهميتها لأننا نعرف أن الصين تعارض من حيث المبدأ العقوبات الأمريكية أحادية الجانب، ويتعجب المرء إلى متى سوف ينتظر حتى تتوافق الصين معها. لحسن الحظ، التوقعات المتفائلة لفرص البزنس فى الولايات المتحدة التى تنبع من ثورة النفط والغاز الصخرى ربما تعنى أن شركات الصين غير الحكومية سوف تمتلك مصالح طويلة المدى لتجنب عقوبات الولايات المتحدة حتى تكتسب فرص استثمار فى السوق الأمريكى.

من الناحية الأخرى يقلق المرء من أن أى غبار لاضطرابات صينية أمريكية حول تايوان أو لمنازعات مع اليابان فى بحر الصين الشرقى قد يؤدى بالصين إلى "معاقبة" الولايات المتحدة بزيادة أنشطتها فى إيران.

وكما هو الأمر مع كوريا الشمالية، درجة التنسيق الحقيقى أو الظاهر بين الصين والولايات المتحدة قد تنوعت عبر السنوات العشر الماضية. يتعلق بعض من هذا بإيران أكثر من الولايات المتحدة. قد استهانت إيران بالمطالب الدولية من أجل الشفافية فى برنامجها النووى، ورفضت مقترحات تسمح لها بالبحث العلمى السلمى فى الطاقة النووية إلى الدرجة التى لا ترحب عندها حتى الصين وروسيا بالوقوف في وجه فرض العقوبات. وحتى فى أحسن الأحوال السياسية، ذاعت عن طهران شهرة أنها تجعل الأمر عسيرا على شركائها الاقتصاديين فى التوصل إلى عقد صفقات ومن ثم عند تنفيذها خصوصا. وكما كتبت "داونز" و"مالوني" هناك أيضا استهجان سياسى فى إيران نحو الصين لأن جمهورية الصين الشعبية فى نهاية الأمر وقّعت على قرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة التى تستهدف طهران حتى رغم جهود الصين فى تخفيف أثر هذه القرارات. اتخذ بعض من إحباط إيران نحو الصين شكل الشكوى من موقف الصين المتشدد فى قطاع واردات البضائع الاستهلاكية مع اتهامات برداءة صنع المنتجات الصينية، وأنها أدنى من المعايير القياسية الإيرانية[٢٧]. ولكن مثلما هو الحال مع كوريا الشمالية، يكتسب موقف الولايات المتحدة أهمية فى التأثير على سلوك الصين نحو إيران. فى أوائل التسعينيات وقبل أن تفكر شركات الصين غير الحكومية فى الاستثمار بكثافة فى الولايات المتحدة بزمن طويل، لم ترد الصين لعلاقاتها بإيران أن تسبب ضررا جديا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة. بشكل أكثر مباشرة لا تريد الصين أن ترى حروبا إضافية فى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسى، المتضررة فعليا بشدة من حربى أفغانستان والعراق والحرب الأهلية فى سوريا والقلاقل فى مصر. أى ضربة جوية إسرائيلية أو أمريكية ضد المنشآت [النووية] الإيرانية قد تتصاعد وتدفع بالمنطقة فى أتون حرب. وحتى لو كان تقدير

المحللين الصينيين أن الولايات المتحدة قد بلغ بها الإنهاك من الحروب حدا يجعل احتمال وقوع مثل هذه المغامرة غير قائم، فإنهم لا يستطيعون استبعاد احتمال ضربة إسرائيلية تماما، خصوصا بعد ضربة إسرائيل للمنشآت النووية السورية فى ٢٠٠٧ وخطاب رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو الحماسى حول "خطوط إسرائيل الحمراء" لإيران فى اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠١٢. وعلى غير منوال شبه الجزيرة الكورية لا تجاور إيران الصين بحدود مشتركة، لذا فإن أفق الصدام هناك غير مؤثر. لكن تظل بايچين لا تمتلك مصلحة فى رؤية مزيد من الحروب فى منطقة تعتمد عليها أكثر كثيرا من الولايات المتحدة فى واردات الطاقة. على الأرجح سوف يكون للارتفاع الحاد فى سعر الطاقة وحده، الناتج عن الحرب هناك، تأثير كبير على صناعات التصدير الصينية كثيفة الاستهلاك للطاقة. وحتى لو اعتقدت بايچين أن الدبلوماسية لن توقف طموحات إيران النووية، واستمرت فى محاولة تحديد أثر العقوبات التى تستهدف ذلك البلد لأسباب عملية وإيديولوچية، ربما سوف يظل قادة بايچين أيضا مستمرين فى الضغط على إيران بدرجة ما من أجل الاحتفاظ بالمفاوضات الدولية وتخفيض احتمالية نشوب حرب استباقية.

التغير المناخي

من كل القضايا الكوكبية على الأجندة الصينية الأمريكية، ربما يصبح التنسيق والتعاون المستدام حول التغير المناخى هو أعظم التحديات. هناك عاصفة من العوامل التى تجعل من الصعب الحصول على موافقة كل من الولايات المتحدة والصين على تقديم التنازلات الضرورية للحد من انبعاثات الاحتباس الحرارى بطريقة يمكن التحقق منها وهكذا تتشجع الاقتصاديات الكبرى الأخرى لتمضى فى المسار نفسه. فى أواخر ٢٠١٤، ولأول مرة، وُجِدَت بعض الأسباب للتفاؤل الحذر بأن التعاون بينهما قد يتحسن، وقد ظهرت بعض علامات التقدم مؤخرا فى كلا البلدين. ولكن لليوم لم يسبغ أى من البلدين على نفسه آيات المجد فى هذه

القضية. وكما قال أحد المسئولين الحكوميين الأمريكان مازحا فى محادثة خاصة، "لا أحد يستطيع القول إن الولايات المتحدة والصين لا تستطيعان التعاون. نحن نتعاون كل يوم فى تدمير الكوكب". لقد صوّر [هذا المسئول لي] الولايات المتحدة والصين كطرفين يعول أحدهما الآخر، ويلوم كل منهما سلوك الطرف الآخر لافتقاد مسلكه الجدية الواجبة نحو التغير المناخى. فى ٢٠٠٨، بالمثل "ويليام شاندلر" (William Chandler) خبير "وقف كارنيجي" لتغير المناخ، قام بتوصيف العلاقة المختلة وظيفيا بين الولايات المتحدة والصين حول التغير المناخى، بأنها "حلف انتحاري" (٢٨). الولايات المتحدة ذات نظام ديموقراطى. على المسئولين المنتخبين أن ينتابهم القلق مع اقتراب فترة تقييم الأداء الاقتصادى وخلق الوظائف من أجل بقائهم فى مناصبهم، وتمتلك بنية النظام العديد من الضوابط والتوازنات التى لا تجعل الفرع التنفيذى من نظام الحكم مهما تكن درجة توجهاته الخضراء، يستطيع ببساطة فرض تخفيضات قومية للانبعاثات دون مساندة كبيرة من الكونجرس. هناك تدابير من خلال اللوائح التنظمية يستطيع الفرع التنفيذى اتخاذها لتخفيض انبعاثات الاحتباس الحرارى عن طريق إعادة تفسير القوانين البيئية القائمة، كما فعلت إدارة أوباما، بزيادة متطلبات معايير كفاءة الوقود القياسية فى السيارات وشمول انبعاثات الكربون كعنصر تلوث فى قانون الهواء النظيف. ولكن حتى تلك الأعمال كانت لها ردود فعل غاضبة داخليا وفى حالة قانون الهواء النظيف، خلقت تحديا قانونيا. فى انتخابات التجديد النصفى لعام ٢٠١٤، كسب الجمهوريون السيطرة على كل من غرفتى الكونجرس، ووعدت قيادة الأغلبية بمحاربة تنفيذ التدابير التنظمية الجديدة. علاوة على ذلك من الأصعب كثيرا جدا بالنسبة للرؤساء اكتساب دعم داخلي كافٍ لتأمين تصديق الكونجرس على أى معاهدة دولية تم التفاوض حولها مع البلدان الأجنبية. يتطلب الدستور أغلبية فائقة من مجلس الشيوخ لاعتماد أى معاهدة.

مع نسيان مثل هذه الحقيقة البسيطة، يوجه العديد من النقاد الداخليين بشكل غير منصف اللوم لإدارة "چورچ دابليو بوش" على رفضها بروتوكول كيوتو. كانت إدارة بوش سيئة الأداء فى قضايا البيئة الكوكبية (كأداء إدارة أوباما فى مدتها الأولى). من الممكن وضع قصص الفشل هذه فى فئة خطايا السهو والنسيان، ولكن الفشل فى الانضمام إلى معاهدات دولية مُلزِمة لم يكن واحدا من تلك الخطايا. تبدو توابع بعض الانتقادات التى توجه لإدارة بوش أنها من نوع لو كان "آل جور" (Al Gore) رئيسا فى العقد الأول من هذا القرن، لكانت الولايات المتحدة قد وقعت على معاهدات دولية من نوع كيوتو التى تحد من انبعاثات الولايات المتحدة. فوق كل شيء ربح "آل جور" جائزة نوبل للسلام على عمله حول التغير المناخى (وربما لأنه ببساطة مثل "باراك أوباما" زعيم أمريكى لا يشبه "چورچ دابليو بوش"!). ولكنه تصور ساذج لمجرد أن تقوله على الأقل. تقريبا لم تجد كيوتو من أى من الحزبين أى مساندة فى "الكابيتول هيل" [الكونجرس] خلال إدارة كلينتون، الذى خدم فيه "آل جور" كنائب رئيس، وفكرة أن "آل جور" إذا كان رئيسا كان سوف يقلب غياب الدعم لمعاهدات المناخ الدولية إلى أغلبية فائقة هو ببساطة خرافة خيالية.

قد يعتقد المرء أن الصين بوصفها دولة سلطوية كانت سوف تجد طريقا لتقديم تضحيات فى قضية انبعاثات الاحتباس الحرارى أسهل من الولايات المتحدة. ولكن ذلك أيضا سوف يكون تصورا ساذجا. وكما تقرر سلفاً، لكل البلدان حياة سياسية داخلية، والحزب الشيوعى الصينى مهموم بشيء ما أكثر جدية: بقاء نظام الحكم. خلق وظائف والنزعة القومية هما دعامتان رئيستان لشرعية الحزب الشيوعى الصينى، وتمس مفاوضات التغير المناخى كلتيهما مباشرة. هناك علاقة ارتباط واضحة بين النمو الاقتصادى الصينى وحرق الصين للوقود الإحفورى. لتهذيب ذلك النمو فى المدى القريب من أجل أسباب بيئية مجردة على المدى الطويل سوف يثير ما يكفى من الخلاف المحتدم. ولكن سوف يبقى مثيرا للخلاف أكثر كثيرا هو أن تفعل ذلك بناء على طلب من الولايات المتحدة والاقتصاديات

الثرية الأخرى الذين ما زالوا هم مصدرا للتلوث أكبر من الصين إذا ما حسبنا نصيب الفرد من التلوث، وتاريخيا هم الذين خلقوا الكتلة الرئيسة من غازات الاحتباس الحرارى المتراكمة فى الغلاف الجوى اليوم.

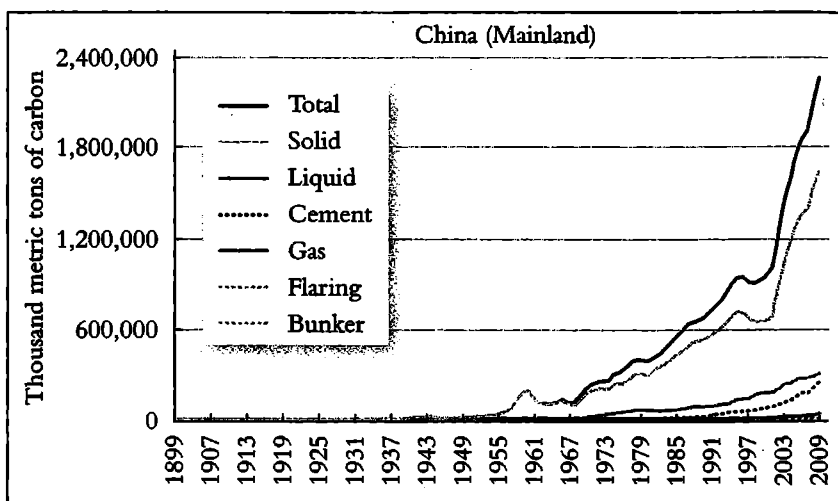
أحد أحسن الطرق للتفكير فى التغير المناخى هى أن تراه كنموذج يسميه علماء الاجتماع مشكلة "الخير الجماعي" (Collective Goods). سوف تتمتع كل الأمم على الكوكب بفوائد معدلات منخفضة من انبعاثات الاحتباس الحرارى (ولسوف يعانى كل السكان لو حدث أن توقعات العلماء البيئيين برهنت على دقتها فيما يتعلق بالاحتباس الحرارى مع منحنيات الصعود الحالية له). ولكن سوف تنتفع الأمم من تقليص انبعاثات الاحتباس الحرارى الغازية، بغض النظر عما إذا كانت الأمة تقلص من انبعاثاتها هى أم لا، وحتى الأمم التى تضحى بالكثير لتقليص الانبعاثات سوف تظل تعانى إذا لم تتبع الأمم الآخرى منوالها نفسه، واستمر الكوكب فى السخونة. يخلق هذا النمط من الأوضاع حوافز هائلة "للركوب المجاني" على جهود الآخرين. وعلى نحو خاص فى أوضاع الجماعة الواسعة سوف تكون حوافز الركوب المجانى قوية، والنتيجة سوف تكون فشلا لتوفير الخير الجماعى.

هناك على الأقل بعض الأنباء الطيبة فى التغير المناخى. يضخ عدد صغير من اللاعبين كمية واسعة من غازات الاحتباس الحرارى. فى الواقع، أكبر بلد يضخ غازات الاحتباس الحرارى منسوبا لكل فرد من بين اقتصاديات العالم الرائدة وأكبر بلد يضخ على المستوى القومى هذه الغازات هما الولايات المتحدة والصين بالترتيب، وحصتهما معا تمثل ٤٠٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى فى العالم[٢٩]. لو اعتبرنا الخمسة والعشرين بلدا من بلاد الاتحاد الأوروبى لاعبا واحدا لأغراض التصنيف فمن ثم أربعة لاعبين، الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبى والهند تضخ نسبة ٦٤٪ من الانبعاثات الكوكبية. وحيث إن تأمين تعاون فى مجموعة صغيرة من اللاعبين أمر أسهل من تأمينه فى مجموعة أوسع، وحيث إن التعاون الجاد بين واشنطن وبايچين وحده سوف يكون له تأثيره

الكوكبى، هناك على الأقل بعض الأمل فى أن أكبر منتجين اثنين لهذه الغازات فى العالم أو حتى الأربعة الأكبر يستطيعون عقد صفقة قد ينتج عنها شيء ما له مغزى. نظريا سواء للأفضل أو للأسوأ (الأسوأ غالبا) فى العقود المقبلة، ربما تضخ الصين نفسها نسبة مئوية كبيرة من غازات الاحتباس الحرارى للدرجة التى تجعلها تمتلك حوافز أنانية لتقليص التغير المناخى فى الكوكب بكبح الانبعاثات حتى مع قدرة الآخرين على الركوب المجانى على هذه الفوائد. سوف تتحسن الأوضاع إذا ما استطاع المرء تصوير أن التكلفة المباشرة للتغير المناخى بالنسبة للبلدان الأعلى ضخا لغازات الاحتباس الحرارى سوف تكون فى الأخير أعلى كثيرا مما هو متوقع حاليا، على سبيل المثال بتصوير أن الطقس القاسى والكوارث القومية التى تصيب الولايات المتحدة والصين ترتبط بشكل محدد بالتغير المناخى. يؤكد العديد من المعلقين دون دهشة على تلك الرابطة عند دعوتهم للتحرك العاجل، ولكن الأرضية العلمية لمثل هذه الأفكار والحجج ليست تقريبا بمثل قوة الأفكار والحجج التى تؤكد تغير درجات الحرارة والجفاف وارتفاع مستوى البحار. الاحتمال الآخر سوف يكون تصوير أن خلق مصادر خالية أو منخفضة الكربون للطاقة وآلات ومبانٍ أكثر كفاءة لن يكون فقط استضافة بيئية جيدة ولكنه سوف يكون خلق اقتصاديات جيدة أيضا. لو برهن ذلك على صحته، سوف يحل سباقٌ صحيٌ وتنافسيٌ فى أن يحل الاقتصاد الأقل إنتاجا للكربون محل إغواء الركوب المجانى. ولكن بينما يصرح السياسيون مهللين بأنهم يريدون تنمية وظائف خضراء للقرن المقبل، والصين بالتأكيد ليست استثناءً فى هذا المجال، إلا أنه يظل لا شيء يحدث فى الأفق يخاصم حرق الوقود الأحفورى بمعايير ناتج الطاقة الرخيصة لاستخدام اقتصادى واسع الحجم. مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والشمس هى مكملات مثيرة للفضول والطاقة النووية هى أيضا مصدر مهم للكهرباء، ولكن ما زال الكربون هو الملك الذى يحكم مملكة شديدة الاستقرار للأسف. لذا لا تزال التضحيات الاقتصادية المتضمنة فى تقليص استخدام الكربون هى الحقيقية، وتظل مشكلة الخير الجماعى حية.

فى حالة الصين، العامل الذى يدفعها كثيرا من أجل التحرك البنَّــاء الــدائم، على الأرجح هو تلوث الهواء على المستوى الأرضى بالجسيمات الدقيقــة، الــذى يخنق المدن أعلى وأدنى ساحل البلاد وفى الأجزاء الوسطى منها أيضا. العديد مــن العمليات نفسها التى تنتج انبعاثات غــازات الاحتبــاس الحــرارى (Green House Gases - GHG) تنتج أيضا مستويات ضارة جدا بالصحة من تلوث الهواء للمواطن الصينى. تلوث الهواء مشكلة سياسية كبرى للحزب الشيوعى الصينى، خــصوصا فى شمال الصين، حيث يعتقد الخبراء أن نوعية الهواء السيئة تقلل معــدل البقــاء على قيد الحياة (Life Expectency) بعدة سنوات من متوسط الأعمــار(٣٠). لــسوء الحظ لا تتطابق المشكلتان – التغير المناخى وتلوث الهــواء بالجــسيمات الدقيقــة. وكما سوف نناقشه بالمزيد أدناه، بينما تستطيع الطاقة المُنتَجة مــن مــصادر غيــر كربونية تخفيض كلا الشكلين من التلوث، إلا أن أحد الأســاليب الرائــدة المعتمــدة على الكربون لتخفيض التلوث الجوى فى طبقات الهواء الدنيا نتيجة لحرق الفحــم، باستخدام الغاز الطبيعى المُصنَّع من الفحم كبديل، يخلق غازات احتبــاس حــرارى أكبر بمقدار كبير من حرق الفحم ذاته. علاوة على ذلك، مجــرد تخفــيض تلــوث الهواء دون تخفيض غازات الاحتباس الحرارى فى الأخير يفاقم التغيــر المنــاخى بإزالة التأثير الملطف لتلوث الهواء منخفض المستوى، الذى يعكس الطاقة الشمسية بعيدا عن سطح الكوكب.

انبعاثات ثانى أكسيد الكربون على المستوى القومى فى الصين من ١٨٩٩ حتى ٢٠١٠.



وبينما نتعمق أكثر داخل المشكلة، سوف نرى لماذا لا ترحب الولايات المتحدة كثيرا باتخاذ إجراءات لها وزنها إذا لم توافق الصين أكبر بلد يضخ هذه الغازات فى الكوكب على أن تتخذ الإجراءات نفسها بأسلوب قابل للتحقق منه. الصين هى أكبر مستهلك فى العالم للوقود الأحفورى وتصنيفها منخفض فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة. أكثر من ذلك، تقريبا ٧٠٪ من الإمداد الأولى بالطاقة فى الصين يأتى من الفحم، أقل الطرق اخضرارا لإنتاج الطاقة ولكنها الأرخص هناك لحد بعيد. ورغم أن واردات فحم الصين لأسباب اقتصادية متنوعة تتعلق بالنقل وكيماويات مواد التجميل، فما زال الفحم وفيرا فى الصين، التى تتمتع باحتياطات منه تكفيها لعقود طويلة. وعلى النقيض، فقط ٢٥٪ من طاقة الولايات المتحدة تأتى من الفحم، ولسوف تنحسر النسبة مع الاكتشافات الجديدة للنفط والغاز الطبيعى. يظهر الرسم البيانى الزيادة المتصاعدة فى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فقط فى السنوات العديدة الأخيرة (معظمها من حرق الفحم).

حققت الصين نفسها تقدمًا فى استخدام الغاز الطبيعى، الأنظف من الفحم بقدر كبير، وكما سارع "توماس فريدمان" إلى ملاحظته عند مقارنة الصين بالولايات المتحدة، فقد استثمرت بايجين بكثافة فى إنتاج ألواح الطاقة الشمسية والطاقة النووية وتكنولوجيا مزارع الرياح والمبانى الخضراء فى المدن الكبرى وهكذا[٣٣]. التزمت الصين التزاما حكوميا كبيرا بالاستثمار فى الطاقة المتجددة (مبلغ ٤٧٣ بليون دولار مدهشا فى خطة السنوات الخمس التى تنتهى فى عام ٢٠١٥). ولكن المتوقع هو استمرار الاعتماد الشديد على حرق الوقود الإحفورى. فعليا الصين ليست فقط أكبر بلد يضخ غازات الاحتباس الحرارى فى العالم، ولكن من المتوقع لها أن تنتج من ثانى أكسيد الكربون ضعف ما تنتجه الولايات المتحدة[٣٤].

تقدم الطاقة النووية مثلا حسنا لكيف يميل النمو الكلى للصين والاعتماد المتواصل على الوقود الإحفورى إلى إدراج حتى أعظم خطط خلق مصادر بديلة للطاقة كبنود فرعية هامشية. وعلى الرغم من كارثة "فوكوشيما" (Fukushima) فى اليابان، فإن الصين تمضى قدما فى تنفيذ أكبر برامج لزيادة القوة النووية فى التاريخ البشرى. تمتلك الصين حاليا ٢٢ مفاعلا نوويا فى مرحلة التشغيل، و٢٦ مفاعلا جديدا تحت الإنشاء[٣٥]. قارن هذا بالولايات المتحدة التى لم تبن مفاعلا نوويا واحدا منذ حادثة "ثرى مايل آيلاند" (Three Mile Island) أو مقارنة بالاتحاد الأوروبى، الذى يتراجع عن الطاقة النووية بعد "فوكوشيما". نظرا لخبرة الصين المحدودة وافتقاد بنية تحتية صلبة للتشريعات التنظيمية التى تحكم بناء وتشغيل المنشآت النووية لابد أن أعصاب حتى أكبر عشاق الطاقة النووية المهووسين بها سوف ترتج من هذه المبادرة على أرضية الأمان. ولكن من منظور تخفيف أخطار التغير المناخى هناك شيء ما آخر يدعو للحزن. بعد هذا التراكم الهائل، سوف يتحرك نصيب الكهرباء الناتجة من الطاقة النووية فى الصين من رقم ضئيل (٢٪) إلى رقم أعلى بشكل له معنى ولكنه يظل ضئيلا (٥٪) بحلول عام ٢٠٢٠ (وبالطبع، الطاقة الكهربائية ذاتها هى فئة من فئات الاستهلاك الكلى للطاقة)[٣٦]. يتنامى الطلب الكلى على الطاقة فى الصين بصورة سريعة حتى أن

بناء ٢٦ مفاعلا نوويا جديدا لن يقدم سوى نزر يسير فى المزيج الكلى لمصادر الطاقة عند الصين.

دون فرض الصين قيودا ملموسة على انبعاثات الاحتباس الحرارى الغازية، سوف يكون استدامة قيود أمريكية جادة على هذه الانبعاثات أمرا أكثر صعوبة. ربما كانت الشكوى الأكثر بروزا من معاهدة كيوتو أنها استبعدت من أى مسئولية بعضًا من أكثر المنتجين البارزين لهذه الغازات فى العالم النامى مثل الصين والهند والبرازيل. دون مواجهة منطق أن تلك البلدان تركب مجانا على تضحيات الولايات المتحدة، سوف يكون من الصعوبة الشديدة لإدارة أوباما أو أى إدارة أخرى فى المستقبل إقرار أو دعوة الكونجرس لتمرير قوانين جديدة تحد من الانبعاثات الأمريكية، متجاوزة الانخفاضات التى تنتج عن عوامل إيجابية لا تتعلق بالسياسات مثل "ثورة النفط الصخري" التى خلقتها تكنولوچيات التكسير. الفحم أكثر تلويثا من الغاز الطبيعى، لذا لابد أن تصبح السبل الجديدة من أجل الحصول على الغاز الطبيعى رخيص الثمن فى حالة تساوى جميع الظروف، مفيدة فى انخفاض انبعاثات الاحتباس الحرارى. بالطبع إحدى المشاكل هى أن نفس حجم الزيادة فى توافر الغاز الطبيعى الأمريكى سوف ينتج عنه زيادة حجم صادرات الفحم الأمريكى، وفى حدود ما يتعلق الأمر بالتغير المناخى، مكان إحراق الفحم ليس مهما، حتى ولو ربما بدت أرقام الانبعاثات الأمريكية أفضل بسبب الاعتماد على الطاقة المستخرجة من التكسير الصخرى. ربما يرجع مزيد من الانخفاض إلى عوامل السوق الأخرى: أى زيادات مستقبلية فى أسعار البنزين وصور كفاءة [الاستهلاك] التى تروج لها صناعة السيارات، ومزيد من خلق وظائف وراء البحار واستبدالها بوظائف داخل الولايات المتحدة فى صناعة خدمات نظيفة نسبيا. وللفرع التنفيذى من الحكومة الأمريكية مساحة إصدار لوائح تنظيمية تسمح له بالمناورة فى تواز مع هذه الخطوط دون تمرير قوانين جديدة، وهو ما أظهرته إدارة أوباما خلال فترة ولايتها الثانية برفع مستويات كفاءة الوقود القياسية للسيارات.

وبالضبط مثلما تمتلك الولايات المتحدة سببا جديا لضم أكبر منتج للانبعاثات في العالم، الصين، إلى أي اتفاق، تمتلك الصين سلسلة من الحجج للتصدي لمن يطالبها بأن تتخذ إجراءات أكثر درامية لتقليص الانبعاثات، وهى الإجراءات التي تهدد بتدمير نموها الاقتصادي في المستقبل. من الممكن تبسيط تلك الحجج في أربع فئات: التاريخ والسكان والعبء الأخلاقي وعولمة الإنتاج. كان التاريخ هو الموضوع الذي أثاره ممثل الصين في مؤتمر المناخ الدولي في ديسمبر ٢٠٠٦ في بالي بإندونيسيا. مقدار ثاني أكسيد الكربون في الطبيعة هو مقدار تراكمي، لذا فمن المنطقي النظر إلى مستويات الانبعاث ليس الحالي فقط ولكن النظر أيضا لمستويات الانبعاث التاريخية. في إحدى الدراسات تم تقدير الانبعاثات التاريخية الصينية حتى ٢٠٠٢ بأنها تمثل ٧,٦٪ من الإجمالي الكوكبي منذ عام ١٨٥٠، بينما احتلت الولايات المتحدة رقم واحد في العالم بنسبة متصاعدة تمثل ٢٩,٣٪ (بأكثر من كل بلدان الاتحاد الأوروبي مجتمعة)، أو تقريبا أربع مرات إجمالي انبعاثات الصين[٣٧]. بالطبع سوف تغلق الصين الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة في المستقبل مع الوقت. إن لم تكن هي تحقق ذلك فعليا، سوف تضخ الصين سريعا ضعف ما تبعثه الولايات المتحدة من كربون على أساس سنوي. وبحلول عام ٢٠١١ أصبحت الانبعاثات التراكمية التاريخية للصين تمثل نسبة ١١٪ تقريبا من الاجمالي بينما انخفضت انبعاثات الولايات المتحدة [التاريخية] إلى ما يزيد على ٢٦٪ بقدر زهيد[٣٨]. حتى عندما تختفي الفجوة التاريخية على المستوى القومي، يستطيع ممثل الصين السقوط على حجة ثانية مؤثرة: سكان الصين بين أربع إلى خمس مرات سكان الولايات المتحدة، لذا من الطبيعي فقط أن تضخ الصين الكثير من غازات الاحتباس الحراري. في عام ٢٠١٢ كان كل مواطن أمريكي مسئولا عما بين مرتين إلى ثلاث مرات معدل انبعاث الكربون بالنسبة للفرد الذي يحدثه زميله الصيني[٣٩]. "ماذا لو استخدم الصينيون الطاقة مثل الأمريكان؟"، هذا ما سأله "وليام تشاندلر" في ٢٠٠٨. كانت إجابته المثيرة للحزن هي: "سوف يتضاعف استخدام الطاقة الكوكبية مرتين، ولسوف نحتاج إلى خمس ممالك سعودية عربية

لتلبية الطلب على البترول فقط. سوف تنتج الصين نفسها ست مرات من الفحم الذى تنتجه اليوم" (٤٠). وحتى لو أغلقت الصين الفجوة التاريخية مع الولايات المتحدة كأمة، لن تفعل الصين تقريبا مثل هذا القدر من الخراب للكوكب كما فعلت الولايات المتحدة على أساس نصيب الفرد. لو قمنا بمراجعة تاريخية من ١٧٥١ حتى ٢٠١٢، لكان متوسط الانبعاثات السنوية بالنسبة للفرد الأمريكى عشر مرات انبعاثات كل فرد صينى. لذا سواء أصبح الأمريكيون على وعى بالبيئة وكفاءة فى استهلاك الطاقة أم لا فالحجة الصينية التى تقوم على أساس الفروق السكانية لن تفارقنا فى أى وقت سريعا(٤١).

الحجة الثالثة بعد التاريخ والسكان تمسك بفكرة أنه لا يجب مطالبة العالم النامى بتقديم تضحيات لتقليص التغير المناخى. التكلفة الهامشية وتكلفة فرص التضحية هى أعظم كثيرا فى البلدان الأفقر، وتُظهِر الدراسات أن معاناة البلدان الأفقر من التغير المناخى والكوارث، خصوصا تلك البلدان ذات السواحل الطويلة أو الارتفاعات المنخفضة فوق سطح البحر، سوف تكون هى الأكثر معاناة. وهكذا، تمضى الحجة قائلة إن البلدان الأكثر ثراء يجب عليها الترحيب بدفع أى شيء تسهم به البلدان الأفقر لتقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى. وعلى الرغم من أن الصين هى الآن أكثر ثراء كثيرا من العديد من البلدان الأخرى، فإنها تظل بلدا ناميا وقد وضعت نفسها كممثل رائد للعالم النامى فى المفاوضات التى تجرى حول هذه الأمور مع الاقتصاديات المتقدمة مثل الولايات المتحدة. ولكن ربما مقترح السياسة العامة الوحيد الذى سوف يكون محل اختلاف فى الكابيتول هيل أكبر من أى خلاف آخر حول تشريعات تنظيمية أو ضرائب بهدف تخفيض الانبعاثات سوف يكون مقترح برامج المعونة الأجنبية التى تسهم فى صنع هذا التخفيض.

فى الأخير، هناك قضية كيف تحسب الانبعاثات نظرا لوضع الصين فى مرحلة نهائية من سلسلة الإنتاج الكوكبية. تقدير خبراء سياسات الطاقة فى المملكة المتحدة يذهب إلى أنه فى ٢٠٠٥ يعود ثلث الانبعاثات الصينية بالكامل إلى

صناعات التصدير[٤٢]. وكما نوقش الأمر سابقا العديد من تلك الصناعات مملوك للأجانب، وكثير من القيمة المضافة يتمتع بها الأجانب، وكل منتجاتها يستهلكها الأجانب. لذا بأى معنى يصبح منصفا حساب تلك الانبعاثات على أنها صينية؟ ما سوف يبدو بالأحرى هو أن الاقتصاديات المتقدمة فى تنويع مصادرها الخارجية تعتمد على الصين ليس فقط فى الإنتاج، ولكن أيضا فى المسئولية عن البيئة.

وعلى الرغم من هذا التدافع المبهر، فى ٢٠١٣-٢٠١٤، فقد تم التوصل إلى عديد من الاتفاقيات الأمريكية الصينية المهمة. وعد كلا البلدين بتخفيض إنتاج واستهلاك الهيدروفلوروكربون (HFCs)، أحد غازات الاحتباس الحرارى، واتفقا على تخفيض الانبعاثات وتحسين مستويات كفاءة الوقود للشاحنات والسيارات الكبيرة[٤٣]. كان جزء كبير من هذا التقدم ممكنا فقط لأن جهود السيطرة على انبعاث غاز الهيدروفلوروكربون استخدمت نفوذ اتفاقيات دولية مسبقة، حيث لم يتطلب الأمر من الفرع التنفيذى [بالحكومة] سوى ضبط القيود القائمة فى بروتوكول مونتريال حول حماية الأوزون، واتفاقية المَركبات الثقيلة. تم الوصول أيضا إلى اتفاقيات لتحسين البحث فى الابتكارات الموفرة للطاقة مثل "الشبكة الذكية"، والابتكارات منخفضة الانبعاثات مثل "مصادرة الكربون فى أعقاب حرق الفحم"، وهى إيماءات تحمل تكلفة قليلة على المدى القريب ولكنها قد تحمل فوائد ذات مغزى على المدى البعيد. فى نوفمبر ٢٠١٤، فى قمة التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى (APEC) ببايچين، استطاع الرئيسان أوباما و"چى چنبين" التوصل إلى اتفاقية ربما لو طبقها كلا الجانبين بإخلاص مع الوقت، تستطيع أن تبرهن على أنها قفزة كبرى فى القضية. وعدت الولايات المتحدة بتخفيض الانبعاثات الكلية من عام ٢٠٠٥ كخط أساس بما نسبته ما بين ٢٦٪ و ٢٨٪ بحلول عام ٢٠٢٥، بينما وعدت الصين بوضع سقف لنمو الانبعاثات عند نحو عام ٢٠٣٠ وإنتاج ٢٠٪ من كهربتها على الأقل من مصادر غير كربونية بالسنة نفسها. ولا تخلق الاتفاقية فقط أساسا لمزيد من القيود بواسطة بلدين من أكبر منتجى الانبعاثات فى العالم، ولكنها ربما تمثل أيضا عاملا مساعدا على دخول الآخرين هذا التفاعل لعقد التزامات ذات مغزى خلال مؤتمر باريس للتغير المناخى

فى ٢٠١٥. فى الواقع، ألقى الأوروبيون فعليا بالكرة فى اتجاه إيجابى فى أكتوبر ٢٠١٤ بإعلانهم الالتزام بتخفيض نسبة ٤٠% من مستوى انبعاثاتهم عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٣٠.

هناك أسباب حتى تكون كلا من متفائل ومتشكك حول أهمية الاتفاق الأمريكى الصينى لنوفمبر ٢٠١٤، ولكن من الصعب رفض مغزاه. أى فرد ناقش هذه القضية مع نظيره الصينى سوف يثمّن سبب الصعوبة فى ربح التزام صينى صريح بوضع حد أعلى لمستوى الانبعاثات، حتى ولو كان أمام تاريخ هذا الحد الأعلى المُخيِّب للرجاء ستة عشر عاما حتى يتحقق فى المستقبل. ولأن استخدام الطاقة يؤثِّر على مجمل الاقتصاد كله، فأى شيء يقلص اختيارات استخدام الطاقة سوف يكون محل خلاف كبير، خصوصا فى نظام مثل الصين لسجل خلق وظائف تأثيره على مسار ترقى المسئولين فيه. تم إدخال المستويات البيئية القياسية فى السنوات الأخيرة فى ملفات ترقى الكوادر الحزبية إلى جانب معايير أخرى من الأداء. يوجد دليل على أن بايچين الآن تفهم أن القضايا البيئية مثل تلوث المياه والهواء هى تهديدات محتملة لشرعية واستقرار النظام. فى ٢٠١٤، رئيس الوزراء، "لى كيكيانج" (Li Keqiang)، بصوت سياسى صينى يشبه كثيرا طريقة السياسيين فى أمريكا، أعلن بشكل مشجع "حربا على التلوث". كانت الصين قد بدأت فعليا إجراء تجارب فى سبع مدن رئيسة بسقف [انبعاثات] ونظام تجارى، لو توسع لكان من الممكن له أن يقلص من الانبعاثات الكلية. ومع ذلك، حتى هنا أصبحت الحكمة السائرة بين الخبراء فى الطاقة والبيئة الصينيين هى أن تحديد سقف للطاقة والتجارة أفضل كثيرا من الطريقة الأبسط بفرض ضريبة كربون، جزئيا لأن البيروقراطيين المرتبطين ببعضهم جيدا سوف يجدون مساحة أكبر للخروج بثروات من التعامل الفاسد مع النظام فى ظل الوضع الأسبق وليس المقترح[٤٤].

من الجانب الإيجابى تجب الإشارة إلى أن القيادة الجديدة برئاسة "چى چنبين" و"لى كيكيانج" تبدو لحد بعيد ملتزمة بكلٍ من محاربة الفساد وتنظيف البيئة المحلية، جزئيا بواسطة تخفيض معدلات استهلاك الفحم، المقاربة التى لابد لها أن تقلص أيضا بدرجة ما من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى الكثيفة فى الصين[٤٥].

يقال إن استهلاك الفحم الكلى فى الصين قد أصبح ثابتا منذ العقد الأول من القرن رغم النمو الاقتصادى المستمر وربما حتى انكمش قليلا فى ٢٠١٣، ليظهر أن الصين ربما تصبح فعليا قادرة على تنمية اقتصادها فى المستقبل دون حرق مقادير متزايدة أبدا من الفحم خلال هذه العملية.[٤٦] وفى أغسطس ٢٠١٤ تم توقيع غرامات على الشركات العاملة فى المناطق التجريبية للتجارة ذات سقف الانبعاثات السابق ذكرها، وذلك لتجاوزها حصص انبعاثات كربونها، مما يوحى بوجود بعض مستويات المتابعة والمراقبة والتنفيذ الجبرى، على الأقل فى تلك المواقع[٤٧].

ولكنه سوف يمثل تغيرا كبيرا جدا فى ممارسات الحزب الشيوعى الصينى إذا ما بدأت القضايا البيئية تكتسب موقعًا متقدمًا فى اعتبارات مسار ترقى الكوادر الحزبية فى وظائفهم. أكثر من ذلك، عندما تدخل القضايا البيئية فى مثل هذه الحسابات، من المرجح كثيرا أن تكون قضايا البيئة المحلية التى تؤرق حياة المواطنين الصينيين والاستقرار الاجتماعى مباشرة – مثل تلوث الهواء بالجسيمات الدقيقة، أو تلوث المياه – أكثر مما هى قضايا بيئية كوكبية مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى. لحسن الحظ، هناك تطابق ذو مغزى بين نوعى التلوث. تخفيض حرق الفحم واستخدام مزيد من مصادر الطاقة المتجددة، مثلا، سوف يخفض كلا من تلوث الهواء بالجسيمات الدقيقة فى مستويات الجو الدنيا وانبعاثات غازات الاحتباس الحرارى خلال هذه العملية.

لسوء الحظ لا تأتى كل الأشياء الطيبة معا: تقليص بعض أنواع التلوث لا يعنى بالضرورة تقليص الاحتباس الحرارى الكوكبى فى الأثناء، ومن الممكن لبعض العلاجات المحلية البيئية فى نهاية الأمر أن تجعل الوضع أسوأ. فى يناير ٢٠١٣، حضرتُ مؤتمرا أكاديميا فى بايچين خلال أسوأ أسبوع تم تسجيله لتلوث هواء الحضر فى الصين، الذى تحدث بالكثير: ست عشرة مدينة من العشرين مدينة الأكثر تلوثا فى العالم هى مدن صينية[٤٨]. ظاهرة ذلك الأسبوع وصفوها باسم "يوم القيامة الجوية" (airpocalypse). استلزم الأمر تجهيزات متخصصة فقط

لقياس قدر سوء الجو فى ذلك الأسبوع لأن كثافة الجسيمات الدقيقة تجاوزت الطاقات الاستيعابية لأجهزة المتابعة المعتادة. كتبت مجلة "الإيكونوميست" أن تسمم الهواء فى بايچين ذلك الشهر بلغ مستويات أربعين ضعف ما تعتبره منظمة الصحة العالمية مستويات مأمونة(٤٩). فى الواقع، بدا كامل النصف الشرقى من الأمة سابحا فى ضباب كثيف. خرجت أنباء من أنحاء البلاد عن حوادث طرق كبيرة نتيجة معاناة قائدى السيارات فى رؤية السيارات المقبلة من الاتجاه المعاكس حتى خلال ساعات النهار العادية. للدهشة كانت الحكومة منفتحة، وتنتقد نفسها ذاتيا خلال نشر أنباء هذه القضية(٥٠). أعطتنى هذه التجربة بعض الأمل فى أن أزمة تلوث المستويات الدنيا للهواء فى الصين ربما تحفز بايچين لمعالجة قضايا الاحتباس الحرارى العالمية فى الوقت نفسه. بردت آمالى بشكل كبير جدا عندما عدت إلى بلادى، واستضفت لقاء بجامعة برينستون لعلماء فيزياء واجتماع يتصارعون مع قضية نهوض الصين والتغير المناخى. أحد العلماء، أستاذة جامعة برينستون "دينيس ماوتسيرال" (Denise Mauzerall) صدمتنى عندما صرحت بأنه مع تساوى كل الأشياء، خفض تلوث الجسيمات الدقيقة فى الارتفاعات المنخفضة بالصين أو فى أى مكان آخر سوف يزيد الاحتباس الحرارى العالمى بدلا من أن يخفضه. قدمت الأستاذة سببًا وجيهًا لتفسير هذه الحالة: الكفن الأصفر الذى يطير المرء خلاله عندما يقترب من المطارات الصينية يفيد فى كونه مظلة عاكسة لأشعة الشمس، لترمى بقدر طيب من تلك الأشعة الساخنة فى الفضاء. لو عالجت الصين التلوث بالجسيمات الدقيقة هذا فى الارتفاعات المنخفضة من الأرض، دون خفض كبير لحرق الكربون الشامل أثناء عملية الحرق (أعتقد "الكربون النظيف")، فمن ثم، ربما يصبح الكوكب أعلى حرارة حتى بشكل أسرع من اختفاء هذا التأثير العاكس. خطر لى بشكل يكاد يكون مباشرًا، مع عظيم الأسف أن سهام منطق الحياة السياسية الداخلية فى الصين تشير بالضبط نحو هذا الاتجاه – لدى القادة الصينيين عديد من الحوافز لمخاطبة تلوث هواء المدن الذى يسبب المرض لمواطنيها فى المدى القريب ولديهم أقل القليل من الحوافز لمعالجة انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى الذى يساعد على خلق وظائف.

وكما ناقشنا بشكل مطول فى الفصل الثامن، بعض أساليب تخفيض تلوث هواء المدن، مثل زيادة استخدام الطاقة المتجددة، تساعد أيضا على خفض انبعاثات الاحتباس الحرارى الغازية، بينما أساليب أخرى، مثل إنتاج الغاز الطبيعى الاصطناعى من الفحم، تزيد فى آخر الأمر من تلك الانبعاثات. على الأرجح سوف يرتفع إنتاج مثل هذا الغاز الطبيعى الاصطناعى فى العقد التالى بشكل حاد جدا، مع ازدياد انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى لتتجاوز بشكل محتمل كل المغانم المتحققة من تخفيض حرق الفحم داخل وحول المدن الصينية. وهذا بالضبط هو سبب المغزى الكبير لالتزام الصين بتحديد سقف للانبعاثات فى المستقبل، الذى تم التفاوض عليه فى نوفمبر ٢٠١٤ فى قمة التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى. لو تم تنفيذ هذا السقف على الانبعاثات الكلية بإخلاص، سوف يؤدى هذا السقف إلى خفض عظيم مستقبلا للحوافز التى تعالج التلوث المحلى فى الحضر الناتج عن حرق الكربون بتبنى حلول كثيفة الكربون بشكل أعلى مثل الغاز الطبيعى الاصطناعى.

لسوء الحظ تلك الاتفاقية وأى اتفاقيات متابعة لها ربما تشارك الصين فيها سوف يكون من الصعب التحقق منها. ولكن ليس هذا راجعًا فقط لمشكلة فنية ولكنه راجع لمشكلة سياسية أيضا. الباحث والموظف السابق بمجلس الأمن القومى "كينيث ليبيرتال" (Kenneth Lieberthal) يكتب أنه عندما اقترح رئيس الوزراء "ون چياباو" تسوية محتملة مع مطالب الولايات المتحدة حول التحقق فى مؤتمر كوبنهاجن ٢٠٠٩ حول التغير المناخى، أشعلت تنازلاته على ما يبدو حادثة نادرة من الانشقاق الجماهيرى فى صفوف الصينيين[٥١]. أكثر من ذلك، بنيان الدولة الصينية لا يصلح لمهام مثل مهام المتابعة البيئية. لا تمتلك الحكومة المركزية غالبا وسائل كافية للوصول إلى المستوى المحلى من أجل التنفيذ الجبرى لسياسة قومية. ربما الأكثر أهمية هو أن منفذى الإشراف والضبط البيئى عند كل مستوى حكومى هم عموما أدنى مرتبة داخل دولة الحزب الواحد من مرتبة الكوادر القوية للحزب الذين يسيطرون على صناعات مهمة مسببة للتلوث مثل شركات الطاقة وصُنَّاع

الصلب. تدار المحاكم نفسها بواسطة قضاة هم أعضاء حزبيون لن يقدموا على الأرجح سوى قليل من الإغاثة الحقيقية إلى حتى أكثر المنفذين للتشريعات التنظيمية يقظة ضمير(٥٢).

لذلك، دون إصلاحات حكومية ملموسة، على الأرجح لن ينجح المنفذون الصينيون للتشريعات التنظيمية فى تقليص نمو انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى وربما لن يستطيعوا حتى جمع بيانات موثوق منها عن هذه الانبعاثات. سوف يمتلك اللاعبون الأقوياء حوافز قوية لإخفاء انبعاثاتهم بل وحتى مشترياتهم من الفحم سوف يخفونها عن هؤلاء المنظمين. نظرا للحساسية التاريخية على نحو خاص فى الصين من التنازل عن بعض السيادة للأجانب، ونتيجة الافتقار الفطرى للشفافية عند الجيل الخامس من النظام السياسى اللينينى، يبدو من غير المرجح جدا أن الصين سوف سوف تتنازل فى بعض جوانب عملية المتابعة والإشراف للأجانب. فى الواقع، قد اشتكت الحكومة الصينية بشكل حثيث من نشر السفارة الأمريكية على الإنترنت لمستويات التلوث البيئى فى بايچين. افترض موقف الصين فى الاجتماع الدولى الأول للمناخ فى ليما ببيرو، تاليا لقمة التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى فى نوفمبر ٢٠١٤ أن بايچين سوف تستمر فى معارضة ما يطلبه التحقق الدولى من التزام الدول الأفراد بتقليص الانبعاثات الغازية للاحتباس الحرارى(٥٣).

الاقتصاد الكوكبي

فى تصديه لمعالجة أسباب "الكساد الكبير" (Great Depression) ركز الباحث "تشارلز كندلبرجر" (Charles Kindlebergr) على غياب قيادة الأزمة عند الاقتصاديات العالمية الرائدة، خصوصا الولايات المتحدة، فى أواخر عشرينيات القرن العشرين. قد أشار "كندلبرجر" إلى حاجة الدول [الكبرى] الرائدة أو حاجة الدول عموما إلى أن تكون "مُقرِض الملاذ الأخير" للبلدان التى تعانى الضائقة المالية، وإلى حاجتها لأن تحافظ على صيانة وجود أسواق مفتوحة أمام البضائع الكاسدة من البلدان المأزومة حتى رغم أن الانهيار الكوكبى يجعل النزعة الحمائية

مكمن غواية. كان "كندلبرجر" يدعو بلدانًا مثل الولايات المتحدة إلى التفكير فى أزمات المستقبل على المدى الطويل وإلى التفكير بشكل عريض فى صحة النظام بأكمله، وليس التفكير فقط فى مصالحهم القومية قصيرة المدى(٥٤). ولأسباب نوقشت أعلاه، سوف يكون من الصعب تشجيع الصين على تبنى مثل هذه التدابير بعيدة النظر لتقديم دعم طويل المدى للاقتصاد الدولى إذا لم تكن بعض تلك التدابير نفسها تخدم أيضا وبشكل مباشر مصالح النمو الاقتصادى الخاص بالصين ذاتها على المدى القصير. وهكذا لسوء الحظ، ليس من المرجح تقديم الصين هذا النوع من القيادة المسئولة التى ينادى كندلبرجر بها.

بعد أن قيل ذلك، أصبحت الصين أكثر مسئولية ودعما للنظام الدولى الراهن مما سمح به لاعنوها. لحسن الحظ ربما كان تحقيق التنسيق مع الصين فى التجارة والماليات أكثر جدوى مما كان فى المواضيع الأخرى. فعلت الصين الكثير بأكثر مما صنعت معظم الاقتصاديات النامية للانفتاح أمام التجارة والاستثمار الدولى وهكذا، كما يطرحها الباحث "إدوارد ستاينفيلد" "تلعب بقواعدنا". أكثر من ذلك، مثل الاقتصاديات الكبرى الأخرى فى مجموعة "العشرين الكبار" (G20)، بادرت الصين بحزمة تحفيز واسعة فى أعقاب نشوب الأزمة المالية فى ٢٠٠٨. فى الواقع عندما يفكر المرء فى حجم حزمة التحفيز هذه منسوبا للناتج المحلى الإجمالى للصين فإنها تصبح أكبر كثيرا من نظيرتيها الأمريكية والأوروبية. وأصبحت الصين قاطرة النمو بالنسبة للعالم منذ ٢٠٠٨، الشيء الذى أفاد كل فرد.

يستخدم عديد من المراقبين فى الولايات المتحدة مقياسا غير مفيد عندما يتهمون الصين بعدم المسئولية الاقتصادية: عجزًا تجاريًا ثنائيًا غير مسبوق بين الولايات المتحدة والصين. يجرى هذا العجز دائما بما يربو كثيرا عن ٢٠٠ بليون دولار سنويا. ولكن الاقتصاديين عموما يعطون قليلا من الأهمية للعجوزات التجارية الثنائية؛ هم يعتبرونها نتيجة طبيعية لتوزيع المميزات المقارنة فى أنحاء العالم. سوف تمتلك البلدان بشكل طبيعى خليطًا من العجوزات والفوائض الثنائية مع بلدان متنوعة. بدلا، يهتم الاقتصاديون بما إذا كان للبلد فائض أو عجز دائم

فى الحساب الجارى مع العالم بأكمله. إذا ما كانت هناك نسبة واسعة من الناتج الإجمالى الداخلى على أى جانب من جانبى حساب الدائن والمدين، قد يكون ذلك سيئا على المدى الطويل لصحة الاقتصاد محل البحث. لنتحدث عن ذلك بأبسط شكل له، بلدان مثل الولايات المتحدة بعجوزات واسعة حاليا فى الحساب الجارى تستهلك كثيرا جدا مقارنة بما تنتجه بلدان مثل الصين بفوائض دائمة فى الحساب الجارى تستهلك أقل كثيرا جدا مقارنة بإنتاجها. من الممكن لحالة الاقتصاد الداخلية خصوصا إذا ما كان الاقتصاد محل البحث كبيرا بدرجة كافية، أن يكون لها تبعات سلبية على النظام الدولى.

كان لدى الصين خصوصا فى منتصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، فائضٌ فى الحساب الجارى مع العالم كبيرٌ ومتنامٍ. مثلا، فائض حسابها الجارى فى ٢٠٠٦ بلغ ٢٣٢ بليون دولار أمريكى، نحو ٨٪ من إجمالى الناتج المحلى[٥٥]. أحد الجناة المتعددين الذين يقفون وراء هذا الاختلال كان قيمة العملة الصينية فى السوق الدولى. سعر تغيير العملة فى الصين تحدده الحكومة. من الطبيعى، عندما تطفو العملة فى السوق الدولى مع العملات الأخرى، سوف يؤدى الفائض الكبير فى الحساب الجارى إلى زيادة فى قيمة العملة داخل ذلك البلد. لا يبدو أن هذا هو ما يحدث لأن مسئولى الحكومة الصينية يتخذون خطوات لمنع حدوثه، أكثرها بروزا هو زرع جزء طيب من هذه الفوائض فى الخارج فى سندات خزانة الولايات المتحدة. الهدف الكبير من هذه المحاولة هو الاحتفاظ بتنافسية الصادرات الصينية والصناعات الداخلية ضد المنافسة الأجنبية. العملة الأقوى تجعل صادرات الأمة أقل تنافسية على المستوى الدولى، وتجعل الواردات أكثر تنافسية داخل البلاد. لذا فإن نقادًا مثل "بول كروجمان" (Paul Krugman) يتهمون الصين بأنها عندما تقمع قيمة اليوان الصينى، فإنها تحتال على العمال الأمريكيين ببيع منتجات بأقل من أسعارها داخل السوق الأمريكي"[٥٦].

أيضا تُرَى ممارسة الصين لتعقيم فوائضها بوصفها أحد عوامل تشويه أسواق رأس المال الدولى، بالضغط المستمر ليس فقط على التضخم من خلال السلع المنتجة بأقل من أسعارها ولكن أيضا بالضغط المستمر على أسعار اقتراض

الحكومات والشركات الكبرى والأفراد فى الولايات المتحدة على السواء، ومن ثم أصبحت [الولايات المتحدة] قادرة على الاستمرار فى مسار عدم المسئولية النقدية والمالية دون تكلفة على المدى القريب. تجد الحكومات أن من الأرخص والأسهل لها أن تدير عجوزات أوسع، وأصبحت البنوك وأصحاب المنازل أكثر استعدادا للاشتراك فى خطط رهونات ذات مخاطر أعلى، كل ذلك بدوره أسهم فى مد الفقاعة العقارية بطاقة الحياة.

فى ذلك الوقت كان المحللون ومسئولو الحكومة الأمريكية على حق عند توجيههم انتقادات للصين بسبب إدارتها مثل هذه الفوائض الكبيرة للحساب الجارى، وبسبب فشلها فى السماح برفع قيمة عملتها. ولكن المنطق كان مختلفا عن أغلب ما كان موجودا فى وسائل الإعلام الجماهيرية. لم تكن المشكلة الحقيقية بالنسبة للولايات المتحدة هى أن العملة الصينية منخفضة القيمة تسرق وظائف الولايات المتحدة من خلال المنافسة مع الواردات الصينية. كان من غير المرجح تماما أن المنتجات التى كانت تُصنِّعها الصين لأسواق الولايات المتحدة أن تعود الولايات المتحدة لتصنيعها مرة أخرى. لو كان رفع قيمة العملة سوف ينتزع من الصين ميزتها التنافسية، فأعظم استفادة من ذلك كانت سوف تذهب إلى منتجى فييتنام وإندونيسيا والهند أكثر من استفادة منتجى أوهايو أو نورث كارولاينا. ومع ذلك، احتفاظ بايچين بعملة منخفضة القيمة بشكل اصطناعى، جعلت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين غالية بشكل اصطناعى بالنسبة للمستهلكين الصينيين وتقلص السوق أمام المنتجات الأمريكية فى الصين. من السهل شرح مثل هذا التأثير. بدأت العملة الصينية فى الارتفاع أمام الدولار فى ٢٠٠٥ (وفى الأخير ارتفعت قيمة العملة بنسبة ٣٠ف من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢). نمت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين أسرع كثيرًا من واردات الولايات المتحدة من الصين فى الفترة نفسها (نمت الصادرات إلى الصين ١٦٨٪، بينما نمت الواردات من الصين بنسبة ٧٥٪)[٥٧].

كان هذا تأثيرا حقيقيا وإيجابيا بالنسبة للعمال الأمريكيين. ولكن نقاد الصين ونقاد العلاقة الصينية الأمريكية بالغوا فى تضخيم قضية قيمة عملة الصين بشكل

روتينى. أحد أسباب ذلك هو سلسلة الإنتاج العابر للقوميات التى نوقشت سابقا. مهما تكن قيمة عملة الصين التى يتوسلون لبلوغها، سوف تؤثر تلك القيمة على واردات وصادرات الصين. نعم، الصين "حوت" تصدير كبير، ولكنها أيضا مستورد كبير لقطع غيار ومواد لقطاع التصدير هذا. ربما تجعل العملة ذات القيمة الأقل مُنتَج التصدير النهائى أرخص ثمنا، ولكنها ترفع بشكل اصطناعى من تكلفة الأجزاء المستوردة التى تدخل فى تلك المنتجات نفسها. ولكن العولمة تعادل بشكل مؤثر ميزة السعر النهائى التى تتمتع بها الصين من تخفيض عملتها أقل من قيمتها.

أسهمت عوامل متنوعة فى تخفيف متاعب مشكلة فوائض الحساب الجارى منذ ٢٠٠٦: المفاوضات الدولية مع الولايات المتحدة والآخرين؛ إدراك دوائر النخب الصينية أن فوائض الحساب الجارى المستمرة غير صحية للصين نفسها؛ ارتفاع الأجور فى الصين الذى قلل من تنافسية الصادرات الصينية وزاد من سوق الواردات؛ إقرار الصين خلال الأزمة المالية بأن أسواق الصادرات قد تنضب سريعا وأنها تحتاج إلى ضبط اقتصادها لتأكيد الاستهلاك الداخلى كمصدر للنمو فى المستقبل. هبط فائض الحساب الجارى الصينى إلى نسبة معقولة هى ٢,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٢[٥٨].

التحول فى الاقتصاد الصينى إلى تأكيد الاستهلاك الداخلى هو أمر صعب، وقد أخذ النمو أيضا فى التباطؤ بشكل محسوس. من المثير ملاحظة أن أحد المعلقين مثل "بول كروجمان"، الذى قام منذ سنوات سابقة برسم لوحة للاقتصاد الصينى كاقتصاد يفترس العامل الأمريكى، يعرب الآن عن قلقه من تباطؤ الاقتصاد الصينى والتأثير السلبى لهذا على النمو الكوكبى شاملا نمو الولايات المتحدة. فى يوليو ٢٠١٣، كتب كروجمان، "لا شك عديد من القراء يشعرون ببعض لسعات من سياط فكرية. فقط فى هذا اليوم الآخر كنا نخشى الصينيين. الآن، نحن نخشى عليهم"[٥٩]. قراء مثلى اعتبروا دائما تحليلات كروجمان بمعادلاتها الصفرية للعلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية، تحليلات مُضلِّلة. ولكن تحوله هذا لا يستحق الذكر. عندما ينزعج "بول كروجمان" من تباطؤ الصين، فذلك

يظهر أن جهود "هنرى بولسون" الدبلوماسية فى ٢٠٠٦ مع "الحوار الاقتصادى الإستراتيجي" كانت فى الأخير ذات نظرة مستقبلية بعيدة. يوجد درس واضح هنا: قبل أن نُزعِج أنفسنا بالنمو الاقتصادى الصينى، ربما من الأحسن التفكير فى تبعات الركود الصيني!

الصين وصندوق النقد الدولى والعشرون الكبار

اتفاقا مع تناول الوزير "بولسون" للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، ومع نداء نائب الوزير "زوليك" للصين حتى تصبح "صاحب مصلحة مسئولاً"، دفعت إدارة بوش الأمور بشكل قوى لضم الصين بوصفها لاعبًا كبيرًا فى المؤسسات الاقتصادية الدولية. دعت الولايات المتحدة والاقتصاديات الرائدة الأخرى فى مجموعة الثمانية الكبار (G8) الصينِ وعديدًا من الاقتصاديات الأخرى إلى دخول مجموعة العشرين الموسعة (G20). تمت دعوة الصين أيضا إلى مبادرة "الاقتصاديات الكبرى" (Major Economies)، التى دُشِّنت فى واشنطن عام ٢٠٠٨. خاضت تلك التجمعات كفاحا مع قضايا التغير المناخى من بين قضايا أخرى. فى الأخير، ألحت الولايات المتحدة على الصين أن تسهم بشكل أكبر، وأن تتولى مسئولية أكبر فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. أتى هذا الدفع ثماره أيام إدارة أوباما. أثناء لقاء العشرين الكبار فى ٢٠١٠ المتعلق بالأزمة المالية الجارية، تلقت بايچين وعدا بزيادة مستقبلية فى حقوقها التصويتية داخل صندوق النقد الدولى، الزيادة الثالثة فى مثل هذه اللقاءات المتعددة. فور التصديق من الدول الأعضاء سوف ينتقل الاتفاق بالصين من المرتبة السادسة إلى الثالثة فى هيكل السلطة داخل بنيان المنظمة، بالضبط وراء الولايات المتحدة واليابان(٦٠). فى ٢٠١٢، بالاتفاق مع بلدان منظمة "البريكس" (BRICS)، اتخذت الصين خطوات لتعزيز صندوق الطوارئ بصندوق النقد الدولى فى مواجهة الأزمة الأوروبية. ولكن مدى التدابير المتخذة لم يكن قريبا فى أى نقطة مع الدور القيادى الذى رسمه "كايندلبرجر" الذى لم يكن ليتصور، فى أية حالة، بلدا ناميا سلطويا يتطور ليصبح

أوسع اقتصاد فى العالم – ولا على الأرجح غالبا، أن الولايات المتحدة الأمريكية أوسع اقتصاد متقدم فى العالم سوف تسقط فى هوة مثل هذا الدين الثقيل.

الآمال والحقائق المتعلقة بدور الصين فى أزمة اليونان المالية تمنحنا تصويرا جيدا لسبب صعوبة أن بلدا ناميا مثل الصين يستطيع أن يلعب دور "مُقرِض الملاذ الأخير". فى فبراير وأغسطس ٢٠١٢، خلال قمة الأزمة، التقى "ون چياباو" رئيس الوزراء الصينى بالمستشارة الألمانية "آنچيلا ميركل". كانت هناك بعض الآمال فى أوروبا وأماكن أخرى أن الصين ربما ترحب باستخدام احتياطاتها كبيرة الحجم فى إنقاذ اليونان من الإفلاس وبذلك تعمل على استقرار الاتحاد الأوروبى، الذى يمثل كمجموع كلى بالنسبة للصين أكبر شريك تجارى ومصدرًا كبيرًا للاستثمار الأجنبى المباشر الآتى. بعد أن نشبت الأزمة، هبوط الصادرات إلى القارة كلَّف الصين عدة آلاف من الوظائف. يقال إن "ون چياباو"، بدلا، قدم التزاما أقل درامية مع كثير جدا من عدم المخاطرة، فوعد بشكل تجريدى بالاستمرار فى شراء سندات اليورو لمحفظة العملات الأجنبية الصينية ومنح بعض التمويلات المحدودة من خلال صندوق النقد الدولى لإقراض الطوارئ، ولكن إذا ما كانت تلك القروض سوف تتمتع بضمانات كاملة[٦١].

قبل أن يقفز القارئ إلى استنتاجات حول فقدان الصين للمسئولية خلال هذه الأزمة، خذ الآتى فى حسبانك. اليونان، بكل مشاكلها الاقتصادية والنقدية هى على أساس نصيب الفرد، أغنى كثيرا من الصين (إجمالى الناتج المحلى الصينى للفرد فى ٢٠١٢ كان ٩٣٠٠ دولار مقارنة باليونان التى كانت النسبة فيها ٢٤٩٠٠ دولار)[٦٢]. أكثر من ذلك، من الممكن تعليق العديد من المشاكل النقدية اليونانية فى رقبة الإنفاق الحكومى التبذيرى على الرفاه الاجتماعى (من المثير لانبهارى أن "ون" كشيوعى دعا الأوروبيين إلى ممارسة التقشف المالي!). كتبت إحدى الصحف الصينية ذات النفوذ الكبير، فى نوفمبر ٢٠١١ أن "بلدانًا مثل اليونان هى بلدان مبذرة حتى بينما هى غارقة فى دين ثقيل. يقال إن موظفى القطاع العام فى اليونان يتقاضون أجورا سنوية أربعة عشر شهرا، مضمونة دستوريا. يستطيع هؤلاء

الموظفون بعد التقاعد الاستمرار فى تلقى معاشات أربعة عشر شهرا فى السنة، ويحق لهم الحصول على إجازة مدفوعة الأجر شهرا كاملا على الأقل. والأكثر أن عددًا كبيرًا من الناس ينهون أعمالهم فى الثانية والنصف ظهرا لمدة سبعة شهور فى السنة. نصف ميزانية اليونان مستخدمة لدفع أجور ومزايا الرفاه الاجتماعى لموظفى الخدمة المدنية وعددهم فى اليونان يساوى خمس مرات عددهم فى بريطانيا"[٦٣]. كيف ليستطيع رئيس الوزراء "ون" أمام مواطنيه تبرير عرضه بمساعدة مثل هذا النظام عندما تكون شبكة الأمن الاجتماعى لدى الصين مجرد وليد حديث فى أحسن الأحوال؟

لخَّص أحد كُتاب المدونات الصينيين رؤية صينية عامة بقوله إن الأوروبيين يحاولون "استخدام النقود التى اكتسبناها من دم وعرق عوام الصينيين (بالصينية: "لاوباى چنج") لإنقاذ أوروبا من أزمة الديون حتى نسمح لهم بالاستمرار فى العيش الرغيد والراحة (بالصينية: "يانج چونشويو")"[٦٤]. الصحيفة الصينية ذات النزعة القومية الشعبية "جلوبال تايمز" نشرت مقالة إخبارية فى نوفمبر ٢٠١٢ جاء فيها على لسان رئيس الوزراء الأسترالى "جيلارد" دعوة الصين "لتقديم تبرعات" ("چيو جونج چيان" بالصينية) لتسوية أزمة الديون الأوروبية ولخلق فرص وظائف، قائلا إن على الصين "مسئولية" (بالصينية "يو چيرين") للعمل بصورة جماعية مع دول أخرى لترقية التوسع الاقتصادى الكوكبى ولخلق فرص وظائف. استطلاع لرأى القراء على الإنترنت يتعلق بهذه المقالة اكتسب ٢٣٢٧ ردا. أتاح الاستطلاع رموزا انفعالية (emoticoms) متنوعة يستطيع القارئ الاختيار من بينها للإجابة مع عناوين لوصف معنى الرمز. الاستجابة الأكثر شيوعا لحد بعيد على المقال (١٩٧٤ ردًا) كانت هى أن المقالة "مثيرة للضحك" (بالصينية: "كى چياو"). فى المرتبة الثانية، ٢٤٦ ردا، أنها "مثيرة للغضب" (بالصينية: "چينو")[٦٥]. بالطبع استطلاع رأى القارئ فى صحيفة قومية النزعة لا يمثل بإنصاف الرأى العام. ولكنه ربما يمثل الناس الذين هم أول من ينزل إلى الشوارع إذا ما بدا أن الحكومة

تُبتلَع أكثر من اللازم فى طريق القوى الخارجية. يُظهر استطلاع أكثر علمية للرأى العام، استطلاع منطقة بايچين (Beijing Area Survey)، أن المعونة الأجنبية ليست ذات شعبية فى الصين، حتى رغم أن الكتلة الرئيسة منها تذهب بشكل مناسب وصحيح إلى العالم النامى (أعلى من النصف بالضبط تذهب لأفريقيا وحدها). العدد الأكبر من أولئك الذين عبروا عن رأيهم أرادوا تخفيض المعونة الأجنبية (٤٢٪) ويتجاوز عددهم أولئك الذين أرادوا زيادتها بما يكاد يساوى اثنين إلى واحد. يستطيع المرء أن يتخيل فقط كم كان قدر الدرامية الأكبر التى سوف يكون عليها الاختلاف إذا ما كان السؤال عن الدعم المالى لبلد مثل اليونان بناتج محلى إجمالى بالنسبة للفرد أعلى بشكل ملموس من الصين. الموضع الوحيد الذى كان فيه المجيبون أقل موافقة على زيادة صور الإنفاق من المعونة الأجنبية كان هو زيادة مرتبات الموظفين الحكوميين الصينيين[٦٦]. إنه فى هذه البيئة الداخلية يجب على القادة الصينيين تقرير ما إذا كانوا يستخدمون احتياطات العملات الأجنبية الصينية للعب دور صاحب المصلحة المسئول.

حتى حزمة الصين المبهرة للحوافز الداخلية، مساهمتها الأكبر المثيرة للجدل من أجل معالجة الأزمة المالية الكوكبية، تحتوى على مشاكل من منظور كوكبى. بينما تحافظ هذه الحزمة على فكرة أن النمو الصينى أمر لا غنى عنه للتعافى الكوكبى، استخدم البرنامج أموال الحوافز بطريقة فضلت القطاعات الاقتصادية الأكثر تقليدية والأقل كفاءة. أكثر من ذلك، خلال الأزمة كثَّفت بايچين من دوافعها الموجودة مسبقا لخلق "ابتكارات محلية" فى الصناعة الصينية. ذلك المجهود الساذج يسير ضد العولمة وينفر العديد من البزنس والاستثمار الأجنبى. نتيجة لذلك، اشتكى لحكوماتهم الأمريكيون والأوروبيون الذين كانوا عادة أكبر مجموعات ضغط فى بلدانهم داخليا لصالح علاقات إيجابية مع الصين، اشتكوا أن البرنامج (حزمة الحوافز الصينية) يقوم بالتمييز ضد مشروعاتهم، ويستهدف نقل ملكياتهم الفكرية عالية القيمة إلى شركات مُنافِسة مملوكة بالكامل لصينيين. أيضا وربما الأكثر مفارقة، قد تؤدى حزمة التحفيز إلى إبطاء النمو على المدى الطويل

لأن الحماسة المتوهجة التي يتم تنفيذها بها خصوصا على المستوى المحلى في الصين ربما قد خلقت سلسلة من القروض السيئة ومشاريع بنية تحتية غير ضرورية وفقاعات مضاربة عقارية[٦٧].

ولا توحى أى من هذه التدابير بأن الصين تعيد كتابة قواعد الاقتصاد الدولى، بل بالأحرى لا تمثل حوافز بايچين مجهودا تقدميا ولا تعاونيا ولا بعيد النظر لتعزيز الاقتصاد الكوكبى الذى يزعم الدبلوماسيون الصينيون أحيانا أنهم يدعمونه. فهى [حزمة الحوافز] لا تبدو سوى مجهود ملموس أكثر جرأة لتعزيز خلق وظائف داخلية فى الصين، حتى ولو كان ذلك يعنى تنفير البزنس الأجنبى والتغنى بألحان التجارة الدولية المعروفة فى تلك الأثناء. وتمضى بعض الجهود الصينية لخلق وظائف بالداخل ضد أهداف الحوكمة الكوكبية الأخرى، مثل تشجيع التنمية الواسعة لتكنولوچيات إنتاج أكثر اخضرارا. على سبيل المثال، تبذل الصين جهودا لدفع المبتكرين الكوكبيين فى ميادين مثل تكنولوچيا الطاقة النظيفة لنقل هذه التكنولوچيا إلى المشاريع الصينية ثمنا لقبولهم بالسوق الصينى، فلا تعتبر هذه الجهود كثيرا خلقا لنظام تجارى دولى جديد قدر ما هى انتهاك واضح للنظام القائم. ينتقد تقرير لمعهد سياسات الابتكار فى أبريل ٢٠١١ محاولة "برنامج الابتكارات المحلية" أن "يجعل نقل الملكية الفكرية الرئيسة والدراية التكنولوجية (Know How) جزءًا من ثمن الوصول لأسواقها [الصين]... لا تعتبر هذه السياسة فقط سياسة تجارية محل تساؤل شديد بل هى ربما سياسة لا تتفق مع التزامات الصين أمام منظمة التجارة العالمية... فهى تهدد بواحدة من كبرى المخاطر على تنمية وشيوع الطاقة النظيفة فى الصين – البلد الذى فى أمس الحاجة إليها". يستمر التقرير بالقول إنه فى المفاوضات الدولية حول تغير المناخ، أيضا تتبنى الصين موقفا نمطيا للبلدان النامية ومرفوضا من الاقتصاديات الرائدة المتقدمة ينادى بأن هناك حاجة إلى بيئة خالية من البراءات لنقل التكنولوچيا الخضراء[٦٨]. المشكلة بالطبع هى مشكلة كلاسيكية. لو لم تتمتع الشركات ببراءات اختراع قابلة للتنفيذ

الجبرى تحمى ابتكاراتها سوف لن يكون لديها سوى القليل من الدافع للاستثمار فى البحث العلمى والتطوير من أجل خلق تلك الابتكارات فى المقام الأول.

الشكل الثانى لركوب الصين المجانى الضار بآفاق تطوير طاقة أكثر اخضرارا هو الدعم المالى الكثيف المزعوم الذى تقدمه الصين لصُنَّاع ألواح الطاقة الشمسية. تُتهَم الصين من كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة بإغراقها كلا السوقين بألواح شمسية ذات أسعار أقل من ثمنها لعصر المنافسين. وإلى الحد الذى يضر هذا بصُنَاع الألواح فى تلك البلاد، من الواضح أيضا أن ذلك [الإغراق] يضر على المدى الطويل بالمنافسة والتسعير فى تلك الصناعة. عندما أعلنت أوروبا تعريفات جمركية قصدية بنسبة ٤٧٪ على ألواح وخلايا ورقائق الطاقة الشمسية الصينية فى منتصف ٢٠١٣ كإجراء ثأرى، افترضت الصين أنها ربما تثأر من صناعة النبيذ الأوروبية، مع توابع سلبية على إيطاليا وفرنسا. حتى أكبر ضحايا الإغراق الصينى داخل الاتحاد الأوروبى، ألمانيا، ترددت فى رفع التعريفات الجمركية خشية الثأر الصينى المحتمل ضد صادرات الآلات الألمانية. نتيجة لذلك، استطاع الجانبان تسوية النزاع بعدها بأسابيع بشروط مواتية إلى حد واسع لصالح المنتجين الصينيين. "كيث برادشر" (Keith Bradsher) بصحيفة النيويورك تايمز كتب أنه "ربما فى الوقت الذى تمتلك بروكسل قضية قوية بمعايير القانون أو الاقتصاديات فإنها على درجة بالغة من الضعف الخطير على المستوى السياسى بادئ ذى بدء. نقاط الضعف السياسية تلك تزيد حيث يستخدم القادة الصينيون الضغوط بشكل عدوانى لتفتيت أوروبا فى هذه القضية"(٦٩). عندما ألقت الولايات المتحدة بتعريفات جمركية تراوحت بين ٢٤٪ و٣٦٪ فى وجه منتجى الألواح الشمسية الصينيين فى خريف ٢٠١٢، نالت الصين ثأرها برفع التعريفات الجمركية على المنتجين الأمريكيين للمواد الخام المستخدَمة فى إنتاج الألواح التى تُباع بواسطة الأمريكيين إلى الصين(٧٠). لو تواصل مثل هذا الثأر المتبادل وتصاعد، سوف يكون له أثر سلبى على صناعة الطاقة الشمسية. التأثير الضخم للدخول الصينى سريع الخطو فى السوق الأمريكى ظهر عكسيا عندما جرى تنفيذ

التعريفات الجمركية الأمريكية فى ٢٠١٤ ليؤثر فورا تقريبا علـــى هيكــل الــسوق الأمريكى بالنسبة لمنتجي الألواح الشمسية غير الصينيين، ومنعشا آفــاق البــزنس الأمريكى والأوروبى الذى كان يبدو على حافة الإبادة[٧١].

يفرض الدعم المالى والإغراق الصينى المزعوم تهديــدا بمــشكلة أخــرى تستطيع نسف الجهود الحكومية لمعالجة الاحتباس الحرارى الكوكبى. وحتــى لــو كانت الألواح الشمسية فى أرخص مستوى سعر لها بالنسبة للمستهلك، مــا زالــت الكفاءة الاقتصادية للطاقة الشمسية أقل كثيرا من حرق الوقود الإحفــورى. ولكــن للطاقة الشمسية ما يسميه الاقتصاديون "عوامل خارجية إيجابية"، أو فوائد للمجتمــع خارج النشاط الاقتصادى المباشر المتضمن فيها، فى هــذه الحالــة هــواء أنظــف وإمكانية إضافة كهرباء للشبكة فى أسخن الأيام عندما يكون الشائع هو انقطاعــات التيار الكهربائى بسبب تشغيل أجهزة التكييف. ربما يمثل هذا منطق سياسة عامــة جيدة بالنسبة للحكومات فى البلدان المتقدمة بأن تدعم استخدام الطاقة الشمسية أكثــر من دعمها لأشكال الطاقة المتسببة فى حدوث تلوث أكثر، كما هو حادث فى العديد من الأماكن. قد كانت صور الدعم المالى هذه فعالة تماما فى ألمانيا، مثلا. ألمانيــا المعتمة والرمادية عموما هى الآن لحد بعيد أكبر منــتج للطاقــة الشمــسية علــى الكوكب. ولكن الدعم المالى يتطلب دعما سياسيا، لا يساعد شيئا فى اكتساب الــدعم السياسى فى ديموقراطية من الديموقراطيات أكثر من خلق الوظائف. لــذا عنــدما تحدث الرئيس أوباما عن التكنولوچيات الخضراء، كان من المفيد جــدا أن يكــون لديك جماعة ضغط مركزة من العمال وأصحاب الأعمال الذين ســوف يــستفيدون مباشرة من الدعم المالى، ويقومون بالضغط الشديد من أجل الحصول عليــه. فــى حالة ألمانيا، جماعة الضغط المتعلقة بذلك سوف تكون مُلاكًا وعمال إنتاج الألــواح الشمسية الموجودين، الذين كانوا ناجحين تماما حتى الجزء الأول من أعوام العقــد الثانى من القرن الحادى والعشرين، عندما بدأت المشاريع الصينية الهيمنــة علــى السوق الكوكبى للألواح (فى ٢٠١٣ تمتعت الصين بحصة ٦٧٪ كاملا من الــسوق الكوكبي). خرج العديد من المُصنِّعين الألمان الكبار من المهنة بسبب على ما يبــدو

الألواح الصينية ذات الأسعار المُخفَّضة منذ ٢٠١١ وفقدت الصناعة الألمانية ما يقرب من ٢٤ ألف وظيفة[٧٢]. على الأرجح سوف يفقد السياسيون الألمان الذين يدعمون الطاقة الخضراء ضجيجهم السياسى فى محاولاتهم لتأمين دعم مالى، وعلى الأرجح سوف يتناقص الدعم المالى. الصين بدعمها المالى لمنتجيها من أجل خلق نصيب فى سوق الصناعات الوليدة وفى الأثناء التى تنتهك فيها روح إن لم يكن نص الضوابط التجارية لمنظمة التجارة العالمية، تتصرف الصين ليس كقائد فى النظام الاقتصادى الكوكبى ولكن مثل أى دولة نامية نمطية. من فجر الثورة الصناعية حاولت مثل هذه البلدان مساعدة صناعاتها الوليدة من خلال حماية التعريفة الجمركية والدعم المالى. ولكن الصين هى مثل ذلك البلد النامى الضخم والاقتصاد العالمى هو على مثل هذا الاتصال الوثيق حتى إن سلوك الصين سوف يكون له مثل هذه التداعيات الكوكبية على البلدان الأخرى، وفى هذه الحالة تداعياته على جهود معالجة الاحتباس الحرارى الكوكبى.

الاستثمار والمعونة فى العالم النامي

حاولت حكومة الولايات المتحدة جاهدة وبقليل من النجاح تطوير حوار قوى حول المعونة والاستثمار مع الصين بخصوص العالم النامى. كان الهدف هو تعزيز فهم أفضل للبرامج والسياسات الصينية بغرض زيادة التنسيق بين الجهود الصينية وجهود المانحين الكبار الآخرين. اقترحنا هذه الفكرة فى مناسبات متعددة خلال المدة الثانية لإدارة بوش. تقاربنا مع وزارة التجارة التى كان يرأسها حينئذ "بو چيلاي" (Bo Xilai)، الذى سقط لاحقا خارج رحمة الحزب بشكل مشهود بوصفه زعيم الحزب فى "شونكين". نحن نعرف أنه لم يكن لوزارة الخارجية تقريبا نفوذ فى هذه القضايا بنفس قدر نفوذ وزارة التجارة والمالية وشركات النفط القومية من بين آخرين. ولكننا لم نذهب بعيدا. فرغم التصريحات الإيجابية بشكل تجريدى والمشجعة من قمم قيادات هذه الهيئات المسئولة حول إجراء حوار جاد فى نهاية الأمر حول تلك المواضيع، ظهر أن وزارة التجارة تجرجر أقدامها لمنع حدوث

حوار عالى المستوى. فى اجتماعاتنا فـــى ٢٠٠٨، اســتجاب الــصينيون إيجابيـــا لمقترحاتنا، ولكن نظرا لعدم التركيز بسبب الألعاب الأولمبية، وزلـــزال "ســيكوان" (Sichuan) وإعصار "التايفون" فى بورما، استُنفِدت كــل طاقــة الــوزارة بــسبب الأحداث لمدة الشهور التالية. كـــان انطبـــاعى هـــو أن الدبلوماســيين فـــى وزارة الخارجية هم أكثر شغفا لعقد مثل هذه المحادثـــات مـــا بـــين الهيئـــات المختلفـــة من زملائهم فى وزارة التجارة. تعجبت إذا ما كان ذلك حقيقيـــا؛ لأنــــه بحـــضور مثل هذه الحوارات هم أنفسهم [وزارة التجارة] قد يحققون إحاطة أفضل مما لـــديهم حاليا حول أنشطة البزنس الصينى فى الخارج. لمثل هـــذه الأنـــشطة فـــى غالـــب المرات أثر كبير على العلاقات الأجنبية للصين، ولكن الدبلوماسيين غالبا يمتلكـــون فهما قليلا لها، دعك من امتلاكهم تأثيرًا ما عليها.

هدف هذا المجهود لم يكن انتقاد أو مراقبة الأنـــشطة الاقتـــصادية الـــصينية فى العالم النامى، ولكن بالأحرى خلق الشروط المسبقة لتنسيق أفضل بـــين جهـــود الصين وصندوق النقد الدولي/البنك الدولى والمانحين الكبار للمعونات. فـــى ظـــل مبادرات "تحدى الألفيـــة" (the Millennium Challenge) بـــدأ هـــؤلاء المـــانحون برنامجا بنَّاءً ناجحا لربط المعونة بتحسينات فى الحوكمة وخصوصا فـــى أفريقيـــا جنوب الصحراء. المعونة الصينية الممنوحة دون شروط سياسية تستطيع تقـــويض هذه الجهود كما حدث فى حالة عرض صندوق النقـــد الـــدولى حزمـــة قـــروض مشروطة تبلغ ٢ بليون دولار على أنجولا فـــى ٢٠٠٤. كـــان تحـــسين الـــشفافية الاقتصادية فى ذلك البلد الفاسد الذى مزقته الحروب واحدًا من شـــروط صـــندوق النقد الدولى الرئيسة للقرض. منحت الصين أنجولا حزمة قروض بـــضمان الـــنفط غير مشروطة بالمقدار نفسه. وما لا يثير الدهشة، اختارت حكومة أنجولا العـــرض الأخير. ولكن مثل هذه الأحداث التنافسية بشكل مباشر هى الاستثناء النادر، وليست القاعدة. وكما ترصدها "ديبـــورا براوتيجـــام" (Deborah Brautigam) فـــى كتابهـــا الممتاز حول النشاط الاقتصادى الـــصينى فـــى أفريقيـــا بعنـــوان: "هبـــة التنـــين"

(The Dragon's Gift)، قائلة: حتى حالة أنجولا ٢٠٠٤، هـي حالـة أعقـد مـن أقصوصة بسيطة عن صندوق النقد الدولى الطيب والـصين الـشريرة[٧٣]. تكلفـة افتقاد التنسيق بين الصين والمانحين الآخرين هى تكلفة حقيقية، ولكن من الأحـسن رؤيتها كتكاليف للفرصة: الفرصة المفقودة للتشارك فى جهود بطرق تحمل أقـصى قدر من الكفاءة فى مشاريع تنمية أراضٍ بعيدة عن كـلٍ مـن الـصين والولايـات المتحدة سوف تصبح بالدقة هى نوع المشروع الذى يستطيع كلا البلدين، بناء عليه، البدء فى إجراء تثمين أقوى لمصالحهما المشتركة، وأسس أقـوى للثقـة الـشاملة ثنائيـة الأطراف.

فيما كان تقدما وليدا متفقا مع هذه الخطوط أثناء إدارة بوش، تبـادل سـفيرا الولايات المتحدة فى إثيوبيا وأنجولا مع نظيريهمـا الـصينيين مـشاريع التنميـة الزراعية. فى أنجولا اتفقوا حتى على بعض الجهود التعاونية الاسترشادية. ولكـن كما نوقش سلفًا، لم تبد الصين شغفا بتعميق تلك العلاقات فى ذلك الوقت. فيما ربما يمثل قفزة فى اتجاهات الصين نحو التعاون الأمريكى الصينى للتنميـة فـى ظـل الرئيس "چي"، اقترحت بايچين فى ٢٠١٣ تعاونا أعظم مع الولايات المتحـدة فـى معونات التنمية بأفريقيا ليشمل تمويلا وتشييدا مشتركا لسد كبيـر فـى جمهوريـة الكونغو الديموقراطية. نوقشت على مـا يقـال هـذه المواضـيع خـلال الحـوار الإستراتيچى الاقتصادى فى بايچين فى يوليو ٢٠١٤. لم تظهر إدارة أوباما شـغفا بنفس قدر اهتمام سابقتها لمتابعة جهود التعاون هذه مع بايچين، إلا أنه يبقـى مـن غير الواضح إذا ما كان عمل الصين خارج بلادها سوف يثمر نتـائج إيجابيـة أو مجرد مزيد من عدم الثقة[٧٤].

حفظ السلام والتدخل الإنساني

تنظر الصين بشك عميق إلى واحد من مشاريع النظـام الـدولى العظيمـة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة: التدخل الإنسانى متعدد الأطـراف. فـى الـسنة التالية لانهيار الاتحاد السوفييتى، بعثت الولايات المتحدة وآخـرون بقـوة تـدخل

فى الصومال لإنهاء المجاعة الجماعية التى نتجت هناك عن القتال الفوضوى بين جماعات أمراء الحرب والاستخدام الإستراتيجى لسبل الوصول إلى الطعام بواسطة أولئك المتصارعين.

أيضا لعبت واشنطن دورا رائدا بالاتفاق مع الدول الأوروبية فى البوسنة وكوسوفو أثناء إدارة كلينتون. وبعد الحساسية الأولية المعلنة "لبناء-الدولة"، سوف تحتضن إدارة "جورج دابليو بوش" بعثات التدخل بميل حميم فى أعقاب هجمات ١١/٩. فى ٢٠٠٥، سوف تدعم الولايات المتحدة بقوة جهود الأمم المتحدة فى التصديق على أحد الأعراف الجديدة – مسئولية أن تحمي Responsibility to protect – التى تطلب من الدول ليس فقط تجنب ارتكاب جرائم داخلية ودولية ضد الإنسانية ولكن أيضا تطلب من الدول منعها من الوقوع داخل حدودها، حتى ولو لم تكن الدولة هى مرتكب الجريمة الأولى. عمّق الرئيس أوباما من الاتجاه. فى بواكير فترته الأولى، انتقدت الولايات المتحدة بخشونة سلطات إيران لإطلاق الرصاص على المحتجين واتهام المرشحين فى الفترة التى مهدت لانتخابات ٢٠٠٩ القومية. فى أوائل ٢٠١١، دعمت الولايات المتحدة الربيع العربى فى تونس، وبعد بعض تردد تخلت أيضا عن حليفها القديم فى مصر حسنى مبارك. ثم ضغطت واشنطن على القائد الليبى معمر القذافى للتوقف والكف عن القمع العنيف ضد أعدائه الداخليين. وفى الأخير تدخلت مع الأوروبيين لدعم القوات المحلية فى الإطاحة بنظام حكمه. عندما أتى الربيع العربى إلى سوريا فى شكل احتجاج مدنى وعنف داخلى، طالبت إدارة أوباما بتخلى حكومة بشار حافظ الأسد عن السلطة، وحاولت خلق ضغط دولى فى الأمم المتحدة لعقاب نظام الحكم هذا.

لم تقابل بايچين بود تيار ما بعد الحرب الباردة هذا مثقال ذرة. العقوبات والتدخلات ضد إرادة الدول ذات السيادة فى العالم النامى تجرى ضد إيديولوچية الصين لمرحلة ما بعد ١٩٧٨ الداخلية والدولية. أصبحت الصين هدفا للعقوبات الدولية بعد مذبحة المحتجين فى ميدان السلام السماوى "تيان آن مين" فى ٤ يونيو ١٩٨٩،

وقد هدد لاعبون متنوعون الصين بعقوبات على قضايا أخرى فى حقوق الإنسان. فى السنوات التى تلت "تيان آن مين" مباشرة، استخدمت الصين مواقف إيديولوچية لمرحلة ما بعد الاستعمار حتى تشرح للشعب الصينى أن عقوبات تيان آن مين، التى رُفِع العديد منها لاحقا، كانت تدخلا غير قانونى وغير مبرر فى شئون الصين الداخلية. أتذكر وأنا طالب يدرس فى جامعة "بكين" عام ١٩٩٠، كيف زعم مسئولو الدعاية فى الحزب الشيوعى الصينى أن المدافعين عن العقوبات لديهم دوافع خفية لقمع الصين. كانت اتهاماتهم هى استخدام "الارتقاء السلمي" (بالصينية: "هبين يانبيان") لجعل الصين أقل استقرارا داخليا و"غربية النزعة" ثقافيا. تم تصنيف أنصار الليبرالية الديموقراطية الصينيين فى خانة السذج البلهاء أو حتى عملاء لهذه المؤامرة الدولية، واتهموهم "بالتغريب الشامل" (بالصينية: "كوان ميان چيفانغوا"). فى هذه الرواية للأحداث، الهدف الحقيقى للضغط الدولى لم يكن ترقية "ما يُسمى بحقوق الإنسان" ولكن الهدف هو إخضاع الصين فى النظام الدولى الذى تسيطر عليه واشنطن. الصين، بتلك الخبرة الأخيرة مع العقوبات الدولية، تلكأت كثيرا فى الموافقة على فرض عقوبات على دول أخرى ذات سيادة على هذه الأسس نفسها، دع جانبًا السماح بالتدخل العسكرى الذى تدعمه الأمم المتحدة بغرض تعزيز الأهداف الإنسانية أو الأمنية.

ومع قول ذلك، من الظلم الخطير القول إن الصين لم تسهم فى استقرار بلدان داخل أزمة. بعد كل شيء الصين هى أكبر المساهمين لحد بعيد فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (PKO) وعمليات الاستقرار (Stabilization Operations) تحت إشراف مجلس الأمن بالأمم المتحدة. بنحو ٢٠٠٠ من القوات لحفظ السلام منتشرين فى تنويعة واسعة من المهام فى أى وقت، تسهم الصين بقدر أكبر من مساهمات الأعضاء الأربعة الآخرين الدائمين فى مجلس الأمن مجتمعين. الصين حتى موافقتها على نشر "ذوى البيريهات الزرقاء" فى مالى ٢٠١٣، لم توافق أبدا على إرسال قوات قتالية إلى عمليات حفظ السلام أو مهام فرض الاستقرار[٧٥].

ولكن الصين مع ذلك فقدت أربعة عشر فردا من قوات حفظ السلام والاستقرار فى حوادث مثل تلك التى وقعت نتيجة الضربات الجوية الإسرائيلية فى لبنان وزلزال هاييتى(٧٦). تقوم الصين حتى بتدريب عدد كبير من قوات حفظ السلام لدول أخرى داخل منشأة مبهرة خارج بايچين سنحت لى فرصة زيارتها فى ٢٠١٠.

وكما سوف نرى من الفصل السادس إلى الثامن، تحاول الصين اتخاذ مقاربة سياسية تقليدية لهذه المهام، إرسال قوات عموما عندما يكون نشرها مباركا ليس فقط من الأمم المتحدة ولكن أيضا من الحكومة الداخلية لتلك الأمة محل النزاع. بخلق مثل هذه الشروط المسبقة والاستخدام الحذر لقواتها فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة لتنفيذ قراراته بالتزام، أصبحت الصين قادرة على استخدام دور قوات حفظ السلام للتوافق مع كل النقاط الهمة المتوالدة ذاتيا للهوية القومية لجيش تحرير الشعب الصيني: قوة عظمى مسئولة (بالصينية: "فو چيرين داجوا")؛ وزعيمة للعالم النامي؛ ودولة فى مرحلة ما بعد الاستعمار ذات احترام عميق للسيادة. عبر عمليات قوات حفظ السلام والرطانة الناتجة، كما كتبت الباحثة "كورتنى چيه. ريتشاردسون" (Courtney J. Richardson) أصبحت الصين قادرة على أن تكون جزءًا من النظام الدولى، بينما ظلت لحد ما مترفعة عن الأفكار الغربية لما يسمى "المجتمع الدولي". الصين تطرح نفسها بوصفها دولة نامية ليست إمبريالية ولا غربية، تمارس عضوية دائمة فى مجلس الأمن، قادرة على تمويل قوات ونشر "وحدات تمكين" (enabler units) عالية القيمة (فرق هندسية ولوچيستية وطبية)(٧٧).

موقف الصين الدبلوماسى من التدخل يفرض مشكلة على الولايات المتحدة والأمم الأوروبية واليابان والدول الأخرى التى تشاركهم الرأى. فى مرات عديدة، كان التنفيذ الجبرى للأعراف التى تجسد فى نهاية الأمر مبدأ "مسئولية أن تحمي" (R2P)، يتطلب القيام بإجراء دون إذن من الحكومات المركزية فى الدول المستهدفة التى هى غالبا أحد الجناة، سواء بسبب إهمالها أو تورطها المباشر

فى الجريمة الإنسانية. لذا، على سبيل المثال، تلكؤ الصين أو رفضها الصريح لدعم العقوبات، دع جانبا التدخل فى سوريا، يفرض تحديات كبيرة لأنصار التفسير القوى لمبدأ "مسئولية أن تحمي" نحو نظام الأسد فى دمشق. وحيث إن الصين مثل روسيا تمتلك حق الفيتو على أى مشروع قرار لا توافق عليه، يجب على الدول التى تريد اتخاذ تحرك معين أن تختار إما الالتفاف حول الأمم المتحدة بتمامها كما فعلت الولايات المتحدة وحلف الناتو مبدئيًا فى البوسنة وكوسوفو، أو تحاول إقناع جمهورية الصين الشعبية بواسطة إيجاد حلول وسط تتجنب تحفظات بايچين المعتادة حتى تحصل على دعمها للقرار، أو على امتناعها عن التصويت عندما يُطرح مشروع القرار للتصويت. للصين سجل مختلط فى تدخلات الأمم المتحدة. مثلا، اتخذت الصين بشكل مثير للدهشة مواقف دولية استباقية فى دارفور أعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وفى خليج عدن فى ٢٠٠٨ وفى ليبيا ٢٠١١، ولكنها تبنت مواقف أكثر تقليدية فى مناسبات عديدة لتعترض إجراءات الأمم المتحدة بشكل نشط فى زيمبابوى وبورما وسوريا. يبدو أنه عند توافر شرط أو شرطين تصبح الصين أكثر ترجيحا فى دعم تحرك الأمم المتحدة، أو على الأقل تتنحى جانبا وتتركه يمر: إذا استطاعت الصين واللاعبون الآخرون إقناع السطات المركزية فى الدول المستهدفة الإذعان لتدخل الأمم المتحدة (مثل دارفور السودان) أو إذا ما استطاعت هذه السلطات المركزية شرح فقدانها السيطرة تماما على أمتها (مثل الصومال فى ١٩٩٢).

يستطيع المرء رؤية ثلث الكوب الملآن أو ثلثيه الفارغين فى جهود الولايات المتحدة من أجل لعب الصين لدور صاحب المصلحة المسئول فى قضايا الحوكمة الكوكبية. لأسباب سوف توضح الأمر فى الفصول الثلاث التالية، لابد أن القارئ الخبير سوف يرى الكوب بالطريقتين. بتحليل وفهم التقدم الذى حققته والنكسات التى عانتها الولايات المتحدة والمجتمع الدولى فى تشجيع الصين على اتباع سلوك بناء وحازم فى مجموعة متنوعة من القضايا الكوكبية، نستطيع أن نمتلك حسا أفضل لأحسن طريقة فى إدارة هذا العملاق النامى دبلوماسيا.

الجزء الثاني

تشكيل اختيارات الصين

الفصل السادس

انهيار الاتحاد السوفييتي ونهوض الصين، ١٩٩١-٢٠٠٠

الفصول الثلاث التالية سوف تناقش كيف أدارت الولايات المتحدة تحديات صعود الصين منذ نهاية الحرب الباردة. الصورة مختلطة والنتائج أبعد من أن تكون مرضية، ولكنى أعتقد أن من الإنصاف القول بوجود نجاح أكثر منه فشلاً، وتعاون أكثر منه نزاعًا، وتنسيق أكثر منه شقاقًا. وسواء كان بإمكان هذا السجل أن يستمر فذلك سؤال مفتوح. فى السنوات القليلة الماضية نما قلق الصين على أمنها الداخلى بشكل أكبر، ونمت احتكاكاتها بجيرانها بشكل أكثر تكرارا وأكثر خشونة. وفى الوقت نفسه طُلِب من الصين أن تقدم المزيد عما سبق، للمساهمة فى الحوكمة العالمية لقضايا الاقتصاد والبيئة والأمن.

إدارة چورچ إتش. دابليو. بوش: تيانانمن ونهاية الحرب الباردة

كانت علاقات الصين بالولايات المتحدة متوترة فعلا عندما انهار الاتحاد السوفييتى فى ١٩٩١. الفض العنيف للمحتجين السلميين المناصرين للديموقراطية فى ميدان السلام السماوى [تيانانمن] (Tiananmen Square) فى الرابع من يونيو ١٩٨٩، كان قد جمَّد بعمق علاقات الصين بالولايات المتحدة لأول مرة منذ زيارة نيكسون للصين فى عام ١٩٧١. كرد فعل على [هذه] المذبحة، انضمت إدارة الرئيس چورچ إتش دابليو بوش وعديد مَن الدول التى شاركتها الرأى معا فى توقيع عقوبات ضد الحكومة الصينية، تستهدف خصوصا مبيعات السلاح والتعاون مع الجيش الصينى. الحزب الشيوعى الصينى وقد رجته بعمق الانقسامات الداخلية وأزمة شرعية واضحة، استند إلى رواية [للأحداث] عمَّقت من سوء العلاقات الصينية الأمريكية. نُسِب "عدم الاستقرار" فى بايچين فى يونيو ١٩٨٩ إلى قوى

غربية معادية للصين وإلى صينيين تم التغرير بهم ليصبحوا طابورا خامسا لهذه القوى [الغربية]. ومضت الرواية تقول، سوف يفهم الوطنيون الحقيقيون أن حكم الحزب الواحد تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى هو أفضل حماية لمصالح الصين الوطنية. هؤلاء الذين سعوا لتحطيم حكم الحزب الشيوعى الصينى من خلال الإصلاح السياسى تم تصويرهم كأشخاص ضالين أو الأسوأ كأشخاص يسترشدون بالأجانب. كانت الثمانينيات أوج التعاون الإستراتيجى بين الولايات المتحدة والصين، عندما اصطفت "جمهورية الصين الشعبية" (PCR) تحت حكم "دنج چياوبنج" (Deng Xiaoping) مع الولايات المتحدة تحت حكم الرئيس رونالد ريجان، رغم عدم أخذ ذلك التحرك صبغة رسمية، ضد الاتحاد السوفييتى. ومع كل الحديث عن سياسة خارجية صينية مستقلة فى الحرب الباردة من عام ١٩٨٢ حتى ١٩٨٩، عارضت الصين والولايات المتحدة كلتاهما بنشاط احتلال السوفييت لأفغانستان، وتعاونتا فى تسليح القوى المعادية للسوفييت هناك؛ كما تعاونتا أيضا فى مجال الاستخبارات لحصر توسع القوة السوفييتية. الشيطنة الضمنية المعادية للهيمنة فى دعاية الحزب الشيوعى الصينى ربما استهدفت كلتا القوتين العظميين، ولكن حتى عام ١٩٨٩، كانت تستهدف فعليا السوفييت فقط. أحد أحسن المؤشرات على ميل الصين لجانب الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة هو أن "بايچين" (Beijing) حتى قد قبلت، وفعليا شجعت التدعيم المعتدل للعسكرية اليابانية فى تلك الفترة، وقد تعلّمت أن التحالف اليابانى مع الولايات المتحدة هو أقوى قوة صد ضد وجود العسكرية السوفييتية النامى فى المحيط الهادى(١).

فى أواخر الثمانينيات ظهر "ميخائيل جورباتشوف" (Mikhail Gorbachev) أمام أعين قادة الولايات المتحدة وغرب أوروبا والصين على أنه يهجر بطرق عديدة مهمة ما كان عليه أسلافه السابقون. كان تثمين الولايات المتحدة وحلفائها فى الناتو (NATO) عاليا لرغبته فى تحسين العلاقات عبر الستار الحديدى فى أوروبا، وفى متابعة مفاوضات جادة لوقف التسليح وفى تجريبه لإصلاحات سياسية داخلية جدية داخل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. وبدا من جورباتشوف أيضا

أنه يستجيب لمخاوف بايچين الخاصة حول أنشطة الاتحاد السوفييتى فى محيط الصين. فى أوائل الثمانينيات، صاغ "دنج" لأسلاف "جورباتشوف" ثلاث "عراقيل" أمام تحسين العلاقات السوفييتية الصينية؛ وبحلول عام ١٩٨٩ كان جورباتشوف قد أزالها كلها: تخفيض عشرات من التشكيلات العسكرية السوفييتية المنتشرة بطول الحدود مع الصين؛ وسحب الجيش السوفييتى من أفغانستان؛ وإيقاف دعم السوفييت لغزو فيتنام لأراضى كمبوديا. مكّن الوفاء بتلك الشروط المسبقة من انعقاد أول قمة سوفييتية صينية منذ عقود، بسفر "جورباتشوف" إلى بايچين فى ظل الشروط الصينية فى مايو ١٩٨٩. ولكن لأنه دفع بالإصلاح السياسى – البيريسترويكا (Perestroika)– فى الداخل إلى الأمام، وسمح بالتحول الديموقراطى فى إمبراطورية السوفييت فى شرق أوروبا؛ أخذت نخبة الحزب الشيوعى الصينى تعتبر جورباتشوف فى أحاديثها الخاصة "رجلا مجنونا".

ربما كان الأكثر إحباطا لبايچين هو ذلك التأثير المـ ُعد للتفاعلات الذى لعبه جورباتشوف فى تفجر الحركة المناصرة للديموقراطية فى الصين. عندما وصل جورباتشوف إلى "بايچين" كانت الشوارع تمتلئ توا بالمحتجين الذين قد بدأوا حملتهم تاليا لوفاة السكرتير العام [للحزب الشيوعى الصيني] المخلوع "هو ياوبانج" (Hu Yaobang) فى أبريل ١٩٨٩. كان الطلاب الصينيون يرون فى "هو" نصيرا للإصلاح السياسى بشكل واسع، ووفرت وفاته فرصة لمقارنة قيادة الحزب الباقية بصورة شخص أفضل. زيارة جورباتشوف التى كان لابد لها أن تبدو تتويجا لإنجازات "دنج" الدبلوماسية، لم تؤد إلا إلى إمداد الحركة المناصرة للديموقراطية بالحيوية، وأعطت المحتجين نقطة مرجعية يستطيعون بها مقارنة الشيوعيين الصالحين المناصرين للإصلاح (جورباتشوف) ضد الشيوعيين الأشرار المحافظين (قمة قيادات الحزب الشيوعى الصينى أمثال رئيس الوزراء "لى بنج" [Li Peng] و"دنج [چياو بنج]" نفسه). فى الأخير، أحضرت قمة جورباتشوف وسائل الإعلام العالمية إلى بايچين زرافات. وصُدِمت وسائل الإعلام عندئذ بحركة الاحتجاج، وكانت فى المكان لتبث فض الحركة العنيف بواسطة الوحدات المدرعة لجيش

تحرير الشعب الصينى (People’s Liberation Army- PLA). خفضت السياسة الخارجية لجورباتشوف من تهديد الأمن القومى للصين، ولكن سياساته الداخلية خلقت لبايچين مشكلة أمن أوسع كثيرا باستدعائها التساؤل حول مشروعية حكم الحزب الشيوعى الصينى. ومنذ ذلك الحين، بدأ الأمن من الداخل دائما بالنسبة للحزب الشيوعى الصينى، فقد كان جورباتشوف مشكلة أكثر كثيرا مما كان يستحق.

وقعت كل احتجاجات ميدان السلام السماوى ومذبحته فى الأشهر الست الأولى من إدارة چورچ إتش دابليو بوش. دخل بوش منصبه بخلفية كبيرة فى البلاد كأول مبعوث للرئيس ريتشارد نيكسون إلى بايچين بعد رحلات نيكسون وكيسينجر الرائدة للصين فى ١٩٧١-١٩٧٢. بوش الجمهورى المعتدل الذى كان قد حقق تعاونا مع بايچين فى الماضى، قاوم صيحات تدعو لسحب السفارة الأمريكية من بايچين وقطع العلاقات الاقتصادية معها. بدلا أرسل "بوش" مستشاره للأمن القومى فى لقاءات سرية مع "دنج چياو بنج" بطريقة انتهكت روح قرارات الكونجرس التى تحظر مثل هذه اللقاءات عالية المستوى. سرعان ما تسربت أخبار هذه الرحلة إلى الصحافة، وخلقت عاصفة نارية فى الداخل الأمريكى.

وبينما صادق الرئيس بوش على بعض العقوبات ضد الصين، بما فيها تلك العقوبات ضد "جيش تحرير الشعب" إلا أنه لم يكن يريد قطع كامل العلاقات السياسية والاقتصادية الصينية الأمريكية التى تنبأ لها ببصيرة واعية أنها سوف تكتسب أهمية فى المستقبل أكثر كثيرا مما كانت عليه حتى فى النصف الثانى من الحرب الباردة. واستخدم [بوش] بثبات (مع الكونجرس) حق الاعتراض ضد مشاريع قوانين كانت سوف تلغى وضع الصين كأمة أكثر تفضيلا فى التجارة (Most Favorable Nation/MFN) مانعا تغذية جنون فى الكونجرس عند نواب من مقاطعات متنوعة يسعون لحماية صناعاتهم المحلية وعمالها بعراقيل تجارية جديدة. بعد استخدام حق الاعتراض [الفيتو]، استخدم "بوش" بطريقة إستراتيچية آفاق نجاح أغلبية ضده فى الكونجرس، لانتزاع تنازلات فى مجال حقوق الإنسان من الصينيين. بهذه الطريقة لعب "بوش" دور الشرطى الطيب ضد شرطى

الكونجرس السيىء، ليخبر الصينيين أنه يحتاج لمساعدتهم فى منع تشكل أغلبية كاسحة فى الكونجرس ضد استخدامه لحق الفيتو. ذلك لم يفضِ لإفراغ السجون السياسية فى الصين، ولكنه ساعد بقوة على الظفر بإطلاق سراح عدد صغير من المنشقين البارزين وسفرهم إلى أمريكا.

استمرت العلاقات الأمريكية الصينية بقوة وثبات خلال بقية ولاية "بوش" الأولى والوحيدة. كافح مبعوثه القدير جدا، السفير "جيمس ليلي" (James Lilley)، من أجل صيانة واستمرار الاتصالات عالية المستوى مع الحكومة الصينية بينما كان يؤكد بحزم على قيم الولايات المتحدة. بتوفير ملجأ للمنشق الصينى عالم الفيزياء "فانج ليچي" (Fang Lizhi) لمدة شهور داخل السفارة الأمريكية ببايچين، سبَّب السفير "ليلي" (Lilley) إحباطا عظيما بين نخبة الحزب الشيوعى الصينى(٢). شغلت الحرب فى العراق ١٩٩٠-١٩٩١ والثورات الديموقراطية فى أوروبا الشرقية إدارة بوش المدة الباقية لها فى المنصب. وفى ديسمبر ١٩٩١، انحل الاتحاد السوفييتى.

تفكك الإمبراطورية السوفييتية حوّل السياسة الدولية، وقد كان لهذا التفكك آثار عميقة على السياسة الداخلية الصينية والعلاقات الصينية الأمريكية. لم تكن نهاية الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية فقط هى التى أشعلت مخاوف وقلق الشيوعيين الصينيين حول الشرعية الداخلية، ولكن العولمة المتسارعة أيضا أثارت المخاوف نفسها بسبب تدفق رأس المال وتكنولوچيات الاتصال داخل الاقتصاديات والمجتمعات التى كانت مغلقة سابقا. وبينما سادت الرأسمالية على الشيوعية، كانت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين زمنا غير مريح لديمومة حكم الحزب الشيوعى، خصوصا فى مكان يتحرك بسرعة كبيرة نحو التكامل العولمى مثل الصين.

وقع حدثان فى الشهر الأخير من إدارة چورچ إتش دابليو بوش يستحقان انتباهنا، حيث إن المشاكل التى نتجت عنهما أصبحت إرثًا لخليفته، "بيل كلينتون"

(Bill Clinton). قبل انتخابات ١٩٩٢ تماما، أعلم الرئيس "بوش" الكونجرس بنية الحكومة بيع ١٥٠ طائرة حربية من طراز إف-١٦ لتايوان. ثم في ديسمبر ١٩٩٢، نشر الرئيس "بوش" قوات أمريكية في الصومال، متقدما الصفوف في أول قوات تدخل إنساني تدعمها الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

بيع الإف-١٦ لتايوان

اختفاء التهديد السوفييتي المشترك ارتفع وانخفض بمكانة الصين داخل محفظة الدبلوماسية الأمريكية في الوقت نفسه. اكتسبت الصين أهمية جديدة كقوة عظمى محتملة. ولكن دون الخصم السوفييتي المشترك الذي عزز دعائم العلاقة الصينية الأمريكية، لم تعد الصين هي هذا المكون الرئيس لإستراتيجية أمريكا الدولية. بكلمات أخرى، أصبح تجاهل الولايات المتحدة للصين أقل ترجيحا ولكن الأكثر ترجيحا الآن هو استهداف الصين، خصوصا إذا ما كان لبايچين أن تتصرف بطريقة تعسفية مع جيرانها. من منظور بايچين، التهديد السوفييتي المشترك منع الولايات المتحدة من خلق مصاعب لجمهورية الصين الشعبية في علاقاتها مع تايوان. بالنسبة للمسئولين الصينيين، الخطر السوفييتي برر تقوية نظام تحالفات الولايات المتحدة في آسيا بطرق سوف تكون أقل قبولا عند بايچين فور اختفاء ذلك التهديد.

لقد كان في ذلك السياق أن أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن بيع الطائرات المقاتلة من طراز الإف-١٦ لتايوان في أواخر عام ١٩٩٢. تم اعتماد البيع لمجموعة أسباب داخلية وإستراتيجية مختلطة. يتم تصنيع الطائرات في تكساس، وقد كانت تكساس ولاية كبرى متأرجحة في استطلاعات رأي ما قبل الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٢. أصبحت روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي بازارا [سوقا] مفتوحا للسلاح. عرفت الحكومة الأمريكية أن الصين قد تقدمت لموسكو بطلب كبير لطائرات السوخوي ٢٧ المقاتلة المتقدمة. وبشكل أكثر تجريدا، بعض الشخصيات في الإدارة ومن بينهم السفير "ليلي" الذي كان قد خدم في تايوان

أيضا، أراد أن يؤسس لسابقة. أعلن البيان الرسمى المشترك الصينى الأمريكى عام ١٩٨٢ أن الولايات المتحدة قد عقدت النية على تخفيض كل من نوعية وكميات مبيعات سلاحها لتايوان بمرور الوقت. شعر "ليلي" وآخرون أن هذا البيان الرسمى يجب ألا يمنع الولايات المتحدة من الوفاء بالتزامها الوارد فى قانون العلاقات مع تايوان الصادر فى أبريل ١٩٧٩، وهو تزويد تايوان بما يكفى من أسلحة دفاعية[٣]. (دعا القانون أيضا الرئيس الأمريكى لصيانة قدرات عسكرية أمريكية كافية تأتى إلى عون تايوان إذا ما اختار الرئيس التدخل فى نزاع عبر مضيق تايوان). قرأت القيادة الصينية بيان ١٩٨٢ الرسمى بمعنى التزام الولايات المتحدة بتخفيض، وفى نهاية المطاف، إنهاء مبيعات السلاح إلى تايوان. كان لهذا التفسير أرضية صلبة فى نص المذكرة، ولكنه تجاهل الكلمات الملتوية التى توحى بأن التخفيض فى مبيعات السلاح كان مشروطا بتسوية سلمية لاختلافات الجانبين السياسية وتوقعات بانحسار التهديد بالحرب مع خفض مبيعات السلاح يدًا بيد. أيضا عرض المسئولون الأمريكيون مرافعات قانونية فنية للدفاع عن موقفهم بأن الطائرات الإف-١٦ هى أكثر الطائرات المقاتلة تخلفا كانت تصنعها أمريكا فى ذلك الوقت، وهى لذلك أكثر طرازات الطائرات ملاءمة وأقل استبدالاً مثيرًا للمشاكل لأسطول تايوان الجوى المتهالك المكون من طائرات الإف-٥ المقاتلة التى لم تعد الولايات المتحدة تنتجها والتى كانت تتحطم بمعدلات درامية أثناء طلعات التدريب. بكلمات أخرى، ما رأته بايچين بشكل مفهوم كتطوير كثيف لقوة تايوان الجوية يتم تصويره بواسطة الولايات المتحدة بشكل ما كأمر منسجم مع روح البيان الرسمى فى ١٩٨٢.

كانت الإدارة الأمريكية من وقت بوش إلى الزمن الحالى تتفق على أن بيان ١٩٨٢ المشترك هو مجرد أحد العناصر فى سياسة "الصين الواحدة" التى تتبناها الولايات المتحدة، وهى السياسة التى تمثل دليلا مرشدا لموقف واشنطن نحو تايوان وأراضى الصين الأم. قانون العلاقات مع تايوان هو عنصر آخر. دافعت بايچين عن الموقف القائل إن قانونا داخليا (قانون علاقات تايوان) لا يجب أن يُسمَح له

بتقويض الاتفاقات الدولية (الثلاثة بيانات مشتركة الصادرة فى أعوام ١٩٧٢ و١٩٧٩ و١٩٨٢). ومع استثناء المعاهدات الدولية المُلزِمة والمُصدَّق عليها قانونا، وهو المستوى الذى لا ترقى إليه البيانات الرسمية المشتركة، مال الأمريكيون إلى رؤية المشكلة من الجانب العكسى تماما. القانون الداخلى يقوض الاتفاقات الدولية.

ومهما تكن تفسيرات المرء أو تبريراته لهذا التحسين الكبير لقدرات تايوان الدفاعية، حدثت زيادة دعم الولايات المتحدة لتايوان فى وقت غير مريح لبايچين. فى عام ١٩٩٢، كانت تايون تمر بعملية تحول ديموقراطى، أطلقها ابن "شيانج كاى شيك" (Chiang Kai-shek)، الرئيس "شيانج شينج كيو" (Chiang Ching-kuo)، بالضبط قبل وفاة "شيانج" الأصغر فى ١٩٨٨. مُنِحت الشرعية القانونية للحزب الديموقراطى التقدمى المناصر للاستقلال، الذى كان محظورا سابقا، وسُمِح له بدعم مرشحين للرئاسة. أكثر من ذلك، الحزب القومى، المعادى الصلب للاستقلال والذى يهيمن عليه اللاجئون الصينيون من الحرب الأهلية خلال سنوات أسرة شيانج الملكية (Chiang Dynasty)، قد اختار هذا الحزب أول شخصية من المولودين فى الجزيرة رئيسا لتايوان، "لى تنج هوي" (Lee Teng-hui) خلفا لشيانج الأصغر. "لي" الذى يتكلم اليابانية بطلاقة، قد خدم فعليا لوقت قصير فى الجيش الإمبراطورى اليابانى خلال حرب الباسيفيكى، عندما كانت تايوان لا تزال مستعمرة يابانية. اختيار "لي" رئيسا يستدعى التساؤل حول استمرار إخلاص القوميين [فى الجزيرة] لمفهوم توحيد تايوان مع أراضى الصين الأم فى نهاية المطاف.

طرحت عملية التحول الديموقراطى، إضافة إلى دعم المشاعر المناصرة للاستقلال فى الجزيرة، تحديات على "بايچين"، حيث إن تايوان الديموقراطية سوف تجذب بشكل محتمل مزيدًا من دعم الولايات المتحدة وحلفائها من الديموقراطيات الإقليمية – اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية التى تحولت للديموقراطية حديثا. وبشكل أكثر تجريدا، ديموقراطية ليبرالية ناجحة فى "تايوان الصينية" كما تسميها الصين الأرض الأم غالبا، قد تُكذِّب إحدى الحجج الشائعة التى تبرر سلطوية

الحزب الشيوعى الصينى المستمرة على الأراضى الأم: ديموقراطية التعدد الحزبى هى بشكل ما فكرة "غربية"؛ ولذلك فهى فكرة غريبة عن ثقافة الصين. ولو كانت تايوان حقا صينية بطريقة تحظر استقلالها الدائم عن الأمة الصينية كيف لها حينئذٍ القدرة على أن تكون أيضا ديموقراطية ليبرالية "غربية"؟ وإذا كانت تايوان [الديموقراطية] بطريقة ما ليست صينية حقا، لماذا لا يُسمَح لها بأن تُعلِن الاستقلال؟ تستطيع تايوان الديموقراطية فى حد وجودها ذاته فرض تحديات أمنية على الحزب الشيوعى الصينى.

تستهدف اتهامات الصين الأم العكس، غرض مبيعات السلاح الأمريكية لتايوان لم يكن سابقا ولا هو الآن تشجيع لاستقلال تايوان الدائم ولا لتخريب نظام الحكم على أرض الصين الأم. أنا أستطيع نقل تقارير من زمن مقابلاتى حول الموضوع عند عملى فى موقع ما بين الهيئات أن الأسلحة كانت تُباع لتايوان بصرامة من أجل ضمان أمنها ضد غزو شامل أو حملة إرغام تشنها جمهورية الصين الشعبية لتوحيد تايوان قسرا مع الأراضى الأم. ورغم أن الولايات المتحدة قد أنهت مع "تايبي" (Taipei)، معاهدة للدفاع بين الولايات المتحدة وبين جمهورية الصين (U.S.-ROC) فى عام ١٩٥٥ وقطعت العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع تايوان فى يناير ١٩٧٩ كجزء من تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، عملت واشنطن على استدامة دعم قوى لحليفها السابق حتى قبل تحول تايوان ديموقراطيا فى أواخر الثمانينيات. وللتأكيد، عزز التحول الديموقراطى فى تايوان من روح قانون العلاقات الأمريكية مع تايوان. ما جعل الأمور تتطور للأسوأ من منظور بايچين كان هو خسارة جمهورية الصين الشعبية مع انهيار الاتحاد السوفييتى قضية إستراتيچية مشتركة مع الولايات المتحدة كانت ربما تفيد فى إيقاف واشنطن عن دعمها لتايوان. عندئذ، كان مبيع الإف-١٦ يُرى كجزء وحزمة من مشكلة أعرض: إمكانية منح الولايات المتحدة احتمالًا دعمًا غير مشروط للتايوانيين حتى ولو كانت الجزيرة تتحرك نحو الاستقلال.

خلقت بيئة ما بعد الحرب الباردة تحدى دبلوماسية إرغام كبيرًا للولايات المتحدة: أن يصبح واضحا أمام أعين الأرض الأم أن إرغام تايوان سوف يكون مُكلفا، وفى الأخير سوف يكون فاشلا بينما فى الوقت نفسه العمل على تطمين بايچين أن تعاون الولايات المتحدة الدفاعى مع تايوان والوجود العسكرى الموضوعى للولايات المتحدة فى شرق آسيا ليس مُصممًا لتعزيز الاستقلال الدائم لتايوان. مثل هذه المُخرَجات كانت أشبه بلعنة لمعظم القوميين الصينيين، ولكنها كانت تعنى شيئا خطيرا على نحو خاص للحزب الشيوعى الصيني؛ نظرا للدور الذى يلعبه الدفاع عن الشرف القومى فى مشروعية نظام الحكم.

الصومال ونهوض نزعة التدخل متعدد الأطراف

خلق انهيار الحرب الباردة انفجارا لحوكمة عولمية متعددة الأطراف، وتدخلاً إنسانيًا دوليًا ومخاوف بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم توصيلها بين أيادى الدول الأضعف واللاعبين من غير الدول. د."چويل وتناو" (Joel Wuthnow)، الذى يعمل بمركز التحليل البحرى، كتب فى تقريره أنه خلال الحرب الباردة قد وضعت القوتان العظميان بإحكام مجلس الأمن بالأمم المتحدة فى مأزق مغلق، حين حُكِم مجلس الأمن هذا بواسطة نظام التصويت بحق اعتراض [فيتو] واحد. كان عدد مرات وضع مسودات لقرارات مجلس الأمن أقل كثيرا فى ذلك الوقت عما هو عليه الآن، إلا أن المتوسط السنوى لاستخدام حق الاعتراض [الفيتو] كان لا يزال أعلى بأربع مرات قبل عام ١٩٩٠ عنه بعدها. وبينما صاحبت النزاعات السياسية الداخلية وعدم الاستقرار الإقليمى انهيار نظام الحرب الباردة ثنائى الأقطاب، زادت مناسبات التدخل. جماعات الترصد (Watchdog) التابعة للأمم المتحدة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) سرعان ما اكتسبت ثقلا حقيقيا فى رصد ومحاربة الانتشار النووى فى أماكن مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية. من عام ١٩٤٦ حتى ١٩٨٩، مرر مجلس الأمن بالأمم المتحدة فقط

خمسة قرارات تستدعى الفصل السابع الذى يشير إلى مسئولية الأعضاء عن "ضمان استمرار أو استعادة السلام والأمن الدوليين". تستطيع قرارات الفصل السابع تمكين أعمال اقتصادية أو عسكرية بواسطة الدول الأعضاء حتى عندما تكون الدول المستهدفة ليست طرفا فى اتفاقيات مع الأمم المتحدة. من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١١، تم تمرير ٥١١ قرارا من مثل هذه القرارات، أكثر من ستين ضعف الرقم خلال الحرب الباردة، وكان عدد القوات التى تنشرها عمليات حفظ السلام التى تنهض بها الأمم المتحدة أكثر من خمسة أضعاف عددها خلال هذا الإطار الزمنى[٤].

التدخل فى الصومال الذى دعمته الأمم المتحدة وقادته الولايات المتحدة فى أواخر عام ١٩٩٢، كان الأكثر أهمية لأغراضنا كنذير للتحديات التى قد تفرضها البعثات الإنسانية متعددة الأطراف المتزايدة على كلٍ من الصين وعلى العلاقات الصينية الأمريكية. تبوأت جمهورية الصين الشعبية مقعدها الدائم فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن فقط فى عام ١٩٧١. وقد حافظت الصين على وضع منخفض الظهور نسبيا فى المنظمة خلال العقدين الأولين، ما عدا فى مناسبتين: تفحص "بايچين" بعين الانتباه والترقب أى دولة تعطى وضعا رسميا للحكومة فى تايوان، وقد قامت بتدخلات عارضة فى السبعينيات لصالح حركة دول عدم الانحياز أو لصالح دول فردية من العالم الثالث التى بدا أنها تخضع لضغوط نفوذ إحدى القوتين العظميين أو نفوذ دول أوروبية غربية. كانت الثمانينيات على نحو خاص فترة بطيئة للصين فى الأمم المتحدة، حيث كانت المنظمة لا تزال إلى حد بعيد حبيسة القيد المفروض بسبب صراع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حول قضايا الأمن المهمة، وأرادت حكومة "دنج" [چياو بنج] تفادى تعقيد علاقاتها بالولايات المتحدة بينما لا تزال فى مواجهة مع خمس وثلاثين إلى خمسين فرقة عسكرية سوفيتية تنتشر على حدودها[٥].

ولكن بعد نهاية الحرب الباردة تحطم القيد. فى الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٩٢، كان چورچ إتش دابليو بوش يستعد لمغادرة منصبه، وقد خسر الانتخابات لصالح "بيل كلينتون". كان قد بنى سمعة لعقله البارد وحساباته الواقعية والطيبة التى ساعدته فى أن يكون وسيطا فى النهاية السلمية للحرب الباردة فى أوروبا، والتى منعته من الذهاب إلى بغداد للإطاحة بصدام حسين بعد أن طرد العراق بنجاح من الكويت فى ١٩٩١. لذلك اندهش عديد من المراقبين أنه قرر التدخل عسكريا فى الصومال.

فى أواخر ١٩٩٢ كان الوضع فى الصومال كئيبًا. مات فعلا عشرات الآلاف، مع مئات الآلاف غيرهم، معرضين لخطر الموت جوعا أو بسبب الأمراض المتعلقة بالجوع. ثار غضب العالم من الفوضى والاستخدام الممنهج للمجاعة كسلاح للاقتتال بين الفصائل المتناحرة هناك. حتى قوافل الإغاثة الإنسانية لبعثة الأمم المتحدة فى الصومال (UNOSOM 1) تعرضت للهجوم فى انتهاك لاتفاقيات وقف إطلاق النار السابقة. نالت فكرة التدخل شعبية واسعة فى الأمم المتحدة، ودعمت الفكرة وفود العالم المتقدم والعالم النامى على السواء. دعمت الصين، وقد رغبت ألا تمثل حجر عثرة فى الطريق، قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٧٩٤ الذى أذن لقوة الأمم المتحدة (UNITAF) بالعمل تحت قيادة الولايات المتحدة. ولكن "بايچين" انتابتها عصبية واضحة بسبب أى سابقة قد يخلقها التدخل المسلح فى الصومال. السفير الصينى للأمم المتحدة، "لاى داويو" (Lai Daoyo) فى تفسيره لتصويت جمهورية الصين الشعبية بنعم، وضع عنوانا لحالة الصومال أسماها "وضعًا متميزًا"، ما زال يسمح [هذا الوضع] رغم تحفظات الصين بالتدخل المسلح طبقا للفصل السابع(٦). وحيث تغيب حكومة مركزية تؤدى وظائفها فى الصومال لوقف العنف وإنهاء المجاعة من جانبها، ولا توجد حكومة شرعية تستطيع معارضة عمل الأمم المتحدة، استطاعت الصين التصويت بالإيجاب دون إضرار بموقفها المبدئى حول احترام السيادة. من منظور الولايات المتحدة، تصويت الصين المتعلق بالصومال، كان يمثل تقدمًا. مؤخرا بحدود

أغسطس ١٩٩٢، كانت الصين بالتوازى مع زيمبابوى والهند واحدة من ثلاث دول فقط امتنعت عن التصويت على قرار لمجلس الأمن يطبق الفصل السابع، مرسوم من أجل إدانة انتهاكات وقف إطلاق النار فى يوغوسلافيا السابقة ولحماية القوافل الإنسانية المتوجهة لمدينة "سراييفو" فى البوسنة والهرسك.

ولسوف تتكشف بعد ثلاث سنوات، عمليات تفكير الصين حول هذه الأمور فى بواكير فترة ما بعد الحرب الباردة حتى بشكل أكثر وضوحا، عندما تبنت "بايچين" رؤية سلبية ومتشككة بالمثل، حينما خلق مجلس الأمن بالأمم المتحدة قوة رد فعل سريع تتشكل من ١٢٥٠٠ مقاتل لحماية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التى قد تقع تحت قصف النار فى البوسنة. لم تمتنع الصين فقط عن التصويت، ولكن سفيرها "كين هواسون" (Qin Huasun) قام بتذكير زملائه أعضاء المجلس بحدة أن "بايچين" تتمسك بتعريف ضيق جدا لعمليات حفظ السلام الشرعية: "قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كما يشير اسمها، هى لغرض حفظ السلام، وليس بالأحرى القتال". حذر السفير "كين" من أنه فور نشر قوة الاستجابة السريعة للأمم المتحدة فإنها سوف تكون "طرفا فى النزاع"(٧). ويدافع "وتناو" عن فكرة تقول إن الصين ما زالت تلتزم بالاحتفاظ لنفسها بصورة قليلة البروز داخل الأمم المتحدة؛ ولهذا عارضت هذا التحرك فقط كلاميا، وفى نهاية المطاف امتنعت عن التصويت على القرار الذى خلق قوة رد الفعل السريع.

بعثة الصومال التى ورثها خليفة الرئيس بوش فى ١٩٩٣، بيل كلينتون، نجحت لحد واسع فى إنقاذ عشرات الآلاف، إن لم يكن مئات الآلاف من الأرواح. ولكنها تورطت فى النهاية بوفاة ثمانية عشر من حراس الجيش الأمريكى، الذين قُتِلوا فى مهمة خرقاء لاصطياد واحد من أمراء الحرب الأقوياء على نحو خاص، "محمد فرح عيديد". المعركة الشرسة التى قُتِل فيها صوماليون أكثر من الأمريكيين، صوَّرها بشكل بارع كتاب "مارك بودن" (Mark Bowden) الأحسن مبيعا "سقوط الصقر الأسود" (Black Hawk Down). فى الولايات المتحدة ولأسباب

ما زالت تُربِك المؤلف [توماس كريستنسن] ظلت الحملة الأمريكية على الصومال التى أنقذت حياة العديد من الأرواح توصف بأنها حملة فاشلة نتيجة موت حراس الجنود. عندما سقطت رواندا فى عنف تطهير عرقى داخلى فى ١٩٩٤، فشلت الولايات المتحدة والآخرون فى اتخاذ رد فعل نتيجة إرث الصومال. كان للرئيس كلينتون أن يعتذر لعجزه عن الحركة بعد مغادرته لمنصبه، ويكاد يكون ندمه على الموقف فى رواندا هو الذى بالتأكيد صلَّب عزيمته للتدخل فى البوسنة وكوسوفو ضد الجرائم الإنسانية التى ارتُكِبت فيما بعد خلال التسعينيات. فى النهاية، العجز عن الفعل فى رواندا أشعل فقط اتجاه نزعة التدخل فيما بعد الحرب الباردة عند الولايات المتحدة الأمريكية، وهى النزعة التى أثارت قلق الصين بشدة.

إدارة كلينتون: من التهديد بالعقوبات إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

وضعت الحملة الانتخابية لحاكم الولاية "بيل كلينتون" أولوية لعقاب "بايچين" على مشاكل داخلية بها فوق أهمية التنسيق مع جمهورية الصين الشعبية حول القضايا العولمية. تحت لافتة "إنه الاقتصاد، يا غبي" انتقد كلينتون الإستراتيچية الكبرى الشاملة للرئيس بوش بوصفها إستراتيچية قد تخطاها الزمن، زاعما أنها إستراتيچية تضع تشديدا كبيرا مبالغا فيه على الأمن العسكرى فى السياسة الخارجية الأمريكية، ولا تضع التشديد الكافى على أمن الوظائف داخل أمريكا. عرَّضت هذه المقاربة علاقات الولايات المتحدة مع اليابان للخطر، وهى البلد الذى كانت الولايات المتحدة تدير معه عجزًا تجاريًا مستمرًا. لو لم يعد الأمن العسكرى يعرقل الاقتصاديات، فمن ثم الضغط على اليابان لفتح أسواقها للمنتجات الأمريكية ربما يمثل سابقة تفوق صيانة علاقات التحالف القوى مع طوكيو. بعد حملة كلينتون الانتخابية الناجحة ومراسم اعتلائه منصب الرئاسة، أصبح واضحا أن هذه الرطانة الخطابية لم تكن مجرد شأن سياسى انتخابى، ولكنها كانت أيضا رؤيته الإستراتيچية الأولية نحو شمال شرق آسيا.

في كتابه المسلى والمدروس جيدا، بعنـوان "عـن الوجـه" (About Face)، يراجع الكاتب الصحفى "جيمس مان" (James Mann) كيف عكس معظـم رؤسـاء الولايات المتحدة بعد ريتشارد نيكسون أنفسهم فور دخـولهم المكتـب البيـضاوى بالتخلص من الخطابية الخشنة للحملة الانتخابية، وتبنيهم سياسة نحو الـصين أقـل تصعيدا للمواجهة(٨). ولسوف تأخذ إدارة كلينتون وقتا أطول كثيرا من الآخـرين – يكاد يكون ثمانية عشر شهرًا – حتى تقوم بضبط الاتجاه. أطلق المرشح كلينتـون، مثل المرشح رونالد ريجان، قذائف على سلفه بسبب سياسته العامة مـع الـصين، متهمًا الرئيس الجالس فى منصبه بطراوة بالغة فى موقفه نحو "بايچين". فى حالـة ريجان، وعد الحاكم السابق لولاية كاليفورنيا باستعادة العلاقـات الدبلوماسـية مـع تايوان فور تقلده المنصب. وليس فقط أنه لم يتخذ خطوة واحدة فى سبيل تنفيذ ذلـك الوعد، ولكنه وافق على البيان الرسمى المريح جدا فى أغسطس ١٩٨٢ الذى خرج للعلن بتقييد مبيعات السلاح لتايوان بناء على طلب من "بايچين".

ولكن بيل كلينتون كان مختلفا. كمرشح، انتقد كلينتون الرئيس بـوش علـى احتفاظه بعلاقات عالية المستوى مع "بايچين" بعد مذبحة "ميدان الـسلام الـسماوي" واستعماله حق الفيتو على إلغاء الكونجرس وضع الصين كدولة أحـق بالرعايـة؛ الأمر الذى كان تعبيرا من الكونجرس عن الاحتجاج على إساءة بـايچين لحقـوق الإنسان. فى مناظرة مع شاغل المنصب، اتهم كلينتـون الـرئيس بـوش "بتـدليل" زعماء الصين السلطويين الذين أطلق عليهم لقب "جزارى بـايچين" فـى جنـاس بلاغى طيب. عندما تولى المنصب فى يناير ١٩٩٣، تبنى مقاربة من الكـونجرس نحو الصين حول حقوق الإنسان. وبدلا من لعب دور الشرطى الطيب ضد شرطى الكونجرس الخبيث حول قضية وضع "الأمة الأولـى بالرعايـة" (MFN)، هـددت إدارة كلينتون بايچين مباشرة بإلغاء الوضع. ورغم إعادة تجديد وضع الصين كأمة أولى بالرعاية فى ١٩٩٣، هدد الرئيس ألا يفعل ذلك فى ١٩٩٤ إذا لم يتحقق تقـدم ملموس فى مجال حقوق الإنسان. وقد صرح كلينتون لإبعاد نفـسه عـن سـابقيه

بمسافة، "نحن لم يعد لدينا سياسة للفرع التنفيذى وسياسة للكونجرس. نحن لدينا سياسة أمريكية"(٩).

ربما كان الأكثر درامية هو الموقف المُتخَذ عندما زار وزير الخارجية "وارن كريستوفر" (Warren Christopher) بايچين فى مارس ١٩٩٤، عند الانعقاد السنوى لكونجرس الشعب الوطنى [الصيني]. طالب "كريستوفر" فى مؤتمر صحفى على طائرته علنا بتحقيق تقدم [فى مجال حقوق الإنسان] أو كما هدد، لن يتم تجديد وضع الأمة الأولى بالرعاية للصين فى يونيو. حتى بالنسبة لدارس شاب فى الشئون الصينية مثلى فى ذلك الحين، هذه المقاربة التى تشبه الصفع على الوجه حول حقوق الإنسان بدت شاذة مع كل شيء عرفته حول الدبلوماسية الفعالة نحو بلد يمتلك روايات تاريخية لحقبة ما بعد الاستعمار عن تحولهم إلى ضحايا. التحدى العلنى للحزب الشيوعى الصينى وتهديده بعقوبات حول حقوق الإنسان هو أمر غير بنَّاء. الانتقاد العام من أرضية حقوق الإنسان هو أمر حسن، ولكن مثل هذا الانتقاد يجب أن يكون مصحوبا بدبلوماسية أنعم وأكثر هدوءا. يجب أن تركز تلك الدبلوماسية على كيف تستطيع بايچين المساعدة فى تخفيض المعارضة الداخلية فى الولايات المتحدة لتطوير علاقات ثنائية طيبة بإظهار بعض التحسينات فى مجال حقوق الإنسان، بل الأكثر أهمية يجب نقل رسالة تحمل فكرة أن معايير حقوق الإنسان المُحسَّنة سوف تُحسِّن ولن تخصم من الاستقرار طويل المدى فى المجتمع الصينى. كنت فى بايچين إبان زيارة كريستوفر، وأتذكر ما تعلمته من تصريح الوزير فى لقاء مع باحث ومستشار فى الحكومة الصينية. لقد سألنى فى حيرة حقيقية، "ماذا يفعل الرجل؟" تصورت خطأ أنه لابد أن محاورى قد وصلته معلومات سيئة.

فى لقاءات ثانية فى الولايات المتحدة فيما بعد خلال ذلك الربيع، تضمنت مناقشة مطولة مع مسئول كبير فى وزارة الخارجية، أصبح واضحا لدى أن الإدارة قد أدركت أن هذه المقاربة غير فعالة ليس فقط على أسس إستراتيچية ولكن أيضًا

على أسس حقوق الإنسان. سوف تشعر الحكومة الصينية أنها مضطرة للصمود بثبات فى ظل مثل هذه التهديدات المباشرة لأسباب تتعلق بسمعتها؛ بل الأكثر أنه لو صدرت عقوبات فعلا وأُضيرت العلاقات الصينية الأمريكية بشدة، فالانهيار الناتج سوف يضر فعليا بظروف حقوق الإنسان فى الصين. جددت الإدارة [الأمريكية] بلا شروط وضع الصين كأمة أولى بالرعاية فى مايو، مما سبب حنق نشطاء حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة.

لكن إدارة كلينتون كانت حكيمة حتى أنها عكست المسار. كمسئول بوزارة الخارجية، اعتدت إعطاء أحاديث فى غرف التجارة مع الصين. كانت رسالتى لقيادات البزنس هؤلاء، هى أنهم دبلوماسيون أمريكيون حقيقيون، وأحسن من ينقل الرسالة الأمريكية. تروج شركات الولايات المتحدة للمثاليات الليبرالية بوضع معايير نزيهة للعمل، ونشر أفكار عن الحياة فى الديموقراطية الأمريكية، وتوفير فرص لأفراد أطقم العمل الصينية الذين قد يشعرون على نحو آخر أنهم مضطرون للعمل فى مشاريع مملوكة للدولة تحت سيطرة مباشرة من زعيم حزبى. عقاب المحافظين فى الحزب الشيوعى الصينى بتخفيض تلك الفرص [أمام العمال الصينيين] من أجل نفوذ على المدى الطويل يبدو نصيحة سيئة، على أقل القليل. يبدو خط الأساس هو أن عقوبات الولايات المتحدة الاقتصادية، مهما يكن إخلاص الدوافع وراءها، تمثل ببساطة الأداة الخطأ لترقية التحول الليبرالى السياسى فى الصين.

فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيچية المتعلقة بدبلوماسية الإرغام ودور الوجود العسكرى الأمريكى فى شمال شرق آسيا، جاءت إدارة كلينتون إلى الرئاسة مشددة على أهمية العلاقات الاقتصادية وتفوقها على العلاقات الأمنية حتى مع حلفاء مثل اليابان. خلال أوقات كثيرة من الحرب الباردة، تحملت الولايات المتحدة سياسة اليابان النقدية والتجارية التمييزية من أجل السماح لحليفنا بتقوية نفسه كحائط صد إقليمى ضد الشيوعية. فى خلال فترة رئاسة كلينتون الأولى، عكس بعض

المستشارين كما هو منشور، قائمة أولويات الولايات المتحدة التقليدية الخاصة بالعلاقات الأمنية واهتموا بدلا بقائمة أولويات اقتصادية. كانت شكاواهم هى أن التشديد على الأمن وفر لليابان ميزات فى المفاوضات التجارية(١٠). فى أوائل ١٩٩٤ هددت الولايات المتحدة (بشكل غير ناجح فى نهاية المطاف) إن لم تحقق طوكيو تقدما فى استيراد مزيد من الأصناف مثل قطع غيار السيارات الأمريكية سوف توجه الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية نحو اليابان.

لاحظ المراقبون الإستراتيجيون الصينيون مقاربة الولايات المتحدة نحو اليابان وأثارت دهشتهم متانة التحالف الأمريكى اليابانى فى غياب التهديد السوفييتى المشترك. نزعة الانعزال الجديدة (neo-isolationism) بين الجمهور الأمريكى، والمصاعب الاقتصادية فى الداخل، والاحتكاكات التجارية ثنائية الأطراف مع اليابان، وافتقاد بؤرة التركيز الاقتصادية فى إدارة كلينتون الجديدة، كل ذلك لم يفلت من ملاحظة الخبراء الصينيين فى أوائل التسعينيات(١١). ربما بدا رد فعلهم غير معتاد من النظرة الأولى. بدلا من الاحتفال بأفول التحالف الإقليمى الذى قد يستهدف الصين فى المستقبل، أبدوا مخاوفهم من أن ذلك الشقاق فى التحالف الأمريكى اليابانى قد يهدد مصالح الصين الأمنية على المدى الطويل. كان منطقهم كالتالي: خدم الوجود الأمريكى فى اليابان فى احتواء عصرنة العسكرية اليابانية حيث إنه قد سمح لليابان بالركوب المجانى لكلٍ من القوة العسكرية التقليدية الأمريكية والمظلة النووية الأمريكية. إذا ما كان لهذا التحالف أن ينهار، من الممكن لحصة اقتصادية وفنية معتبرة فى اليابان أن تتحول من المجال المدنى إلى المجال العسكرى. قد تتغير الائتلافات السياسية الداخلية، مع هبوط أسهم أنصار السلام نسبيا، وصعود العناصر الأكثر تشددا إلى موقع السلطة. تستطيع اليابان تعديل دستورها السلمى الموضوع بعد الحرب أو تعيد تفسيره كليا، وتصبح قوة عظمى بقدرات هجومية تقليدية بل وربما بأسلحة نووية.

لم تكن للصين فقط نزاعات بحرية مستمرة مع اليابان فى بحر شرق الصين ولكن اليابان التى كانوا يخشونها، ربما تدخلت فى العلاقات بين تايوان وأراضى الصين الأم. استعمرت اليابان جزيرة تايوان لمدة خمسين عامًا، وقد كانت الإمبريالية اليابانية هناك أكثر إنسانية وأقل إثارة للخلاف من الإمبريالية اليابانية فى البلدان الآسيوية الأخرى. ونتيجة لذلك، يشعر العديد من العناصر السياسية فى تايوان، خصوصا القوى المناصرة للاستقلال، بجاذبية قوية نحو اليابان. فى ذلك الوقت، برز بينهم الرئيس وزعيم حزب "الكومينتانج" (KMT)، "لى تنج هوي"، الذى تتناقل الروايات عنه أنه طليق اللسان فى اللغة اليابانية أكثر منه فى الصينية "الماندارينية" (Mandarin). وأيضا، حيث إن المحللين الصينيين يميلون إلى أن ينسبوا لليابان درجات من العدوانية والغدر أكثر كثيرا مما هو قائم فعليا، إلا أن ما يثير مخاوفهم أن العديد من النخبة اليابانية لن تريد أن ترى توحيد تايوان مع الأرض الأم ولسوف تعمل بإيجابية لمنعه.

قضايا عدم الانتشار والقضايا العولمية

اهتمت إدارة كلينتون مثل أسلافها بالقضايا العولمية كانتشار الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. ولكن فى سياستها الصينية، مالت تلك الاهتمامات إلى الإعلان عن نفسها فى مناقشات ثنائية الأطراف حول سلوك الصين الخاص بالانتشار أكثر منه مناشدات للمساعدة فى الحد من الأفعال التى تثير الاعتراض وترتكبها أطراف ثالثة. باستثناء أول أزمة نووية مع كوريا الشمالية، تم التعامل مع الصين أوليا كمصدر للانتشار وليس كشريك لوقف الانتشار فى أماكن أخرى.

فى الفترة الأولى لرئاسة كلينتون، ضغطت واشنطن على الصين لإيقاف مبيع الصواريخ الباليستية من طراز إم-١١ وتكنولوچياتها للباكستان ومبيع أجزاء متعلقة بأسلحة الدمار الشامل لإيران. فى القضية الأولى أخذت العقوبات ضد الصين شكل فرض مقاطعة لتكنولوچيا الاتصالات الهاتفية التى كانت تُباع للصين أو التى كانت تُطلَق فى الفضاء على الصواريخ الصينية لصالح أطراف ثالثة.

كان منطق العقوبات المُستهدَفة أن المصالح الداخلية نفسها التي تحقق الأرباح من نشر الصواريخ إلى الباكستان تربح أيضا من إطلاق الأقمار الاصطناعية. اشتملت القضية الثانية وهى مبيعات السلاح إلى إيران، على مبيعات صواريخ تقليدية ضد السفن، وتكنولوچيا نووية ومكونات أولية لإنتاج الأسلحة الكيماوية. أدت المخاوف حول الفئة الأخيرة من المبيعات إلى التتبع الشائن للسفينة الصينية "يين هي" (Yin He) عام ١٩٩٣ بواسطة قطع البحرية الأمريكية. تفتيش السفينة بواسطة المسئولين السعوديين والصينيين الذى حرضت عليه واشنطن لم يفض إلى اكتشاف شيء، ولم ينتج سوى الحيرة فى الولايات المتحدة والغضب فى الصين. وكما كتب "جون جريفر" (John Graver) لم توقع الصين على معاهدة عدم الانتشار (NPT) إلا فى ١٩٩٢، وقد تشككت طويلا فى المعاهدة وفى جهود السيطرة على التسليح التى قادتها الولايات المتحدة عموما. استطاعت إدارة كلينتون، مع الوقت وخصوصا فى فترة رئاسته الثانية، جذب الصين لتقتنع بتقليص التعاون النووى مع طهران، ووقف مبيعات أسلحة تقليدية معينة للجيش الإيرانى (كان التهديد الأكبر هنا هو صواريخ كروز الدودية (silkworm cruise missiles) التى تستطيع استهداف سفن البحرية الأمريكية فى الخليج الفارسى ومضيق هرمز من الأراضى الإيرانية)(١٢). لأغراض كتابنا، من المهم الإشارة إلى أن كل هذا التقدم قد تم إحرازه على أساس ثنائى. لحد معرفتى، لم يُطلَب من الصين أن تضغط على إيران أو على أطراف ثالثة لإيقاف علاقات طهران مع بلدان أخرى، مثل كوريا الشمالية، أو الضغط على طهران لنسيان المشاريع الداخلية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

أثار المسئولون الصينيون بشكل متكرر موضوع مبيعات السلاح الأمريكى إلى تايوان بالانسجام مع روح المناقشات ثنائية الأطراف، خلال المحادثات حول إيران(١٣). يميل المسئولون الأمريكيون المخضرمون إلى إظهار التصلب عندما لا يريدون المقايضة على العلاقات الأمريكية مع تايوان. أتذكر محادثة بين مسئول أمريكى ومسئول صينى فى مأدبة إفطار بفندق صينى بالقرب من السفارة

الأمريكية السابقة فى أوائل عام ١٩٨٩. ذكر المسئول الأمريكى قلق البحرية الأمريكية بشأن صواريخ كروز صينية الصنع المنشورة فى إيران، بالقرب من الخليج الفارسى ومضيق هرمز. حتى فى مأدبة إفطار عارض يظل المسئولون الأمريكيون متحفظين حول مبيعات السلاح إلى تايوان. كقاعدة، إنهم لا يدرجون أبدا تعاون الولايات المتحدة الدفاعى مع تايوان فى مفاوضات حول أمور أخرى مع الصين، ولكن من منظور الصينيين تبدو الصلة طبيعية: لماذا يجب أن تساعد بايچين الولايات المتحدة فى مشاكلها مع إيران إذا كانت الولايات المتحدة تضر الصين ببيع السلاح إلى تايوان؟

من خلال خبرتى كمسئول وكباحث يدرس هذه المواضيع، فكرة مثل هذه الصلة لم تختف أبدا من كتاب قواعد اللعبة التى تمارسها الصين. ولكن كما سوف نرى فى الفصلين السابع والثامن، تُشرِك الولايات المتحدة الآن الصين حول إيران ليس ببساطة كمصدر محتمل لنشر [السلاح] لإيران ولكن كصاحب مصلحة له أسهمه الخاصة فى الخليج الفارسى والشرق الأوسط التى ربما تتعرض للضرر بواسطة طموحات إيران النووية. يجب على الصين صنع المزيد أكثر من مجرد نسيان مبيعات السلاح والتكنولوچيا والمواد التى تزعزع الاستقرار لإيران، يجب عليها الضغط على إيران للتوافق مع بروتوكولات وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية كدولة غير نووية وقعت على معاهدة عدم الانتشار. تُظهِر مقاربة الولايات المتحدة هذه استجابة صينية واضحة يبدو صوتها لأذنى التى نشأت فى نيويورك، مثل شيء ما قد يقوله مستشار ناصح لمدافع فى لعبة الراكيت. للاقتباس يمضى الموقف الصينى كشيء ما يشبه هذا: "نحن قد أسسنا لتعاون طيب حول قضايا انتشار الأسلحة المتعلقة بكوريا الشمالية وإيران. وهذا قد أفاد كلا بلدينا. ولسوف أكره أن أرى هذا التعاون يُضار بمزيد من مبيعات السلاح لتايوان، التى سوف تؤذى مشاعر الشعب الصيني".

أول أزمة نووية كورية شمالية

فقط بعد سنة واحدة من انضمام الصين إلى معاهدة "عدم الانتشار"، وضِعت تحت الاختبار بواسطة كوريا الشمالية حليفها قديم العهد. بدأت أزمة ١٩٩٣-١٩٩٤ عندما اتُهِمت كوريا الشمالية بالمراوغة في الطبيعة المدنية لنشاطاتها في منشأة "يونج بايون" (Yong Byon) النووية. مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستخدامهم لأساليب غير معروفة للكوريين الشماليين اكتشفوا الدليل على أن المنشأة النووية تعيد معالجة قضبان وقود مُنضَّبة إلى مادة انشطارية تصلح لصناعة الأسلحة النووية. استقبلت إدارة كلينتون الأمر بإعداد ضربات استباقية، وأدانت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ودول بالرأى نفسه، فعلة كوريا الشمالية. قوبل قرار من مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبيان رئاسى من مجلس الأمن فى الأمم المتحدة فى ربيع ١٩٩٤، بتهديدات عدوانية من "بيونج يانج"، اشتملت على تهديد بالخروج من معاهدة عدم الانتشار بشكل دائم، وتحذير بأن "سيول" [عاصمة كوريا الجنوبية] ربما تتحول إلى "بحر من النار"(١٤).

ساعد الرئيس السابق جيمى كارتر على تخفيف هذه الأزمة الخطيرة والتى غالبا ما تؤخذ على محمل هين فى يونيو ١٩٩٤ من خلال زيارة مستقلة إلى "بيونج يانج". فاوضت "بيونج يانج" خلال الأشهر العديدة التالية تجميد إعادة معالجة الأنشطة مقابل معونات فى الطاقة تشمل بناء مفاعل نووى للماء الخفيف من أجل إنتاج الكهرباء. إطار العمل المُتفَق عليه، المُوقَّع فى أكتوبر ١٩٩٤، أنهى فعليا أول أزمة نووية كورية شمالية، ولكنه ترك عديدًا من الأسئلة لم تُسو بعد: ماذا صار مع البلوتونيوم (Plutonium) الذى عرفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن كوريا الشمالية قد أعادت معالجته فعلا؟ هل سوف تتعقب كوريا الشمالية اليورانيوم المُخصَّب تخصيبا عاليا كمادة انشطارية بديلة؟ وهل القيادة الجديدة تحت رئاسة "كيم يونج-إيل" (Kim Jong-il) سوف تحترم العملية التى بدأها أبوه، ذلك الرجل الذى قضى نحبه فجأة بعد شهر من زيارة كارتر؟

وعلى الرغم من أن العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية كانت مشدودة فى ذلك الوقت، حيث إن جمهورية الصين قد أثارت حنق بيونج يانج الشديد لاعترافها بالجمهورية الكورية (كوريا الجنوبية) لأول مرة عام ١٩٩٢، كان الدبلوماسيون الأمريكيون واقعيين بل وحتى متشائمين لما قد يتوقعونه من الصين بمعايير الضغط المُنسّق بينهما. نظرا لتاريخ الصين فى معارضة العقوبات، وانضمامها المتردد بالأحرى لمعاهدة حظر الانتشار النووى منذ سنتين مضتا فقط، وعلاقتها القوية تقليديا بكوريا الشمالية، لم تكن الصين شغوفة بالانضمام إلى الولايات المتحدة والآخرين فى الإدانة العلنية لبيونج يانج. عملت الصين بجد خلف الستار من مارس إلى مايو ١٩٩٤، لتليين اللغة الدبلوماسية لمجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كان هدف "بايچين" هو منع مناقشة عقوبات حالية أو مستقبلية ضد كوريا الشمالية، التى ربما كما تخشى الصين، ترد بيونج يانج عليها بزعزعة الاستقرار أو حتى بأسلوب عنيف. لهذا ضمنت الصين إزالة التهديد بـ "مزيد من الفعل لمجلس الأمن" إذا ما ظلت كوريا الشمالية متصلبة بشأن التزاماتها كدولة موقعة على معاهدة وقف الانتشار(١٥).

سجّل رئيس مفاوضى الولايات المتحدة، "روبرت جالوتشي" (Robert Gallucci) وفريقه وهم يسترجعون التاريخ، أنهم استراحوا بل وحتى أصابتهم الدهشة لعدم استخدام الصين حق الفيتو مع كل القرارات التى استهدفت كوريا الشمالية والتى مررها مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى مارس ١٩٩٤ ومجلس الأمن بعدها بشهرين. بدلا، امتنعت الصين عن التصويت عندما طُرِحت القرارات المُخففّة للتصويت. على ما هو ظاهر وعدت الصين الأمريكيين سرا أن تمتنع عن التصويت طالما كانت القرارات "محدودة". كان حكم "جالوتشي" وزملائه أن الصين قد لعبت "دورا مزعجا ولكنه فى نهاية المطاف معاون". أعتقدوا أن الصين قد حذرت سرا كوريا الشمالية بأن بايچين لن تمنح دفاعا على بياض لحليفها قديم العهد بإشهار حق الاعتراض فى وجه مجلس الأمن. يعتقد

"جالوتشي" وزملاؤه أن هذه الرسالة ساعدت على إبعاد بيونج يانج عن حافة الحرب إلى مائدة المفاوضات. خلال أزمة كوريا الشمالية النووية ١٩٩٣-١٩٩٤، لم تستعرض الصين القيادة التى كانت تستعرضها بوصفها مضيفًا نشطًا بشكل إيجابى للمحادثات سداسية الأطراف فى العقد التالى، ولكن على الأقل لم تعترض جهود عدم الانتشار كما كان يخشى البعض فى واشنطن أنها قد تتصرف على هذا النحو. ولسوف تنسى الصين استخدام حق الفيتو طوال العقد بأكمله، واستخدمت الكلام بدلا لتنتقد جهود الحوكمة متعددة الأطراف التى لم تكن مرتاحة لها. ولكن فى موضوع كوريا الشمالية، أصدرت الصين تحذيرا واضحا أنها لن تكون مرحبة باستخدام حق الفيتو ضد أى قرار يشمل عقوبات مادية خطيرة أو حتى لغة غامضة توحى بمثل هذه العقوبات كخيار فى المستقبل(١٦).

كوريا الشمالية كعامل مساعد فى تفاعلات السياسة الأمنية الأمريكية

بدا تأثير كوريا الشمالية على أمن شمال شرق آسيا واضحا صريحا. بيونج يانج أصبحت مصدرًا خالصًا وبسيطًا لعدم الاستقرار: فهى نظام حكم أحمق وعنيف يهدد كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة بهجمات مباشرة، ويتبع سياسة تطوير أسلحة نووية فى انتهاك لتعهداته الخاصة فى معاهدة عدم الانتشار. ولكن فى التسعينيات استدعى سلوك كوريا الشمالية المثير للسخط تغيير بيئة الأمن الإقليمى من عدة أوجه لم تكن بيونج يانج بالتأكيد تقصدها أبدا وبشكل مثير للجدل أفاد الولايات المتحدة.

أظهرت أزمة كوريا الشمالية لإدارة كلينتون أنها سوف تحتاج إلى وضع قضايا الأمن كأولويات فى إستراتيچيتها الآسيوية. وبشكل أكثر نوعية، كشفت الأزمة كلا من الأهمية الحاسمة لتحالف اليابان مع الولايات المتحدة وعيوبه الضمنية القاتلة. التحالف اليابانى الأمريكى خلال الحرب الباردة لم يكن متوازنا. ألزمت الولايات المتحدة نفسها بالدفاع عن اليابان، ولكن ذلك الالتزام لم يكن نديا [يسمح بالعكس]. لم تكن هناك أى فكرة عن الدفاع الذاتى الجماعى كما هو الحال

فى منظمة حلف شمال الأطلنطى (NATO). وحتى تغيير رئيس وزراء الحكومة اليابانية "شينزو آبي" (Shinzo Abe) لتفسير الدستور بالتوافق مع هذه الخطوط فى الأول من يوليو ٢٠١٤، لم تكن القوات اليابانية ملتزمة بمعاونة القوات الأمريكية فى الدفاع المباشر عن اليابان، ولا فى القتال داخل المنطقة الثالثة من الاهتمام مثل كوريا الشمالية. أثناء أزمة ١٩٩٣-١٩٩٤، أصبح مؤكدا أن القواعد الأمريكية فى اليابان يكاد يكون لا غنى عنها خلال أى طارئ عسكرى فى شرق آسيا. وبينما تلتزم اليابان بتوفير ودعم القواعد الأمريكية ماليا على أرض اليابان فى ظل خطوط استرشادية للدفاع قديمة العهد، أصبح واضحا أن اليابان ربما تمنح القليل أو لا شيء من الدعم المادى للعمل العسكرى الأمريكى ضد كوريا الشمالية (فكر فى اللوجيستيات والمشاركة فى الاستخبارات وهكذا). فى الواقع، كان ذلك افتراضيا قابلًا للحدوث على الأقل، رغم أنه من غير المرجح قدرة اليابان حتى على رفض منح الحق للولايات المتحدة فى استخدام قواعدها [الموجودة على أرض اليابان] لأغراض ضرب كوريا الشمالية.

تعرضت اليابان فعلا للانتقاد فى حرب الخليج الأولى بسبب مساهمتها المالية لحد كبير والمتأخرة لجهود المتحالفين. المسئولون فى واشنطن وهم يعلمون أن الجمهور الأمريكى لن يتحمل مشاهدة اليابان مكتوفة الأيدى، بينما يحارب الأمريكيون ضد لاعبين أشرار فى الجوار اليابانى ذاته، أدركوا أنه دون القيام بمراجعات لخطوط الدفاع الاسترشادية مع اليابان، ربما يصبح التحالف على بعد أزمة واحدة تالية قبل دماره النهائى. أكثر من ذلك، يحتاج التحالف إلى الظهور كقوة هائلة لصالح أغراض دبلوماسية الإرغام فى عالم ما بعد الحرب الباردة[١٧].

نظرا لهذه المخاوف والهموم، فى ١٩٩٤-١٩٩٥ شرع الكونجرس فى مبادرة لتعزيز التحالف اليابانى الأمريكى تحت قيادة "جوزيف ناي" (Joseph Naye) الذى كان وقتها مساعدا لوزير الدفاع للشئون السياسية. خرجت الملامح الأساسية لمبادرة "ناي" علنا لأول مرة فى التقرير الإستراتيجى لشرق آسيا عام ١٩٩٥، التى سعت بها الولايات المتحدة لطمأنة حلفائها وتحذير الخصوم

المحتملين من أن الأمن فى آسيا هو اهتمام ذو أولوية لإدارة كلينتون، وأن الولايات المتحدة لن تنسحب مع غياب تهديد سوفييتي. قدمت واشنطن التزاما باستمرار قوات أمريكية قوامها ١٠٠ ألف جندى على الأقل فى شرق آسيا. وبالاتفاق مع جهودها مع طوكيو، عززت الإدارة أيضا من روابطها الدفاعية مع سنغافورة وأستراليا والفلبين. كجزء من مبادرة "تايي" الأعرض، فى أواخر التسعينيات سوف تضمن واشنطن لنفسها من طوكيو التزاما بتقديم مساعدة للقوات الأمريكية العاملة فى المناطق المحيطة باليابان. إضافة إلى ضمانات الوصول إلى القاعدة، التزمت اليابان فى نسخة الأدلة الاسترشادية للدفاع لعام ١٩٩٧ التى تمت مراجعتها، بدعم مناطق المؤخرة للولايات المتحدة فى اللوجيستيات والمشاركة فى المعلومات الاستخباراتية والعمليات غير القتالية، مثل تطهير الألغام. وفى أعقاب اختبار صاروخى كورى شمالى عبر اليابان فى ١٩٩٨، سوف تلتزم اليابان كاملا أيضا بالتعاون مع الولايات المتحدة فى بحث وتطوير نظم الدفاع الصاروخى الميدانى(١٨).

لماذا نثير كل تلك القضايا فى كتاب عن نهوض الصين؟ من حيث الجوهر، بدّلت كوريا الشمالية نفسية أول إدارة بعد الحرب الباردة فى الولايات المتحدة. التوترات الصينية مع الفلبين وفيتنام حول جزر متنازع عليها فى بحر الصين الجنوبى عام ١٩٩٤-١٩٩٥" (انظر مناقشة شُعَب ميستشيف" [Mischief Reef] فى الفصل الأول) كانت باعثا أيضا لتحريك جهود الولايات المتحدة لتحسين التنسيق الدفاعى مع حلفائها الإقليميين وشركائها الأمنيين، ولكن الاستفزازات الكورية الشمالية كانت المُحرّك الأكبر. بعد ١٩٩٤، جعلت الولايات المتحدة مرة أخرى من السياسة الأمنية فى شرق آسيا أولوية واضحة، مع تبعات ليس فقط خاصة بمستقبل سيناريوهات كوريا الشمالية ولكن فيما يتعلق بدبلوماسية الإرغام مع جمهورية الصين الشعبية.

كل الأشياء تتساوى، تعزيز التحالف الأمريكى اليابانى فى النصف الثانى من التسعينيات ربما كانت تراه بايچين تغيرا إيجابيا. بعد كل شيء، انتاب المحللين الصينيين القلق حول الانكسار المحتمل [لهذا] التحالف وانطلاق إمكانيات العسكرية

اليابانية الكامنة. لكن فى العالم المعقد للسياسات الدولية، نادرا جدا ما تكون كل الأشياء متساوية. فور ما بدأت الولايات المتحدة الحديث عن تحديث وتعزيز التحالف اليابانى الأمريكى أخذت منازعات البلدان الاقتصادية حول قطع غيار السيارات تتلاشى، وبدأ المحللون الصينيون، يكاد يكون فورا، إبداء القلق حول مسار مضاد لمستقبل العسكرية اليابانية وحزمها الدبلوماسى. إنهم يتصورون اليابان الآن كشريك صغير متزايد النشاط فى التحالف، تشجعه الولايات المتحدة على توسيع قيود ما بعد الحرب العالمية الثانية التى فُرِضت على الحزم اليابانى العسكرى. وكما وضعها أحد خبراء اليابان الرواد فى مراكز الفكر (Think Tank) الخاصة بالحكومة الصينية فى عام ١٩٩٨، بينما يرى محللو الأمن الصينيون عموما فى التحالف اليابانى الأمريكى "كسدادة للقارورة"، التى تحتوى تطور العسكرية اليابانية، بعد مبادرة "تايي"، بدأ هؤلاء المحللون يساورهم القلق من أن هذا التحالف قد أصبح أكثر قربا من قشرة البيض التى تحتضن الحزم العسكرى اليابانى حتى تفقس البيضة، وتخرج من قشرتها اليابان كلاعب قوى ومستقل[١٩]. ولا نقصد القول إن الصين أصبحت تفضل فجأة انكسار التحالف على المدى القصير، ولكن بالأحرى أن بؤرة اهتمامات الصين قد تحولت من انهيار التحالف إلى تعزيز التحالف، مع لعب اليابان دورًا عسكريًا أوسع. ما قد تسارع بهذا التحول فى التحليل الصينى كان فى جزء كبير منه يعود لأزمة مضايق تايوان فى عامى ١٩٩٥-١٩٩٦. كان لهذه الأزمة الدبلوماسية أن تنحرف ببؤرة التركيز الأمنية الأمريكية فى المنطقة من كوريا الشمالية إلى الصين ولسوف تلون بشكل سلبى تصورات بايچين عن التحالف اليابانى الأمريكى.

أزمة مضايق تايوان

التحدى الكبير الذى يواجه السياسة الأمريكية فى العلاقات عبر مضيق تايوان هو تحقيق هدفين متعارضين بشكل ما فى الوقت نفسه: فمن ناحية تحتاج واشنطن إلى صيانة استمرار وجود عسكرى إقليمى قوى بدرجة كافية، وإلى دعم

دفاع تايوان لإحباط عزيمة الأرض الأم عن إرغام أو غزو الجزيرة؛ ومن الناحية الأخرى، تحتاج الولايات المتحدة لطمأنة بايچين أن مبيعات السلاح الأمريكي لتايوان ووجودها العسكرى فى المنطقة لا يهدف إلى دعم الانفصال القانونى الدائم لتايوان عن الأمة الصينية (غالبا ما يُختزل بكلمة "استقلال تايوان").

يحتاج الردع إلى تهديدات ذات مصداقية بالعقاب وطمأنة ذات مصداقية بأن مصالح المُستهدَف لن تُضار طالما امتنع عن السلوك العدوانى. فى دبلوماسية الإرغام، غالبا ما يكون مُخادِعا أن تقوم بالتوازن بين هذين المطلبين. ذلك التحدى يكمن فى قلب ما يسميه علماء السياسة "إشكالية الأمن". من الممكن للتصرفات المتخذة من قبل إحدى الدول لأسباب دفاعية أن تبدو مُهدِّدة للدولة الأخرى، وتؤدى إلى رد فعل يتخذ مظهره تصرفا عدوانيا فى عيون الدولة الأولى، مؤديا إلى توترات متصاعدة. بشكل طبيعى نشر الأسلحة وتبنى المذاهب العسكرية المفيدة فقط للعمليات الدفاعية يُنحى جانبا الإشكالية الأمنية[٢٠]. ولكن فى السياق العابر للمضيق، ما زالت الدفاعات القوية فى تايوان تُسبِّب القلق فى الأراضى الأم؛ لأن أقصى ما يخشاه قادة الأراضى الأم هو إعلان الاستقلال الدائم لتايوان، وليس غزوا للأرض الأم بواسطة تايوان. وهكذا دفاع تايوان وتعزيز وضع الولايات المتحدة فى المنطقة قد يُرى بوصفه حماية لمبادرات الاستقلال وإعلاناته بواسطة القادة التايوانيين.

فى النصف الأول من عام ١٩٩٥، كانت الولايات المتحدة بشكل مثير للجدل تعانى من قصور كلا المكونين المحوريين لدبلوماسية الإرغام. ظهر ضعف عزيمة الإدارة فى عيون العديد من المحللين الصينيين. بعد كل شيء، انسحبت الولايات المتحدة سريعا من الصومال بعد مقتل حراس الجيش، وتجنبت التدخل فى رواندا وتقهقرت الإنذارات التى وجهتها للصين حول حقوق الإنسان وربط هذه الحقوق بوضع الأمة الأكثر تفضيلا، وتنازلت لليابان فى المنازعات التجارية حول قطع غيار السيارات. وفى الوقت نفسه، ظهرت الإدارة داعمة لليابان وتايوان

فى سبل قد تضر بأمن الصين. صاحب التغير فى طبيعة تحالف اليابان مع الولايات المتحدة فى منتصف التسعينيات ما بدا أنه ترقية لعلاقات واشنطن مع الرئيس "لى تنج-هوي" الذى يزداد حزما حول تايوان.

تلقى الرئيس "لي" درجة الدكتوراة من جامعة "كورنيل" بالولايات المتحدة. عندما تقدم بطلب "فيزا" كرئيس حاكم لزيارة جامعته لحضور حفل خريجين في يونيو ١٩٩٥، اعترضت بايچين بشكل متوقع. بعد كل شيء، الولايات المتحدة التى تفتقد علاقات دبلوماسية مع "تايبيه"، اعترفت ببايچين كحكومة شرعية وحيدة للصين منذ ١٩٧٩، ولم تسمح لزعيم حاكم لتايوان منذ ذلك الحين بزيارة الولايات المتحدة لأى غرض سوى فقط كمحطة انتقال فى طريقه لمحطة ثالثة ما. ولما كان ذلك بشكل مثير للجدل عملية سياسية قذرة فى كلٍ من الشكل والمحتوى، بادرت إدارة كلينتون أولا على مستوى عالٍ جدا (بواسطة وزير الخارجية كريستوفر) ببعث رسالة تقول فيها إنها لا تخطط لإصدار فيزا [للرئيس] "لي"؛ لأن ذلك لا ينسجم مع اتفاقيات السبعينيات الراسخة لعملية التطبيع الصينية الأمريكية. ولكن بعدها بأيام قليلة فقط، تاليا لتمرير قرار "شعور من الكونجرس" غير مُلزِم ولكن تقريبا بالإجماع لصالح زيارة "لي"، عكست إدارة كلينتون المسار، وأصدرت الفيزا.

وللحظ، كنت أستاذا مساعدا بجامعة "كورنيل" فى ذلك الوقت. اعتقدت أنه من الطبيعى أن تدعو جامعتى خريجين مرموقين فقط للتحدث فى حفل خريجين. كان "لي" رئيسا لديموقراطية شابة، وكان يخطط لتعميق عملية التحول الديموقراطى بعقد أول انتخابات مباشرة على منصب الرئيس فى مارس ١٩٩٦. ولكن على أسس إستراتيچية، تعجبت إذا ما كان من الحكمة لحكومة الولايات المتحدة أن تصدر فيزا لرئيس حاكم لجمهورية الصين، خصوصا بعدما طمأنت الإدارة بايچين أنها لن تفعل. وكما يفعل تقريبا كل متخصص فى الصين بحكومة الولايات المتحدة فى ذلك الوقت، اعتقدت أن الإجابة يجب أن تكون لا. تستطيع

زيارته إشعال نوع من الأزمة فى العلاقة الصينية الأمريكية أو حتى نزاع فى مضيق تايوان. يستطيع "لي" القيام بالزيارة بعد مغادرة منصبه، كما اعتقدت.

بشكل أكثر شخصية، وإشارة أقل أهمية، كنت أخطط لزيارة بحثية إلى الصين فى الأسابيع التى تعقب تجمع الخريجين مباشرة، ولم أستمتع بعد بتوزيع البطاقة التى تحمل اسمى والمعنونة باسم جامعة كورنيل على نظرائى فى بايچين بعد زيارة "لي" وخطابه. فقط عندما حضرتُ خطاب "لي" مع زملائى فى الجامعة واستماعى لرسالته حتى أدركت كم ستكون الرحلة غير مريحة لى. لم يحطم "لي" فقط تطميناته لواشنطن بأنه سوف يتجنب السياسة خلال زيارته، ولكنه قدم خطابا ظهر للأذن الصينية فى الأرض الأم بوصفه نداءً لتايوان من أجل تأكيد استقلالها السياسى. والمهم على نحو خاص كانت إشارته لأمته بوصفها "جمهورية الصين على أرض تايوان" (فى معارضة لاسم جمهورية الصين البسيط، التى تملك دستوريا زعم المطالبة بالأراضى الأم أيضا) ونداؤه "لطلب المستحيل" بمعايير تحطيم "عزلة تايوان الدبلوماسية"[٢١]. علمت لاحقا أن من حاورونى فى بايچين كانوا قد درسوا محتوى خطاب "لي" ولم يسر أحدهم برسالته جدا.

فى طريق عودتى لبلادى من رحلة بايچين فى يوليو، قرأت جريدة صينية من فوق كتف مسافر فى الطائرة يجلس أمامى. كتبت الجريدة أن جمهورية الصين الشعبية قد أعلنت خططا لاختبار إطلاق صواريخ باليستية تتجاوز تايوان. هذا كان سوف يكون أول التمارين العديدة التى مورست فيما بعد. فى يوليو وأغسطس ١٩٩٥ جرت تدريبات بالصواريخ؛ وفى نوفمبر وديسمبر كانت هناك تدريبات عسكرية جوية وأرضية؛ وفى مارس ١٩٩٦ بدأت بايچين جولة جديدة من تدريبات الصواريخ وبناء قوات عبر تايوان. بلغت الأزمة أوجها فى ذلك الشهر نفسه، عندما أقامت تايوان أول انتخابات رئاسية مباشرة (سوف ينتصر "لى تنج هوي" باكتساح). فى الأسابيع التى سبقت الانتخابات، تجاهلت الصين تحذيرات الولايات المتحدة، وشكلت قوة من ١٠٠ ألف مقاتل فى مقاطعة "نانچين" (Nanjing) العسكرية عبر تايوان، وأطلقت مزيدًا من الصواريخ بالقرب من الجزيرة. وبشكل

له مغزاه، وعلى غير منوال يوليو ١٩٩٥، أُطلِقت الصواريخ فـي مـارس ١٩٩٦ ببعض الدقة لتسقط على مناطق قريبة نسبيا من ميناءى تايوان الرئيـسين الـشمالى والجنـوبى، "كـيلانج" (Keelung) و"كاوهـسيونج" (kaohsiung) ممـا يـوحى بإمكانية حصار الصواريخ فى المستقبل، الذى سوف يـدمر الاقتـصاد التجـارى المستقل لتايوان(٢٢).

أنفقت إدارة كلينتون قدرا طيبا من نصف عام ١٩٩٥ الثـانى فـى محاولـة لإعادة طمأنة الصين أن منح فيزا دخول للرئيس "لي" لا يمثل تغييرا فـى سياسـة الولايات المتحدة التقليدية. وفى الوقت نفسه، حذرت الإدارة بايچين مـن تـصعيد التوترات عبر المضيق فى الفترة المؤدية إلى انتخابات ١٩٩٦ الرئاسية فى تايوان. ولكن الولايات المتحدة لـم تُظهِـر بعـد حزمهـا: التزامـا موثوقـا باسـتخدام القوة العسكرية الأمريكية لمواجهة اسـتعراض القـوة الـصينى المـستقبلى. فـي مارس ١٩٩٦، قرر الرئيس كلينتون، بحكمة فى رأيى، أن بايچين قد قطعت شوطا بعيدا جدا، وأن الولايات المتحدة أرادت إرسال رسالة ردع باستعراض مجمـوعتى معارك بحاملة طائرات على سواحل تايوان. لا يوجد دليل على أن بـايچين كانـت تخطط لأنشطة عسكرية أعرض تتجاوز الممارسات التى نفذتها، ومن المشكوك فيه بشكل عالٍ أنها كانت تمتلك فى ذلك الوقت القدرة العسكرية لتفعل أى شـيء أبعـد من إرهاب تايوان. لذا لسوف يكون من المبالغة القـول إن إدارة كلينتـون بـشكل ما دفعت الصين للتراجع أو أنها هيمنت على الأزمة. ولكن من الإنـصاف القـول إن الولايات المتحدة أرسلت علامة إنـذار قويـة بأنهـا تعتنـى بعمـق بـشئون أمن تايوان، ويجب ألا تتصور بايچين أن الولايات المتحدة سـوف تبقـى محايـدة فى أى نزاع مستقبلى عبر المضيق.

فور انتهاء الأزمة بعدة أسابيع قليلة، فى ١٧ أبريل، أصدر الرئيس كلينتـون ورئيس الوزراء اليابانى "هاشيموتو" (HASHIMOTO) بيانا رسميا مشتركا اشـتمل على دعوة إلى تنشيط التحالف الأمريكى اليابانى لضمان أمن منطقـة الباسـيفيكى

الآسيوية بشكل أفضل. كان هذا البيان بذرة لكتابة نسخة اليابان حول أدلة الدفاع الإستراتيچية المنقحة، والتزاما بالتطوير المشترك لدفاعات الصواريخ الميدانية التى كانت لتُعلَن بشكل رسمى فى ١٩٩٧ و١٩٩٨ بالترتيب. كانت جهود التعاون هذه بين طوكيو وواشنطن تعنى أنه سوف يكون من الأصعب على الصين أن تفصل بين اليابان والولايات المتحدة فى النزاعات المستقبلية حول تايوان.

وبينما استطاعت كل هذه التحركات الأمريكية أن تثير إحباط بايچين، لتؤدى إلى مزيد من العداوة نحو الولايات المتحدة وجيرانها، فقد كان لها بشكل عام أثرها العكسى. الخشية من تطويق الولايات المتحدة للصين عززت من طمأنة الصين لجيرانها. احتضنت بايچين حملة طوال [هذا] العقد لبناء الثقة متعددة الأطراف فى المنطقة. كانت الصين ترتاب سابقا فى تعددية الأطراف، ولكن فى ١٩٩٦-١٩٩٧، احتضنت الصين دبلوماسية متعددة الأطراف فى شرق ووسط آسيا، كما وصفناها فى الفصلين الأول والثالث. فى الفترة التى تلت إطلاق مبادرة "تاي" وأزمة مضايق تايوان، خلقت الصين هيئات مؤسسية لمنظمة "تعاون شنغهاي" (Shanghai Cooperation Organization) وافتتحت "مفهوم الأمن الجديد" (بالصينية: "چين أنكوان جوان")، متبنية وضعا حربيا أقل كثيرا نحو دول "الآسيان" (ASEAN)[٢٣]. لقاء دول الآسيان الأول زائد ثلاثة (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) أُقيم فى ١٩٩٧. إضافة إلى ذلك، لعبت الصين دورا تطمينيا خلال الأزمة المالية الآسيوية التى اشتعلت بالانهيار المالى عام ١٩٩٧ فى إندونيسيا وتايلاند. تجنبت الصين الخفض التنافسى لليوان الصينى حماية لأسواق صادراتها عندما فقدت العملات الأخرى فى المنطقة من قيمتها بل وحتى منحت بعض المساعدات المالية مباشرة ومن خلال صندوق النقد الدولى للاقتصاديات الأكثر تضررا.

أسهم العديد من العوامل الدولية والبيروقراطية والسيكولوجية دون شك فى تغير الصين من الارتياب فى تعددية الأطراف إلى أن تصبح فارس تعدد الأطراف

فى النصف الثانى من التسعينيات[٢٤]. ولكن يتوافر هنا دليل كافٍ ليفترض أن أحد العوامل المساعدة الكبيرة فى هذا الارتقاء كان هو تعزيز العلاقات الأمنية الأمريكية فى المنطقة. يدافع الدارس الصينى "جيا ليبينج" (Xia Liping) عن الفكرة التى تقول إن "مفهوم الأمن الجديد لعام ١٩٩٦" و"بناء الثقة متعدد الأطراف فى وسط وجنوب شرق آسيا" جاءا كرد فعل لما رأته النخبة الصينية "كنمط تفكير حرب باردة" و"سياسات قوة" (وهى إشارة من وراء حجاب خفيف لسلوك الولايات المتحدة فى أزمة مضيق تايوان وتدعيم تحالفات الولايات المتحدة ثنائية الأطراف)[٢٥]. الأستاذ "يان جيوتونج" (Yan Xuetong) بجامعة "تسين-غوا" (Tsin-ghua) يقرر أن مبادرات الصين متعددة الأطراف فى عامى ١٩٩٦-١٩٩٧ كانت تُرى كأمر مرغوب بقدر كونها إجراءً تحوطيًا ضد هيمنة الولايات المتحدة الإقليمية[٢٦]. الباحث الحكومى ذو التأثير القوى "چانج يونلين" (Zhang Yunling) الذى يمتلك غالبا مصداقية مستشار حكومى، والذى كان العقل المدبر وراء إستراتيجية الطمأنة الصينية لدول الآسيان، يصوِّر بالمثل مقاربة الصين البناءة كطريقة لمواجهة نظرية التهديد الصينى فى واشنطن ولمنع تطويق الصين بتحالفات الولايات المتحدة[٢٧]. فى مُؤلَّف كبير عام ٢٠٠٣ عن علاقات الصين فى منطقة الباسيفيكى الآسيوية، حرره "جانج"، أطلق المؤلفون الصينيون على التعاون الإقليمى متعدد الأطراف أنه "وسيلة مهمة بواسطتها تُمنَع الولايات المتحدة من اختراق منطقة جنوب شرق آسيا"[٢٨]. فى عام ٢٠٠٦، كتب جانج وشريكه فى التأليف، "تانج شيبينج" (Tang Shiping) الباحث بجامعة "فودان" (Fudan)، أن "الصين قد اتبعت إستراتيجية الحفاظ على استمرار علاقات ودية مع جيرانها، والعمل على استقرار محيطها لتحتاط ضد الأوقات العصيبة فى العلاقات الصينية الأمريكية.. [ولو] تبنت الصين مقاربة معتدلة، سوف تتردد معظم بلدان المنطقة فى تبنى سياسة الاحتواء العنيف، وهكذا سوف تتمتع الصين على الأرجح ببيئة حميدة للأمن الإقليمى. وقد بذلت

الصين لبلوغ هذه الغاية جهودا مضنية لتحسين علاقاتها بالبلدان التى تجاورها، وقد قدمت أحيانا تنازلات ذات مغزى ضد معارضة داخلية قوية"(٢٩).

وحيث، كما دافعنا عن هذه الفكرة فى الفصل الثالث، إن من مصلحة واشنطن عموما أن تقوم الصين بطمأنة ومعاونة جيرانها خلال نهوضها، يصبح من الممكن إعطاء بعض المصداقية لإظهار إدارة كلينتون التزامها بأمن شرق آسيا وحزمها فى مواجهة استعراض الصين لعضلاتها ضد تايوان والجيران الآخرين، لما كان يمثله ذلك من فترة بناءة جدا فى دبلوماسية الصين الإقليمية. وكما سوف نرى فى الفصل الثامن، أن الاتجاه العام فى الدبلوماسية الصينية سوف يبقى هكذا حتى الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨.

وهناك درس مهم من الممكن استخلاصه من هذه الفترة. على عكس الافتراض الشائع بأن تشدد الولايات المتحدة فى شرق آسيا لا يغذى سوى العناد الصينى، ويتصاعد بالتوتر فى المنطقة، يُظهِر النصف الثانى من التسعينيات أن وجودا أمنيا أمريكيا هائلا والالتزام نحو شرق آسيا، فى السياق الدبلوماسى السليم، يستطيع أن يمثل حافزا للصين حتى تتصرف بشكل أكثر اعتدالا نحو جيرانها. لذا ما السياق الدبلوماسى السليم؟ إدارة كلينتون وقد أظهرت عزيمتها، فى السنوات التى تلت أزمة ١٩٩٦، سعت لطمأنة بايچين أنها لا تدعم استقلال تايوان، وأن إصدار فيزا دخول "لى تنج-هوي"، واستعراض حاملات الطائرات لا يمثل تغييرا فى سياسة الولايات المتحدة طويلة الأمد(٣٠). فى زيارة لشنغهاى عام ١٩٩٨، أعاد الرئيس كلينتون بشكل علنى ومشهور طمأنة قيادة وجمهور الصين بأن واشنطن لا تدعم السيناريوهات التالية: استقلال تايوان؛ و"صينين" أو "واحدة صين وواحدة تايوان"؛ أو عضوية تايوان فى المنظمات الدولية التى تتطلب وجود دولة كشرط للعضوية. منذ ذلك الحين فصاعدا، سوف يشار لهذا التصريح عموما بتصريح "اللاءات الثلاث". ولسوف تتباعد إدارة الرئيس كلينتون أيضا بنفسها سريعا عن تأكيد الرئيس "لي" لصحافى ألمانى فى يوليو ١٩٩٩ أن الحالة

السياسية عبر المضيق من الممكن وصفها بأحسن ما يكون "كعلاقات خاصة بين دولة ودولة" (تسمية لفظية لنظرية الدولتين فى الأرض الأم). بعد نشر تصريح "لي"، أرسلت واشنطن، بشكل يكاد يكون فوريًا، بعثات عالية المستوى لكلا جانبى مضيق تايوان لتوضيح السياسة الأمريكية(٣١).

ولكن بايچين لم تطمئن بالكلية. مخاوف الصين الثابتة حول السياسة الأمريكية التايوانية تأصلت فى أواخر التسعينيات. شملت المصادر الجديدة للاحتكاك جولة جديدة من الإعلانات عن مبيعات السلاح. تضاعفت التوترات بين الولايات المتحدة والصين بشكل عظيم أثناء حرب كوسوفو فى ربيع ١٩٩٩. فى تلك الحرب تدخل حلف الناتو ضد ما كانت تراه بايچين عملية صربية مشروعة ضد انفصاليين إقليميين. وبشكل له مغزاه، قد كانت تلك أيضا فرصة لقصف القوات الجوية الأمريكية بشكل عارض سفارة جمهورية الصين الشعبية فى بلجراد كجزء من العمليات ضد حكومة ميلوسيفيتش (Milosevic). وقعت إصابات متعددة، شملت ثلاث وفيات بين الصينيين العاملين فى تلك الليلة بالسفارة. أحد كبار مستشارى كلينتون عن الصين، مدير مجلس الأمن القومى "روبرت سوتينجر" (Robert Suettinger) والباحث الرائد "ديفيد إم لمبتون" (David M. Lampton) كلاهما عند استرجاع فترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ نظرا إليها كنقطة تحول سلبية فى العلاقات الثنائية(٣٢).

حرب كوسوفو (Kosovo)

انصب كثير من الاهتمام بشكل مفهوم على الفترة الدرامية والمأساوية لتدمير قاذفة القنابل الأمريكية السفارة الصينية فى بلجراد. ولكن بالنسبة لمحللى الأمن الصينيين، عملية كوسوفو بأكملها كان مشكوكا فيها منذ البداية. أسس التدخل الدولى فى يوغوسلافيا حول كوسوفو سابقة خطيرة بالنسبة للصين، حيث أظهرت [هذه العملية] الاستعداد الجديد من جانب الولايات المتحدة وحلفائها لتقطيع أوصال

بلدان متنوعة ذات سيادة، عرقيا وجغرافيا. صوَّر التحليل الأمنى الصينى كامل عملية كوسوفو كمقامرة للسياسة العملية (realpolitik) من أجل زيادة نفوذ الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى فى أوروبا الشرقية، ولتشجيع الحركات الانفصالية التى تعمل على زعزعة الاستقرار من شاكلة جيش تحرير كوسوفو، وعلى حساب القوى "غير الغربية" مثل روسيا والصين[٣٣]. رأى المحللون الصينيون فى المخاوف الإنسانية المُعلَنة كمجرد مبرر للتدخل (والتطهير العرقى لألبان كوسوفو لم يكن يُنشَر عنه شيء داخل الصين). حرضت عملية حلف الأطلنطى فى كوسوفو مباشرة على فلسفة الحوكمة العولمية الجديدة عند الولايات المتحدة وحلفائها ضد رؤية الصين المنادية بعدم التدخل، ومعارضتها للنزعة الانفصالية على أسس عرقية أو مناطقية.

لم تتول الصين قيادة معارضة ما يتم فى كوسوفو فى الأمم المتحدة. عارضت روسيا بعناد شديد استبعاد إدارة كلينتون سريعا أى محاولة تطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الموافقة على العمل العسكرى ضد حكومة ميلوسيفيتش الصربية فى بلجراد. لكن لا يوجد سوى قليل من الشك فى أن كلمات وتصرفات بايچين، ومن المحادثات التى أجريتها فى الصين، ترى فى كامل العملية تصرفا غير قانونى وخطيرًا. بالطبع لم تكن بايچين تريد الانجرار إلى مواجهة مباشرة مع حلف الأطلنطى، خصوصا فى منطقة بعيدة جدا عن الصين نفسها. ولكنها لم تستطع أيضا أن تظل متعالية بالكامل عن النزاع. ومثل الصين، كانت يوغوسلافيا اسميا بلدا اشتراكيا ذا مناطق أقليات مضطربة (فكِّر فى "چينچيان" [Xinjiang] والتبت فى الصين). لهذا دعمت بايچين الصرب، وانتقدت الولايات المتحدة فى كلٍ من وسائل الإعلام ودبلوماسيا. سرت شائعات أن بايچين قد حاولت أيضا مساعدة المجهود الحربى الصربى ذاته، رغم أنه تم من خلف ستار، فى مجالات مثل الاستخبارات والاتصالات. بل إن بعض التقارير حتى تفترض أن "بلغراد" ردت الجميل بالمثل. عندما أُسقِطت الطائرة المقاتلة القاذفة طراز الشبح

إف-١١٧ فوق يوغوسلافيا فى مارس، سمحت بلغراد، والعهدة على الراوى، للعملاء الصينيين بشراء مكونات أساسية لدراساتها لأغراض مصلحة الدفاع الجوى الصينى ذاته وتطوير الطيران الشبحى المتسلل[٣٤]. طبقا لأحد الذين يشغلون منصبا مرموقا فى الحكومة الصينية والذى تحاور معى فى بايچين فى يناير ٢٠٠٠، قال إن هناك فعليا تعاونا خلف الستار بين الصرب والصينيين أثناء الحرب، رغم أنه لم يُفصِّل ماذا كان الشكل الذى اتخذه هذا التعاون. قال المحاور إن معرفة هذا التعاون كان أحد الأسباب المهمة وراء أنه حتى هذا اليوم يرفض عديدون فى الدوائر الأمنية الصينية رؤية قصف السفارة الصينية فى بلغراد على أنه حدث عارض. بدلا هم يرونه بوصفه ضربة عقابية ضد الصين بسبب دعمها لأحد أعداء الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى، مشيرين إلى أن القنابل دقيقة التوجيه ضربت قسم الملحق العسكرى فى مبنى السفارة.

من منظور داخلى، الهجوم على السفارة الصينية شكل تحديا صعبا لقيادة بايچين. "سوزان شيرك" (Susan Shirk)، كنائب سابق لمساعد وزير الخارجية تسرد تسلسلا زمنيا فى كتابها الرائع "الصين: القوة العظمى الهشة" (China: Fragile Superpower)، كانت قمة القيادة الصينية فعليا على أعلى درجة انتباه بشأن الاستقرار الداخلى. قبلها بأسابيع قليلة، أزعجت جماعة "الفالون جونج"• الحزب الشيوعى الصينى بإقامة احتجاج مفاجئ للآلاف من أنصارها مباشرة خارج "الچونج نانهاي" (Zhongnanhai)، وهو مجمع مقرات قيادة الحزب الشيوعى الصينى. بعد قصف [السفارة]، اتهمت الصحافة الصينية الولايات المتحدة باستهداف السفارة دوليا، وحتى إن إحدى الصحف الرسمية الصينية قامت بمقارنة الهجوم مع أعمال النازيين الوحشية خلال الحرب العالمية الثانية. فورا قدمت إدارة كلينتون اعتذارات رسمية ولكن تم تجاهل هذه الاعتذارات لحد بعيد. مع الأنباء العاجلة وتنويم الحكومة الرسمى، انطلقت عاصفة نارية فى الصين، سعت الحكومة الصينية، وقد انزعجت بشكل مزدوج من القصف واحتجاجات جماعة الفالون

جونج، إلى تحويل الغضب الشعبى فى قناة تصب على الأمريكيين، وبعيدا عن الحكومة الصينية بدفع المحتجين إلى أماكن أقرب للسفارة الأمريكية التى رجموها بالحصى والحجارة لأيام[٣٥]. فى "تشنج دو" (Chengdu) حطم المحتجون الصينيون أسوار مجمع القنصلية الأمريكية، وأحرقوا مسكن القنصل.

من منظور إستراتيجى، رأت الحكومة الصينية التدخلات الإنسانية مثل تلك التى حدثت فى كوسوفو، سوابق خطيرة ربما تُشجِع الحركات الانفصالية، وتشجع فى المستقبل تدخل القوى العظمى فى الحروب الأهلية. خطر هذه النتائج بالنسبة لبايچين أنها قد تضرب قريبا من البيت. فى الشهور التى تلت حرب كوسوفو مباشرة، قدَّم الرئيس التايوانى "لي" نظريته فى الدولتين. فى هذا السياق وفى سياق الانتخابات الرئاسية التايوانية التالية فى مارس ٢٠٠٠، التى دخلها "تشن شوى- بيان" (Chen Shui-bian) المرشح المناصر للاستقلال، دعا الرئيس الصينى "جيانج زيمين" (Jiang Zemin)، على ما يقال، إلى حملة تحديث كبيرة فى جيش تحرير الشعب مع تشديد خاص على تطوير خيارات إرغام جديدة للسيناريوهات التايوانية[٣٦]. سرت شائعات فى الدوائر البحثية والصحفية داخل الصين فى ذلك الوقت مفادها أن صبر "جيانج" قد نفد مع افتقاد تقدم الأرض الأم فى علاقاتها عبر المضيق، وأنه لذلك قد وضع جدولا زمنيا يجب إرغام تايوان من خلاله على القبول مرة أخرى بالمفهوم العريض "لصين واحدة"، والدخول فى محادثات جادة حول شروط التوحيد[٣٧]. "ورقة تايوان البيضاء" التى أخرجتها بايچين فى أوائل عام ٢٠٠٠ بدت على الأقل منسجمة مع هذه الشائعات، إن لم تكن مؤكدة بالكامل لها. الورقة البيضاء التي تحدث عنها رئيس الوزراء الصينى "چوو رونجي" (Zhu Rongji) كانت رد فعل صريحًا على نظرية "دولة إلى دولة" التى نادى بها "لي"، حيث أضافت الورقة شرطا جديدا قد يؤدى إلى استخدام القوة من جانب جمهورية الصين الشعبية: رفض تايوان "غير المُحدَّد" للدخول فى مفاوضات حول التوحيد[٣٨].

قصة مؤسستين: مفاوضات كيوتو ومنظمة التجارة العالمية

أطلقت حرب كوسوفو إنذارات درامية لمقدار صعوبة الوصول للصين من أجل تنسيق سياستها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والأمم التى تشاركها الرأى. التحديان الكبيران الآخران للحوكمة العولمية فى سنوات حكم كلينتون – التغير المناخى وتحرير التجارة الدولية – وضعا إطارا للدور الذى لا يمكن الاستغناء عنه، والذى يجب أن تلعبه الصين فى معظم قضايا الحوكمة العولمية. عندما جرت المفاوضات حول بروتوكول كيوتو، وافق الموقعون على البروتوكول على فكرة أن الصين دولة نامية، ولكنهم تجاهلوا بصمتها العملاقة. فعلوا ذلك من رعبهم. أُعطيت كل البلدان النامية مرورا مجانيا فى كيوتو، وشمل هذا المرور الاقتصاديات الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل. فى الواقع، لم تفرض كيوتو أى تكلفة على الصين وفقط، بل إنها حتى زودتها ببعض فرص صنع الأموال مثل أن الموقعين على البروتوكول يستطيعون الشراء من حقوق التلوث بواسطة تعويضهم عن جهود تخفيض انبعاث الكربون فى الدول النامية. ولكن الصين ليست دولة نامية معتادة. وهى فعلا مصدر انبعاث كبير لغازات الاحتباس الحرارى فى التسعينيات وهى تتجه بشكل مستقيم، كما نعرف من الفصل الأول والرابع، نحو التحول لأكبر مصدر انبعاث فى العالم لهذه الغازات. ساعد غياب أى التزام بتخفيض الانبعاثات الصينية فى الحكم بالقضاء على المعاهدة داخليا فى الولايات المتحدة، التى هى نفسها أكبر مصدر للانبعاثات فى العالم الآن. لم تصادف المعاهدة حظا ليُصدّق عليها مجلس الشيوخ. جعل الركوب المجانى للولايات المتحدة، بدوره، الموقعين الآخرين أقل صرامة كثيرا فى التزامهم الخاص بالبروتوكول. حفنة قليلة جدا، إن لم يكن أحدٌ من الموقعين على بروتوكول كيوتو، قد أوفوا بالتزاماتهم. فى النهاية لم تقدم المعاهدة شيئا طيبا سوى إظهار كيف أن العالم لا يستطيع معالجة مشاكل عولمية دون ضم أمة بهذا القدر من الاتساع والتأثير مثل الصين.

تقدّم مفاوضات منظمة التجارة العالمية الغلاف الآخر للكتاب. في هذه الحالة، بشكل صحيح رأت الأطراف المتفاوضة في الصين ببساطة بلدا كبيرا جدا حتى يحصل على معاملة خاصة مثل تلك التي تحصل عليها البلدان النامية. ونتيجة لذلك، أنتجت العملية التفاوضية نتائج ناجحة أكثر كثيرا. "الديموقراطيون الجدد" في إدارة كلينتون كانوا جددًا بمعنى أنهم كانوا مروجين أقوياء لفكرة التجارة الحرة (فكِّر في النافتا [NAFTA]). كانوا يريدون كثيرا جدا أن ترتقي الاتفاقية العامة في التعريفات والتجارة/الجات (GATT) إلى منظمة للتجارة العالمية بآليات فض منازعات رسمية وبذلوا جهودا مضنية وبشكل ناجح حققوا ذلك. الصفقات التجارية الكبيرة هي دائما محل نزاع داخليا حتى في أغنى البلدان، ولكن التجارة الحرة هي على نحو خاص مثار جدل في الاقتصاديات الأفقر والأقل تنافسية. بشكل طبيعي، سمحت "الجات" بكثير من الحمائية، وسبل أكثر ضيقا للوصول إلى الأسواق في البلاد النامية تحت نظرية أن الأسواق الحرة تتسبب ضمنيا في زعزعة استقرار تلك الأسواق. أكثر من ذلك، تسمح درجة أعلى من الحماية للحكومات هناك بتعزيز الصناعات الوليدة حتى تصبح قادرة على التنافس في الأسواق الدولية. وهذا ليس أمرًا غير معقول. لم تحقق الدول المتقدمة حاليا سوى بريطانيا العظمى، أول بلد تحرك على طريق التصنيع، ثورتها الصناعية دون حماية مبكرة لصناعاتها الوليدة. الصين، بعدد ضخم لشعب يعيش في فقر مدقع ونصيب منخفض للفرد في ناتجها المحلي الإجمالي، تمتلك الصورة الاقتصادية الصحيحة التي تؤهلها للتمتع باستثناءات البلاد النامية. وقد مارست الصين ضغوطا طويلة للحصول على هذه الاستثناءات. ولكن على غير منوال الدول النامية الأخرى، في أواخر التسعينيات، أصبحت الصين فعليا عملاقا تجاريا في ظل برنامج الإصلاح، وأخذت تخطو على مسار جعلها تصبح أكبر تاجر عالمي للسلع المادية. "تشارلين بارشيفسكي" (Charlene Parshefsky) رئيس المفاوضين الأمريكيين مع الصين حول اتفاقيات الجات وبعدها حول منظمة التجارة العالمية، أطلقت على الصين لقب "محطة توليد القوة التصديرية" التي سوف تنمو مبيعاتها وراء البحار بمعدل

متوسط ٤٠٪ سنويا طوال السنوات الخمس التالية. أعربت "بارشيفسكي" عن اعتقادها أن الصين "لا يمكن قبولها كبلد نامٍ" (٣٩). من حيث الجوهر، عرف المفاوضون الأمريكيون والأوروبيون أن الصين كبيرة جدا لدرجة لا تُمكِّنها من الحصول على الاستثناءات الطبيعية، لأن البلدان الأغنى سوف تشكو من افتراس تجارة الصين، وتبدأ فى التخلى عن الوفاء بالتزاماتها الخاصة وتشعل النيران بمنظمة التجارة العالمية. لهذا بدأت الولايات المتحدة والآخرون فى دفع الصين إلى القبول بفتح مزيد من سبل الوصول إلى أسواقها فى مجالات مثل الزراعة، والقبول بتعريفات جمركية أقل على البضائع المُصنَّعة فى أى بلدان نامية أخرى أعضاء فى منظمة التجارة العالمية. استغرقت المفاوضات سنوات عديدة، ولكنها تُوجَت فى النهاية على شكل اتفاقية فى أواخر ١٩٩٩ لتجهيز الصين للانضمام إلى المعاهدة. فى عام ٢٠٠٠، سوف تمنح واشنطن للصين "وضع العلاقات التجارية الطبيعية الدائمة"، الاسم المُحسَّن كثيرا لمَا كان اسمه "وضع الأمة الأكثر تفضيلا". فى ٢٠٠١، سوف تنضم الصين إلى منظمة التجارة العالمية كعضو كامل العضوية. وكما ناقشنا سلفاً، أطلق ذلك شرارة ارتفاع الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصين، ونتج عنه اندماجها العميق فى الإنتاج العابر للقوميات، الإقليمى والعولمى.

وُجدت مطبات كبيرة على الطريق. أخذ رئيس الوزراء الصينى "چوو رونجي" على عاتقه مخاطر داخلية ضخمة بمنحه مثل هذه التنازلات التجارية غير المسبوقة. يتجاوز المجال الذى يتناوله هذا الكتاب، سرد قائمة بكل الإجراءات الحمائية التى تجنبتها الصين، والتى توفرت بشكل طبيعى للدول النامية المنضمة لاتفاقية "الجات"، ولكن إجراءات الحماية التى نالتها الصين شملت وضع حدود على الدعومات المالية الصناعية والزراعية الصينية أكثر صرامة من تلك المفروضة على البلدان النامية الأخرى، وشملت قيودًا مرنة نسبيًا على الإجراءات التعويضية التى تستطيع الدول اتخاذها ضد الصين لإغراق الصين لأسواقها بالمنتجات ذات الأسعار الأقل من أسعار السوق، واشتملت على شروط لالتزامات الصين مقابل المعاملة الوطنية ليست فى شكل بضائع "وجها لوجه" ولكن أيضا

أفراد ومشاريع أجنبية، وشملت كذلك ضمانات خاصة لمنتجات بعينها ضد الصادرات الصينية(٤٠).

وعلى الرغم من تلك التنازلات، عندما زار رئيس الوزراء "چوو" الولايات المتحدة فى أبريل ١٩٩٩، تجاهل الرئيس كلينتون إجماع مستشاريه فى الشئون الصينية على وجوب القبول بالعرض الصينى السخى. استمع الرئيس بدلا إلى مستشاريه للشئون الداخلية. رفض الوصول إلى اتفاق مع "چوو"، الذى يقال إنه انزعج بشكل ظاهر عندما أخبره الرئيس بالأنباء. رجع "چوو" إلى بلاده ليواجه انتقادا قوميا عنيفا ناجمًا عن التجاهل الذى قابله من الأمريكيين، الذين كانوا فى ذلك الوقت يقصفون بلجراد أثناء حرب كوسوفو. وكما كتبت "سوزان شيرك"، مع ذلك توصلوا إلى عقد اتفاقية فى نهاية المطاف فى أواخر العام لأن "چوو رونجي" أراد استخدام منظمة التجارة العالمية كهراوة ضد مصالح اقتصادية داخلية راسخة فى الصين. تلك المصالح، التى تشمل المشاريع الكبيرة المملوكة للدولة، كانت تجر أقدامها مترددة للقبول بإجراءات إصلاحاته الاقتصادية المفضلة وتنفيذها. أمدت منظمة التجارة العالمية رئيس الوزراء "چوو" بما يسميه اليابانيون "جاياتسو" (gaiatsu)، أو الضغط الخارجى، الذى مكّنه من إخبار محافظى الداخل لديه أن التزامات الصين الدولية تتطلب منه الدفع بمزيد من إجراءات تحرير الاقتصاد الداخلى(٤١). لحسن حظ إدارة كلينتون وسائر العالم، أن إستراتيچيات "چوو" الاقتصادية قرب نهاية مدته فى منصبه، يسّرت قبول بايچين الاضطلاع بمسئوليات الصين الاقتصادية على المستوى العالمى. ربما توجد اليوم عملية موازية ذات صلة بين احتياج القادة الصينيين لتخفيض تلوث الهواء المحلى وترحيبهم بالوفاء بالالتزامات الدولية لتقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى.

قدّمت سنوات كلينتون دروسا مهمة مبكرة لتبعات صين ناهضة فى عالم ما بعد الحرب الباردة. أولا، تستطيع الصين سد الطريق مباشرة أو عرقلة جهود

الحوكمة العولمية بقدر كبير إذا ما عارضت أو رفضت المساهمة بنشاط فـي تلـك الجهود. ثانيا، الصين لا يُمكِن معاملتها كدولـة ناميـة اعتياديـة بـسبب حجمهـا الصِرف. وثالثا، إذا ما تصورنا أن الصين متسابق حر، من الممكن لهذا أن يـؤثر بشدة على ترحيب القوى العظمى الأخرى للمساهمة فى الحوكمة العالمية.

درس مهم آخر وهو أن دبلوماسية الإرغام الناجحة مع صين متزايدة القـوة أمر ممكن، ولكن مثل هذا النجاح يتطلب إدارة ثابتة لحقيقتين ملحتـين متناقـضتين أخريين: الحاجة لصيانة استمرار سمعة بالحزم والقوة المادية، بينمـا فـي الوقـت نفسه توضيح أن غرض الوجود ونظام التحالف الأمريكى فى المنطقة ليس احتـواء النمو الاقتصادى الصينى أو نفوذها السياسى على المسرح الـدولى، ولا لتـشجيع الانقسام الإقليمى للصين كما حدث مع يوغوسلافيا الـسابقة، ولا الاصـطفاف دون شرط مع خصوم الصين فى منازعات السيادة البحرية.

أظهرت سنوات كلينتون أيضا كيف تفاعلت جهود الحوكمة العولميـة فـي كوريا الشمالية ويوغوسلافيا السابقة من خلال سبل مهمة مع قضايا الأمن الأكثـر تقليدية المشتركة مع دبلوماسية الإرغام: اكتسبت كوريا الشمالية أهمية لـدى نظـام التحالف الأمريكى، والتغييرات فى ذلـك النظـام [الكـوري] كانـت ذات أهميـة لمنازعات الصين البحرية. كانت كوسوفو ذات أهمية لاتجاهات الصين نحو علاقة الولايات المتحدة بتايوان والصورة الكلية لأهداف واشنطون فى عالم ما بعد الحرب الباردة؛ وقد أثرت الحساسيات السياسية الداخلية ونقاط الهشاشة فى الـصين علـى حسابات بايچين نحو كلٍ من قضايا الحوكمة العولمية ودبلوماسـية الإرغـام مـع الولايات المتحدة.

وفى الوقت الذى أثارت أعلاه انتقادات عديدة ضمنية وصـريحة لـسياسات إدارة كلينتون، إلا أننى أعتقد أن الرئيس قد أظهر درجة عالية من المرونة والـذكاء فى عكسه للمسار، عندما كان تقديره أن مثل هذا العكس قد صار ضـرورة. فـي سياق العملية، كان إنجاز إدارته عظيما فى المنطقة. خلقت مبادرة "تـايي" قواعـد

لوجود أمنى أمريكى مستدام فى شرق آسيا بعد الحرب الباردة، وشجعت على وجود دبلوماسية صينية بناءة طويلة المدى نحو جيرانها. وحتى رغم أنه من الممكن القول إن الأزمة التايوانية حدثت فى جزء كبير منها بواسطة دبلوماسية أمريكية خرقاء، فإن الإدارة الأمريكية عالجتها جيدا، بواسطة المزج الماهر بين تهديدات ذات مصداقية وتطمينات موثوقة حول الغرض المحدود لتلك التهديدات. فى السياسة الاقتصادية كان الطريق محفوفا بالمطبات ولكنه فور اكتماله، أدمجت مبادرات منظمة التجارة العالمية الصين بعمق فى الاقتصاديات الإقليمية والعالمية بطرق تتفق مع المصالح الاقتصادية والأمنية العامة للولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين ومصالح الصين ذاتها. لم تكن هناك مسودات خطط فى المكتب البيضاوى للطريقة التى كان سوف يدار بها عالم ما بعد الحرب الباردة. وبعد بداية صاروخية، أدت إدارة كلينتون مهمة حازت الإعجاب بالإبحار فى بحور مضطربة ومجهولة الخرائط، خصوصا خلال السنوات الخمس الأخيرة فى المنصب.

لكن على الرغم من هذه الانجازات، فقد توترت علاقات الصين بالولايات المتحدة للغاية عند مغادرة كلينتون للمنصب. جراح كوسوفو الطازجة زلزلت التقدم الذى تم إحرازه فى منتصف التسعينيات. ولكن الأكثر أهمية هو أن، "تشن شويى- بيان"، المرشح المناصر للاستقلال فى مارس ٢٠٠٠، أدهش عديدين فى الجزيرة وحول العالم بانتصاره فى السباق ثلاثى المراحل لرئاسة تايوان، مما أثار الهلع فى بايچين. تلك هى السقطة التى ورثها چورچ دابليو بوش عندما تولى المنصب فى يناير ٢٠٠١.

الفصل السابع

عالم ما بعد ٩/١١، من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨

عندما تولت إدارة چورچ دابليو بوش المنصب فى ينـاير ٢٠٠١، ورثـت الإدارة توتر العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وجمهوريـة الـصين الـشعبية من فترة كلينتون. إرث حرب كوسوفو وانتخابات عـام ٢٠٠٠ المبكـرة للـرئيس التايوانى المناصر للاستقلال "تشن شويى-بيان"، عمـل هـذا الإرث علـى تعقيـد العلاقات الثنائية. أكثر من ذلك، وضعت حملة بوش الانتخابيـة عنوانـا للـصين هو "المنافس الإستراتيچي" وأوحت أن كلينتون و[نائبه] "جور" أظهرا ليونـة أكثـر من اللازم نحو بايچين. بالضبط كما كان كلينتون قد فعل من قبله بثمانى سـنوات، دخلت إدارة بوش المكتب مشددة على المواجهة وليس على الشراكة مع الصين.

ركوب صاعق جدا فى ٢٠٠١

قبل انتخابات الرئاسة فـى ٢٠٠٠ بـشهر، أصـدر "ريتـشارد آرميتـاج" (Richard Armitage) نائب وزير الخارجية المستقبلى، تقريـرا لـصالح الجماعـة الممثلة للحزبين (Bipartisan Group) داعيا لتعزيز التحـالف اليابـانى الأمريكـى ولدور يابانى أكثر إيجابية داخل ذلك التحالف. ما بات يُسمى بتقرير "آرميتاج" حث اليابان على التحرر من بعض الموانع التاريخية والقانونيـة علـى الـدفاع الـذاتى الجماعى وعلى قدرة اليابان على نشر قوتها فى الخارج. يجب أن تـصبح اليابـان حليفا أكثر ارتباطا ببريطانيا العظمى، هذا ما اعتقده مؤلفو هذا التقرير. أيـضا أراد فريق بوش الجديد تحسين قدرات تايوان الدفاعية وتدفق قرارات مبيعـات الـسلاح إليهـا. وبشكل متوقَّع كان المحللـون الـصينيون علـى حـذر مـن التوجـه الـدفاعى للإدارة الجديدة.

وفى أقل من ثلاثة أشهر مع إدارة بوش، دخلت العلاقة الصينية الأمريكية فى أزمة. فى الأول من أبريل ٢٠٠١، اصطدمت طائرة مقاتلة صينية بطائرة مراقبة أمريكية من طراز إى بى-٣ فى المجال الجوى الدولى بالقرب من ساحل الصين. الطيار الصينى الذى قُتِل فى حادث الاصطدام على ما يبدو أساء حساب المسافات بينما كانت طائرته تئز حول الطائرة المروحية الأمريكية المتثاقلة كجزء من الاعتراض المشترك. قامت الطائرة الأمريكية التى تضررت من الحادث ضررا بالغا بهبوط أرضى يشبه المعجزة على جزيرة هاينان الصينية دون خسائر فى الأرواح. طيار البحرية الشجاع والقوى بدنيا، لاعب خط الدفاع السابق فى فريق كرة القدم الأمريكية بمدرسة نبراسكا الثانوية، سيطر على الطائرة بقوة ساقه الكبيرة على بدالات القدم دون مساعدة هيدروليكية ليقود الطائرة فى الهبوط على ممر الطيران الصينى وإنقاذ أرواح ما يقرب من عشرين من أعضاء الطاقم المصاحب له فى الطائرة. كما أنه أيضا أنقذ العلاقات الأمريكية الصينية من شبح موت أمريكيين نتيجة لتصرف عدوانى من طيار صينى فوق المياه الدولية. وكما يمكن للأشياء أن تكون أسوأ، فمن الممكن لها أيضا أن تكون أفضل. عالجت الصين دبلوماسية الأزمة بطريقة غير محترفة، لتلوم الاصطدام أوليا على الولايات المتحدة، ثم تقبض على طاقم الطائرة لمدة عشرة أيام وعلى الطائرة وما تحمله من تكنولوچية ترصد لمدة أطول كثيرا. أكدت هذه المقاربة فترة ممتدة من عدم الثقة خصوصا بين المؤسستين العسكريتين فى البلدين(١).

تم إطلاق سراح طاقم الطائرة تاليا لتقديم "عدم اعتذار" أعد المسئولون الأمريكيون كلامه بعناية عن الوقائع الأخيرة التى "يأسفون لها". سمح ذلك للقادة الصينيين بإخبار جمهورهم والإخوة فى الحزب أن الولايات المتحدة قد اعتذرت بينما يسمح لإدارة بوش بأن تخبر جمهورها وحلفاءها بالعكس. وطالما لم يصحح أحد الأطراف بصراحة علنية خطأ للآخر، كل شيء سوف يكون حسنا. عدم الإنكار المتبادل هذا غالبا ما يكون مادة التسوية الدبلوماسية.

وفى الشهر نفسه، خلقت إدارة بوش توترات جديدة مع بايچين بإعلانها منح تايوان حزمة مبيعات أسلحة كبيرة جدا (قيمتها ١٢ بليون دولار أمريكي). صرح الرئيس بوش أيضا فى مقابلة تليفزيونية بأن الولايات المتحدة سوف "تفعل ما يلزم" لمساعدة تايوان فى الدفاع عن نفسها[٢]. تراجعت علاقات الولايات المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية إلى أسوأ مستوى لها منذ مايو ١٩٩٩ عند قصف الولايات المتحدة للسفارة الصينية فى بلجراد.

١١ سبتمبر ٢٠٠١: إعادة اكتشاف أرضية مشتركة

بدأ ذوبان جليد العلاقات الأمريكية الصينية بزيارة الوزير "كولن باول" (Colin Powell) للصين فى أواخر يوليو ٢٠٠١. سوف تتسارع هذه العملية الوليدة من المصالحة بعد هجمات ١١ سبتمبر على مدينتى نيويورك وواشنطن. العمل الوحشى الإرهابى الذى أُرتكِب ضد مركز العالم المالى أثار تشديد القيادات فى كلتا العاصمتين حتى إنه رغم الاختلافات الكبيرة بين البلدين، فإن الولايات المتحدة والصين كان لديهما مصالح مشتركة عديدة. بالكاد لم تكن الصين لاعبا قياديا فى الحرب العالمية ضد الإرهاب التى تلت الهجمات، ولكن جمهورية الصين الشعبية لم تكن تسد الطريق على الجهود التى تقودها الولايات المتحدة فى ساحتها الخلفية الغربية من جنوب ووسط آسيا. بدلا، اتخذت بايچين مواقف سرية وبناءة لمساعدة الولايات المتحدة فقط بعد الهجمات – لتمنح على سبيل المثال برنامج معونة صغيرًا ولكنه مهم رمزيا لباكستان. بهذا دعمت الصين قرار الرئيس الباكستانى برويز مشرف الذى أثار الجدال داخليا بالتعاون مع المجهود العسكرى الأمريكى لإسقاط نظام حكم طالبان فى أفغانستان، وهو نظام الحكم الذى لعبت أجهزة الاستخبارات والأمن الباكستانية دورا أساسيا فى خلقه[٣]. فقط بعد الهجوم على الولايات المتحدة، أرسلت بايچين مسئولا محنكا عالى المستوى إلى باكستان لتسليم رسالة لبايچين تتعلق بالحاجة إلى التعاون الباكستانى مع الأمريكيين (ذلك الدبلوماسى، "وانج يي" [Wang Yi] سوف يصبح وزير الخارجية فى ٢٠١٣).

باكستان هى أقرب شيء لدى الصين حتى تكون حليفا حقيقيا وموثوقا به، والعكس أيضا صحيح، لذا تحمل كلمات بايچين ثقلا حقيقيا فى إسلام آباد.

دبلوماسية الإرغام: تحالف وعلاقات الولايات المتحدة عبر مضيق تايوان

وبينما تحسنت العلاقات بعد ٩/١١، استمر عدم الثقة. ما زالت بايچين يقلقها أن إدارة بوش سوف تمنح دعما غير مشروط للحكومة التى تميل للاستقلال فى تايوان. فى خطابه بجامعة "تسينهوا" (Tsinghua) خلال رحلته إلى الصين فى فبراير ٢٠٠٢، ذكر الرئيس بوش قانون العلاقات مع تايوان، ولم يذكر البيانات الرسمية المشتركة الثلاث مع بايچين كأساس للسياسة الأمريكية نحو تايوان، وأخذت النخب الصينية ملحوظة بذلك. مثل هذا السهو ربما يكون غلطة ببساطة. ولكن العديد فى بايچين يرون مؤامرات دنيئة فى كل ما تتفوه به واشنطن. بالنسبة لهم سوف يكون من الصعب القبول بفكرة أن نسخة خطاب بوش المجتزأة عن سياسة "صين واحدة" الأمريكية كانت ببساطة حماقة. ربما ما كان أكثر إثارة للجدل هى دعوة وزير دفاع تايوان، "تانج ياو مينج" (Tang Yao-ming) إلى فلوريدا من أجل لقاء صناعات الدفاع فى منتصف مارس ٢٠٠٢، الذى يحضره نائب وزير الدفاع "بول وولفوويتز" (Paul Wolfowitz) ومساعد وزير الخارجية لشرق آسيا "جيمس كيلي" (James Killy) من بين قيادات مسئولة أخرى. صنَّفت بايچين هذا التصرف انتهاكا لاتفاقية التطبيع بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية لعام ١٩٧٩ (البيان الرسمى المشترك الثاني)[٤].

أثرت على تصورات الصين تطورات إقليمية أخرى. هجمات سبتمبر ٢٠٠١، والحروب التى تلتها سوف تزود اليابان بفرص عسكرية لدعم قوات الولايات المتحدة فى أماكن بعيدة عن أمة الجزيرة، شاملا أدوارا غير قتالية فى العراق وفى المحيط الهندى بالقرب من أفغانستان. فى ظل رئيس الوزراء اليابانى "چونيشيرو كويزومي" (Junichiro Koizumi) عبَّرت اليابان أيضا عن اهتماماتها الصريحة فى بناء الصين لدفاعها الإقليمى. مقالات الصحف فى الصين خصَّت

استغلال الولايات المتحدة واليابان الانتهازى لهجمات الحادى عشر من سبتمبر من أجل تعزيز وجودهما العسكرى حول الصين. المواضيع البارزة لعديد من المقالات الصينية فى عام ٢٠٠٢ كانت هى أن طوكيو تخطط لاختراق قيود دستورها لـزمن السلم، وأن الولايات المتحدة قد خططت لزيادة وجودها العسكرى فى وسط وجنوب شرق آسيا حتى قبل هجمات ١١ سبتمبر. ببساطة وفرت الهجمات الإرهابية علـى مدينتى نيويورك وواشنطن ذريعة لليابان والولايات المتحدة لتنفيذ تلك الخطط، تلك هى الفكرة التى دافع عنها كُتّاب هذه المقالات. إحدى بؤر التركيز الكبـرى لهـذا الانتقاد كانت قرار اليابان بإرسال قوة سفن للدفاع الذاتى البحـرى إلـى المحـيط الهندى كدعم لوجيستى للجهود التى تقودها الولايات المتحدة هناك(٥).

كانت الأنشطة العسكرية اليابانية المتزايدة تثير قلق واهتمام الصين أيا كانت القيادة اليابانية الحاكمة. ولكن ما بدا هو أن التيارات المحافظة والقومية فى الحيـاة السياسية اليابانية كانت تؤكد نظريات المؤامرة المتضخمة فى الصين عـن نوايـا اليابان الإستراتيچية طويلة المدى. ربما كان الأكثر إثارة لضيق الصين هو الزيارة السنوية التى كان يقوم بها رئـيس الـوزراء "كـويزومي" لـضريح "ياسـوكوني" (Yasukuni)، وهو نصب تذكارى لعبادة الشينتو (Shinto)• لتكريم قتلى الحـروب التاريخية، ومنهم الأربعة عشر مجرم حرب من الفئة الأولى فى الحـرب العالميـة الثانية. المتحف المجاور للضريح يقدم تاريخا بالرسوم الشخصية يتحدث فيه عـن انسياق اليابان إلى الحرب بواسطة مكر الولايات المتحدة. طبقا للمتحـف، اسـتفز روزفلت بشكل مزعوم دخول اليابان الحرب التى كان يمكن تجنبهـا مـن طريـق آخر، ليُطلِق شرارة بدء انطلاق الاقتصاد الأمريكـى ويخلـق الوظـائف كـسبيل للخروج من أزمة الكساد الأعظم. وتمضى القصة فى أن اليابان كانت تحاول فقـط مساعدة إخوانها فى الأراضى الآسيوية الأم لدرء تهديدات الأوروبيين والأمريكيين، وهى نسخة من التاريخ تحمل إساءة عميقة لعديد من ضحايا العدوان اليابـانى فـى المنطقة، وليس مجرد ضحايا الصين فقط. أفسدت رحـلات كـويزومى للـضريح علاقات اليابان بالصين (وبكوريا الجنوبية) ومنعت حدوث قمم عالية المستوى بـين البلدين، وإجراءات ثنائية لبناء الثقة بين بايچين وطوكيو.

زاد توتر العلاقات الثنائية اليابانية الصينية نتيجة نزعة قومية جامحة معادية لليابان فى المجتمع الصينى. انفجر شغب ملاعب فى أغسطس ٢٠٠٤ فى أعقاب انتصار اليابان على الصين فى مباراة نهائى الكأس الآسيوية لكرة القدم التى أقيمت فى بايچين. حضرت المباراة مع أصدقاء بعد أن حصلنا على تذكرة من بائع جوال فى شوارع بايچين يرتدى تى-شيرت بتوقيع وبلا أكمام مطوى حتى البطن، يبدو لحد ما أكثر صدقا وأقل شبهة من الباعة المنافسين الآخرين فى بيعهم العديد من التذاكر المزورة التى كانت منتشرة فى ذلك الوقت. ولقد برهنت غريزتنا على صحتها فقد دخلنا الاستاد على مرأى من اللافتة الرسمية المرفوعة فوق الملعب ترحب بالسلام والانسجام الإقليمى. ولكن سرعان ما علا صراخ الجمهور الصينى وهتف بأغانٍ بذيئة حقا ضد الفريق اليابانى، تكشف عن عواطف أخرى. كانت الحكومة قد أمرت بتمركز أفراد الأمن حول الاستاد. كانوا يرتدون عُدة الاشتباك كاملة فى رطوبة أغسطس الحارقة، ليوضحوا فقدان ثقة الحكومة فى أن الرسالة الدعائية التى كانت قد بثتها من أجل المباريات قد امتدت بجذورها فى الجمهور الصينى. كانت الحكومة على حق فى إبداء قلقها. عندما كسبت اليابان بهدف مشكوك فى صحته وبدأ التخريب خارج الاستاد بعد المباراة، كانت قوات الأمن فعليا تحتل أماكنها لتقليص مدى الاضطرابات. ولسوء حظ العلاقات اليابانية الصينية، لم يكن ذلك بالكاد حدثا وحيدا معزولا. عندما سعت اليابان لاكتساب عضوية فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة فى أوائل عام ٢٠٠٥، وقَّع ملايين الصينيين عريضة معادية لليابان على الإنترنت ضد هذا المقترح، وامتلأت احتجاجات الشوارع بالقدح والتخريب، وامتدت إلى شنغهاى والمدن الصينية الأخرى[٦].

تطمين تايوان

تقوية التحالف العسكرى الأمريكى فى آسيا تحت حكم چورچ دابليو بوش واستعراض العزم الأمريكى استخدام القوة على أرض المعارك ساعد على تعزيز

الردع الأمريكى لأى عدوان عسكرى من جمهورية الصين الشعبية ضد تايوان أو جيرانها الآخرين. ولكن كما ناقشناه فى الفصل الأول، العزم أو "مصداقية التهديد"، هو جزء واحد فقط من دبلوماسية الإرغام الناجحة. من الممكن للتدابير التى تعزز مصداقية التهديد أن تستقطع بشكل غير مقصود من دبلوماسية الإرغام إذا ما بدت هذه التدابير أنها استفزازية ولم يصاحبها تطمينات بأن المصالح الأساسية للمُستهدَف لن تُضار إذا ما تناسى المُستهدَف استخدام القوة. فى الفترة التى قامت القيادة فى تايوان بإعطاء قدر وافٍ من التأكيدات الكلامية المتكررة عن سيادة تايوان المستقلة والترويج لسلسلة من التدابير السياسية تهدف لإضعاف الروابط التاريخية بينها وبين الأرض الأم، كان من الممكن لبايچين استنتاج أن استعراض القوة بات ضروريا لتجنب مزيد من التآكل فى موقفها طويل المدى داخل العلاقات عبر المضيق، بغض النظر عن درجة تصميم الولايات المتحدة لمقاومة مثل هذا التحرك. فى سنواته القليلة الأولى فى المنصب، صرَّح الرئيس "تشن" بعدة تصريحات تمس سيادة تايوان. وعلى الخطوط نفسها، دفع بأجندات سياسية، مثل الاستفتاءات الجماهيرية على جوانب العلاقات عبر المضيق التى تفترض أنه ربما يبحث عن وسائل شعبوية لكسر قيود تايوان الدستورية على الانفصال الدائم عن أراضى الصين الأم.

غالبا ما أدهشت مبادرات وتصريحات "تشن" إدارة بوش، وبدا أنها تنتهك وعود "تشن" السرية لواشنطن بتجنب استفزاز بايچين فى فترة ولايته الأولى. ومع ذلك، وبشكل غريب، نوادر "تشن" التى تتسبب ضمنيا فى عدم الاستقرار، برهنت على أنها مثلت رصيدا عند واشنطن فى معاملاتها مع بايچين. بعد كل شىء، إذا ما كانت واشنطن (وطوكيو) تتطلع إلى فرصة لانتزاع تايوان من الأرض الأم للأبد، كما يتشكك العديد من القوميين الصينيين فى ذلك منذ وقت طويل وقادة الولايات المتحدة ينكرونه طويلا، قدَّم الرئيس "تشن" مناسبة جلية لتأكيد ذلك. ولكن إدارة الرئيس بوش تملصت من هذه المناسبة عند كل منعطف، وأحيانا عارضت بنشاط تحركات "تشن". وقد بنى ذلك قواعد أساسية لطمأنة العلاقات الصينية

الأمريكية التى عززت دبلوماسية الإرغام للولايات المتحدة بشكل له وزنه، وأسست لثقة كانت مفيدة فى مناطق أخرى.

فى أبريل ٢٠٠٢، "هو چينتاو" (Hu Jintao) الذى كان نائبا للرئيس حينئذ، يقوم بزيارة مهمة لواشنطن بينما هو يستعد لصعود الموقع الأعلى فى قيادة الحزب الشيوعى الصينى لاحقا خلال هذا العام. بكل الحسابات، لقاءاته مع قرينه، نائب الرئيس "ديك تشيني" (Dick Cheney) سارت على نحو حسن، واستطاعت الحكومة الأمريكية أن تبعث برسالة أنها ما زالت تدعم سياسة واشنطن التقليدية "صين واحدة".

سوف تتأكد رسالة إدارة بوش بشكل درامى فى أغسطس ٢٠٠٢ عند زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكى "آرميتاج" لبايچين. قبلها بثلاثة أسابيع، "تشن شوى-بيان" [الرئيس التايواني] ألقى خطابًا أكد على سيادة تايوان. فى الثالث من أغسطس، وصف "تشن" العلاقات عبر مضايق تايوان بوصفها "بلدًا على كل جانب، واقترح أنه سوف يسعى إلى إجراء استفتاء شعبى لتحديد وضع تايوان. صيغة "تشن" مضت إلى مدى أبعد من توصيف "لى تنج-هوي" للعلاقات عبر مضيق تايوان بوصفها "علاقات خاصة بين دولة ودولة". ولأن معنى الكلمة الصينية "جيو" (guo) من الممكن فهمها على السواء بمعنى "دولة" أو كذلك بمعنى "أمة/بلد"، لذا من الممكن تفسير صيغة "لي" على أنها حكومتان تتفاوضان على قدم المساواة داخل أمة واحدة. ولكن خطاب "تشن" يشير إلى الصين وتايوان بشكل منفصل، مفترضا أنه يرى تايوان بوصفها بلدا مستقلا. وإن كان هناك أى شكوك باقية، قدمت حكومته الترجمة الإنجليزية الرسمية لخطابه بكلمة "جيو" مترجمة إلى "بلد" (country)، وليس "دولة" (state)(٧). بالنسبة لأغراضنا، من الجدير بالملاحظة أن خطاب "تشن" قد ألقاه فى دائرة تلفزيونية مغلقة مع المواطنين التايوانيين فى اليابان، وهى الحقيقة التى تربط اليابان باستقلال تايوان وتربط بالتشارك، حليف المعاهدة مع اليابان، الولايات المتحدة.

نائب وزير الخارجية "آرميتاج" خلال زيارته لبايچين فى أغسطس ٢٠٠٢، تباعد بنفسه عن تصريحات "تشن". عند إجابته أسئلة الصحافة حول الخطاب، رد "أرميتاج" ببساطة وبحزم أن الولايات المتحدة "لا تدعم استقلال تايوان". ومن الأهمية أيضا، لأنه خلال زيارته، تعامل "آرميتاج" مع الصين كشريك فى الحرب على الإرهاب بتعيينه علنا الحركة الإسلامية لشرق تركستان (ETIM) كمنظمة إرهابية دولية ترتبط بتنظيم القاعدة. هذه الحركة منظمة راديكالية تسعى لاستقلال منطقة "چينچيان" بجمهورية الصين الشعبية. افترض هذا التعيين أن الولايات المتحدة لا تستغل الانقسامات العرقية والجغرافية الصينية(٨).

فى قمة "كراوفورد" (Crawford) التى عُقِدت فى أكتوبر ٢٠٠٢، سوف تسنح للرئيس بوش فرصة أخرى ليوضح للرئيس الصينى "چيانج" أن إدارته لا تسعى لتغيير سياسة الولايات المتحدة التاريخية "بصين واحدة". ثم فى التمهيد إلى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤ فى تايوان، أدلى الرئيس بوش بأكثر التصريحات وضوحا قط، بأن واشنطن تعارض بحيوية تحركات "تشن" أحادية الجانب فى اتجاه استقلال تايوان. خلال الحملة الانتخابية فى تايوان فى أواخر عام ٢٠٠٣، اقترح الرئيس "تشن" أنه سوف يسعى إلى "استفتاءات دفاعية" حول جوانب علاقات تايوان بالأرض الأم خلال انتخابات الرئاسة فى مارس ٢٠٠٤. كما اقترح أيضا الحاجة إلى إصلاح دستورى وصرح بتأكيدات كلامية متنوعة على استقلال سيادة تايوان عن صين الأرض الأم. الرئيس بوش، فى واشنطن إلى جوار رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية الزائر "ون چياباو" (Wen Jiabao)، أكد أنه يعارض التصرفات المتخذة بواسطة أى جانب من جانبى مضيق تايوان لتغيير الوضع الراهن بصورة أحادية الجانب، ثم انتقد تصرفات وتصريحات الرئيس "تشن" الأخيرة. استقبلت بايچين تصريح بوش بصورة حسنة للغاية(٩).

كسب الرئيس "تشن" ولاية ثانية فى عملية انتخابية كانت محل نزاع شديد تضمنت محاولة اغتيال ظاهرة فى اللحظات الأخيرة له ولنائبته "آنيت لو"

(Annette Lu). هلعت بايچين للنتائج. الرئيس الذى أعيد انتخابه سوف يرجع للرطانة الانقسامية بينما هو يقود حملة مرشحى حزبه فى الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ٢٠٠٤. ردت القيادة الصينية بمسودة قرار من كونجرس الشعب الوطنى [الصيني] وفى نهاية المطاف مررت قانون ضد الانفصال، الذى حدد معالم الشروط التى فى ظلها قد تستخدم الأرض الأم وسائل "غير سلمية" ضد تايوان(١٠).

فى تلك الفترة مع مساهمة تيارات معينة من الحياة السياسية اليابانية وعلاقات التحالف اليابانى الأمريكى فى اهتمامات ومخاوف الصين حول الأمن الإقليمى، استمر رئيس الوزراء اليابانى كويزومى فى زياراته السنوية لضريح "ياسوكوني"، ليؤجج من استفحال المشاعر القومية فى كلٍ من الصين وكوريا الجنوبية. استمرت الولايات المتحدة واليابان فى تعزيز تحالفهما، متبعين خطوط تقرير "آرميتاج" لعام ٢٠٠٠. فى فبراير ٢٠٠٥، أصدر دبلوماسيون ومسئولو دفاع كبار من كلٍ من اليابان والولايات المتحدة تقريرهم "٢+٢"، الذى أعلن عن وجود مصلحة متبادلة فى علاقات سلمية ومستقرة عبر مضيق تايوان(١١). من منظور أمريكى، اهتمام اليابان بشأن الاستقرار عبر المضيق هو فقط أمر طبيعى، وتصبح القواعد الأمريكية فى اليابان جوهرية عند التدخل العسكرى إذا ما كان للرئيس أن يقرر الشروع فى مثل هذا المجهود. ولكن فى الصين أى اقتراح باحتمالية مشاركة اليابان مباشرة فى نزاعات عبر المضيق هو أمر شديد الحساسية سياسيا، نظرا لتاريخ الإمبريالية اليابانية المرير ودور تايوان المحورى عند (١٨٩٥) بداية تلك الملحمة وعند (١٩٤٥) نهايتها.

فى مقالة كاشفة فى ٢٠٠٥، "وو چينبو" (Wu Xinbo)، الباحث ذو النفوذ الواسع ومقره شنغهاى، حدد معالم اهتمامات وآمال الصين فيما يتعلق بالتحالف اليابانى الأمريكى. بدلا من عرض النقد اللاذع المعتاد، أشارت المقالة إلى أن التحالف اليابانى الأمريكى قد منع فى الماضى سياسة يابانية للأمن أكثر إيجابية وأكثر استقلالا. رأى "وو" ثلاث قضايا رئيسية تثير الاهتمام: التيارات السياسية القومية فى اليابان تحت حكم كويزومي؛ وتصور بعض مجموعات فى اليابان عن

نهوض الصين كتهديد؛ وانتباه ومصلحة اليابان المتنامية والظاهرة بتايوان، كما يدلل عليها تصريح "٢+٢" فى فبراير ٢٠٠٥. ومع ذلك، زعم "وو" أن ردود الفعل السلبية تلك قد تمت تهدئتها فى السابق، ومن الممكن تهدئتها فى المستقبل بدبلوماسية استباقية فى واشنطن وطوكيو لإبعاد هاتين العاصمتين عن مقامرات "تشن شوى-بيان" حول تايوان ولتشجيع الحوار ثلاثى الأطراف بين الولايات المتحدة واليابان والصين[١٢].

من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ سوف تتخذ الولايات المتحدة واليابان خطوات تنسجم مع الوصفات الواردة فى مقالة "وو". تبنت إدارة بوش سياسات تجرى بوضوح عكس أى استراتيچية أحتواء، وأشركت واشنطن بايچين فى حوارات أمنية عالية المستوى، تمت فيها دعوة بايچين للاضطلاع بدور أوسع على المسرح الدولى. أخذت تلك المقاربة وضعا مذهبيا عبر خطاب نائب الوزير "روبرت زوليك" (Robert Zoellick) فى حفل اللجنة القومية للعلاقات الصينية الأمريكية فى ٢١ سبتمبر ٢٠٠٥. دعا "زوليك" الصين لتصبح "صاحب مصلحة مسئول" على المسرح الدولى وحدد معالم الفلسفة التى تقف وراء "حوار خبراء الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية فى الشئون الأمنية والسياسية" (ومن هنا يشار إليه بوصفه "الحوار الإستراتيچي"، الاسم الذى تفضله الصين، وفى نهاية المطاف تم إقراره بواسطة إدارة أوباما). التعاون والعمل المشترك بين الصين والولايات المتحدة مع حليفى الولايات المتحدة الإثنين، اليابان وجمهورية كوريا، خلال الأحاديث سداسية الأطراف حول نزع السلاح النووى الكورى، سوف يستمر ويتكثف بالأخص تاليا لاختبار كوريا الشمالية النووى فى أواخر عام ٢٠٠٦. سوف تستمر واشنطن فيما وراء كوريا الشمالية تدخل فى مناقشات مثمرة ثنائية الأطراف مع بايچين حول كيفية تنسيق الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية بشكل أفضل ما بين استجابات البلدين على التحديات فى أنحاء العالم[١٣]. نفس روح التعاون الأمريكى الصينى ونفس الرفض لعقلية "المجموع صفر" فى العلاقات الثنائية، شكلت [هذه الروح وذلك الرفض] دعائم قامت عليها مبادرة أواخر ٢٠٠٦

لخلق "الحوار الاقتصادى الإستراتيجي" الذى ترأسه وزير الخزانة "هنرى بولسون" (Henry Paulson) لتحسين الظروف الاقتصادية داخل وبين البلدين[١٤].

ربما كانت الوقائع الأكثر أهمية فى بناء الثقة بين الولايات المتحدة واليابان وجمهورية الصين الشعبية هى سياسات واشنطن وطوكيو نحو العلاقات عبر مضيق تايوان فى الفترة التى مهدت لانتخابات تايوان الرئاسية فى مارس ٢٠٠٨. طرح حزب الرئيس "تشن" الديموقراطى التقدمى استفتاءً شعبيًا للتقدم بطلب انضمام للأمم المتحدة تحت اسم تايوان، بدلا من جمهورية الصين، الاسم الدستورى للحكومة فى تايبى. الاستفتاء المتزامن مع الانتخابات الرئاسية كان جزئيا هو إستراتيچية حملة الحزب الديموقراطى التقدمى. مرور الاستفتاء لم يكن من الممكن له أن يغير من وضع تايوان على المسرح الدولي؛ وبالتأكيد لم يكن له أن يؤدى إلى قبول تايوان بالأمم المتحدة. ولكن مرور الاستفتاء كان سوف يعطى "تشن" وحزبه أساسًا قانونيًا زائفًا ينطلق منه مزيد من السياسات المناصرة للاستقلال. ثار قلق نخب بايچين على نحو خاص بأن "تشن" ربما يدفع فى اتجاه إعلان فوق دستورى بالاستقلال، حيث إنه حتى ولو خسر حزبه الانتخابات، سوف يتبقى له شهران بالمنصب بين الانتخابات ومراسم تولية خليفته للرئاسة، يستطيع أثناءها تنفيذ مثل هذه الإستراتيچية الراديكالية.

بعد محاولات متعددة بالدبلوماسية السرية التى فشلت فى إثناء "تشن" وحزبه عن الاستمرار فى إجراء الاستفتاء، أعلنت إدارة بوش معارضتها له. جرت هذه الحملة فى سلسلة من التصريحات عالية المستوى فى أواخر صيف ٢٠٠٧، صدرت عن نائب وزير الخارجية "جون نجروبونتى، (John Negroponte) ونائب مستشار الأمن القومى "جيمس جيفري" (James Jeffrey) وكبير مديرى مجلس الأمن القومى لشئون شرق آسيا "دينيس وايلدر" (Denis Wilder)[١٥]. فى ديسمبر، مرة أخرى استنكرت وزيرة الخارجية "كوندوليزا رايس" (Condoleezza Rice) الاستفتاء بوصفه "عملا استفزازيا" فى مؤتمر صحف[١٦].

كجزء من هذه العملية، وبصفة سلطة منصبى كنائب لمساعد وزير الخارجية لشئون شرق آسيا والباسيفيكى، أدليت بخطاب طويل فى ١١ سبتمبر ٢٠٠٧، فى مؤتمر تايوانى أمريكى للدفاع عالى المستوى. نائبى الموهوب "كليفورد هارت" (Clifford Hart) مدير مكتب التنسيق التايوانى فى الخارجية، أسهم بشكل عظيم فى وضع مسودة الخطاب. ثم انتهينا منه حول واشنطن فيما كان عملية سريعة وسلسة بشكل مدهش بين الهيئات. لم يخل الخطاب من نقاط مثيرة للجدل؛ لأنه انتقد ديموقراطية زميلة لرغبتها فى إجراء استفتاء. ولكن بعد سلسلة طويلة من التصريحات والتصرفات من الرئيس "تشن" تجرى ضد مصالح سياسة الولايات المتحدة، تشكل إجماعًا عريضًا فى إدارة بوش حول أن هناك شيئاً ما مطلوبًا عمله لإبعاد الولايات المتحدة عن "تشن" فى عيون الجمهور التايوانى. فى الخطاب الذى كان بعنوان "تايون عصرية وقوية"، شددت على أنه بينما يحتاج أمن تايوان إلى جيش قوى، فهو يحتاج أيضا من "تايبي" أن تتجنب الاستفزاز غير الضرورى والبذيء والخطير للنزعة القومية فى جمهورية الصين الشعبية. كتبت:

> ما دامت تايوان تحافظ على استمرار وجود قدرات دفاعية موثوق بها، تصبح التهديدات الرئيسية الموجهة نحو رفاهيتها هى التصرفات السياسية التى تُقدِم عليها تايبى ذاتها والتى قد تُطلِق زناد بدء استخدام بايچين للقوة. أوضحت الولايات المتحدة مرارا أن استخدام القوة لن يكون مقبولا ونحن قد دعونا بايچين بشكل متكرر.. إلى تخفيض التهديدات المسلحة ضد تايوان. ولكن بنفس قدر ما عارضنا تهديدات بايچين باستخدام القوة، أيضا نأخذ ذلك على محمل الجد، ولا تستطيع تايبى أن تتحمل تكلفة فعل ذلك على النحو الآخر.... على القيادة المسئولة فى تايبى أن تتوقع خطوطًا حمراء وردود أفعال صينية ضمنية، وأن تتجنب الاستفزازات غير الضرورية وغير البناءة... لا تمتلك الولايات المتحدة لا السلطة ولا الحق لإخبار الشعب التايوانى بما يستطيع فعله وما لا يستطيع. ومع ذلك، كأصدقاء، نحن نشعر أنه من الواجب التحذير بأن تصورات محتوى هذا الاستفتاء النوعى

سيئة، ومن المحتمل أن تكون ضارة تماما. لا تقدم مبادرات السياسة العامة السيئة أى شيء أطيب حتى ولو تلفحت براية "الديموقراطية"... نحن نتوقع ألا تمثل الرطانة لمواطنى تايوان متقدى الذهن الأذكياء ستارا يحجب رؤيتهم للأمور، ولسوف يكون حكمهم عليه سليما بأن هذا الاستفتاء لا يخدم مصالحهم؛ لأنه سوف يكون ضارا بشكل جوهرى بعلاقات تايوان الخارجية(١٧).

نال الخطاب تغطية وتحليلا واسعين فى وسائل الإعلام الجماهيرية فى تايوان. بلغ الخطاب الجمهور المقصود.

من المهم الإشارة إلى أنه فى أواخر عام ٢٠٠٧، تبنى حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة وحول العالم، والعديد منهم ديموقراطيات، سياسة نحو الاستفتاء تتسق مع سياسة واشنطن. حتى الاتحاد الأوروبى، وهو منظمة متنوعة تُتخَذ قراراتها على أساس من الإجماع، خرجت معارضة للاستفتاء. ربما كان الأكثر أهمية هو موقف اليابان. خلال قمة بايچين فى أواخر ديسمبر ٢٠٠٧، سوف يرفض رئيس الوزراء اليابانى "ياسو فوكودا" (Yasuo Fukuda) الاستفتاء وأى محاولة أحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن فى العلاقات عبر المضيق. ورغم تحفظ "فوكودا" الأكثر قليلا من المسئولين الأمريكين، حيث إن قوله كان لا يدعم الاستفتاء أكثر مما يعارضه، ولكنه أوحى بوضوح رؤيته للاستفتاء فى ضوء سلبى جدا. صحف تايبى، خصوصا الجريدة المناصرة للحزب التقدمى الديموقراطى "تايبى تايمز"، كانت سريعة فى ملاحظة موقف "فوكودا" السلبى، ورفضت الفروق الدقيقة فى الصياغة(١٨).

اكتسب انسجام السياسة الأمريكية اليابانية الداعمة "لصين واحدة" أرباحا. فى الواقع، بعد انتصار الرئيس المحافظ "ما ينج–چيو" (Ma Ying-jeou) الانتخابى فى تايبى بأسابيع قليلة، قام الرئيس [الصيني] "هو [چاوبينج]" بأول زيارة لليابان يقوم بها رئيس صينى منذ أكثر من عشر سنوات. فى الأيام التى سبقت الزيارة، أشار باحث صينى قوى النفوذ بالمدرسة المركزية للحزب الشيوعى الصينى، إلى أن العلاقات بين الجانبين تحسنت كثيرا بفضل رفض اليابان لاستفتاء الأمم المتحدة بتايوان وزيارة رئيس الوزارة اليابانى "فوكودا" للصين(١٩).

ومن الممكن التحدث عن رواية مماثلة فى مبيعات السلاح الأمريكى إلى تايوان. إدارة الرئيس بوش، وقد أخبرت الكونجرس أنها تخطط لبيع أسلحة قيمتها ٣ بلايين دولار أمريكى لتايوان فى خريف ٢٠٠٧، أخبرت الكونجرس مرة أخرى فى خريف ٢٠٠٨ أنها تنوى بيع صفقة سلاح إضافية بمبلغ ٦,٥ بلايين دولار لتايوان. وكما هو الأمر دائما، أشعل هذا انتقادات عظيمة فى بايچين، وأدى إلى إلغاء غير بناء لحوار العسكريين مع العسكريين بين الصين والولايات المتحدة حتى أوائل عام ٢٠٠٩، بعد تنصيب الرئيس أوباما. ولكن رغم الحجم الكبير للصفقات، فإن رد فعل بايچين كان بالأحرى محدودا، ولم يعرقل بأى طريقة جوهرية العلاقات عبر الباسيفيكى. ولم تفسد إشعارات بيع السلاح تحسين العلاقات عبر مضيق تايوان تاليا لانتخاب الرئيس "ما ينج-چيو" من حزب الكومينتانج فى مارس ٢٠٠٨. عارض "ما" ألاعيب "تشن" المناصرة للاستقلال، وبحث عن تحسين العلاقات بالأرض الأم. بعد تنصيبه، عقدت الأرض الأم وتايوان سريعا اتفاقيات اقتصادية، ونشأت رحلات طيران تجارية مباشرة عبر مضايق تايوان(٢٠).

الانتقاد الدولى المُنسّق للاستفتاء على ما يبدو، دمر تدميرا حقيقيا كلا من شعبية الاستفتاء فى تايوان (عواقب مقصودة لدبلوماسية الولايات المتحدة العلنية) ولشعبية السياسيين الذين ظلوا ينادون به فى انتخابات مارس ٢٠٠٨ (عواقب غير مقصودة). أعاد الجهد المُنسّق إيضاح نقطة أساسية لبايچين: إصرار الولايات المتحدة على أن بايچين لا يجب لها أبدا إرغام تايوان، هو موقف لم يعد كودا سريا أمريكيا فى دعمها لاستقلال تايوان. عند كل منعطف، تمزج واشنطن التهديد بردع القوة العسكرية للأرض الأم مع تطمينات بالغرض المحدود من العلاقة الأمنية الأمريكية مع تايوان. فى أوقات التحدى الصعب فى العلاقات عبر المضيق، يبدو أن إدارة بوش وجدت طريقا لتعزيز الأمن الإقليمى.

البحث عن تعاون صينى فى القضايا العالمية

حتى مع نجاح بوش فى سياسة تايوان، إلا أن الرئيس كانت له رؤية أعظم من مجرد منع النزاعات غير الضرورية. أراد بوش صياغة شكل الاختيارات التى

تقوم بها القيادة فى بايچين لطريقة استخدام نفوذ الصين المتنامى. بدلا من محاولة دفع نمو القوة الصينية للتراجع أو احتوائها، شجعت الولايات المتحدة بايچين على الاعتماد على التفاعلات الدبلوماسية والاقتصادية أكثر من الإرغام أو استخدام نفوذها الناتج لتحسين آفاق الأمن والرفاه الاقتصادى فى آسيا وما وراءها. وقد كان لهذا المسعى نتائجه المختلطة، ولكنه سار على منحنى صاعد مُبشِّر فى السنوات الثلاث التى مهدت للأزمة المالية فى عام ٢٠٠٨.

لسنوات حافظت الولايات المتحدة على استمرار عشرات وعشرات من الحوارات الرسمية مع الصينيين. ولكن إدارة بوش شرعت فى حوارين جديدين دبلوماسيين شاملين على درجة كبيرة من الأهمية لترقية إستراتچيتها. خلق نائب وزير الخارجية "روبرت زوليك" ونظيره الصينى مستشار الدولة "داى بينجيو" (Dai Binggeo) الحوار الاستراتيچى. خليفة "زوليك"، "جون نجروبونتي"، سوف يمسك بمقود هذا الحوار المهم تماما، ولكن الأقل ظهورا نسبيا فى ٢٠٠٧. وكما ناقشنا سابقا، فى ديسمبر ٢٠٠٦، افتتح وزير الخزانة فى إدارة بوش، "هنرى بولسون" ونظيره الصينى نائب الرئيس "وو يي" الحوار الاقتصادى الأكثر شهرة، وهو اللقاء نصف السنوى حول الشئون الاقتصادية الثنائية والعالمية.

فى السنوات القليلة الأخيرة من إدارة بوش، تمتعت بميزة لعب دورٍ داعمٍ فى كلٍ من هاتين المبادرتين الكبيرتين. كان واضحا لى أن ثلاثة مواضيع عريضة تسهم فى نجاح تلك المحادثات. الأول هو التركيز على بناء قنوات لنهوض الصين بدلا من احتواء هذا النهوض. بدعوة الصين للعب دور أوسع على المسرح الدولى، ولو أنه بهدف لعب دور بنَّاء، واجهت إدارة بوش حججًا من صقور الصين، تنادى بأن الولايات المتحدة وحلفاءها يضمرون نيات عدوانية بهدوء، ويريدون منع الصين من التمتع بنفوذ إقليمى وعالمى أوسع.

الموضوع الناجح الثانى كان هو رفض إدارة بوش معالجة مسعى النفوذ الصينى والأمريكى فى شتى مناطق العالم كمباراة نتيجتها "الحصيلة صفر"

(Zero-sum). كان ذلك من الحكمة. فى العموم النشاط الصينى المتزايد فى تطوير مناطق [فى أنحاء العالم] أمر مُرحَّب به، ويجب على الولايات المتحدة تشجيع تخصيص معونة واستثمار أكبر وليس أقل هناك. لا تنشأ المشاكل بسبب بعض صراعات التنافس المتصورة لتأمين النفوذ والموارد ولكن تنشأ لافتقاد سياسات الصين الشفافية ولعدم التنسيق مع المانحين الكبار والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. نتيجة لذلك، من الممكن للمشاريع الصينية أن تخفض من أثر الجهود الدولية بمنحها قروضًا غير مشروطة لحكومات عرضة للفساد، بينما على سبيل المثال، يستطيع استخدام المشروطية تحسين الحوكمة. لمعونات التنمية تبعات اقتصادية وأمنية على السواء. لسوء الحظ، خلال إدارة بوش سعت الولايات المتحدة دون جدوى لتأسيس حوار حول المساعدات بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وأولئك اللاعبين الصينيين المشاركين فى المعونات والاستثمار الخارجى.

الموضوع الثالث كان هو توسيع الحوارات لمعالجة مشاكل المناطق فى أنحاء العالم. أحد التغييرات الصارخة فى العلاقة الصينية الأمريكية منذ عام ٢٠٠٥، قد كان تحركا يتجاوز القضايا ثنائية الأطراف التقليدية إلى سبل ربما تستخدمها الصين والولايات المتحدة لتنسيق أفضل بين المقاربات نحو المشاكل فى أفريقيا ووسط وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال شرق آسيا. كجزء من الحوار الأكبر (الإستراتيجي)، بدأت الصين والولايات المتحدة سلسلة من الحوارات الفرعية المنتظمة يقودها مساعدو وزير الخارجية الأمريكى للمناطق ونظراؤهم الصينيون فى وزارة الشئون الخارجية الصينية. منذ عشر سنوات أسبق، كان أصحاب هذه المناصب فى كلا البلدين على الأرجح لا يعرفون أسماء بعضهم البعض، دع جانبا دخولهم فى مناقشات مكثفة حول أحسن السبل لتعزيز الاستقرار والنمو فى شتى أجزاء العالم. أتى الصينيون لهذه الحوارات بخبراتهم الدبلوماسية المتينة، التى اختلفت غالبا عن قدرات نظرائهم الأمريكيين من نواحٍ مهمة.

أسفرت الحوارات مع الصين خلال النصف الأخير من إدارة بوش عن منافع متعددة. فى حدودها الدنيا، عبَّر كلا الجانبين عن اهتماماتهما وقلقهما وإستراتيجياتهما نحو المشاكل المتنوعة بشكل أوضح. تم بناء علاقات شخصية بين المسئولين، كانت تُستدعى أحيانا فى الأوقات الصعبة. ولكن فى نهاية اليوم، يصبح اختبار النجاح أو الفشل كامنا فى التعديلات النابعة من هذه الحوارات وما دخل على سياسة كل طرف من تعديلات. بهذا المعنى، بينما ظلت الصين بعيدة عن تحقيق المكانة المنشودة عند كل صاحب مصلحة مسئول كما صوَّرها خطاب "زوليك" فى ٢٠٠٥، مرت سياسة الصين بتغيرات بناءة، ولها وزنها حول بعض قضايا الأمن الدولى والقضايا الإنسانية كان من الصعب تفسيرها فى غياب هذه الحوارات.

الاقتصاديات

فى السنوات المبكرة للحوار الاقتصادى الإستراتيجى الصينى الأمريكى، كانت قيمة العملة الصينية المنخفضة وفوائض الحساب الجارى الصينى (صادرات أكبر من الواردات) التى تسهم فى هذا الانخفاض، موضوعا رئيسيا. لم تخلق هذه الاختلالات فقط تشوهات فى العلاقات الصينية الأمريكية الاقتصادية ولكن بشكل ضمنى خلقت تشوهات فى الاقتصاد العالمى. بمنتصف العقد الأول من الألفية، كانت الصين تدير فائض حساب جارٍ واسعًا جدا ليس فقط مع الولايات المتحدة ولكن مع العالم (تقريبا ٨% من الناتج الداخلى الإجمالي). للاحتفاظ بالتنافسية العالية للصادرات الصينية فى الأسواق الدولية، قام المسئولون الصينيون بخفض قيمة العملة الصينية بشكل مصطنع، ولم يسمحوا بتعويمها فى الأسواق الدولية. الامتزاج الناتج بين الصادرات الصينية الرخيصة بشكل مصطنع وواردات البلدان الأخرى مرتفعة الثمن بشكل مصطنع، تسبب فى تزويد الفائض [التجارى الصيني] بالوقود. وبشكل قابل للجدل، أولئك الذين تأثروا بالعملة الصينية منخفضة القيمة لم يكن منهم الولايات المتحدة ولا الاقتصاديات الغنية ولكن الأمم المصدرة التى

تتنافس مع الصينيين. وبغض النظر عن أى تعديلات سعرية فوقية فى الصادرات الصينية التى قد تأتى مع إعادة تقييم اليوان الصينى، الصناعات منخفضة الأجور التى تُصدَّر من الصين إلى الولايات المتحدة لن تتحرك عائدة إلى الولايات المتحدة أو أى اقتصاديات متقدمة أخرى على الأرجح. ولكن تقف البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة حديثا مثل البرازيل وإندونيسيا وكوريا الجنوبية لتصبح صادراتها أكثر تنافسية إذا ما تم تعديل قيمة العملة الصينية.

أعيد تقييم اليوان الصينى نحو ٢١٪ أمام الدولار منذ عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، جزئيا كما اعتقد بسبب الحوار الذى كان يجريه الوزير "بولسون". فعلت الولايات المتحدة الصالح، ولو لم يكن الهدف هو عودة وظائف التعاقدات الخارجية (outsourcing) إلى أمريكا. كان المنتفعون الكبار هم المُصدِّرين الأمريكيين. قبل إعادة التقييم هذه كان السوق الصينى قد اكتسب أهمية متزايدة عند المصدرين الأمريكيين. فى السنوات الخمس التالية لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية فى ٢٠٠١، نمت الصادرات الأمريكية إلى الصين تقريبا خمسة أضعاف، وهى زيادة فى نمو الصادرات إلى الصين أسرع من نمو صادراتها لسائر العالم. إعادة التقييم الصينى لعملتها عملت على تسارع تلك العملية. فى ٢٠٠٦ نمت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين تقريبا مرتين أسرع من واردات الولايات المتحدة من الصين. استمر النمو فى الصادرات ليتجاوز النمو فى الواردات بهوامش صحية فى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ أيضا. مع نهاية إدارة بوش، كانت الصين فعليا ثالث أوسع سوق صادرات للولايات المتحدة.

عديد من الأسباب وراء هذا النجاح، وفقط بعضها يتعلق مباشرة بالدبلوماسية الأمريكية. ولكن تقييما أعلى لليوان الصينى ساعد على تصدير المنتجات الأمريكية إلى الصين بصورة أكثر قدرة للمستهلك الصينى أن يتحملها. فى الحوار الإستراتيچى الاقتصادى، أمَّنت الولايات المتحدة أيضا تعاقدات لمبيع ٨ بلايين دولار من تكنولوچيا القدرة النووية إلى الصين، ومن أجل زيادة الطرق الجوية بين البلدين، ومن أجل التعاون النشيط فى الصين بين هيئة الطعام والدواء

الأمريكية ونظرائها الصينيين. هذا الإنجاز الأخير كان ربما أكثرها إثارة للدهشة. عانت الصين فضائح أمان فى صادراتها، من لعب الأطفال حتى طعام الكلاب إلى الزلابية. وحيث إن فحص كل حاوية آتية من الصين هى عملية هائلة مستحيلة فى الموانئ البحرية، كان أحسن الطرق لتحسين أمان المُنتَج هو إحضار قدرات فحص وتفتيش مُحسَّنة إلى أرضية عنابر المصانع. كادر أصغر من المفتشين والعلماء المهرة يصنع فى هذا المجال بأحسن من جيش عرمرم من مسئولى الجمارك. ولكن ليس سهلا أن تُقنِع الصين بالسماح بوجود مفتشين أجانب على أرضها.

ورغم هذه الإنجازات الملموسة، فى رأيى القيمة الأكبر للحوار لم تكن فى مثل هذه المُخرَجات المادية ولكن فى الروح التعاونية التى ظهرت أثناء المناقشات. فبينما كانت الاختلافات حول التنفيذ والتفسير منتشرة هنا وهناك باتساع كان هناك اتفاق أساسى على أن التجارة الحرة والتدفق الحر للاستثمار هو خير لاقتصاد كلا البلدين ولصالح الاستقرار الاقتصادى العالمى. كانت هناك درجة مدهشة من الإجماع فى أن الصين تحتاج لتحسين حمايات حقوق الملكية الفكرية إذا ما كان لها تطوير ابتكارات داخلية المنشأ؛ ومن أجل معالجة فوائض الحساب الجارى المستمرة والطبيعة المتقلبة احتمالا لأسواق الصادرات، كانت الصين تحتاج إلى تقييم أسس نموها المستقبلى أكثر على الاستهلاك المحلى وأقل على الصادرات والاستثمار. وبالمثل، كان هناك اتفاق عبر الباسيفيكى فى أن الولايات المتحدة تحتاج إلى تعديل وضبط اقتصادياتها الكبرى (macro economy) مع الوقت لتخفيض عجز حسابها الجارى الدائم والمتسع (الاستيراد أكثر مما نصدر) والدين الحكومى. كان هناك اعتراف بأن الاختلالات فى كلا الاقتصادين تمتلك تأثيرا ليس فقط على العلاقة الاقتصادية الثنائية، ولكن أيضا على التنمية الكوكبية.

ربما كان أكثر أهمية لى كشخص يعمل أوليا على قضايا الأمن هو أنه يكاد لا يوجد إحساس فى الحوار الاقتصادى الاستراتيجى بأن أيًا من الجانبين يرى ازدهار اقتصاد الآخر كتهديد أو أن مصائب الآخر الاقتصادية ميزة إستراتيجية.

على العكس، استطاع المسئولون فى كل بلد نقل اهتماماتهم طويلة المدى حول اقتصاد الآخر بطرق شددت على الخطر القائم أمام اقتصاد كلا البلدين وعلى اقتصاد الكوكب إذا ما كان للولايات المتحدة أو الصين أن تعانى انهيارًا كبيرًا على السواء. التقط روح المناقشات بشكل حسن، الخطاب الممتاز حقا الذى ألقاه رئيس مجلس إدارة البنك الاحتياطى الفيدرالى "بن بيرنانك" (Ben Bernanke) فى أكاديمية العلوم الاجتماعية بالصين فى أواخر ٢٠٠٦. بنزاهة وحكمة، أثار "بيرنانك" مشاكل جوهرية فى الاقتصاديات الكلية لكلٍ من الاقتصادين الصينى والأمريكى (من ضمنها الدين المالى الأمريكى والاختلالات التمويلية) بطرق لاقت التقدير الظاهر من مستمعيه الصينيين، الذين اعتادوا الغطرسة الأمريكية أكثر من النقد الذاتى. ترحيب برنانك بمناقشة المشاكل الأمريكية جعل اقتراحاته لتعديلات ضبط الاقتصاديات الكلية الصينية حبة دواء أقل مرارة عند البلع.

كانت هناك أيضا فروق واضحة بين البلدين. استمر إحباط الولايات المتحدة من الانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية، وافتقاد الانفتاح فى أجزاءٍ شتى من الاقتصاد الصينى، خصوصا فى التمويل. قبل الأزمة المالية، دافع قادة الولايات المتحدة بحيوية عن الموقف المنادى بأن قدرة المشروعات الأمريكية على شراء أغلبية أسهم الشركات المالية الصينية سوف تجلب "أفضل الممارسات" إلى الصين. وبينما يفقد مثل هذا الخطاب الكثير من بريقه فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨، أخذت جوانب من تلك الحجج المبكرة حول الحاجة إلى التحرر المالى تمتد بجذورها. فى ٢٠١٣، شرعت الصين فى بدء تجريب منطقة تجارة حرة على نحو خاص فى شنغهاى. سوف يكون للمشروعات الأجنبية هناك مزيد من سبل الوصول إلى الاستثمار فى المشروعات المالية أكثر مما يتوفر لها فى سائر الصين. ولسوف تتبنى المنطقة أيضا ما قد روجت واشنطن له طويلا لكل الصين، ما يُسمى بالقائمة السلبية للاستثمار الأجنبى. فى الصين، تقليديا، لم يُسمَح للاستثمار الأجنبى بأن يعمل سوى فى قطاعات مُصدَّق عليها دون لبس ("قائمة إيجابية")، حتى رغم التعدد الواسع لهذه القطاعات بالمعايير القياسية لمعظم البلدان

النامية. ومع ذلك، ترفض الولايات المتحدة مقاربة القائمة السلبية التى سوف يُسمَح فيها بالاستثمارات الأجنبية من بلد صاحب معاهدة، ويُعطى لهذه الاستثمارات الوضع القانونى نفسه للاستثمار المحلى إن لم يكن، على نحو آخر، محظورا بواسطة القانون. إضافة إلى تبنى مقاربة القائمة السلبية فى منطقة شنغهاى نفسها، بدأت الصين مؤخرا التفاوض مع الولايات المتحدة حول معاهدة للاستثمار الثنائى لكل الأمة على أساس قاعدة القائمة السلبية، وهى مقاربة تفاوضية فضلتها إدارة بوش ولكن رفضها نظراؤنا الصينيون فى ذلك الوقت(٢١).

بالنسبة للجانب الصينى، اشتكى الصينيون للوزير "بولسون" والمحيطين به من القيود المفروضة على صادرات الولايات المتحدة عالية التكنولوجيا للصين على أرضية أمنية. يُحظر ما يُسمى "بقائمة الصين" تصدير نحو نيف وثلاثين تقنية إلى الصين بسبب تبعاتها على مؤسسة الأمن القومى الصينية. يزعم بعض المسئولين الصينيين، بشكل زائف، أن رفع ضوابط الصادرات هذه سوف يُخفِّض بشكل له وزنه العجز التجارى الثنائى (فى الواقع، رفع كل القيود على الصادرات سوف يخفض العجز التجارى على الأرجح بنسبة مئوية صغيرة جدا). ولكن تتشارك الشركات الأمريكية الكبرى الرئيسية مع الخطاب الصينى الأعرض المدافع عن هذا الموقف الذى لم يجد صدى مع المسئولين الأمريكيين. تتسبب ضوابط الصادرات فى تعقيد عمليات التشغيل عند المُصنّعين الأمريكان من أمثال "بوينج" (Boeing) الذين يقومون بتجميع أجزاء فى الصين كجزء من سلسلة إنتاج عابرة للقوميات. روجعت قائمة الصين للصادرات المحظورة فى ظل إدارة بوش وما زالت تحت إعادة النظر حتى اليوم بعين تحافظ على استمرار التوازن الصحى بين الفرص الاقتصادية للمشروعات الأمريكية والأمن القومى الأمريكى.

شكوى الصين الأخرى هى حول انفتاح الولايات المتحدة أمام رأس المال الصينى. فى السنوات العديدة الماضية، بدأت الشركات الصينية البحث عن فرص استثمار ذات وزن فى الولايات المتحدة. ومع ذلك، نشأت مخاوف فى بايچين من

أن واشنطن تسد الطريق على مثل هذه الفرص الاستثمارية لأسباب أمنية من خلال المداولات الغامضة للفرع التنفيذى فى "لجنة الاستثمارات المالية داخل الولايات المتحدة" (Committee on Financial Investments in the United States/ CFIUS). يلوم العديد من الذين قمت بالحوار معهم من الصينيين، ليس عن حق، هذه العملية بسبب فشل محاولة شراء شركة الدولة الصينية البترولية "كنوك" (CNOOC) للشركة البترولية الأمريكية "يونوكال" (UNOCAL) فى ٢٠٠٥. لم تكن تلك هى القضية. جاءت مقاومة الصفقة أوليا من الكونجرس، وليس من الفرع التنفيذى. على أى حال، عبَّر الصينيون فى الحوار الاقتصادى الإستراتيجى وفى الحوارات الأخرى أن سد الطريق على هذه الصفقة يعمل على تآكل ثقة الصين فى السوق الأمريكى. وحيث إن العملية داخل "لجنة الاستثمارات المالية داخل الولايات المتحدة" تدار خارج وزارة الخزانة، قدم الحوار الذى يقوده الوزير "بولسون" فرصة طيبة لتسجيل ما حدث باستقامة، ولتوضيح أن "اللجنة" لم تستهدف الاستثمارات الصينية على نحو خاص. بدلا، حظرت "اللجنة" أى استثمار أجنبى بما فيها استثمارات حلفاء مثل فرنسا والمملكة المتحدة فى قطاعات اقتصادية أمريكية معينة سوف يكون لها احتمالا تبعات سلبية على الأمن القومى.

عدم الانتشار

كوريا الشمالية

رغم مخاوف بايچين الشديدة من زعزعة استقرار كوريا الشمالية عبر الضغط الدولى، لعبت الصين دورا قياديا إيجابيا بشكل نسبى فى الجهد الدولى لإيقاف وعكس مسار برنامج بيونج يانج للأسلحة النووية. دور الصين الاستباقى بدأ فى ٢٠٠٣ عندما قامت بالضغط على كوريا الشمالية أولا فى المفاوضات الثلاثية مع بايچين وواشنطن، وفى نهاية المطاف فى إطار عمل المحادثات سداسية الأطراف التى شملت اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا أيضا. استمرت الصين فى استضافة ورعاية المحادثات سداسية الأطراف خلال بقية مدتى الرئيس بوش فى

الرئاسة. ولكن المرء يجد عزاء نسبيا فى مثل هذا التقدم بمعايير ترحيب الصين بقبول دور قيادى إيجابى فى جوانب أخرى من الحوكمة العولمية.

ظروف عديدة تاريخية وجغرافية وسياسية وعسكرية جعلت من كوريا الشمالية خلال العقد الأول من الألفية حالة خاصة بالنسبة للصين. حتى رغم توتر العلاقات أثناء فترات متعددة بعد توقيع بايچين وبيونج يانج حلفا دفاعيا فى ١٩٦١، تصبح كوريا الشمالية الحليف الرسمى الوحيد للصين، وهو تحالف تمت صياغته بالدم المسال فى الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣. تكتسب الجغرافية الاعتبار أيضا. أى نزاع على شبه الجزيرة سوف يكون كارثة للجارة الصين، خصوصا إذا ما تضمن ضربات للمنشآت النووية. وفى وقت الاستعداد لحرب العراق فى أوائل عام ٢٠٠٣، ظهرت إدارة بوش بشكل دولة قتالية تماما. انضمت كوريا الشمالية إلى قائمة تشمل إيران والعراق كعضو فى "محور الشر" فى خطاب الرئيس بوش عن حالة الاتحاد فى يناير ٢٠٠٢. لم تستطع بايچين تجاهل إمكانية الصدام حول شبه الجزيرة إذا لم يتم العثور على حل دبلوماسى. فى أواخر ٢٠٠٢، زار وفد حكومى أمريكى عالى المستوى بيونج يانج، وقدَّم دليلا على أن كوريا الشمالية تتابع إنتاج يورانيوم عالى التخصيب (HEU) فى انتهاك لاتفاقياتها المتنوعة حول عدم الانتشار النووى. زعم المسئولون الأمريكان أن نظراءهم الكوريين الشماليين أقروا بمتابعة إنتاج اليورانيوم عالى التخصيب لتزويد إنتاج البلوتونيوم (Plutonium) فى مفاعل "يونجبايون" (Yongbyon) النووى. لاحقا أنكر الكوريون الشماليون أنهم قدموا مثل هذا الاعتراف، واتخذوا موقفا عدائيا علنيا ضد اتهامات الولايات المتحدة. انسحبت بيونج يانج فورا من معاهدة عدم الانتشار. وفى أوائل ٢٠٠٣ بدأت مرة أخرى إعادة معالجة قضبان الوقود المنضَّبة فى منشأة "يونجبايون" النووية، النشاط الذى كان قد تجمد هناك بواسطة إطار العمل المتفق عليه فى ١٩٩٤ والذى سبق ذكره.

لم ينتب بايچين فقط القلق ولكن طوكيو وسيول أيضًا ساورهما القلق بأنه إذا ما فشلت الدبلوماسية فى هذه الأزمة الكورية النووية الجديدة، ربما تشن الولايات المتحدة ضربات جوية ضد المنشآت النووية فى يونجبايون التى أعيد تشغيلها

مؤخرا[٢٢]. تدفقت الوفود على بايچين لحث الصين على إقناع بيونج يانج بالعودة إلى مائدة المفاوضات. وطبقا لتقارير علنية فعلت بايچين ما هو مطلوب بالضبط. على ما يقال قطعت بايچين تدفق البترول إلى الحليف التابع فى الشتاء مؤقتا، متعللة بمصاعب فنية، ورأت أن الالتزام الدفاعى نحو كوريا الشمالية فى ١٩٦١ كان مرهونا بسلوك بيونج يانج. وقيل أيضا إن بايچين عرضت العمل كوسيط نزيه فى محادثات كوريا الشمالية مع الأمريكيين[٢٣].

بايچين الحذرة ومتثاقلة الخطو بشكل معتاد تصرفت بشكل نزيه وسريع بالمعيار الصينى القياسى. وعلى الأرجح كانت الصين سوف تنشط على المستوى الدبلوماسى حتى لو لم يكن الأمر أسبق من بدء عملية انتقال قيادة الحزب فى ٢٠٠٢-٢٠٠٣. فى مؤتمر الشعب الوطنى فى مارس ٢٠٠٣، سوف يُسمى "هو چينتاو" رئيسا، ولسوف يتغير فريقه للسياسة الخارجية. الشهور التى مهدت لهذا الاجتماع كانت أوقاتا حرجة للدبلوماسية الاستباقية فى قضية أمنية مهمة. فور انتهاء انتقال القيادة فى مارس، دفعت الظروف المذكورة سلفاً الصين إلى العمل بكامل قوتها وبدأت المحادثات ثلاثية الأطراف (بين جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية والولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية) فى بايچين فى أبريل.

لم ترَ الصين ولا الولايات المتحدة فى الصيغة ثلاثية الأطراف صيغة نموذجية. بحلول أغسطس ٢٠٠٣ أصبحت الصين والولايات المتحدة قادرتين على إقناع الكوريين الشماليين بالمشاركة فى المحادثات التى تضمنت اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا أيضا. أصرت الولايات المتحدة على أن المحادثات سوف تدور حول حل لنزع السلاح النووى من شبه الجزيرة، لتذكر كل الأطراف أنه بعد الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة لا تملك أى سلاح نووى منشور فى كوريا الجنوبية. دائما كان الشمال يزعم أنه يمتلك الحق فى متابعة تطوير الطاقة النووية السلمية، وبرجوع التاريخ إلى مفاوضات التسعينيات، يمتلك حتى الجرأة ليقول إن منشأة يونجبايون كانت جزءا من مثل هذا البرنامج السلمى. بهذه الذريعة، كانت بيونجَ يانج تطالب دائما بتعويض فى صورة طاقة (بترول وقود ثقيل، وماء

خفيف للمفاعل النووي) مقابل أى تعاون من أجل برنامجها النووى. عرف الأعضاء الآخرون فى المحادثات سداسية الأطراف أن ذلك الأمر هو هزل من كوريا الشمالية، لأن منشأة يونجبايون النووية مفصولة عن شبكة كوريا الشمالية الكهربائية. ربما كان توليد الكهرباء الوحيد بواسطة هذا المفاعل هو لتوفير الإنارة للمفاعل نفسه. لكن كانت هناك دواعٍ إنسانية لتزويد كوريا الشمالية بالوقود البترولى الثقيل على أية حال. إلا أنه كان من غير الممكن تزويد كوريا الشمالية بكميات كبيرة حقا من البترول سوى فى أوقات معينة، ببساطة لأن البنية التحتية المتداعية فى كوريا الشمالية تنقصها القدرة على تخزين كميات كبيرة. وهذا يعنى أن قرار تزويدها بالبترول لم يكن بالضرورة قرارا طويل المدى ولا غير قابل للرجوع فيه حتى تستطيع كوريا الشمالية وضعه فى جيبها ثم تستمر فى تطوير الأسلحة النووية بعد ذلك دون دفع تكلفة قرارها.

امتلكت ميزة المشاركة فى الوفد الأمريكى لجولتين فى المحادثات سداسية الأطراف. ويمكن القول إن هاتين الجولتين كانتا الأسوأ (ديسمبر ٢٠٠٦) والأحسن (فبراير ٢٠٠٧) فى جولات المحادثات، لذا كنت قادرا على اختبار مدى واسع من الدبلوماسية خلال وقت قصير. كان التفاوض مع الكوريين الشماليين مثيرا لهياج الدبلوماسيين الأمريكيين الشديد، وكنت غالبا بفضل دورى أقوم بنصيحة رئيسى، السفير "كريستوفر هيل" (Christopher Hill) حول دور الصين فى المحادثات، وليس عن طريقة التفاوض مع كوريا الشمالية. كانت هناك طائفة واسعة من الشخصيات فى المحادثات التى دارت فى مجمع "دياويوتاي" (Diaoyutai) الهادئ واللطيف لقصر ضيوف الدولة فى بايچين. مثَّل الصين والولايات المتحدة دبلوماسيون متميزون ومحنكون جدا. كلاهما، كل بطريقته، بدا مناسبًا جدا للمهمة. كان "كريس هيل" نائبا "لريتشارد هولبروك" (Richard Holbrooke) خلال إدارة كلينتون، وقد تعامل مع مندوبين أشرار من قبل. كان "هيل" قد أدار التعامل بقوة مع التفاصيل فى اتفاقيات سلام دايتون (Dayton peace accord) التى أنهت حرب البوسنة مع سلوبودان ميلوسيفيتش الصرب، هذا الشقى من الطراز الأول. اعتاد

"هيل" أيضا على تنافر نغمات الهجاء التى يواجهها الدبلوماسيون بعد عودتهم لبلادهم فى أى وقت. هم فعلا يتفاوضون مع مثل هؤلاء اللاعبين الأشرار (بمعنى عندما يمنحون الطرف المقابل إما تطمينات أو منافع مقابل وعود بالتعاون). كبير مفاوضى الصين كان "وو داواي" (Wu Dawei)، الدبلوماسى صعب المراس البصير الذكى الذى كان يفتقد العديد من الجماليات العالمية لزملائه الأصغر سنا والذين يجيدون التحدث بالإنجليزية. "وو" المُدخِن بشكل متواصل عضو الحرس الأحمر السابق، امتلك هيئة شخص ما يشارك بحصته فى معارك الشوارع. بدا أنه المحاور المناسب جدا مع نظام حكم كوريا الشمالية الذى كان فى جوهره عصابة مجرمين أكثر كثيرا منه دولة–أمة شرعية. حقيقة ضم وفد بيونج يانج لأحد مستشارى زعيم العصابة متأنق الملبس وهادئ الكلام، لم تفعل سوى إجلاء تصورى عن نظام الحكم فى كوريا الشمالية كعصابة من الغوغاء. لقد عملت بصناعة البناء فى مدينة نيويورك فى الثمانينيات وقد شاهدتُ مثل هذه الشخصيات من قبل.

فى ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥، أصدرت المحادثات السداسية بيانا مشتركا التزمت فيه كل الأطراف بما فيهم كوريا الشمالية بنزع السلاح النووى من شبه الجزيرة. يبقى البيان مفيدا حتى هذا اليوم كتذكير بأن محادثات الأطراف الستة يجب أن تكون، وقد كانت، حول نزع السلاح النووى، وليس الأمن الإقليمى ولا نزع السلاح النووى الإقليمى. أى شيء مختلف قد يوفر لبيونج يانج الفرصة الخطيرة لقبولها كدولة نووية مشروعة. إلا أن التنفيذ سقط فى هوة اليأس بشكل يكاد يكون فوريًا؛ لأنه قام بتفسير البيان سريعا بطريقة مخادعة. على سبيل المثال، زعمت بيونج يانج أنه يجب إرسال مفاعلات الماء الخفيف لكوريا الشمالية قبل نزع سلاحها النووى عندما أصبح واضحا لكل الأطراف الأخرى أن مثل هذا التوريد سوف يتبع فقط نزع السلاح النووى من كوريا الشمالية بصورة تقبل التحقق منها. أيضا خلقت الولايات المتحدة تعقيدا فى مسار عملية التفاوض. قبل بيان سبتمبر

بأربعة أيام، منعت وزارة الخزانة الأمريكية بنكا من ماكاو (Macau) "بنكو دلتا آسيا" (Banko Delta Asia) من أداء المعاملات بالدولار الأمريكى، وهى ضربة شديدة لأى بنك فى عالم متعولم. اتهمت الخزانة البنك بغسيل أموال جنائية من كوريا الشمالية. لعزل التأثير الواقع على صناعة البنوك فى ماكاو، جمدت سلطات ماكاو ودائع كورية شمالية فى البنك قيمتها ٢٥ مليون دولار. ليس هذا كثير من النقود فى عالم العلاقات الدولية، أو الأمن الدولى أو انتشار السلاح. ولكن هذا هو الفأر الذى أطلق زئيرا: تعيين وزارة الخزانة لبنك دلتا آسيا كمؤسسة تمثل مشكلة أثار فزع البنوك فى أنحاء العالم، مما جعلهم يُحجِمون عن التعامل فى أموال كوريا الشمالية طبقا للنظرية الحكيمة بأن الأغلبية الكبيرة من تمويلات كوريا الشمالية الدولية تمتلك صلات ما بأنشطة غير قانونية. لم يعد فى استطاعة قادة كوريا الشمالية الوصول إلى الأموال السائلة التى كانت تُمول طراز حياة الرفاهية التى يحيونها وبشكل مساوٍ فى الأهمية كانت تسمح لهم برشوة قطاع واسع بما يكفى من سكانهم من أجل بقائهم فى الحكم.

أطلقت وزارة الخزانة مبادرة بنك دلتا آسيا بالتعاون مع محلل مالى مُبدِع بوزارة الخارجية، "ديفيد آشر" (David Asher). لقد كانت طريقة لامعة للإضرار بنظام الحكم الكورى الشمالى. "فيكتور تشا" (Victor cha)، الأستاذ فى جامعة چورچ تاون وزميلى فى الحكومة الأمريكية من مجلس الأمن القومى، يتذكر فى كتابه الشامل عن كوريا الشمالية، "الدولة المستحيلة" (Impossible State) أن عضوا مخمورا فى الوفد الكورى الشمالى اعترف له بأنهم قد تضرروا من هذه التدابير(٢٤). المشكلة مع بنك دلتا آسيا أنه كان إجراء قوة باطشة مُخططا لإيذاء قيادة كوريا الشمالية، وليس أداة دبلوماسية مضبوطة بدقة. كإجراء لإنفاذ القانون، كان من الصعب إلغاء مهمته – كانت الخزانة سوف تفقد مصداقيتها حول العالم إذا ما فعلت ذلك دون سبب. أكثر من ذلك، لن تستطيع البنوك الدولية أداء وظيفتها دون أن تكون قادرة على إجراء المعاملات بالدولار. لذلك فإن تخصيص الخزانة

لبنك دلتا الآسيوى هو لب الاختيار. حتى بعد رفع التخصيص، كان من الصعب إيجاد بنك دولى يرحب بقبول تحويل الخمسة والعشرين مليون دولار كورى شمالى من بنك دلتا الآسيوى إليه. يفضل البنكيون البقاء تحت رادار الخزانة. إنهم يعرفون أيضا أن البنوك الأخرى ربما تتحرج من التعامل معهم بدلا من الاشتراك مع بنك من الممكن اتهامه بغسيل أموال كوريا الشمالية الإجرامية. من موقف تفاوضى، أن تخصص الخزانة فذلك لديه منفعة محدودة لأن يمتلك فقط نمطين: نعم أم لا. أحسن أدوات التفاوض أقل من أن تشبه مفتاح تشغيل "فتح أم غلق" وهى أكثر شبها بقرص تشغيل من الممكن استخدامه لزيادة أو إنقاص الضغط. وطالما ظل تخصيص الخزانة ساريا، يصبح قادة كوريا الشمالية أسرى فى عالم الأذى. فور رفع التخصيص، يستطيعون عندئذٍ الوصول فعليا إلى أموالهم وتحريكها لتجنب تكرار هذه الواقعة.

ولوضعها بشكل معتدل، لم ترضَ بايچين عن وضع بنك دلتا آسيا فى قائمة وزارة الخزانة. توقيت وضع البنك فى القائمة، قبل أيام فقط من صدور البيان المشترك، بدا للعديد بوصفه جهدًا من المحافظين الجدد فى واشنطن لقطع الطريق على أى اتفاق، ومن ثمَّ تحييد المحادثات سداسية الأطراف. كانت المشكلة الثانية بالنسبة لبايچين هى أن ماكاو كانت مقاطعة صينية، وهناك مخاوف من أن مصاعب هذا البنك الصغير قد تنتشر إلى ماليات سائر المناطق، التى كانت مركزًا كبيرًا للقمار. ويتعلق بتلك المشلكة الثانية احتمال تعرض بنوك صين الأرض الأم للتخصيص بسبب تعاملاتها المباشرة أو غير المباشرة مع أموال الكوريين الشماليين. وبشكل أكثر اتساعا، رأى الصينيون فى هذا الإجراء عقوبة كاسحة مُصمَّمة لزعزعة استقرار نظام الحكم فى كوريا الشمالية، ولا يهدف ببساطة إلى توفير ورقة ضغط تفاوضية تتعلق بالقضية النووية. فى فترة رئاسة بوش الأولى بدا أن هدفه الأولى كان هو تغيير نظام الحكم فى كوريا الشمالية، كما يدلل عليه خطابه "محور الشر" فى ٢٠٠٢. فى فترة رئاسته الثانية، بدا بوش أكثر ترحيبا

بالتعايش ولو بشكل غير مريح مع نزع السلاح النووى لنظام الحكم في كوريا الشمالية، وهو ما ارتاحت له بايچين كثيرا. ولكن وضع بنك دلتا الآسيوى في القائمة بدا منسجما أكثر مع مقاربة تغيير نظام الحكم؛ لأنه ترك أثره على جزء كبير من أنشطة كوريا الشمالية الاقتصادية الدولية، التى كان يعتمد عليها النظام.

ساعد تصرف كوريا الشمالية الخاص فى أواخر ٢٠٠٦ على تحول بؤرة اهتمام الصين بعيدا عن العقوبات الأمريكية وعودتها إلى المشكلة الحقيقية، استهانة كوريا الشمالية المتهورة بالمجتمع الدولى. اختبرت كوريا الشمالية بفظاظة صاروخا طويل المدى فى ٤ يوليو ٢٠٠٦. يبدو أن تخريب عطلات المسئولين الأمريكيين هو صفحة فى كتاب قواعد لعبة دولتهم المارقة. مع قليل من التحذير لحلفائهم الصينيين، ورغم ممانعة الصين، اختبرت كوريا الشمالية ابتكارا نوويا لأول مرة فى أوائل أكتوبر ٢٠٠٦. رد الفعل الرسمى الصينى كان خشنا على نحو خاص، ليصف السلوك الكورى الشمالى بأنه سلوك "صفيق"، وهو مصطلح كان يستخدم فى الماضى لوصف سلوك الأعداء، مثلما حالة قصف الولايات المتحدة لشمال فيتنام ولاوس خلال حرب فيتنام.

وفى هذه الأوقات نفسها فى واشنطن، كان واحدٌ من أكثر جوانب عملية التفاوض الكورية الشمالية أهمية ودهشة يتخذ شكلا. كانت الولايات المتحدة تجهز حزمة من ست نقاط لتسليمها لكوريا الشمالية وأمم الأطراف الست الأخرى إذا ما كان لكوريا الشمالية أن تتحرك بشكل منسجم وقابل للتحقق منه في اتجاه نزع السلاح النووى. لا أستطيع المضى فى كل التفاصيل هنا، ولكن العرض كان سخيا فى المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية لدرجة أن أى قيادة كورية شمالية عاقلة وليست عمياء برغبة امتلاك ترسانة نووية كانت سوف تقبله. لم يكن هذا مجرد رأيى أنا أو رأى المسئولين الآخرين فى واشنطن؛ لقد كان رأى الدبلوماسيين من كل البلدان الأخرى المشاركة فى المحادثات السداسية. أتذكر دهشتى أنا نفسى لمرونة إدارة بوش عندما أظهرت لى مسودة الحزمة المقترحة في لقاء صغير بالدور السابع فى مبنى وزارة الخارجية. كمتخصص فى الصين، أشرت إلى أن

الحزمة سوف تنال إعجاب القادة فى بايچين، الذين كانوا يريدون كلا من نزع السلاح النووى والاستقرار طويل المدى فى شبه الجزيرة. بالنسبة لبايچين، بقاء نظام الحكم فى بيونج يانج كان هدفا عظيما. فى أواخر عام ٢٠٠٦، بدت الولايات المتحدة مستعدة للتعايش مع نظام حكم كوريا الشمالية طالما لا يمتلك هذا النظام برنامجا للسلاح النووى. وبدا أن نزع السلاح النووى هو الطريق بالنسبة لكوريا الشمالية لاختراق عزلتها الدبلوماسية والاقتصادية الخطيرة، وخلق اقتصاد أكثر قدرة على الاستدامة.

سافرت فى نوفمبر ٢٠٠٦ إلى بايچين مع اثنين من كبار المسئولين؛ وكيلى وزارة الخارجية "نيكولاس بيرنز" (Nicholas Burns) و"روبرت جوزيف" (Robert Josef)، لتقديم إطار العمل الأمريكى المقترح للحكومة الصينية وللدبلوماسيين من أمم الأطراف الست الأخرى. إلى جانب اللقاءات مع قادة السياسة الخارجية الصينية، بدا اللقاء مع الدبلوماسيين الروس هو الأكثر أهمية. تتشارك موسكو حتى هذا اليوم مع المخاوف الصينية من أن الولايات المتحدة تريد تغيير نظام الحكم فى كوريا الشمالية والعواصم المنبوذة الأخرى. بدا لى المحاورون الروس والصينيون متأثرين بشكل ظاهر بالمحتوى المعتدل والطبيعة الشاملة لرؤية الولايات المتحدة لمستقبل كوريا الشمالية ما بعد المرحلة النووية.

مظهر الوفد الأمريكى الصغير كان مهمًا أيضا. كان هناك كثير من الارتياب فى المنطقة وفى الولايات المتحدة أن إدارة بوش منقسمة داخليا، وأن أى اتفاق يتم الوصول إليه سوف يمزقه خصوم المفاوضات سريعا. اعتقد المراقبون بناء على سجل الدبلوماسية الأمريكية فى فترة رئاسة بوش الأولى جزئيا، أنه ما زالت هناك خطوط حادة بين تفضيلات السياسة عند الدبلوماسيين المحترفين مثل "كريس هيل" والمُعيَّنين سياسيا الذين أتوا من خارج الحكومة، والذين يُعتبَرون أيديولوچيا أكثر تشددا، وأقل ترحيبا بالحل الوسط. لذا كان من المهم فى رأيى، أن تُعرَض تصورات إطار العمل لمستقبل كوريا الشمالية غير النووى فى بايچين

بواسطة السفير "بيرنز" المسئول المحترف من المستوى الأعلى في وزارة الخارجية، والسفير "جوزيف" وكيل الخارجية المسئول عن سياسة عدم الانتشار [النووي]، المُعيَّن السياسى الذى يُرى بشكل واسع على أنه من بين المسئولين الأكثر ارتيابا فى أى توافق مع بيونج يانج. أكثر من ذلك، كان "بيرنز" قد سافر إلى بايچين لإجراء جولة ثالثة من حوار الخبراء (الإستراتيچي) مع الصين الذى تم تخطيطه بواسطة "روبرت زوليك" و"داى بينجيو" لتحسين التنسيق بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية حول أمور الأمن العولمى شاملا الانتشار النووى الكورى الشمالى. لذا من حيث الشكل والوسط والتوقيت كانت الدبلوماسية الأمريكية فعالة: رسالة إدارة بوش أوضحت أن بيونج يانج وليست واشنطن هى التى تعرقل التقدم؛ وأظهر تركيب الوفد أن حكومة الولايات المتحدة تتكلم بصوت واحد حول القضية؛ وأن توقيت الرسالة يمثل حافزا لبايچين للضغط على كوريا الشمالية من أجل العودة لالتزاماتها فى البيان المشترك فى سبتمبر ٢٠٠٥.

إن لم تكن مرونة الولايات المتحدة كافية لإقناع بايچين أن حليفته، كوريا الشمالية وليست الولايات المتحدة، هى المشكلة، فإن سلوك الكوريين الشماليين فى ديسمبر ٢٠٠٦ قد أزال لديها أى شكوك. جاء الدبلوماسيون الأمريكيون إلى المحادثات فى ذلك الشهر، وقد وزعوا مقترحهم على الأعضاء الآخرين. من الناحية الأخرى، جاء الدبلوماسيون الكوريون الشماليون إلى بايچين مشحونين بالقدرة على التحمل. حتى بواسطة المستويات القياسية العليا للجموح الكورى الشمالى كان أداؤهم غشيما بشكل استثنائى وعدوانيًا وغير دبلوماسى. فى الجلسات الكبرى، لم يتبجح فقط قائد الوفد، نائب وزير الخارجية "كيم كيى-جوان" (Kim Kye-gwan)، حول الحاجة إلى دروع نووية قوية للرد على العدوان الأمريكى، ولكنه انتقد كل المشاركين القوميين الخمس الآخرين فى المحادثات السداسية لمعاملتهم الهجومية وغير المنصفة لبيونج يانج.

انتظر "كريس هيل" طويلا حتى ضجر من الاستماع لوابل هجوم "كيم" ضد الولايات المتحدة بمفردات تتسم بالغلو. فى إحدى الجلسات الكبيرة فى ديسمبر هذا، فتح "هيل" بشكل واضح للعيان جريدة، وبدأ يقرؤها لإظهار لا مبالاته بخطاب التقريع الكورى الشمالى المسهب لذلك اليوم. لكن وبينما أخذ "كيم" طريقه متجولا فى أنحاء الغرفة ليكيل وابل هجائه، استقر أخيرا عند مضيفه، الصين، من أجل جولة تعليقات نقدية. "هيل"، الذى مدح بشكل ثابت جهود الصين فى المحادثات السداسية، أغلق جريدته بشكل واضح للعيان وصاح بصوت مرتفع: "الآن هذا هو المثير". كما لو أن اختبارات الصواريخ فى الرابع من يوليو لم تكن كافية، طلب عندئذ الكوريون الشماليون قاذفو الأحجار مد أمد محادثات ديسمبر خلال أعياد الكريسماس. والحمد لله، رفض "كريس" وعدنا لمدرج المطار فى واشنطن بحلول مساء ٢٣ ديسمبر.

المسرحية الدبلوماسية لديسمبر هذا كانت بغرض الاستعراض على الأغلب، ولكنها كانت رمزا لشيء ما مهم. فى النصف الثانى من ٢٠٠٦، كانت كوريا الشمالية قد نأت بنفسها عن سائر المشاركين فى المحادثات السداسية إلى درجة أن المحادثات قد أصبحت افتراضيا خمسة على واحد. وقَّعت الصين على قرارين لمجلس الأمن فى الأمم المتحدة يعاقبان كوريا الشمالية؛ بعد اختبارها فى يوليو للصواريخ واختبارها النووى فى أكتوبر. إلا أنه يبقى الاكثر أهمية، كما كتب "فيكتور تشا"، تطبيق الصين ضغوطًا ذات وزن اقتصادية ودبلوماسية على كوريا الشمالية فى أواخر ٢٠٠٦ وأوائل ٢٠٠٧، من خلال حزبها نفسه وقنواتها العسكرية[٢٥]. أرادت بايچين بوضوح دفع كوريا الشمالية إلى التفاوض حول نزع السلاح النووى بنية صادقة خلال المحادثات السداسية، العملية التى كانت على حافة الانهيار التام فى ديسمبر. كمضيف، تصدت بايچين حتى لا تخسر مكانة متميزة إذا ما فشلت المحادثات.

بحلول فبراير ٢٠٠٧، شدت بايچين انتباه بيونج يانج. فى تباين حاد مع سلوكها فى ديسمبر، عادت كوريا الشمالية إلى المحادثات ذلك الشهر جاهزة لتتفاوض. كانت النتيجة خطة "عمل مقابل عمل"، التى وافقت فيها الولايات المتحدة على تقديم منافع مثل بترول الوقود الثقيل مقابل التزام كورى شمالى بتعطيل منشآت "يونج بايون" النووية، وتحركها نحو نزع السلاح النووى بعد الإغلاق الكامل لبرامج كوريا الشمالية النووية حتى تاريخه. اتفاقية فبراير ٢٠٠٧ والمفاوضات التى انبثقت عنها لمدة أشهر عديدة كانت ذروة التقدم فى المحادثات. أدى الأمر إلى تجميد مفاعل يونج بايون، وتدمير لمكونات أساسية من قدرات إنتاج البلوتونيوم فى مواقعها بمنشأة يونج بايون بواسطة مهندسين وفنيين حكوميين أمريكان، والإخماد النهائى لبرج تبريد المفاعل فى يونيو ٢٠٠٨[٢٦].

كان ذلك هو التقدم المادى الوحيد الذى أتت به المحادثات سداسية الأطراف. سوف تتجمد المحادثات مرة أخرى فى أواخر ٢٠٠٨ حول إساءة كوريا الشمالية المُغرِضة لالتزاماتها فى عملية التحقق، التى تشمل الإغلاق التام لأنشطة بيونج يانج المتعلقة بالسلاح النووى. لم تُستَعدْ المحادثات مرة أخرى منذ ديسمبر ٢٠٠٨ وقد تجمدت منذ تولى الرئيس أوباما للرئاسة فى ٢٠٠٩. التقدم الذى تم إحِرازه فى أواخر ٢٠٠٦ وأوائل ٢٠٠٧ كان حقيقيا؛ ولكنه فى النهاية كان مؤقتا وغير مرضٍ. فى السنوات اللاحقة سوف تستمر كوريا الشمالية فى إجراء تجاربها النووية واختبارات إطلاق صواريخ طويلة المدى. أكثر من ذلك، فى ٢٠١٠، سوف ينكشف للعالِم الأمريكى الزائر، "سيجفريد هيكر" (Siegfried Hecker) أن كوريا الشمالية فعليا تمتلك برنامجًا متطورًا جدا لتخصيب اليورانيوم لإنتاج المادة الانشطارية، وهو الأمر الذى زعمت إدارة بوش أنه يعود لعام ٢٠٠٢، ذلك الزعم الذى قام نقاد الإدارة من أمثال "هيكر" نفسه، سرا وعلنا بطرحه للتساؤل. فى عام ٢٠١٣، بينما انتباه العالم مشدود لمواجهة إدارة أوباما مع سوريا، أعاد نظام كوريا الشمالية تشغيل منشأة يونج بايون النووية (عملية يجب أن تتطلب أشهرًا عديدة من التجهيز، نظرا للضرر الذى يلحق بالمنشآت نتيجة جهود الإبطال السابقة).

على الرغم من الطبيعة المحدودة للتقدم الذى تحقق، فإن عملية التفاوض من أواخر ٢٠٠٦ حتى أوائل ٢٠٠٧ تكشف عن شيء ما مهم حول الشروط التى يصبح التنسيق الصينى الأمريكى فى ظلها ممكنا. عندما يُزاح موضوع تغيير نظام الحكم من على مائدة التفاوض بواسطة الولايات المتحدة، وعندما يُرى سلوك نظام الحكم المارق موضع التساؤل وليس سياسات واشنطن بوصف هذا السلوك هو المشكلة الأولية، على الأرجح كثيرا جدا سوف تتخلى بايچين عن تقاليدها فى السلبية ومقاومة العقوبات. نادرا ما تريد بايچين الوقوف وحيدة فى دعم بلد مارق، واستعدادها للمخاطرة بسمعتها الدولية كداعم وحيد لمثل هذا النظام هو استعداد محدود. وطالما توفرت هذه الشروط ولم تبد الولايات المتحدة متوسلة لدعم الصين النشط من أجل الإطاحة بنظم حكم تراها واشنطن شيطانا، فمن ثم توجد فرص لتعزيز التعاون الصينى.

إيران

سِجِلُّ التعاون الصينى الأمريكى لكبح جماح البرامج النووية الإيرانية خلال سنوات إدارة بوش، أقل من أن يكون سجلا مُشجِّعا. وقَّعت الصين على ثلاثة قرارات لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، ولكن الصين عملت على تخفيف آثارها. أرادت الصين تخفيف التأثير على الاقتصاد الإيرانى، وخصوصا على علاقة البزنس بين شركات الطاقة التى تملكها الدولة الصينية والقيادة الإيرانية. شاركت الصين بنشاط فى عملية الأعضاء الخمسة الدائمين زائد واحد (P5+1) التى تشمل خمسة أعضاء دائمين فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة – الصين وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – وألمانيا. بل إن الصين حتى استضافت اجتماعا فى ٢٠٠٨ فى شنغهاى. إلا أنه كان هناك افتقار واضح للإلحاح فى المقاربة الصينية، والجهد الدولى لزيادة الضغط على إيران عموما كان بطيئا ولا يعطى انطباعا. ربما ما هو أكثر أهمية، أنه فى الوقت الذى يزيد المجتمع الدولى تدريجيا من ضغطه على نظام الحكم، فإن شركات الطاقة

الصينية العملاقة التى تملكها الدولة استمرت فى اتباع عمل تعاقدات طاقة جديدة ببلايين الدولارات مع طهران. أرسل هذا بإشارة سيئة جدا ساعدت على تقويض الجهد الدولى الذى شاركت فيه الصين ذاتها(٢٧). كنتيجة، حتى رغم احتلال قضية إيران النووية أولوية عند إدارة بوش، لم يطبق المجتمع الدولى سوى ضغط اقتصادى محدود على طهران بسبب رفضها السماح لمجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من أن منشآتها لتخصيب اليورانيوم تعمل للأغراض السلمية، وهو الزعم الذى رُفض بشكل واسع من الولايات المتحدة والأوروبيين واليابان وعديد من اللاعبين الإقليميين.

بررت الصين تلكؤها حول إيران بطرق مختلفة عديدة. طالبت الصين بأن المفاوضات السلمية وليس الضغط هو أحسن الطرق لإدارة مشكلة إيران النووية. بالنسبة للدبلوماسيين المحترفين، هذا الشعار كان مصدرا لإحباط كبير. المفهوم التام لاستخدام الضغط الاقتصادى الجدى كان يستهدف التمكين لحل دبلوماسى له مغزاه لبرامج إيران النووية المثيرة للمشاكل فى معارضة مع الحل العسكرى. ربما يكون الضغط والمفاوضة تقسيمات حصرية تبدو ساذجة فى أحسن الأحوال وماكرة فى أسوئها. أسهمت عوامل أخرى فى فقدان الصين الإحساس بالإلحاح. فى السابق قلل المحللون الصينيون من قدرة كوريا الشمالية على تطوير أسلحة نووية، ولكن فعلا أظهرت تجارب كوريا الشمالية العلنية أن بيونج يانج كانت قد قطعت مسافة أبعد على الطريق مما سمحت به الصين تفضلا. ولكن الوضع الإيرانى كان لم يزل غير واضح بالكامل، وألحت الصين على البلدان الأخرى ألا تقفز إلى استنتاجات حول الأنشطة الإيرانية. أكد الدبلوماسيون الصينيون أحيانا أن نقص الوضوح حول برامج إيران النووية يجب أن يوقف أيادى الولايات المتحدة وحلف الناتو وخصوصا يد إسرائيل التى أطلقت طويلا على تطوير إيران لسلاح نووى خطًا أحمر. وفى الأخير الأسباب المتنوعة الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية والثقافية المعروضة فى الفصل الخامس من الكتاب، والمسافة من طهران عموما مقابل المسافة من بيونج يانج جعلت القضية أقل بروزا وأقل إلحاحا بالنسبة للنخب الصينية.

في الأشهر الختامية لإدارة بوش، رأى العديد من خبراء ومسئولي الولايـــات المتحدة العاملين على منع الانتشار [النووي] في اختبار كوريا الشمالية النووي عام ٢٠٠٦، درسا موضوعيا يقول إن مواجهة الانتشار النووي الأكثر كفاءة تحدث قبل تطوير البلد للمادة الانشطارية واختبار المتفجرات النووية لا بعده. وعلى الرغم من اتفاق الدبلوماسيين الصينيين على الأرجح مع ذلك، فإن إقنـــاعهم بالانـــضمام إلـــى حملة ضغط على إيران تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون كـــان أمـــرا آخر تماما.

الكوارث الإنسانية والاستقرار الإقليمي

دارفور السودان

بعد التطهير العرقي في رواندا، تمثل دارفور السودان المثال سيئ الـــصيت الأشهر للقتل الجماعي العمدي في الأعوام الخمسة والعشرين الماضـــية. ارتُكِبـــت جرائم القتل ضد نحو مائتي ألف من الضحايا، معظمهم أفريقيـــون ســـود، بواســـطة الميليشيات العربية المسلحة التي تـــشجعها وتـــدعمها ماديـــا حكومـــة الخرطـــوم. ولأسباب مألوفة أصبحت بايچين أوليا رائد المحامين عن سيادة السودان والمـــدافع عن الحكومة. أنفق الصينيون استثمارات ذات وزن في الطاقة في السودان. قاومت بايچين دعوات الديموقراطيات الليبرالية لتغيير نظام الحكم في السودان، واستهجنت روح الانفصال الإقليمي في الأمم متعددة العرقيات ما بعد الاســـتعمار، وتعاملـــت بارتياب مع أهداف ومنطق الحركات المتعولمة لحقوق الإنسان، التي تصدت لمهمة الدفاع عن قضية ضحايا دارفور. منذ بدء الأعمال الوحشية في ٢٠٠٣ حتى صيف ٢٠٠٦، سياسة بايچين في الرد على التطهير العرقي في دارفـــور كانـــت بـــسيطة وحازمة: تحصين نظام الحكم في الخرطوم ضد ضغط المجتمع الدولي، خـــصوصا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

بدأت سياسة بايچين في التغير إلى الأحسن في النصف الثاني مـــن ٢٠٠٦. كمشارك، أستطيع فعلا الإحساس بتغير نبرة الصين عن دارفـــور الـــسودان فـــي

مناقشات الحوار الإستراتيچى المنعقدة فى بايچين فى نوفمبر ٢٠٠٦. لاحقا فى ذلك العام، ساندت الصين خطة من ثلاث مراحل لحفظ السلام، وضعها "كوفى أنان" (Kofi Anan). فى أوائل ٢٠٠٧، أخذت بايچين تدفع الخرطوم للسماح بتنفيذ المرحلة الثانية التى وعدت الأمم المتحدة فيها ببناء البنية التحتية من أجل الانتشار الفعلى لقوات حفظ السلام بمقياس واسع فى المرحلة الثالثة. قام مبعوث الرئيس بوش الخاص إلى السودان، السفير "أندرو ناتسيوس" (Andrew Natsios) برحلة مهمة إلى بايچين فى أوائل يناير لتعزيز ما أصبح فعلا حركة إيجابية فى اتجاهات الصين حول دارفور السودان. فى الشهر التالى، رئيس جمهورية الصين الشعبية "هو چينتاو" سوف يزور السوادان كجزء من جولة أفريقية. طبقا لباحث صينى حسن الاطلاع تناقشت معه فى القضية، أخذ "هو" جولة طويلة بالسيارة مع رجل السودان القوى "عمر البشير" إلى استثمارات حقول النفط الصينية فى الجزء الجنوبى من البلاد. خلال هذه الجولة، أوضح "هو" أن أفضل مصلحة للسودان، وأن من مصلحة العلاقات السودانية الصينية أن يتعاون البشير بشكل إيجابى مع الأمم المتحدة لترقية السلام فى دارفور. عُقِدت لقاءات مكثفة بين مسئولى وزارة الخارجية العاملين على وضع السياسة الأفريقية ونظرائهم الصينيين فى أوائل مارس ٢٠٠٧. فى منتصف مارس دعا المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية فى جمهورية الصين الشعبية قوات حفظ السلام للأمم المتحدة إلى الالتحاق بقوات الاتحاد الأفريقى الموجودة فعلا فى دارفور. فى أوائل أبريل، قائد الوفد الصينى لذلك الحوار، مساعد وزير الخارجية "چهاى جون" (Zhai Jum) سوف يزور السودان ويتجول فى منطقة دارفور، وبالمثل يحث على القبول بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقَّعت الصين على قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ حول السودان/دارفور بنهاية يوليو، الذى فوض السلطة لبعثة حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى فى دارفور للمرة الأولى[٢٨]. مبكرا فى مايو، أعلنت بايچين بصورة شخصية أنها سوف تكلف قوات مهندسين من ثلاثمائة فرد فى دارفور دعما للمرحلة الثانية. شكل فريق من ثلاثمائة مهندس صينى، الآن يحتلون أماكنهم، أول فرقة لحفظ السلام غير أفريقية فى دارفور.

سوف تسمح الخرطوم فى الأخير بأفراد لقوات حفظ سلام غير أفارقة يدخلون دارفور بعد إصرارها السابق على عدم دخول سوى قوات حفظ سلام أفريقية فقط فى هذه المناطق الشاسعة. قطعت الصين شوطا طويلا. فى فترة الاثنى عشر شهرا من يوليو ٢٠٠٦ وحتى يوليو ٢٠٠٧، لم يكن تحول الصين فى موضوع دارفور ١٨٠ درجة بالضبط، ولكنه كان تحولا دراميا تماما رغم ذلك. أسهمت عوامل متنوعة فى هذا التغيير، بما فيها رغبة بايچين فى تجنب الدعاية شديدة السلبية خلال دورة ألعاب بايچين الأوليمبية ٢٠٠٨ المقبلة. ولكن تغطية وسائل الإعلام للتحول الصينى كان فى الغالب على صورة مبالغة فى التشخيص (كارتونيا) ونادرا ما أشار إلى الجهود الدبلوماسية لإدارة بوش (أو جهود مماثلة بواسطة بلدان تحمل الرأى نفسه مهمومة بالأفعال الوحشية فى دارفور). على سبيل المثال، كتبت "هيلين كوبر" (Helene Cooper) فى صحيفة النيويورك تايمز فى ١٣ أبريل ٢٠٠٧، أن نشطاء مشاهير هوليوود يستحقون التقدير لجهودهم فى التحول الإيجابى لدبلوماسية الصين. ونصت بشكل خاص على خطاب من "ستيفن سبيلبرج" (Steven Spielberg) إلى الرئيس "هو" فى أوائل أبريل. كُتِب هذا الخطاب كاستجابة من "سبيلبرج" على حملة بدأتها [الممثلة] "ميا فارو" (Mia Farrow) فى مارس لوصف دورة ألعاب ٢٠٠٨ بلقب: أولمبياد التطهير العرقى. "فارو" انتقدت "سبيلبيرج" لعمله الجارى وقتها مستشارًا فنيًا للصين بخصوص أولمبياد بايچين. افترض مقال "كوبر" أن رحلة أبريل لمساعد وزير الخارجية "چهاي" إلى السودان قد كانت بسبب خطاب "سبيلبرج"، لتكتب: "[بعد أن استلم "هو" خطاب "سبيلبرج"] سرعان ما أرسلت الصين السيد "چهاي" إلى دارفور، وهو التحول الذى يخدمنا كنموذج دراسة كلاسيكية عن كيف تستطيع حملة ضغط، تستهدف ضرب بايچين فى نقطة ضعف فى لحظة ضعف، تحقيق ما لم تستطعه سنوات من الدبلوماسية"[٢٩].

تمرّس المسئولون فى وزارة الخارجية منذ زمن طويل على تقارير الأنباء غير الدقيقة والتبسيطية، ولكن بوصفى دبلوماسيًا غير محترف أعترف بأن مقال "كوبر" ضرب عندى على عصب حساس. ضاع من كوبر الإمساك بالنشأة

والتطور المهم فى سياسات الصين نحو دارفور، والذى سبق بـدء حملـة "فـارو" بزمن. بينما الدارسون من أمثال "كورتنى ريتـشاردسون" (Courteny Richardson) من جامعة هونج كونج، قد دافعوا عن الرأى القائل إن وقائع عديدة مهمة قد جـرت فى الشهور التى سبقت بدء حملة أولمبياد التطهير العرقى(٣٠). النتيجة لا يمكـن أن تسبق السبب. قد كانت الدبلوماسية الأمريكية أكثر من فعالة بكثير مما سمحت بـه "كوبر". فى التاسع من مارس ٢٠٠٧، بأسابيع قبل بدء "فـارو" لحملتهـا وإرسـال "سبيلبرج" لخطابه، تقابل "چينداى فريزر" (Jendayi Frazer) مـع مـساعد وزيـر الخارجية "چهاي". شاركتُ فى هذه الاجتماعات. لم يبد الصينيون فقـط منفتحـين بالكامل لفكرة دور موسع للأمم المتحدة، ولكن خلال المناقشات تبنـوا بـشكل ودى اقتراح "فريزر" أن تفكر الصين فى إرسال قوات غير قتالية كجزء من فرق الأمـم المتحدة هناك فى المستقبل. بعد اللقاء بأربعة أيام، المتحدث الرسـمى باسـم وزارة الخارجية الصينية صرح علنا بأن "الصين تأمل فى أن الحكومة الـسودانية سـوف تصل إلى توافق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى سريعا قدر الإمكان فى مـسألة نشر قوات حفظ السلام فى دارفور"(٣١).

فى الغالب يركز النشطاء والصحفيون بشكل حصرى على أهميـة التـشهير وفرض العقوبات على أنظمة الحكم المستهدفة فى إحداث السلوك المتغيـر. لهـذه المقاربات مكانا مهم فى الدبلوماسية، وتستطيع المـساهمة فـى الخـروج بنتـائج إيجابية. ولكن السياق أيضا هو أمر مهم بـشكل حاسـم. يعـرف الدبلوماسـيون البراجماتيون [العمليون] أنه لحشد وتعبئـة شـركاء الطـرف الثالـث المحتملـين والمتشككين مثل الصين فى جهد متعدد الأطراف لخلق السلام فـى منطقـة مثـل دارفور، يجب على المرء أيضا طمأنة أولئك الشركاء المحتملين وليس فقط مجـرد تهديدهم أو التشهير بهم. يحتاج الشركاء المستقبليون إلى معرفة أنه إذا ما تحققـت فعلا الأهداف التى نسعى إليها، فمصالحهم المهمة فـى المنطقـة سـوف تحظـى بالحماية، وينال الشركاء المصداقية وليس مزيدًا من النقد. دون قاعـدة الاطمئنـان هذه التى تقام عبر شهور من العمل الدبلوماسى، أشك أن تهديدات العلاقات العامـة

لأوليمبياد بايجين سوف تنجح فى خلق تغيير إيجابى فى سياسات بايجين نحو دارفور. حيث إنه يمكن القول إن عدة آلاف من الأرواح قد أُنقِذت بواسطة تدخل الأمم المتحدة، فهذا لا يكاد يكون تمييزا أكاديميا.

لعبت الصين دورا قويا من أجل السلام بواسطة كلٍ من إقناع الخرطوم بقبول قوة حفظ سلام هجين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى والمساهمة بفريق عمل صينى غير مقاتل فى القوات غير الأفريقية. لم تثق الخرطوم أبدا فى الأمريكيين والأوروبيين، ولكن الصين، داعم وشريك الخرطوم طويل الأمد، أقرضت بعثة الأمم المتحدة درجة من المشروعية والثقل السياسى والأمان.

لا يود أى بلد التعرض للتشهير، بما فيها الصين، خصوصا قبل الألعاب الأوليمبية مباشرة. ولكن العار هو فقط جزء من الرواية. التطمينات الدبلوماسية بأن مصالح بايجين لن تُضار إذا ما ساندت الصين عملية السلام التى ترعاها الأمم المتحدة هى أيضا مساوية فى الأهمية. فى الحوارات الفرعية الإقليمية وفى لقاءات "أندرو ناتسيوس" ونظيره الصينى السفير "ليو جويچين" (Liu Guijin) أشار الدبلوماسيون الأمريكان بشكل ثابت إلى أن واشنطن تتصور الخرطوم لاعبًا أساسيًا فى أى سلام تدعمه الأمم المتحدة. هذا الموقف خفض مخاوف الصين من أن تدخل الأمم المتحدة ربما يصبح ذريعة لتغيير نظام الحكم (فكِّر فى البوسنة) أو انقسام إقليمى فى السودان (فكِّر فى كوسوفو). أكثر من ذلك، استطاع المفاوضون الأمريكان ربط العنف فى دارفور بعدم الاستقرار فى تشاد المجاورة، والتى تزعزع استقرارها بتدفق اللاجئين والعديد منهم مسلحون. قيامهم بذلك منحهم مصداقية لتصويرهم دارفور بحسبانها قضية أمن دولى، ليزيلوا اعتراضًا صينيًا آخر على تدخل مجلس الأمن للأمم المتحدة فيما ربما يُرى على نحو آخر كأزمة إنسانية داخلية صرف. فى الأخير، لقد بثوا رسالة أن الولايات المتحدة لا تمتلك خططًا لمطالب الصين البترولية فى البلد، وتتمنى فقط أن الصين سوف تستخدم

الوزن الذى تعطيه هذه الاستثمارات لتشجيع نظام الحكم على إيقاف مد القتل الجماعى.

عموما تتعلق الدبلوماسية الناجحة أكثر بإدارة المشاكل، وليس حلها بشكل مستقيم. ما زال الوضع فى دارفور قائما حتى اليوم. ولكن معظم التقارير تتحدث عن أنه تقريبا ليس هو العنف الذى كان فى الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧. قوات حفظ السلام الدولية ليست بالقوة المادية ولا العددية الكافية لوقف العنف بالقوة فى مثل هذه المنطقة المتسعة، ولكنها لعبت دورا رمزيا مهمًا ساعد على كبح الاحتراب الكثيف الذى ساد السنوات السابقة، وأسهم فى صفقات السلام اللاحقة فى ٢٠١٠ المُوقَّعة بين نظام الحكم فى الخرطوم وميليشيا "الجنجويد" المدعومة من النظام والجماعات المتمردة التى تحارب النظام. لم تحدث هذه النتيجة ببساطة بسبب الأولمبياد ولا بسبب العار المحتمل الذى كانت سوف تعانى منه الصين على أيدى نشطاء حقوق الإنسان المحتشدين. إرجاع الفضل لتلك العوامل وحدها سوف يؤدى بنا إلى ضياع دروس مهمة حول الدبلوماسية مع الصين فى قضايا الحوكمة المتعولمة.

زيمبابوى وبورما

تصويت الصين على مسودات قرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة بخصوص الكارثتين الإنسانيتين فى بورما وزيمبابوى (١٤ يناير ٢٠٠٧، و١٨ يوليو ٢٠٠٨ على الترتيب) يوفر تباينا حزينا وصارخا مع تجربة دارفور السودان. ولكن هذا التباين هو أمر مفيد أيضا، خصوصا حيث إن كلتا الحادثتين تسبق الأولمبياد. رغم وقائعهما، فشلت الولايات المتحدة والرعاة الآخرون لمسودة القرارين فى تكوين حالة اقتناع بأن هاتين الحادثتين تمثلان أكثر من نزاع داخلى. وهكذا عارضت الصين إحالة الحالتين إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة من حيث المبدأ. أكثر من ذلك، فشلت الولايات المتحدة فى إرسال إشارات متماسكة لبايچين

تؤكد ببساطة أن الهدف من القرارات هو تخفيض العنف وليس تجميع دعم دولـــى لتغيير نظام الحكم.

على سبيل المثال، فى قضية بورما، تركيب الكلمات قضى علـــى القـــرار، وقضت عليه أيضا الإشارات المختلطة الصادرة عن واشنطن. من حيث الجـــوهر، كانت واشنطن والمساندون الآخرون للقرار يحاولون استخدام مجلس الأمن بـــالأمم المتحدة لإلحاق العار بالطغمة الحاكمة فى بورما، وبالتبعية شركاؤها الاقتـــصاديون الدوليون، بسبب الشكل الوحشى الغالب فى الحكم الداخلى لبورما. وبشكل له مغزاه دعت مسودة القرار فقط إلى الإدانة وليس إلى عقوبات. لم يوجد سبب سوى القليل إن لم يكن هناك أى أسباب ملحة تهدد الأمن الدولى حتى يتـــدخل مجلـــس الأمـــن بالأمم المتحدة، كما لم يمنح أنصار القرار طمأنينة للصين بـــأن مـــصالحها ســـوف تبقى مصونة فى قرارات المتابعة المحتملة.

نظرا لسجل جمهورية الصين الشعبية الخاص فى حقوق الإنـــسان والقمـــع الداخلى، فإن لدى بايچين أسبابا داخلية لتعارض الإدانة الدولية لبورما. أكثـــر مـــن ذلك، دافعت الصين بنجاح عن الرأى القائل إن مفوضية الأمـــم المتحـــدة لحقـــوق الإنسان، وليس مجلس الأمن، هى السبيل المناسب للنظر فى الشروط الإنسانية فـــى بورما (صوتت كلٌ من روسيا وجنوب أفريقيا ب"لا" مع الصين فى مجلس الأمن). أسهم أمريكان أقوياء النفوذ فى بلوغ هذه النتيجة ببساطة عن طريـــق اقتـــراحهم أن حل مشكلة بورما هو "تخلي" الطغمة العسكرية فى بورما عن "السلطة" فورا. ولكن يعرف العديد من الخبراء الصينيين فى موضوع بورما وعدد أصغر من الخبـــراء الأمريكيين أن العسكريين قد حكموا بورما فعليا منذ الإطاحة بالديموقراطيـــة فـــى أوائل التسعينيات. لا يهم قدر ما يهجو المرء الطغمة العسكرية، فقد كانـــت القـــوة الوحيدة الحاكمة ذات الجدوى. إزالة سلطتها بين يوم وليلة سوف ينتج مزيـــدًا مـــن الفوضى فى بلد يعانى فعلا من النزاعات المناطقية والعرقية. ولا تمتلك جمهوريـــة الصين الشعبية فقط العديد من العلاقات الاقتصادية المربحة مع نظام الحكم القـــائم،

ولكن بايچين لم تكن لتريد أن ترى وضعا فوضويا وعنيفا على حدودها الجنوبية المهترئة. لقد تصوروا سيناريو مثل سيناريو العراق بعدما فككت الولايات المتحدة حزب البعث، وسرَّحت جيشه بعد الغزو الأمريكى. التعليقات المرتجلة عن تغيير النظام فى بورما بين عشية وضحاها، هى لذلك مقاربة دبلوماسية فقيرة فيما يتعلق بدعم الصين.

خليج عدن

فى الشهور الأخيرة من إدارة بوش، أظهرت الصين استعدادا متزايدا لتشارك بنصيب فى تحمل الأعباء وتنسيق أنشطتها مع المجتمع الدولى. قرارا بايچين فى ديسمبر ٢٠٠٨ بإرسال قوات جيش تحرير الشعب البحرية إلى خليج عدن للانضمام إلى أسطول الحرية الدولى الذى يكافح القرصنة هناك كان أمرًا مهمًا من جوانب عدة. وقَّعت الصين أولا على قرار لمجلس الأمن للأمم المتحدة يسمح للبحريات الدولية باقتفاء أثر القراصنة داخل ١٢ ميلا بحريًا فى حدود مياه الصومال الإقليمية. وقد أظهرت الصين ليونة رغم عدم الرفض الكلى لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول. أعضاء مجلس الأمن مثل الصين وروسيا الذين تنتابهم ثورة عصبية من المذهب الجديد فى "مسئولية الأمم المتحدة عن الحماية" (UN responsibility of protection) تضمنتهم مرجعية القرار القاضى باعتماد سلطات مركزية لقوة التدخل البحرية التابعة للأمم المتحدة فى الصومال. بالطبع، يتميز هذا البلد بالفوضى وسيادة أمراء الحرب أكثر من أى شيء آخر، لذا سوف يكون من الصعب معرفة ما إذا كان أسطول الحرية الدولى يتمتع بالدعم السياسى فى مقديشيو أم لا، ولكَم من الوقت. ولكن اللغة أوضحت أنه يجب ألا يتوقع أحد من الصين إسقاط تحفظاتها حول عمليات الأمم المتحدة طبقا للفصل السابع دون موافقة الدولة المُستهدَفة.

السبب الثانى لبروز عمليات خليج عدن هو أن الصين وافقت علـى اتخـاذ تحرك عسكرى على هذا البعد من بلادها. سياسيًا أظهر ذلك التزامـا منهـا نحـو الحوكمة الكوكبية والاستقرار العالمى ينافس نشر القوات فـى دارفـور السـودان. وليس على غرار التسونامى الإندونيسى فى ديسمبر ٢٠٠٤، أو إعصار "نـرجيس" (Cyclone Nargis) فى بورما فى مايو ٢٠٠٨، نشطت القرصنة الأفريقيـة علـى مسافة نائية من جوار الصين. بالطبع كدولة تجارية عالميـة مـن الطـراز الأول، لسوف يكون من العقل السليم بالنسبة للصين أن تتقدم وتسهم فـى مهمـة متعـددة الأطراف ضد القرصنة فى أى مكان فى العالم. ولكن الحس السليم غالبا لا يكفـى لإقناع بايچين بدفع الكلفة وتحمل المخاطر لصالح الحوكمة الكوكبية. ربمـا يبـدو اصطياد القراصنة ثمنا صغيرا ندفعه، ولكن عمليات خليج عدن لم تكن خالية مـن المخاطر بالنسبة للصين. ربما أهم شيء، خاطرت بحرية جيش الـشعب الـصينى بالارتباك المالى. فلم يُطلَب منها أبدا استدامة عملياتها على هذا البُعد من شـواطئ الصين، مع جدية تحديات اللوجيستيات والاتصالات.

البيئـــة

قد كان لإدارة بوش سمعة فى لا مبالاتها بقضايا البيئة مثل التغير المنـاخى. سمعة الصين الخاصة فى هذا المضمار خلال سنوات حكم بوش كانت فى أفـضل الأحوال سمعة مختلطة. ولكن بعد سنوات من التجاهل الظـاهر، احتـضن بـوش قضية التغير المناخى فى ٢٠٠٦، ربما تحت نفوذ وزير خزانتـه الجديـد "هنـرى بولسون"، النصير منذ أمد بعيد للبيئة. فـى ديـسمبر ٢٠٠٦، أشـركت الولايـات المتحدة كل من هو مستورد كبير صافٍ للوقود الإحفورى فى آسيا داخـل منتـدى حول أمن الطاقة والبيئة. وبشكل له مغزاه، استضافت الـصين اللقـاء الـوزارى الأولى لبلدان الطاقة الخمس (Five-Country Energy Ministerial). اللقـاء الـذى حضرتُه كممثل لوزارة الخارجية، روَّج لمقاربات قائمة على أساس السوق لتـسعير الطاقة، وبحث عن خفض الدعم المالى الحكومى للطاقة التى تخدم زيادة اسـتهلاك

الكربون، وشجّع على خلق مزيد من احتياطيات البترول الهائلة (ولكنه كان حذرا من استخدام هذه الاحتياطيات لأغراض أخرى لا تعالج صدمات العرض المكثف)، وناقش اللقاء مقاربات تجريبية مثل مصادرة الكربون كوسيلة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى.

أسست إدارة بوش أيضا "لقاء الاقتصاديات الكبرى حول أمن الطاقة والتغير المناخي" (Major Economies Meeting on Energy Security and Climate Change). بدأ كمفهوم فى مايو ٢٠٠٧، وحدث اللقاء الأول فى سبتمبر من هذا العام. وُضِع لهذا المنتدى الجديد شكل يتجنب مشكلتى الماضى. كانت رؤية بوش صحيحة فى أن بروتوكول كيوتو قُضِى عليه من البداية؛ لأنه استبعد بالكامل من أى مسئولية بلدين كبيرين ناهضين، ويمثلان مصدرا للانبعاث – الصين والهند. المشكلة الثانية كانت العدد الكاسح للبلدان المشتركة فى المناقشات السابقة فيما يتعلق بالتغير المناخى. وحيث إن عددًا صغيرًا من الاقتصاديات الكبيرة ينتج الأغلبية الواسعة من غازات الاحتباس الحرارى، يبدو أنه إذا ما استطاع المرء الحصول على بعض الإجماع والتوافق بين تلك المجموعة الصغيرة من البلدان، من الممكن له أن يحقق تقدمًا حقيقيًا فى تقليص التغير المناخى، حتى ولو كان الإجماع العالمى على التدابير المطلوبة غير قابل للتحقق. تمت دعوة سبعة عشر بلدا تشمل الهند والصين لإرسال ممثليها إلى اللقاءات فى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

سوف تنتقد حملة أوباما إدارة بوش لفشلها فى معالجة قضية تغير المناخ فى سنواتها الثمانى بالمنصب. من الصعب مواجهة انتقاد عندما ينظر المرء إلى العقد الأول من الألفية ككل بشكل شامل. ولكن إذا كان التقليد الأعمى هو نفاقًا، فمن ثم يجب على إدارة أوباما أن ترى ميزة ما فى مقاربة إدارة بوش فى عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ومع بعض الجلبة افتتحت إدارة أوباما منتدى الاقتصاديات الكبرى حول أمن الطاقة والتغير المناخى فى مايو ٢٠٠٩. ورغم تغير كلمة واحدة فى اسم

المنتدى ورغم فقدان الذاكرة ذى الدوافع السياسية الذى عادة ما يصاحب نشر أى شيء جديد فى واشنطن، كان المنتدى ببساطة متابعة "للقاء" إدارة بوش بالاسم نفسه.

وفى الوقت الذى جلبت فيه إدارة أوباما حدة للقضية أعظم من سلفها، احتضنت إدارة أوباما بحكمة نقد إدارة بوش لاتفاقيات كيوتو وجهدها للتركيز على زيادة التنسيق فى سياسات الملوثين الكبار، شاملة العملاقين الناهضين، الصين والهند. وبينما تصبح الحاجة واضحة الآن لتحفيز الصين حتى تقوم بالمزيد نحو تخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، لكن أن تجعل بلدًا ناميًا بمثل هذه الهموم الداخلية الهائلة يسهم فعليا فى تحقيق هذا الجهد الكوكبى هو أمر شاق تماما. وللأسباب التى ذكرناها سلفاً، دون تدخل البلدان الصناعية التى تشترى من الصين، خصوصا الولايات المتحدة، سوف تجد على الأرجح أعذارا سهلة لاستدامة بلادتها فى هذه القضية المهمة.

الفصل الثامن

دبلوماسية الصين الهجومية منذ الأزمة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٤

تأثرت قلة من البلدان بالأزمة المالية بشكل أكثر عمقا من الصين. ربما يبدو هذا التصريح متنافرا مع مراقبى الأخبار فى الولايات المتحدة. ألم تكن الصين واحدة من الاقتصاديات الكبرى التى نجت من الأزمة على حالها؟ ألا يستند سائر العالم على النمو الصينى كطوق نجاة فى بحر عاصف؟ إجابة كلا السؤالين هى نعم، ولكن الكساد العظيم أعاد تشكيل نفسية الجمهور والنخبة الصينية. كنتيجة، أصبحت الصين مصدر ثقة أكثر كثيرا فى الخارج، فى وقت أصبحت حكومتها أكثر عصبية كثيرا فى الداخل - مزيج قابل للاشتعال بشكل محتمل.

طبقا لمن حاورتهم فى الصين، تشعر أقسام واسعة من النخبة والجمهور الصينى أن قوة الصين المتعولمة قد نهضت سريعا منذ الانهيار المالى فى ٢٠٠٨. الآن على ما يبدو يعتقد العديد من الصينيين أن تاريخ هوانهم الدولى، وهى الدعاية التى نشرتها طويلا المؤسسات التعليمية والمنافذ الإعلامية ومواقع الإنترنت الصينية، ربما قد أصبح هذا التاريخ أخيرا وراء ظهورهم. تلقت "الهيمنة" الأمريكية ضربة شديدة عندما انهارت "وول ستريت". بدت الصين، بالمقارنة، مستقرة وقوية لتتبنى سريعا حزمة تحفيز داخلية مكثفة تهدف لتدعيم استقرار الاقتصاد. طنطنة الأمريكيين والأوروبيين عن تفوق نظمهم الاقتصادية والسياسية بدت غير مناسبة على نحو خاص الآن. وكان على حلفاء الولايات المتحدة فى شرق آسيا أن ينتابهم القلق حول العزيمة الأمريكية خصوصا عندما يفكر المرء فى حروبها المكلفة وغير الشعبية فى العراق وأفغانستان. يعتقد العديدون أن "صين" قوية لم يعد عليها بعد أن تتحمل الاستهانة الروتينية التى يبديها جيرانها نحو كبريائها القومى. ولا هى تحتاج إلى أن تكون سلبية عندما تبيع الولايات المتحدة

السلاح إلى تايوان، أو تنتقد افتقاد الصين الحريـات الداخليـة، أو تـدعم منـشقين أو نقادًا مثل "ليو چياوبو" (Liu Jiaobo) أو "الدالاى لاما" (Dalai Lama).

من الناحية الأخرى كان نظام الحكم فى الصين يخـشى عـدم الاسـتقرار الداخلى أكثر من أى مرة سابقة، منذ الفترة المحيطة بانتفاضـات ميـدان الـسلام السماوى فى ١٩٨٩. على المستوى الـدولى، مزقـت الأزمـة الماليـة أسـواق التصدير، وطلبت مصادر رأس المال الصينى صيانة النمو وإنتاج الوظـائف. مـا جعل الأمور أسوأ، هو انتشار موجة مناهضة للحكومات مـن وول سـتريت إلـى "ميدان التحرير" فى القاهرة. ورغم جهود الرقابة الصينية لمصادرة أنبـاء الربيـع العربى و"ثورة الياسمين"، كان مستحيلا حجب تداعى الأنظمة الـسلطوية طويلـة العهد عن أنظار الجمهور تماما. وحتى قبل الأزمـة الماليـة، كانـت احتجاجـات الجمهور فى الصين فى ازدياد، ولو أن معظمها كان يدور حـول قـضايا محليـة. أراد الحزب الشيوعى الصينى منع هذه الاحتجاجات المحلية مـن التمحـور إلـى احتجاجات قومية ضد نظام الحكم.

داخليا، تبنت الصين إلى حد بعيد حزمة تحفيزية كنسبة من النـاتج المحلـى الإجمالى أوسع من كل الاقتصاديات الكبرى فى العالم (ما يـساوى ١٤ ٪، طبقـا لتقديرات بعض الخبراء)(١). ولسوء الحظ، حقَن المؤسسات المعيبة للدولة بالأموال، لا يخدم الجهود العاجلة هذه إلا فى استفحال المشاكل القائمة والتى كانـت بـدورها تُشعِل السخط الشعبى المتنامى. تعانى الصين اختلالًا مدهشًا فى الثروة، خـصوصا بالنسبة لبلد يرفرف العلم الأحمر فوق صورة الرئيس ماو فـى الميـدان الـوطنى. بتطبيق قواعد السوق على الاقتصاد (marketizing) بينما تمتلك الدولة فيـه بـصمة واسعة، خلقت بايچين فسادا جماعيا بين نخب الحزب وانتقادًا مريرًا عميقًـا داخـل السكان الصينيين حول فضائل قيادتهم الأخلاقية. حزمة التحفيز التى حقنتها بايچين داخل الاقتصاد الصينى لسوء الحظ فعلت أكثر من دعم استدامة النمو، لقد سارعت الحزمة من سوء توزيع الرأسمال للبنوك المملوكة للدولـة والمـشاريع المملوكـة للدولة، ومن خلال هذه العملية شجعت على مزيد من الفساد والاستثمار الزائد عـن

الحد بواسطة المسئولين المحليين فى المشاريع العقارية والبنية التحتية. ما جعل الأمور أسوأ، هو تشكُّل نظام بنكى فى الظل، اقترضت الاتحادات المالية المحلية منه أموالًا إضافية بمعدلات فائدة أعلى من المسموح به حتى يستطيع زبائنهم تمويل ديونهم التى هى فى الغالب متضخمة فعلا.

جهود مبادرات الرئيس "چى چنبين" (Xi Jinping) واسعة الشعبية بإصلاحات سوق اقتصادية والقضاء على الفساد فى أواخر عام ٢٠١٣، بدت كما لو أنها مُصممَّة لمعالجة كل تلك المشاكل فى الحال. درس الحزب مقاربات جديدة تعتمد على قواعد السوق فى القطاع المالى لتخفيض البصمة الضخمة للبنوك والمشاريع المملوكة للدولة. وقد كانت هناك أيضا جهود لتقليص نفود بنوك الظل المذكورة سلفًا. كما درس الحزب السماح للفلاحين باستخدام حقوق أراضيهم كضمانات لقروض أعمالهم التجارية أو السماح لهم ببيع حقوق أراضيهم. ويستطيع هذا أن يسمح لهم بخلق أعمال تجارية غير زراعية فى المناطق الريفية أو يخفف متاعب البحث عن مقر رسمى لمسكن حضرى موصول بشبكات أمن اجتماعى، بدلا من العيش فى المدن كعمل متجول يطفو على السطح محروم من سبل مجانية للوصول إلى المدارس العامة أو الخدمات الاجتماعية الأخرى[٢]. استهدف الحزب خلق نمو اقتصادى مستدام يقوده استهلاك وابتكار داخلى واقتصاد أقل اعتمادا على أسواق ما وراء البحار وعلى الإسراف فى الإقراض البنكى والاستثمار فى الداخل بواسطة بنوك الدولة.

العديد من جماعات المصالح القوية داخل الصين سوف تواجه خسارة النفوذ وبالنتيجة خسران الثروة إذا ما سُنَّت تشريعات الإصلاح بنجاح. ربما لم يكن تزامنا بالمصادفة حينئذ أن تصاحب حزمة الإصلاح حملة عنيفة جدا لمكافحة الفساد. مسئولون كبار، منهم عضو المكتب السياسى "بو چيلاي" (Bo Xilai) ومساعدون عديدون للعضو السابق باللجنة الدائمة فى المكتب السياسى "چوو يونكانج" (Zhou Yongkang) والقائد الجنرال بجيش تحرير الشعب "چو كايهو" (Xu Caihou)، كلهم أُطيح بهم، وجُرِّدوا من عضويتهم فى الحزب، وخضعوا

لمساءلة جنائية بأسلوب مُصمَّم بشكل واضح لبث رسالة ترهيب للمسئولين الفاسدين عبر النظام كله.

كان "چى [چنبينج]" صاحب شخصية واثقة منفتحة اجتماعيا، خصوصا عند المقارنة بسلفه الأكثر تحفظا وبيروقراطية، "هو چنتاو". ولكن ربما لا يكون الطموح والشخصية كافيين. عند هذه النقطة لا يستطيع أحد التأكد من الإجابة عن سؤالين مهمين بشكل حاسم. نظرا للعدد الواسع من الناس ذوى النفوذ الذين يواجهون احتمال الأذى بسبب الإصلاحات العميقة، هل سوف يكون "چي" ونوابه قادرين على تنفيذ الإصلاح بفعالية على مستوى الحكومة المركزية؛ ومن ثم يلتزم المسئولون المحليون بإطاعة روح الإصلاح؟ وهل سوف تعمل الإصلاحات، في حالة تنفيذها بفعالية كما هو مُخطَّط لها، أو هل سوف تخلق ركودا اقتصاديا وقلاقل اجتماعية أو كليهما؟

ما أثر ذلك كله على نهوض الصين وعلاقاتها الخارجية؟ سوف يتذكر القارئ أنه طوال الأداء الاقتصادى، أصبح العمود الرئيسى لمشروعية الحزب الشيوعى الصينى هو تراثه الذى يهللون له كثيرا بوصفه مدافعًا عن الشرف القومى الصينى ضد الاستخفافات والتحرشات التى يرتكبها الأجانب بحق الصين، خصوصا "السيطرة" الأمريكية واليابانية الدنيئة. لهذا السبب الجمع سيىء الحظ الذى تقوم به بايچين بين الثقة الخارجية والقلق الداخلى يجعل الصين أكثر حزما دوليا فى مناسبات معينة، وأكثر مدعاة للسخرية اللاذعة فى مناسبات أخرى. الحزم الصينى هو فقط أحد سبلها لزعزعة استقرار المنطقة. من الممكن لردود فعل الصين المدمرة على أفعال الآخرين أن تخلق أيضا مشاكل هائلة وبعديد من السبل قد يكون التصدى لهذه المشاكل أكثر صعوبة على الأرجح. العالم مكان صعب المراس، وتتحرك الصين فيه بطرق غير مسبوقة. وبينما تنمو قوة الصين، سوف تتعرض لعدد متزايد من التحديات. مشاكل شئون الداخل السياسية تجعل الصين على الأرجح تتبنى ردود أفعال خشنة، وغالبا غير مثمرة على تلك التحديات.

إدارة أوباما: الموازنة بين الوجود الأمريكي وإعادة الطمأنينة

كان فريق أوباما الآسيوى فى ٢٠٠٩ فريقا مهيبا ومحنكا. المدير الخبير بالشئون الآسيوية فى مجلس الأمن القومى، "چيف بادر" (Jeff Bader) كان مساعدا موسميا لشئون الصين بخبرة حكومية سابقة ذات وزن فى وزارة الخارجية والبيت الأبيض. نائبه لشئون الصين، "إيفان ميدايروس" (Evan Medeiros) الذى سوف يخلف فى نهاية المطاف "بادر" فى الولاية الثانية [لأوباما]، كان أكاديميا شابا محترما جدًا عمل فى سياسة الأمن الصينى فى شركة "راند" (RAND) الكبرى. كان "كيرت كامبل" (Kurt Campell) مساعد وزير الخارجية الجديد لشئون شرق آسيا والباسيفيكى قد عمل على قضايا الأمن الآسيوى لعقود، وكان معروفا بشكل جيد فى عواصم شركاء الولايات المتحدة للأمن لعمله نائبًا لمساعد وزير الدفاع فى إدارة كلينتون. خلفية "كامبل" فى البنتاجون أثناء تنفيذ مبادرة ناي (Nye Initiative) أكسبته، هذا الأكاديمى السابق، اسما حركيا فى بايچين: دكتور الاحتواء (Dr. Containment).

النائب الجديد لوزير الخارجية، "چيم شتاينبرج" (Jim Steinberg)، ورث حافظة أعمال أمن آسيا من سلفيه فى إدارة بوش؛ "روبرت زوليك" و"چون نيجروبونتي". فى الدوائر الأكاديمية لا يُعتبَر واحدٌ من هؤلاء الدبلوماسيين المحنكين الثلاث متخصصا فى آسيا، ولكن "شتاينبرج" مثل "زوليك" و"نجروبونتي"، امتلك خبرة العمل فى السياسة الآسيوية. خدم "شتاينبرج" كنائب مستشار الأمن القومى فى إدارة كلينتون. فى وزارة الخزانة، كان للوزير "تيموثى جايزنر" (Timothy Geithner) جذور آسيوية ضاربة فى العمق. أبوه هو خبير آسيا المرموق "بيتر جايزنر". تعلم "تيموثى جايزنر" لغة الماندرين الصينية، ودرس فى الصين قبل دخوله عالم البنوك. كقبطان للحوار الاقتصادى مع الصين، بدا فى صورة خليفة "هنرى بولسون" عن استحقاق، هذا الرجل الذى وضع تصورات الحوار الإستراتيچى الاقتصادى الذى بدأه فى ٢٠٠٦. اختيار أوباما الماكر لچون هانتسمان (John Huntsman) سفيرا له فى الصين، أضاف ثقلا حقيقيا

لفريق الصين. ترك "هانتسمان"، جمهورى النزعة، وظيفتـه كحـاكم جمـاهيرى وناجح جدا لولاية "أوتاه" ليصبح مبعوث الولايات المتحـدة إلـى الـصين. تعلـم الصينية شابا، وكنائب سابق للممثل التجارى الأمريكى والـسفير الأمريكـى فـى سنغافورة، أصبح لديه مؤهلات آسيوية مؤثرة حقا.

أحد الأعباء العديدة التى ورثتها إدارة أوباما الجديدة فى أوائل عـام ٢٠٠٩ هى حمل الصين مزيجًا من الغرور وانعدام الأمن الذى سيطر بشكل سـلبى علـى سياساتها فى ٢٠٠٩-٢٠١٠. تحسنت سياسة الصين بدرجة ما فقـط فـى أواخـر ٢٠١٠ عندما بدأت بايچين الاعتراف ببعض التكلفة لدبلوماسيتها المحمومة. ولكـن سنوات ٢٠١١-٢٠١٤ كانت بالكاد سنوات ناعمة للدبلوماسية الصينية، واسـتمرت إدارة أوباما فى الكفاح من أجل نصح بايچين بالعدول عن ممارسة الـضغط علـى جيرانها، وتشجيع جمهورية الصين الشعبية على لعب دور إقليمى داعم للاستقرار، ودور عولمى بنَّاء أكثر بشكل استباقى.

بمفردات دبلوماسية الإرغام، كانت الإدارة الجديدة، على شـاكلة سـابقتها، تحاول الموازنة بين العزم ذى المصداقية مع بعث الطمأنينة. ولكن بعدما ضـربت الأزمة المالية فى ٢٠٠٨، وبينما جهود الحرب فى العراق وأفغانستان تستمر فـى الخراب، استلهمت القوة الأمريكية مصائب أقل. وفى الوقت نفسه، وبسبب مشاكلهم الداخلية، كانت طمأنينة النخب الصينية حتى أصعب منالا. لـم يحـسد أحـد إدارة أوباما على ما ورثته.

الإشارة الإيجابية الوحيدة لإدارة أوباما كانت هى حقيقة اسـتقرار العلاقـات عبر مضيق تايوان بصورة أفضل منذ أوائل التسعينيات. ليس فقط فـشل اسـتفتاء الأمم المتحدة الذى دعا إليه الرئيس "تشن" فى ٢٠٠٨، ولكن حكومـة الكومينتـانج التى خلفته برئاسة "ما ينج-چيو" (Ma Ying-jeou) تابعت بنشاط تحسين العلاقـات مع الأرض الأم. استطاع جانبا المضيق تنحية المنازعات السياسية، والوصول إلى اتفاقات اقتصادية متعددة. أكثر من ذلك، أعلنت إدارة بوش نوايا بيع حزمة واسـعة

من السلاح إلى تايوان فى الأشهر الختامية لوجوده فى الحكم، لترفع عن كاهل الإدارة الجديدة حرج معالجة قضية شائكة خلال الأشهر الأولى من حكمها.

ويبقى مع ذلك أن التحدى أمام إدارة أوباما حول السياسة الأمنية نحو الصين قد أصبح تحديا هائلا: كيف تستطيع الولايات المتحدة تجنب تكرار النمط الذى تصبح فيه الفترة الأولى من الرئاسة الجديدة محفوفة بالتوتر الصينى الأمريكى؟حاولت إدارة أوباما التصرف بهذا الشكل المتوازن بترقية الوجود الدبلوماسى الأمريكى فى المنطقة وفى الوقت نفسه، مد اليد إلى الصين بروح إعادة الطمأنة. فى الوقت الذى كانت فيه غرائز الإدارة صحيحة، جهد السنتين الأوليين كان غير مثمر بشكل خطابى.

تعزيز الوجود الأمريكي: محور الدوران إلى آسيا

أعلنت وزيرة الخارجية "هيلارى كلينتون" فى تجمع إقليمى فى يوليو ٢٠٠٩، فى أوائل عملها بالمنصب: الولايات المتحدة عائدة إلى آسيا، بعد غياب مزعوم، خلال الحروب الطاحنة فى العراق وأفغانستان[٣]. إستراتيچية أوباما، التى التقطها مصطلح "محور الدوران إلى آسيا" (Pivot to Asia) فى نهاية المطاف، استجابت لرواية نقدية فيما يتعلق بهزائم إدارة بوش المزعومة التى روج لها خبراء رئيسيون من الحزب الديموقراطى فى الشئون الآسيوية. على سبيل المثال، فى أواخر عام ٢٠٠٥ كتب "كيرت كامبل":

> قد كان للحملات العسكرية فى الشرق الأوسط عواقبها الإضافية بانحراف الولايات المتحدة بعيدا عن المشهد الإستراتيچى سريع التغير فى آسيا بالضبط خلال الوقت الذى تخطو فيه الصين خطوات واسعة فى التحديث العسكرى والغزوات التجارية والإغارات الدبلوماسية واستخدام القوة الناعمة. من النادر فى التاريخ أن تحقق قوة ناهضة مثل هذه المكاسب البارزة فى النظام الدولى كعاقبة تعود

بشكل واسع لتصرفات وعدم انتباه من قوة مهيمنة. فعليا لم تكن واشنطن فى الغالب على دراية بمكاسب الصين خلال السنوات الأخيرة الماضية، والعديد منها قد تحقق على حساب الولايات المتحدة(٤).

كان نفوذ "كامبل" على تفكير الإدارة مشهودا حين تقابل الصحفى "فريد زكريا" (Fareed Zakaria) مع الرئيس أوباما فى المكتب البيضاوى فى يناير ٢٠١٢. بينما أنكر تبنيه سياسة احتواء نحو الصين، قال الرئيس:

لدى الولايات المتحدة محور للدوران من أجل التركيز على المنطقة الأسرع نموا فى العالم... منطقة من العالم كنا قد أهملناها طوال العقد الماضي؛ لأن تركيزنا المكثف كان فى العراق، وأفغانستان، والشرق الأوسط(٥).

تصوير الولايات المتحدة بوصفها تشتبك بصورة أكثر فعالية مع الصين الناهضة من أجل النفوذ فى آسيا فذلك أمر قد كان له جاذبية سياسية عظيمة داخليا. إضافة إلى مناسبته جدا مع الانتقاد المبكر لإدارة بوش، سمحت إستراتيجية "محور الدوران" للديموقراطيين بتصوير أنفسهم فى صورة الأقوياء فى الأمن القومى خصوصا بينما هم يخططون لسحب قوات الاشتباك من العراق ومن أفغانستان فى نهاية المطاف.

بالطبع كل هذه الرطانة تمثل الواقع بالكاد. لم تترك الولايات المتحدة آسيا أبدا، وافتراض أننا تركناها وفجأة عدنا سوف يتسبب فى إحداث ضرر دبلوماسى. تكاد تكون كل الجوانب العسكرية الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة المشتركة الآن مع [مقاربة] "محور الدوران" هى فى حالة حركة من قبل حدوث التصعيد فى العراق عام ٢٠٠٦، لذا ففكرة أن الانسحاب من العراق فى ظل أوباما قد مكّن للمقاربة الجديدة نحو آسيا، هى فكرة غير دقيقة على وجه الخصوص. بدأت المسيرة الطويلة لتعزيز القوات العسكرية الأمريكية فى المنطقة قبل إعلان سياسة "محور الدوران" (Pivot) بسنوات عديدة (مثلا، غواصات وتجهيزات بحرية أخرى فى "جوام" (Guam)، طائرات إف-٢٢ إلى اليابان على أسس عقلانية، نشر سفن

قتالية ساحلية فى سنغافورة، زيادة الوجود البحرى الأمريكى فى داروين بأستراليا). من الأمور النمطية أن قرار التغيير فى الوضع الدفاعى يستغرق سنوات عديدة لتنفيذه. لم يكن هناك استثناء.

من الصعب بشكل خاص التقاط مظاهر مقاربة "محور الدوران" فى الاقتصاديات. لم تشرع إدارة أوباما فى أى مفاهيم اقتصادية جديدة خلال مدتى ولايتها. تم التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا (KORUS) خلال فترة إدارة بوش وقد عرقلها الديموقراطيون فى الكونجرس. مبادرة "الشراكة عبر الباسيفيكي" (TPP/Trans-Pacific Partnership) التى دعمتها إدارة أوباما فى ٢٠١٣-٢٠١٤ بنشاط، كانت فى الأصل مبادرة شرعت فيها سنغافورة وتشيلى ونيوزيلندا وبروناى، الأعضاء الأربع فى منتدى "التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكي" (APEC) خلال الفترة الثانية من رئاسة بوش. تم تصميم المبادرة لمعالجة مأزق "جولة الدوحة" لمنظمة التجارة العالمية. دعمت إدارة بوش هذه المبادرة دعما كاملا، ورأت فيها سبيلا لانتشار "المعيار الذهبي" لصفقات التجارة الحرة، على شاكلة "اتفاقية التجارة الحرة بين سنغافورة والولايات المتحدة"، وفى معارضة للاتفاقيات التجارية الأكثر ضحالة التى كانت مُوقَّعة حينئذ بين الصين واللاعبين الإقليميين الآخرين. فى ٢٠٠٨، وافقت إدارة بوش على الانضمام إلى مفاوضات "الشراكة عبر الباسيفيكي" التى توسعت لتشمل مشاركين جددًا، أبرزهم فيتنام، الدولة الشيوعية الأخرى التى أصبحت تطبق الإصلاح. كان الأمل هو أنه بضم معايير عالية لحقوق الملكية الفكرية والخدمات المالية والزراعة فى اتفاقية تجارة حرة جديدة، سوف تتشجع الصين فى نهاية المطاف للدخول فى المنافسة بعقد اتفاقيات تجارة حرة أعمق من التى كانت تعقدها بنفسها، وربما فى الأخير تنضم هى نفسها إلى مبادرة الشراكة عبر الباسيفيكى. دفعت إدارة أوباما بشكل تستحق عليه الثناء فى اتجاه اتفاقية شراكة عبر الباسيفيكى، خصوصا فى فترة ولايتها الثانية، ولكن الأمر سوف يصبح إعادة كتابة بشكل أعرض للتاريخ عند الزعم بأن مفهوم الشراكة نفسه أو موافقة الولايات المتحدة على التفاوض حولها كان بدرجة ما جزءًا من [مقاربة] محور الدوران إلى آسيا.

ولكن محور الدوران لم يكن كله رطانة. على الجبهة الدبلوماسية، أحدثت إدارة أوباما فعليا تغييرات كبيرة وإيجابية فى السياسة الإقليمية الأمريكية. على وجه الخصوص، سوف تشتبك الإدارة فى دبلوماسية إقليمية أكثر قوة وحيوية من سابقتها، خصوصا فى جنوب شرق آسيا. فى ٢٠٠٩، وقعت الولايات المتحدة معاهدة الآسيان (ASEAN) للوئام والتعاون وبعد ذلك انضمت إلى قمة شرق آسيا (East Asia Summit). رفضت إدارة بوش أن تفعل ذلك جزئيا لأن بورما كانت عضوا فى "الآسيان" والمبدأ الأول فى المعاهدة هو عدم التدخل فى الشئون الداخلية للأطراف المُوقِّعة الأخرى. أيضا سوف يزور مسئولون أمريكيون من المستوى الأعلى آسيا مرارا، بينما سوف يحضر وزراء الخارجية الأمريكيون منتدى الآسيان الإقليمى سنويا تحت حكم الرئيس أوباما. وعلى نحو مشهور فات الوزيرة "رايس" حضور اجتماعين من اجتماعات هذا المنتدى خلال فترة رئاسة بوش الثانية، وأرسلت نائب الوزير بدلا منها. فى مناطق ما بعد الاستعمار، رمزية تمثيل المستوى الأعلى فى اللقاءات تظل فى غاية الأهمية.

ما هو أكثر أهمية أن إدارة أوباما نجحت فى أن تجعل هذه اللقاءات أكثر مادية وأغنى معنى مما كانت عليه دومًا فى الماضى. فى الماضى كانت هذه اللقاءات تُنعَت باسم "دكاكين الكلام" دون أجندة جادة، ولكن الوزيرة "[هيلاري] كلينتون" فى المنتدى الإقليمى للآسيان المقام فى يوليو ٢٠١٠، والرئيس أوباما فى قمة شرق آسيا دفعا هاتين المنظمتين إلى معالجة قضايا أمنية ملحة ومحاولة الوفاء بمهامهما كمنظمات لبناء الثقة تستطيع خفض التوترات حول منازعات السيادة (ومن هنا منع ممارسة الصين للضغوط على الجيران الأصغر فى تسوية المنازعات).

ربما كان الأكثر درامية، هو إشراك الإدارة كلًا من الطغمة العسكرية الحاكمة مع المعارضة فى بورما بمستوى رسمى أعلى مما كان عليه الأمر فى الإدارة السابقة. وضعت هذه الاتصالات الدبلوماسية واشنطن فى موضع انتهاز الفرص التى توفرها القيادة [فى بورما] ذات التوجه الإصلاحى تحت حاكم سلطوى

جديد، "ثين شين" (Thein Sein). كانت النتيجة هى إطلاق سراح العديد من شخصيات المعارضة، ومنهم "آونج سان سوو-كياي" (Aung San Suu-kyi) الحائزة جائزة نوبل والناشطة الديموقراطية، وإيفاد "ديريك ميتشيل" (Derek Mitchell) لناحية آسيا، كأول سفير لواشنطن فى بورما منذ الانقلاب العسكرى فى ١٩٨٨ هناك.

لم تكن المشكلة فى تلك السياسات الاستباقية والمبتكرة، ولكن فى تعبئة رطانتها. خلقت الدبلوماسية الشعبية للإدارة [الأمريكية] مشاكل غير ضرورية مع كلٍ من الصين وجيرانها. كان هناك العديد من الثغرات فى مصطلحات مثل "العودة إلى آسيا" و"محور الدوران". كان أكثرها بروزا فكرة أن واشنطن سوف تحول انتباهها (ومدافعها!) إلى شرق آسيا بعد مغادرة العراق وأفغانستان، وهى الفكرة التى تغذت عليها روايات صقور الصين عن الاحتواء الأمريكى. فى مؤتمر حضرته فى أوائل ٢٠١٣ حتى محللو الاستخبارات الصينية العارفون جيدا ببواطن الأمور جمعوا سلسلة من سياسات حقبة بوش مع جهود إدارة أوباما فى "محور الدوران"، وزعموا أنها كلها قد صُمِّمت لاستبعاد وتطويق الصين. أشرت إلى نظرائى الصينيين مع قدر محدود من النجاح، أن اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا قد تم التفاوض عليها فى فترة إدارة بوش وقد عارضها السيناتور أوباما والسيناتور [هيلاري] كلينتون والعديد من الديموقراطيين الآخرين فى ذلك الوقت. مفهوم آخر من حقبة بوش، وهو الشراكة عبر الباسيفيكى، لم يكن حتى قد خُلِق فى واشنطن، ولم يُصوَّر أبدا بواسطة الإدارة الأمريكية على أنه رد فعل هجومى على الصين. كان هدف الولايات المتحدة فى العلاقة مع بايچين ليس استبعاد الصين من الشراكة عبر الباسيفيكى ولكن استخدام مثل تلك الاتفاقيات الجديدة كعامل وسيط فى العلاقة مع الصين من أجل دفعها للتنافس بمزيد من فتح أسواقها الداخلية الخاصة بها وتوفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية للمرة الأولى.

مفهوم محور الدوران إضافة إلى تأثيره السلبى على الحوارات الداخلية فى الصين، قد أثار أيضا قلق الآخرين فى المنطقة الذين كانوا بالأحرى سوف لا

يختارون بين صين ناهضة وقوى مضادة أمريكية. من الممكن لتهديد أمريكى باستعراض العضلات من أجل القوة والوجود أن يكون غير مثمر عندما تحاول دول المنطقة الرهان على حظوظها بين الصين والولايات المتحدة.

المشكلة الدبلوماسية الأعمق التى أثارتها مقاربة "محور الدوران" بالنسبة للولايات المتحدة هى أنها تجعل الولايات المتحدة تبدو متقلبة وعاجزة عن التعامل مع مشكلتين فى الوقت نفسه. الحكومات الصديقة فى الأماكن الأخرى، فى أوروبا وخصوصا فى الشرق الأوسط لن ترحب بمحور دوران الولايات المتحدة بعيدا عن منطقتهم هم. هناك قد انتاب العديد كما يقال القلق من التبعات المحلية للإستراتيچية المُعلَنة[٦]. فى رأى مؤلف هذا الكتاب، قد يكون من الأفضل القول إن الولايات المتحدة قد كان لها طويلا وجود قوى فى آسيا، ومع زيادة أهمية المنطقة تضبط الولايات المتحدة وجودها الدبلوماسى والعسكرى والاقتصادى هناك. وهذا لا يناسب ملصقا دعائيا للتوفير، ولا ينتج عنه تمييز عظيم للمُنتَج عن منتجات الإدارات السابقة، ولكن سوف يمنع عددًا كبيرًا من المشاكل المشتركة مع مفهوم محور الدوران.

سوف يدرك مسئولو الإدارة أنفسهم المشاكل مع لغة مصطلح محور الدوران. فى بعض الأحيان فى ٢٠١٢، سوف يتخلصون فى واشنطن من مصطلح "محور دوران آسيا"، ويستخدمون بدلا مصطلح "إعادة توازن آسيا" الأكثر تناغما. والمصطلح الأخير هو وصف أكثر اعتدالا وأكثر دقة للأولويات والجهود المتصاعدة عبر الإدارات لدعم نفوذ الولايات المتحدة فى آسيا. ولكن لسوء حظ الدبلوماسية الأمريكية، برهن "محور الدوران" على أنه مصطلح غير قابل للمحو. فى الصين، تظل الترجمة الأصلية لكلمة "محور الدوران" شعبية حتى هذا اليوم: "كونفان ياچو" (chongfan yazhou)، أو "العودة إلى آسيا". يُعبِّر الصحفيون فى أنحاء المنطقة بشكل روتينى عن رأيهم حول المعنى الملموس "لمحور الدوران" فى فترة المأزق السياسى الداخلى بالولايات المتحدة. عندما اشتعلت التوترات فى الشرق الأوسط حول سوريا ومصر وإيران أو عندما غاب الرئيس أوباما عن "قمة

شرق آسيا" بسبب إغلاق المكاتب الحكومية فى ٢٠١٣، تعجب العديد من المراقبين فى شرق آسيا متسائلين عما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تتمحور حول ذاتها بعيدا مرة أخرى(٧).

جهود أولية لإعادة الطمأنة الإستراتيچية

على الرغم من لغة استعراض العضلات حول العودة إلى آسيا، فإن فريق أوباما فى سنته الأولى بالرئاسة بدا عازما بشكل متساوٍ على تجنب استثارة الحساسيات الصينية فى قضايا الأمن القومى. أراد المسئولون فى قمة الإدارة بشكل مفهوم تجنب التوترات ثنائية الأطراف التى شوهدت فى الأشهر الأولى لإدارة بوش حول التنافس الإستراتيچى وحادثة [الطائرة] إى بى-٣ وتايوان. ولكن التصرفات الخطابية والرمزية المتخذة لمتابعة مقاربة إعادة الطمأنة فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٩ تحولت لتصبح بالمثل خطوات متعجلة وغير مجدية. وكما مع "محور الدوران" تم تصحيح الأخطاء الخطابية لاحقا، ولكن وقتها كان الضرر قد وقع.

للبدء على الطريق الصحيح، أحرز الرئيس أوباما نقطة بزيارة الصين فى سنته الأولى بالرئاسة. ولكن فى التمهيد للزيارة، بدا بعض مستشاريه شغوفين بل وربما بالغوا فى شغفهم ببناء الثقة. مثلا، نائب وزير الخارجية "جيمس شتاينبرج" ألقى خطابًا عن سياسة الصين فى مركز الأمن الأمريكى الجديد فى ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩. أول خطبة كبرى من مسئول كبير فى إدارة أوباما حول الإستراتيچية الآسيوية، شددت على الحاجة إلى "إعادة طمأنة إستراتيچية" فى العلاقات الصينية الأمريكية. تتأسس الطمأنينة من خلال حوارات مستدامة ومن خلال دبلوماسية مُدارة بشكل حسن عند نشوء المشاكل، مثل معارضة إدارة بوش السرية والعلنية لاستفتاء الأمم المتحدة الاستفزازى حول [استقلال] تايوان. ولكن خطاب شتاينبرج بدا أنه يدعو لبذل جهود إعادة طمأنة الصين خارج سياق أى مشاكل أو أزمات

خاصة. مقتبسا من أدبيات العلوم السياسية حول إشكاليات الأمن والتصاعد المأساوى للتوتر الناتج عن تحولات القوى، قال شتاينبرج:

> الآن جزء من إعادة الطمأنينة هذه تنبع من الحوار المستدام... ولكن إذا ما كان لجهودنا أن تصبح عن حق ناجحة، فهى يجب أن تتجاوز الكلمات إلى الأفعال التى تعيد الطمأنينة. يجب على كل منا اتخاذ خطوات نوعية لمخاطبة وتخفيف مخاوف بعضنا البعض(٨).

وقد استمر هذا بشيء ما جديد. كان شتاينبرج يتطوع بأن الولايات المتحدة أيضا تحتاج إلى منح الصين بشكل استباقى "خطوات نوعية" لتخفيف مخاوف بايچين الأمنية حولها. تصوراتى فى الحال كانت هى أن المسئولين الصينيين سوف يقولون، "حسنا، إليك قائمة مفتوحة [بالمطالب]: إلغاء مبيعات السلاح إلى تايوان، وتخفيض أو إلغاء عمليات الرصد أو الاستطلاع بالقرب من الساحل الصيني؛ والضغط على حلفاء الولايات المتحدة لمساندة مزاعم الصين فى الجزر المُتنازع عليها معهم". بتلك الأفكار فى مخيلتى، تعجبت إذا ما كان قد تم تدقيق الخطبة فى العملية التى تجرى بين هيئات [وزارة الخارجية] قبل إعطائها له. راجت الشائعات بعد ذلك أنه لم تحدث عملية مراجعة للخطاب(٩).

وقعت مشاكل مماثلة قبل وخلال رحلة الرئيس أوباما للصين فى منتصف نوفمبر. قرر الرئيس عدم قبول زيارة من الدالاى لاما قبل توجهه إلى الصين مباشرة. سوف يفهم أى شخص عمل فى سياسة الصين النزوع لتجنب مثل هذا التوقيت. الزيارات الرئاسية مع الدالاى لاما هى جزء روتينى فى سياسة الولايات المتحدة عبر الإدارات كلها. دائما ما تتسبب هذه الزيارات فى توترات ثنائية سواء حدثت مباشرة قبل أحداث كبيرة مثل زيارة رئاسية لبايچين أم لا. المشكلة العملية مع زيارة كهذه فى توقيت قبل رحلة للصين مباشرة هى أن العلاقة مع الدالاى لاما سوف تصبح بالضرورة نقطة رئيسية للنقاش خلال الاجتماعات التى سوف يجريها الرئيس لتسرق الوقت والجهد من القضايا الأخرى. لذا قرر الرئيس تجاهل دعوة الدالاى لاما لزيارة فى خريف ٢٠٠٩ مع كل النية للقاء معه فى المستقبل. ولكن

فى سياق خطاب إعادة الطمأنينة الإستراتيچية تجاهل الزيارة [التى أراد الدالاى لاما القيام بها] قد يراه المراقبون الصينيون خطوة نوعية. كان الرئيس ذاهبا إلى الصين بسجل نظيف. كان لم ينبه الكونجرس بعد عن مبيعات السلاح إلى تايوان، وقد أسقط زيارة من الدالاى لاما. لسوء الحظ هذا السجل النظيف الذى كان نصفه ناتجٌ عن التوقيت ونصفه الآخر عن دبلوماسية إستراتيچية مدروسة لم يُحسِن العديد من المراقبين الصينيين قراءته بطرق غير مثمرة.

فى التمهيد لزيارة الرئيس إلى الصين، كان الجانب الصينى متحرقا لإصدار الرئيسين "هو" و"أوباما" بيانا رسميا مشتركا عن طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية. لسوء الحظ فى رأيى، وافق الفريق الأمريكى على ذلك. كانت النتيجة ما تشبه قائمة للملابس المغسولة مكونة من تصريحات لا يمكن الاعتراض عليها حول المصلحة المشتركة والأهداف العامة وطموحات التعاون حول قضايا نوعية، بداية من أنفلونزا الطيور إلى منتدى أمريكى صينى للغاز والبترول. يُقرَأ البيان فى أكثر من ٤٠٠٠ كلمة كما لو كان مُنتَجا لعمليتين منفصلتين للعمل الداخلى ما بين الهيئات فى البلدين. ولكن أحد أقسام الوثيقة أمسك بعينى فورا. على ما يبدو بروح خطبة شتاينبرج حول إعادة الطمأنة الإستراتيچية، وفى قسم بعنوان "بناء وتعميق الثقة الإستراتيچية"، وافق الجانبان على احترام "جوهر مصالح" الطرف الإخر. يقول النص:

> يكرر البلدان القول إن المبدأ الأصيل لاحترام السيادة والتكامل الإقليميين لأحدهما الآخر يقع فى قلب ثلاثة بيانات رسمية مشتركة بين الصين والولايات المتحدة ترشد العلاقات الصينية الأمريكية. لا يدعم أى جانب من الجانبين أى محاولة بأى قوة لنسف هذا المبدأ. يوافق الجانبان على أن احترام جوهر مصالح أحدهما الآخر على درجة قصوى من الأهمية لضمان تقدم ثابت فى العلاقات الصينية الأمريكية[١٠].

هذا القسم من الوثيقة جاء مباشرة تابعا لفقرة عن "قضية تايوان"، وهي العبارة التعسة العبوس التي يفضلها الحزب الشيوعي الصيني لوصف المشاكل في العلاقات عبر مضيق تايوان.

من الصعب بالنسبة للأمريكيين تثبيت جوهر المصالح القومية للولايات المتحدة. ماذا سوف تكون تلك المصالح – الحياة، والحرية والسعي نحو السعادة؟ المهمة ليست شاقة بالنسبة للمتخصصين في جمهورية الصين الشعبية. "داي بينجيو" (Dai Binggeo)، مسئول الصين في قمة السياسة الخارجية في ذلك الوقت، كتب مقالة مطولة في أواخر ٢٠١٠ جامعا جوهر مصالح جمهورية الصين الشعبية في ثلاث فئات ("فانشو" بالصينية): الاحتكار المستمر للحزب الشيوعي الصيني للسلطة؛ والتكامل الإقليمي والسيادة؛ وبيئة تفضي إلى تنمية اقتصادية مستمرة[١١]. بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية، المشكلة واضحة: الولايات المتحدة توافق فقط على المبدأ الثالث من هذه المبادئ الثلاثة. وبينما لم تتخذ الولايات المتحدة تدابير من أجل زعزعة استقرار الصين السياسي أو الإطاحة بنظام الحكم هناك، إلا أن واشنطن روجت بنشاط للتحرر السياسي السلمي والتخلي عن حكم الحزب الواحد. وبينما لا يوجد خطأ في احترام الولايات المتحدة من حيث المبدأ لسيادة الصين وتكاملها الإقليمي، إلا أن الولايات المتحدة لا تتفق مع التفاصيل المهمة بطريقة حساسة لمزاعم سيادة بايچين على تايوان وجزر "سنكاكو/دياويو" (Senkaku/Diaoyo) أو جزر ومياه بحر الصين الجنوبي. عبر الشهور التالية، سوف يأتي مسئولو الإدارة على ما يبدو إلى إدراك أن تضمين "المصالح الجوهرية" في بيان مشترك كان خطأ. استخدمت الحكومة الصينية العبارة بتكرار متزايد بشكل حاد بعد ٢٠٠٩[١٢]. ولكن لحد معرفتي، لم يكرر هذه العبارة مسئولو الحكومة الأمريكية الكبار.

مشكلة حملة إدارة أوباما بالغة التحمس لإعادة الطمأنة قد أصبحت واضحة بالدليل في أوائل عام ٢٠١٠ عندما ردت الصين بخشونة على السياسات الأمريكية

الطبيعية التى أساءت لبايچين على نحو خاص. طبقا لمن حاورتهم فى الصين، وصل عديدون فى الصين إلى استنتاج مفاده أن إدارة أوباما تختلف عن سابقيها فى مقاربتها الأساسية نحو الصين. سواء لأن الإدارة [إدارة أوباما] أدركت أن الولايات المتحدة قد أصبحت أضعف مما كانت عليه قبل الأزمة المالية أو لأن فريق أوباما يمتلك مقاربة فلسفية مختلفة للعلاقات الثنائية، تبدت الإدارة أمام أنظار صينيين عديدين أكثر تكيفا وأكثر حساسية للمخاوف الصينية عن سابقيها. قالت علاقاتى الأفضل اتصالا إن هذه الرؤية غير مشتركة بين المسئولين فى قمة مؤسسة السياسة الخارجية، ولكن يتبناها بشكل مشترك كل من الجمهور العام وعديدين فى الحزب من الذين تنقصهم الخبرة فى الشئون الخارجية. لذا، فى أوائل ٢٠١٠ عندما تصرفت إدارة أوباما مثل سابقيها – بيع السلاح لتايوان، وانتقاد بايچين لاعتدائها على حرية الصحافة، وترتيب لقاء الرئيس مع الدالاى لاما – كان هناك شعور حقيقى بالاستياء، وكان رد الفعل فى بايچين أعنف من المعتاد. ارتفعت تهديدات بالثأر ضد مشروعات الولايات المتحدة التى كانت تبيع السلاح لتايوان. اقترح معلقون بارزون ومن ضمنهم ضباط عسكريون، فى وسائل الإعلام التى تديرها الدولة أنه يجب على الصين إغراق سندات الخزانة الأمريكية لمعاقبة الولايات المتحدة فى زمن الفوضى الاقتصادية التى تعانيها. قالوا، كحد أدنى، يجب على الصين خفض التعاون فى ساحات السياسة المهمة للولايات المتحدة مثل كوريا الشمالية وإيران. من وجهة نظرهم، انتهكت إدارة أوباما بوضوح "المصالح الجوهرية" للصين. طبقا للعديد من المراقبين الصينيين فقط من المنطقى أنه فى المقابل على بايچين رفض مساعدة الولايات المتحدة فى سعيها لما تعتقد بايچين أنه المصالح الجوهرية للولايات المتحدة، مثل منع الانتشار النووى أو المساعدة فى العمل على استقرار الاقتصاد الأمريكى.

حذرت قمة قيادة الصين بحكمة من السياسات التى قد تضر كلا من الولايات المتحدة والصين، مثل التعامل فى شراء أو مبيع سندات الخزانة. ولكن الضغط على القيادة من الأصوات القومية داخل الحزب أو خارجه كان شديدا.

ساعد هذا الاضطراب الداخلى على تفسير ردود أفعال الصين الإيديولوجية واللاذعة على التحديات العديدة المثارة فى محيط الصين فى ٢٠١٠، والتى لم تكن من صنع بايچين. والنتيجة بشكل قابل للجدل هى أسوأ سنة للدبلوماسية الصينية فى حقبة الإصلاح. ردت الصين بطريقة خرقاء على أعمال كوريا الشمالية العدائية نحو سيول، وعلى منازعات السيادة فى بحر الصين الجنوبى وعلى قبض اليابان على صياد صينى بالقرب من جزر سينكاكو/دياويو المتنازع عليها. خلال سياق هذه العملية مزقت الصين إنجازات اثنى عشر عاما سابقة من إعادة الطمأنينة البناءة نحو جيرانها، من اليابان إلى فيتنام والهند. بنهاية السنة، كانت بايچين قد أفسدت علاقاتها الثنائية يكاد يكون بكل جيرانها. البلاد الوحيدة التى لم تُسِيء لها الصين كانت روسيا وزوجًا من أمم جنوب شرق آسيا.

التغير الأكثر درامية منذ الأزمة المالية كان سياسة الصين نحو كوريا الشمالية. بدلا من الضغط على بيونج يانج بعد اختباراتها النووية واختباراتها على الصواريخ فى ربيع ٢٠٠٩، بدا أن بايچين قد خفضت مرتين روابطها الاقتصادية والسياسية مع "كيم يونج-إيل" (Kim Jong-il). يعتقد المراقبون العارفون أن علاقات التجارة والاستثمار بين الصين وكوريا الشمالية قد تعمقت من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١. وقد كان هناك أيضا تكرار لدبلوماسية عامة عالية المستوى بين زعماء صينيين وكوريين شماليين تضمنت زيارتين قام بهما "كيم" إلى الصين فى ٢٠١٠. فى أكتوبر وقف "چو يونكانج" (Zhou Yongkang) عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسى فى الحزب الشيوعى الصينى مع أعضاء قياديين فى نظام حكم "كيم" أثناء الاحتفال السنوى لحزب العمال الكورى. تلقى هذا الحضور أقصى ترحيب فى بيونج يانج خلال الفترة الانتقالية الحساسة لنظام الحكم هناك، حين كان "كيم" يستميل القلوب نحو أصغر أبنائه "كيم يونج-أون" (Kim Yong-un) حتى يتولى السلطة.

بايچين، خشية انهيار فظ لنظام حكم شيوعى مجاور، تاليا للأزمة القلبية التى أصابت "كيم الأكبر" فى ٢٠٠٨ وانخفاض النفوذ الصينى على شبه الجزيرة، ارتدت لمبادئ سياسة خارجية محافظة طويلة العهد تدعم كوريا الشمالية. وعلى

نحو خاص، وقفت إلى جوار نظام حكم "كيم" خلال مسار الأزمات العديدة التى أشعلتها بيونج يانج فى ٢٠١٠. فى مايو وصلت لجنة دولية إلى تحديد أن غواصة كورية شمالية قد أغرقت فعلا السفينة البحرية الكورية الجنوبية "تشيونان" (Cheonan) فى مارس؛ رفضت الصين، من جانبها، مراجعة الدليل، وقامت بحماية كوريا الشمالية من مواجهة نقد مباشر فى مجلس الأمن. بفعلهم ذلك، اغترب الزعماء الصينيون بأنفسهم عن العديد فى المجتمع الدولى، خصوصا كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة. وبالمثل حمت بايچين كوريا الشمالية من الإدانة الدولية بعد كشف بيونج يانج فى خريف ٢٠١٠ أنها طورت سرا منشأة تخصيب يورانيوم. وبعد قصف كوريا الشمالية جزيرة كورية جنوبية بالقنابل فى نوفمبر، تبنت بايچين مرة أخرى وضعية الإنكار، ودعت ببساطة للهدوء مُحذِّرة كل الأطراف ضد أى مزيد من التصعيد. التحذير النوعى الوحيد الذى استطاعت الصين تجميعه كان هو جهدها الذى لم ينجح فى الأخير لإثناء السفن الحربية الأمريكية المشتركة فى تدريبات بحرية كورية جنوبية أمريكية مشتركة عن الدخول فى البحر الأصفر، الذى يتداخل مع المنطقة الاقتصادية الصينية الحصرية. أفعال الصين وعجزها عن الفعل أساء إلى حكومة وجمهور كوريا الجنوبية الذين شعروا عن حق تماما بأنهم ضحية تصرفات عدوانية من كوريا الشمالية.

تبنت الصين أيضا سياسات حادة فى المجال البحرى فى السنوات التى تلت نشوب الأزمة المالية مباشرة. فى ٢٠٠٩، تحرشت السفن الصينية بسفينة البحرية الأمريكية غير المسلحة "المعصومة/إمبكابل" (Impeccable) فى المياه الدولية بعيدا عن الساحل الصينى. بالغ الدبلوماسيون الصينيون أيضا فى رد فعلهم على دبلوماسية وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلارى كلينتون" فيما يتعلق بإدارة منازعات السيادة فى بحر الصين الجنوبى أثناء المنتدى الإقليمى "للآسيان" الذى انعقد فى فيتنام فى يوليو ٢٠١٠. فالصين هى الأمة الوحيدة فى المنطقة التى تطالب بكل الجزر المُتنازَع عليها فى هذا البحر. مطالبها التوسعية هى أيضا مطالب مبهمة تستند على خرائط تسبق وجود جمهورية الصين الشعبية، وأحيانا

تستند على مصطلحات غامضة مثل "المياه التاريخية" أو "المياه المتعلقة بهذا"، التى لا تحمل مشروعية فى القانون الدولى. دعت "كلينتون" بشكل حكيم وجازم إلى تسوية سلمية للاختلافات وحرية الملاحة وأساس قانونى لكل المزاعم التى تمتد بجذورها فى أعراف القانون الدولى، وتدابير بناء الثقة متعددة الأطراف. وحتى رغم أن كلينتون بشكل خاص لم تذكر الصين بالاسم، ولم تغير تعليقاتها عن الحياد التقليدى الأمريكى فى منازعات السيادة البحرية، فلم تلق المبادرة الأمريكية الترحيب فى بايچين. رد الفعل الذى صدر عن وزير الخارجية الصينى، والذى كان ردا خشنا ومتسلطا فى المؤتمر- مُحذِرا "البلدان الصغيرة" فى المنطقة من التواطؤ مع القوى الخارجية فى التعامل مع المنازعات - خلق توترا بين الصين ودول الآسيان ذات العلاقة وبين الصين واليابان التى هى على شاكلة الولايات المتحدة ليس لديها أى مزاعم إقليمية فى بحر الصين الجنوبى، ولكنها تهتم بصيانة حرية الملاحة والأمن الإقليمى.

فى سبتمبر ٢٠١٠ ردت بايچين بخشونة على إلقاء اليابان القبض على قبطان قارب صيد صينى، وطاقمه بالقرب من جزر "سينكاكو" المُتنازَع عليها، عقب حادثة صدم فيها قارب صينى على ما يبدو زروقا يابانيا لحراسة السواحل عمدا. هددت اليابان بمحاكمة القبطان تحت سلطان القانون الداخلى بدلا من مجرد ترحيله إلى الصين. كان رد الفعل الصينى السلبى على احتجاز اليابان لقائد مركب الصيد الصينى مُتوقَعا، ولكن الحكومة الصينية كانت عدائية على نحو يوحى بالحرب فى رد فعلها: قيَّدت الصين تصدير شحنات العناصر الأرضية النادرة إلى اليابان التى يعتمد عليها منتجو الإلكترونيات اليابانيون اعتمادا عاليا؛ وبالمزيد طلب وزير الخارجية الصينى اعتذارا رسميا، وتعويضات حتى بعدما تنازل اليابانيون فعلا أمام المطالب الصينية، وأطلقوا سراح قبطان القارب وطاقمه. ربما أثار ذلك إعجاب الجمهور الداخلى فى الصين؛ ولكنه عمل على اغتراب الجمهور اليابانى بعمق الذى طبقا لكل بيانات استطلاعات الرأى تطورت لديه آراء سلبية جدا عن الصين. ربما ما كان أكثر إثارة للعجب هو أن كل هذا الاضطراب قد حدث بينما الحزب الديموقراطى فى اليابان - الذى يُعتبَر تقليديا متوافقا جدا مع الصين - كان

هو الحزب الحاكم فى اليابان. وهكذا يتحدث توقيت حالة توتر العلاقات الصينية اليابانية بالكثير والكثير عن تكاليف الفرصة لعدوانية دبلوماسية الصين.

طبقا لمصادرى فى الصين، ساعدت العوامل الداخلية على إنتاج تأثيرات مؤذية على السياسة الخارجية الصينية. ولأسباب داخلية وبيروقراطية، شعرت نخب بايچين بالحاجة إلى الاستجابة بشكل شرس لكل ما يتصورونه مساسا بالكبرياء والسيادة القومية. على سبيل المثال عندما وقفت دول آسيوية متنوعة فى صف "كلينتون" فى اجتماع الآسيان فى هانوى، شعر مسئولو وزارة الخارجية الصينيون باضطرارهم للرد بمفردات لاذعة مؤلمة تسببت فى نفور العديد من جيران الصين الجنوبيين. وبالمثل لا أحد يعتقد أن الصين تدعم حقا الاستفزازات العسكرية لكوريا الشمالية أو تطويرها للأسلحة النووية. ولكن مخاوف بايچين حول صيانة الاستقرار الداخلى فى كوريا الشمالية والسلام فى شبه الجزيرة الكورية والاستقرار الاجتماعى فى الصين قد منع المسئولين الصينيين من انتقاد كوريا الشمالية علنا أو السماح لمجلس الأمن بالأمم المتحدة بصنع ذلك. والأكثر، منعت هذه المصالح أيضا على ما يبدو المسئولين الصينيين من تفنيد نظريات المؤامرة فى وسائل الإعلام الصينية وعلى الإنترنت بأن الولايات المتحدة وجنوب كوريا يتآمران لاستثارة التوترات فى شبه الجزيرة الكورية لتبرير تدريباتهم العسكرية بالقرب من الحدود الصينية. على العكس، فقد زادت وزارة الخارجية من اشتعال النيران فى يوليو ونوفمبر ٢٠١٠ بتحذيرها الولايات المتحدة ألا تضع سفنها الحربية فى المياه القريبة من الصين دون إذن بايچين. ربما كسب هذا التحرك بعض الفضل مع العسكرية الصينية والجمهور الصينى، ولكن التكاليف الدبلوماسية فى أن تبدو مستغفرا أو حتى مدافعا عن تصرفات بيونج يانج كانت عالية فى سيول وطوكيو وواشنطن. وكما سوف يعترف عديد من المحللين الصينيين بشكل خاص ودافع بعض الشجعان منهم علنا عن فكرة أن القوة العظمى الحازمة حقا كانت لن تسمح لدولة مارقة صغيرة بأن تختطف سياستها الخارجية بمثل هذا الأسلوب. تصرفت بايچين كثيرا بدافع ناتج عن الخوف داخليا والغرور خارجيا.

في رأيي، استجابت إدارة أوباما بشكل بنّاء وإستراتيجي على الظروف المتدهورة في شرق آسيا. بعد تعرضها لزجر الصين في مواضيع مثل كوريا الشمالية وبحر الصين الجنوبي، قررت واشنطن معالجة القضايا بنشاط دون الصين. لاحظت نخب بايچين ولاعبون إقليميون آخرون أن أوباما ومستشاريه الرئيسين – وزيرة الخارجية كلينتون ووزير الدفاع "روبرت جيتس" (Robert Gates) ومستشار الأمن القومي "توماس دونيلون" (Thomas Donilon) – قاموا غالبا بزيارات إلى المنطقة شاملة زيارة نوفمبر ٢٠١٠، عندما ذهب أوباما وكلينتون في جولات منفصلة متعددة البلدان في آسيا. وبشكل ملموس أكثر، أظهرت التدريبات العسكرية الأمريكية الكورية الجنوبية في البحر الأصفر تاليا لهجمات نوفمبر بواسطة كوريا الشمالية واللقاء ثلاثي الأطراف الياباني والكوري والأمريكي لمسئولي الأمن في واشنطن، أظهر ذلك أن الولايات المتحدة وشركاءها يمتلكون خيارات دبلوماسية وأمنية حتى دون التعاون النشط مع الصين. لم تُسَرّ الصين بمثل هذه المبادرات. فكرة أن تصرفات كوريا الشمالية المُهدِّدة بالحرب قد تصبح قادرة على كسر مأزق العلاقات الكورية الجنوبية اليابانية، وهي الفكرة التي جذبت على نحو خاص انتباه المراقبين في بايچين، كما أشرت خلال رحلات تفرغي الدراسي إلى الصين في ٢٠١٠-٢٠١١. يبدو من التقارير العلنية أن الصين أخيرا قد كبحت جماح كوريا الشمالية نحو نهاية عام ٢٠١٠. هددت بيونج يانج سيول بعمل عسكري إذا ما نفذت كوريا الجنوبية تدريباتها العسكرية في ديسمبر ٢٠١٠. اكتمل التدريب دون وقوع مثل هذه العملية الثأرية. بايچين جزئيا بسبب رد الفعل الحازم من الولايات المتحدة وحلفائها تحولت مع نهاية السنة عن تمكين كوريا الشمالية من عدوانها من خلال عدم التحرك وعدم اعتراض واتخذت موقفا استباقيا وبنّاء بشكل أكبر.

والقصة المماثلة التي من الممكن التحدث عنها، رغم أنها أقل دراميةً لحد ما، بحر الصين الجنوبي، حين بذل بعض أعضاء الآسيان والولايات المتحدة واليابان جهودا في ٢٠١٣، بدت أنها قد دفعت الصين إلى القبول من حيث المبدأ

بمناقشات متعددة الأطراف لوضع قانون سلوك (code of conduct) يساعد على منع تصعيد المنازعات الإقليمية. وكما كانت الحالة مع مبادرة "نـايي" أثناء إدارة كلينتون، ساعدت مجموعة هائلة من السياسات الأمريكية نحو شركاء حلفاء وغير حلفاء آسيويين، قادت الأمر إلى تشكيل دبلوماسية صينية بنَّاءة. ولكن الصين الآن هى أقوى على المستوى الدولى، وأقل أمانا داخليا مما كانت عليه فى منتصف التسعينيات، لذا تحويل حاد لاتجاهها فى أواخر ٢٠١٠ بدا كما لو أنه يميل إلى أن يكون تكتيكًا، ويتعلق بنوعية القضية، بينما التغير إلى دبلوماسية إعادة الطمأنة فى التسعينيات كان أكثر اكتساحا، وأدى إلى ما يزيد على عشر سنوات من الدبلوماسية الخلاقة والبنَّاءة نحو المنطقة.

من المفيد بشكل تحليلى السؤال عمَّ يفسر التحول اللاذع فى سياسة بايچين الخارجية فى ٢٠١٠. والإجابة محزنة لأن معظم العوامل، لسوء الحظ، ما زالت كما هى فى مكانها. يعتقد العديد فى الصين أن الصين أصبحت أقوى والولايات المتحدة أضعف بشكل ملموس بعد الأزمة المالية. الأصوات الداخلية التى تدعو إلى مزيد من سياسة خارجية لاستعراض عضلات الصين قد خلقت بيئة سياسية ساخنة. النزعة القومية الشعبوية والنمو فى عدد منافذ الإعلام التى يستطيع المواطنون الصينيون من خلالها التعبير عن آرائهم، وزيادة حساسية الحكومة من الرأى العام قد وفر مساحة لنقد سياسة بايچين الأمريكية. تأتى مثل هذه الانتقادات بشكل بارز من ضباط عسكريين فى الخدمة وباحثين فى مراكز فكرية (Think Tank) تديرها الدولة، ومن الجامعات. مضت تلك الأيام عندما كانت النخب الصينية تستطيع تجاهل هذه الأصوات المتشددة لصقورها. على سبيل المثال فى ٢٠١٠، خلال الفترة المؤدية لانتقال السلطة من "هو چينتاو" إلى "چى چينبين" فى ٢٠١٢، كان على الزعماء الصينيين تعزيز سمعتهم كحماة للكبرياء الوطنى والاستقرار الداخلى. لم يستطع بعض زعماء الحزب البارزين الحفاظ على بقائهم بمن فيهم عضو المكتب السياسى

ورئيس الحزب فى "تشونكين" (Chongqing) "بو جيلاي". مثل هذه البيئة لا تمنح نفسها فرصة للتوافق مع الضغط الأجنبى أو مراعاة واشنطن بدقة.

فى مساحة دبلوماسية الإرغام، سوف تستمر الولايات المتحدة وحلفاؤها يواجهون التحديات فى المجال البحرى. فى ربيع ٢٠١٢ سوف يتصدر المشهد النزاع بين الصين والفلبين على "مياه سكاربورو الضحلة" (Scarborough Shoal) المعروفة فى الصينية باسم "هوانجيان داو". زادت الهيئات الصينية المسئولة عن الأمن البحرى من وجودها تدريجيا فى بحر الصين الجنوبى منذ السنوات العديدة الماضية، وطبقا للسلطات الفلبينية، استمر الصيادون الصينيون فى اصطياد محار "البطلينوس العملاق" (Giant Calm) – وهو النوع المُهدَّد بالانقراض – فى المياه المتنازع عليها. فى أبريل ٢٠١٢، ألقت البحرية الفلبينية القبض على بعض الصيادين الصينيين لاشتراكهم المزعوم فى مثل هذه الأنشطة. ردت سفن الرصد البحرى الصينية بإغلاق فم بحيرات المياه ومنع دخول كل السفن الفلبينية. وبينما أخذت مانيلا فى البحث عن الدعم من الولايات المتحدة، دعت واشنطن إلى الحوار ومنع التصعيد، حيث لا تعترف الولايات المتحدة بأى سيادة لأى طرف من المتنازعين على هذه المياه. وبينما بدا أن مانيلا هى الطرف الذى اتخذ أول خطوة فى هذا النزاع، كان رد فعل الصين المفرط تصعيديا ونمطيا. بكلمات أخرى، إنه ليبدو غالبا أن بايچين تنتظر مناسبة استفزازات يرتكبها الآخرون حتى تكسب شرعية لتحركاتها التى سوف تعطى قوة لسيطرتها على الجزر التى تطالب بها طوال عقود، ولكنها لم تكن تتولى إدارتها فى الماضى. بدت هذه الإستراتيچية فى أقصى شفافية لها عندما أعلنت بايچين فى يوليو ٢٠١٢ تشكيل إدارة حكومية جديدة، "مدينة سانشا" (Sansha City) جزءا من مقاطعة "هاينان". تمتلك حكومة "المدينة" السلطة القضائية على مزاعم صينية متسعة فى بحر الصين الجنوبي حتى "جزر سبراتلي" (Spratly Islands) أو نانشا بالصينية، وجزر "باراسيل" (Paracel Islands) أو چيشا بالصينية و"ضفة ماكليسفيلد" (Macclesfield Bank) أو چونجشا بالصينية غير المأهولين بالسكان لحد بعيد.

ظلت جزر "سنكاكو/دياويو" نقطة إقليمية ساخنة في السنوات الثلاث الماضية وأكثر كثيرا من مياه سكاربورو الضحلة، مصدرا محتملا للتصعيد في النزاع الصيني الأمريكي. طالبت اليابان بالجزر وإدارتها منذ تحويلها لسلطة القضاء اليابانى فى ١٩٧١ بواسطة واشنطن كجزء من إعادة "أوكيناوا" (Okinawa) لليابان فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكما ناقشنا فى الفصل الرابع، وليس على منوال أى نزاعات بحرية أخرى فى المنطقة، تقف الولايات المتحدة فى صف أحد المُطالبين فى هذا النزاع. وبينما لا تتخذ الولايات المتحدة موقفا من السيادة على الجزر، إلا أنها تعترف بالسيطرة الإدارية لليابان. وهكذا، أعلنت واشنطن أن معاهدة الدفاع اليابانية الأمريكية تنطبق على [هذه] الجزر. من جانبها تحاول الصين بشكل غير ناجح الحصول على اعتراف من اليابان بأن نزاعا ما يوجد حول [هذه] الجزر، وأن تتفاوض مع طوكيو على ذلك الأساس. مطالبة الصين بالجزر يرجع إلى إعلانى القاهرة وبوتسدام خلال الحرب العالمية الثانية اللذين تلقت فيهما الصين وعدا باستعادة كل الغنائم التى استولت عليها اليابان الإمبراطورية، ويعود تاريخها إلى معاهدة "شيمونوسيكي" (Shimonoseki) لعام ١٨٩٥. أنهت تلك المعاهدة الحرب اليابانية الصينية التى هى ربما الفصل الأكثر انحطاطا لقرن مذلة الصين. رفضت طوكيو، محتجة بأن اليابان استولت على جزر غير مأهولة بالسكان بصفتها مناطق لا يُطالِب بها أحد (terra nullius) فى أواخر القرن التاسع عشر وليس كغنيمة حرب.

أخذت الصين تحاول تحدى وتقويض السيطرة الإدارية اليابانية المنفردة للجزر طوال السنوات العديدة السابقة، بزيادة ليس فقط أنشطة الصيد بالقرب من الجزر ولكن بتسيير دوريات خفر بواسطة قوات أمنية بحرية وأحيانا بالقوات الجوية الصينية. بعد سنتين من إلقاء اليابان القبض على قبطان مركب الصيد الصينى، تصدرت التوترات المشهد مرة أخرى فى سبتمبر ٢٠١٢ عندما قرر رئيس الوزراء اليابانى "نودا" (Noda) أن الحكومة المركزية يجب أن تشترى الجزر، المملوكة سابقا ملكية خاصة لعائلة يابانية. منطق "نودا" كان مُقنِعا،

ومحاولته كانت تعنى إيجاد سبيل لتقييد التوترات مع الصين وليس استفحالها. كان "نودا" يواجه مشكلة لم تلق التقدير الكافى من المراقبين الصينيين. زعيم حكومة بلدية طوكيو القومى المتطرف، الحاكم "أيشيهارا" (Ishihara) كان يجمع أموالا خاصة من خلال منظمات يمينية لشراء الجزر غير المأهولة من العائلة اليابانية المالكة لها. لا يوجد سوى قليل من الشك فى أن هذه الجماعة كانت سوف ترتكب أفعالا استفزازية على الجزر سوف تستثير بدورها النزعة القومية الصينية. وبينما تتدفق الأموال على خزائن "أيشيهارا"، قرر "نودا" الاستباق بشراء الحكومة المركزية للجزر أولا.

لسوء بخت اليابان والولايات المتحدة، وبشكل قابل للجدل سوء بخت الصين نفسها، "تأميم" الجزر بواسطة الحكومة اليابانية كان يُرى فى الصين كتغيير استفزازى فى الوضع الراهن (status quo). زعمت بايچين أنه عندما كانت اليابان تُطبِّع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية فى ١٩٧٢، وعندما وقّعت معاهدة التعاون مع الصين فى ١٩٧٨ اتفقت طوكيو عندئذٍ على وضع النزاع حول الجزر على الرف، وبذلك اعترفت بأن النزاع قائم، ووعدت بألا تُذكى جذوته. بهذا التفسير الصينى، ونتيجة "تأميم" (بالصينية "جيويوهوا") الجزر والآن رفض الاعتراف بأى نزاع، تصبح طوكيو هى الطرف المُستفِز، الذى يغير بوقاحة الوضع الراهن. انفجرت احتجاجات عنيفة ضد اليابان فى كل أنحاء الصين. بعض الصينيين الذين يقودون سيارات من صنع اليابان أصيبوا بأضرار على يد غوغاء غاضبين. هوت العلاقات الدبلوماسية اليابانية الصينية إلى برودة شديدة، وزادت أنشطة الصين البحرية والجوية حول الجزر. لم تتعاف بالكامل أبدا العلاقات الاقتصادية الصينية اليابانية فى كل من التجارة والاستثمار.

لما كان يجب أن يصبح أسبابا واضحة، امتلكت الولايات المتحدة أسهما ضخمة فى منع التوترات المتصاعدة بين اليابان والصين. وفى الوقت نفسه، تضع الولايات المتحدة قيمة عظيمة لكلٍ من التحالف مع اليابان، وبشكل أكثر تجريدا

سمعة واشنطن كحليف. ويخلق هذا إشكالية حقيقية لصُنَّاع السياسة الأمريكيين: كيف تردع الصين عن استفزاز اليابان بينما تُثنى اليابان عن اتخاذ إجراءات استفزازية من تلقاء نفسها. فى نوفمبر ٢٠١٣، أعلنت الصين بشكل غير متوقع منطقة تحديد دفاع جوى (air defense identification zone/ADIZ) فوق بحر شرق الصين، لتضم المجال الجوى فوق وحول الجزر المُتنازَع عليها. وحتى تصبح الأمور أسوأ، فى ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣، يصبح رئيس الوزراء "آبي" (Abe) أول رؤساء الوزراء اليابانيين الجالسين منذ "كويزومي" الذى يزور ضريح "ياسوكوني" المثير للجدل.

إنشاء منطقة تحديد الدفاع الجوى (ADIZ) نفسها هى ليست كثيرا فى لب القضية. المفهوم هو اختراع أمريكى من أوائل الحرب الباردة. قام عديد من الأمم لاحقا بإعلانه. تحت المفهوم الأصلى، تم وضع تصميم لمنطقة تحديد دفاع جوى لإعطاء الأمم الساحلية تحذيرا باقتراب طيران ما بنيّة الدخول إلى المجال الجوى الإقليمى للأمة الذى يمتد تقليديا اثنى عشر ميلا بحريا فى البحر. مثل هذا الطيران، كخطوط الطيران المدنية، يجب عليه أن ينبه البلد عند الاقتراب من المجال الجوى للأمة. إعلان منطقة التحديد للدفاع الجوى الصينية تم اعتباره استفزازيا على نحو خاص لأسباب عديدة. حدث الإعلان دون تحذير مسبق وفى توقيت متوتر فعلا مع اليابان. تتداخل منطقة تحديد الدفاع الجوى الصينية ليس فقط مع منطقة التحديد اليابانية، ولكن أيضا مع منطقة كوريا الجنوبية. طالب الإعلان الأولى أن كل الطيران المسافر فى المنطقة، وليس فقط أولئك الذين يقصدون الدخول إلى المجال الجوى الصينى، يحتاجون إلى إرسال إشعار إلى السلطات الصينية. بكلمات أخرى، طائرة مسافرة من اليابان إلى أستراليا بطريق جوى يمر خارج المجال الجوى الصين بدرجة كافية، ولكنه يعبر فوق بحر الصين الشرقى، من المتوقع لها أن ترسل إشعارا للسلطات الصينية بالطريقة نفسها التى ستفعلها الطائرة المسافرة من اليابان إلى "جوانچو" (Guangzhou). لا يوجد قانون دولى يحكم مناطق تحديد الدفاع الجوى، وكلها يتم إعلانها من طرف واحد، ولكن هذا التفسير المتوسع يتجاوز روح العُرف الذى خلقته الولايات المتحدة. بدا أن التفسير الصينى

الأعرض يمتلك تبعاته على رحلات الطيران العسكرية الأمريكية واليابانية فوق المياه الدولية القريبة من الصين. حادثة الطائرة إى بى-٣ فى عام ٢٠٠١ التى رويناها فى الفصل السابع، تشرح أن الصين تمتلك تعريفا موسعا بشكل غير معتاد للمنطقة الاقتصادية الحصرية (EEZ) الممتدة لمائتى ميل بحرى التى تكفلها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. (تطلب الصين إذنا من كل الأنشطة العسكرية غير الصينية فى وفوق المنطقة الاقتصادية الحصرية). أكثر من ذلك وزارة الدفاع الوطنى تطالب بشكل مشئوم بالحق ليس فقط فى مراقبة "منطقة تحديد الدفاع الجوي" ولكن أن تتخذ "التدابير الدفاعية الطارئة" ضد الطيران الذى لا يتوافق مع المطالب الصينية. وأخيرا، وربما الأكثر أهمية، تتداخل منطقة تحديد الدفاع الجوى الصينية مع المنطقة اليابانية القائمة من قبل والتى تمتد فوق جزر سنكاكو. لحد معرفتى، تلك هى منطقة تحديد الدفاع الجوى الوحيدة فى العالم المتداخلة مع أخرى، ويوجد فيها نزاع على السيادة داخل القطاعات المتداخلة[١٣]. وفى النهاية حتى لو أن الصين تفسر منطقة تحديد الدفاع الجوى بشكل ضيق، من الممكن للطائرات الأمريكية واليابانية التى تقصد جزر سينكاكو دون إشعار أن تُعامل كما لو كانت تقصد المجال الجوى الصينى. على المستوى السياسى، من الممكن حتى استخدام احتمال وقوع مثل هذا السيناريو لتقويض فكرة أن اليابان تمتلك سيطرة إدارية على الجزر لا ينازعها أحد فيها، وهو الأمر الذى يلقى بتبعاته على منطق الولايات المتحدة فى أسباب امتداد التحالف اليابانى الأمريكى إلى الجزر.

استجابت الحكومة اليابانية على إعلان منطقة التحديد للدفاع الجوى بصرف نظرها عنه، وطالبت بإبطاله، وأمرت طائراتها المدنية المرتبطة بطوكيو رفض الالتزام به. انتقدته الولايات المتحدة أيضا انتقادا عاليا، ولكنها كانت أكثر من غامضة قليلا فى رد فعلها، تدعو أحيانا للرجوع فى القرار الصينى، ومرات أخرى تزعم أنها لن تعترف بإعلان الصين لمنطقتها، ومرات أخرى تطلب ببساطة تنفيذ منطقة تحديد الدفاع الجوى بكل عناية. ولكن خرج تصريحان قويان، أحدهما دبلوماسى والآخر مادى. ذكّرت الولايات المتحدة بشكل دبلوماسى الصين واليابان أنها تعترف بالسيطرة الإدارية لليابان على الجزر، وأن الجزر بذلك تخضع للمادة الرابعة من معاهدة الدفاع اليابانية الأمريكية. إضافة إلى ذلك، فورا بعد الإعلان

عن منطقة تحديد الدفاع الجوى الصينى، طارت طائرتان أمريكيتان غير مسلحتين من طراز بى-٥٢ فى تدريب مُذاع علنا فوق جزر سينكاكو، لتبعث برسالة إلى الداخل الأمريكى بأن الولايات المتحدة لن ترتدع عن القيام بعمليات عسكرية فى المياه الدولية أو المجال الجوى الدولى بالقرب من الصين.

ولكن التقارير العلنية تفترض أيضا أن الولايات المتحدة بعثت برسائل ضبط نفس إلى اليابان وكوريا، وخصوصا عندما زار نائب الرئيس جو بايدن (Joe Baiden) طوكيو وبايچين وسيول فى ديسمبر ٢٠١٣. انتاب الزعماء اليابانيون الذين اعتقدوا أن الصين تمارس البلطجة عليهم، قلق عظيم من أن يبدو أى شيء يشبه حيادا أمريكيا فى قضية سينكاكو، ولم يفهم عديدون فى اليابان لماذا لا تعترف الولايات المتحدة بالجزر كمنطقة سيادة يابانية فقط. ولكن واشنطن لسوء الحظ لديها من الأسباب للقلق ليس فقط حول الصين ولكن أيضا حول اليابان. رئيس الوزراء اليابانى المحافظ "شينزو آبي" الذى تولى المنصب فى ديسمبر ٢٠١٢، قد وعد بتقوية العسكرية اليابانية ومحاولة إعادة تفسير وفى الأخير تغيير دستور السلام اليابانى الذى منع فى ظل التفسيرات السابقة الالتزام اليابانى بالدفاع الذاتى الجماعى مع الحلفاء، وبتفويض من الأمم المتحدة (افتقاد اليابان مسئولية التقدم بمعونة عسكرية للحلفاء أو أن الأمم المتحدة هى فى أى شيء ليست سوى الدفاع عن اليابان ذاته، وهو ما جعل التحالف اليابانى الأمريكى على هذه الدرجة من عدم التوازن). هذه القيود نفسها أيضا تمنع اليابان من تطوير قدرات ضربات هجومية شديدة، بل وحتى القدرات التقليدية. استخدم "آبي" الجزر المُتنازَع عليها كقضية للتعبئة والحشد من أجل جهوده الإصلاحية، وفى ١ يوليو ٢٠١٤، أعلنت حكومته أن الدستور اليابانى الحالى سوف يتم تفسيره بواسطة وزارة "آبي" ليسمح بالدفاع الذاتى الجماعى.

تدعم الولايات المتحدة عموما دورا عسكريا أكثر نشاطًا لليابان. سوف يثور القلق إذا ما حاول "آبي" إثارة متاعب غير ضرورية حول قضايا تاريخية كجزء من جهوده لتقوية الذات هذه. زيارة "آبي" لضريح "ياسوكوني" فى ديسمبر

٢٠١٣، ليست على الأرجح سوى عرض مسرحى قومى النزعة. ولكن الولايات المتحدة عارضت بشدة الزيارة، وفى تحرك غير مسبوق انتقدت السفارة الأمريكية فى طوكيو "آبي" علنا على هذه الزيارة.

فى أواخر مارس ٢٠١٤، استفز حرس السواحل الصينيين ردودُ أفعال فى الفلبين بواسطة التحرش ومحاولة اعتراض سفينة فلبينية آتية بتموين وقوات جديدة لسفينة من سفن البحرية الفلبينية كانت راسية بمياة توماس الضحلة الثانية (Second Thomas Shoal) التى كانت محل نزاع فى ١٩٩٩ واحتلتها البحرية الفلبينية منذ ذلك الحين. وتواترت الأنباء عن أن العسكرية الأمريكية تولت مراقبة خط المواجهة بطائراتها الجديدة للترصد من طراز بى-٨، لتعطى إشارة بأن الولايات المتحدة تعارض بلطجة الصين على الفلبينيين حتى ولو أن أمريكا لا تتخذ أى موقف نحو مزاعم سيادة مانيلا على مياه توماس الضحلة الثانية. فى مايو ٢٠١٤، تسببت بايچين فى مزيد من الاستفزازات مع فيتنام بإرسال منصة بترول كبيرة إلى المياه المُتنازَع عليها بالقرب من جزر "باراسل". أشعل هذا التصرف أحداث شغب مناهضة للصين فى فيتنام، واستدعى على وجه العجلة ردود فعل دبلوماسية خشنة من مسئولى الولايات المتحدة، ومنهم وزير الدفاع "تشوك هاجل" (Chuk Hagel) فى خطاب بحوار "شانجارى-لا" (Shangari-La) السنوي فى سنغافورة.

ولذا ما الذى يفسر كل هذا التوتر فى دبلوماسية الصين؟ ورغم صورة صين أكثر قوة تبحث عن قيادة الأحداث تحت شعار إستراتيجية عظمى جديدة، بايچين – بقليل من الاستثناءات المهمة – كانت تستجيب، مهما تكن خشونة استجاباتها، على أحداث غير مُرحَب بها وغير مُتوقّعة كان يُبادِر الآخرون بها غالبا. من الناحية الأخرى، يبدو أن هناك نسقا فيه الصين، عندما تُستثار، ترد بخشونة واستفزاز، منتهزة الفرصة لتحقيق تقدم فى منازعات السيادة. أحيانا ما تأخذ صور التقدم هذه شكلا ماديا مثل السيطرة على مياه "سكاربورو" الضحلة؛ وأحيانا تتخذ شكلا سياسيا

كما رأينا فى خلق منطقة تحديد الدفاع الجوى لبحر الصين الشرقي؛ وأحيانا كلا الشكلين. فى السنوات القليلة الماضية، زادت أنشطة الطائرات والسفن العسكرية لحرس السواحل الصينيين بالقرب من الجزر والمياه الضحلة المُتنازَع عليها.

هذا الحزم فى صورة رد فعل لحق به نمط حزم آخر استباقى رأيناه فى إنشاء "مدينة سانشا" أو فى إرسال منصة البترول بالقرب من سواحل جزيرة "باراسل". الكلمة التى دارت فى شوارع الصين هى أن "چى جينبين" أكثر حزما فى الداخل والخارج من سلفه. ولكن الاختلاف، إذا كان هناك أى اختلاف، هى مسألة الدرجة. ما زالت ردود أفعال الصين فى ظروف معينة هى كما فعلت عند إعادة تموين السفينة الفلبينية الراسية فى مياه توماس الضحلة الثانية. أكثر من ذلك، التمييز بين الحزم كرد فعل، والحزم الاستباقى ربما لا يحمل معنى كبيرا لهؤلاء الذين يشتبكون مع الصين. الحزم الذى جاء كرد فعل فى ٢٠١٠ فرض النوع نفسه من التحديات بالنسبة للولايات المتحدة، وحلفاء أمريكا الإقليميين وشركائها الأمنيين وجيران الصين الآخرين كما تفعل شتى أنواع الحزم الاستباقى. وكما ناقشنا سلفاً، نمو القوة والوجود الصينى فى البحر، والأنشطة المعتادة لبلدان مثل فيتنام التى تنمو أيضا قوتها العسكرية والاقتصادية بالوسائل نفسها، ووجود عدد من المنازعات البحرية سوف يخلق كثرة من الفرص بالنسبة للصين حتى تمارس الحزم، وتعانى عدم الاستقرار فى سلوكها، بغض النظر عما إذا كانت هى من ابتدأ إشعال التوترات فى أى حالة معينة أم لا. أكثر من ذلك، حيث إن القوة الصينية تنمو فى علاقتها بجيرانها والولايات المتحدة، يمتلك اللاعبون الإقليميون دوافع لتحدى الصين فى مناطق المنازعات الآن، بدلا من الانتظار لما بعد عندما تنمو قدرات الصين لدعم مطالبها التوسعية حتى بصورة أكبر.

الحوكمة العولمية والتدخل الإنساني

سبَّب الربيع العربى فوضى فى السياسة الخارجية الصينية نحو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فمن ناحية، بدا سقوط نظام الحكم فى مصر تمزيقا لسلطة

الولايات المتحدة فى المنطقة. ومن الناحية الأخرى، الانتفاضات الشعبية ضد الديكتاتوريات العلمانية بواسطة القوى الإسلامية لم تكن فى مصلحة الصين الداخلية. وحيث إن الأمن القومى فى الصين يعنى حقا أمن الدولة، بذل مسئولو الرقابة أقصى جهودهم لكبت صور الإطاحة بالسلطويين بواسطة جمهور غاضب منظم. كانت الطبيعة الإسلامية للحركات أيضا بارزة بسبب المصاعب التى تعانيها الصين فى صيانة استقرار مقاطعة "چنچيان" حيث تعيش هناك الأقلية المسلمة الصينية بأعداد كبيرة(١٤).

عدم الاستقرار الذى سببته ثورات الياسمين أو الربيع العربى حمل أيضا تبعات دولية لبايچين. الصين هى مستورد رئيس للطاقة من أفريقيا والشرق الأوسط، وكانت الأمم العربية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقليديا من بين أشد حلفاء الصين إيمانًا بهم فى جهودهم لصيانة مبدأ عدم التدخل فى شئون البلدان الداخلية. ولكن الربيع العربى والمخاوف السنية من نفوذ إيران الناشئ حديثًا بعد غزو الولايات المتحدة للعراق جعل من بعض أمم عربية معينة خصوصا السعودية وقطر تمتلك نزعة تدخلية أكثر فى سياساتها الخارجية. أصبح هذا التغير ظاهرا فى أماكن مثل ليبيا وسوريا، حيث تحدى شركاء سابقون المقاربات الصينية التقليدية. وكيفما ظل سكان الأمم العربية مناهضين للأمريكان، كانوا يحملون أفكارا تتعلق بالإصلاح السياسى وتغيير نظام الحكم ذات صوت أشبه بكلام هيلارى كلينتون أو بول ولفوويتز منه بكلام "شواين لاي/چو إنلاي" (Zhou Enlai) أو "يانج تسي/ يانج چييتشي" (Yang Jiechi). لو أن الصين انتقدت الحكومات العربية على الحوكمة الداخلية لديهم، سوف يُعرِّض قادة الصين أنفسهم احتمالا لانتقادات مماثلة فى الداخل. ولكن إذا ما عارضت الصين بنشاط التدخل الأجنبى، سوف يكون موقفها منفرا لحكومات متعددة فى الجامعة العربية والاتحاد الأفريقى(١٥).

واجهت الصين هذه الإشكالية بأكثر حدة خلال الأزمة فى ليبيا فى أوائل عام ٢٠١١. عندما وصل الربيع العربى إلى ذلك البلد وقام العقيد القذافى بتحويل قواته

العسكرية ضد مدينة بنى غازى، أدان المجتمع الدولى حكومته. طوال مجرى عقود، نفَّر العقيد القذافى العديد من أنواع الحكومات المختلفة. حتى روسيا، المعارضة تقليديا للتدخل الإنسانى بواسطة المجتمع الدولى، بدت جاهزة لإلقاء القذافى أسفل حافلة. كان لدى الصين استثمارات طاقة كبيرة فى البلد وعشرات الآلاف من المواطنين يعملون هناك. صوَّت مجلس الأمن بالأمم المتحدة على قرارين عن ليبيا ومررهما. الأول، قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم ١٩٧٠، مر بالإجماع فى ٢٦ فبراير ٢٠١١. أحال القرار حكومة القذافى إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فى جرائم ضد الإنسانية[١٦]. تم تمرير قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٩٧٣ فى ١٧ مارس ٢٠١١، مع خمسة أصوات امتنعت عن التصويت، بما فيهم الصين. أنشأ القرار منطقة حظر طيران لحماية السكان المدنيين، خصوصا فى بنى غازى، ضد الهجوم عليهم بالطيران[١٧].

كان القرار الأول أكثر شهرة من القرار الثانى. عندما قرأت فى صحف الصباح أن القرار تم تمريره بالإجماع، أسقطت قهوتى. نادرا ما تدهشنى الصين بهذه الطريقة، ولكن بالنسبة لبايچين أن تصوت بنعم على قرار يحيل نظام حكم سلطويًا زميلا للمحكمة الجنائية الدولية فقد كان أبعد من توقعاتى. كنت مدركا أن إدارة أوباما ودبلوماسيى أوروبا قد جهزوا ظروفا مناسبة لتمرير القرار بالحصول على موافقة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقى على دعم إدانة القذافى. ولكنى كنت لم أزل متوقعا امتناع الصين عن التصويت، مصحوبا بتعليق انتقادى حول القرار. بدلا صوتت الصين بنعم، وقدَّم سفيرها تعليقا قصيرا وشديد الغموض، ليقرر أن "الصين تهتم كثيرا جدا بالأوضاع فى ليبيا. الأمر الأعظم إلحاحا هو إيقاف العنف، لإنهاء إراقة الدماء والخسائر المدنية، وتسوية الأزمة من خلال الوسائل السلمية، مثل الحوار. يجب تأكيد أمن ومصلحة الوطنيين الأجانب فى ليبيا. قام الوفد الصينى بالتصويت لصالح القرار، آخذين فى الحسبان الظروف الخاصة فى ليبيا"[١٨].

تفترض الإشارة إلى "الظروف الخاصة" أن بايچين لم ترغب أن نرى في هذا التصويت سابقة. اكتشفت لاحقا أن [هذا] التصويت اعتبروه محل خلاف داخل الحكومة الصينية. قلة من المسئولين الصينيين الذين قابلتهم لاحقا في ٢٠١١ لم تكن لديهم دراية بأن الصين قد صوتت بنعم، بدلا من الامتناع عن التصويت. اشتكى أحد الضباط العسكريين من التصويت، وقال إن ضباط جيش تحرير الشعب وجهوا انتقادات لاذعة للقرار في لقاءات مع زملائهم في وزارة الخارجية.

انضمت الصين إلى روسيا في الامتناع عن التصويت على القرار الثاني، القرار الذي يستخدم القوة في ليبيا. محتوى تصريح السفير "لي باودونج" (Li Baodong) المتعلق بامتناع الصين عن التصويت يساعدنا على فهم "الظروف الخاصة" التي في ظلها صوتت بايچين لصالح قرار المحكمة الجنائية الدولية. بمناسبة قرار استخدام القوة، طبقا لنشرة أنباء الأمم المتحدة الرسمية، دافع السفير "لي" بصورة أكثر تقليدية كثيرا عن المنطق القائل إن "ميثاق الأمم المتحدة يجب أن يُحترَم، والأزمة الحالية يجب أن تنتهي من خلال الوسائل السلمية. كانت الصين دائما ضد استخدام القوة في الوقت الذي لم تُستنفَد هذه الوسائل بعد. واجه وفد أسئلة نوعية فشل في أن يجد لها إجابات؛ ولذلك وجد صعوبة جدية مع القرار. ومع ذلك لم يصادر الوفد مرور القرار لأنه يُلحِق أهمية عظيمة لطلبات الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي" [١٩]. رغبة الصين لتفادي نفور الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي تساعد على تفسير لماذا لم تستخدم الصين "حق الاعتراض" ضد هذا القرار، وكما أعتقد، لماذا أخذت الصين الخطوة غير المعتادة المدهشة لإحالة ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية قبلها بثلاثة أسابيع.

أي دروس من هذه الأحداث وأي تقدم قد تحقق في جعل الصين تخفف مبدأ عدم التدخل، قد فقدناها على ما يبدو عندما فسَّر الأوروبيون والولايات المتحدة قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٩٧٣ بشكل عريض جدا، وشنوا ضربات عسكرية للمساعدة في إسقاط نظام حكم القذافي ولتيسير إعدامه المختصر على أيدي

المتمردين. ولوضع صورة الأمر باعتدال، هذا كان مَطًّا مُبالَغًا فيه لتفويض الأمم المتحدة، ومن الممكن تصويره بسهولة على أنه انتهاك للقانون الدولى. أُعدِم القذافى بعيدا عن بنى غازى بواسطة المتمردين، وعندما قُتِل، لم تعد قواته تمثل تهديدا كبيرا للسكان المدنيين. بدأت انتقادات الصين لعمليات الأمم المتحدة بشكل أكثر توقعا فور طيران البعثات العسكرية الأولى من قواعد الناتو واستمرت طوال الحرب.

كان لدروس ليبيا نتائجها القوية على طريقة معالجة الصين وروسيا لأفعال الأمم المتحدة خلال الحرب الأهلية السورية. بعد ليبيا، عارضت الصين بشكل أكثر توقعا أى إدانة من الأمم المتحدة لنظام حكم الأسد، وعقوبات أقل كثيرا. انضمت الصين إلى روسيا فى استخدام حق الاعتراض على ثلاث مسودات قرارات فى ٢٠١٢ لإدانة وعقاب نظام حكم الأسد، وفى أغسطس ٢٠١٣ سدت الطريق على قرار النظر فى استخدام القوة وفى مايو ٢٠١٤ استخدمت حق الاعتراض ضد مسودة قرار يحيل الحرب الأهلية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية(٢٠). وبينما أمسك بوتين روسيا بزمام القيادة فى معارضة جهود الولايات المتحدة وأوروبا داخل أروقة الأمم المتحدة، كانت الصين حازمة فى دعمها للموقف الروسى، رغم حقيقة أن بلدانًا مثل العربية السعودية التى تمتلك معها الصين علاقات وثيقة، دعمت بشدة المتمردين، وأرادت من الأمم المتحدة أن تعارض الأسد بنشاط أيضا. وجدت الصين أيضا عزاءً دبلوماسيا فى المنطقة لأن إيران دعمت بشدة نظام حكم الأسد، وعارضت بقوة مسودات قرارات الأمم المتحدة. كان للصين أن تنضم إلى روسيا فى دعم جهود الأمم المتحدة فى نزع أسلحة سوريا الكيماوية. ولكن ليس على شاكلة القرارات الأسبق، لم تعارض حكومة الأسد هذا التحرك؛ لقد قررت التخلى عن أسلحتها الكيماوية. أكثر من ذلك، أى جهد دولى لنزع هذه الأسلحة سوف يُشرِك بالضرورة حكومة الأسد كشريك، مُعزّزا استقرار نظامه وشرعيته الدولية عبر هذه العملية. لذا بينما كان من الممكن للقرارات الأسبق أن تُرى على أنها تُشجِّع تغيير النظام فى ظل أعراف جديدة باسم "مسئولية أن تحمي" (responsibility to protect)، تنسجم اتفاقيات الأسلحة الكيماوية بالكامل مع الأعراف الدولية التقليدية للسيادة.

وبشكل محزن، تجربة ليبيا وسوريا ربما نقلت بايچين إلى وضع أكثر حذرا وأكثر تصلبا فى التدخل الإنسانى مما كانت قد تبنته فى السنوات الماضية إبان إدارة بوش. وليس على منوال سياسات إدارة بوش نحو السودان ونحو القرصنة فى خليج عدن، دعا موقف إدارة أوباما مبكرا فى أزمات ليبيا وسوريا إلى تغيير نظام الحكم. بعد توسيع تفويض الأمم المتحدة فى ليبيا ليشمل استخدام القوة الجوية لحلف الناتو دعما للمتمردين المحليين وسعيا لتغيير نظام الحكم، لم تتوفر فرصة لضمان دعم صينى أو روسى لضغط الأمم المتحدة على الأسد فى سوريا. ومع أنه من المحتمل فعليا أن يصبح الناتج من الأمم المتحدة مختوما بنموذج ليبيا، فلم يساعد ذلك بالتأكيد إدارة أوباما أن تقرر مع بداية التناول الأمريكى لقضية سوريا أن الحد الأدنى للناتج المقبول لأى مفاوضات سلام هو تخلى نظام الأسد عن السلطة[٢١]. بكلمات أخرى، قبل صفقة نزع الأسلحة الكيماوية مع نظام الأسد، التى ضمنت تقريبا حمايته من الضغط العسكرى الدولى، كانت دبلوماسية الولايات المتحدة الإرغامية نحو حكومة الأسد كلها تهديدات ولا طمأنة: وهى الروشتة الواضحة للفشل. وحيث لم تعد الولايات المتحدة، بعد العراق، تمتلك إرادة إزاحة نظام حكم عربى بالقوة، ضَمِن موقف إدارة أوباما للأسد سندا قويا من الخصوم الدوليين ضد [مقاربات] تغيير نظام الحكم التى يتم تخطيطها دوليا، وما زالت الصين بالتأكيد من تلك الفئة.

وعلى الرغم من النكسات الواضحة فى ليبيا وسوريا، فإن موقف الصين فى مسألتى حفظ السلام وصنع السلام يستمر فى الارتقاء. وافقت بايچين فى صيف ٢٠١٣ لأول مرة على إرسال قوات قتالية كجزء من مهمتها لحفظ السلام فى مالى[٢٢]. ربما صدر مثل هذا القرار حتى تستطيع الصين مرة أخرى اكتساب خبرة فى الإنقاذ المسلح للعدد المتزايد من المواطنين الصينيين الذين يعملون فى مواقع الخطر بالخارج. مثلا، تطلب الأمر إجلاء أكثر من ثلاثين ألف مواطن صينى من ليبيا[٢٣]. ولدى الصين اعتبارات أمنية ملحة من أجل أمن عمليات

تشغيلها للطاقة فى جنوب السودان الذى مزقته الحرب. نشطت الصين جدا فى كل من مراقبة الانتخابات فى جنوب السودان التى نتج عنها استقلال الأمة فى ٢٠١١ وفى محاولة التوسط لعقد صفقة للسلام هناك عندما نشبت حرب أهلية فى أواخر عام ٢٠١٣. بالطبع لبايچين أسهم مادية هائلة فى السلام بجنوب السودان لأن شركات الطاقة الصينية هى أكبر المستثمرين الأجانب فى موارد الطاقة الكبيرة لهذه الأمة الجديدة. ويبقى، أن هذه الأنماط من الحوافز التى تتدفق من نمو مواقع الأقدام الاقتصادية الكوكبية للصين ربما قد تساعد فى نهاية الأمر على زيادة ألفة الصين الاجتماعية فى فهم تكلفة عدم الاستقرار فى أى مكان من العالم وفى دعم جهود المجتمع الدولى لمنح مثل هذه المناطق الاستقرار.

عدم الانتشار

كوريا الشمالية

بينما تستمر كوريا الشمالية فى تطوير أسلحتها النووية وقدرات صواريخها خلال سنوات أوباما، صدر عن الصين استجابة مختلطة. الرِيَب التى خلقتها الأزمة المالية بالاتحاد مع الريبة التى تلت الأزمة القلبية المُعلَنة التى ألمت "بكيم چونج-ايل" فى صيف ٢٠٠٨ جعلت الصين تتصرف بحمائية زائدة نحو كوريا الشمالية حتى بأكثر مما كان عليه الأمر فى السنوات الثلاث السابقة. وحتى رغم تعطل المفاوضات سداسية الأطراف فى ٢٠٠٨ حول قضية التحقق، هيمنت قضية الاستقرار الداخلى فى كوريا الشمالية على إستراتيچية بايچين. لم توجه بايچين أى ضغط على الشمال؛ فى الواقع، سنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٠ كانت السنوات الذهبية لعلاقات الصين الاقتصادية مع حليفها قديم العهد. اتهمت إدارة أوباما بجدارة الصين "بتمكين" كوريا الشمالية من سوء الأفعال. العلاقات الدافئة الصريحة المُعلَنة بين بايچين وحكومة "كيم چونج-ايل" أبرزتها ثلاث زيارات منه للصين فى ٢٠١٠-٢٠١١ ورحلات عديدة بواسطة وفود صينية عالية المستوى لبيونج يانج[٢٤].

هناك سقطتان اثنتان فقط فى علاقات جمهورية الصين الشعبية بجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية فى السنوات الثلاث الأخيرة قبل وفاة "كيم چونج-ايل" فى ديسمبر ٢٠١١. إحداهما هى انضمام بايچين إلى عقوبات جديدة بقرار من مجلس الأمن بالأمم المتحدة فى يونيو ٢٠٠٩ (القرار رقم ١٨٧٤) تاليا لاختبارات كوريا الشمالية النووية الثانية. دعا هذا القرار لأول مرة إلى حظر شامل للسلاح إلى كوريا الشمالية. ولكن كان لهذا القرار على ما هو ظاهر تبعات محدودة على العلاقة الاقتصادية الشاملة بين بيونج يانج وبايچين، ويوجد من الأسباب ما يستوجب الشك فى أن بايچين قد نفذت العقوبات المتعلقة بالجانب العسكرى بصرامة على أية حال. على سبيل المثال، ما بدا أنه شاحنة من صنع الصين لتحميل منصة صواريخ متحركة ظهرت فى طابور العرض العسكرى الكورى الشمالى فى أبريل ٢٠١٢. حتى ولو كانت هذه الشاحنة قد بيعت قبل صدور القرار ١٨٧٤ لمجلس الأمن فى يونيو ٢٠٠٩، ارتباطها المباشر ببرامج الصواريخ والأسلحة النووية سوف يضعها فى القائمة المحظورة لعقوبات الأمم المتحدة التى تعود بتاريخها إلى ٢٠٠٦. لو كانت التقارير العامة ومناقشاتى مع من حاورتهم فى بايچين دقيقة، السقطة الثانية فى علاقات بايچين ببيونج يانج سوف تأتى فى أواخر عام ٢٠١٠ عندما قيدت الصين كوريا الشمالية على ما يبدو من الشروع فى تنفيذ تهديداتها بعملية عسكرية ثأرية ضد التدريبات العسكرية المُخطَّط لها من جانب كوريا الجنوبية.

بعيدا عن هذه الاستثناءات، وفرت سياسات بايچين الرسمية لبيونج يانج الغوث عموما خلال وفاة "كيم چونج-ايل" فى ٢٠١١. غالبا ما كانت النخب الصينية تلوم دبلوماسية بيونج يانج السيئة وبيئتها الأمنية على عدم ترحيبها باحترام تعهداتها السابقة فى محادثات الأطراف الست. إدارة أوباما، وقد قررت أن إدارة بوش كانت تحرص زيادة عن اللازم على متابعة المحادثات فى الأشهر الأخيرة لها فى الحكم، تبنت وضعا متعاليا نسبيا نحو استئناف المفاوضات. كان رد الفعل

فى بايچين هو القول إن كوريا الشمالية تقف على حافة تبنى إصلاحات على طراز "دنج چياوبينج" (Den Xiaoping) إذا ما استطاعت فقط أن تحصل على ضمانات أمنية كافية تسمح بذلك. لو كان الأمر مخلصا، لا بد أن انطباعات الصين حول آفاق الإصلاحات فى كوريا الشمالية قد أتت من لقاءات مع "كيم چونج-ايل" وابنه وخليفته المختار "كيم چونج-أون" (Kim Jong-un). تمسك التفسير الصينى بأن قيادة الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية المحافظة فى ظل الرئيس "لى ميونج-باك" (Lee Myung-bak) يقفون فى طريق عملية قد تخرج بكوريا الشمالية من التجمد وفى الأخير تعزز عملية نزع السلاح النووى.

وعلى الرغم من حمائية بايچين المثابرة فقد أخذت بعض النخب الصينية ينفد صبرها من كوريا الشمالية. أخبرونى فى ٢٠١٠-٢٠١١ أن هناك جدلًا حيويًا عن سياسة الصين نحو كوريا الشمالية ما زال دائرا داخل وخارج دوائر الصين للسياسات الأجنبية. يبدو أن عددًا متناميًا من الصينيين المتنفذين بدأ يأتى إلى استنتاج أن العلاقة الخاصة مع كوريا الشمالية المارقة علنا والمتخلفة تخلق سمعة دبلوماسية سيئة للصين. أكثر من ذلك، كوريا الشمالية بتهديد جيرانها تعمق التعاون بين الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين بطرق لا تخدم مصالح الأمن القومى الصينى على المدى الطويل. زوج من الأكاديميين الصينيين تحدَّيا سهام وأقواس القوميين الصينيين وقاما بالدعوة إلى إعادة تفكير أصولية فى مقاربة الصين نحو شبه الجزيرة[٢٥]. فى مؤتمر دولى حضرتُه فى ٢٠١٠، أحد الأساتذة الصينيين أطلق على سياسة الصين الخارجية نحو كوريا الشمالية اسم سياسة "دولة عظمى مراهقة". دافع الأستاذ عن موقفه بالقول إن مقاربة أكثر نضجا سوف تتجنب تقديم الدعم لكوريا الشمالية، وبدلا سوف يكون لها أن تتعاون مع المسئولين الأمريكيين واليابانيين والكوريين الجنوبيين لمعالجة المخاوف الأمنية المشتركة.

لم يستطع موت "كيم چونج-ايل" فى ديسمبر ٢٠١١ إحداث شيء سوى إشعال قلق بايچين حول استقرار جارتها. انتقال السلطة إلى الخليفة الشاب غير

المُجرَّب وغير المُختبَر، "كيم جونج-اون" بدا محفوفا بالريبة. فـي هـذا الـسياق أقدمت إدارة أوباما على فعل شيء ما تلقت عليه من النقد أكثر مما يستحق. وصـل إلى كوريا الشمالية بشكل دبلوماسى رسالة تطلب منها أن تحـاول تحقيـق بعـض الصفقات المرحلية التى تستطيع تيسير العودة إلى استئناف المحادثـات الـسداسية. نتج عن هذا المجهود فى ٢٩ فبراير ٢٠١٢، "اتفاقيـة يـوم القفـزة" (Leap day agreemnent) التى وافقت فيها الولايات المتحدة على اسـتعادة معونـات الطعـام الإنسانية للشمال إذا ما أوقف الشمال التقدم فى برامجه النووية وبرامج الصواريخ. أجرت بيونج يانج اختبارًا فاشلًا للصواريخ بعدها بأسابيع، لتُحبِط الصفقة عن عمد.

هل كان الناس الذين يحتلون الصف الأول فى الجهد الدبلوماسـى للولايـات المتحدة – السفير "جلين ديفيز" (Glyn Davies) ونائبه السفير "كليفـورد هـارت" (Clifford Hart) – بهذا القدر من السذاجة ليظنا أنهما بهذا المجهود سوف يوقفـان برامج كوريا الشمالية على الأرجح؟ أستطيع القول، وقد عملت عن قرب مـع كـلٍ من هذين الدبلوماسيين المحنكين وأصحاب النظرة الواقعية بـصرامة للأمـور، أن الإجابة تكاد تكون بالتأكيد لا. ولكن كما كان الحال مع حزمة مـنح أواخـر عـام ٢٠٠٦ لكوريا الشمالية فى إدارة بوش، أعتقد أن مقاربتهما كانت خطـوة حكيمـة. وقد ظهر لبايجين أن الولايات المتحدة تظل مستعدة للتفاوض بنية صادقة بعد فجوة لأكثر من ثلاث سنوات، ولهذا يقع عبء المسئولية الكاملة عن الفشل على القيـادة الجديدة لكوريا الشمالية بشكل مباشر. ربما لو حدث غير ذلـك لكـان المـسئولون والخبراء الصينيون يلقون باللوم على الولايات المتحدة والحليف الكورى الجنـوبى وسلوكهما المشاكس لجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية. إبلاغ الداخل الـصينى أن كوريا الشمالية بمفردها تخلق التوترات كان أمرا مهمًا على نحو خـاص، بعـد المساعدة التى قدمتها الولايات المتحدة وحلف الناتو فى إسقاط القذافى. بعـد كـل شيء، قد تخلى القذافى طوعا عن برنامجه النـووى ثـم خـضع لتغييـر النظـام والإعدام. لقد كان سهلا جدا بالنسبة للنخب الصينية أن تلوم العدوان الأمريكى بدلا

من لوم سلبيتهم الخاصة للعجز عن تحقيق تقدم فى قضية نزع السلاح النووى فـى إيران وكوريا الشمالية. باتت الرغبة فى تحويل العبء من على كاهل الصين إلـى الولايات المتحدة، واضحة جدا فـى اللقـاءات التـى جمعتنـى مـع الأكـاديميين والرسميين فى الصين فى ٢٠١١. بنهاية اليوم فقط الصين هى التى تستطيع فرض ضغط سياسى واقتصادى له معناه على كوريا الشمالية. وحيث يبدو للعيـان تـردد الصين فى صنع ذلك، خصوصا فى فترة انتقالية، كان الطريـق الوحيـد لتحفيـز تحرك دولى له معناه هى إبراز أن كوريا الشمالية هى موضع الملامـة. سـاعدت اتفاقية "يوم القفزة" على خلق مثل هذا الوضوح.

فى ديسمبر ٢٠١٢، سوف تُجرى بيونج يـانج اختبـارا للـصواريخ أكثـر استفزازا، بإطلاقها الناجح لقمر اصطناعى فى الفضاء. ومثل إطـلاق "سـبوتنيك" الروسى فى ١٩٥٧، يُنبِئ هذا الاختبار بالقدرة المستقبلية لكوريـا الـشمالية علـى إطلاق رءوس نووية تحملها صواريخ باليستية عابرة للقارات. فى فبرايـر ٢٠١٣، أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الثالثة، لخيبة أمل نيس فقط الولايات المتحدة وحلفائها ولكن لإحباط الصين وروسيا. أعلنت بيونج يانج أيضا أن المـسعى نحـو ترسانة أسلحة نووية متقدمة أصبح هدفا قوميا.

وفى ذلك الوقت، كان الحزب الشيوعى الصينى يمر بانتقاله السياسى الـذى يحدث كل عشر سنوات. كان "چى چينبين" قد اختير سكرتيرا عاما فـى خريـف ٢٠١٢ ولسوف يُسمى رئيسا فى ربيع ٢٠١٣. لم تكن الصين فـى حاجـة لهـذه الاستفزازات فى أى سنة، دع جانبا خلال فترة انتقالية. مرر مجلس الأمن بـالأمم المتحدة قرارات جديدة بعد الاختبارات النووية والصاروخية، القـرار رقـم ٢٠٨٧ و٢٠٩٤، والأخير كان أكثرهما أهمية حيث اسـتهدف شـبكات البنـوك الكوريـة الشمالية المشتركة فى أنشطة الانتشار النووى. وحيث إن البنوك الكورية الـشمالية فى الخارج نادرا ما تشترك فى أنشطة منتجة اقتصاديا، التفـسير العـريض لهـذه القرارات – الذى تضمن أيضا البنوك المشتركة فى التحايل على عقوبـات الأمـم

المتحدة القائمة – متبوعا بالتنفيذ الجبرى الصارم يستطيع أن يعتصر بقوة التمويل الجنائى الكورى الشمالى، وهو بمثابة دم الحياة لنظام الحكم هذا.

فى يونيو ٢٠١٣، أقام الرئيسان أوباما و"چي" قمة "دون ملابس رسمية" فى ضيعة "آننبرج" بصنى لاند فى كاليفورنيا. اتفق الرئيسان على أن بلديهما يجب عليهما البحث عن "نمط جديد فى علاقة القوة العظمى" لتجنب التوترات والصدام المرتبط عادة بالقوى الناهضة. تم تصوير التعاون حول كوريا الشمالية وإيران بشكل بارز فى رؤية الجانب الأمريكى لكيف تستطيع قوتان عظميان متنافستان بناء الثقة بواسطة معالجة المشاكل المتبادلة. إدارة أوباما، تحت تأثير عميق بمنطق خطبة روبرت زوليك فى ٢٠٠٥ بعنوان "أصحاب مصلحة مسئولون"، كانت تحاول استخدام رغبة "چي" لتعزيز العلاقات الأمريكية الصينية بالحث على تعاون صينى أعظم فى الحوكمة الكوكبية. وكما لخصها مسئول وزارة الخارجية السابق والباحث "آلان رومبرج" (Alan Romberg) فى تقرير تلا القمة، بينما تظل الصين غير مرحبة بمساعدة الولايات المتحدة والآخرين فى زعزعة نظام الحكم فى كوريا الشمالية، تبدو الصين مستعدة لوضع أولوية أعلى مما كان فى السنوات السابقة للضغط على بيونج يانج لمنع انتشار السلاح أو المواد النووية من كوريا الشمالية للبلدان الأخرى وربما للرجوع عن برنامج كوريا الشمالية النووى[٢٦]. بدا تحليل "رومبرج" مؤكدا فى سبتمبر ٢٠١٣ عندما وضعت وزارة التجارة الصينية قائمة مطولة من الأصناف التى ليس لها أن تُباع لكوريا الشمالية بواسطة الهيئات الاعتبارية الصينية. اللدغة الحقيقية لكوريا الشمالية سوف تتحدد بواسطة التنفيذ الفعلى، وليس بمفردات قائمة العقوبات، ولكن نشر القائمة نفسها كان فعلا سياسيا له مغزاه وصفعة على وجه حليف قديم العهد للصين.

أصر الخبراء الصينيون فى محادثات خاصة معى على أن قدرة الرئيس "چي" على احتمال سلوك بيونج يانج الذى يتسبب فى عدم الاستقرار هى أقل مما كانت عليه قدرة "هو چينتاو". إضافة لقائمة العقوبات، أشار هؤلاء الخبراء إلى تخفيض درجة العلاقة "الخاصة" بين بايچين وبيونج يانج التى كانت تدار عادة

بواسطة قسم الاتصال الدولى فى الحزب الشيوعى الصينى إلـى علاقـات ثنائيـة طبيعية تدار أوليا بواسطة وزير الخارجية. إضافة إلى ذلك، زار الـرئيس "چـي" سيول لعقد قمة مع الرئيس "بارك جيون-هيي" (Park Geun-hye) ولكنه لم يتقابـل بعد مع "كيم چونج-أون" منذ توليه المنصب. وفى إيماءة غير مهمة، انضم "چـي" إلى "بارك" فى التعبير عن القلق حول البرنامج النووى الكورى الشمالى والـدعوة لنزع السلاح النووى من شبه الجزيرة. ربما لم يتبع هذه الأحداث الأخيرة ضـغط صينى جاد على كوريا الشمالية، كما سوف تود واشنطن أن يكون، ولكنها بالتأكيـد تمثل تقدما لما كان قد أطلق عليه الرئيس أوباما "العمى الإرادي" لـسلف الـرئيس "چي"، "هو چينتاو"، أمام الاستفزازات الكورية الشمالية فى ٢٠١٠[٢٧].

من غير الواضح كيف سوف ينتهى فى الأخير الجدل الـدائر فـى الـصين حول تكاليف الصداقة بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية الملقاة على عاتق محفظة الأعمال الدبلوماسية للصين. ولكن تزودنا مقالـة أخيرة كتبها ضابط متقاعد من رتبة عالية المستوى فى جيش تحرير الشعب ببعض الأمل. الجنرال "وانج هون جوانج" (Wang Hongguang) النائـب الـسابق لقائـد مقاطعة "نانچين" العسكرية شديدة الأهمية (المقابِلة لتايوان على الناحية الأخـرى)، كتب ردا على افتتاحية صحيفة "جلوبال تايمز" (Global Times) التى شددت علـى أن صيانة استقرار كوريا الشمالية هو فى مصلحة الصين: "أنا أتفق مع هذا، وفـى الوقت نفسه أنا أفكر أيضا أن تخلى كوريا الشمالية عن الأسلحة النووية هو يـسير فى نفس خط مصالح الصين بشكل أكبر لأن [مثل هذا التخلي]... هو شرط مـسبق للاستقرار". أبدى الجنرال "وانج" مخاوفه حول الأثر التحفيـزى لأنـشطة كوريـا الشمالية على تحالفات الولايات المتحدة فى المنطقة، وعلى برامجهـا للـصواريخ الدفاعية، واستشهد بخطر التداعيات والارتدادات على القشرة الأرضية فى الـصين من جراء التجارب النووية لكوريا الشمالية، وعبَّر عن قلقه مـن التـأثير الكـارثى على الصين من ضربة أمريكية أولى على منشآت كوريـا الـشمالية فـى حـرب

مستقبلية لتبادل القصف. وانتهى إلى أن "الصين هى البلد الرئيس المُهدِّد بـامتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية". وقد انتقد "وانج" الصين لأنها "تلعب فقط دور من يقوم بإجلاس الولايات المتحدة وكوريا الشمالية معا" من أجل محادثـات ووصـف هذا الوضع بأنه "محرج تماما". دعا "وانج" الصين بدلا إلى استعمال "كل المـوارد لحث كوريا الشمالية بقوة على التخلى عن الأسلحة النووية"[٢٨]. توافقت موسـيقى مقالة الجنرال "وانج" مع آذان الدبلوماسيين الأمريكيين الحاليين والـسابقين الـذين عملوا على هذه المشكلة.

بعد إعدام "كيم چونج-أون" المُعلَن لعمه القوى سابقا فـى ديـسمبر ٢٠١٣، نشر أستاذ جامعة "بكين" (Peking)، "نيو چون" (Niu Jun) تعليقا لاذعا فى هـونج كونج. شجب "نيو" نظام الحكم الكورى الشمالى الدموى الوحشى، الذى وصفه بأنه "غير ملائم جدا" لبيئة شرق آسيا الجيوإستراتيچية المعاصرة، وتنبأ بأنه لا يـستطيع البقاء طويلا. أيضا تحدى "نيو" السياسة التقليدية للصين فى حماية كوريا الـشمالية كوسيط عازل إستراتيچى (strategic buffer) التى هى كما يقـول "تفتقـد الأسـس الملائمة، وقد كان لها أن تتوقف عن الاستمرار منذ فترة طويلة إن لم يكـن ذلـك راجعا لعامل إيديولوچي". وطالب بأن ينظر الجمهور الصينى إلى روايات الأنبـاء الرسمية الإيجابية عن كوريا الشمالية، بوصفها نكتة (بالصينية "چياوهوا"). "نيـو" على أسس إستراتيچية، نسف حجج المتشددين الصينيين الذين يـساوون بأسـلوب ساذج بين دعوة قيادتهم "للتحرك" على المـسرح الـدولى (بالـصينية "يـو سـيو چوويي") وبين دعم التحركات المرسومة "لمعارضة الغرب". عبَّر "نيو" عن رأيـه بأن الضغط الشعبى من أجل إحداث تغيير فى سياسة الصين نحو كوريا الـشمالية ربما يتجاوز "العوامل الإيديولوچية" التى حافظت على استمرار السياسة التقليديـة نحو حماية الشمال[٢٩]. الولايات المتحدة ومعظم سائر العالم لا يـستطيعون سـوى الأمل فى أن يكون البروفسير "نيو" على حق.

الموقف الصينى حول إيران، كما حددنا معالمه الرئيسة فى الفصل الخامس، موقــف مُعقَّــد. إدارة أوبامــا وبعــض الــدول الأوروبيــة التــى تتــشارك فى الرأى، يخططون لاعتماد عقوبات متعددة الأطراف وأحادية أكثر وزنــا علــى قطاعات إيران المالية، وفى مجال الطاقة أكثر مما كان سابقا. قد يكون لــذلك أثــر معتبر على اقتصاد إيران، خصوصا فى القطاع المالى. يوجــد قليــل مــن الــشك فى أن الضغط المتزايد قد ساعد على الإتيان بطهران إلى مائدة التفاوض لمناقــشة برامجها النووية فى ظل الرئيس المنتخب حديثا "حسن روحــاني". تــم التوصــل إلى صفقة مرحلية لتقليص أنشطة تخصيب اليورانيوم مقابل بعض التخفيــف مــن العقوبات فى چينيف فى نوفمبر ٢٠١٣، وتم مدها فى نوفمبر ٢٠١٤. من التــسرع الشديد القول بما إذا كانت الصفقة المعقودة سوف تبقى أم لا، وإذا ما كانت ســوف توفر أسسا لمزيد من التقدم فى المفاوضات النووية.

ماذا كان دور الصين فى هذه العملية؟ بشكل واضح رحبت الصين بــصفقة سوف تساعد على استقرار الاقتصاد الإيرانى وكعضو فى عملية "الخمسة الــدائمين زائد واحد" (P5+1) اشتركت الصين فى إتمام الاتفاقية المرحلية والتصديق عليهــا. ولكن هل أسهمت الصين فى الضغط الدولى الذى ســاعد علــى إحــداث التوافــق الإيرانى، ولو كان الأمر هكذا، ماذا يعنى ذلك بالنسبة لتعاون صينى فى المــستقبل حول عدم الانتشار الكوكبى؟من الأصعب كثيرا الحكم على ذلك. لم توقِّــع الــصين على قرارات مجلس الأمن بالأمم المتحدة المتعلقة بذلك، بما فيها القرار رقم ١٩٢٩ فى يونيو ٢٠١٠، ولكنها وقَّعت فقط بعد تخفيف القرارات لحماية مصالح الــصين الاقتصادية الخاصة، وخفض الأضرار التى تلحق بالاقتصاد الإيرانى ككــل. جــاء معظم الضغط الدولى الحقيقى على إيران من القوانين والــضوابط الداخليــة التــى سنتها الولايات المتحدة والاقتصاديات القائدة الأخرى التى طرحت حــوافز ســلبية لتشجيع عدم الاستثمار فى قطاع الطاقة الإيرانية من طرف ثالث، أو لعــدم العمــل

مع البنوك الإيرانية التى كان يُعتقَد أنها تمول برامج طهران النووية والصاروخية المكثفة. رأت الصين بناء على كلٍ من قواعد مصالحها المادية ورؤيتها التقليدية حول السيادة، ترى الصين فى مثل هذه التدابير الأحادية؛ خارج الأمم المتحدة وعملية الخمسة أعضاء الدائمين زائد واحد، عمليات غير مشروعة. ولكن الشركات الصينية بما فيها مشروعات الطاقة والبنوك أرادت الحصول على سبل الوصول إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية، لذا فهى سوف تتوافق غالبا مع هذه المحظورات التى تفرضها القوانين أحادية الجانب. بسلسلة من ملحقات التنازل لستة أشهر، استطاعت وزارة الخارجية الأمريكية إعفاء الصين من تشريعات العقوبات الاقتصادية الأمريكية حول إيران مستشهدة بتخفيضات "ذات معنى" لمشتروات الصين من النفط الخام. حسب إحصائيات الصين نفسها، استوردت الصين نفطًا خامًا من إيران أقل بنسبة ٢٠٪ فى عام ٢٠١٢ عن الكمية المستوردة فى ٢٠١١، واستمرت الأسعار المخفضة فى ٢٠١٣، لتكسب الصين ستة أشهر أخرى من التنازلات فى ديسمبر من ذلك العام. ولكن السؤال يبقى، على سبيل المثال، هل كان الخفض حقا نتيجة قرار واعٍ بواسطة بايچين لدعم عدم الانتشار أم هو ببساطة نتيجة تدابير مأخوذة على مضض بواسطة الشركات الصينية لتجنب العقوبات أحادية الطرف؟ إحدى علامات عدم وجود تغير جوهرى فى اتجاهات الصين السياسية نحو هذه المسائل هى أن الاستيراد الصينى لبترول الوقود الذى لا تغطيه قوانين الولايات المتحدة على ما يقال زاد من مليون دولار فى السنة فى ٢٠١٢ إلى ٤٩٥ مليون دولار فى الشهور السبعة الأولى لعام ٢٠١٣. وكما استنتجت مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية الصينية الأمريكية، التى يمولها الكونجرس، من هذا البيان فى تقريرها لعام ٢٠١٣، هذا الاستخدام الدرامى لنقطة ضعف فى القانون يفترض أن التزام الصين النسبى فيما يتعلق بالبترول الخام لا يشير إلى أن بايچين تتفق مع التشريع الأمريكى[٣٠]. بل يجب علينا السؤال عن المدى الزمنى الذى سوف يستغرقه الخفض الفعلى فى المشتروات الصينية على أية حال، خاصة عندما يقوم ذوبان الثلج البادى فى العلاقات بين طهران وبين واشنطن

وحلفائها بتعميق عدم شرعية التدابير أحادية الجانب التى اتخذتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون فى عيون الصينيين. وفور عقد صفقة مرحلية [بين الولايات المتحدة وإيران]، خرجت تقارير علنية عن شركة صينية تسعى لعقد صفقة جديدة لشراء مقادير كبيرة مستقبلا من البترول [الإيراني] الخام[٣١]. وتفترض البيانات الأخيرة المتوافرة أن مشتروات النفط الصينية من إيران زادت فعليا بنسبة ٤٨ف فى النصف الأول من عام ٢٠١٤ مقابل السنة نفسها من عام ٢٠١٣، لتخفف الضغط المفروض على إيران من أجل التوصل إلى صفقة دائمة حول برامجها النووية[٣٢].

البيئة

لا توجد قضية تثير المشاعر فى مواضيع هذا الكتاب أكثر وضوحا من قضية الكفاح العولمى لمعالجة التغير المناخى. جهود الصين الجادة لخفض انبعاث غازات الاحتباس الحرارى قد تؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية الداخلية فى الصين وبذلك، تؤثر على واحدة من دعائم أسس مشروعية نظام حكم الحزب الشيوعى الصينى[٣٣]. أكثر من ذلك، بينما الصين هى الآن بقدر كبير أوسع مصدر للانبعاث [لهذه الغازات]، مسئولة عن ٢٥ف من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى الكوكب، يقع اللوم على الدول المتطورة بشكل مفهوم؛ لأنها تخلق الجسم الأساسى من المشكلة، وصمام الهرب من اللوم باتهام القوى العظمى على سوء أفعالها فى الماضى يتناسب جيدا مع النزعة القومية لمرحلة ما بعد الاستعمار[٣٤]. أن تبدو الصين مُضحية بآفاق مستقبل نموها الاقتصادى الخاص دون تضحيات ضخمة فى الولايات المتحدة وأوروبا سوف يُعرِّض القادة الصينيين لاتهامات بأنهم لا يدافعون عن الشرف الصينى، الدعامة الكبرى الأخرى لمشروعية الحزب الشيوعى الصينى الداخلية. حتى اجتماع قمة منظمة "التعاون الاقتصادى الآسيوى والباسيفيكي" (APEC) فى نوفمبر ٢٠١٤ فى بايچين، بدت الولايات المتحدة غير مرحبة بكسر هذا المأزق بواسطة التعهد بالتزامات جديدة ذات مغزى من جانبها هى. أى اقتراح

لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى بواسطة إدارة أوباما، دون تضحيات الصينيين المصاحبة لمثل هذه الالتزامات الأمريكية، سوف يثير الخلافات الداخلية على نحو خاص فى الولايات المتحدة. وقع البلدان فى مصيدة من نوع ما. ربما يستطيع البلدان تخفيف قبضة تلك المصيدة بقدر كبير فى لقاء منظمة التعاون الاقتصادى الآسيوى والباسيفيكى من خلال دبلوماسية ماهرة تمارسها القيادتان.

وسعت إدارة أوباما من وعودها بتخفيضات عددية فى كوبنهاجن من خلال التزام الولايات المتحدة بخفض ٢٦٪ على الأقل من غازات الاحتباس الحرارى المُنبعِثة فى ٢٠٠٥، ويتم ذلك بحلول عام ٢٠٢٥. من المحتمل أنه لم يكن تزامنا بالمصادفة عدم تعميم هذه الالتزامات إلا بعد اكتمال انتخابات التجديد النصفى. من ناحية لم يكن لدى الرئيس أوباما الكثير ليخسره فى السنتين الأخيرتين له فى المنصب بعدما تلقى الديموقراطيون سابقا هزيمة نكراء على يد الجمهوريين فى نوفمبر ذلك، ليمسكوا بالأغلبية فى كلا المجلسين بالكونجرس. ومن الناحية الأخرى، على المرء أن يتعجب مما إذا كان الكونجرس الجديد سوف يسمح للفرع التنفيذى بتطبيق الأحكام التنظيمية الضرورية لتحقيق هذه التخفيضات الموعود بها. زعيم أغلبية مجلس الشيوخ الجديد، "ميتش ماكونيل" (Mitch MacConnell) من ولاية الفحم "كنتوكي"، هاجم الصفقة مباشرة، مشتكيا أن الولايات المتحدة سوف تحتاج إلى تقديم تضحيات اقتصادية من الآن حتى عام ٢٠٢٥ لخفض الانبعاثات، بينما الصين قد وعدت فقط بوضع سقف للانبعاثات نحو عام ٢٠٣٠، أى بعد ١٦ سنة من زيادة النمو. لتعقيد سياسة الإدارة بالمزيد، السيناتور "جيمس إنهوف" (James Inhofe) من أوكلاهوما، الذى هو ربما الأعلى صوتا فى إنكار حدوث تغير مناخى فى واشنطن، تقرر أن يترأس لجنة مجلس الشيوخ حول البيئة والأشغال العامة. ربما يصبح هؤلاء اللاعبون الأقوياء قادرين على تقليص السلطة التشريعية لوكالة حماية البيئة للدرجة التى لا تصبح عندها قادرة على تنفيذ خطة الرئيس المفضلة[٣٥].

كان وعد الحكومة الصينية بوضع سقف للانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠ مخيبا للآمال ليس فقط لهؤلاء السيناتورات ولكن أيضا لدعاة البيئة المتفائلين على جانبى المحيط الهادى الذين كانو يأملون فى وضع سقف بحلول عام ٢٠٢٥ بل وحتى فى موعد أسبق من هذا التاريخ. خمس سنوات بالمزيد من النمو فى الانبعاثات الصينية تحمل تبعات خطيرة، خصوصا عندما تتعاظم فى المستقبل عند ذروة أعلى. يختلف المحللون حول حجم التضحية الفعلية للسياسة التى تطرحها بايچين فى المفاوضات مع الأمريكيين؛ حيث إن التغيرات الجارية فى الاقتصاد الصينى نحو مزيد من صناعة الخدمات والمنحنى الصاعد الجارى فى قطاع الطاقة المتجددة قد يجعل الوعود أقل بريقا. ولكن فى رأيى، السيناتورات ونُقَّاد الداخل الآخرون قد جانبهم الصواب عندما يقولون أن إدارة أوباما فشلت فى تحقيق أى شيء له مغزى. أصبحت الصين أول المصادر الكبرى للانبعاثات فى العالم النامى لتصبح مسئولة عن صنع السقف الأعلى الكلى للانبعاثات الكربونية بل وحتى تمثل ٢٠٪ من المُستهدَفين لاستخدام مصادر كهرباء غير كربونية (الرياح والشمس والكهرباء الهيدروليكية والنووية). قد كان هذا تغيرا هائلا فى السيكولوجية الأساسية عن الموقف الصينى فى كوبنهاجن عبر خمس سنوات أسبق فقط، كما سوف نوضح فيما يأتى. للاختلاف آثاره فى عديد من القضايا – من تقليص استخدام حلول معينة كثيفة الكربون إلى خفض التلوث الحضرى لإقناع مصادر انبعاثات ذات وزن أن تقدم على الالتزام بقيود كمية من تلقاء نفسها. سوف يكون من الصعب إرساء الالتزام بالتعهدات والتحقق من تنفيذها فى الصين، ولسوف يزداد بالطبع احتمال تراجع الصين أو نمو إرادة التنصل لديها إذا ما منع الصراع فى الحياة السياسية الداخلية للولايات المتحدة تنفيذ التزامات الرئيس أوباما، التى سوف تصبح واجبة الاستحقاق قبل الالتزامات الصينية. ولكن يجب ألا نُسقِط أهمية الصفقة المعقودة. وبعد كل شيء من الممكن أن تكون الأولى فى صفقات عديدة فى المستقبل بمزيد من الآثار ذات المغزى على الصحة طويلة المدى للكوكب. وحتى نفهم السبب، من

المفيد مراجعة سجل العديد من المشاكل التى واجهها المفاوضون الأمريكيون والصينيون فى السنوات السابقة.

عرضت قمة كوبنهاجن فى ديسمبر ٢٠٠٩ المشاكل المطلوب التغلب عليها فى ٢٠١٤. جاءت الصين إلى المؤتمر واضعة نفسها فى صورة زعيم متزايد القوة للعالم النامى. عمل وفد بايچين جاهدا لتنظيم بلدان "بيزيك" (BASIC) (البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين) حول موقف يحقق الحد الأقصى المطلوب من البدان المتقدمة فى كلٍ من التزاماتها بخفض الانبعاثات الكلية والقيام بتحويلات ذات معنى لمساعدة العالم النامى على دفع تكلفة الأضرار التى يُسبِّبها التغير المناخى وتكلفة أى جهود علاجية لهذه الأضرار[٣٦]. وفى الوقت نفسه، رفضت الدول نفسها أى قيود كمية على الانبعاثات الصادرة عن الأسواق الناشئة، وبشكل أكثر عمومية العالم النامى[٣٧]. الصين نفسها أومأت إيماءة ذات مغزى بدرجة ما بالوعد من جانب واحد بخفض كثافة الكربون فى اقتصادها بنحو ٤٠ إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠. تشير كثافة الكربون إلى مقدار الكربون المنبعث مقابل كل يوان أو دولارٍ من الناتج الداخلى الإجمالى للصين؛ وحتى لو انخفض هذا من الممكن للانبعاثات الكلية أن تنمو فى حالة استمرار الاقتصاد فى النمو أيضا[٣٨]. ما حاولت بايچين بدأب تجنبه هو قطع التزام بقيود كمية على الانبعاثات الكلية المستقبلية التى قد تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادى. أكثر من ذلك، ظلت الصين حازمة فى معارضة السماح بمنظمات التفتيش الدولية للتحقق من الالتزام بأى تعهدات[٣٩]. فى الأخير، عرف المفاوضون الصينيون أنه كلما تطور اقتصاد الصين نحو الخدمات وبعيدا عن إنتاج أرخص وأقذر السلع المُصنَّعة، سوف تنخفض كثافة الكربون بدرجة كبيرة دون مجهود عظيم من الدولة، حتى لو استمرت الانبعاثات الكلية فى النمو بمعدلات تضر ببيئة الكوكب.

"جيفرى بادر"، مستشار الرئيس أوباما وساعده الأيمن فى سياسة آسيا بمجلس الأمن القومى، كتب مذكرات متوازنة ومثيرة فور عودته إلى الحياة

الخاصة. وصفه لسلوك الدبلوماسية الصينية فى مؤتمر كوبنهاجن كان وصفا غنيا بالمعلومات وثاقب النظر على السواء. أشار إلى أن وفد بايچين الذى ترأسه رئيس الوزراء "ون چياباو" (Wen Jiabao)، وصل إلى كوبنهاجن فى مهمة لمنع فرض أى تكلفة على الصين ولوضع اللوم على الولايات المتحدة وأوروبا بسبب الفشل فى الوصول إلى اتفاق له معنى. وبينما كان "ون" ناعم الحديث والمتواضع ظاهريا هو نفسه بدبلوماسيته المعتادة، إلا أن أعضاء الوفد الصينى من الصف الأدنى عبروا عن الغضب والإحباط فى وجه الرئيس أوباما بطريقة قد تخدم مصالحهم عند عودتهم إلى الوطن ولكن كليهما اتبع أعرافا سيئة ودبلوماسية سيئة.

كان الرئيس أوباما ناجحا فى جانب واحد من إستراتيچية تفاوضه بكوبنهاجن. كان قادرا بإشراكه المكثف لممثلى الصين والدول النامية الكبرى الأخرى، على ضمان أن الصين سوف تتحمل بعض اللوم عند الفشل التام. وهكذا وقعت الصين على الاتفاق النهائى للمؤتمر، تلك الوثيقة الضعيفة ببعض التحويلات المالية من البلدان المتطورة للعالم النامى (لا يتضمن الصين)، دون التزامات جديدة مُلزِمة فى كلٍ من مُخرَجات الكربون أو كثافته، ولا بروتوكولات للمتابعة والتفتيش أو للتحقق من التنفيذ(٤٠). وكما وضعها "بادر"، "قد كان للصينين أن يحطموا المؤتمر [بأكمله] لو تركناهم لغيهم. بفضل مداهنة أوباما لهم، أدركوا فى آخر دقيقة، وخصوصا "ون"، أن الصين سوف تتحمل من اللوم نصيب الأسد إذا ما انهار المؤتمر" (٤١). فى الواقع رغم جهود "ون"، لا يزال الأوروبيون يلومون الصين على منع الوصول إلى اتفاقية أفضل. وصف "بادر" لإحباط الصين من هذه النتيجة الدبلوماسية هو وصف مُوحى جدا. كتب يقول: "بدت الصين فى حيرة من هذه التقييمات [الأوروبية]، التى تطرح أبعاد الفارق الزمنى بين الحقيقة المتنامية للقوة الاقتصادية عند الصين اليوم وتصوراتها الخاصة التى ما زالت محدودة عن مسئولياتها" (٤٢). ففى الوقت الذى ترى الصين نفسها بلدا من العالم النامى، يراها الآخرون عملاقا.

عُقِدت مؤتمرات متابعة فى كانكون وديربان والدوحة ووارسو. لم تُثمِر أى من هذه المؤتمرات نتائج عملية بشكل جاد تؤدى إلى تقليص الانبعاثات فى المستقبل. أكثر من ذلك، بينما حدث بعض التقدم فى قضية التحقق من الالتزامات فى الاتفاقيات الحالية والمستقبلية، أصبحت تلك البروتوكولات مقصورة على أولئك الذين يتلقون مدفوعات تحويلات مالية من الدول المتقدمة، مما يعنى أن الصين لن تكون خاضعة للتحقق الدولى من التزاماتها.

من الممكن للظروف المناخية الكارثية الداخلية فى الصين بما فيها التلوث المتفشى للهواء والماء والتربة أن يحد من نموها الاقتصادى على المدى الطويل. قد كانت فعلا المشاكل البيئية مصدرا كبيرا للاحتجاج من الفلاحين الغاضبين وسكان الحضر الذين تأثرت عائلاتهم تأثيرا ضارا(٤٣). استثمرت الحكومة الصينية فى السنوات الأخيرة لأسباب داخلية لحد بعيد، استثمارات كثيفة فى التكنولوجيا الخضراء، والطاقة المُستجدَّة وتخفيض التلوث. وقد أنشأت مشروعا داخليا لتبادل الكربون مُصممًا لتخفيض التلوث الكلى للهواء(٤٤). كتبت جريدة "الإيكونوميست" (The Economist) فى يناير ٢٠١٣ السابق أن "الدخان الضبابى الكثيف" (airpocalypse) فوق حضر الصين

> حقن الجدل المحلى حول البيئة بحالة طوارئ عاجلة – وأنتج هذا الدخان الضبابى هوسا مؤقتا بالسياسة الخضراء لعدة أشهر قليلة لاحقة. الحكومة فى الأسابيع الثلاث قبل منتصف يونيو، رفعت الستار عن سلسلة من الإصلاحات لتقييد تلوث الهواء. بدأت الحكومة بأول سوق للكربون فى البلاد، لتجعل ملاحقة جرائم البيئة أسهل، وجعلت المسئولين المحليين أسهل قابلية للمساءلة عن مشاكل جودة الهواء فى مناطقهم. كما قالت الحكومة أيضا إن الصين – تعنى بذلك الشركات كما تعنى الحكومة أيضا – سوف تنفق ٢٧٥ بليون دولار عبر السنوات الخمس المقبلة لتنظيف الهواء. حتى بالمقاييس الصينية ذلك هو مقدار خطير من النقود يعادل الناتج القومى الإجمالى لهونج كونج أو يساوى ضعف حجم ميزانية الدفاع السنوية(٤٥).

استخدمت الصين الضغط على المشاريع المملوكة للدولة المُسبِّبة للتلوث بشكل عالٍ من أجل استخدام أكثر فعالية للطاقة. على ما يقال خفضت الصين كثافة الكربون فيها بنحو ٢٠% عبر السنوات الخمس السابقة، وخفضت نمو انبعاثات ثانى أكسيد الكربون منها لنصف معدل النمو الاقتصادى(٤٦).

وكما ناقشنا فى الفصل الخامس، منذ كوبنهاجن، تبنت الصين تدابير أحادية أو بمفاوضات مع الولايات المتحدة والآخرين فى محاولة للحد من نمو حرق الفحم، ولجعل سيارات الركوب أكثر فعالية فى استهلاك الوقود وأقل تلويثا، وللبحث عن تخفيضات كوكبية لإنتاج واستهلاك الهيدروفلورو كربون (Hydroflurocarbon) فى ظل إطار عمل بروتوكولات مونتريال. ربما يشير المتشككون إلى أن الصين قد قطفت بالأساس الثمرة الدانية، مستندة إلى استخدام أكثر كفاءة للوقود الأحفورى، وهو الشيء الذى يمتلك منافع اقتصادية مباشرة على أية حال، ويرسو على المنعطف الطبيعى لاقتصاد يتطور بسرعة إلى صناعات خدمات أنظف من أجل النمو. تتطلب النتائج قليلًا من التضحية أو لا تضحية وقول القليل عن استعداد الصين أو قدرتها على دفع تكاليف ذات وزن فى المستقبل. ولكن يجب علينا أيضا إدراك أن الصين قد بذلت مجهودا شاقا لتقليص استخدام الفحم، وقد استثمرت بكثافة فى مصادر الطاقة غير الكربونية. وكما تكتب صحيفة "النيويورك تايمز"، فى العقد الماضى شيدت الصين أكبر مجمع لتوليد طاقة الرياح. وإذا ما تحققت التطورات كما هو مُخطّط لها، سوف تضاعف الصين ثلاث مرات مخرجات القدرة الهيدروليكية القائمة فعلا، وسوف تزيد من قوتها النووية ست مرات بحلول عام ٢٠٢٠. تعمل الصين أيضا على زيادة استخدام الغاز الطبيعى فى مزيج وقودها الأحفورى، حيث إن حرق الغاز الطبيعى أقل تلويثا بكثير من حرق الفحم أو البترول(٤٧).

لسوء الحظ، لا تمضى كل الأشياء الطيبة معا. إحدى المشاكل هى أن خفض الضباب الدخانى والجسيمات منخفضة الارتفاع وخفض انبعاثات الكربون لا

يمضى دائما يدًا بيد كاملا. أحد الأسباب الأساسية، كما سردنا فى الفصل الخامس، هى أن تلك الجسيمات توفر مظلة واقية من الشمس تعكس أشعتها إلى الفضاء الخارجى. تقليل أثر المظلة الشمسية سوف يخفض بشكل ما من المنافع العالمية الكبيرة عند حرق فحم أقل فى المدن الصينية وحولها. وهناك سبب حتى أكثر مدعاة للقلق، وهو أن هدف تخفيض تلوث هواء الحضر لا يتلاحم بالضرورة مع هدف تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى. تستطيع بعض نفس جهود خفض الجسيمات المحمولة جوا زيادة آثار الكربون على الصين فعليا. على سبيل المثال، إذا ما حولت الصين حصة كبيرة من احتياطات الفحم الهائلة لديها إلى غاز طبيعى اصطناعى للحرق فى محطات توليد الكهرباء الحضرية، ربما ينخفض الضباب الدخانى بشكل ملحوظ فى تلك المدن. والقادة الصينيون لديهم من الأسباب لاتباع هذا المسار. الصحة العامة فى الداخل والمشاكل السياسية الناشئة بسبب الضباب الدخانى الحضرى، هم الذين يقودون دوافع إصلاحات السياسة الشاملة للطاقة عند بايچين أكثر كثيرا من دوافع علاج الاحتباس الحرارى العالمى. المشكلة طبقا للخبراء هى أنه عندما ينظر المرء فى انبعاثات الكربون الناتجة من خلق وشحن وحرق الغاز الطبيعى الاصطناعى المصنوع من الفحم، تزداد انبعاثات الكربون فى أى مكان من ٣٠ إلى ٨٠٪ فوق مكان حرق الفحم ببساطة![٤٨] ومن عام ٢٠١٣ يقال إن الصين أقرَّت تسع محطات غاز طبيعى اصطناعى، ومن المقترح بناء ثلاثين محطة أكثر فى أحد التقديرات[٤٩]. فى ٢٠١٤، نشرت حركة "السلام الأخضر" (Greenpeace) أن إحدى وعشرين محطة قد تم إقرارها فعلا، وأن هناك مقترحًا بما يساوى خمسين محطة فى تجاوز فعلا لخطة الحكومة الصينية الطموحة[٥٠]. فور دفع التكاليف الثابتة الكبيرة لبناء المحطات، سوف يكون من الأصعب سياسيا واقتصاديا إيقاف استخدامها، رغم التبعات الكوكبية المرعبة[٥١]. فى مقالة تبعث على الاكتئاب الشديد، تنبأ بحث حركة السلام الأخضر أن النمو فى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون من محطات الغاز الطبيعى الاصطناعى الصينية سوف يتجاوز على الأرجح فى سنة واحدة الالتزام الأمريكى الكامل

لخفض الانبعاثات من الآن حتى ٢٠٢٠ ولسوف يضاهى تقريبا قدر التزام الاتحاد الأوروبى الخاص فى هذا المجال. يقترح البحث، ربما مسددا أكثر نحو الهدف، أن الانبعاثات الجديدة من معامل الغاز الطبيعى الاصطناعى سوف يتجاوز لحد بعيد المنافع الكوكبية من الحملة الصينية النشطة الأخرى لتقليص حرق الفحم فى العديد من المحافظات[٥٢]. حملة التحكم فى الكربون تلك، هى بشكل يُمكِن التنبوء به، تستهدف خفض مستوى تلوث الأرض بالجسيمات الدقيقة بأكثر مما هو مستهدف فى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، ولكن التأثيرين يتداخلان بشكل كبير فى حالة تحديد حرق الفحم، لذا يصبح هناك احتمال لمنافع كوكبية واسعة المدى أيضا. لسوء الحظ، العكس صحيح بالنسبة لاستبدال حرق الفحم باستهلاك الغاز الطبيعى الاصطناعى، وتخطط الصين على نحو ما هو ظاهر لاستهلاك مقادير هائلة من الغاز الطبيعى الاصطناعى فى العقود المقبلة.

التنمية الصينية للطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وبالطبع ليس الغاز الطبيعى الاصطناعى، هى عموما مفيدة لكلٍ من البيئة المحلية وبيئة العالم. التزمت بايچين فى خطتها الخمسية الحالية (٢٠١١-٢٠١٥)، باستثمار ٣٠٠ بليون دولار تقريبا فى الطاقة المتجددة وهو حقا مقدار مدهش من الأموال[٥٣]. وبينما يكلِّف الحصول على الطاقة من المصادر المتجددة أموالا أكثر من حرق الفحم أو البترول، وهى مصادر [المتجددة] أقل موثوقية وأقل قابلية للتنبؤ بها من الوسائل المعتمدة على الكربون (الرياح متغيرة، والشمس تشرق فقط نصف اليوم) أو كليهما، هناك بعض الحوافز الاقتصادية الصريحة لبايچين حتى تستثمر فى هذه التكنولوچيات. الاقتصاد الصينى اقتصاد متعولم بشدة، وآفاق أسواق عالمية خصبة لطاقة أنظف وتكنولوچيات خضراء تشجع الصين والآخرين على الدخول فى بناء أرضية الأساس بالاستثمار فى هذه القطاعات الآن. المشكلة ليست تنافس الصين عالميا فى هذه الأسواق الناشئة. ذلك هو أمر طيب. المشكلة المحتملة ربما هى كيف تختار الصين الطريقة التى تتنافس بها فى تلك الأسواق. لا ترسم التجربة السابقة صورة براقة. إذا ما كانت المشروعات الصينية المدعومة ماليا قد سُمِح لها

أو تم تشجيعها على إغراق بضائعها لأسواق العالم الثالث من أجل خلق حصة فى السوق أو ببساطة لخفض الطاقة الزائدة نتيجة الإفراط فى الاستثمار، قد تتمكن الصين من تمزيق التطور الصحى للصناعات الخضراء فى أماكن أخرى وخلال هذه العملية تنخفض قدرة قوى الضغط الداخلية فى البلدان الأخرى من أجل دعم مالى حكومى لصالح إنتاج للطاقة مسئول بيئيا. لقد رأينا توا هذا النسق فى صادرات الصين للألواح الشمسية، كما ناقشناه فى الفصل الخامس.

وبالمثل، عند سرقة المشروعات الصينية لحقوق الملكية الفكرية لمشاريع التكنولوچيا الخضراء الأجنبية عند إنتاجهم تكنولوچيات جديدة، فإن هذه السرقة قد تؤذى بشكل جاد دوافع الابتكار فى أنحاء مجالات مثل إنتاج توربينات الرياح. سجل الصين التاريخى حتى اليوم فى مثل هذه المواضيع ليس سجلًا طيبًا. من الصعب رؤية الصين تخلق ثقافة وقدرة مؤسسية لإنفاذ أعراف حقوق الملكية الفكرية الكوكبية سريعا فى أى وقت.

من الممكن لاتفاقية نوفمبر ٢٠١٤ بين الولايات المتحدة والصين أن تساعد فى معالجة بعض وليس كل هذه المشاكل. قطع الصينيون على أنفسهم التزاما بوضع سقف للانبعاثات الكلية. وحتى لو أن ذروة الانبعاثات سوف تأتى لاحقا جدا وتصل إلى ذروة أعلى كثيرا مما كان قد يأمله البيئيون فى الصين والخارج، فأى ذروة افتراضية، وعند إنفاذها بالقوة، تمزق منطق استخدام الحلول كثيفة الكربون بوجه خاص مثل الغاز الطبيعى الاصطناعى لخفض التلوث بالجسيمات الدقيقة منخفضة الارتفاع فى المدن. تمتلك قمة القيادة الصينية حوافز حقيقية لمواجهة جماعات مصالح قوية لمنتجى التلوث فى الداخل من أجل معالجة التلوث الحضرى، وهى المشكلة السياسية المحتملة لزعزعة الاستقرار. وحتى بينما ندرك الجوانب السلبية المحتملة لتغير المناخ، الذى تؤدى إليه بعض حلول التلوث الحضرى – مثل الغاز الطبيعى الاصطناعى أو خفض أثر المظلة الشمسية المُلطِّف للتلوث بالجسيمات الدقيقة – يجب علينا أيضا إدراك أنه عموما، تتلاحم أهداف تخفيض التلوث الحضرى مع أهداف تقليص التغير المناخى. لذا اتفاقية

٢٠١٤، بسقف الانبعاثات الافتراضى المستقبلى، ربما تصبح فعليا اتفاقًا بنتيجة منتصر-منتصر لكلٍ من مفاوضى التغير المناخى الأمريكيين والقادة الصينيين الذين يتطلعون إلى معالجة الشروط البيئية الرهيبة فى الداخل. أى اتفاق يعقده الزعماء الصينيون مع اللاعبين الدوليين للبحث عن تحديد ذروة للانبعاثات حول عام ٢٠٣٠ قد يُستخدَم كرافعة للضغط بالداخل من أجل تعميق إصلاح بيروقراطيات اللوائح التنفيذية الحكومية حتى يستطيعوا تحسين شروط إنفاذ تفويضات سياسة الحكومة المركزية على كلٍ من ملوثات الجسيمات الدقيقة فى المدن وانبعاثات الكربون. سوف يتذكر القارئ كيف ساعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية كما يقال، رئيس الوزراء "چوو رون چي" فى المضى قدما بإصلاحاته الداخلية المرغوبة لقطاع الدولة. دون إنفاذ قانونى وتحقق أفضل من الالتزامات فى الصين، ربما تتهم البلدان الأخرى بايچين بالتراجع عن التزاماتها وخسارة المساندة الداخلية لالتزاماتهم الخاصة المترتبة على ذلك. وحتى بعد قمة منظمة التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى فى ٢٠١٤، ما زالت الصين تبدو معارضة بعناد لمتطلبات التحقق الدولى من أى صفقات تعقدها.

من السهل الإشارة بالإصبع إلى الصين بسبب احتيالها فى حقوق الملكية الفكرية، والإغراق ورفض القبول بالمستهدفات الكمية للانبعاثات ورفض التحقق الدولى من الالتزامات، ولكن الصين تمتلك أسبابا قوية لرد إشارة الإصبع إلى الجهة العكسية نحو الولايات المتحدة والأوروبيين الذين أنتجوا وينتجون مثل هذه النسبة العالية من الكربون المتراكم فى الغلاف الجوى للكوكب. تمتلك الصين أسبابا أخلاقية صحيحة لتجعل مطالب البلدان المتطورة لها تبدو فى وضع أن هذه البلدان خصوصا الولايات المتحدة سوف تجد من الصعب الوفاء بهذه المطالب، خصوصا إذا لم تقيد الصين بشكل كبير من انبعاثاتها هى. هذه الديناميكية المأساوية الأمريكية الصينية أحد الأسباب العديدة التى تجعل من الولايات المتحدة نفسها تتصرف بعدم مسئولية فى مجال التغير المناخى. من حيث الجوهر، قد مكَّنت بايچين وواشنطن كلٌ منهما الأخرى للقيام بأقل مما هو مطلوب لمعالجة هذه المشكلة الكوكبية متزايدة الخطورة.

الخاتمة
التحدى الصينى

جانبان من نهوض الصين يهددان الولايات المتحدة بالمشاكل. الجانب الأول هو تحدى الأمن التقليدي: كيف نفاوض نهوض لاعب متزايد القوة فى منطقة ذات أهمية كوكبية عظيمة؟ هذا التحدى حقيقى. لا توجد حتمية لصدام أمريكى صينى ولو احتمالا، ولكنى أرى أن مثل هذا الصدام ممكن، وهذا أمر يثير القلق بدرجة كافية. سوف يتطلب تجنب هذا الصدام وجودا أمريكيا قويا فى آسيا متحدًا مع دبلوماسية ماهرة لتطمين الصين بأن الولايات المتحدة لا تسعى إلى إيقاف نهوض الصين على المسرح الكوكبى، ولا تسعى إلى تغذية عدم الاستقرار الداخلى فى الصين نفسها.

ويمكن القول إن المشكلة الثانية أصعب فى حلها: كيف نقنع بلدا كبيرا ولكنه ما زال بلدا ناميا يحمل على كتفيه شريحة نزعة قومية بارزة، كيف نقنعه بالمساهمة فى النظام الدولى؟ولأن هذا النظام الدولى الآن أصبح بعد عقود من العولمة نظاما شديد التكامل، أى اضطراب أو تشوش كبير فى أى مكان منه قد يؤثر علينا كلنا. وحيث إن الصين على هذه الدرجة من الاتساع، فهى تستطيع تقويض جهود الحوكمة الكوكبية سواء بقطعها الواعى لمسار هذه الجهود أو ببساطة عن طريق رفض المشاركة فى حل مجموعة واسعة من المشاكل – من انتشار الأسلحة النووية إلى النزاعات الأهلية والكوارث الإنسانية، إلى عدم الاستقرار المالى الدولى، إلى التغير المناخى.

لذا كيف للولايات المتحدة أن تواجه هذه التحديات؟ الولايات المتحدة ليست الآن ولم يحدث لها أبدا أن تكون على هذه الدرجة من القوة الكافية لتُملِى على

الصين ما يجب أو ما لا يجب أن تفعل. ولكن الولايات المتحدة، خصوصا بالتنسيق مع حلفائها، وشركائها فى الأمن والآخرين، تمتلك القوة لتشكيل اختيارات الصين الناهضة حتى تُشجِّع بايچين على تبنى سياسات إيجابية لصالح الاستقرار الإقليمى والكوكبى وإسقاط سياسات قد تؤدى إلى عدم الاستقرار فى شرق آسيا وتمزق النظام الكوكبى.

إستراتيچية عالية التعقيد وبنَّاءة نحو الصين هى إستراتيچية تجمع بين عنصرين لا يشتركان عادة مع بعضهما البعض: وجود عسكرى أمريكى قوى جدا فى شرق آسيا، مع وضع دبلوماسى متماسك يدعو الصين للمشاركة فى الحوكمة الإقليمية والكوكبية. دون مهمة دبلوماسية تعمل على إعادة الطمأنينة، قد يرى العديد داخل الصين وخارجها فى الوجود العسكرى الأمريكى القوى أنه احتواء، فجَّر حربًا باردة جديدة. بوجود عسكرى قوى فى المكان، تستطيع واشنطن طرح قنوات سلمية من خلالها تستطيع الولايات المتحدة والصين التعاون إقليميا وكوكبيا؛ ومن هنا تعملان على خفض التوترات الثنائية بينهما، وفى الوقت نفسه يظل الأمر سامحا بزيادة القوة الصينية وكبريائها. إلا أنه دون الوجود القوى، ربما يرى العديد داخل الصين فى مناشدات الولايات المتحدة من أجل التعاون وبناء الثقة، علامة ضعف، وربما تتملك الصين غواية تسوية اختلافاتها عبر الإرغام. يجب على التأثير المزدوج لوجود عسكرى ودبلوماسى أن يُظهِر للصين أن مثل حملات الإرغام هذه سوف تفشل ليس فقط ولكنها أيضا سوف تزيد من استفحال أكثر النتائج التى تخشاها الإستراتيچيات الصينية: تطويق الصين ببلدان منحازة لولايات متحدة فى حالة استنفار وخصومة.

بالنسبة لقادة الولايات المتحدة، التحديات الناشئة من نهوض الصين الخاصة بالأمن الإقليمى وتلك الخاصة بالحوكمة الكوكبية مرتبطتان. النجاح فى ميدان منهما يستطيع تغذية النجاح فى الآخر. ومع ذلك، الفشل الجدى فى أحدهما، يستطيع أن يفسد أيضا آفاق النجاح فى الآخر. أحد أحسن الطرق لتعزيز الثقة المتبادلة الأمريكية الصينية هو إيجاد مناطق للتعاون خارج شرق آسيا، حيث يجب

أن تكون الشكوك المتبادلة بين واشنطن وبايچين فى مستوى أقل مما هى عليه فى قضايا المناطق الحساسة مثل تايوان أو جزر سينكاكو. وإذا ما تمت معالجة قضايا الحوكمة الكوكبية بمهارة، ربما تصبح الصين أكثر حزما على المستوى الدولى وبنّاءة أكثر فى الوقت نفسه. لو حسَّنت الصين من أدائها فى الحوكمة الكوكبية والاستجابة للولايات المتحدة تكون إيجابية، لابد أن ينحسر انعدام الثقة الإستراتيچى عند الصين الناهضة فى واشنطن وفى عواصم شرق آسيا، وفى الوقت نفسه سوف يرضى المواطنين الصينيين الآملين فى دور أكثر بروزا فى شئون العالم. الحصول على تحسن فى سياسة الصين الخارجية - أن تكون حازمة دون أن تكون عدوانية - ربما يكون هو التحدى الأعظم الذى يواجه الأجيال القليلة التالية من الدبلوماسيين الأمريكيين.

الجمع بين القوة الأمريكية واعتدال الدبلوماسية الأمريكية

جزئيا بسبب رؤية المتشائمين البارزين للصدام الأمريكى الصينى كأمر وشيك لا مفر منه، فهم مثل "چون ميرشايمر" (John Mearsheimer) يضعون روشتة بمحاولة احتواء تقودها الولايات المتحدة ضد الصين الناهضة[1]. وكما ناقشنا فى الفصل الثالث، الفترات التى يمْيل المتشائمون إلى استخلاص دروسهم النظرية منها، القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت تختلف اختلافا كبيرا عن القرن الحادى والعشرين؛ الآن شبكة كثيفة من الاعتماد الاقتصادى المتبادل فى شكل إنتاج عابر للقوميات تربط بيننا جميعا. تساعد المؤسسات الإقليمية والكوكبية فى تخفيف التوترات. فى الوقت نفسه، كل القوى العظمى فى العالم إما أنها تمتلك سلاحا نوويا أو تعقد صداقة تحالف مع قوة نووية. ليس لدى القوى العظمى أى حوافز ولا أى تهديدات ذات مصداقية لاجتياح واحتلال كل منها للآخر كما كانت فى الماضى.

وحتى لو كان لنا أن نقبل بمنطق "ميرشايمر" الذى عفا عليه الزمن حول تنافس "المحصلة صفر" (Zero-sum) بين القوة الأمريكية والصينية، فأى محاولة

نشطة تُقدِم عليها واشنطن للإضرار بالاقتصاد الصينى أو عزلها دبلوماسيا متى أمكن ذلك، كما صنعت الولايات المتحدة فإن مع الاتحاد السوفييتى أثناء فترة الحرب الباردة، سوف تكون نصيحة بالغة السوء. من المؤكد تقريبا أن أى جهد صريح لاحتواء الصين اليوم سوف تفشل لأن الولايات المتحدة سوف تتعرض لضغط شديد للغاية حتى تجند أى بلد آخر فى مثل هذا المجهود، وعلى الأرجح سوف تتسبب أى محاولة لصنع ذلك فى إلحاق أضرار بنظام التحالف الأمريكى فى المنطقة وحول العالم غير قابلة للإصلاح. فى تقييم صافٍ لقوة الأمتين النسبية، تمتلك الولايات المتحدة العديد من المميزات، ولكن لا يوجد مجال تصبح فيه تلك المميزات أعظم من مجال شبكة التحالفات والشراكة الأمنية الأمريكية فى آسيا وما وراءها. الإطاحة بتلك الميزة تحت راية تحفيز القوة الأمريكية سوف تكون باعثا للسخرية بنفس قدر مأساويته.

لسوء الحظ، آراء "الحصيلة صفر" لعلاقات الصين بأمريكا هى الأكثر شعبية فى الصين ذاتها. عديد من النخب الصينية، وقد نشأوا على توليفة مشتعلة من الماركسية اللينينية والنزعة القومية لما بعد حقبة الاستعمار، يرون العالم بوصفه ساحة صراع وحشى للقوة المادية سوف تريد القوى الأعظم فيها افتراس الصين الأضعف. وكما كان قد أخبرنى أحد الأكاديميين الصينيين، يرى العديد من الصينيين "چون ميرشايمر" كأشرف إستراتيچى أمريكى، مستعد للاعتراف بأن الولايات المتحدة تمتلك مصالح قومية عميقة الجذور فى تعطيل وإيقاف نهوض الصين. يتعامل عديد من القوميين الصينيين بريبة وشك مع النصيحة الأمريكية حول كيف تقوم الصين بتحسين سياستها الخارجية وإصلاح حوكمتها الداخلية. هم يرون فى مفهوم "صاحب المصلحة المسئول" عبئا ظالما يقع على كاهل الصين ويرون أن المشاكل التى يتصدى هذا المفهوم لمعالجتها هى مشاكل أمريكية أو "غربية" أكثر منها مشاكل صينية. وهم يرون أيضا أن نصيحة الولايات المتحدة بخفض بايچين للرقابة والقمع وتحسين حكم القانون، وتوفير دروب شرعية للاختلاف الاجتماعى السلمى بوصفها حصان طروادة. بالاستعارة من البروباجندا

الحكومية الرسمية حول مخاطر التحول الديموقراطى وتخفيف قبضة الحزب الشيوعى الصينى على السلطة، هم يدافعون عن الفكرة القائلة إن الولايات المتحدة تحاول إضعاف الصين عن طريق تغريبها وتقسيمها.

والمفارقة الساخرة بالطبع هى أن عديدًا من المسئولين الأمريكيين يتفقون بإخلاص مع تعليقات رئيس الوزراء "ون چياباو" الجارية: يجب أن يصاحب الإصلاح السياسى إصلاحٌ اقتصادى إذا ما كان للصين أن تستمر فى التحديث والنمو بصورة مستقرة. وعلى النقيض من "السياسة الواقعية" (Realpolitik) رؤية "الحصيلة صفر" تتمنى الولايات المتحدة للصين أمنيات طيبة. ترى الولايات المتحدة فى الديموقراطية كأساس لقوة واستقرار وطنيين، وفكرة أنها تنشر الديموقراطية لإضعاف البلدان بدلا من تقويتها هى واحدة من المظاهر الأكثر مدعاة للحيرة فى النزعة القومية الصينية فى مرحلة ما بعد الاستعمار.

لاستعراض المصالح المشتركة بين الأمتين، من المفيد تصور المخاطر التى قد تواجهها الولايات المتحدة إذا ما كان للصين أن تسقط فى فوضى داخلية سياسية واجتماعية. الأمة الناتجة عن هذه الفوضى لن تفقد فقط قدرتها على محاربة الانتشار النووى، فهى ذاتها قد تصبح مصدرا كبيرا له. وبالمثل، لن تمتلك الصين لا قدرة ولا دافع التعاون مع قوى أخرى لمعالجة الأزمات المالية وأزمات عدم الاستقرار الإقليمى والتدهور البيئى، والانتشار المحتمل للأمراض الوبائية، مثل أنفلونزا الطيور أو الإيبولا. صين بمشاكل داخلية قاسية ربما تكون أكثر عصبية، وأكثر عرضة للصراع الدولى. وإن لم يكن الشلل الداخلى فى الصين قريبا من الشلل التام، من المرجح أن مثل هذه الصين لن تملك ما يكفى من القدرة المادية لتهديد الولايات المتحدة بمخاطر جسيمة، ولكن فى الوقت نفسه ربما يمتلك السياسيون الصينيون حوافز أقوى للرد على صور الإيذاء الحقيقية أو المُتخيَّلة على المسرح الدولى بطرق متطرفة القومية للحفاظ على سلطتهم الداخلية أو توسيعها. سوف يكون ذلك حقيقيًا حتى ولو أصبحت مثل هذه الصين لا تملك أدنى زعم بكونها قد أصبحت منافسًا ندًا للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة يجب عليها ألا تغذى أى مخاوف صينية من عدوانية الولايات المتحدة، فإن القلق الصينى من جهود الاحتواء الأمريكى يستطيع أن يحمل بعض الفوائد للولايات المتحدة: احتمال التطويق المستقبلى قد يُشجِّع الاستراتيچيين الصينيين على أن يكونوا أكثر تكيُّفا. فى ظل الشروط التى يعتقد فيها المحللون الصينيون إمكانية حدوث الاحتواء، حتى أكثر مفكرى "السياسة الواقعية" تشاؤما ربما يلتحقون بزملائهم الأكثر تفاؤلا فى وصف سياسات معتدلة. يدرك الإستراتيچيون الصينيون أحيانا أن سياسات الصين الأكثر إرغامية نحو الجيران تزيد كلا من الاستعداد والقدرة عند واشنطن لتطويق الصين وكبح جماحها. وبالضبط كما يفهم العديد من الخبراء الأمريكيين أن أى محاولة بواسطة الولايات المتحدة الآن لاحتواء نهوض الصين سوف تُضعِف على الأرجح الولايات المتحدة، كذلك يعتقد العديد من المراقبين الصينيين أن استعمال بايچين للضغوط سوف يخلق مجموعة أشد وأوسع من علاقات الأمن فى المنطقة تحت توجيه الولايات المتحدة.

المثال الناصع لهذه الظاهرة يقدمه البروفسيور "يان چويتونج" (Yan Xuetong) من جامعة "تسينغوا"، المُعلِّق الصينى الذكى وغزير الإنتاج، الذى مثله مثل "ميرشايمر"، يميل لرؤية العلاقات الصينية الأمريكية بوصفها صراع "المحصلة صفر". ولكن بدلا من دعوة الصين إلى موقف أكثر عدوانية، فعليا ينصح "يان" بأن تتصرف بايچين بصورة أكثر تكيُّفا وتطمينا نحو جيرانها حتى تخفض من قدرة الولايات المتحدة على تطويق وخنق الصين ولتمنع تصاعد التوتر الإقليمى، وهكذا يُسمَح للصين بلعب دورها الكامل فى الحوكمة الكوكبية. وللمفارقة، يدعو يان إلى تلك السياسات؛ لأنه بدقة يرى صراعا مكثفا من أجل القوة النسبية بين الصين الناهضة والولايات المتحدة الآفلة. فى افتتاحية استفزازية بجريدة النيويورك تايمز تحت عنوان: "كيف تستطيع الصين هزيمة أمريكا"، كتب يان، "سعى الصين لتعزيز مكانة قيادتها العالمية والجهد الأمريكى لصيانة وضع الولايات المتحدة الحالى هو مباراة "المحصلة صفر". إنها معركة على قلوب

وعقول الناس سوف تحدد من فى الأخير سُوف يسود. وكما تنبأ فلاسفة الصين القدامى، البلد الذى سوف يستعرض سلطة إنسانية أكبر سوف يكسب"(٢).

عند نشر افتتاحية "يان" لأول مرة، سألنى زميل صينى معتدل جدا عما أعتقده. كان رد فعلى مختلطا. هناك حقا عناصر تنافس فى العلاقات الصينية الأمريكية، ولكنى أرفض بالكامل فكرة "يان" التى تقول إنهما قد خلقا علاقة كلية تمثل لعبة "المحصلة صفر". ورغم ذلك، فأنا أرحب بروشتة "يان". الصين بالتعاون مع جيرانها والمساهمة فى الحوكمة الكوكبية، سوف تزيد فعليا من قوتها ومكانتها، ولكن بطرق تخدم بدلا من أن تتحدى المصالح القومية الأمريكية. بعد كل شيء السؤال الأمنى الحقيقى الذى يطرحه نهوض الصين فى آسيا ليس هو كيف تحتفظ بالصين فى وضع أدنى، ولكن كيف تصون الاستقرار الإقليمى، وتضمن أمن ومصالح جيران الصين.

تشكيل اختيارات الصين فى مدار الأمن العسكري

على الرغم من أن علاقات الصين بالولايات المتحدة ليست مباراة "الحصيلة صفر"، شبكة معقدة من الجغرافية والسيكولوجية السياسية والعمل السياسى الداخلى والتوزيعات المتحولة للقوة المادية سوف تجبر كلا البلدين على القيام بتعديلات دائمة فى السنوات المقبلة رأسا. لا يحتاج المرء إلى وضع تصورات لمشاهد مكررة من الحربين العالميتين أو الحرب الباردة ليدرك وجود التحدى الأمنى الذى يطرحه نهوض الصين. حيلة القادة الأمريكيين هى كيف يحافظون على استمرار وصيانة وجود عسكرى واقتصادى ودبلوماسى قوى فى شرق آسيا دون الضغط على زناد ردود أفعال دفاعية ومُزعزِعة للاستقرار من جانب بايچين. يجب على الولايات المتحدة أن تشجع الصين على التنافس فى مجالات مفيدة بشكل متعادل مثل الدبلوماسية البناءة ثنائية ومتعددة الأطراف. من الواجب الدفاع عن تعميق التكامل الاقتصادى وإثناء الصين عن استخدام أساليب البلطجة فى طريقها لاكتساب مكانة قوة عظمى. توفير الفرصة لجيران الصين للتعاون مع الولايات المتحدة فى

الشئون الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية دون حسد الغيرة من علاقاتهم الإيجابية الاقتصادية والدبلوماسية مع الصين يجب أن يحفظ للولايات المتحدة مميزاتها في المنطقة، ويدفع الصين نحو أشكال أكثر صحة من التنافس مع الولايات المتحدة.

يقدم تاريخ شرق آسيا ما بعد الحرب الباردة عددًا من النماذج المؤكِّدة لتحليل السياسات الذى استعرضنا معالمه هنا. خلال السنوات الأولى من إدارة كلينتون، رأينا تجمعًا سيئًا بين وجود أمريكى ضعيف وسياسة دبلوماسية حازمة ضد بايچين. الضغط على التحالف الأمريكى اليابانى حول الاختلافات الاقتصادية، وتهديد الإدارة المباشر بمعاقبة الصين اقتصاديا لترقية الإصلاح السياسى الداخلى، والتناول الغبى لطلب "لى تنج-هوي" رئيس تايوان بتصريح دخول الولايات المتحدة فى ١٩٩٥، كل ذلك ساعد على تصاعد الأزمة فى المنطقة، وحدوث توتر كبير فى علاقات الصين بالولايات المتحدة. بإيجاز كلى، بدت الولايات المتحدة وهى كلٌ من ضعيفة ومُهدِّدة للصين، نقيضا للإستراتيچية المثالية. ولكن الرد العسكرى الحازم للإدارة فى أزمة مضيق تايوان ١٩٩٥-١٩٩٦، والجهد المتزامن لتعزيز تحالفات الولايات المتحدة فى المنطقة المتجسد فى "مبادرة ناي" قطع شوطا بعيدا نحو إقناع بايچين بأن الوجود الأميركى سوف يظل قويا فى حقبة ما بعد الحرب الباردة. فى الوقت نفسه، أعادت إدارة كلينتون طمأنة الصين من خلال الكلمات والأفعال بأن الغرض من تعزيز الوجود الأمريكى ليس ترقية استقلال تايوان فى نهاية المطاف عن الأمة الصينية، الخوف الأمنى الصينى الأعظم خلال رئاسة "لى تنج هوي".

كان الرد الصينى على هذه المجموعة المتوازنة من السياسات هو تأكيد الدبلوماسية متعددة الأطراف والتكامل الاقتصادى مع جيرانها. بايچين بالانسجام مع إستراتيچية "النهوض السلمي" هذه، وضعت بشكل واعٍ منازعات السيادة على الرف فى كلٍ من بحرى شرق وجنوب الصين، وبذلك قللت التوترات مع بلدان "الآسيان"، ومع اليابان للحد الأدنى. استطاع المعتدلون فى الصين إقناع زملائهم الأكثر تشددا بأن هذه المقاربة هى الأحسن بالإشارة إلى فشل الإرغام الصينى

والتكاليف التنافسية للإستراتيچية المضادة. تلك السياسة الخارجية الصينية التى تبعث على الطمأنينة سارت بشكل حسن فى العقد التالى. ويمكن القول إنها خدمت مصالح كل فرد فى المنطقة، إلى جانب الولايات المتحدة، وكانت إشارة إنجاز للسياسة الآسيوية فى الولاية الثانية لإدارة كلينتون.

تولت إدارة بوش المنصب، وهى متصورة بشكل صحيح الحاجة إلى وجود أمريكى قوى دبلوماسى واقتصادى وعسكرى فى المنطقة. بحثت الإدارة الجديدة عن تعزيز ذلك الوجود مع التزام ثابت نحو الحلفاء والشركاء الأمنيين مصحوبا معا بمبادرات التجارة الحرة فى آسيا مع الشركاء المرحبين مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية. ولكن فريق بوش قد حاول أيضا أن يبعد نفسه عن إدارة كلينتون فى أعقاب الحملة الانتخابية، وخلال العملية تبنى موقفا دبلوماسيا غير معتدل نحو بايچين، ليصف الصين بلقب "المنافس الاستراتيچي" بدلا من "الشريك الإستراتيچي" المحتمل (وهو اللقب الذى عينته إدارة كلينتون كطموح مستقبلى بدلا من التوصيف القائم). دعا كبار مستشارى بوش أيضا اليابان لتصبح أكثر شبهًا بالمملكة المتحدة، وتقطع النمط الذى تتخذ سمته وهو ضبط النفس فى الشئون العسكرية، الذى كان قائما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. قدَّم مستشارو بوش بالمثل وعودا بزيادة الدعم الأمريكى لدفاعات تايوان. تاليا لأزمة الطائرة إى بى-٣ فى أوائل ٢٠٠١ خصوصًا، وإعلان حزمة مبيعات سلاح واسعة جدا لتايوان، تصور العديد فى بايچين أن الرئيس [الأمريكي] الجديد يقدِّم دعما غير مشروط لتايون. رئيس تايوان فى ذلك الوقت، "تشن شوى-بيان"، إذا كان أى شيء آخر، هو أكثر إخلاصا للسعى نحو استقلال تايوان من سلفه، لهذا لم تخدم تصورات بايچين سوى فى تكثيف عدم ثقتها فى الإدارة الجديدة، التى تصاعدت بالتوترات بشكل لا لزوم له فى شرق آسيا.

ما كانت تفتقده سياسات إدارة بوش المبكرة هو إعادة طمأنة الصين حول الغرض من الوجود الإقليمى الأمريكى، وافتقدت إعادة إحياء التحالفات القائمة من جديد. بعض الأحداث المؤسفة جدا وفرت فرصة لإدارة بوش حتى تصحح هذه

المشكلة. ذكَّرت الهجمات الإرهابية فى ١١/٩ الملاحظين المدققين فى كلتا العاصمتين بالمصالح المشتركة بين بايچين وواشنطن. لقد وفرت الهجمات أيضا سببًا جديدًا للولايات المتحدة حتى تقوى تعاونها الأمنى مع الشركاء الإقليميين الأساسيين مثل اليابان وسنغافورة وزيادة الوجود الأمريكى فى غرب الصين فى آسيا الوسطى. من الطبيعى أن هذه السلسلة من الأحداث سوف تزعزع العلاقات الصينية الأمريكية بزيادة مخاوف الصين من التطويق الأمريكى لها. فى الواقع، كانت لا تزال هذه المخاوف الصينية قائمة بشدة فى دوائر الصين الإستراتيچية خلال بدايات عام ٢٠٠٢. ولكن مسئولى إدارة بوش، بمن فيهم نائب الرئيس "تشيني" بذلوا جهود مُنسَّقة لإعادة طمأنة بايچين بأن سياسة الولايات المتحدة نحو الصين لم تتغير – أن الحديث عن إعادة التفكير فى السياسة الأمريكية نحو الصين كان مجرد رطانة لحملات انتخابية.

بل وكان الأكثر طمأنة هو الطريقة التى أبعدت بها واشنطن نفسها علنا عن أنشطة "تشن شوى-بيان" المناصرة للاستقلال من أعوام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨. وقد أفاد هذا فى خفض تداول نظريات المؤامرة الصينية عن النوايا الأمريكية. أكثر من ذلك، لقد بنى هذا قواعد للثقة، لم تؤد فقط إلى استقرار منطقة شرق آسيا ولكنها أيضا كما اعتقد ساعدت فى خلق قوة دفع للتعاون فى قضايا الحوكمة الكوكبية مثل كوريا الشمالية ودارفور السودان والقرصنة على سواحل الصومال من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨.

تولت إدارة أوباما المنصب فى زمن انخفاض التوترات في العلاقات عبر مضيق تايون. استفتاء تشن شوى-بيان فى مارس ٢٠٠٨ المثير للجدل بحثا عن العضوية فى الأمم المتحدة تحت اسم تايون كان قد فشل فى تجميع العدد المطلوب من الأصوات. أيضا "ما ينج-چيو" من الكومينتانج الذى كان أكثر اعتدالا فى موقفه نحو الأرض الأم، أُنتخِب فى اليوم نفسه. رحبت واشنطن عموما بالوفاق عبر المضيق (Cross-strait Detente). إلا أنه للمفارقة، ففقدان التوترات فى العلاقات عبر المضيق حرم إدارة أوباما من الفرصة التى توفرت لإدارة كلينتون

وبوش بإعادة طمأنة جمهورية الصين الشعبية حول النوايا الإستراتيجية للولايات المتحدة دون إظهار ضعف علنى أو المساومة على العملية.

جوانب أساسية من مقاربة إدارة أوباما كانت جديرة بالثناء ومتسقة مع الإستراتيجية المتوازنة المطروحة سلفاً، خصوصا محاولة تحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع بورما ورفع كفاءة المشاركة الدبلوماسية الأمريكية فى المنظمات الإقليمية مثل المنتدى الإقليمى "للآسيان" وقمة شرق آسيا. مشكلة فترة الولاية الأولى لإدارة أوباما كانت مشكلة رطانة السياسة نحو الصين ورطانة الإستراتيجية الآسيوية بشكل أكثر عمومية. بدلا من تأسيس وضع قوى ومعتدل نحو الصين الناهضة، الزلات البلاغية جرّت الأمور فى الاتجاه المضاد. مجهود السعى نحو إعادة طمأنة إستراتيجية للصين خارج أى سياق نوعى (مثلا، تحرك مسبق بواسطة تايبى نحو استقلال دائم لتايوان) والاتفاق فى البيان الرسمى المشترك الصينى الأمريكى عام ٢٠٠٩ على احترام "المصالح الجوهرية" لجمهورية الصين الشعبية بعث دون قصد بإشارة إلى المراقبين الصينيين بأن الإدارة الجديدة تسير فى طريقها لإحداث توافق مع الصين أكبر من أى إدارة أخرى منذ نهاية الحرب الباردة. اعتقد صينيون عديدون سواء لأن الإدارة تمتلك توجهًا استراتيجيًا أكثر اختلافا عن سابقيها أو لأن الأزمة المالية قد أضعفت أمريكا، فهم يشاهدون الآن تغيرا له وزنه فى وضع الولايات المتحدة. تهشم هذا الاعتقاد فى أوائل عام ٢٠١٠ عندما أدركت الصين أن سياسة الولايات المتحدة نحو مبيعات السلاح لتايوان، ونحو حقوق الإنسان والدالاى لاما لم تتغير واقعيا رغم هذه التطمينات البلاغية. ردت بايجين على ذلك بخشونة، واشتدت كثافة انعدام الثقة بالولايات المتحدة فى الدوائر الإستراتيجية الصينية.

تغذت ريب الصينيين تلك فى إدارة أوباما، وتكثفت بواسطة ازدهار رطانة أخرى من الإدارة: وصف إستراتيجية آسيا "بالعودة" إلى المنطقة، و"محور الدوران" نحو المنطقة، و"إعادة التوازن" للأولويات الأمريكية بعيدًا عن الشرق الأوسط ووسط آسيا ونحو شرق آسيا. تكاد تكون هذه الروايات غير الضرورية

وغير الدقيقة لحد واسع قد جعلت من كل شيء إيجابى أقدمت الإدارة على صنعه فى الميادين الدبلوماسية والأمنية فى المنطقة - وتلك الخطوات الإيجابية هى خطوات مهمة وذات وزن - يبدو أوليًا بالنسبة للعديد من المحللين والمراقبين الصينيين كجزء من إستراتيجية تطويق جديدة. شوهدت "يد سوداء" أمريكية خلف كل جهود تبذلها اليابان ودول جنوب شرق آسيا مثل الفلبين وفيتنام لتأكيد مزاعمهم فى منازعات السيادة فى بحر شرق الصين وبحر الصين الجنوبى. بل وحتى جوانب سياسات إدارة أوباما الأقل تهديدا والأقل رواية غالبا ما بدت فى عيون الصينيين بوصفها كلا من جوانب جديدة وتهديدات محتملة - مثلا، التصديق على اتفاقية التجارة الحرة مع كوريا التى تفاوضت حولها إدارة بوش، وكذلك مسعى فريق أوباما نحو "الشراكة عبر الباسيفيكي" فى التجارة مع مصفوفة من اللاعبين الإقليميين، وقد خرجا للحياة أيضا فى المنطقة نفسها خلال سنوات إدارة بوش.

تحتاج الولايات المتحدة حتى تتحرك قدما إلى صيانة استمرار وجود عسكرى ودبلوماسى واقتصادى قوى فى آسيا، وتحتاج إلى تزويد الضحايا المحتملين للبلطجة الصينية بشريك أمنى بديل يتمثل فى الولايات المتحدة. يجب أن تصر الولايات المتحدة على معالجة منازعات السيادة بشكل سلمى، ويجب عليها تشجيع وتيسير بناء الثقة متعدد الأطراف فى المناطق المُتنازَع عليها، ولكن يجب بدأب تفادى الوقوف إلى صف واحد فى تلك المنازعات أو الاشتراك مباشرة فى تسويتها. يستخدم المسئولون الحكوميون فى الولايات المتحدة أحيانا خطابًا غير واضح المعالم يحيط الفروق المهمة بين إدارة المنازعات وتسويتها بالضباب. إنه لأمر أن تدعو واشنطن لبناء الثقة متعددة الأطراف من أجل منع تصاعد المنازعات القائمة فى منطقة ذات أهمية بالنسبة للولايات المتحدة؛ وهو أمر آخر تماما بالنسبة لطرف غير مُطالِب بحقوق مثل واشنطن، أن ينصح بوسائل متعددة الأطراف لتسوية المنازعات ذاتها. نصائح الولايات المتحدة بمفاوضات متعددة الأطراف حول منازعات السيادة كانت سوف تبدو ليس فقط تطفلا بل هذرا حيث إن المنظمات متعددة الأطراف القائمة فى المنطقة تبدو غير مناسبة لتلك المهمة.

تلك المنظمات، مثل "الآسيان" تضم المطالِبين وغير المطالِبين بالحقوق على السواء، وبشكل أكثر عمومية، تفتقد التماسك الداخلى الضرورى حتى تتصدى لمثل هذا التحدى. ولكن رغم افتقاد بعض الوضوح فى خطاب ممثلى الحكومات فى مناسبات معينة، كانت سياسات إدارة أوباما نحو منازعات بحر الصين الشرقى وبحر الصين الجنوبى عموما منسجمة مع المواقف التى تبنتها الولايات المتحدة طويلا حول هذه المنازعات، وكانت بشكل حازم وبنّاء مواقف مُعلَنة فى منتديات الأمن الإقليمية. تصريح وزيرة الخارجية "كلينتون" فى المنتدى الإقليمى للآسيان فى يوليو ٢٠١٠ وضع معيارا قياسيا جديدا للوضوح، والقوة والتوازن فى سياسة الولايات المتحدة نحو منازعات بحر الصين الجنوبى، وقد حوّل الرئيس أوباما بنجاح قمة شرق آسيا فى ٢٠١١ من صالون كلام إلى منتدى يتصارع للمرة الأولى مع الهموم الأمنية الملحة فى المنطقة. الرئيس أوباما بالتوافق مع هذه المقاربة وقّع "اتفاقية سبل الوصول للقواعد" (base acess agreement) مع الفلبين خلال جولته عام ٢٠١٤ فى أربع أمم آسيوية. كانت النزعة القومية فى الفلبين قد أسهمت بنفسها فى حقبة ما بعد الاستعمار فى إجلاء القواعد الأمريكية التى كانت موجودة هناك فى التسعينيات. بلطجة الصين على حليف ضعيف عسكريا طوال السنوات القليلة الماضية جعلت الوجود الأمريكى أمرا مُرحَّبا به أكثر، وأظهرت اتفاقية "سبل الوصول إلى القاعدة" للصين قدر تكلفة سلوكها الإرغامى. سوف يكون عونا لبايچين أن تدرك أن تحركات أكثر تشددا وإرغامية منها نحو جيرانها لن تؤتِى على الأرجح سوى تعميق العلاقات الدفاعية الأمريكية فى المنطقة. على سبيل المثال، كان أوباما حكيما ليطمئن طوكيو علنا أن التشدد الصينى مهما يكن مقداره لن يجعل واشنطن تعيد النظر فى أى من السيطرة الإدارية المنفردة لليابان على جزر سينكاكو أو فى قابلية تطبيق اتفاقية التحالف على هذه الجزر.

إلا أنه لسوء الحظ، على ما يبدو، الخطاب المُبالَغ فيه الذى اختارته الإدارة لوصف إستراتيچيتها الإقليمية الشاملة، أكد روايات القوميين الصينيين عن جهود الولايات المتحدة لتطويق واحتواء الصين، ومن المرجح أنه أسهم فى قرار بايچين

فى السنوات القليلة الماضية بالمضى قدما فى مزاعمها البحرية ضد الخصوم الإقليميين بشكل أكثر حزما. وخصوصا فى سياق التوترات حول الاتهامات المتبادلة الأخيرة بالتجسس فى الفضاء الإلكترونى وسرقة الملكية الفكرية من على الإنترنت، الخطاب الدعائى الإستراتيچى للإدارة جعل من النغمة الشاملة للعلاقات الأمريكية الصينية نغمة خشنة بشكل لا لزوم له. حتى فى حقبة "عزل" الميزانية، ما زالت الولايات المتحدة تحمل عصا غليظة ولكنها لم تكن تتكلم بنعومة.

العثور على مصالح مشتركة وتجنب الخطوط الحمراء

يجب على الولايات المتحدة أن تستقطر الدعم الصينى للحوكمة العالمية، ولكن حتى تفعل هذا يتطلب الأمر درجة من الدقة والتعقيد والتعاطف تخلو منها غالبا السياسة الخارجية الأمريكية نفسها، ويبقى أن من الأصعب المحافظة على استدامة ذلك عبر ائتلاف. تحتاج الولايات المتحدة والدول التى تشاركها الرأى إلى التركيز على مصالح مشتركة ذات وزن نمتلكها نحن مع الصين حول كل شيء من الماليات والتجارة إلى قضية عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الاستقرار فى مناطق متنوعة من العالم إلى حماية البيئة الكوكبية. ولكن تحتاج تلك الجهود متعددة الأطراف إلى تجنب فرض شروط مسبقة وأهداف مقررة سلفا تطلق نار حساسيات بايچين إزاء التدخل الدولى للإطاحة بأنظمة حاكمة. باستجلاب الدعم الصينى للجهود متعددة الأطراف، يحتاج المجتمع الدولى إلى التركيز أكثر على حل المشاكل السلوكية النوعية التى ترتكبها الدول المُعضِلة – مثل الأنشطة النووية المحظورة بواسطة التزامات مسبقة نحو معاهدة عدم الانتشار النووى أو القتل الوحشى لسكان مدنيين مُستهدَفين – والتركيز أقل على تغيير نظم الحكم. هذا الجزء الأخير مهم بدرجة خاصة. عندما تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى الإطاحة بنظم الحكم، ترى النخب الصينية فى ذلك سابقة خطيرة، وهم يتصورون أيضا هذا السعى محاولة لحرمان الصين من بعض الفوائد الدبلوماسية أو الاقتصادية المشروعة فى تلك المنطقة، بدلا من كونها محاولة لاستعادة الاستقرار الإقليمى.

جاهدت إدارة بوش وإدارة كلينتون الأوليان لمنع الصين من الـدعم النـشط للسلوك الشرير (مثل بيع مواد نووية أو تكنولوچيا صواريخ لإيران) وجعل الصين تتنحى جانبا خلال المبادرات الأمنية متعددة الأطراف، مثل تفويض الأمم المتحـدة فى حرب الخليج الأولى أو عقوبات الأمم المتحدة على كوريا الشمالية خلال الفترة التى مهدت ل "إطار العمل المُتفَق عليه" (Agreed Framework). ولكن فى القـرن الحادى والعشرين لم يعد هناك ما يكفى من هذه الخطوات. حتى الـسلبية الـصينية والاحتفاظ باستمرار العلاقات الاقتصادية الطبيعية مع الدول المارقة كوكبيا يوفران استدامة كافية لأولئك اللاعبين الأشرار فى تقويض الجهود الكوكبية التـى ترمـى للضغط عليهم. الجهود الدولية للضغط على كوريا الشمالية وإيران حول برامجهمـا النووية هى أمثلة رئيسية على هذه المشكلة.

وعلى الرغم من اختلاف اختيار إدارة أوباما للرطانة، فإن مبادرة "روبـرت زوليك" المسماة "أصحاب المصلحة المسئولين" خلال الفترة الثانية لإدارة چـورچ دابليو بوش، ما زالت تحتل قلب السياسة الأمريكية نحو الـصين. احتـضنت إدارة أوباما عبارة بايچين المفضلة: "نمط جديد لعلاقات القوة العظمى" (بالصينية: چـين چينج داجوو جوانچي). أعتقد من غير الحكمة البحث عن عنـاوين مـشتركة مـع بايچين، حيث تميل الصين لترجمة هذه العناوين بشكل مختلف جـذريا، واسـتخدام تلك التفسيرات التى تخدم مصالحها الذاتية ضد الولايات المتحدة وحلفائها دبلوماسيا عندما تنشأ الاختلافات المتوقعة. ولكن روح مقاربة أوباما تتطابق كثيرا جـدا مـع روح مقاربات سلفه: أحسن طريقة لتجنب التصاعد المأساوى للتوتر الذى يصاحب انتقالات السلطة فى الماضى هو البناء ثنائى الأطراف للثقة من خلال التعاون فـى مشاريع مشتركة، العديد منها متعدد الأطراف فى الطبيعة. لذا، على سبيل المثـال، من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨، لم تبن الولايات المتحدة الثقة بإبعاد نفـسها عـن قضية استقلال تايوان فقط ولكن عن طريق تنويع مستويات التعاون مع الصين فـى مبادرات متعددة الأطراف مثل المحادثات سداسية الأطراف حول نزع سلاح كويـا النووى، وجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام فى دارفور السودان، وجهـود محاربـة القرصنة فى خليج عدن.

من الجدير تأمل كيف حدثت صور التحسن فى التعاون هذه. فى حالة كوريا الشمالية مارست الصين أقصى قدر من الضغط يمكن تحمله [على كوريا الشمالية] بعد الاختبار النووى الأول فى ٢٠٠٦، الذى رأته بايچين إهانة من أحد حلفائها فى الحرب الباردة. ولكن الجزء الذى لا يجد التقدير الكافى من هذه القصة كان هو الجهد الأمريكى لطمأنة الصين أن الضغط الدولى على كوريا الشمالية لا يُقصَد به الإطاحة بالحكومة هناك أو حرمان الصين من مصالحها الاقتصادية والدبلوماسية الخاصة بها فى هذا البلد، ولكن المقصود ببساطة هو إيقاف البرنامج النووى. بدا على الحزمة الدبلوماسية التى قدمتها إدارة بوش فى خريف ٢٠٠٦ أنها تمنح طريقة يكسر بها نظام الحكم الكورى الشمالى طوق عزلته الدبلوماسية لتحسين اقتصاده، فقط إن تخلى عن برامجه النووية. تلك كانت صيحة بعيدة عن خطاب الرئيس بوش "محور الشر" الذى ألقاه قبل غزو العراق، مقترحا فيه أن الحل الوحيد لمشكلة كوريا الشمالية هو القضاء على قيادتها (ربما يبرهن هذا على صحته فى النهاية، ولكنها ليست دبلوماسية جيدة أن تتحدث هكذا، خصوصا إذا ما كان اللاعبون الأساسيون الآخرون لا يتفقون مع ذلك). وبالمثل، فى سياسة السودان، اعتنى الدبلوماسيون الأمريكيون، ومن ضمنهم هذا المؤلِف، بتحرير النخب الصينية المرتابة من وهم أن غرض بعثة دارفور تحت رعاية الأمم المتحدة لن يكون انفصالا إقليميا لدارفور. والأكثر، احتاجت واشنطن لإقناع تلك النخب الصينية أننا لا نحسد الصين غيرة من استثماراتها فى بترول السودان، وأن الجهود الأمريكية والأوروبية للضغط على نظام الحكم فى الخرطوم لم تكن خططاً سرية لتخريب مصالح الطاقة الصينية.

لم يكن هذا بيعا سهلا، حيث نظر الصينيون للخلف إلى حرب كوسوفو فى ١٩٩٩. عارضت الصين عملية حلف الناتو ضد يوغوسلافيا، ويتذكر المواطنون الصينيون بمرارة أن الولايات المتحدة دمرت سفارتهم رأسا على عقب فى واحدة من الضربات الجوية العديدة على بلغراد. وعلى مستوى أعمق وأكثر سياسيا، فهمت النخب الصينية أن المهمة الإنسانية "البسيطة" لمعارضة التطهير العرقى قد

يتحور شكلها بسهولة فى نهاية المطاف إلى دعم مسلح دولى مــن أجــل اســتقلال كوسوفو عن يوغوسلافيا. فى الأخير، كانوا على حق. تعــزز اســتقلال كوســوفو رسميا فى أوائل ٢٠٠٨. فى دارفور، احتاج الدبلوماسيون الأمريكيون إلــى إقنــاع الصينيين أن تقطيع السودان لــيس هــو هــدف الولايــات المتحــدة أو حلفائهــا الأوروبيين. فى هذا الجهد قد كان الحصول على دعم الاتحاد الأفريقــى لمقاربــة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى مفيدا. مساهمة ومساندة منظمة للدول الناميــة ذات اتجاهات ما بعد الاستعمار وتقليديا معادية للتدخل وبتنويعــة مــن التــوترات العرقية والإقليمية لديهم منحوا ثقتهم فى التأكيد الأمريكى والأوروبى بــأن هــدفهم ليس الإطاحة بالدولة فى الخرطوم أو تفتيت البلاد على أسس مناطقيــة. دون مثــل تلك التأكيدات، على الأرجح لن يكون السلوك الاجتماعى المخزى المتعلق بالألعاب الأوليمبية فى ٢٠٠٨، كافيا بالنسبة لبايچين لتغيير سياستها فى السودان. اختــارت بايچين بهذه التطمينات أن تضغط على القيادة السودانية لتقبــل بقــوة هجــين مــن الاتحاد الأفريقى والأمم المتحدة، وأسهمت بعدة مئات من المهندسيين.

بضمان مساهمة الصين فى عملية خليج عدن، كان من السهل نسبيا للولايات المتحدة والآخرين إقناع الدول التجارية الكبرى مثل الصين بمصالحنا المشتركة فى محاربة القرصنة. ومع ذلك كان هناك حذر فى بايچين من أن العملية ربمــا تقــود إلى تغلغل أكبر للولايات المتحدة والحلفاء فى القرن الأفريقى. بالتأكيد تكاد تكــون حقيقة أن الولايات المتحدة ترتبط بائتلافات قوات بحرية دولية واسعة ومتنوعة هى السبب فى تخفيض مقاومة الصين. قرار الأمم المتحدة الذى سمح بــالتتبع الــساخن للقراصنة فى المياه الإقليمية الصومالية تضمن أيضا تنازلا مهمًا من بــايچين؛ فقــد نص القرار على أن "السلطات المركزية" الصومالية قد وافقت مقدما على مثل هذه الاختراقات لمناطق صومالية.

تحمل سنوات بوش أيضا دروسا سلبية مهمة للدبلوماسية الأمريكيــة نحــو الصين والمنطقة. يقال إن ضم كُوريا الشمالية وإيران معا إلى العراق فــى خطبــة

"محور الشر"، وغزو العراق ذاته فى أوائل ٢٠٠٣، قد حرّك بايچين نحو الموافقة على المقاربة متعددة الأطراف المتعلقة بقضية كوريا الشمالية النووية خارج مخاوف أن تكون بيونج يانج الهدف التالى فى قائمة الهجوم العسكرى. ولكن اقتراح إدارة بوش فى فترتها الأولى بأن تغيير نظام الحكم فقط هو الذى يستطيع حل المشاكل، قد أعطى النخب فى بايچين عذرا مُلطِّفا نفسيا بسبب عدم التقدم فى المحادثات النووية، فور بدء تلك الأحاديث. المشكلة الحقيقية، كما دافعوا عن أفكارهم، هى أنه لم تكن هناك تطمينات كافية من الولايات المتحدة بأن الحكومات فى بلدان مثل كوريا الشمالية وإيران، الحكومات التى تعنونها واشنطن باسم الدول المارقة، لن يتم تخريبها من خلال الضغط الاقتصادى أو يُطاح بها بواسطة غزو أجنبى إذا ما كان لهم ممارسة أنشطتهم النووية خلف ستار.

قادت ديناميكية مماثلة الصين لاستخدام حق الفيتو ضد قرارات بمجلس الأمن للأمم المتحدة تدين نظام الطغمة العسكرية فى بورما وفى زيمبابوى بسبب انتهاكاتهما الداخلية لحقوق الإنسان. لم تدافع بايچين فقط عن فكرة تقول إن مجلس الأمن كان سبيلا خطأ لشئون حقوق الإنسان، ولكن الدبلوماسيين الصينيين ساورهم القلق من أن تكون الإدانة اللفظية مقدمة لتدابير دولية أقوى مُخطَّطة لزعزعة استقرار الحكومات المُستهدَفة. وخصوصا فى حالة بورما المنقسمة عرقيا، والتى تقع على حدود الصين الجنوبية، الرطانة المستعملة بواسطة المسئولين الأمريكيين، عن الحاجة ببساطة "لإسقاط" الطغمة العسكرية، أثارت فى خيال المسئولين الصينيين شبح فراغ السلطة الذى يتلوه حربٌ أهلية دموية فى محيط الصين. وحتى رغم إحباط الأمريكيين من الطغمة البورمية ورفض الصين الضغط على تلك الحكومة، قد كان للصينيين اهتمامات منطقية وقابلة للفهم عن المخاطر التى سوف تنشأ عند التغيير الباتر للنظام الحاكم فى بورما.

أيضا تعطينا سنوات أوباما دروسا لحد ما صارخة عما صلُح وما لم يصلح للوصول إلى دعم حازم من الصين لجهود الحوكمة العالمية. عندما تتفق الجهود

البناءة بوضوح مع أجندة الصين الداخلية الخاصة قريبة الأجل، ويتطلب الأمر القليل من التدخل الأجنبى فى الصين أو فى البلدان الأخرى، من السهل نسبيا ضمان تأمين الدعم الصينى. لهذا عندما كانت بلدان قمة العشرين (G20) تخطط لمنح حزم تحفيز مُنسَّقة كرد فعل على الأزمة المالية لم يمنح أحد حزمة داخلية كنسبة مئوية من الناتج الإجمالى الداخلى أكبر من الصين. ولكن هذا لا يعنى بالضرورة إشارة على حقبة جديدة بالوعى الكوكبى لدى الصين واستعدادها بذل تضحيات من أجل النظام الكوكبى. لدى الصين أسباب داخلية قوية لتحتفظ بدوران ماكينة النمو عالى الصوت، وبينما حزمة الحوافز الحكومية ليست ذات كفاءة دائما، كانت حزمة بايچين للتحفيز سهلة البيع داخليا، ولأنها حافظت على المواطنين فى وظائفهم فى الوقت الذى أصيبت فيه أسواق التصدير بضرر بالغ. وللإنصاف، ما زالت منافع التحفيز الصينى تنتشر متجاوزة الصين ببعيد. تكاد تكون الصين ماكينة النمو الكوكبى الوحيدة فى أصعب لحظات الأزمة المالية. ولكن الأوروبيين والآخرين حققوا نجاحا أقل كثيرا فى المساعدة على إنقاذ بلدان أصابتها الأزمة المالية مثل اليونان. لحسن الحظ، فى النهاية الأزمة اليونانية لم تجر النظام المالى الأوروبى إلى الهاوية، ولكن لو كان لها أن تفعل، لتضررت الصين تضررا بالغا بانكماش واحد من أوسع أسواقها. ويبقى أنه قد كان من الصعوبة الشديدة فعلا إقناع بلد نامٍ أفقر، يمتلك شبكة أمان اجتماعى فى مراحلها الوليدة المبكرة من التطور بتقديم إنقاذ مالى لبلد أكثر غنى هوى إلى إفلاس فى جزء واسع جدا منه نتيجة، أنه نسج شبكة أمن اجتماعى مفرطة الفخامة لمواطنيه.

فى قضية التغير المناخى حتى ٢٠١٤، لم يتحقق سوى تقدم محدود فى الحصول على تعاون مشترك من الصين. اقتصرت تصرفات الصين على مجالات هى التحفظ فى الاستخدام، والاستثمار طويل المدى فى مصادر الطاقة المتجددة واستبدال الفحم بالغاز الطبيعى والرياح وطاقة الشمس والطاقة النووية كلما أمكن. تخاطب هذه العلاجات هموم الصين البيئية المحلية الخاصة بها من أجل خفض تلوث الهواء فى المستويات الأدنى للغلاف الجوى، وأيضا للانتقال بمصالح الصين

الاقتصادية قريبة المدى وطويلة المدى لشكل يناسب تماما الدخول إلى البنية التحتية لأسواق الطاقة الخضراء الكوكبية. أحد دروس السياسات هو أنه بينما تنضم الصين إلى منظمة التجارة العالمية، يجب على المفاوضين الدوليين محاولة العثور على صلات إيجابية بين مطالبهم الخاصة من الصين وبين رغبة القيادة الصينية فى تناول المشاكل البيئية والاقتصادية فى الداخل. فى حالة منظمة التجارة العالمية، كانت المطالبات تنادى بقطاع استثمار وتجارة صينى منفتح نسبيا، مقارنة بدول نامية أخرى تتلاحم مع رغبة زعماء الصين الكبار فى إصلاح قطاعات من الاقتصاد الصينى مملوكة للدولة وذات قوة سياسية كبيرة. فى حالة مفاوضات التغير المناخى، كان الدفع فى اتجاه وضع سقف لكل الانبعاثات الصينية يتلاحم مع رغبة القادة الصينيين فى تحدى قطاعات من الدولة قوية وغير كفء وغالبا فاسدة فى مجالات الطاقة والمواصلات والموارد الطبيعية من أجل تقليص التلوث الداخلى الذى بلغ مستويات وبائية وبات يهدد الاستقرار الاجتماعى. أكثر من ذلك، يساعد مسعى الطاقة الخضراء على خلق أسس لنمو اقتصادى طويل المدى يضرب بجذوره أكثر فى الابتكار وقليل الاتصال بأشكال غير نظيفة لاستهلاك الطاقة. ولكن كل الأشياء الطيبة تسير معا؛ وما لا يبشر بالخير لمساهمة صينية جدية فى خفض غازات الاحتباس الحرارى هى تلك التيارات الواقعية: إغراق الصين المزعوم لأوروبا والولايات المتحدة بالألواح الشمسية؛ والسرقة المنهجية لحقوق الملكية الفكرية التى تؤثر على مجالات مثل إنتاج طاقة الرياح؛ وخلق عمليات صناعية كثيفة الكربون مثل إنتاج الغاز الطبيعى اصطناعيا من الفحم لخفض تلوث الحضر؛ مشاكل إدارية دائمة فى الانبعاثات التى يتم متابعتها وضبطها بالقوانين بفعالية؛ والرفض المستمر لعمليات المتابعة والتحقق الدولية لأى التزامات قد تتعهد بها بايچين.

على الجبهة الدبلوماسية كما رأينا فى لقاءات كوبنهاجن الفاشلة فى أواخر ٢٠٠٩، أعطت الصين نفسها عنوان البلد النامى، وحاولت تجميع البلدان النامية الكبرى الأخرى فى لوم البلدان المتطورة على التغير المناخي؛ وبذلك تقل الأعباء

التى يتحملونها أنفسهم من أجل خفض الانبعاثات. حقيقة أن الولايات المتحدة تمتلك مثل هذا السجل السيئ فى تجاهل أى تضحيات اقتصادية من أجل خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، لم تصنع هذه الحقيقة شيئا سوى إمداد بلدان "الباسيك" (البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين) بطاقة النزعة إلى عرقلة الحلول السياسية (Obstructionism). حولت إدارة أوباما فى فترتها الثانية انتباهها فى النهاية إلى القضية بجدية، لتضع معادلا لضريبة الكربون على الفحم النباتى من خلال تدابير تشريعات تنظيمية تحت قانون "الهواء النظيف" فى ٢٠١٣. لم يكن بعض نقاد هذا التحرك مخلصين عند قولهم إن مثل هذه التدابير الإدارية أحادية الجانب لن تُجدِى نفعا – بعد كل شيء العديد منهم حتى لا يقبل بفكرة أن الاحتباس الحرارى الكوكبى يحدث فعلا. ومع ذلك يمتلك نقاد السياسات الأمريكية أحادية الجانب لتقليص الانبعاثات نقطة واحدة عندما يقولون إنه سوف يكون أكثر فعالية كثيرا إذا ما كان من الممكن استخدام آفاق مثل هذا الخفض الأمريكى للضغط من أجل اتفاقيات دولية مُلزِمة مع الصين والآخرين. ولكن رغم التوصل لاتفاقية فى بايچين فى نوفمبر ٢٠١٤ فإنها لم تكن اتفاقية مُلزِمة قانونيا، بمعنى أن الولايات المتحدة استفادت فعليا من التزاماتها النوعية الخاصة بالتخفيضات بحلول ٢٠٢٥ لتربح إذعان الصين للسقف المذكور سابقا فى ٢٠٣٠. ونظرًا للخلافات الداخلية فى الصين فيما يتعلق بأى تضحيات ربما تؤثر على النمو أو ربما تُلحِق الأذى بكبرياء الصين، ساعدت الالتزامات الأمريكية على الأرجح قادة الصين على قبول الالتزامات المُحمَّلة بالمشاكل المتعلقة بذروة الانبعاثات. يجب على الالتزامات ذاتها عند تساوى كل الأشياء أن تساعد فى تمكين أولئك القادة على خلق سياسات وآليات مؤسسية تحد من التلوث المحلى والكوكبى فى المستقبل.

ولكن نادرا ما تتساوى كل الأشياء. من السابق لأوانه الحديث عما إذا كانت خطة عمل إدارة أوباما بالنسبة للمناخ سوف تصمد أمام التحديات التشريعية فى الولايات المتحدة، دع جانبا تحسين شروط المفاوضات الدولية حول التغير المناخى، ولكن الجو الذى دار فى قمة باريس للمناخ فى ٢٠١٥، بدا أفضل كثيرا

مما كان عليه فى ٢٠٠٩ قبل كوبنهاجن. ومن المنصف القول إنه لا شيء قد قامت به الولايات المتحدة سابقا يبشر بمثل هذا الأمل الكبير فى ربح تسوية مع البلدان الأخرى حول هذه القضية؛ والعديد من البلدان الأخرى سوف يكون عليها أن ترتاب على أى حال فى إمكانية تصديق أغلبية ساحقة من كونجرس الولايات المتحدة على معاهدة مُلزِمة تنادى بتخفيضات دولية لانبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، لم يفاوض عليها أى رئيس أمريكى من قبل. لذا قد يحد الرئيس أوباما من نفوذه ومصداقيته الخارجيين عند التفاوض حول تقليل مشترك مُلزِم لتخفيضات الاحتباس الحرارى. كل هذا أكثر صحة مع مجلس شيوخ يسيطر الجمهوريون عليه. استخدام سلطات الفرع التنفيذى للأحكام التنظيمية والسعى نحو التزامات أحادية الطرف موازية مع الآخرين، كما اتبعت إدارة أوباما فى بايچين، يبدو لى أنه أحسن المقاربات فى عالم غير خالٍ من العيوب.

حيث إن التكنولوچيات والابتكارات الجديدة سوف توفر على الأرجح أكثر الطرق فعالية لمعالجة التغير المناخى، سوف يكون من المهم رؤية ما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع تحقيق أى تقدم مع الصين فى قضايا مثل انتهاكات حقوق الملكية الفكرية والإغراق حتى ربما يصبح التشارك فى التكنولوچيات بل وحتى تطوير التكنولوچيا البيئية العابرة للحدود أكثر قابلية للتنفيذ. سوف تكون أكثر التكنولوچيات أهمية فى السياق الصينى هى تلك التى تخفض ليس فقط انبعاثات الاحتباس الحرارى الغازية، ولكن فى الوقت نفسه سوف تخفض التلوث على مستوى سطح الأرض الذى ينكب المدن الصينية، ويهدد بمخاطر تؤثر على استقرار النظام الحاكم. لدى النخب الصينية حوافز سياسية أوضح لامتصاص واستعمال مثل هذه التكنولوچيات أكثر مما يفعلون لتبنى الإجراءات التى تقلص انبعاثات الاحتباس الحرارى الغازية منفردة. للأسف تقدِّم الصين كلا من أعظم معمل فى العالم للتكنولوچيا التى قد تخفض انبعاثات الكربون، وفى الوقت نفسه هى واحدة من أكثر البيئات الخطرة فى العالم التى يخشى البزنس الأجنبى والعلماء والمهندسين الأجانب الكشف فيها عن ابتكاراتهم التكنولوچية.

ورثت إدارة أوباما فى قضيتى عدم الانتشار [للسلاح النووي] والتدخل الإنسانى، العديد من مشاكل سلفها. لم ترد الصين أن ترى سواء إيران أو كوريا الشمالية تطوران برامج أسلحة نووية، ولكنها لم تكن تريد أيضا السماح، دع جانبا المشاركة، بفرض عقوبات كاسحة قد تزعزع استقرار هذين البلدين. مثل هذه العملية خاطئة من حيث المبدأ فى نظر جمهورية الصين الشعبية. أكثر من ذلك، الضغط الأجنبى الذى يستهدف زعزعة النظام الحاكم قد يضر بالمصالح الصينية الجوهرية الاقتصادية والسياسية فى هذين البلدين.

الطريق الوحيد لمعاقبة إيران حقا وبنجاح هو أن تستهدف قطاع الطاقة والقطاع المالى الذى يدعمه. ومع ذلك لم يرد المسئولون الصينيون ضرر العلاقات مع شريك دبلوماسى تقليدى فى منطقة مهمة من منظور الجغرافيا السياسية فى العالم. أكثر من ذلك، أن تستهدف قطاع الطاقة فى إيران سوف تخرب مصالح الصين ذاتها، ومن الممكن زعزعة استقرار إيران بطرق سوف تعيد ذكريات سيئة لخطبة الرئيس بوش عن "محور الشر" فى مخيلة بايچين.

وافقت الصين على قرارات متنوعة لمجلس الأمن بالأمم المتحدة تعاقب كيانات نوعية وأفرادا فى إيران، ولكنها عملت بشكل متماسك لميوعة هذه القرارات منعًا للإضرار بالصفقات التجارية الصينية، ولتجنب الإضرار بالجمهور الإيرانى (اختزال الصين لعبارة منع زعزعة الاستقرار الداخلي). فى ٢٠١١-٢٠١٣، أجرت الصين من وراء ستار استثماراتها وأنشطتها المتعلقة بالطاقة فى إيران، على الأرجح بسبب خشية المشروعات المملوكة للدولة الصينية من بترها بسبب العقوبات الداخلية التى تفرضها البلدان الأوروبية والتى يفرضها الكونجرس الأمريكى. بدا أن كبح الصين لذاتها قد بدأ يتهاوى فور عقد صفقة مرحلية بين إيران والبلدان "الخمسة الدائمين+١" فى نوفمبر ٢٠١٣. نعرف أن واردت الصين البترولية من إيران قد زادت بشكل حاد فى النصف الأول من عام ٢٠١٤. وحيث إن الاتفاقية المرحلية قد تم تمديدها لمدة عدة شهور فى نوفمبر ٢٠١٤، وكان لدى قادة الفرع التنفيذى فى كلٍ من الولايات المتحدة وأوروبا حافزا لمنع عقوبات

تشريعية جديدة إبان استمرار المحادثات، يجب علينا أن نتوقع اكتساب الشركات الصينية مزيدًا من الشجاعة للاستثمار فى إيران أيضا. فى شعور غريب ومثبط للهمم، كان الاتفاق المرحلى الممتد مع إيران نتيجة مثالية بالنسبة للصين، المستورد الخالص الوحيد للطاقة الذى يشترك فى المفاوضات المستعد لزيادة التعاون الاقتصادى مع إيران بينما تحافظ إيران على استمرار قدراتها الملموسة لتخصيب "اليورانيوم عالى التخصيب" (HEU enrichment). بذلك تمتعت الصين بوضع شبه احتكارى فى الاقتصاد الإيرانى. واقتصاد الصين كبير لدرجة أنه يستطيع الاحتفاظ بطهران طافية حتى ولو احتفظ شركاء التفاوض الآخرون باستمرار فرض عقوبات أكثر صرامة.

فى كوريا الشمالية، اشتد ولع الصين العام بوضع أولوية للاستقرار فوق نزع السلاح النووى فقط خلال إصابة "كيم جونج-ايل" بالأزمة القلبية فى ٢٠٠٨، واستعدادات بيونج يانج لتمرير المشعل لابنه الشاب الذى لم يُختبَر. مقاربة إدارة أوباما الأكثر صبرا مع كوريا الشمالية، التى تجنبت المحادثات سداسية الأطراف حتى تقبل بيونج يانج بواجباتها السابقة، تناسبت مع إستراتيجية الصين جيدا فى ٢٠٠٩ و٢٠١٠. أعطى الخمود الدبلوماسى لبايچين مساحة لتعميق علاقاتها الاقتصادية مع كوريا الشمالية دون دفع تكلفة دبلوماسية عالية بشكل مفرط، حتى بعد اختبار كوريا الشمالية جهازًا نوويًا فى ٢٠٠٩. ولكن تحرشات كوريا الشمالية العدوانية بكوريا الجنوبية فى مارس (إغراق السفينة "تشوينان") وفى أكتوبر (قصف جزيرة "ييونبيونج" (Yeonpyeong)) أعادت إحياء التكاليف الدبلوماسية بالنسبة للصين بسبب موقفها الحمائى نحو حليفها المختل وظيفيا.

رد فعل دبلوماسية إدارة أوباما الماهرة على الأزمة فى كوريا فى ٢٠١٠ – زيادة التعاون الأمنى مع كلٍ من سيول وطوكيو، وتشجيعهما على زيادة التنسيق ثنائى الأطراف مع بعضهما البعض – حمل دروسا مهمة فى كيفية استخدام الوجود القوى لتشكيل اختيارات الصين بأسلوب إيجابى. تقاربت الإدارة بحكمة مع الصين أولا من أجل المساعدة فى الضغط على بيونج يانج، ولكنها لم تتلق مثل هذا الدعم.

تاليا لذلك، استخدمت واشنطن بدلا نظام تحالفها للاستجابة، وفعلت ذلك بطرق سببت القلق لبايچين. من كل التقارير العلنية قررت بايچين من ثم أن تحرشات بيونج يانج العدوانية أصبحت ذات تكلفة عالية جدا فوق التحمل. لم تنذر اعتداءات بيونج يانج فقط بخطر الحرب لقد حفزت أيضا الولايات المتحدة وحلفاءها على تمتين تنسيقهم فى محيط الصين. نتيجة لذلك يقال إن الصين عملت على وقف تشجيع مزيد من الاستفزازات التقليدية التى تقوم بها بيونج يانج فى أواخر ٢٠١٠، بطريقة خدمت بشكل قابل للجدل مصالح كل فرد فى المنطقة. لسوء الحظ كان أمرا شديد الصعوبة إن لم يكن مستحيلا بالنسبة لإدارة أوباما أن تبنى على هذا الدرسن وأن تستخلص منه ضغطا صينيا على بيونج يانج فى القضية النووية. صور عدم اليقين المحيطة بالسياسات الداخلية فى كوريا الشمالية، مع تنفيذ حكم الإعدام المُعلَن لبعض كبار الجنرالات وعم "كيم جونج-اون" نفسه، كل ذلك بدا كما لو أنه حتى جعل بايچين أكثر حذرا حول الضغط على جارها الجامح بطرق قوية مثابرة.

التدخل الإنسانى فى ليبيا، وما أعقبه من آثار، يقدم أكثر الدروس أهمية لجهود تشكيل اختيارات صين ناهضة. وللكثير من دهشة العديد من خبراء الصين، ومنهم هذا الشخص الذى هو أنا، ربحت الولايات المتحدة والأوروبيون دعم الصين فى قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة بإحالة حكومة القذافى إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فى الانتهاكات الإنسانية. وبشكل قابل للجدل، هذه الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية كانت علامة على أوج جهود الولايات المتحدة لتشجيع الصين على تخفيف تشددها فى موقفها من مبدأ عدم التدخل. فى الأخير، امتنعت الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة اللاحق الذى يدعو إلى استخدام القوة لحماية سكان بنغازى. حقيقة أن بايچين تكاد تكون قد عبَّرت فورا عن تحفظها حول عمليات الناتو الجوية فى ليبيا، هذه الحقيقة أظهرت أن منع الفيتو الصينى قد تطلب دبلوماسية ماهرة على الأرجح.

كيف حققت إدارة أوباما وحلفاؤها الأوروبيون هذه النتائج الإيجابية؟ قبل الاتصال بالصين من أجل دعمها الدبلوماسي في نيويورك، تأكد الأمريكيون والأوروبيون بحكمة أنهم قد امتلكوا دعم التجمعات الإقليمية في أفريقيا والشرق الأوسط. بوجود الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية داخل الدعم الداعي للضغط والتدخل الدولي ضد القذافي، كان من الصعب أن تجادل الصين أو أي مكان آخر بأن تلك هي حالة نمطية لإمبريالية قوة عظمى في العالم النامي. وبشكل أقل فلسفيا، إذا ما كان للصين أن تعترض طريق فعل للأمم المتحدة في ظل هذه الشروط، فلسوف يكون موقفها منفرا لشريحة كبيرة من بلدان العالم النامي. وهكذا استفادت إدارة أوباما من موقف قوي عندما تقاربت مع الصين دبلوماسيا حول ليبيا. استفادت إدارة أوباما أيضا من خيبة أمل روسيا الخاص بها مع القذافي، التي ضمنت أن بايچين سوف تكون وحيدة عند أي استخدام لحقها في الاعتراض على استخدام القوة. دفع الأمريكيون أيضا إلى استخدام كلمات معتدلة جدا في قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة – بالتركيز على أمن أهل بنغازي، بدلا من تغيير نظام الحكم.

لسوء الحظ، الجانب الإيجابي في دفتر حساب التمهيد للتدخل في ليبيا كان رصيده الختامي سلبيا بعد حشد وتعبئة قوة الناتو الجوية. من منظور بايچين، مجال العملية العسكرية للناتو تجاوز سريعا تفويض الأمم المتحدة (وتشارك الروس في الرأي مع التحليل الصيني). ما كان ظاهريا جهدا لحماية مواطني بنغازي أصبح سريعا مهمة عملية لزعزعة استقرار وتدمير نظام حكم القذافي. لأسباب مبدئية، لا تحب بايچين تغيير نظام الحكم برعاية دولية. ولأسباب عملية، يساور بايچين القلق من بعض مبررات أن الولايات المتحدة وحلفاءها هم أفضل كثيرا في تحطيم أنظمة الحكم من استبدالها بحكومات مستقرة. كان لدى الصين استثمارات ذات وزن في قطاع الطاقة في ليبيا، واحتاجت لانتزاع عشرات الآلاف من مواطنيها من مناطق الحرب والفوضى. كل هذه الهموم جاءت في مقدمة الوضع في ليبيا عندما أصبح الناتو بحكم الأمر الواقع يمثل القوة الجوية لمعارضة القذافي المهووسة بالانتقام.

وحيث إن الصين عموما لا تثق بالولايات المتحدة ولا بحلفائها في هذه الأمور، كان انطباعي في ٢٠١١ أن ما هو موجود من إحباط لدى بايچين بسبب أفعال الناتو كان أكثر من الدهشة. النتائج المُتوقَّعة جاءت في شكل معارضة مبكرة وقوية وثابتة ضد أي قرارات من مجلس الأمن تستهدف نظام حكم الأسد في سوريا. المعارضة الصينية والروسية في الأمم المتحدة تركت إدارة أوباما في موقف لا تُحسَد عليه يستدعي السخرية عندما هددت بضربات عسكرية لدولة عربية دون مساندة مجلس الأمن في الأمم المتحدة (كان التوازي مع تهديدات إدارة بوش ضد نظام حكم صدام حسين في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كامل الوضوح بشدة). وما جعل الأمور أسوأ، قبل المطالبة بمحادثات سلام لإنهاء النزاع الأهلي في ذلك البلد، أعلنت الإدارة أن النتائج الوحيدة المقبولة لمحادثات سياسية ناجحة سوف تكون الإطاحة بالأسد من سلطة الحكم. أشار المحللون الصينيون بذكاء إلى أن عدم إعطاء "أي تطمينات" لدمشق، سوف لا يكون لدى الأسد ومعاونيه مطلقا أي سبب للتفاوض مع المعارضة أو الوسطاء الدوليين بنية طيبة. بكلمات أخرى، فقدت الولايات المتحدة فرصة معالجة السلوك المشين لنظام الحكم [السوري] - الذبح الجماعي للأبرياء - بالتركيز على فقدانه للشرعية والحاجة لخلعه من السلطة.

كانت للتكلفة الدبلوماسية الدولية لاستخدام القوة الجوية لحلف الناتو في ليبيا آثار عميقة. لم تتسبب فقط في تعقيد جهود جعل الأمم المتحدة مساندة للتدخل الإنساني في أماكن أخرى، بل إن مهمة الناتو أيضا جعلت قضية إقناع الصين بالتشارك مع واشنطن في مجال عدم الانتشار النووي في أجزاء أخرى من العالم، أكثر صعوبة. منذ سنوات عديدة أسبق، اختار القذافي التخلي عن برنامجه للأسلحة النووية بأسلوب قابل للتحقق منه. ماذا كانت مكافأته؟ أطلق خصوم مدعومون بقوة الناتو الجوية الرصاص عليه، وألقوه قتيلا في الشارع. منذ ٢٠١١، سمعت روايات عن الإطاحة بالقذافي وإعدامه عددًا من المرات خلال المناقشات مع المحاورين الصينيين حول إيران وكوريا الشمالية. تفهم النخب في الصين أن كوريا الشمالية هي صداع أكثر منها حليفًا، وهم سوف يعترفون غالبا بأن إيران كانت استفزازية

فى سعيها نحو تنفيذ برنامج نووى وفى دعمها المتمردين والجماعات الإرهابية فى الخارج. ولكن لا شيء من كل هذا يعنى أن بايچين مستعدة لدفع تكلفة تجاهل العلاقات الاقتصادية مع تلك البلدان، أو المخاطرة بإمكانية أن نظام عقوبات أقسى للأمم المتحدة قد يؤدى إلى عدم استقرار هذه البلدان. نظرا لهذا الوضع، تستطيع نخب بايچين تهدئة نفورهم النفسى فى هذه القضايا بإقناع أنفسهم ومحاولة إقناع شركائهم الدبلوماسيين الأجانب أن مقاربة الصين السلبية نسبيا والمتكيفة مع هذه البلدان ليست هى حجر العثرة الرئيسى أمام التقدم فى قضية نزع التسليح النووى، وكما يطرحون من أفكار للدفاع عن موقفهم، بالأحرى عدم ترحيب الولايات المتحدة بإعادة الطمأنينة إلى تلك الأنظمة الحاكمة حول أمنها فى سيناريو نزع التسليح النووى هو الذى يدمر فرصة تحفيزهم للتعاون مع الجهود متعددة الأطراف.

للنجاح فى السعى نحو أهداف الحوكمة العولمية مع درجة ما من دعم الصين، سوف تحتاج الولايات المتحدة، حينما يكون ذلك ممكنا، إلى تجنب بدء العملية، مطالبةً بتغيير نظام الحكم فى البلد المُستهدَف. وحتى لو كان تغيير نظام الحكم هو أمل الولايات المتحدة المستتر – وهو ما يصبح قابلا للفهم فى أماكن ذات حوكمة سيئة على نحو خاص – يقلل ذكر هذا الهدف علنا من اتساع وقوة الائتلاف الذى قد يضغط على نظام الحكم المعنى. وهذا صحيح سواء كان السلوك المحظور هو تطوير برامج للأسلحة النووية أو قتل الأقليات العرقية، أو سجن وتعذيب أفراد حركات المعارضة. القفز من سياسة تستهدف السلوك المحظور إلى سياسة تستهدف قدرة الحكومة على البقاء فى السلطة يزود الحكومة المُستهدَفة بقليل من الحوافز للتعاون حول الأمر النوعى المطروح، ويوفر قليلا من أفق اكتساب دعم صينى لهذا المجهود. ونظرا لحجم الصين على المسرح الدولى، رفض الصين الانضمام إلى فرض عقوبات متنوعة لمصلحة صيانة استمرار علاقات طبيعية مع البلد محل المساءلة سوف يقدم سندا كافيا لبقاء نظم الحكم المُستهدَفة حتى تستمر فى كلٍ من سلوكها المحظور، وفى البقاء فى الحكم. لذا

حتى ولو كنا فعليا نريد ذهاب الحكومة، ربما تكون الإستراتيچية الأحسن فعلا هى التركيز على سلوك النظام والعمل على حث الصين من أجل الانضمام إلى العقوبات.

إضافة إلى تنفير بايچين بشكل لا لزوم له عن طريق المطالب غير الواقعية والمُبالَغ فيها، يجب على الولايات المتحدة الاستماع إلى الهموم الصينية حول الاحتمال المُتضمَّن فى أن تدخلا دوليًا سيئ التخطيط من الممكن له خلق عدم استقرار أعظم فى مناطق مثل سوريا أو بورما أو السودان أو ليبيا. لو تفككت السلطات المركزية مع قليل مما تبقى ليحل محلهم، سوف يترتب على ذلك غالبا الفوضى والعنف. ولأن مصلحة بايچين السياسية نفسها لا يخدمها سوى رفض الضغط الدولى على أنظمة الحكم السلطوية، فذلك لا يعنى أن النخب الصينية تقف موقفا خاطئا عندما تسأل عن حكمة خلق الفوضى باسم النزعة الإنسانية. أكثر من ذلك، ولأن بايچين بدقة تحافظ على استمرار علاقات طبيعية مع الجمع الغفير من تلك البلدان، وتنفذ المشاريع التى تملكها الدولة الصينية استثماراتها هناك، إلا أنه على الأغلب يمتلك المسئولون الصينيون خبرة عن خلفيات مثل هذه الأماكن أكثر من الأمريكان (ومزيد من الأسباب التى تجعلهم مشغولين بمسألة عدم الاستقرار والعنف المتزايد هناك). وهذا واحد من عديد من الأسباب التى تفسر لماذا هو أمر مفيد بالنسبة للولايات المتحدة أن تتشارك أولا مع تجمعات إقليمية متعددة الأطراف قبل الاقتراب من الصينيين. تمتلك تلك التجمعات أكبر الأنصبة فى تحقيق الاستقرار طويل المدى ومعظم المعرفة المحلية ونظرا لتاريخها الخاص الطويل فى ممارسة القوى العظمى للبلطجة معها، تقدم مشاركاتها مصداقية كبيرة لإخلاص الأهداف وحيويتها أكثر مما يقدمه زعماء من بلدان متقدمة نائية جدا. أفق تحسين بايچين لعلاقاتها مع أولئك اللاعبين فى العالم النامى من خلال التعاون والخوف من تنفيرهم بواسطة بناء سور صينى فى الأمم المتحدة من الممكن لهما أن يزيدا بشكل كبير احتمال المشاركة الصينية البنّاءة والنشطة فى مثل هذه الجهود متعددة الأطراف، كما شاهدنا عندما أحالت بايچين حكومة القذافى إلى المحكمة الجنائية الدولية.

يجب نسج كل هذه الاعتبارات فى إستراتيچية تقبل، بل وحتى تشجع نهوض الصين إلى قوة أعظم وبروزًا فى العمل السياسى الدولى، ولكن إستراتيچية تقوم بتشكيل اختيارات الصين إلى الدرجة التى تجعلها على الأرجح كثيرا تتغافل عن سلوك البلطجة الذى يزعزع استقرار شرق آسيا، وعلى الأرجح كثيرا تقبل بأعباء "صاحب المصلحة المسئول" هذا فى الحوكمة العالمية. يفترض التاريخ منذ نهاية الحرب الباردة أن تحقيق هذه المستهدفات هو كلٌ من أمر صعب ولكن ممكن التحقيق. يتطلب النجاح مزيجًا غير معتاد من القوة والشدة [للولايات المتحدة] من ناحية، واستعدادًا لبعث الطمأنينة للصينيين والاستماع لهم من الناحية الأخرى. حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هى حكومة محنكة جدا بشكل عالٍ وحسنة التنظيم لممارسة دبلوماسية القوى العظمى الإرغامية، ولكنها لا تمتلك خبرة وليست حسنة التنظيم لحث بلد نامٍ على المساهمة الحازمة فى حل المشاكل الكوكبية. وبينما تستمر القوة الصينية فى النهوض داخل بيئة معقدة بشكل غير معتاد فى آسيا، سوف تحتاج الولايات المتحدة إلى شحذ مهاراتها القائمة فى مجال دبلوماسية الإرغام وإدارة التحالفات. وحيث إن بصمات أقدام الصين الكوكبية آخذة فى النمو، سوف تحتاج الولايات المتحدة إلى تطوير مهارات دبلوماسية جديدة للتعاطف والإقناع من أجل تشجيع بايچين على المساهمة بنصيبها العادل فى جهود وقف انتشار السلاح النووى، وصيانة استمرار الاستقرار المالى، ووقف الكوارث الإنسانية، واستعادة النظام الإقليمى، وتقليص التغير المناخى.

الملاحق

ملحق ١-١: تهديد الصواريخ التقليدية الصينية (طبقا للهدف)

أهداف شمال شرق آسيوية فى المدى	التهديد الصاروخي	المدى الأقصى
تايوان؛ النصف الشمالى من كوريا الجنوبية؛ جزر باراسيل	DF-11 SRBM; DF-15 SRBM	KM ٦٠٠
القواعد الأمريكية فى اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وسنغافورة وجزر سبراتلي	DF-21 ASBM; DF-21 MRBM; CJ-10 LACM; FB-7 WITH ASCM; B-6 WITH ASCM	km +١٥٠٠
جوام ومضيق ملقا	DF-3, B-6 WITH LACM	km ٣٣٠٠

Source: Military and Security Developments Involving the People Republic of China 2012 (Office of the Secretary of Defense, May 2012), 42.

ملحق ١-٢: التهديد الصاروخى (طبقا لحجم الترسانة الصاروخية)

فئة الصاروخ	الكمية	منصة الإطلاق	المدى التقديري
صاروخ باليستى عابر للقارات	٧٥-٥٠	٧٥-٥٠	١٣٠٠٠-٥٤٠٠+ Km
(ICBM)			
صاروخ باليستى متوسط المدى	٢٠-٥	٢٠-٥	٣٠٠٠ + km
(IRMB)			
صاروخ باليستى متوسط المدى	١٠٠-٧٥	١٠٠-٧٥	١٧٥٠+ km
(MRMB)			
صاروخ باليستى قصير المدى	١٢٠٠-١٠٠٠	٢٥٠-٢٠٠	٦٠٠-٣٠٠ km
(SRMB)			
صاروخ كروز أرضى	٥٠٠-٢٠٠	٥٠-٤٠	١٥٠٠+ km
(GLCM)			

Source: Military and Security Developments Involving the People Republic of China 2011 (Office of the Secretary of Defense, May 2011), 78.

الملحق ١-٣: الغواصات طبقا للغرض (العدد الإجمالى التراكمي) ١٩٩٥-٢٠١٠

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
غواصات بصواريخ باليستية	١	١	٢	٣ (٢٠٠٩)
غواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية	٥	٥	٦	٦
غواصات هجومية تعمل بالديزل	٧٧	٦٠	٥١-٥٢	٥٤

Source: Ronald O'Rourke, China Naval Modernization: Implications for U.S. Navy Capabilities - Background and Issues for Congress, CRS Report for Congress' March 23, 2013, 33-34 .

الملحق ١-٤: الغواصات طبقا للطراز (الصفقات الجديدة فقط) ١٩٩٥-٢٠١٠

	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٩	٢٠١٠	الإجمالى التراكمي ١٩٩٥-٢٠١٠
غواصات بصواريخ باليستية					
Jin (Type 094)	...	...	١	١	٣
غواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية (SSNs)					
Shang (Type 093)	...	...	٢	...	٢
غواصات هجومية تعمل بالديزل (SSs)					
(Ming (Type 035					
(لا تعتبرها وزارة الدفاع "حديثة")	٦	٣	--	--	٩
Kilo (روسية الصنع)	٤	١	٧	--	١٢
Son (Type 039)	١	٧	٥	—	١٣
Yuan (Type 031)	--	--	٣	١	٤

Source: Jane's Fighting Ships 2011-2012, and previous editions. Cited in Ronald O'Rourke, China Naval Modernization: Implications for U.S. Navy Capabilities - Background and Issues for Congress, CRS Report for Congress' March 23, 2013, 16 .

الملحق ١-٥: الطائرات المقاتلة من الجيل الرابع

نوع الطائرة	الدور	الكمية	بيانات تقريبية لمدى التوريدات الكبرى
روسية الصنع			
Su 27	التفوق الجوي	٧٦	التسعينيات
Su-30 MKK2	مقاتلة قاذفة	٧٦	العقد الأول من الألفية الثالثة
مصنوعة في الداخل			
J-10 (موازية للطـــائرة إف-١٦)	مقاتلة متعددة الأدوار .	٦٠-٨٠	العقد الأول من الألفية الثالثة
J-11B (موازية للطائرة سوخوي-٢٧)	التفوق الجوي	٩٥-١١٥	العقد الأول من الألفية الثالثة
J-15 (موازية للطـــائرة چيه ١١ ب)	تصلح لحاملات الطائرات	—	تحت التطوير

المصدر: الأعداد هنا تأتي من "القوات الجوية"
sino-defense.com, http://www.sinodefence.com/airforce/default.asp, accessed July 23, 2012. Ariana Mastro and Mark Stokes, Air Power Trends in Northeast Asia: Implications for Japan and the U.S.=Japan Alliance, Project 2049 Institute, n.d., 7-9, cite Russian estimates that China Fourth-generation fighters numbers 350-500, something more than listed here. on the J-15 see Daniel Kobstecka, "Problems and Prospects for China's Ship-based Aviation Program", China Brief 12, no. 1 (January 6, 2012).

الملحق ١-٦: قدرات أخرى ذات أهمية: دفاعات جوية متقدمة

صواريخ أرض جو (SAM)
روسية الصنع: (SA-10B (S-300PMU); SA-20 PMU1/PMU2 (S-300PMU1&2
محلية الصنع: HD-6D, HQ-7, HQ-9, HQ-12, HQ-16
الطائرات المقاتلة من الجيل الرابع
Su-27/Su-30; j-10/J-11; JH-7
القاذفات
B-6G Bombers
دفاعات مناطق جوية محمولة على السفن (AAD)
؟

Sourcee: Military and Security Development Involving the People's Republic of China 2011 (Office of Secretary of Defense, 2011), 4, 32; Chapter Six: "Asia," the Military Balance 112, no. 1 (2012), 238.

ملحق ١-٧: قدرات أخرى ذات أهمية: صواريخ كروز

صواريخ كروز للهجوم الأرضي
YJ-63, YJ-64, KD-88, DH-10, YJ-100
صواريخ كروز مضادة للسفن
تقريبا نحو عشرات التنويعات شاملا: SS-N-22, SS-N-27B (روسية)
وحدات إطلاق صواريخ كروز بحرا وجوا
غواصات هجومية تقليدية ونووية: Kilo, Song, Yuan, Shang classes
مقاتلات سطح: Luzhou, Luyang I/II, Sovremenny II
طيران هجوم بحري: JB-7/7A; B-6G; Su-30MKK

Sourcee: Military and Security Development Involving the People's Republic of China 2011 (Office of Secretary of Defense, 2011), 29-30.

ملحق ١-٨: قوات نووية محمولة

منصة الإطلاق والصاروخ	الظهور الأولي	المدى	الرأس الحربي	عدد الرءوس الحربية (من يناير ٢٠١٢)
بـــرا				
محمولة بـــرا، ذات وقـــود جاف، بثلاث مراحل: -DF 31 (CSS-10 Mod 1) ICBMs	٢٠٠٦	> km ٧٢٠٠	1x 200-300 kt	١٠-٢٠
محمولة بـــرا، ذات وقـــود جاف، بثلاث مراحل: ٣١ A (CSS-10 Mod 2) ICBMs	٢٠٠٧	> km ١١٢٠٠	1x 200-300 kt	١٠-٢٠
ICBM محمول برا وقـــادر على حمل MIRV	تحت التطوير	؟		٠
جـــوا		من موقع الطيران		
H-6 delivered gravity bomb	١٩٦٥	km ٣١٠٠	1x bomb	~٢٠
بحـــرا		من موقع الغواصة		
وقود صلب على مرحلتين: JL=1 CSS-N-3	١٩٨٦	> km ١٧٧٠	1x 200-300 kt	١٢
وقود صلب علـــى ثـــلاث مراحل: JL=2 CSS-NX-14	٢٠١٤ (تقديريا)	> km ٧٤٠٠	1x 200-300 kt	٣٦

Source: Shannon N. Kile, Phillip Schell, and Hans M. Kristensen, "Chinese Nuclear Forces", In SIPRI Yearbook 2012 (New York: Oxford University Press, 2012), 327-31. Military and Security Development Involving the People's Republic of China 2011 (Office of Secretary of Defense, 2011), 3. Military and Security Development Involving the People's Republic of China 2012 (Office of Secretary of Defense, 2012), 7,3 ؛.

ملحق ٣-١: أكبر عشرة مانحى معونات من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لأفريقيا جنوب الصحراء

	٢٠٠٨
الولايات المتحدة	٧,٢٠٢
فرنسا	٣,٣٧
ألمانيا	٢,٧٠٣
المملكة المتحدة	٢,٥٩٤
اليابان	١,٥٧١
هولندا	١,٥١٦
كندا	١,٣٤٧
إسبانيا	١,١١٤
النرويج	١,٠٢٨
السويد	١,٠٢٦

figures in billion dollars

Source: Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries 2013: Disbursement, Commitments, Country indicators, OECD Publishing, February 6, 2013, 22-67, doi: 10.1787/fin_flows_dev-2013-en-fr.

الهوامش

INTRODUCTION

1. If we exclude the value of services, China surpassed the United States to become the leading trading state in the world in 2012. See http://www.bloomberg.com/news/2013-02-09/china-passes-u-s-to-become-the-world-s-biggest-trading-nation.html.
2. Dai Bingguo, *"Jianchi Zou Heping Fazhan Daolu"* [Adhere to the Path of Peaceful Development], Zhongyang Zhengfu Menhu Wangzhan, The Central People's Government of the People's Republic of China Web site, December 6, 2010, http://www.gov.cn/ldhd/2010-12/06/content_1760381.htm. For an English translation, see USC U.S.–China Institute, http://china.usc.edu/ShowArticle.aspx?articleID=2325&AspxAutoDetectCookieSupport=1.

CHAPTER 1. CHINA'S RISE: WHY IT IS REAL

1. World Bank, http://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD.
2. GDP per capita (PPP) in 2012. CIA World Factbook, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/us.html.
3. Harry Harding, *China's Second Revolution: Reform After Mao* (Washington, DC: Brookings Institution, 1987).
4. "China Eclipses U.S. as Biggest Trading Nation," Bloomberg News, February 10, 2013, www.bloomberg.com/news/2013-02-09/china-passes-u-s-to-become-the-world-s-biggest-trading-nation.html.
5. In 2012, China's total trade with the United States was $536 billion USD. U.S. trade with Canada was $617 billion. See United States Cen-

sus Web site at www.census.gov/foreign-trade/statistics/highlights/top/top1212yr.html.

6. For World Bank data on Chinese exports and imports, respectively, as a percentage of GDP in 2007 and 2011, see http://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS/countries; and http://search.worldbank.org/data?qterm=Imports%20of%20goods%20and%20services&language=EN.
7. Estimates of foreign direct investment (FDI) from respectable sources vary widely based on accounting methodology, but there is a consensus that China surpassed the United States to become the top target of FDI in 2012. Reuters reports that FDI increased 5.5 percent in 2013 to $117 billion USD, meaning that it was just over $110 billion in 2012. "China 2013 Foreign Investment Flows Hit Record High," Reuters, January 14, 2014, http://www.reuters.com/article/2014/01/16/us-china-economy-fdi-idUSBREA0F0EI20140116. *Forbes* magazine placed China at number one in the first half of 2012 with $59 billion USD in that six-month period compared to $57 billion USD for the United States. See "China Leads in Foreign Direct Investment," *Forbes*, November 5, 2012, http://www.forbes.com/sites/jackperkowski/2012/11/05/china-leads-in-foreign-direct-investment/. Using a different methodology, the OECD concludes that in 2012, China's inbound FDI was a much higher $253 billion USD and almost 50 percent higher than the comparable figure for the United States, which was in second place at $175 billion. See *FDI in Figures*, OECD Investment Division, http://www.oecd.org/daf/inv/FDI%20in%20figures.pdf.
8. See Indian Department of Commerce at http://commerce.nic.in/pressrelease/pressrelease_detail.asp?id=402; and http://indiatoday.intoday.in/story/india-china-trade-hits-all-time-high-of-usd-73.9-billion-in-2011/1/171137.html.
9. See OECD Factbook 2011–2012: *Economic, Environmental and Social Statistics*, http://www.oecd-ilibrary.org/sites/factbook-2011-en/04/01/05/index.html?itemId=/content/chapter/factbook-2011-37-en.
10. For an authoritative overview, see Deborah Brautigam, *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2009).
11. International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics database, www.imfstatistics.org.
12. See Peter Wonacott, "In Africa, U.S. Watches China's Rise," *Wall Street Journal*, September 2, 2011, http://online.wsj.com/article/SB10001424053111903392904576510271838147248.html; and "The Chinese in Africa: Trying to Pull Together," *The Economist*, April 20, 2011, http://www.economist.com/node/18586448.

13. International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics database, www.imfstatistics.org. Accessed via Global Insight database.
14. This data is based on Katherine Koleski, *Backgrounder: China in Latin America* (U.S–China Economic and Security Review Commission, May 27, 2011), http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/Research/Backgrounder_China_in_Latin_America.pdf. Another official Chinese report places foreign direct investment to Latin America at 15 percent of overall Chinese FDI for 2010, but after subtracting the "investment" in the tax havens of the Caymans and Virgin Islands, the figure drops to only 1.3 percent of China's global FDI. *Statistical Bulletin of China's Outward Foreign Direct Investment* (China Ministry of Commerce, 2011), pp. 82–84, http://images.mofcom.gov.cn/hzs/accessory/201109/1316069658609.pdf.
15. Dawn C. Murphy, testimony at hearing "China and the Middle East," June 6, 2013, U.S.–China Economic and Security Review Commission, http://www.uscc.gov/sites/default/files/MURPHY_testimony.pdf; and David Shambaugh and Dawn Murphy, "U.S.–China Interactions in the Middle East, Africa, Europe, and Latin America," in *Tangled Titans: The New Context of U.S.–China Relations*, ed. David Shambaugh (Lanham, MD: Rowan and Littlefield, 2013). See also Geoffrey Kemp, *The East Moves West: India, China, and Asia's Growing Presence in the Middle East* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2010); and Ben Simpfendorfer, *The New Silk Road: How a Rising Arab World Is Turning Away from the West and Rediscovering China* (Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2009).
16. Thomas J. Christensen, "Chinese Realpolitik: Reading Beijing's World-View," *Foreign Affairs* 75, no. 5 (September–October 1996).
17. Thomas J. Christensen, *Worse Than a Monolith: Alliance Politics and Problems of Coercive Diplomacy in Asia* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011).
18. For a discussion of CAFTA, see http://www.asean-cn.org/category_279/index.aspx.
19. See pages 90 and 247–49 for a review of these criticisms.
20. For the official declaration of the summit, see http://www.focac.org/eng/ltda/dscbzjhy/DOC32009/t606841.htm.
21. See the forum Web site at http://english.mofcom.gov.cn/article/zt_china portuguese/.
22. See the forum Web site at www.cascf.org.
23. See the forum Web site at http://cncforumenglish.mofcom.gov.cn/.
24. For an excellent review, see Joel Wuthnow, *Chinese Diplomacy and the UN Security Council: Beyond the Veto* (London: Routledge, 2013).

25. For Secretary Gates's own account, see Robert M. Gates, *Duty: Memoirs of a Secretary at War* (New York: Alfred A. Knopf, 2014), 527–28.
26. Andrew S. Erickson and Austin M. Strange, *No Substitute for Experience: Chinese Antipiracy Operations in the Gulf of Aden*, vol. 10, *China Maritime Studies* (Newport, RI: U.S. Naval War College, 2013), http://www.usnwc.edu/Research---Gaming/China-Maritime-Studies-Institute/Publications.aspx.

CHAPTER 2. THIS TIME SHOULD BE DIFFERENT: CHINA'S RISE IN A GLOBALIZED WORLD

1. Richard K. Betts and Thomas J. Christensen, "China: Getting the Questions Right," *The National Interest*, Winter 2000–2001.
2. Aaron L. Friedberg, *A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia* (New York: Norton, 2011).
3. John J. Mearsheimer, "China's Unpeaceful Rise," *Current History*, April 2006.
4. Carl Kaysen, "Is War Obsolete?" *International Security* 14, no. 4 (Spring 1990), 42–64; and John Mueller, *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major Power War* (New York: Basic Books, 1989).
5. Peter Liberman, *Does Conquest Pay? The Exploitation of Occupied Industrial Societies* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998).
6. Helen V. Milner, *Resisting Protectionism: Global Industries and the Politics of International Trade* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988).
7. Stephen G. Brooks, *Producing Security: Multinational Corporations, Globalization, and the Changing Calculus of Conflict* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007), 46.
8. Brooks, *Producing Security*, 19.
9. Robert Koopman, Zhi Wang, and Shang-jin Wei, "How Much of Chinese Exports Is Really Made in China? Assessing Foreign and Domestic Value-Added in Gross Exports," Office of Economics working paper no. 208-03-B, U.S. International Trade Commission, March 2008, p. 3, http://www.usitc.gov/publications/332/ec200803b_revised.pdf.
10. Edward S. Steinfeld, *Playing Our Game: Why China's Rise Doesn't Threaten the West* (New York: Oxford University Press, 2010), 17.
11. Steinfeld, *Playing Our Game*, 85.
12. Ibid., 86.
13. Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar East Asia," *International Security* 18, no. 3 (Winter 1993–1994), 5–33.
14. Takashi Inoguchi, "Arguing the Regional Community Building in Northeast Asia," paper presented at the Beijing Forum, November 16–18,

2005. A 2007 World Bank Study claimed that in that year, 49 percent of East Asian nations' exports were intraregional and 53 percent of their imports were intraregional. See also Mona Haddad, "Trade Integration in East Asia: The Role of China and Production Networks," World Bank Policy Research working paper 4160, March 2007, http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2007/03/06/000016406_20070306101249/Rendered/PDF/wps4160.pdf.

15. Koopman, Wang, and Wei, "How Much of Chinese Exports Is Really Made in China?," 1.
16. Steinfeld, *Playing Our Game,* 85.
17. EIU World Investment Service (online), October 12, 2012, Economist Intelligence Unit, https://eiu.bvdep.com.
18. Evan A. Feigenbaum and Robert A. Manning, "A Tale of Two Asias," *Foreign Policy,* October 31, 2012, www.foreignpolicy.com/articles/2012/10/30/a_tale_of_two_asias.
19. IMF trade data from International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics database, 2013, www.imfstatistics.org. For World Bank data on Chinese exports and imports, respectively, as a percentage of GDP in 2011, see http://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS/countries; and http://search.worldbank.org/data?qterm=Imports%20of%20goods%20and%20services&language=EN.
20. EIU World Investment Service (online), Economist Intelligence Unit, https://eiu.bvdep.com.
21. Ibid.
22. H. Fung, J. Yau, and G. Zhang, "Reported Trade Figure Discrepancy, Regulatory Arbitrage, and Round-Tripping: Evidence from the China–Hong Kong Trade Data," *Journal of International Business Studies* 42, no. 1 (2011), 152–76, doi:http://dx.doi.org/10.1057/jibs.2010.35.
23. Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," *International Organization* 44 (Spring 1990), 137–68.
24. Michael Barnhart, *Japan Prepares for Total War: The Search for Economic Security, 1919–1941* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).
25. Ja Ian Chong and Todd H. Hall, "The Lessons of 1914 for East Asia Today: Missing the Trees for the Forest," *International Security* 39, no. 1 (Summer 2014), 7–43.
26. G. John Ikenberry, *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011), chapter 8.
27. Charles Kupchan, *No One's World: The West, the Rising Rest, and the Coming Global Turn* (New York: Oxford University Press, 2012).

28. Martin Jacques, *When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a New Global Order* (New York: Penguin Books, 2009), 16.
29. Robert Kagan, *The Return of History and the End of Dreams* (New York: Alfred A. Knopf, 2008); Robert J. Lieber, *Power and Willpower in the American Future: Why the United States Is Not Destined to Decline* (New York: Cambridge University Press, 2012); and Aaron L. Friedberg, *A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia* (New York: W. W. Norton, 2011).
30. For a typical reference to westernizing and separatist conspiracies against China on an official Chinese Communist Party Web site, see *"Wo Dang Weihu Xinjiang Wending Fandui Minzu Fenliede Zhanlüe Sikao Ji Qi Lishixing Gongxian"* [Our Party's Strategic Thought and Its Historical Contributions in Supporting Xinjiang's Stability and Opposing Ethnic Separatism], *Renmin Wang*, February 20, 2013, http://dangshi.people.com.cn/n/2013/0220/c85037-20541376.html.
31. Pan Wei, "Western System versus Chinese System," China Policy Institute, University of Nottingham, briefing paper no. 61, July 2010, p. 2.
32. For Wang Jisi's clever parsing of the differences between globalization and westernization, see *"Quanqiuhua Shi Bushi Xifanghua?"* [Is Globalization (the Same as) Westernization?], Aisixiang.com, August 4, 2003.
33. Raj M. Desai and James Raymond Vreeland, "What the New Bank of BRICS Is All About," The Monkey Cage, *Washington Post*, July 17, 2014, http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2014/07/17/what-the-new-bank-of-brics-is-all-about/; Shannon Van Sant, "BRICS Bank Viewed as IMF Competitor," Voice of America, August 12, 2014, http://www.voanews.com/content/brics-launches-new-development-bank/2410633.html; "China's $50 Billion Asia Bank Snubs Japan, India," Bloomberg News, May 12, 2014, http://www.bloomberg.com/news/2014-05-11/china-s-50-billion-asia-bank-snubs-japan-india-in-power-push.html; Jamil Anderlini, "China Expands Plans for World Bank Rival," *Financial Times*, June 24, 2014, http://www.ft.com/intl/cms/s/0/b1012282-fba4-11e3-aa19-00144feab7de.html#axzz3BRDsFWi8\.
34. See Marcia Don Harpaz, "China and the WTO: New Kid in the Developing Bloc?," research paper no. 2-07, International Law Forum, Hebrew University of Jerusalem (February 2007), 74–76, for a useful chart outlining the relatively strict standards applied to China compared to other developing countries.
35. EIU World Investment Service (online), Economist Intelligence Unit, https://eiu.bvdep.com.

CHAPTER 3. WHY CHINESE POWER WILL NOT SURPASS U.S. POWER ANYTIME SOON

1. Martin Jacques, *When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a New Global Order* (New York: Penguin Books, 2009).
2. Arvind Subramanian, "The Inevitable Superpower: Why China's Dominance Is a Sure Thing," *Foreign Affairs* 90, no. 5 (September–October 2011), 66.
3. Joshua Kurlantzick, "How China Is Changing Global Diplomacy: Cultural Revolution," *New Republic*, June 27, 2005, 16.
4. David Shambaugh, *China Goes Global: The Partial Power* (Oxford: Oxford University Press, 2013).
5. For the views of U.S. respondents to a Gallup poll about global economic leadership, see http://www.statista.com/statistics/218198/opinion-of-worlds-leading-economic-power. See also Pew Research Center, "U.S. Favorability Ratings Remain Positive, China Seen Overtaking U.S. as Global Superpower," July 13, 2011, http://www.pewglobal.org/2011/07/13/china-seen-overtaking-us-as-global-superpower/.
6. Jacques, *When China Rules the World;* Subramanian, "The Inevitable Superpower"; and Christopher Layne, "The Global Power Shift from West to East," *National Interest*, May–June 2012, http://nationalinterest.org/article/the-global-power-shift-west-east-6796?page=1.
7. Sheena Chestnut and Alastair Iain Johnston, "Is China Rising?," in *Global Giant: Is China Changing the Rules of the Game?*, eds. Eva Paus, Penelope B. Prime, and Jon Western (New York: Palgrave Macmillan, 2009), chapter 12; Joseph Nye, *The Future of Power* (New York: Perseus, 2011), especially chapter 6; Michael Beckley, "China's Century? Why America's Edge Will Endure," *International Security* 36, no. 3 (Winter 2011–2012), 41–78; and Robert Lieber, *Power and Willpower in the American Future: Why the United States Is Not Destined to Decline* (New York: Cambridge University Press, 2012).
8. CIA World Factbook, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html; and https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/us.html.
9. "OECD Economic Surveys: China," March 2013, http://www.oecd.org/eco/surveys/Overview%20China%202013-Eng%20modified.pdf. Similar predictions were made by the IMF in 2011, http://www.guardian.co.uk/commentisfree/cifamerica/2011/apr/27/china-imf-economy-2016.
10. GDP per capita (PPP) in 2012, CIA World Factbook, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html; and https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/us.html.
11. Agustino Fontevecchia, "China Gambles That a Credit Crunch Can Rein

in Shadow Banking," *Forbes*, June 24, 2013, http://www.forbes.com/sites/afontevecchia/2013/06/24/china-is-right-to-use-liquidity-crunch-to-target-shadow-banking-but-leverage-raises-risks/. For the negative fallout in the region, see Bettina Wassener, "Asian Markets Falter After Central Bank Statement," *New York Times*, June 24, 2013, http://www.nytimes.com/2013/06/25/business/global/chinese-central-bank-says-liquidity-at-reasonable-level.html.

12. Jonathan Kirshner, *Currency and Coercion: The Political Economy of International Monetary Power* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), 64–82.
13. Robert D. Atkinson, testimony at hearing "The Impact of International Technology Transfer on American Research and Development," December 5, 2012, U.S. House of Representatives, House Science Committee, Subcommittee on Investigation and Oversight, p. 6, http://science.house.gov/sites/republicans.science.house.gov/files/documents/HHRG-112-SY21-WState-RAtkinson-20121205.pdf; see also Spike Nowak, "On the Fast Track: Technology Transfer in China," *China Briefing*, September 3, 2012, http://www.china-briefing.com/news/2012/09/03/on-the-fast-track-technology-transfer-in-china.html.
14. James McGregor, *No Ancient Wisdom, No Followers: The Challenges of Chinese Authoritarian Capitalism* (Westport, CT: Prospecta Press, 2012), 31–54; see also Adam Segal, "China's Innovation Wall: Beijing's Push for Foreign Technology," *Foreign Affairs*, September 28, 2010.
15. Quoted in McGregor, *No Ancient Wisdom*, 34.
16. Robert J. Lieber, *Power and Willpower in the American Future: Why the United States Is Not Destined to Decline* (New York: Cambridge University Press, 2012), 41.
17. Lieber, *Power and Willpower*, 49.
18. For data on U.S. and Chinese global patents in green technology, see Chris Israel, "Survey of the Global Policy Landscape for Green Technology and Intellectual Property," Institute for Policy Innovation, policy report 193, April 2011, http://www.ipi.org/docLib/20120106_Green_Tech.pdf. In 2012 the United States held more than half the global patents in nanotechnologies, while China held fewer than 5 percent. See the Reuters news report at http://www.reuters.com/article/2013/02/14/us-patents-nanotechnology-idUSBRE91D0YL20130214, February 14, 2013.
19. For Chinese deficits in branding, see Bruce Dickson, "Revising Reform: China's New Leaders and the Challenges of Governance," *China: An International Journal* 10, no. 2 (August 2012), 34–51.
20. Beckley, "China's Century?," 61.

21. See William Overholt, "Reassessing China: Awaiting Xi Jinping," *Washington Quarterly* 35, no. 2 (2012), 121–137.
22. International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics database, 2013, www.imfstatistics.org. Accessed via Global Insight database.
23. Ibid.
24. U.S. Energy Information Administration, "China Poised to Become World's Largest Net Oil Importer Later This Year," August 9, 2013, http://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=12471.
25. International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics database, 2013, www.imfstatistics.org. Accessed via Global Insight database.
26. Ibid.
27. U.S. Trade with Sub-Saharan Africa, January–December 2012, United States Department of Commerce, International Trade Commission (Washington, DC, 2013), http://trade.gov/agoa/agoa_main_004064.pdf.
28. Deborah Brautigam, *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2009), 162–188.
29. Naohiro Kitano and Yukinori Harada, "Estimating China's Foreign Aid, 2001–2013," JICA Research Institute, JICA-RI working paper no. 78, June 2014, p. 17, http://jica-ri.jica.go.jp/publication/workingpaper/estimating_chinas_foreign_aid_2001-2013.html.
30. This data is culled from the Japan International Cooperation Agency (JICA), China's most recent foreign aid white paper, and USAID figures. The JICA report estimates China's total global bilateral foreign aid for 2013 at approximately $6 billion USD. The Chinese 2014 foreign aid white paper states that China's percentage of global foreign aid allocated to Africa is approximately 50 percent per year. USAID data shows that 25 percent of U.S. aid is allocated to Africa, which equals approximately $7.75 billion USD for 2012. See Kitano and Harada, "Estimating China's Foreign Aid, 2001–2013"; "China's Foreign Aid," white paper, July 2014, Information Office of the State Council, People's Republic of China, http://news.xinhuanet.com/english/china/2014-07/10/c_133474011.htm; USAID, "Foreign Assistance Fast Facts FY 2012," https://eads.usaid.gov/gbk/data/fast_facts.cfm#region.
31. See the UN Conference on Trade and Development (UNCTAD) report, http://unctad.org/en/publicationslibrary/webdiaeia2013d6_en.pdf, p. 7.
32. See Amy Copley, Fenohasina Maret-Rakotondrazaka, and Amadou Sy, "The U.S.–Africa Leaders Summit: A Focus on Foreign Direct Investment," Brookings Institution, July 11, 2014, http://www.brookings.edu/blogs/africa-in-focus/posts/2014/07/11-foreign-direct-investment-us-africa-leaders-summit.

33. Thomas J. Christensen, testimony at hearing "China in Africa: Implications for U.S. Policy," June 4, 2008, U.S. Senate, Committee on Foreign Relations, Subcommittee on African Affairs, Senate Hearing 110-649, U.S. Government Printing Office, http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CHRG-110shrg45811/html/CHRG-110shrg45811.htm.
34. Shoaib-ur-Rehman Siddiqui, "Venezuela Says China's Oil Exports up to 600,000 bpd," *Business Recorder,* July 7, 2012, http://www.brecorder.com/markets/energy/america/66303-venezuela-says-china-oil-exports-up-to-600000-bpd-.html, and "Venezuela Analysis Brief," U.S. Energy Information Administration, http://www.eia.gov/countries/country-data.cfm?fips=VE.
35. "Venezuela: Chavez Buys Enemy U.S.'s Fuel While Lauding Iran," *Petroleum World,* July 11, 2012, http://www.petroleumworld.com/story t12071102.htm.
36. "Zambian Miners Kill Chinese Manager During Pay Protests," *Mmegi* Online, August 7, 2012, http://www.mmegi.bw/index.php?sid=11&aid=292&dir=2012/August/Tuesday7. See also coverage in the *Guardian* and on BBC, http://www.theguardian.com/world/2012/aug/05/zambian-miners-kill-chinese-supervisor; and http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-19135435.
37. International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics database, 2013, www.imfstatistics.org. Accessed via Global Insight database.
38. For China numbers, see *Statistical Bulletin of China's Outward Foreign Direct Investment,* China Ministry of Commerce, 2011, pp. 82–84, http://images.mofcom.gov.cn/hzs/accessory/201109/1316069658609.pdf. For U.S. investment numbers, see OECD Statistics, http://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=FDI_FLOW_PARTNER.
39. Katherine Koleski, *Backgrounder: China in Latin America,* U.S.–China Economic and Security Review Commission, 2011, 9, http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/Research/Backgrounder_China_in_Latin_America.pdf, citing *2009 Statistical Bulletin of China's Outward Foreign Direct Investment,* China Ministry of Commerce. See also Thomas Lum, Hannah Fischer, Julissa Gomez-Granger, and Anne Leland, "China's Foreign Aid Activities in Africa, Latin America, and Southeast Asia," Congressional Research Service, February 25, 2009, 13, http://china.usc.edu/App_Images//crs-china-aid-latin-america-africa-se-asia-090225.pdf.
40. *2011 Statistical Bulletin of China's Outward Foreign Direct Investment,* China Ministry of Commerce, 82–84, http:/images.mofcom.gov.cn/hzs/accessory/201109/1316069658609.pdf.
41. See OECD Statistics, http://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=FDI_FLOW_PARTNER.

42. Chestnut and Johnston, "Is China Rising?," chapter 12.
43. Jacques, *When China Rules the World*, 7.
44. Lieber, *Power and Willpower.*
45. Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2011, Office of the Secretary of Defense, 43, www.defense.gov/pubs/pdfs/2011_CMPR_Final.pdf.
46. U.S. Office of Naval Intelligence, "The People's Liberation Army Navy: A Modern Navy with Chinese Characteristics," August 2009, p. 22, http://fas.org/irp/agency/oni/pla-navy.pdf.
47. John Pomfret, "Military Strength Is Eluding China," *Washington Post,* December 25, 2010.
48. Kevin Bacon, "Pentagon: 'Too Early' to Call China's J-20 a Stealth Fighter," *Stripes Central,* January 26, 2011.
49. Tai-ming Cheung, quoted in Kathrin Hille, "China: Doing It All Yourself Has Its Drawbacks," *Financial Times,* July 7, 2012, http://www.ft.com/intl/cms/s/0/200c0ae8-b485-11e1-bb2e-00144feabdc0.html#axzzlzwAOLvm9.
50. See Tai-ming Cheung, "What the J-20 Says About China's Defense Sector," China Real Time Report, January 13, 2011; see also Phillip C. Saunders and Joshua K. Wiseman, *Buy, Build, or Steal: China's Quest for Advanced Military Aviation Technologies* (Washington, DC: National Defense University Press, 2011).
51. Zachary Fryer Biggs, "U.S. Military Goes on Cyber Offensive," *Defense News,* March 24, 2012, http://www.defensenews.com/article/20120324/DEFREG02/303240001/U-S-Military-Goes-Cyber-Offensive.
52. "U.S. Cyber Offense 'Best in the World': NSA's Gen. Keith Alexander," *Washington Times,* August 26, 2013, http://www.washingtontimes.com/news/2013/aug/26/us-cyberwar-offense-best-world-nsas-gen-keith-alex/.
53. Michael O'Hanlon, cited in Lieber, *Power and Willpower,* 133.
54. G. John Ikenberry, *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011), 239.
55. Randall Schriver, "The China Challenge," paper presented to the Center for Strategic and International Studies working group "With One Hand Tied: Dealing with China During a Period of Preoccupation," June 13, 2005, 6–7; Aaron Friedberg, "The Struggle for Mastery in Asia," *Commentary* 110, no. 4 (November 2000), 17–26; and Richard Baum, Kurt N. Campbell, James A. Kelly, and Robert S. Ross, "Whither U.S.–China Relations?" roundtable discussion, *NBR Analysis* 16, no. 4 (December 2005), 25.

56. Kurlantzick, "How China Is Changing Global Diplomacy," 16.
57. Charles Krauthammer, "China's Moment," *Washington Post*, September 23, 2005.
58. For an excellent review of the evolving Asia architecture, see Victor Cha, "Complex Patchworks: U.S. Alliances as Part of Asia's Regional Architecture," *Asia Policy*, no. 11 (January 2011), 27–50.

CHAPTER 4. WHY CHINA STILL POSES STRATEGIC CHALLENGES

1. John Arquilla, *Dubious Battles: Aggression, Defeat, and the International System* (Washington, DC: Taylor & Francis, 1992).
2. For a review of Chinese coercive capabilities, including the DF-21D, see Department of Defense, *Annual Report to Congress on the Military Power of the People's Republic of China*, 2009, 2010, and 2011.
3. Ibid.
4. Lieutenant General Wang Houqing and Major General Zhang Xingye, chief eds., *Zhanyi Xue* [Military Campaign Studies] (Beijing: National Defense University Press, May 2000), military circulation only, 28. The authors, writing in 2000, state, "Our weaponry has improved greatly in comparison to the past, but in comparison to the militaries of the advanced countries *[fada guojia]*, there will still be a large gap not only now but long into the future. Therefore we not only must accelerate our development of advanced weapons, thus shrinking the gap to the fullest extent possible, but also [we must] use our current weapons to defeat enemies. . . . [We must] explore the art of the inferior defeating the superior under high-tech conditions." A more recent doctrinal work for China's rocket forces, the Second Artillery, that is classified in the Chinese system but is now available outside China similarly discussed China's modernizing nuclear arsenal and conventional rocket forces as a means to confront enemies with superior conventional and nuclear forces; see Yu Xijun, ed., *Di Er Pao Bing Zhanyi Xue* [The Science of Second Artillery Campaigns] (Beijing: PLA Press, 2004). This fascinating doctrinal volume has become available from Chinese-language booksellers outside the PRC and at libraries at George Washington University, Harvard University, Oxford University, and the U.S. Naval War College.
5. Thomas J. Christensen, "Posing Problems without Catching Up," *International Security* 25, no. 4 (Spring 2001), 5–40.
6. Andrew F. Krepinevich, *Why AirSea Battle?* (Washington, DC: CSBA, 2010), especially p. 24.
7. For a review of China's nuclear modernization, see Senior Colonel Yao

Yunzhu, "China's Perspective on Nuclear Deterrence," *Air and Space Power Journal*, March 2010; Taylor M. Fravel and Evan S. Medeiros, "China's Search for Assured Retaliation: The Evolution of Chinese Nuclear Strategy and Force Structure," *International Security* 35, no. 2 (Fall 2010), 48–87; and Thomas J. Christensen, "The Meaning of the Nuclear Evolution: China's Strategic Modernization and U.S.–China Security Relations," *Journal of Strategic Studies* 35, no. 4 (August 2012), 447–87. For an excellent overview of the dangers of escalation of initially limited conflicts, see Avery Goldstein, "China's Real and Present Danger," *Foreign Affairs*, September/October 2013, http://www.foreignaffairs.com/articles/139651/avery-goldstein/chinas-real-and-present-danger.

8. For the work that originally coined the term "stability-instability paradox," see Glenn Snyder, "The Balance of Power and the Balance of Terror," in *The Balance of Power*, ed. Paul Seabury (San Francisco: Chandler Publishers, 1965), 184–201. For strategists writing in this vein, see Henry Rowen and Albert Wohlstetter, "Varying Responses with Circumstances," in *Beyond Nuclear Deterrence: New Aims, New Arms*, eds. Johan J. Holst and Uwe Nerlich (New York: Crane, Russak, 1977), 225–38; and Colin Gray, "Strategic Stability Reconsidered," *Survival* 109, no. 4 (1980), 135–54. For a complete review of this literature, see Robert Jervis, *The Meaning of the Nuclear Revolution, the Prospect of Armageddon* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989), chapter 1.
9. See Jervis, *The Meaning of the Nuclear Revolution*, chapter 3; and Thomas Schelling, *Arms and Influence* (New Haven, CT: Yale University Press, 1967), 18–25.
10. Amos Tversky and Daniel Kahneman, "Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk," *Econometrica* 47, no. 2 (March 1979), 263–91. For interesting applications of the theory to international relations, see Rose McDermott, *Risk Taking in International Relations: Prospect Theory in Post-War American Foreign Policy* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998); Barbara Farnham, ed., *Avoiding Losses/Taking Risks: Prospect Theory and International Conflict* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1994); and James W. Davis, *Threats and Promises: The Pursuit of International Influence* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2000), 32–35.
11. Jervis, *The Meaning of the Nuclear Revolution*, 168–73.
12. Yu Xijun, ed., *The Science of Second Artillery Campaigns*, 299.
13. For a review of these writings, see Christensen, "The Meaning of the Nuclear Evolution."
14. Yu Xijun, ed., *The Science of Second Artillery Campaigns*, 294.
15. Ibid., 272.
16. For a masterful overview of China's historical handling of its sovereignty

disputes on land and at sea, see Taylor Fravel, *Strong Borders, Secure Nation: Cooperation and Conflict in China's Territorial Disputes* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008). For analysis of China's most assertive recent reactions to Japanese and Filipino behavior in the South China Sea and East China Sea, see Taylor Fravel, "China's Island Strategy: 'Redefine the Status Quo,'" *The Diplomat*, November 1, 2012, http://thediplomat.com/china-power/chinas-island-strategy-redefine-the-status-quo/.

17. See Kevin O'Brien and Rachel E. Stern, "Introduction: Studying Contention in Contemporary China," in *Popular Protests in China*, ed. Kevin O'Brien (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008), 12.
18. Kathrin Hille, "China: Citizens United," *Financial Times*, July 29, 2013, citing the work of Professor Sun Liping of Tsinghua University.
19. For a good summation of the challenges facing the Xi Jinping government, see Bruce Dickson, "Revising Reform: China's New Leaders and the Challenges of Governance," *China: An International Journal* 10, no. 2 (August 2012), 34–51.
20. For a photo of this protestor, see http://world.time.com/2012/09/17/china-island-dispute-spurs-anti-japan-protests/#photo/china_protests_02/?&_suid=135689099264109433165692972229.

CHAPTER 5. GLOBAL GOVERNANCE: THE BIGGEST CHALLENGE OF ALL

1. Robert B. Zoellick, "Whither China: From Membership to Responsibility?" Remarks to the National Committee of U.S–China Relations, New York City, September 21, 2005, http://2001-2009.state.gov/s/d/former/zoellick/rem/53682.htm.
2. Susan Shirk, *China: Fragile Superpower* (New York: Oxford University Press, 2007).
3. Pan Wei, "Western System versus Chinese System," China Policy Institute, University of Nottingham, briefing paper no. 61, July 2010, p. 15.
4. Gu Wei, *"Aiguozhuyi yu Fuzeren Waijiao"* [Patriotism and Responsible Diplomacy], *Journal of the Guangzhou Institute of Socialism*, no. 1, 2012, 99–104, oversea.cnki.net.
5. Pan, "Western System versus Chinese System," p. 15.
6. "Comprehensive Report of the Special Advisor to the DCI on Iraq's WMD, with Addendum (Duelfer Report)," Central Intelligence Agency, April 25, 2005, http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/GPO-DUELFERREPORT/content-detail.html.
7. Sheena Greitens, "Illicit Activity and Proliferation: North Korean Smuggling Networks," *International Security* 32, no. 1 (Summer 2007), 80–111;

and Victor Cha, *The Impossible State: North Korea, Past and Future* (New York: Ecco Books, 2012).

8. Jayshree Bajoria and Xu Beina, "The China–North Korea Relationship," *Backgrounders*, Council on Foreign Relations, last updated February 21, 2013, http://www.cfr.org/china/china-north-korea-relationship/p11097; and Bates Gill, "China's North Korea Policy: Assessing Interests and Influence," Special Report 283, United States Institute of Peace, July 2011, http://www.usip.org/sites/default/files/resources/China's_North_Korea_Policy.pdf.
9. For data on Chinese-Iranian trade, see European Commission Web site, http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113392.pdf, p. 5. For an overall discussion of Chinese-Iranian economic relations, see Scott Harold and Alizera Nader, *China and Iran: Economic, Political and Military Relations*, RAND, Center for Middle East Public Policy, 2012, http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/occasional_papers/2012/RAND_OP351.pdf; and Brandon Fite, "U.S. and Iranian Strategic Competition: The Impact of China and Russia," Center for Strategic and International Studies, March 2011, http://csis.org/files/publication/REPORT_Iran_Chapter_X_China_and_Russia_Final_Revision2212.pdf.
10. Shannon Tiezzi, "How China Complicates the Iranian Nuclear Talks," *The Diplomat*, November 25, 2014, http://thediplomat.com/2014/11/how-china-complicates-the-iranian-nuclear-talks/; and Louis Charbonneau and Parisa Hafezi, "No Easy 'Plan B' for Iran if Nuclear Talks with Major Powers Collapse," Reuters, November 23, 2014, http://www.reuters.com/article/2014/11/23/us-iran-nuclear-contingency-idUSKCN0J70VX20141123.
11. See Bruce W. Bennett and Jennifer Lind, "The Collapse of North Korea: Military Missions and Requirements," *International Security* 36, no. 2 (Fall 2011), 84–119; and Ferial Ara Saeed and James J. Przystup, "Korea Futures: Challenges to U.S. Diplomacy of North Korea Regime Collapse," *Strategic Perspectives* 7 (September 2011), Center for Strategic Research, Institute for National Strategic Studies, National Defense University Press, http://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/stratperspective/inss/Strategic-Perspectives-7.pdf.
12. According to research by Harvard's Alastair Iain Johnston, three PLA researchers made this argument in 2010 in a book on the Korean peninsula crisis of that year. See Johnston, "China's New Assertiveness?" *International Security* 37, no. 4 (Spring 2013), 7–48.
13. For a revealing review of the many modern, economically advanced locations in China that former North Korean leader Kim Jong-il toured on his multiple visits, see Victor Cha, *The Impossible State*, 151–52.

14. I offer an analysis of this history in Thomas J. Christensen, *Worse Than a Monolith: Alliance Politics and Problems of Coercive Diplomacy in Asia* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011), chapters 2–3.
15. For an example, a recently published and relatively comprehensive Chinese history of events leading up to China's intervention in Korea, see Xu Yan, *Mao Zedong yu KangMei YuanChao Zhanzheng: Zhengque er HuihuangYunchou Weiwo* [Mao Zedong and the War to Resist America and Aid Korea (The Korean War): A Correct and Glorious Mapping-out of Strategy)] (Beijing: PLA Publishing House, 2003).
16. Shen Zhihua, *Mao Zedong, Si Dalin, yu Chao Zhan: Zhong Su Zui Gao Jimi Dangan* [Mao Zedong, Stalin, and the Korean War: The Top-Secret Sino-Soviet Archives] (Hong Kong: Cosmos Books, 2008), 208.
17. Christensen, *Worse Than a Monolith,* chapter 2.
18. For the original Chinese language, see *"Xi Jinping: Zai Jinian Zhongguo Renmin Zhiyuanjun Kangmeiyuanchao Chuguo Zuozhan 60 Zhounian Zuotanhui ShangdeJianghua"* [Xi Jinping: Speech at the Conference Commemorating the Sixtieth Anniversary of the Chinese People's Volunteer Army and the War of Resisting America and Assisting Korea], Xinhua, October 5, 2010, http://news.xinhuanet.com/politics/2010-10/25/c_12700037.htm. For a complete English translation that differs a bit from the author's own, see "Xi Jinping's Speech Marking China's Entry into the Korean War," BBC Monitoring Reports, October 28, 2010, http://www.accessmylibrary.com/article-1G1-240787853/text-xi-jinping-speech.html. Accessed on July 22, 2013.
19. Erica S. Downs and Suzanne Maloney, "Getting China to Sanction Iran," *Foreign Affairs* 90, no. 2 (March–April 2011).
20. Dawn C. Murphy, testimony at hearing "China and the Middle East," June 6, 2013, U.S.–China Economic and Security Review Commission, http://www.uscc.gov/sites/default/files/MURPHY_testimony.pdf; and David Shambaugh and Dawn Murphy, "U.S.–China Interactions in the Middle East, Africa, Europe, and Latin America," in *Tangled Titans: The New Context of U.S.–China Relations*, ed. David Shambaugh (Lanham, MD: Rowan and Littlefield, 2013).
21. Erica Downs, "Getting China to Turn on Iran," *The National Interest,* July 19, 2012.
22. Downs and Maloney, "Getting China to Sanction Iran."
23. For statistics on Chinese-Iranian trade, see European Commission Web site, http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113392.pdf, p. 5. For overall discussion of Chinese-Iranian economic relations, see Scott Harold and Alizera Nader, *China and Iran: Economic, Political and Military Relations,* RAND, Center for Middle East Public Policy, 2012,

http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/occasional_papers/2012/RAND_OP351.pdf. For a discussion of the impact of sanctions on Chinese-Iranian economic relations, see Nikolay A. Kozhanov, "U.S. Economic Sanctions Against Iran: Undermined by External Factors," *Middle East Policy* 18, no. 3 (Fall 2011), 144–60, http://search.proquest.com/docview/900126888?accountid=11243; and Erica Downs, testimony at hearing "China and the Middle East," Panel II: China's Energy and Other Economic Interests in the Middle East, June 6, 2013, U.S. China Economic and Security Review Commission, http://www.uscc.gov/sites/default/files/Downs_Testimony.pdf.

24. John W. Garver, *China and Iran: Ancient Partners in a Post-Imperial World* (Seattle: University of Washington Press, 2006).
25. Garver, *China and Iran,* chapter 4.
26. Wang Liping and Xia Shi, *"He Anquan Beijing Xiade Yilang Hewenti yu Zhongguo Waijiao Zhanlüe Xuanze"* [The Iranian Nuclear Issue and China's Foreign Policy Strategic Choices in the Backdrop of Nuclear Security], *Guoji Zhengzhi* [International Politics], June 2010.
27. Downs and Maloney, "Getting China to Sanction Iran."
28. William Chandler, "Breaking the Suicide Pact: U.S.–China Cooperation on Climate Change," Carnegie Corporation, May 2008.
29. Chandler, "Breaking the Suicide Pact," p. 1.
30. Jonathan Kaimin, "China's Reliance on Coal Reduces Life Expectancy by 5.5 Years, Says Study," *The Guardian,* July 8, 2013, http://www.theguardian.com/environment/2013/jul/08/northern-china-air-pollution-life-expectancy/print.
31. Chandler, "Breaking the Suicide Pact," p. 2.
32. Thomas Friedman, "Aren't We Clever?" *New York Times,* September 18, 2010, http://www.nytimes.com/2010/09/19/opinion/19friedman.html?_r=0l; and Thomas Friedman, "The New Sputnik," *New York Times,* September 26, 2009, http://www.nytimes.com/2009/09/27/opinion/27friedman.html?_r=3&em.
33. U.S. Energy Information Agency, Country Reports: China, updated April 22, 2013, http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=CH.
34. "The World's Biggest Polluter Is Going Green, but It Needs to Speed Up the Transition," *The Economist,* August 10, 2013. The CDIAC estimates that China's emissions in 2012 were already nearly twice the U.S. emissions, and in the previous three years U.S. emissions had dropped while China's had increased.
35. "Nuclear Power in China," World Nuclear Association, updated December 2014, http://www.world-nuclear.org/info/Country-Profiles/Countries-A-F/China--Nuclear-Power/.

36. Joe McDonald, "China Starts Building Nuclear Power Plant," January 6, 2013, http://www.huffingtonpost.com/huff-wires/20130106/as-china-nuclear-power/?utm_hp_ref=homepage&ir=homepag.
37. Cass Sunstein, "The World Versus the United States and China? The Complex Climate Change Incentives of the Leading Greenhous Gas Emitters," *UCLA Law Review* 61, no. 6 (2008), 1675–1700.
38. Makiko Sato and James Hansen, "Updating the Climate Science: What Path Is the Real World Following?," Figure 27: Current and Cumulative Fossil Fuel Carbon Dioxide Emissions, Dr. James Hansen Web site (online updates to James Hansen, *Storms of My Grandchildren* [New York: Bloomsbury USA, 2009]), http://www.columbia.edu/~mhs119/UpdatedFigures/.
39. Sato and Hansen, "Updating the Climate Science," Figure 24: Cumulative Per Capita Carbon Dioxide Emissions.
40. Chandler, "Breaking the Suicide Pact," p. 2.
41. Sato and Hansen, "Updating the Climate Science," Figure 24: Cumulative Per Capita Carbon Dioxide Emissions.
42. Christopher L. Weber, Glen P. Peters, Dabo Guan, and Klaus Hubacek, "The Contribution of Chinese Exports to Climate Change," *Energy Policy* 36, no. 9 (2008).
43. See "United States and China Agree to Work Together on Phase Down of HFC's," June 13, 2013, Office of the Press Secretary, the White House, http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/06/08/united-states-and-china-agree-work-together-phase-down-hfcs; and "Media Note: Report of the U.S.–China Climate Change Working Group to the 6th Round of the Strategic and Economic Dialogue," July 15, 2014, Office of the Spokesperson, U.S. Department of State, http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2014/07/229308.htm.
44. For a UN report on the problem of corruption in cap and trade schemes around the world, see "The Importance of Corruption on Climate Change: Threatening Emission Trading Mechanism," UNEP Global, Emissions Alert Service, March 2013, http://www.unep.org/pdf/UNEP-GEAS_MARCH_2013.pdf. For a good overview of the nascent Chinese cap and trade scheme, see Guoyi Han, Mari Olsson, Karl Hallding, and David Lunsford, "China's Carbon Emissions Trading," Stockholm Environmental Institute, 2012, http://www.sei-international.org/mediamanager/documents/Publications/china-cluster/SEI-FORES-2012-China-Carbon-Emissions.pdf.
45. Chris Buckley, "China's Plan to Limit Coal Use Could Spur Consumption for Years," *New York Times*, July 24, 2014, http://www.nytimes.com/2014/07/25/world/asia/chinese-plan-to-reduce-coal-use-could-allow-increases-for-years.html?hpw&action=click&pgtype=Homepage

&version=HpHedThumbWell&module=well-region&region=bottom-well&WT.nav=bottom-well&_r=1.

46. Justin Guay, "Chinese Coal Consumption Just Fell for the First Time This Century," Renew Economy, August 20, 2014, http://reneweconomy.com.au/2014/chinese-coal-consumption-just-fell-for-first-time-this-century-49062; and Lu Hui, "Smoggy Beijing to Ban Coal Use," Xinhua, August 4, 2014, http://news.xinhuanet.com/english/china/2014-08/04/c_133531366.htm.
47. Wang Jing, "Two Guangdong Firms Face Punishments over Failures in Emissions Program," Caixin Online, August 8, 2014, http://english.caixin.com/2014-08-08/100714692.html; and He Huifeng, "Guangdong Proposes Illegal Polluters Pay Fines Equal to 30pc of Losses," *South China Morning Post,* August 13, 2014, http://www.scmp.com/article/1572853/30pc-penalty-proposed-serious-polluters-guangdong.
48. "The Most Polluted Place on Earth," CBS News, January 8, 2010, http://www.cbsnews.com/8301-18563_162-2895653.html.
49. "The World's Biggest Polluter Is Going Green, but It Needs to Speed Up the Transition," *The Economist,* August 10, 2013.
50. For unusually frank Chinese news coverage of the smog crisis, see *"Quanguo 33 Ge Jiance Chengshi Kongqi Zhiliang Zhishu Chao 300 Womende Kongqi Zenmele?"* [Nationwide 33 Cities Monitoring Air Quality Index Exceed 300, How Is Our Air?]" *Renmin Ribao,* January 13, 2013, http://news.xinhuanet.com/politics/2013-01/13/c_114345643.htm; and *"Beijing: Wumai 'Huimaqiang' Kongqi Zhiliang Zaixian Yanzhong Wuran"* [Beijing: Haze "Backstroke" Air Quality Is Again Experiencing Serious Pollution], Xinhua Net, January 19, 2013, http://news.xinhuanet.com/politics/2013-01/19/c_114426474.htm.
51. Kenneth Lieberthal, "Climate Change and China's Global Responsibilities," *Upfront,* Brookings Institution, December 23, 2009.
52. Kenneth Liebethal, *Managing the China Challenge: How to Achieve Corporate Success in the People's Republic* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2011).
53. Edward Wong, "At Climate Meeting, China Balks at Verifying Cuts in Emissions," *New York Times,* December 9, 2014, http://sinosphere.blogs.nytimes.com/2014/12/09/at-climate-meeting-china-balks-at-verifying-cuts-in-carbon-emissions/?emc=edit_tnt_20141209&nlid=29304001&tntemail0=y&_r=0.
54. Charles P. Kindleberger, *The World in Depression, 1929–1939* (Berkeley, CA: University of California Press, 1973).
55. Current account surplus, World Bank, http://data.worldbank.org/indicator/BN.CAB.XOKA.CD?page=1; and current account surplus as per-

cent of GDP, http://data.worldbank.org/indicator/BN.CAB.XOKA.GD.ZS?page=1.

56. Paul Krugman, "Holding China to Account," *New York Times*, October 2, 2011, http://www.nytimes.com/2011/10/03/opinion/holding-china-to-account.html.
57. See Jamil Anderlini, "China Hints at Halt to Renminbi Rise," *Financial Times*, March 12, 2012, http://www.ft.com/intl/cms/s/0/972b0948-6c33-11e1-b00f-00144feab49a.html#axzz2btkMS0J6; and United States Census Bureau, "Trade in Goods with China," http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html#2012.
58. World Bank, http://data.worldbank.org/indicator/BN.CAB.XOKA.GD.ZS.
59. Paul Krugman, "Hitting China's Wall," *New York Times*, July 18, 2013.
60. For quota and voting percentages after the reforms, see http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pdfs/quota_tbl.pdf.
61. Keith Bradsher and Liz Alderman, "China Considers Offering Aid in Europe's Debt Crisis," *New York Times*, February 2, 2012; and Wei Lingling, "As Merkel Visits, China Cautiously Vows Euro-Zone Aid," *Wall Street Journal*, August 30, 2012.
62. CIA World Factbook, for China: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html; and for Greece: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/gr.html.
63. Pan Yuan, "China Rescuing Europe from Expanding Debt Crisis 'Pseudo-Proposition,'" *Zhongguo Qingnian Bao* [China Youth Daily], November 22, 2011. OSC translated text T05:46:54Z, World News Connection.
64. *"Yong Zhongguo Laobaixing de Xue Han Qian. Qu Jiuzhu Ouzhou Zhai Weiji, Rang Ouzhor ren Jixu Yangzunchuyou"* [On the Question of Using the Money Earned with the Blood and Sweat of Ordinary Chinese People to Rescue Europe from the Debt Crisis to Allow European People to Continue to Live in Ease and Comfort], http://blog.sina.com.cn/a665691991 u2011-10-29 00:52:35. Accessed on August 1, 2013.
65. *"Ao Zongli Jilade Huyu Zhongguo Wei Ou Zhai Weiji 'Zuo Gongxian.'"* [Australian Prime Minister Gillard Calls on China to "Make a Contribution" in the European Debt Crisis], *Global Times*, November 8, 2012, http://world.huanqiu.com/exclusive/2012-11/3258277.html.
66. *"2013 Nian Beijingdiqu Jingji Fazhan Genzong Diaocha 'Shuju bianma yu pinshuo fenbu shouce (Guoji guanzhu bufen)'"* [2013 Beijing Economic Development Tracking Survey "Data Coding and Frequency Distribution Manual (International Issues Section)"], Beijing University Research Center for Contemporary China, November 2013, p. 37. I am grateful to Alastair Iain Johnston, who participated in the survey research, for sharing this data.
67. William Overholt, "Reassessing China: Awaiting Xi Jinping," *Washington Quarterly* 35, no. 2 (2012), 121–137.

68. Chris Israel, "A Survey of the Global Policy Landscape for Green Technology and Intellectual Property," Policy Report 193, Institute for Policy Innovation, April 2011, 17.
69. Keith Bradsher, "Weak Finish from Europe on Chinese Solar Panels," *New York Times*, July 28, 2013.
70. Diane Cardwell, "China's Feud with West on Solar Leads to Tax," *New York Times*, July 19, 2013; and "China, EU Reach Settlement on Solar Panels," Associated Press, July 27, 2013.
71. Diane Cardwell and Keith Bradsher, "Solar Industry Is Rebalanced by U.S. Pressure on China," *New York Times*, July 25, 2014, http://www.nytimes.com/2014/07/26/business/energy-environment/solar-industry-is-rebalanced-by-us-pressure-on-china.html?hp&action=click&pgtype=Homepage&version=HpSumSmallMediaHigh&module=second-column-region&region=top-news&WT.nav=top-news&_r=1.
72. "China, EU Reach Settlement on Solar Panels," Associated Press, July 27, 2013.
73. Deborah Brautigam, *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2009), 273–77.
74. Geoff Dyer, "Beijing Invites U.S. to Link Up over Africa," *Financial Times*, August 5, 2014.
75. Kathrin Hille, "China Commits Combat Troops to Mali," *Financial Times*, June 27, 2013, http://www.ft.com/cms/s/0/e46f3e42-defe-11e2-881f-00144feab7de.html#axzz2btC52zHU.
76. "Secretary-General at China Peacekeeping Centre," press release, UN Department of Public Information, June 19, 2013, http://www.un.org/News/Press/docs/2013/sgsm15120.doc.htm.
77. Courtney J. Richardson, "A Responsible Power? China and the UN Peacekeeping Regime," *International Peacekeeping* 18, no. 3 (June 2011), 288.

CHAPTER 6. THE SOVIET COLLAPSE AND CHINA'S RISE, 1991–2000

1. Thomas J. Christensen, *Worse Than a Monolith: Alliance Politics and Problems of Coercive Diplomacy in Asia* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011), chapter 6.
2. James Lilley, *China Hands: Nine Decades of Adventure, Espionage, and Diplomacy in Asia* (New York: Public Affairs, 2004), chapter 20.
3. James Mann, *About Face: A History of America's Curious Relationship with China, From Nixon to Clinton* (New York: Vintage Books, 2000), chapter 14.
4. Joel Wuthnow, *Chinese Diplomacy and the UN Security Council* (New York: Routledge, 2012), 3–4.

5. Ibid., chapter 1.
6. Ibid., 24.
7. Qin Huasun, PRC Ambassador to the United Nations, in Security Council Document S/PV.3542, January 30, 1995, quoted in Wuthnow, *Chinese Diplomacy and the UN Security Council*, 22.
8. Mann, *About Face*.
9. President Clinton, White House announcement on Executive Order 12850, "Conditions for Renewal of Most Favored Nation Status for the People's Republic of China," May 28, 1993, quoted in Robert L. Suettinger, *Beyond Tiananmen: The Politics of U.S.–China Relations, 1989–2000* (Washington, DC: Brookings Institution, 2003), 167.
10. For an insider's look at concerns about how acrimonious economic disputes were harming the alliance, see David L. Asher, "U.S.–Japan Alliance for the Next Century," *Orbis* 41, no. 3 (Summer 1997), 343–75.
11. In particular, three military officers whom I interviewed in 1994 stressed these themes. For fears about Democrats and neo-isolationism, see Cai Zuming, *Meiguo Junshi Zhanlüe Yanjiu* [Studies of American Military Strategy], internally circulated (Beijing: Academy of Military Sciences Press, 1993), 223; Liu Liping, *"Jilie Zhendanzhong de Meiguo Duiwai Zhengce Sichao"* [The Storm over Contending Positions on U.S. Foreign Policy], *Xiandai Guoji Guanxi* [Contemporary International Relations], no. 6 (1992), 15–16; and Li Shusheng, *"Sulian de Jieti yu MeiRi zai Yatai Diqu de Zhengduo"* [The Disintegration of the Soviet Union and U.S.–Japan rivalry in the Asia Pacific], *Shijie Jingji yu Zhengzhi* [World Economy and Politics], no. 7 (July 1992), 56–58. For an article about the emphasis on trade and the lack of strategic focus in Washington, see Lu Zhongwei, *"Yazhou Anquanzhong de ZhongRi Guanxi"* [Sino-Japanese Relations in the Asian Security Environment], *Shijie Jingji yu Zhengzhi* [World Economy and Politics], no. 3 (March 1993), 23–35, 42.
12. John W. Garver, *China and Iran: Ancient Partners in a Post-Imperial World* (Seattle: University of Washington Press, 2006), chapters 6–8.
13. Garver, *China and Iran*, 216.
14. For an excellent insider's account, see Joel S. Wit, Daniel B. Poneman, and Robert C. Gallucci, *Going Critical: The First North Korean Nuclear Crisis* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004). Also see Victor Cha, *The Impossible State: North Korea, Past and Future* (New York: Ecco Books, 2012).
15. Wuthnow, *Chinese Diplomacy and the UN Security Council*, 28.
16. Wit, Poneman, and Gallucci, *Going Critical*, 198–99.
17. For the importance of the 1994 Korean crisis in Clinton administration officials' calculations, see Kurt M. Campbell, "The Official U.S. View,"

in Michael J. Green and Mike M. Mochizuki, *The U.S.–Japan Security Alliance in the Twenty-first Century* (New York: Council on Foreign Relations Study Group Papers, 1998), 85–87.

18. This history is reviewed in more detail in Thomas J. Christensen, "China, the U.S.–Japan Alliance, and the Security Dilemma in East Asia," *International Security* 23, no. 4 (Spring 1999).
19. Liu Jiangyong, "New Trends in Sino–U.S.–Japan Relations," *Contemporary International Relations* 8, no. 7 (July 1998), 1–13.
20. Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," *World Politics* 30, no. 2 (January 1978), 167–214. Although scholars differ on definitions of what specifically constitutes a destabilizing offense and a stabilizing defense in the current literature, they all focus on states' capacity for fighting across borders and seizing enemy-held territory as the measure of the offense-defense balance. See, for example, Van Evera, "Offense, Defense, and the Causes of War," *International Security* 22, no. 4 (Spring 1998), 5–43; and Charles L. Glaser and Chaim Kaufmann, "What Is the Offense-Defense Balance and Can We Measure It?" *International Security* 22, no. 4 (Spring 1998), 44–82.
21. Author interviews in Beijing, June–July 1995. For the full text of President Lee Teng-hui's speech "Always in My Heart," Cornell University, June 9, 1995, see http://taiwanauj.nat.gov.tw/ct.asp?xItem=13324&CtNode=122.
22. For a good analytic review and recapitulation of the crisis, see Robert S. Ross, "The 1995–96 Taiwan Strait Confrontation: Coercion, Credibility, and the Use of Force," *International Security* (Fall 2000), 87–123.
23. Robert Sutter, *China's Rise in Asia: Promises and Perils* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005), 81.
24. For a rich analysis of China's shifting attitudes toward multilateral institutions in the mid-1990s, see Alastair Iain Johnston and Paul Evans, "China's Engagement with Multilateral Security Organizations," in *Engaging China: The Management of an Emerging Power,* eds. Johnston and Robert S. Ross (New York: Routledge, 1999), pp. 235–272, especially pp. 258–260.
25. Xia Liping, *"Lun Zhongguo Guoji Zhanlüe Zhong de Xin Anquan Guan"* [A Study of the New Security Concept in China's International Strategy], in *Xin Shiji Jiyuqi yu Zhongguo Guoji Zhanlüe* [The Period of Opportunity in the New Century and China's International Strategy], chief eds. Chen Peiyao and Xia Liping (Beijing: Times Publishers, 2004), 58.
26. For Yan Xuetong's views, see "PRC's Wang Jisi: China May Leave G8 in Future; Scholars Support Multilateralism," *Wen Wei Po* (Hong Kong, internet version), in Chinese, Foreign Broadcast Information Service, June 22, 2005, doc. CPP20050622000094, p. 64.
27. Zhang Yunling, *"Zonghe Anquan Guan Ji Dui Wo Guo Anquan de Sikao"*

[The Comprehensive Security Concept and Reflections on Our Nation's Security], *Dangdai Yatai* [Contemporary Asia-Pacific Studies], no. 1 (2000), 1–16.

28. Zhang Yunling, chief ed., *Weilai 10–15 Nian Zhongguo Zai Yatai Diqu Mianlan de Guoji Huanjing* [The Security Environment China Will Face in the Southeast Asia Region in the Next 10–15 Years] (Beijing: Chinese Academy of Social Sciences Press, November 2003), 309.
29. Tang Shiping and Zhang Yunling, "China's Regional Strategy," in *Power Shift: China and Asia's New Dynamics*, ed. David Shambaugh (Berkeley: University of California Press, 2006). The U.S. scholar Michael Glosny cites multiple works by Chinese authors that view improved relations with ASEAN as a means to avoid those states' linking up in an encircling alliance with a revitalized U.S.–Japan alliance. See "Heading toward a Win-Win Future? Recent Developments in China's Policy toward Southeast Asia," *Asian Security* 2, no. 1 (February 2006), 24–57.
30. Suettinger, *Beyond Tiananmen*, 200–63; Nancy Bernkopf Tucker, *Strait Talk: United States–Taiwan Relations and the Crisis with China* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009), 205–12; Patrick Tyler, *A Great Wall: Six Presidents and China: An Investigative History* (New York: Public Affairs, 2000), 320–22; Mann, *About Face*, 320–30; and Alan D. Romberg, *Rein In at the Brink of the Precipice: American Policy toward Taiwan and U.S.–PRC Relations* (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, 2003), 161–62.
31. David M. Lampton, *Same Bed, Different Dreams: Managing U.S.–China Relations, 1989–2000* (Berkeley, CA: University of California Press, 2001), 61; Romberg, *Rein In at the Brink*, 185–89; Suettinger, *Beyond Tiananmen*, 382; and Richard Bush, *Untying the Knot: Making Peace in the Taiwan Strait* (Washington, DC: Brookings Institution, 2005), 218–19. For a transcript of President Lee Teng-hui's July 9, 1999, *Deutsche Welle* interview, see http://www.taiwandc.org/nws-9926.htm.
32. Suettinger, *Beyond Tiananmen*, chapter 9; and Lampton, *Same Bed, Different Dreams*, 55–61.
33. Author interviews with military officers, civilian government experts, and Western nations' military attachés in Beijing, spring 1999 and January 2000. For official analyses that link the Kosovo operation to American and Japanese containment strategies toward China through interference in China's internal affairs, see Gao Qiufu, ed., *Xiao Yan Weigan: Kesuowo Zhanzheng yu Shijie Geju* [The Kosovo War and the World Structure] (Beijing: Xinhua Publishers, July 1999), internally circulated, especially chapter 3.
34. See, for example, Associated Press, "Chinese Stealth Fighter Jet May Use

U.S. Technology," *The Guardian*, January 23, 2011, at http://www.theguardian.com/world/2011/jan/23/china-stealth-fighter-us-technology.

35. Susan L. Shirk, *China: Fragile Superpower* (New York: Oxford University Press, 2007), chapter 8.
36. Suettinger, *Beyond Tiananmen*, 402.
37. For an article based on the timetable rumor circulating in Beijing, see Willy Wo-lap Lam, "Dual Edge to 'Liberation' Timetable," *South China Morning Post*, March 1, 2000. For an analysis of the timeline issues, see Alan Romberg, "Cross-Strait Relations: In Search of Peace," *China Leadership Monitor*, no. 23 (Winter 2008), http://media.hoover.org/documents/CLM23AR.pdf.
38. Taiwan White Paper, February 2000, in *Beijing Review*, March 6, 2000, 16–24. For Premier Zhu's statement about the origins of the white paper, see Romberg, *Rein In at the Brink*, 192.
39. Charlene Barshefsky, quoted in Marcia Don Harpaz, "China and the WTO: New Kid in the Developing Bloc?," research paper no. 2-07, International Law Forum, Hebrew University of Jerusalem (February 2007), 12.
40. Harpaz, "China and the WTO."
41. Shirk, *China: Fragile Superpower*, chapter 8.

CHAPTER 7. THE POST-9/11 WORLD, 2001–2008

1. The best coverage of the EP-3 crisis is by a major player in the events at the U.S. Embassy in Beijing, John Keefe, who was special assistant to Ambassador Joseph Prueher at the time. See his monograph, *Anatomy of the EP-3 Incident, April 2001* (Alexandria, VA: Center for Naval Analyses, 2001).
2. President Bush made this comment in a televised interview with Charlie Gibson of ABC News on April 25, 2001.
3. On October 1, 2001, the official Chinese news agency, Xinhua, reported that Jiang Zemin had spoken with President Musharraf directly by phone and had promised 10 million RMB in aid. For coverage of U.S.–China relations just after 9/11, see Thomas J. Christensen, "China," in *Asian Aftershocks: Strategic Asia 2002–2003*, eds. Richard Ellings and Aaron Friedberg with Michael Wills (Seattle: National Bureau of Asian Research, 2002), 51–94.
4. For official CCP reaction to the visit of ROC Minister of Defense Tang Yao-ming, see "China Summons U.S. Ambassador to Make Representations," Xinhua News Agency, March 16, 2002; and "U.S.–Taiwan Secret Talks on Arms-Sales: Analysis," *People's Daily* Online, March 18, 2002,

FBIS CPP-2002-0118-000088. For press reports of Chinese reactions, see Murray Hiebert and Susan V. Lawrence, "Taiwan: Crossing the Red Lines," *Far Eastern Economic Review*, April 4, 2002; and Willy Wo-lap Lam, "China's Army to Prepare for Military Struggle," CNN.com, March 13, 2002.

5. For Chinese press reactions to U.S. basing in Central Asia, see, for example, Gao Qiufu, "U.S. Wishful Thinking on Its Military Presence in Central Asia and Real Purpose," Beijing *Liaowang*, April 29, 2002, FBIS CPP-2002-0506-000066; He Chong, "The United States Emphasizes the Purposes of the Long-Term Stationing of Troops in Central Asia," Hong Kong *Tongxun she*, January 9, 2002, FBIS CPP-2002-0109-000124; and Shih Chun-yu, "United States Wants Long-Term Military Deployment to Control Central Asia," Hong Kong *Takung Pao*, January 11, 2002, FBIS CPP-2002-0111-000037. For descriptions of U.S.–Japanese activities during the war on terrorism, see "Two MSDF Ships Set Sail for Indian Ocean," *Kyodo News*, February 12, 2002; and "MSDF to Extend Anti-Terror Tour," *Yomiuri shimbun*, May 10, 2002. For Chinese reactions to those deployments, see *"9-11 Cheng Guanjian Zhuanzhe Riben Junshi Xingdong Huoyue Wei Wushinian Zhi Zui"* [September 11 Was the Most Critical Turning Point in 50 Years for the Invigoration of Japanese Military Activity], *Nanfang Dushi Bao*, April 16, 2002; and *"Riben Jin Jun Dongnan Ya Qitu He Zai"* [For What Purpose Is Japan Planning to Enter Southeast Asia Militarily], *Canwang Xinwen Zhoukan*, May 3, 2002. For PRC criticism of U.S. policy toward North Korea, see Yan Guoqun, "Sunshine Policy Is Shining Again," Beijing *Jiefangjun bao*, April 11, 2002, FBIS CPP-2002-0411-000088.
6. Robert Marquand, "Anti-Japan Protests Jar an Uneasy Asia: Demonstrations Spread from Beijing to Several Southern Cities Sunday," *Christian Science Monitor*, April 11, 2005, http://www.csmonitor.com/2005/0411/p01s04-woap.html. For a novel political analysis of the anti-Japanese protests in China, see Jessica Chen Weiss, *Powerful Patriots: Nationalist Protest in China's Foreign Relations* (New York: Oxford University Press, 2014).
7. "Chen Stresses Urgency for Referendum Legislation for Taiwan's Future," Taipei Central News Agency, August 3, 2002; and Taipei Office of the President, "Apparent Text of Chen Shui-bian's Speech on Taiwan's Future, Referendum" (in Chinese), August 3, 2002, FBIS CPP-2002-080-3000098. For the CCP's official reaction, see "Text of Taiwan Affairs Spokesman's Remarks on Chen's Call for Referendum," Xinhua News Agency (in Chinese), August 5, 2002, FBIS CPP-2002-0805-00002.
8. Alan D. Romberg, *Rein In at the Brink of the Precipice: American Policy toward Taiwan and U.S.–PRC Relations* (Washington, DC: Henry L. Stim-

son Center, 2003), 207–208. For the official U.S. position on the Armitage visit, see U.S. Department of State, Transcript of Deputy Secretary of State Richard Armitage Press Conference—Conclusion of China Visit, Beijing, August 26, 2002. For very positive Chinese coverage of the meetings, see Li Xuanliang, *"Zhongguo Daodan Guande Hen Yan"* [China Severely Restricts Missiles], and Song Nianshen, *"Meiguo Shou Ci Rending 'Dongtu' Jiu Shi Kongbuzuzhi"* [For the First Time the United States Maintains That "ETIM" Is a Terrorist Organization], *Huanqiu Shibao* [*Global Times*], August 29, 2002.

9. For the very positive reaction in China to Bush's statement, see John Pomfret, "China Lauds Bush for Comments on Taiwan," *Washington Post*, December 11, 2003.
10. For coverage of the political tensions in the lead-up to the December 2004 legislative elections and the creation of the antisecession law, see Thomas J. Christensen, "Taiwan's Legislative Yuan Elections and Cross-Strait Relations: Reduced Tensions and Remaining Challenges," *China Leadership Monitor*, no. 13 (Winter 2005), http://media.hoover.org/documents/clm13_tc.pdf.
11. For an assessment of the U.S.–Japan joint statement, see Yuki Tatsumi, "U.S.–Japan Security Consultative Committee: An Assessment," *Pacific Forum* 10, http://www.csis.org. For a general treatment of Asia's reaction to Japan's treatment of history, see Hugo Restall, "'Opposing the Sun': Japan Alienates Asia," *Far Eastern Economic Review*, April 2005. Also see Wang Te-chun, "Strengthening of U.S.–Japan Alliance Explicitly Aimed at China," *Ta Kung Pao*, February 20, 2005, FBIS TOO:22:31Z. The article is an interview with influential Chinese Academy of Social Sciences Japan Scholar Jin Xide. Jin calls the then-forthcoming 2+2 statement the second major adjustment to the alliance after the Guidelines Review of the 1990s.
12. Wu Xinbo, "The End of the Silver Lining: A Chinese View of the U.S.–Japan Alliance," *Washington Quarterly* 29, no. 1, 119–30.
13. For an overview of U.S.–China relations in this period, see Thomas J. Christensen, "Shaping the Choices of a Rising China: Some Recent Lessons for the Obama Administration," *Washington Quarterly* 32, no. 3 (July 2009), 89–104.
14. For the text of the speech, see "Whither China: From Membership to Responsibility?," Robert B. Zoellick, Deputy Secretary of State, remarks to the National Committee on U.S.–China Relations, September 21, 2005, New York City, http://www.ncuscr.org/articlesandspeeches/Zoellick.htm.
15. For expert coverage of the U.S.–PRC–Taiwan triangle in this period, see Alan Romberg, "Applying to the U.N. in the Name of Taiwan,"

China Leadership Monitor, no. 22 (Fall 2008), http://media.hoover.org/documents/CLM22AR.pdf.

16. Thom Shanker and Helene Cooper, "Rice Has Sharp Words for Taiwan, as Gates Does for China," *New York Times,* December 22, 2007, http://www.nytimes.com/2007/12/22/world/asia/22diplo.html.
17. "A Strong and Moderate Taiwan," Thomas J. Christensen, Deputy Assistant Secretary of State for East Asian and Pacific Affairs, speech to the U.S.–Taiwan Business Council's Defense Industry Conference, Annapolis, Maryland, September 11, 2007, http://2001-2009.state.gov/p/eap/rls/rm/2007/91979.htm.
18. For Japanese opposition to the referendum expressed by Prime Minister Yasuo Fukuda to Premier Wen Jiabao during the former's December 2007 trip to Beijing, see AFP Beijing, "Tokyo Opposes Taiwan UN Referendum," in *Taipei Times,* December 29, 2007, http://www.taipeitimes.com/News/front/archives/2007/12/29/2003394696.
19. Ma Hao-liang, "China-Japan Relations Will Usher in a Period of Relative Stability," *Ta Kung Pao,* Internet version, May 3, 2008, FBIS T08:50:47Z.
20. For comprehensive coverage of trends in cross-Strait relations in this period, see Alan D. Romberg, "Cross-Strait Relations: Ascend the Heights and Take a Long-Term Perspective," *China Leadership Monitor,* no. 27 (Winter 2008), http://media.hoover.org/documents/CLM27AR.pdf; and Alan D. Romberg, "Cross-Strait Relations: First the Easy, Now the Hard," *China Leadership Monitor,* no. 28 (Spring 2009), http://media.hoover.org/documents/CLM28AR.pdf.
21. "China, U.S. to Start Negative List BIT Negotiations," Xinhua News Agency, July 10, 2014, http://news.xinhuanet.com/english/china/2014-07/10/c_133472362.htm.
22. For an unusually frank article by a PRC scholar pointing to the catalytic role played in diplomacy by increasing U.S. threats of force, beginning in February 2003 and carrying through the early stages of war in Iraq, see Shi Yinhong, "Crisis and Hope—North Korean Nuclear Issue against Backdrop of Iraq War," *Ta Kung Pao,* April 15, 2003, FBIS CPP-2003-0421-000045.
23. Shi Yinhong, "Crisis and Hope"; and John Pomfret, "China Urges North Korean Dialogue," Washington Post Foreign Service, April 4, 2003. On Chinese oil cutoffs, see Howard French, "North Korea's Reaction on Iraq Is Subdued So Far," *New York Times,* April 2, 2003. On sanctions and the rendering of PRC defense commitments to North Korea conditional on Pyongyang's behavior, see Leslie Fung, "China Washes Hands of N. Korea's Antics," *Straits Times,* April 5, 2003.

24. Victor Cha, *The Impossible State: North Korea, Past and Future* (New York: Ecco Books, 2012), 266.
25. Ibid., 268.
26. For the text of the February Six Party Talks agreement, see North Korea—Denuclearization Action Plan, February 13, 2007, http://2001-2009.state.gov/r/pa/prs/ps/2007/february/80479.htm.
27. See UN Security Council Resolution 1737, SC/8928, December 23, 2006, http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8928.doc.htm; UN Security Council Resolution 1747, SC/8980, March 24, 2007, http://www.un.org/News/Press/docs/2007/sc8980.doc.htm; and UN Security Council Resolution 1803, SC/9268, March 3, 2008, http://un.org/News/Press/docs/2008/sc9268.doc.htm.
28. See UN Security Council Resolution 1769, SC/9089, July 31, 2007, http://www.un.org/News/Press/docs/2007/sc9089.doc.htm.
29. Helene Cooper, "Darfur Collides with Olympics, and China Yields," *New York Times*, April 13, 2007.
30. Courtney J. Richardson, *The Chinese Mirror Has Two Faces? Understanding China's United Nations Peacekeeping Participation*, PhD Dissertation, Tufts University, 2012.
31. Qin Gang, Foreign Ministry Press Briefing, March 13, 2007, http://sydney.chineseconsulate.org/eng/xwdt/t303512.htm.

CHAPTER 8. CHINA'S OFFENSIVE DIPLOMACY SINCE THE FINANCIAL CRISIS, 2009–2014

1. Albert Keidel, "China's Stimulus Lesson for America," Carnegie Endowment for International Peace, November 2008, http://carnegieendowment.org/files/chinas_stimulus_lesson_for_america.pdf; and David Barboza, "China Plans $586 Billion Economic Stimulus," *New York Times*, November 9, 2008, http://www.nytimes.com/2008/11/09/business/worldbusiness/09iht-yuan.4.17664544.html?_r=0.
2. Evan Feigenbaum and Damien Ma, "After the Plenum: Why China Must Reshape the State," *Foreign Affairs*, December 16, 2013.
3. "U.S. 'Is Back' in Asia, Secretary of State Hillary Clinton Declares," *Daily News*, July 21, 2009, http://www.nydailynews.com/news/world/u-s-back-asia-secretary-state-hillary-clinton-declares-article-1.429381.
4. Richard Baum, Kurt M. Campbell, James A. Kelly, and Robert S. Ross, "Whither U.S.–China Relations?" roundtable discussion, *NBR Analysis* 16, no. 4 (December 2005), 25.
5. Fareed Zakaria, "Inside Obama's World: The President Talks to TIME

About the Changing Nature of American Power," *Time*, January 19, 2012, http://swampland.time.com/2012/01/19/inside-obamas-world-the-president-talks-to-time-about-the-changing-nature-of-american-power/.

6. Tomas Valasek, "Europe and the 'Asia Pivot,'" *New York Times*, October 25, 2012; Gideon Rachmen, "The U.S. Pivot to Asia—Should Europeans Worry?," Center for European Policy Analysis, April 2, 2012, www.cepa.org; and Vali Nasr, "The U.S. Should Focus on Asia: All of Asia," *The Atlantic*, April 11, 2013.
7. John J. Brandon, "Obama's Asia Pivot on Shaky Ground," Asia Foundation, October 2013, www.Asiafoundation.org; Wenwen Wang, "Middle East Unease a Drag on Washington's 'Pivot to Asia,'" *Global Times*, October 21, 2013, www.globaltimes.cn; and Michael Auslin, "Obama Pivots from Asia to Syria," *Wall Street Journal Asia*, September 3, 2013.
8. "China's Arrival: The Long March to Global Power," Deputy Secretary of State James B. Steinberg, keynote address, Center for a New American Security, September 24, 2009, http://www.cnas.org/files/multimedia/documents/Deputy%20Secretary%20James%20Steinberg's%20September%2024,%202009%20Keynote%20Address%20Transcript.pdf.
9. Josh Rogin, "The End of the Concept of Strategic Reassurance," *The Cable*, November 6, 2009, http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2009/11/06/the_end_of_the_concept_of_strategic_reassurance#sthash.dezp7guz.dpbs.
10. "U.S.–China Joint Statement," November 17, 2009, White House Office of the Press Secretary, http://www.whitehouse.gov/the-press-office/us-china-joint-statement.
11. Dai Bingguo, *"Zhongguo de Hexin Liyu You San Ge Fanchou"* [China's Core Interests Have Three Categories], PRC Ministry of Foreign Affairs, December 7, 2010, http://news.ifeng.com/mainland/detail_2010_12/07/3379812_1.shtml.
12. For an excellent analysis of the increased frequency of the use of "core interests" in the Party's official mouthpiece, the *People's Daily*, from 2009, see Michael Swaine, "China's Assertive Behavior—Part One: On 'Core Interests,'" *China Leadership Monitor*, no. 34, (2011), http://media.hoover.org/sites/default/files/documents/CLM34MS.pdf.
13. Peter Dutton, testimony at hearing "China's Maritime Disputes in the East and South China Sea," January 14, 2014, House Foreign Affairs Committee, pp. 6–11, http://docs.house.gov/meetings/FA/FA05/20140114/101643/HHRG-113-FA05-Wstate-DuttonP-20140114.pdf; and Kimberly Hsu, "Air Defense Identification Zone Intended to Provide China Greater Flexibility to Enforce East China Sea Claims," staff report, U.S.–China Economic and Security Review Commission, January 14, 2014,

http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/Research/China%20ADIZ%20Staff%20Report.pdf.

14. Dawn C. Murphy, testimony at hearing "China and the Middle East," June 6, 2013, U.S.–China Economic and Security Review Commission, http://www.uscc.gov/Hearings/hearing-china-and-middle-east-webcast, p. 3; Bruce Dickson, "No 'Jasmine' for China," *Current History* 110, no. 737 (September 2011), 211–16; and *2013: Report to Congress,* U.S.–China Economic and Security Review Commission, November 2013, 295–324.
15. *2013: Report to Congress,* U.S.–China Economic and Security Review Commission, November 2013, 295–324.
16. United Nations Security Council Resolution S/RES/1970, adopted on February 26, 2011, http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1970(2011).
17. United Nations Security Council Resolution S/RES/1973, adopted on March 17, 2011, http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1973(2011).
18. For the official UN news coverage of the resolution, with commentary by Security Council members, visit http://www.un.org/News/Press/docs/2011/sc10187.doc.htm.
19. For the official UN Security Council news release, visit http://www.un.org/News/Press/docs/2011/sc10200.doc.htm.
20. The three draft resolutions on Syria in 2012 were s/2011/612; s/2012/538; and s/2012/77, http://www.un.org/depts/dhl/resguide/scact2012_en.shtml; and http://www.un.org/depts/dhl/resguide/scact2011_en.shtml. For coverage of the May 2014 vote, see "Russia and China Veto UN Move to Refer Syria to ICC," BBC News, May 22, 2014, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-27514256.
21. Chas W. Freeman and Dawn C. Murphy, "China and Syria," *China Forum* (TV talk show), September 22, 2013, U.S.–China Policy Foundation, Washington, DC, http://uscpf.org/v3/china-forum-program-index/.
22. "China Sends Security Forces for Peacekeeping Mission in Mali," Xinhua, December 4, 2013; and "Chinese Troops Bolster UN Peacekeeping Mission in Mali," *South China Morning Post,* January 17, 2014, http://www.scmp.com/news/china/article/1407574/chinese-troops-bolster-un-peacekeeping-mission-mali.
23. "China's Miraculous Evacuation from Libya Widely Applauded," Xinhua special report, Beijing, March 7, 2011. Xinhua provided by World News Connection.
24. Kim Jong-il visited China in May 2010, August 2010, and May 2011. See

Wei Wang, "Kim Jong Il's Seven Visits to China," China.org.cn, December 21, 2011, http://www.china.org.cn/world/2011-12/21/content_24211950.htm.

25. Zhu Feng, "China's North Korean Contradictions," Project Syndicate, December 2, 2010, http://www.project-syndicate.org/commentary/chinas-north-korean-contradictions.
26. Alan Romberg, "The Sunnylands Summit: Keeping North Korea in Perspective," *38 North*, June 13, 2013, http://38north.org/2013/06/aromberg061413/.
27. Romberg, "The Sunnylands Summit"; and "China Tightens Sanctions on North Korea," Voice of America, September 24, 2013, http://www.voanews.com/content/china-tightens-nuclear-sanctions-against-north-korea/1756023.html.
28. Wang Hongguang, "North Korea's Abandonment of Nuclear Weapons Is More in China's Interest," *Beijing Huanqiu Wang* (in Chinese), December 16, 2013. Translation provided by Open Source Center in document CHR201321852669388.
29. Niu Jun, "*Gaibian Chao Zhengce Yao 'You Suo Zuowei'*" [Changing North Korea Policy Requires "Taking Action"], *Ming Pao*, December 18, 2003.
30. *2013 Report to Congress*, U.S.–China Economic and Security Review Commission (Washington, DC: U.S. Government Publishing, November 2013), 299–300, 318.
31. Chen Aizhu, "Exclusive: China May Raise Iran Oil Imports with New Contract: Sources," Reuters, December 31, 2013, http://www.reuters.com/article/2013/12/31/us-china-iran-zhenrong-idUSBRE9BU03020131231.
32. Shannon Tiezzi, "How China Complicates the Iranian Nuclear Talks," *The Diplomat*, November 25, 2014, http://thediplomat.com/2014/11/how-china-complicates-the-iranian-nuclear-talks/.
33. Björn Conrad, "China in Copenhagen: Reconciling the 'Beijing Climate Revolution' and the 'Copenhagen Climate Obstinacy,'" *China Quarterly* 219 (June 2012), 435–455.
34. Jan Burck, Franziska Marten, and Christoph Bals, "The Climate Change Performance Index: Results 2014," *Germanwatch*, November 2013, 6, http://germanwatch.org/en/7677.
35. Valerie Volcovici and David Lawder, "Republicans Vow EPA Fight as Obama Touts China Climate Deal," Reuters, November 12, 2014, http://www.reuters.com/article/2014/11/12/us-china-usa-climatechange-mcconnell-idUSKCN0IW1TZ20141112.
36. Radoslav S. Dimitrov, "Inside UN Climate Change Negotiations: The

Copenhagen Conference," *Review of Policy Research* 27, no. 6 (2010), 796, 802–805.

37. Axel Michaelowa, "Copenhagen and the Consequences," *Intereconomics,* 2010, DOI: 10.1007/s10272-010-0319-6.
38. Gloria Jean Gong, "What China Wants: China Climate Change Priorities in a Post-Copenhagen World," *Global Change, Peace and Security* 23, no. 2 (2011), 159–75, DOI: 10/1080/14781158.2011.580958.
39. Gong, "What China Wants"; and Conrad, "China in Copenhagen," 451–52.
40. Dimitrov, "Inside UN Climate Change Negotiations"; and Peter Christoff, "Cold Climate in Copenhagen: China and the United States at the COP 15," *Environmental Politics* 19, no. 4, 637–56.
41. Jeffrey Bader, *Obama and China's Rise: An Insider's Account of America's Asia Strategy* (Washington, DC: Brookings Institution, 2012), 67.
42. Bader, *Obama and China's Rise,* 67–68.
43. Conrad, "China in Copenhagen," 435–55.
44. Alex Y. Lo, "Carbon Emissions Trading in China," *Nature Climate Change* 2 (November 2012).
45. "The East Is Grey," *The Economist,* August 10, 2013, http://www.economist.com/news/briefing/21583245-china-worlds-worst-polluter-largest-investor-green-energy-its-rise-will-have.
46. Ibid.
47. Chris P. Nielson and Mun S. Ho, "Clearing the Air in China," *New York Times,* October 25, 2013.
48. Christina Larson, "China Wants to Cut Down Coal—And That's Bad for Global Warming," *Businessweek,* September 30, 2013, http://mobile.businessweek.com/articles/2013-09-30/chinas-synthetic-natural-gas-plants-could-accelerate-climate-change.
49. Chi-Jen Yang and Robert B. Jackson, "China's Synthetic Natural Gas Revolution," *Nature Climate Change* 3 (October 2013), www.nature.com/natureclimatechange.
50. Christine Ottery, "China's Planned Coal-to-Gas Plants to Emit Over One Billion Tons of CO_2," Greenpeace International, July 25, 2014, http://www.greenpeace.org/international/en/news/Blogs/makingwaves/China-coal-to-gas-plants-to-emit-billion-tons-of-CO2/blog/50013/.
51. Brad Plumer, "China's Plan to Clean Up Air Pollution Could Be a Climate Disaster," *Washington Post,* September 26, 2013, http://www.washingtonpost.com/blogs/wonkblog/wp/2013/09/26/chinas-efforts-to-clean-up-air-pollution-could-be-a-climate-disaster/.
52. Ottery, "China's Planned Coal-to-Gas Plants."

53. Du Juan, "China to Invest Trillions [RMB] to Cope with Climate Change," *China Daily*, July 30, 2013.

EPILOGUE: THE CHINA CHALLENGE

1. John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York, W. W. Norton, 2001).
2. Yan Xuetong, "How China Can Defeat America," op-ed, *New York Times*, November 20, 2011.

المؤلف فى سطور:

توماس جيه كريستنسن (Thomas J. Chistensen)، النائب السابق لمساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون شرق آسيا والباسيفيكى، هو أستاذ "كرسى ويليام ب. بوزويل" (William. P.Boswell) للسياسة العالمية، ومدير برنامج الصين والعالم بجامعة برينستون، بنيو جيرسى.

المترجمان فى سطور:

خالد الفيشاوى

(١٩٥٦ - ٢٠١٦)

- كاتب وصحفى: بكالوريوس إعلام، القاهرة عام ١٩٨٣م.
- له العديد من الأبحاث والمقالات فى عدد من المجلات المصرية والعربية منهـــا: الأهالى / البديل / السفير اللبنانية / العربى / المنار / شئون عربية / المـــستقبل العربى / المحيط الثقافى / البيان / الخليج.

تأليف وترجمة:

- بانوراما الحركة العالمية لمناهضة العولمة (المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٣م).
- مناهضو العولمة فى حرب تحرير العراق (مكتبة مصر المحروسة ٢٠٠٤م).
- أحوال الصين (دار الثقافة الجديدة ٢٠٠٨م).
- حروب الغذاء، والدين بيلو. المركز القومى للترجمة ٢٠١٢.
- تجارة السلاح، المركز القومى للترجمة ٢٠١٣.
- رايات التمرد: حوارات مع قيادات مناهضى العولمة. دار المحروسة ٢٠١٦.
- الولد الشقى يطل من نافذته علـــى العـــالم ومنطقتـــه وبلـــده (٢٠٠١-٢٠٠٧). دار الطوبجى ٢٠١٦.
- ثورات دوت كوم، المركز القومى للترجمة (تحت الطبع).
- المنتدى الاجتماعى العالمى - التموين والاحتواء (تحت الطبع).

أحمد زكى أحمد

طبيب وباحث

- ترجمة: "إصلاح حقيقى لقطاع الرعاية الصحية، مرشدك للإنصاف وتحسين الأداء"، ٢٠٠٦. تأليف مارك روبرتس وآخرين. الناشر: المركز القومى للترجمة بمصر.
- تأليف: "الأناركية، المدرسة الثورية التى عرفتنا". الناشر: دار الخماسين، يناير ٢٠١١.
- تأليف: "تقرير صحة المراهقين فى مصر: تحليل الوضع والاستجابات"، ٢٠١٢. وزارة الصحة المصرية، مكتب شرق المتوسط منظمة الصحة العالمية.
- تأليف: "هيكل أجور عادل للفريق الصحى فى مصر"، ٢٠١٣. الناشر: المبادرة المصرية للحقوق الفردية.
- ترجمة: "أرواح فى خطر، الصحة العامة فى مصر إبان القرن التاسع عشر"، ٢٠١٤. تأليف لافرن كونكه. الناشر: دار الكتب والوثائق القومية بمصر.
- ترجمة: "امتياز بثمن مقبول، قصة النظام الصحى فى سنغافورة، كيف تبنى وتدير نظامًا صحيًا مستدامًا، ٢٠١٤. تأليف وليام أ.هاسلتاين، منظمة جلوبال أكسس.
- ترجمة: الحقيقة والأكاذيب فى مجال الصحة العامة، ماذا يصيبنا عندما يصطدم العلم بالسياسة"، ٢٠١٥. تأليف ماديلون لوبين فينكل وآخرين، الناشر: المركز القومى للترجمة بمصر.
- إعداد وترجمة: "أحمد عبد الله رزة، الأوراق السياسية". الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ومركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، مصر ٢٠١٥.
- ترجمة: "قانون دولى للرعاية الصحية؛ التضامن والعدالة فى مجال الرعاية الصحية"، ٢٠١٦. تأليف إيه بى دن إكستر وآخرين. الناشر: المركز القومى للترجمة بمصر.

- ترجمة: "الدين الخمسة آلاف سنة الأولـــى"، ٢٠١٥. تــأليف: ديفيــد جريبــر. ميلفيل هاوس.

- ترجمة: "القومية والثقافة"، تأليف: رودولف روكر.

- ترجمة: هل انتصرت البكتيريا"، تأليف: هيو بننجتون دار بوليتى، ٢٠١٣.





فسة للولايات المتحدة،
مة الولايات المتحدة في
س جيه كريستنسن عن
نه يصف إطارًا حاكمًا
عن العدوانية الإقليمية،
م في استقرار النظام
إلى عمله لسنوات في
كبير دبلوماسيين،
الصين في أي نقطة من
للولايات المتحدة، وهي
شرق آسيا وقوية إلى
السياسية على مستوى

اء الحرب الباردة، يقدم
لا يجب علينا استهداف
يجب علينا بالأحرى

تصميم الغلاف: نسرين كشك



التحدي الصيني
تشكيل خيارات قوة ناهضة

توماس جيه كريستنسن

3081



المركز القومى للترجمة



3081